١

...من شبه الرابات التي ليست جملة وانما عبر عن الاول بالتعلق لاتحاد بالنوع فان زيد قائم مثلا وقام زيد متحدان في النوع ...

...غلام زيد مثلا وقائم لم يتحدا بالنوع وهو ظاهر واتحدا في اللفظ مثلا واللفظ من مقولة الكيف فيكون غلام زيد وقام زيد لان المتباينان بما

متحدان في الكيف قال المص في شرح المنظومة قوله مفرد يخرج المتعدد من جمل وغيرها مثل زيد قائم وغلام زيد من المركبات ...

...للتسمية الثانية وقوله في شرح الكافية لدخل الكلام في حد الكلمة فيه نوع تقوية للتسمية الاولى فان قيل لا حاجة في تعريف الكلمة الى قيد

مفرد لان المركب غير داخل في اللفظ وخرج بالوضع انه دخل في اللفظ ... ان اراد باللفظ اللفظ الواحد كزيد وجعفر يلزم الاول لان المركب

... ولا يخرج غلام زيد ... وان اراد باللفظ ما يتلفظ به قل حروفه او كثرت فيلزم الثاني لان المركب لم يضعه الواضع اجيب

... القسم الثاني فيدخل المركب في اللفظ ولا يخرج بقوله وضع لان المراد بالوضع وضع عين اللفظ لعين المعنى ... والمركب

الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاءه لاجزاء المعنى المركب فاحتاج الى قوله مفرد ليخرج المركب فان قيل لفظ الجزء ولفظ الكلام

... بالاتفاق والتعريف المذكور لا يصدق عليه لانه وضع لاكثر من معنى واحد ... اجيب بان كون المعنى مفردا

او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده وباعتبار تعدده بل باعتبار حصوله عن اللفظ المفرد او اللفظ المركب ولا يخفى ان لفظ الجزء مثلا ...

زيد قائم الحاصل منه يكون معنى مفردا فان قيل يلزم من هذا ان يكون ... يكون معناه ايضا مفردا لانه حاصل من لفظ

[illegible]

٢

[illegible]

٣

[illegible]

اقول في التزم عن اخواتها اذ المراد من الاقسام الكلمات تحلو قال لان الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتميز كل قسم من اخواته لكان
اصور اقول هذا بحث لفظي المقصود واضح مع انا نقول ان المعتبر اراد بالتفصيل بعد الاجمال والمراد كل قسم من الاقسام الصحيحة انما ينفصل
باعتبار ما يمتاز عن اخواته وهذا كما قال المص في شرح المفصل لترجيح كلام جار الله في تحقيق حد المبتدا والخبر قال يتعلق بهما وان كان الاحكام
مما يتعلق باحدهما على معنى ان ارادة التفصيل بعد الاجمال ان بعضها يتعلق بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز يقول القرآن
جزءا الوزني فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما جزء الاثنين جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما جزءا واحدا وعليه قوله تع
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه وههنا شكان مشهوران متعارضان
الاول هو ان الكلمة جنس للثلثة فيكون اعم من الثلثة ومن جملتها الاسم فيكون اعم من الاسم لكن الكلمة فرد من افراد الكلمة للاسم فيكون اخص من الاسم
فيلزم ان يكون الشيء اعم من غيره واخص منه وهو محال الثاني ان الكلمة اسم لوجود خواصه فيها وقد انقسمت الى الاسم والفعل والحرف ولا
يستقيم انقسام الشيء الى نفسه وغيره والجواب ان الجنس انما هو مدلول الكلمة وهو الذي عبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد لانه هو الموجود في الانواع
الثلثة اعني في زيد وضرب ومن مثلا لا لفظ الكلمة لانها غير موجودة فيها والاسم انما هو لفظ الكلمة فان قيل الموجود في الانواع الثلثة اي القدر
المشترك واحد من الثلثة قطعا وهو الذي جعلناه جنسا فيلزم كون هذا الشيء جزءا للشيء لانه ان كان اسما والتقدير انه جنس فيلزم ان يكون
الاسم جزءا من الفعل والحرف فيلزم اجتماع الضدين وكذلك نقول لو كان فعلا او حرفا اجيب بانه ذكر ليس واحدا من الثلثة البتة
لانه جنس للثلثة كما قررناه ويمتنع كون الجنس عين نوع من الانواع فان قيل يلزم من هذا الجواب ان يكون لنا لفظ دال بالوضع
على معنى مغاير للثلثة اجيب عن هذا باجوبة متفاوتة واجود ما قيل في جوابه مثل هذا الاعتراض وقد ذكره المص في الامالي
المفصل ان الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الوجودي فالجنس هو الامر المعقول القابل للمفارقة فصول متعددة تكون
باعتبار كل فصل لحقيقة غير الاخرى وان اشتركنا في الامر الكلي الشامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنسا هذا ما ذكره المص اقول هذا الكلام
انما يتحقق من علوم آخر الا انا نورد في هذا الموضع طرفا منه ليتصور منه جواب امثال هذا الاعتراض وهو ان الماهية المركبة قد تتركب
من اجزاء متميزة في الخارج كالآحاد في العشرة وكالسقف والحائط في البيت وقد يتركب من اجزاء متميزة في الذهن غير متميزة في الخارج كالماهيات
المركبة من الاجناس والفصول فان وجود الجنس غير متميز عن الفصل في الخارج للنوع والجنس والفصل الا وجود واحد والجنس والفصل متميزان
في الذهن والخارج بحسب الماهية انما بحسب الوجود فالتميز ذهني لا غير والانواع الثلثة للكلمة من القسم الاخير فلا يكون لجنسها وفصلها وجود
خارجي متميز عن وجود الانواع واذا تحقق هذا فقول المشكك يلزم لفظ مغاير للثلثة ان اراد به المغايرة بحسب الوجود الخارجي
فهو ممنوع لان القدر المشترك بين الثلثة جنس للثلثة وقد عرفت ان الجنس لا يتميز وجوده عن وجود النوع في الخارج وان اراد به المغايرة
بحسب الوجود الذهني فهو مسلم ولا استحالة فيه فان القدر المشترك مغاير للثلثة بحسب الوجود الذهني وعندنا قد ان الفصل يكون واحدا
من الثلثة في الخارج يعلم من هذا الذي ذكرنا جواب ما قيل ان الانواع للكلمة ينبغي ان يكون تسعة الثلثة المشهورة والقدر المشترك وفصل الحرف
لانه لا يكون حرفا لان الشيء لا يكون جزءا لنفسه ولا اسما ولا فعلا لانهما لا يكونان جزء الحرف ولا مقدرا بينها كما ان الفصل لا يكون مشتركا بين الثلثة
والقدر المشترك مشترك بين الثلثة وفصلا الاسم والفعل مثل هذا الذي ذكرنا في الحرف قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد يعني
الكلام اللفظ الذي يتضمن كلمتين بالاسناد واللفظ بمثابة الجنس فقوله يتضمن كلمتين يخرج الكلمة وقوله بالاسناد يخرج غلام زيد وفي الدار
فانه كلمتان وليس كلاما لانتفاء الاسناد بينهما والمراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لا فادة المخاطب قبل تعريفا الاسناد ونسبته
لا تفيد ايضا اما تعريفا او تخصيصا بالنسبة الى المخاطب فالاولى ان يضم اليه صحة السكوت فالجواب عنه ان المراد بالنسبة هو الحكم
كما نص المص عليه في شرح المنظومة حيث قال ونعني بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما لم يكن عنده والحكم
متسق في الاضافة فلا يصدق التعريف عليها والاولى ان يقال الافادة عبارة عن اعلام المخاطب النسبة القاصرة عن المتكلم ذكر الكل به

والنسبة في الاضافة ليست كذلك فانها معلومة للمخاطب والمتكلم بشرط التركيب الاضافي اليها الا انها تصدر عن المتكلم في تركيب الاضافي لا اعلام
المخاطب بها ... واعلم ان هذا الجواب مبني على مقدمتين كما ترى حكم بالاولى منهما صاحب المفتاح في قسم المعاني وبالثانية حكم المص في شرح المفصل
في باب ... في غير موضع قال المص في اماليه التي على المسائل المتفرقة فان قيل قولهم المراد بالاسناد ما يفيد منقوض بقولنا العام حادث
لا انا نقول ... فالجواب انه ليس المراد انها تفيد كل من يسمعها وانما المعنى انه تفيد من ليس عنده علمها ويجوز ان يقال المراد بالافادة ان المتكلم حاكم باحد
مدلولي الجزئين على الآخر فلا فرق على هذا بين ان يكون المخاطب عالما او غير عالم فان قيل فان الافادة في مثل هل زيد قائم على المعنى الاول ظاهر
على المعنى الاول لم يفد احدا شيئا اذ ليس الكلام موضوعا للافادة واما سؤال فهو على المعنى الثاني لا يستفيد السامع ان المتكلم
حكم بالقيام على زيد لانه سائل عنه فالجواب ان النسبة حاصلة على المعنيين اما على الاول فان المتكلم افاد المخاطب هذه النسبة على موجب الاستفهام
فلانه نسب قياما مستفهما عنه الى زيد فمن ادلة ورد ان قولك زيد انما مستفهم منك من قيام وعلى المعنى الثاني اوضح وهو انه افاد المخاطب انه نسب
جزء المستفهم عنه الى الآخر فيفهم السامع انه قام بالمتكلم قيام مستفهم عنه منسوب الى زيد هذا ما ذكره في الامالي فيكون التضمن يطلق على التلازم
لا من ذكر الاسم جزء له كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان والناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه وههنا استعمل على
الوجه الثاني وهو غير جائز لان قولك زيد قام او قام زيد كلام وكل واحد منهما كلمتا فلو كان الكلام ما تضمن كلمتين لكان الشيء متضمنا نفسه اجيب
من وجهين الاول ان اللازم هنا جزء من الملزوم لان النسبة داخلة في الملزوم والثاني بالمنع من كون التضمن مختصا بما ذكر بل قد يطلق
ايضا على المستلزم لشيء آخر سواء كان ذلك الشيء الآخر جزءه او لا فعلى هذا يجوز ان يكون التضمن النسبة والتضمن طرفاه والمغايرة على هذا التعبير
ظاهرة اقول التضمن قد يطلق على الظرفية فهذه العبارة يكون في قوة قولنا ما فيه كلمتان بالاسناد وقولنا ما فيه كلمتان بالاسناد
من قبيل قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة قال صاحب الكشاف اراد انه في نفسه اسوة حسنة اي قدوة وهو المؤتسى به اي المقتدى به
كما تقول في البيضة عشرون منا حديد اي في نفسها هذا المبلغ من الحديد فيما نحن فيه ايضا المعنى ان الكلام كلمتان في نفسه
لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة والذي يقوي ما ذكرناه قول المص في المنظومة ثم الكلام كلمتا اسناد فانه جعل الكلام نفس الكلمتين لا ما تضمنهما
وهذا الذي ذكرنا وان كان لا يخلو عن المجاز الا انه مطابق لما ذهب اليه المص في غير هذا الكتاب فالقول به اولى قيل التعريف صادق
غير جامع لان الجملة الشرطية كلام بالاتفاق وكذلك الجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم ولا يصدق التعريف عليهما لوجوب الاولى
متضمنة بجملتين والثانية بجملة وكلمة اجيب بان تعرضه للكلمتين باعتبار اقلها لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصور تحت
المذكورتين على اكثر من كلمتين لا يضر فان قيل التعريف المذكور لا يصدق على الجمل الواقعة شرطا او صلة او جزءا او مضافا اليه مثل
قام مع فاعله في مثل قولنا ان قام قمت وحين قام لان كلا منها ليس معتدا ومقصودا لذاته بل قصد ليكون جزء كلام آخر فينبغي
ان لا يكون كلاما اجيب بالالتزام فانه لا يكون كلاما باعتبار الحال والاستعمال الثاني وان كان كلاما باعتبار الاصل والاستعمال
الاول فاذا قيل ابتداء اكرمني غلام فانه يكون كلاما قطعا واذا اعيد وجعل صفة مثلا وقيل جاء رجل اكرمني غلامه لم يكن كلاما باعتبار
ان نسبة الاكرام الى الغلام لم يعلم من هذا التركيب بل علمت قبله والنسبة الحاصلة بين المخاطب نسبة المضاف اليه
الموصوف وصفته ليست كذلك يعني الوصف والاضافة ليسا لاعلامها المخاطب نسبة بل الند لا علامة معلومة له قبل ذكرها
ولا ياتي يعني لا يحصل الكلام الا من اسمين او من اسم وفعل لان الكلام يتوقف على الاسناد والاسناد يتوقف على المسند والمسند اليه
فالكلام يتوقف على المسند والمسند اليه فالكلمتان في الكلام لا بد وان يكون احدهما مسندا اليها والاخرى مسندة ووضع الاسم ليسند
ويسند اليه اي ليحكم به ويحكم عليه ووضع الفعل ليسند لا ليسند اليه ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند اليه والتركيب العقلي من
الكلمات الثلث لا يزيد على ستة تلك ستة اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة اقوى مختلفة اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
اما الاسم والحرف فلا يحصل منها كلام اما العدم ما يصلح ان يكون مسندا او العدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه لان الحرف غير صالح للاحدهما
والفعل مع الفعل لا يستقيم منها كلاما لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه الا لكلمة احد منهما لا يصلح لذلك اي لا يكون مسندا اليه واذا لم يحصل

فاولى ان لا يحصل من فعل وحرف واذا لم يحصل من فعل وحرف فاولى ان لا يحصل من حرفين واذا بطلت الاقسام الاربعة بقي السنة
ونحوها لا يفهم منه ذكر المعنى من حيث وضعها للمعنى بل مع متعلقها لم يبق الا قسمان اسمان واسم وفعل فثبت صحة قوله ولا ياتي الا
في اسمين او في فعل واسم فان قيل قولكم الحرف لا يسند اليه باطل لان قولكم لا يسند اليه مسند الى الحرف وكذلك قولكم الحرف احد انواع
الكلمة وامثال ذلك قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل ان المراد نفي صيغ الحرف مستعملة في معناها لا يخبر عنه فلا يوجد لفظة
من ولا غيرها من نوع الحرف مستعملة في معناها وهي مخبر عنها فاندفع الاشكال لان قولهم الحرف ليس من ذلك فان قيل انه باطل
بقولكم من حرف جر فانه قد اخبر عنها في نفس صيغة الحرف قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بانها لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه
المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ولذلك يتصور اعرابه من مبتدا وخبره ولا يقع مبتدا الا الاسم
فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد اخبر بانه حرف وهل هذا الا تناقض قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بان الوجه الذي
كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى انك تقول ومن وشبهها هذه الكلمة حرف ولا ينكر ذلك وعقلا انك تذكر هذه اسم ومع
الكلمة اسم ومع هذا فقد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح للاطلاق على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا اطلقت هذه الكلمة حرف وانت
تعني من او غيرها كان ذكر صحيحا فكذلك كما اذا قلت من حرف جر لم تقصد الا الى نقل اللفظ باعتبار كونه كلمة اقول ايضا هذا الجواب
بيان اي تعيين الوجهين اللذين ادعا بهما الدفع التناقض على ما ينبغي فالوجه ان يقال المراد ان من باعتبار انه كلمة ولفظ محكوم عليه بالاسمية
وباعتبار استعماله في معناه الموضوع له بالحرفية فاسميته باعتبار الاول وحرفيته باعتبار الثاني فلا يناقض اصلا فان قلت يلزم
اطلاق المرموز له اسم وايضا اللفظ لا بد له من مدلول فاذا تلفظت بمن فلا بد لها من مدلول لها ولا مدلول ههنا الا نفسها فيؤدي
الى ان يكون الدليل والمدلول واحدا قلت اجاب عن الاول الامام ركن الدين الحديثي بالالتزام فانه يجوز ان يطلق
مسمى لفظي ويراد منه اسمه وان لم يجز ان يطلق معنوي ويراد به اسم الدال عليه لانهم تساهلوا في الالفاظ الا ترى انهم قالوا
يجوز ان يطلق لفظ من اسم وفعل وحرف ويقصد به نفسه نحو زيد معرب اولم او من حرف مع انه يلزم ان يتحد الدال والمدلول
عليه نقض ابن الحاجب فان اجاز ذكر الاطلاق مسمى لفظي واراد اسما اجوز اذ لم يتحد الدال والمدلول من جهة واحدة فيه
فيكون من حيث انه دال ومحكوم عليه اريد به الكلمة فيكون اسما ومن حيث انه مدلول وصدق عليه انه حرف يكون غير اسم فلا اد
متعلق الكلمة مدلولها وهو انها راجعة اذا استعمل فيما وضع له حرف واجاب عن الثاني المصنف في اماليه التي على المسائل
المتفرقة بان الالفاظ انما وضعت دالة على غيرها للزومها في الوضع الذي يكون مدلولها غير لا حتياج ابلاغ المعاني التي ليست بلفظ كقولك
الخير حسن والثوب نافع واما اذا كانت مدلولاتها لفظا فقياسه ان لا يحتاج الى دليل عليها بل ينطق باللفظ ويفصل به نفسه
ويستغني عن الدلالة عليه بغيره فلا يكون ثم دليل بل نفس اللفظ هو الملفوظ به فحو ذكر فانهم قد وضعوا الفاظا دليلا
على الفاظ اخر وان كانوا في غنية عنه تارة لاختصارهم وتارة لتفرقهم فمثال ما وضعوا الاختصار هم قولك في قصيدة هذه القصيدة
حسنة فقولك القصيدة لفظ دال على لفظ للاختصار لانه اخصر من ان يذكر القصيدة ويخبر عنها بقولك حسنة وان كان
ذلك ممكنا وكذلك قولنا سورة البقرة والفاتحة وما اشبه ذلك ومثال الثاني ما وضعوا لتفرقهم في الكلام كقولك لمن قال
خرجت من البصرة فعدد الحروف التي قبل البصرة يجر ما بعده فلم يكن هذا للاختصار ولان قولك من اخصر منه وانما هو من تفرقهم
لا اتساعهم في الكلام وقد يكون لرفع لبس كقولك لمن قال زيد كريم لفظ المبتدا حسن لانك لو قلت زيد حسن لتوهم انك تعني نفس
المدلول فاذا ذكرته بهذه الصيغة ارتفع هذا التوهم انك تعني نفس المدلول فاذا ذكرته بهذه الصيغة ارتفع هذا التوهم
وانما سوغه في الموضعين كونه على قياس اوضاعهم فاجروا ما لم يضطروا الى الوضع مجرى ما اضطروا فيه الى الوضع
هذا هو الجواب الذي ذكره في الامالي اقول ولقائل ان يقول على السؤال الثاني ان المشكل ان اريد ان الدليل والمدلول
لا بد وان يتغايرا تغايرا حقيقيا فهو غير مستقيم اذ لا دليل عليه وان اراد انهما لا بد وان يتغايرا اعم من ان يكون التغاير

حقيقيا او بالاعتبار فهو مسلم لكن يتجه الشكل لان التغاير بالاعتبار متحقق ههنا كما عرفت فان قيل قولكم الاخبار عن من في قولنا
من حرف جر باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم باطل اذ لو صح ذلك يلزم ان يصدق على كل فرد من افراد الفعل انه اسم
وكذلك على كل فرد من افراد الحرف اجيب بالالتزام فان ضرب مثلا اذا اريد به معناه الموضوع له وهو الايام المقترن بزمان
ماض يكون فعلا وكذلك من مثلا اسم اذا اريد به هذه الكلمة ومن اذا اريد به واحد من معانيه كالابتداء مثلا فان قيل
يلزم ان يكون ضرب اسما وفعلا وان لا يكون واحد منها اما كونه اسما فلما ذكرتم واما كونه فعلا فظاهر واما كونه ليس واحدا منها فلانه من ان يكون
مدلول الكلمة وهو القدر المشترك ليس واحدا من الثلثة اجيب بالالتزام ولكن باعتبار مختلفة فان قيل لو كان ضرب مثلا فعلا
واسما للزوم صدق الفعل والاسم عليه في حالة واحدة وهي حالة الحكم عليه بانه فعل وصدقهما عليه موجب لكونه مقترنا غير مقترن في حالة
واحدة وهو محال قطعا اجيب بانا لا نسلم كونه اسما وفعلا في حالة واحدة بل في حالتين لانا اذا قلنا ضرب فعل فالمراد منه ان ضرب محكوم عليه
الاول بانه فعل حالة استعماله في معناه الموضوع وهذا كما يقال الحمزة الذي سكر قال الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فقوله ما دل على معنى يشمل الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن يخرج الفعل ولم يقتصر على قوله غير مقترن بل زاد عليه
قوله باحد الازمنة الثلث اذ لو اقتصر عليه يخرج الغبوق والصبوح لانه وان اقترن فليس بمقترن باحد الازمنة الثلثة التي هي
الماضي والحال والمستقبل والحاصل ان الحد بدون هذا القيد لا يدخل فيه الا ما لا اقتران له اصلا ومع هذا القيد دخل فيه ما لا اقتران له
اصلا وكذا ما اقترن بزمان لكن لم يقترن بزمان معين من الازمنة الثلثة واعلم ان ضمير في نفسه يجوز ان يرجع الى معنى ويجوز ان يرجع
الى ما كما يفهم من هذا المعنى جواز رجوعه الى الامرين المذكورين من امالي المص وقد نقل منا جميع ومنع المص في شرح المفصل كونه راجعا
الى ما لامرين الاول انه يلزم منه استعمال في بمعنى الباء وذلك غير جائز والثاني ان الحرف مقابل للاسم فيجب ان يجري ويستقيم فيه نقيض ما جرى
في الاسم لكنه لا يستقيم فيه ذلك اذ لا يصح ان يقال ان الحرف يدل على المعنى بغيره قال صاحب المشكل ولقائل ان يمنع اما اولا فلان في قد تجيء
بمعنى الباء وقد ثبت فيقام بعضها مقام بعض واما ثانيا فلانه يصح ان يقال الحرف يدل على معناه بغيره على معنى انه يدل الحرف بواسطة انضمام الفعل
او الاسم لا على معنى ان الحرف يدل على معناه غيره ولئن سلمنا ذلك الا انه يجوز ان يكون راجعا الى ما ويكون تقديره كنفسه ما اذا كان
راجعا الى معنى ويكون في المعنى ان الكلمة لو كانت بالنظر اليها في نفسها من غير اعتبار كلمة اخرى معها تدل فهي اما اسم واما فعل ومعه
والاخرى حرف اقول لا يجوز ان استعمال حرف الجر بعضها مقام بعض يكون بطريق المجاز والاجتناب عن المجاز واجب في التعريفات
واما قوله واما ثانيا فلانه يصح الى آخره فالظاهر وروده وهو موافق لما ذهب اليه المص في امالي الكافية فانه جوز فيها رجوعه
الى ما قيل ان الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد يعني الذي تجرد عن قرينة الحال والاستقبال ليس حقيقة في احد من الحال او
الاستقبال مجازا في الآخر بل هو مشترك بينهما على المذهب الحق الصحيح لاحتياجه في الدلالة على كل واحد منهما الى القرينة واذا كان
كذلك فلا يدل على زمان معين واذا دخل نحو يقوم في الحد دخل اليس عن الحدود فيه فيبطل كونه حدا لانه لا يكون مانعا والجواب
ان نحو يقوم ليس مشتركا بينهما بل هو حقيقة في احدهما مجاز في الآخر لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز راجح
كما تقرر في اصول الفقه قال جار الله في المفصل في فعل المضارع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل وقال تلميذ المص هذا يؤذن انه من
الالفاظ المشتركة وابن جني وغيره يجعلونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال لانهم خصوا الماضي بفعل والمستقبل بافعل فبقي للكثير
المضارع للحال وبعد تسليم كونه مشتركا نقول انه مقترن بزمان معين عند الوضع لان المشترك هو اللفظ الذي وضع لكل واحد من
مدلولاته فيكون دالا على زمان معين باعتبار الوضع واللبس يعني عدم دلالته على زمان معين انما حصل عند السامع لكون نحو يقوم
يطلق على الحال تارة وعلى الاستقبال اخرى لا لكونه غير موضوع لمعين بخلاف الغبوق والصبوح فانه لم يوضع دالا على زمان لا بظهور
في زمان معين ولا باشتراك في ازمنة فلا يكون في الدلالة على احد الازمنة كدلالة يقوم ويقعد لما ثبت من انه يدل على احد الازمنة

اما بالظهور او الاشتراك بخلاف الغبوق فانه لا يدل على زمان معين اصلا فوجب خروج باب المضارع عن حد الاسم ودخول باب الغبوق والصبوح
الغبوق كلا انما اقترن بزمان لكن لم يقترن بزمان معين من الثلث كالغبوق والصبوح وانما انا فان قيل ان الغبوق يحتمل الازمنة كاحتمال
يقوم ويقعد فيكون دلالته كدلالة يقوم ويقعد قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بان احتمال الغبوق للازمنة احتمال وجودي يحتمل
ان يكون زمانه زمان الماضي مثلا لكن لا من حيث الوضع بل من حيث الوجود الخارجي لانه قد يوجد الشرب المسائي في الزمان الماضي مثلا وغرضنا الدلالة
اللغوية لا الاحتمالات الوجودية واعلم ان اللفظ والمعنى اما ان يتحدا او يتكثرا او يتحد اللفظ ويتكثر المعنى او بالعكس فكل واحد من الثلث المتحد
المعنى يقال له النص الباقي ان تساوى دلالته عليها يقال له المجمل والمشترك والا فالراجح الظاهر والمرجوح المأول واشكل من هذا اسم
اسم الفاعل في قولنا زيد ضارب عمرا بمعنى اسم الفاعل عند العمل فانه يفهم منه الدلالة على احد الازمنة الثلث عند العمل وان كانت دلالة مشتركة
قيل وانما اكد بقوله وان كانت دلالته مشتركة في موضعين من هذا السؤال لان اسم الفاعل عند العمل وارد قطعا سواء كانت دلالته
مشتركة اولا اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه وروده باعتبار الخروج واذا كان مشتركا فالتبس يكون عند السامع لا باعتبار الوضع
فيخرج عن الحد قطعا بخلاف الفعل المضارع فان وروده باعتبار الدخول واذا تعين زمانه اما ظاهرا او باعتبار الوضع مشتركا
فلا يخل قطعا والجواب عنه ان ضاربا موضوع لمعنى متميز عن زمان في اصل وضعه وذلك المعنى ذات متصفة بالضرب كما ذكره المص في اصول الفقه
ولا يخفى عليك خلو هذا المعنى عن الزمان وانما عرضت له الدلالة على الزمان في بعض المواضع وهو موضع الفعل بدليل انه لو قطع عن العمل
وقيل زيد ضارب لما دل على الزمان ولو كان موضوعا للزمان لم ينفك عن الزمان ما لم ينقل الى الانشاء واذا ثبت ان وضع ضارب لا
لمعنى متميز عن زمان يكون داخلا في حد الاسم ولا اعتبار لما عرض فيه على غير القياس لان العارض القياسي كالاعراب لا العارض الخارجي
لو قال لما عرض فيه على غير القياس لان العارض القياسي كالاعراب وغيره يعتبر قطعا ولا يلغى البتة والدليل على ان العارض الذي على خلاف
القياس لا يعتبر قطعا انه لو قام قمت نحكم عليه بانه ماض لما كان ذلك في الاصل وان عرض له الاستقبال في هذا المحل بقرينة ان الجعل
عارض خارجي وكذا لم يضرب على العكس فاشكل من ذلك عسى ونعم وفعلا التعجب حينئذ فانها خالية عن الزمان فتكون داخلة
في حد الاسم مع كونها افعالا بالاتفاق فيدخل في الحد ما ليس من المحدود واعلم ان اسم الاشارة للقريب وهنا للبعيد نوع دلالة على هذا
ويجوز ان يكون اشارة الى اسم الفاعل اذ يصح استعمال البعيد موضع القريب لما في يصحح ذلك كما تقرر في علم المعاني وقد يكن اعتبار
منها فيما نحن فيه على ما يخفى ولكل وجه كما سيتحقق في بيان وجه الاشكلية والجواب عنه ان هذه الافعال كانت في اصل وضعها مقترنة
بزمان معين وقطعت عن الافعال لما اوخرت الى معنى الانشاء الذي لا يدل على الزمان مثاله بعت فانه في الاصل مقترن بالزمان المعين الذي
هو الزمان الماضي فاذا استعمل على قصد الانشاء اعني احداث الحكم الشرعي تجرد عن معنى الزمان لعروض الانشاء فيه اي في بعت وهو
تجرد عن الزمان فلا يخرج عن كونه فعلا فانما تشبه عسى ونعم وفعلا التعجب بعت في الايهام يقترن لان فعليته ظاهرة ان يعلم الزمان المعين
من مطلقه بخلاف هذه الافعال واذا ثبت ذلك اي التجرد بعروض الانشاء مع عدم الخروج عن الفعلية في غير باب عسى ونعم وفعلا التعجب
ثبت مثل فيه لذلك اي ولاجل ان التجرد العارض لا يخرج عن الفعلية حكم النحويون فيما امكن فيه النقل من هذه الافعال بالنقل فلا يكون مجازا
من غير حقيقة فحكموا بان نعم منقول عن نعم وبيس عن بيس وحبذا من فتوكم حب الشيء وحب اذا صار محبوبا لاجل ذلك اي لما ذكرناه من حكم النحويين
بالنقل ليتحقق فيه عروض التجرد فيدخل في حد الفعل ويخرج عن حد الاسم ولم يمكن بهم ذكره في عسى لانه لم يستعمل مقترنا بزمان لانه لم يستعمل حقيقة
والتزموا ان ذلك ان المجاز لا يستلزم الحقيقة ولكن لما وجد خواص الفعل من اتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة حكموا ان اصله وضعها
الزمان المعين اذ لا يخ مجاز عن الوضع ويمكن ان يقرر قوله ولم يمكن ذكره في عسى بعين ما ذكره المص في شرح المفصل وسواء قلنا ان الدلالة
على فعلية عسى بالخواص ثم كان تقدير الزمان في اصله وقطعها لعروض الانشاء احق من تركه لثبوت مثل هذا التقدير في غير عسى من الفاظ
العقود وفعل التعجب وترك هذا التقدير مستلزم لحصول خواص الفعل في غيره وهذا غير ثابت بل ممتنع فحصل من هذا الجواب ان هذه
الافعال غير داخلة في حد الاسم وان تجردت عن الزمان لان تجردها عن الزمان عارض كما ذكرنا في ضارب على العكس من انه داخل في الحد

لما اقترن بالزمان وقوله ما اقترنا لان عروض عدم الزمان كعروض حصول الزمان دليل الانشاء وجهه انا اثبتنا ان عروض الاقتران في ضارب
غير ضار كعروض التجرد في هذه الافعال لا يكون ضارا لان عروض التجرد كعروض الاقتران باعتبار اصل العروض فان قيل المانع ان يكون نعم
وبيس وما اشبههما من الانشاء اريد دلالتها على الزمان الحال لا بعده في ذكر فان قرينته الحال التي هي الانشاء متحققة هنا بان ذكر ان الانشاء
لفظ الابتداء ثم عبر به عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كايقاع التطليق بطلقت فانه لفظ حاضر المعنى وقرينة الانشاء قلت
اجاب المص عنه في امالي التي على المسائل المتفرقة بان معناه ان المراد الدلالة الوضعية اي بالصيغة والانشاء لم يدل على الزمان وضعا والا لكان
هل زيد قائم دالا على الزمان ولا يدل وانما كان الاعتراض الثاني اشكل من الاول لان ورود الفعل المضارع لانه لا يدل على زمان معين وعدم
دلالته على الزمان المعين بواسطة الالتباس عند السامع لا عند المتكلم والواضع واما اسم الفاعل فانه يدل على الزمان المعين مطلقا اي
عند المتكلم والواضع والسامع واما الاعتراض الثالث فنقول فيه انه كان قوله ذلك اشارة الى اسم الفاعل فوجه الاشكلية ان يقال ورود
اسم الفاعل باعتبار الاقتران واقترانه ليس دائما بل في بعض مواقعه واما ورود عسى ونعم وفعلا التعجب فهذا باعتبار التجرد وتجردها
دائم وهذا اورد على حد الاسم قولهم المستقبل الماضي ونحوه فانها تدل على الحدث والزمان ولجاب عنه المص في شرح المفصل بمعناه ما ذكره في امالي
التي على المسائل المتفرقة وهو ان الماضي والمستقبل دال على نفس الزمان والزمان جزء فان قيل فاذا اريد بالماضي الفعل الذي انقضى وبالمستقبل الفعل
الذي اياتي لم ينهض هذا الجواب فالجواب ان المراد به هنا اذا اطلق على ذكر الماضي زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه فتوهم انه له
وعلى تقدير تسليم انه له فمدلول الماضي ذات نسب اليه انتظار وجود فلا دلالة فيهما على الزمان وان كان يحصل الازمان الاتية من لوازمه
لا من مدلوله هذا ما ذكره في الامالي اقول اراد بما ذكره من مدلول الماضي والمستقبل ان مدلول الماضي حدث له التقدم بعد الوجود ومدلول المستقبل
حدث معدوم له انتظار الوجود ولا يخفى ان هذا ليس فيه زمان معين نعم لزم عند تحققه ان لا يتحقق الا في زمان معين فيكون الزمان المعين
من لوازمه وهذا كالمصادر فانها لا يدل على الزمان المعين اصلا نعم عند وجودها لا يكون موجودة الا في زمان معين فالزمان المعين من
لوازم وجودها لا من مفهومها فان قيل عرف الاسم باسماء مخصوصة وهي ما دل على معنى في نفسه ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام فيكون
معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا دور اجيب بانه عرف مدلول لفظ الاسم اعني ما صدق عليه الاسم من افراده نحو رجل
وزيد وضارب بدلولها تلك الاسماء ومدلول كل من تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور فان قيل فجاء هذا توقف
المحدود على مدلول تلك ومدلول تلك الاسماء متوقف على تلك الاسماء الدالة عليه وتلك الاسماء معرفتها متوقفة على الحد فهو فيلزم الدور
اجيب بان تلك الاسماء لها اعتباران احدهما كونها موضوعة لمدلولاتها المخصوصة اللغوية والاعتبار الذي به اسميتها المخصوصة
الاصطلاحية ودلالة تلك الاسماء على جزء الحد باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فيندفع الدور بيانه ان دلالة الرجل مثلا على الرجل باعتبار
معناه الموضوع له لغة واسميته ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين والرجل بهذا
الاعتبار لا يدل على الموضوع له لغة اصلا لانه بهذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه ذكرا من بني آدم عليه السلام فيما نحن فيه وانما ذكر
في التعريف ليدل على معناه المخصوص اللغوي باعتبار انه كلمة تدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين فرد من افراد الاسم
وما هو جزء الحد الشيء فهو جزء للشيء فالفعل يصير جزءا من الاسم وهو محال اجيب بان جزء الحد انما هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا
بل اسما او كلمة فيل مدلول دل لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن ينافي مدلول المحدود فلا يكون جزءا من حده لجيب
بانه مطلق الاقتران بزمان معين لا ينافي الاسم بالاتفاق انما هو الاقتران الذي يكون بالصيغة ومدلول لفظ دل الذي هو
الحدث لا صيغة له اصلا فضلا عن ان يعتبر بالصيغة قيل لم لم يقل دلالته موضع دل حتى لا يرد هذا السؤال اجيب
بانه انما قال دل ولم يقل دلالة للايجاز والاحتراز عن لفظ سيوضع التكلفة لا بتركه قبل وضعه انما قوله ومن خواصه
قال المص في شرح المنظومة ونعني بالخصيصة للاسم الذي اذا وجد دل واذا فقد لا يدل على الانتفاء فتطرد باعتبار المعرف ولا تنعكس

ولذلك لو جعل حدا كان اخص من المحدود قال في شرح المفصل الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد وان يكون في جميع احاد المحدود
والخاصة هي التي يكون في بعض احاده واما قوله في الكافية ومن خواصه فقيه اشعار بانه لم يستوعب جميع الخواص كالتاء
المتحركة ويا النسبة وكونه فاعلا او موصوفا او مثنى ومجموعا او منادى ومنونا او مضمرا وانما اختص الاسم بلام التعريف لان الغرض من وضع
لام التعريف ان يجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب ليحصل الحكم عليه فائدة الاخبار عما لم يتعين اصلا لا يفيد والفعل لا يقع محكوما عليه لانه
الخبر هو بصفة يقوم به هو المتصف فلو اخبر عن الفعل يلزم قيام الصفة بالصفة اعني قيام العرض بالعرض وهو ممتنع عند المتكلمين واذا لم يقع
الفعل محكوما عليه فلم يحتج الى تعريف او نقول انما اختص الاسم بلام التعريف لان الافعال لا يقع الا محكوما بها والاحكام اي كل ما هو محكوم به لا بد
ان يكون الا نكرة في المعنى لان الحكم المعلوم لا يفيد فالفعل يجب ان يكون نكرة في المعنى واذا كان كذلك فلا يقبل التعريف اصلا وانما قال في المعنى
لان المحكوم به قد يقع معرفة لفظا لكنه يكون نكرة من حيث المعنى فزيد المنطلق مأول بزيد محكوم عليه بالانطلاق وسيجيء في ابحاث الاسم
والجر زيادة وضوح لهذا وانما اختص بالجر لان الجر وضع علامة للمضاف اليه والافعال لا يقع مضافا اليها فلا يصح دخول الجر فيها
وانما لم يقع الافعال مضافا اليها لوجهين الاول ان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه لان غلام زيد في معنى زيد
له غلام او مالك الغلام الوجه الثاني ان الغرض الاهم من وضع المضاف اليه تعريف المضاف ووضع الافعال على التنكير كما تقدم فلم يقبل
البها اي فلم يقبل الافعال اضافة المضاف اليها وانما اختص الاسم بالتنوين قال المص في شرح ونعني به تنوين التمكن والتنكير ولم يذكر تنوين
العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصها بالاسم لانه يذكر الخواص ليقتضي ذاتها الاسم وذانها لا يقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع
في الافعال المعتلة اللام التي اسقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع الذي للمخاطب
الواحد لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكن والتنكير
فيقتضي ذاتها الاسم اما تنوين التمكن فلان معناه كون الداخل عليه لم يشبه الفعل من الوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يخفى ان
هذا لا يكون الا في الاسم واما تنوين التنكير فلانه يدل على ان مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج الى تنوين التنكير واما تنوين
الترنم وهو التنوين الذي يلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد بشبه التغني نحو قوله يا ابتا علك او عساكا وكذلك قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل فلا اختصاص له بالاسم بل يعم القبيلين كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
وانما اختص الاسم بالاسناد اليه قال المص في شرح المفصل يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار واراد بالاضافة كونه مضافا لانه لو اراد
المضاف اليه لقال او الاضافة اليه كما قال والاسناد اليه لان الغرض الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم يقبل التعريف والافعال
لا يقبل التعريف فلم يصح دخول الاضافة في الافعال ويجوز ان يريد ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم اما المضاف
فلما قررنا واما المضاف اليه فلان الغرض الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم يقبل التعريف فيعرف النكرة بالاضافة اليه
اذا كان نكرة واما الفعل فلا يقبل التعريف فلا يكون معرفة اصلا فلا يتعرف شيء بالاضافة اليه قال المص في شرح المفصل والاضافة لكونه
اي من خواص الاسم لانه لم يرد جار الله بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف واراد المضاف اليه
لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر فهذا الذي ذكره المص في شرح المفصل يدل على جواز حمل الاضافة على المضاف فقط
وعلى المضاف والمضاف اليه قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قال المص في امالي الكافية توهم بعضهم انه صحاب
ان المركب لا يطلق الا على الجملة سهلا وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقول ركبت زيدا مع قائم فزيد مفعول
ركبت وكل مفعول الفعل يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه فينبغي ان يطلق على زيد مركب
كما صح اطلاق مضروب على زيد اذا قيل ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من اجزاء الجملة واراد
بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو الحروف والفعل الماضي ومثال

الامر والجملة من حيث جملة اي جملة لم يقع موقع المفرد ولو اقتصر في حد المعرب على قوله المعرب المركب لدخل فيه هؤلاء في قام هؤلاء
فانه مركب وليس بمعرب فلا بد من الاحتراز عنه وعن امثاله فقال الذي لم يشبه مبني الاصل ليخرج امثال هذه المبنيات ولو اقتصر
على قوله الذي لم يشبه مبني الاصل لدخل فيه نحو اب واحد اثنان واسماء الاصوات وغيرها من الاسماء التي لم يتركب مع غيرها
تركيبا يوجب الاعراب فانها كلها لم يشبه مبني الاصل وهو مبنية بالاتفاق لان المبني قد يكون لانتفاء سبب الاعراب وهو التركيب وقد يكون
لوجود مانع فتعين منع حد المعرب لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولانتفاء المانع بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل وانما تعرض لهما لان تحقق
المعرب لا يكون الا فان الشيء ينتفي بانتفاء المقتضي كما ينتفي بتحقق المانع وان وجد المقتضي واعلم انه لا بد لتمام هذا الموضع من معرفة امرين
الاول ان صدق قولنا الاسماء التي لم يتركب مع غيرها تركيبا يوجب الاعراب انما بانتفاء التركيب او لعدم ايجابه الاعراب وان وجد التركيب
فان نحو في قولنا غاق صوت غراب انه كان مركبا مبني لان التركيب انما يوجب الاعراب اذا اسند الى المعنى وههنا اسند الى اللفظ وانما منع
الاسناد الى اللفظ كونه معربا لانه يشبه مبني الاصل حينئذ لان من شان مبني الاصل ان يقع مبتدأ وخبرا باعتبار اللفظ كقولنا ضرب فعل ماض
ومن حرف جر الثاني ان التركيب انما كان سببا للاعراب لان كل نوع من التركيب مقتض لنوع من الاعراب واذا كان الشيء بحيث يكون
مطلقه مقتضيا النوع لمطلق ذلك الحكم فان قيل قام في قولنا قام زيد مركب على ما ذكرتم فينبغي ان يكون هو معربا لدخوله في الحد قلت
اجاب عنه المص في امالي الكافية بان المراد بالمركب الاسم المركب اذ هذا الحد انما جيء به لنوع من الاسماء وهو المعرب واذ حد نوع من جنس بعد
ذكره فانما يراد ذلك الجنس فقوله المركب انما اريد الاسم المركب ولكنه حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فان قيل التعريف غير جامع لان ايا
في قولنا اضرب ايهم خرج معرب بالاتفاق مع ان التعريف لا يصدق عليه لانه مشابه لمبني الاصل قلت اجاب عنه المص في امالي الكافية
بما معناه انه فارقه لزوم الاضافة التي من خواص الاسماء فغلب جهة الاسمية ومنع اثره فالشبه يكون كالمنفي وهذا الحد الذي ذكره المص
اولى من حدهم المعرب بانه الذي يختلف آخره لاختلاف العوامل فان المعرب وان كان يختلف آخره باختلاف العوامل الا انه حد
الشيء بما هو اخفى من المحدود لما يتوقف على معرفة المعرب فان الاخفى من الشيء قد يكون باعتبار توقفه عليه كما هو مقرر
في موضعه وهو موافق لما ذهب اليه المص في امالي المتن من شرح الكافية وكذا ما ذهب اليه في شرح المفصل وبيان توقف
على معرفته ان الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه مما يختلف آخره فاختلاف الآخر غرض الغرض من معرفة المعرب في الغرض
من الشيء متوقف على الشيء فاختلاف الآخر متوقف على معرفة المعرب فاذا حد المعرب به يتوقف حد المعرب عليه فيلزم الدور وهذا
كحد الفاعل بانه المرفوع بالفعل فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف ليرفع فيكون الرفع غرضا من معرفة الفاعل فلو حد الفاعل
به يلزم الدور فاعلم ان الدور انما يلزم اذا قصد الى تعريف حقيقة ليتميز عند المتنبي للكلام ليعطيه بعد تعلقه الاختلاف
لانه انما يعطيه الاختلاف بعد معرفة كونه معربا فاذا جعل الاختلاف حدا له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يعلمه
حتى يكون مختلفا آخره ولا يكون مختلفا حتى يعقله فاما اذا عرف بما هو موجود فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور يحققه ما ذكره
المص في شرح المفصل على تعريف جار الله المفعول معه بانه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع قوله ما يختلف آخره
باختلاف العوامل هذا حكم المعرب بعد تمام الحد فلا يتوهم وروده ما اورد على النحويين الذين يحدون المعرب بانه الذي يختلف
آخره لاختلاف العوامل وقوله لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف فمثال الاول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ومثال
الثاني هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وسيأتي بيان مواضع التقدير ويعلم منه ان ما سواه لفظي فلا حاجة الى بيان
مواضع اللفظي هنا قوله الاعراب ما اختلف آخره به اي الحركة التي يعود على ما وفي آخره يعود على المعرب اي الاعراب الذي
يختلف آخر المعرب به انما هو الحركات والحروف فالاعراب انما يكون بالحركات والحروف وهذا الذي ذكره المص اولى من
حد الاعراب باختلاف الآخر لانه ان عني باختلاف الآخر ما اختلف آخره به فعبارة المص اسد لدلالة عبارة المص

[illegible]

والمراد من شبه المركبات التي ليست جملة وانما عرض الاول بالمثل لاتحاده في النوع فان زيد قائم مثلا وقام زيد متحدان في النوع وكذا في الاتحاد
في الكيفية فان غلام زيد مثلا وقام زيد لم يتحدا بالنوع عليه بالمطابقة والجام تلك العبارة فان دلالة الاختلاف على ما اختلف بالالتزام والعبد ذكر
بالفاظ المطابقة وان عني غيره فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد اذ ليس في اخر زيد
الا ضم وفتح وكسر لامر آخر يقتضي اختلافا والضم والفتح والكسر انما هو ما اختلف به ولو سلم ان ثم اي في اخر المعرب زيد امرا زائدا فلا بد
ان يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر لان الامر الزائد على تقدير تسليم ثبوته اثر الاختلاف ولا اختلاف يحصل الا عن متعدد
واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى ثلثة يعني يلزم ان يمكن تقسيم اصلا لان مورد التقسيم يجب ان يعقل عن كل
واحد من الاقسام بانفراده والاختلاف لا يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده وايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف
يكون كل اسم في اول تركيبه مبنيا اذ لا اختلاف في حالة واحدة قال ابن المالك لا يقال يطلق عليها انه قابل اي
على الاسم في اول تركيبه الاختلاف لان حركته منتقل اليها من السكون الى الحركة الذي قبل التركيب لانا نقول يدخل في المبني
على الحركة لانه منتقل اليها من حالة السكون ولا يدفع هذا القدح قوله لا اختلاف في العوامل لانه يريد القائل اذ يلزم كون نحو كون
الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل فان قيل يطلق عليه الاختلاف لانه قابل للاختلاف قلت اجاب عنه المص في امالي الكافية
من وجهين الاول اذا قلت زيد بكر خالد متعدد افليس هذه الاسماء معربات لا تفاق والثاني ان الاداة قابل لان يكون
عاملا ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول والذي يدل على ان الاعراب عند المحققين ما اختلف اخره وان وقع
في بعض عبارات المتاخرين ما يشعر بخلافه انهم متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضم في قام زيد رفع والفتح
في رايت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ومن ضرورة النوع ان يوجد فيه حقيقة الجنس وهذا عين ما قصدناه
قال المص في امالي الكافية ليس عندي خلاف في الاعراب الا انه وتوهم ان ثم اختلافا هو الاعراب انما هو نزاع في عبارة فان قيل
لو كان الحركات والحروف اعرابا لم تضف اليه اذ لا يضاف الشيء الى نفسه وقد صح ان يقال حركة الاعراب وواو الاعراب
قلت اجاب عنه المص في شرح بان هذا من اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف يكون اعرابا وغيره فاضيف
الى الاعراب تخليصا وبيانا بانه المراد لا من اضافة الشيء الى نفسه وذكر جائز بالاتفاق قال الامام ركن الدين الحديثي لو كان
الاعراب ما اختلف اخره به من حركات وحروف لكان متواطيا او مشتركا وكلاهما منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب
شيئا واحدا وهو القدر المشترك بينهما فلا يتصور فيه ان يختلف به اخر المعرب من حال الى حال وان كان الثاني فلانه
لا ينقسم حينئذ باعتبار مدلوله لكن القسم لقوله وانواعه رفع ونصب وجر اقول وللمص ان يختار القسم الاول ويقول ان
كونه متواطيا يقتضي ان يكون معنى واحدا غير مختلف في افراده لان لا يختلف به عند تحققه في افراده امر اخر ونقل المص يقول
ان التعريف الذي ذكره المص للاعراب لا يصدق على اعراب المعرب في اول التركيب اذ لا يصدق على الضمة في قولنا جاء زيد ما اختلف اخره
اذ لا اختلاف الا بعد التبدل [illegible] ليدل على المعاني المعتورة عليه هذا تنبيه على علة وضع الاعراب في الاسماء وانما قال
في الاسماء لان علة الاعراب الفعل ليست هذا الذي ذكره فان الاعراب فيه ليس لمعان يعتور عليه وانما وضع الاعراب
في الاسماء لان الاسماء يحصل لها معان مختلفة بالتركيب فان وضع الاسم اما افرادي واما تركيبي كالفاعلية والمفعولية
والاضافة فلو غيرت الصيغ اي لو وضع لكل معنى صيغة براسها ادى الى كثرة الصيغ وان بقوها من غير تغير اصلا ادى
الى الالتباس معانيها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد وفتحت نون احسن مع رفع زيد يفهم منه الا التعجب
ومع نصب زيد يفهم منه المفعولية واذا ضممت نون احسن مع خفض زيد يفهم منه الاضافة فلو لم يغيروا الاواخر
فيما نحن فيه من المثال لم يفهم واحد من هذه المعاني فبقوا الصيغة مفردة وغيروا اواخرها فيما نحن فيه فلم يؤد الى كثرة

اعني اي اسم موضع الضمة والرفع واي اسم موضع الالف في الرفع واي اسم موضع الواو في الرفع وكذلك في النصب والجر والله اعلم
ان اصل ما اعرب ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا لعوض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمة فيما اعرب
بالحركات لان الرفع علم الفاعلية والفاعل قليل لان الفاعل واحد ليس الا والضم اثقل الحركات فجعل الرفع بالضم ليقابل الثقل وان يكون
بالواو فيما اعرب بالحروف لان الواو اخت الضم وما اعرب بالنصب اصله ان يكون بالفتحة فيما اعرب بالحركات لان النصب علم المفعولية والمفعول
كثير والفتح اخف الحركات فجعل النصب بالفتحة ليكثر الخفة وفيما اعرب بالحروف ان يكون بالالف لان الالف اخت الفتحة وتعين الجر بالكسر
فيكون اصل الجر الكسر فيما اعرب بالحركات والياء اخت الكسر فيكون اصل الجر الياء فيما اعرب بالحروف فيطلب علة لما وضع عدل فيه عن الاصل
الذي ذكرناه اذا تحقق هذا فنقول فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر [illegible] على القياس
المذكور والمفرد يراد به ما ليس بجملة وقد يراد به ما ليس بمضاف ولا شبه به وقد يراد ما ليس بمثنى ولا مجموع واراد بالمفرد هنا هذا الاخير
واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف واحترز في الجمع بالمكسر عن الصحيح وبالمنصرف عن الجمع المكسر الغير المنصرف فان الاعراب في المواضع المخرجة بالقيود
المذكورة ليس على الترتيب المذكور في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على ما سياتي بيانه قوله جمع المؤنث السالم يريد بالجمع المؤنث السالم ما لحق
باخره الف وتاء [illegible] واعراب جمع المؤنث السالم بالضمة في الرفع والكسرة في النصب

[illegible]

[illegible]

دخول في المثنى اذ هو ليس بمثنى لان المثنى كل اسم كان وضع على المفرد الحق باخره الف او ياء ليدل على ان معه مثله من جنسه وليس كلا كذلك
لان كلا ليس بموضوع على ذلك وانما هو اسم موضوع للمفردين بالاصالة وهو ملحق بالمثنى في الحقيقة لكن كلا له حكم المثنى وانما يكون له حكم المثنى
عند اضافته الى المضمر وجهه لان اتصال المضمر خصوصا بالمفرد المجرور بما قبله اشد واتصال المظهر به فصير المضمر جزءا كالف المثنى ونونه فيكون في
حكم المثنى واما اذا اضيف الى المظهر فاعرابه كان بالحركات تقديرا والدليل عليه انه اسم مفرد لما عرفت ان واوه الف فوجب ان يعرب بالحركات
تقدير العصا ورحى وكذا كل اهل النحويين ذكر الثنين وهو مع بعض ما عرفت في كلا وانما هو اسم اجري مجرى المثنى لان معناه معناه وهو
وانما يعتبر على ما له معناه معنى المثنى لانه لو اقتصر عليه لانتقض الدليل بكلا اذا اضيف الى المظهر وكذا كل اهل النحويين ذكر الواو في هذا
الموضع اي عند بيان اعراب جمع المذكر السالم وهو وهم لانه لا يصح له دخول في جمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد الحق
اخره ياء او واو ونون ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه وليس الو كذلك وانما اسم موضوع بالاصالة لجماعة بمعنى اصحاب وذوي وانما هو
اسم حمل على الجمع لانه اشبه معنى وكذا لفظا لوجود الواو في اخره وانما لم يذكر المص ولا غيره ذو مال لانه داخل في جمع المذكر السالم لانك
تقول في مثنى ذو مال وفي الجمع ذو و مال واحملوا ايضا عشرين واخواته ثلثين واربعين الى تسعين وتقريره كتقرير الو فان قيل
ان عشرة موضوع لمعنى فيكون لعشرين جماله قلت اجاب المص عنه في شرح الكافية بما بسطه ما ذكره في شرح المفصل وهو لان هذه الالفاظ
ليست جمعا لما اتصلت به الزيادة اما في عشرين فواضح واما في غيره فليست ثلثون مجموع ثلثة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذلك
البواقي ولوضوح الامر في عشرين لم يتعرض له اولا في جوابه في شرح الكافية فلنرجع الى العلة وعدنا ذكرها فنقول على ذكر مخالفة
حكم المثنى ونصب جمع المذكر السالم انهما اي المثنى والجمع لو جريا على القياس المذكور في الاعراب لوجب ان يكون نصبهما بالالف
لان الفتحة على القياس المذكور ولو كان نصبهما بالالف لوجب ان يقال في نصب التثنية ضاربان بنون مكسورة وفي نصب ضاربان
بنون مفتوحة ولو قيل ذلك لادى الى اللبس بين المثنى والجمع عند الاضافة مثلا لانك تقول رايت ضاربا زيد فيهما جميعا
فلما ادى الى اللبس رفض الاعراب اي النصب على هذا اللبس وسوا الالف له ولم يجعل نصب احدهما بالالف للتحكم ظاهرا ولان حملهما
جعل نصبهما على جرهما يغني عنه ولان المثنى والجمع على حد لما اتحدا في الرفع صحة بناء الواحد فيهما فقوي المشابهة بينهما فلا حذف
الالف عن نصب احدهما حذف من نصب الاخر كما انهم لما حذفوا الواو من يعد حذفوها من اخواته وحمل النصب على الجر
للمناسبة اي لثبوت المواخاة بين المتشاكلين بينهما في غير هذا الباب فانهما علامتان لما هو فضلة في الكلام فيكون المراد بغير الباب
المثنى والجمع وقد يوجه هذا الثبوت المحل بينهما في غير هذا الباب اي في باب غير المنصرف وجمع المؤنث السالم وفي هذا التوجيه نظر لان حمل النصب على الجر
في جمع المؤنث السالم انما ثبت بحمله هنا ولو اثبت حمله هنا بالحمل ثم لدار ولم يسقط الالف عن غير النصب لما اسقط عن النصب لكونها اخف الحروف والفك
الاخف بالكلية مع اعتبار الانتقال خلاف الحكمة بل قصد الحمل عوضا عنها وان الالف اخف منها دون الواو ولان في تعويض الاخف عن الانقل حصول
للغرض الذي هو مطلوب فجعلت بدلا عن الرفع الذي هو علامة الرفع التي هو الواو في المثنى لانه السابق على الجمع فكان اولى في الجمع بها اي بالالف التي هي اخف
فان قيل فقد جعلها بدلا عما هي اخف منها لا يتحقق منه جعلها عوضا عن الرفع لانها اخف من الياء ايضا فلم لم يجعل عوضا عن جر المثنى قلت اجاب المص
عنه في شرح الكافية بوجهين تقرير الوجه الاول انه قد ثبت حمل النصب على الجر في الياء التي هي كالكسرة وحمل النصب على الجر انما يكون بعد ان كان الجر بالياء
فلو جعل عوضا عن علامة الجر لان علامته الياء فتعين التعويض عن علامة الرفع وهي الواو وتقرير الوجه الثاني لان الرفع اسبق الاعراب لانه علامة العمدة
المتقدم على النصب والجر علة واقواه لان الكلام يتم بالمرفوع لا باخويه وكان اولى بها الاخف فثبتت بعد ذكر الدليل تعليل الترتيب المخصوص في اعراب المثنى والجمع

التقدير فيما تعذر كعصا الاعراب تقديري في الثلث والتقديري متعذر ومستثقل فالمتعذر في الموضعين الاول الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مقصورة

[illegible] لان الالف لا يكون
كالعصا والرحى وقياس الاسم المقصور ان يكون معربا بالحركات لانه اسم مفرد منصرف ولكنه لما كان في اخره الف تعذر قبوله للحركات لان الالف لا يكون
الا ساكنة فوجب ان يكون تقديرا في جميع وجوهه الثاني باب غلامي وهو كل اسم كان قبلها الاضافة معربا بالحركات فالمقيد الاول اخرج خمسة عشر
والقاضي ونحوهما فيها لانه لما اضيف الى الياء تعذر اعرابه بالحركات واما اعراب باب غلامي بتقدير الاثنين لما اوجبوا الزيكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة
لمناسبة الحركة الياء تعذر ان يوجد الحركات اما الضمة والفتحة فلمنافاتهما الكسرة لامتناع اجتماعهما معها واما الكسرة فلتعذر فيها شبهها ايضا
الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد فان قيل لم لا يجوز ان يكون كسرة الاعراب وهي الكسرة الناسبة قلت اجاب عنه المص في شرح المنظومة وفي اماليه
التي على المسائل المتقدمة بما معناه ان الكسرة الناسبة هي السابقة لان التركيب فرع الافراد ولا يكون الاعراب الا بعد التركيب فالاعراب فرع التركيب
وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الافراد وقبل التركيب الموجب للاعراب فاذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبار رسم ابائها فلا ينبغي ان يحكم بزوال الحاصل بها
ذكر المص من غير موجب فان الاصل بقاء ما كان على ما كان وقد زعم بعضهم ان باب غلامي مبني وهو مصنع لان الاضافة الى المضمر لا توجب البناء بدليل غلامك
وغلامه فلا وجه لجعله مبنيا مع صحة كونه معربا واعترض ابن الحاجب على المص بان الاول موجب للبناء دون الثاني والمختص بكون الياء فيها لغتان
السكون والفتح فلو كان المضاف اليها معربا لانقلبت في اوانه الرفع لسكونها وانضمام ما قبلها فصار واللفظ غلامو فيتغير لفظها ولانقلبت في النصب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يرد باب يا غلاماه لانه مخصوص بالنداء وهو باب نقر اقول هذا الذي ذكره في وجه غلامي ليس بموجب للبناء لانه موجب
لبناء الاسم مناسبة تامة لم يكن له اصل بوجه قريب او بعيد كما ذكره جار الله في العلامة في المفصل ولا يتحقق لها في غلامي فكيف يصير مبنيا مع ان ما ذكره
لكون اعرابه تقديريا لان الاعراب اللفظي على ما قبل الياء استلزم ممتنعا كما ذكر فينبغي ان الاعراب اللفظي فيه ملزوم لممتنع يكون منتفيا قطعا فالاعراب
الاتفاق على انه تقديري بنا في الظاهر اقول القول بالبناء من غير دليل البناء يكون خطأ لانه الظاهر والمستثقل فيه في موضعين الاول باب قاض وهو ما في اخره
ياء قبلها كسرة واعرابه في الرفع والجر تقديري لان الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء فان لم يكن فيه تنوين ثبتت الياء فيه ساكنة في حال الرفع والجر واعرابه في باب قاض في النصب لفظي تقول رايت قاضيا ورايت القاضي
لخفة الفتحة على الياء المكسور ما قبلها بخلاف الضمة والكسرة فلذلك اي لما ذكرنا من خفة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة فقدم اوله فكيف
في الرفع والجر تقديرا وفي النصب لفظا الموضع الثاني والمستثقل نحو مسلمي وهو كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم واعرابه مسلمي في الرفع تقديري
وفي النصب والجر لفظي وانما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغام
ياء في المتكلم فعلم مما ذكرنا انه عدل بالقلب عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل استثقالها مع الياء كما عدل الجر في رفع قاض بالضمة لاجل الاستثقال
ولما عدل بالقلب عن الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب يخرج الحرف عن حقيقته وفي حال النصب والجر بالياء الاعراب فيه
ثابتة على حالها تقول رايت مسلمي ومررت بمسلمي واذا كانت ثابتة وجب ان يحكم باعرابه لفظا لان لفظ الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا بالادغام
والاعراب لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه فلا يخرج الياء ايضا فيما نحن فيه عن حقيقته وسكونه الذي هو موضوع بالاعراب فلذلك ما لعدول بالقلب
عن الواو في الرفع وثبوت الياء في النصب والجر حكم عليه في حال الرفع بالاعراب التقديري وفي النصب والجر بالاعراب اللفظي فان قيل مثلا
كان الياء المنقلب عن الياء علامة للرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصية
وهي لم تبق فان قيل خصوصية الواو علامة لم لا يكون بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود
بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف في الجر وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهي الفتحة في الاول والكسرة
في الثاني قلت اجيب عنه اما اولا فلان ذكر من قبيل الحمل لحكم باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بين النصب والجر وبين الرفع لما مر
في اعراب غير المنصرف واما ثانيا فباقي الادلة في حكم الموجود لما ان المقدر لا حظ معتبر الحلا قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان

في حكم الموجود لحق الرفع بالواو التقديري لا ان معنى بالاعراب التقديري في الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا كالتثنية
للكلمة الواحدة اعرابان تقديري ولفظي وهو [illegible] بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع السالم فانهما ليستا في حكم الموجود فان قيل الاصل
عصا وقاض عصو وقاضي ثم اعل على الوجوب فان اريد بالتعذر ما لا يجوز ان ينطق به فاعراب قاض يكون متعذرا ايضا وان اريد ما لا يمكن
النطق به فلا يكون اعراب عصا متعذرا بل مستثقلا اجيب بانه كان للواضع عناية بشان من يتكلم بكلامه وكان عالما بالحالات التي تؤول اليها الكلمات
في التركيب وبالحالات التي تقتضي الاعلال فيجب تلك التراكيب فوضعها على تلك الحالة واعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف
له مثلا علم ان عصوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه وينقلب الفا فوضعها معتلة كما قبله ألفا وكذا علم ان قاضيا اذا وقع في التركيب يتحرك بالضمة في حال
الرفع وبالكسرة في حال الجر فيلزم الثقل فحركة بالضم والكسرة ثم حذفها فالمتكلم وجد عصا واخره الف فتعذر اعرابه ووجد قاض ساكنة الياء فامكنه تحريكه
بالحركات لكنه استثقل الضمة والكسرة عليها فلم يجر بها لانه وكل بها حال التركيب ثم اعلها حتى يرد الاشكال قال الامام الحديثي في وفي مسلمي على هذا
يكون متعذرا لفظا في كلام المص اذ يستثقل اقول فيه نظر اذ انقلاب الواو ياء وادغامها في الياء انما كان لاستثقالها مع الياء والمتكلم امكنه
ان يعيدها لكن لم يعهد بعدها العلم باستثقالها فيكون مستثقلا لا متعذرا والتقدير فيما عداه يعني اذا علمت ما اعرب تقديرا في الوجهين
المذكورين من عموم وهو ما اعرب في احوال الثلث تقديرا كباب عصا وغلامي وخصوص وهو ما اعرب في بعض احوال تقديرا كباب قاض
ومسلمي فيما سوى ذلك فهو معرب لفظا قوله غير المنصرف قال المص في شرح المفصل ظاهر كلام جار الله وكلام النحويين ان فيه تسعة
منصرفا او غير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتفسيرهم لكل واحد من القسمين يبقى المصدر وذلك انهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر فعلى هذا انه اسما كثيرة لا يدخل
تحت واحد منها منها جمع المذكر السالم فانه لا يدخله الحركات الثلث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك فيما ذكر
فلا يكون غير منصرف ولعلهم لم يريدوا الحصر وانما ارادوا ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداها لما كان المقصود
وانما هو المنصرف وغير المنصرف انما قيل المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان او ما يقوم مقامهما فيما لو ما هي لكان فيه
تلك الحركات وتنوين التمكن كان حصرا فيكون على هذا رجلان اسم امرءة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا واذا تقرر هذا فنقول ان المص
لما اراد الحصر قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما ليعلم منه ان ما لم يكن فيه علتان والواحدة يكون منصرفا
والتسع هو التسع المذكورة المبينين وحكمه ان لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل لكونه فرعا من جهتين اي العلتين كلاهما فرعية
قال المص في اماليه التي على المسائل المتوفرة العدل فرع المعدول لانه لا بد من اصل وهو المعدول عنه فالمعدول عنه هو الاصل تحقيقا او
تقديرا على ما ذكر وادا كان كذلك كان الاصل فالمعدول فرع وانما كان الوصف فرعا لانه لا يعقل الوصف الا بعد تقدم الموصوف فوجود
الوصفية مرتب عليه فهو فرع الذكر والتأنيث فرع التذكير لان الاكثر في الاصل حيث كان الالفاظ القياسية يجري على المذكر بنفسها
كاسماء الفاعلين والصفات المشبهة فاذا قصد الى التأنيث زيدت العلامة للذكر فقالوا في قولك قائمة بدلا على ذلك قائم بها ذكر المعنى كما في قولك
قائم بجوا ولو زيدت التاء يدل على ان الاول مونث فكان فرعا للذكر وانما كانت المعرفة فرعا على النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة
للتعريف بالنكرة فاذا قصدوا الى التعريف يزيد عليها ما يجعلها معرفة كقولك رجل والرجل وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كقولك جعفر للنهر ثم جعل
علما فكان فرعا للذكر على وانما كانت العجمة فرعا لان الكلام العربي اصل وغيره دخيل عليه فاذا دخل وجود شيئا غير كلامهم
في التحقيق فهو اظهر الفروع وانما كانت الالف والنون فرعا على المزيد عليه اذ لا يعقل زيادة الا بمزيد عليه فكان فرعا للذكر ووزن الفعل فرع
على وزن الاسم لانه اذا تحقق ان الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الاصل لان الاصل اذا

تقدم تقدم وزنه لانه صفته والفرع اذا تاخر تاخر وزنه فكان فرعا للذكر هذا ما ذكره في الامالي ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما
واذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بها فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الاسم
مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع محكوما عليه ومحكوما به والفعل لم يوضع الا محكوما به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام
عن الفعل والفعل لم يستغن عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل
وهو التنوين والجر اي لفظ الجر اعني الكسرة كما تقدم تقريره في اعراب غير المنصرف قال المص في شرح المنظومة فلما اشبه الفعل بما ذكر
قطع عما قطع عنه الفعل وهو تنوين الصرف والجر تابع وذهابه لذهاب التنوين بالعلتين عنده لانكر اقول لا يخفى عليك ان هذا الكلام
انما يتم بامرين احدهما توجيه زوال التنوين اولا والثاني توجيه زوال الكسرة بتبعه اما الامر الاول فقد ذكره الامام الحديثي في شرح الكافية
وانما منع من الاسم بالعلتين تنوينه من بين جميع خواصه لانه لما اراد وا ان يتميز الاسم عن الفعل لفظا اذ خلوا التنوين لا عن علة لا يقدر
اعراب الاسم لان الفعل لانه دال على الاتمام والكمال فهو بالاسم اولى لان الفعل تشكيل من حيث المعنى لدلالته على المصدر وانتقاصه الفاعل
فلو الحق لصار انقل فلما نقص وتعلق عن المنصرف بالعلتين منع منه التنوين الدال على الكمال ولئلا يزيد ثقله واما الامر الثاني فقد ذكره
اخوه الامام صدر الدين الحديثي مع انه تعرض لكلام الاول ايضا وسلك التحقيق انهم حذفوا التنوين لانه في الاخر ثم حذفوا الجر لان من شانهم
اذا حذفوا شيئا ان يحذفوا الذي قبله كان بقاءه كالجالب للمحذوف الا ترى ان من حذف الواو من عليكم حذف ضمة الميم ايضا لان
بقاء الضم يجلب الواو المحذوفة فكذا كسر بقاء الجر يجلب التنوين فحذفوا الجر لحذف التنوين اقول وكانه اخذ هذا المعنى مما ذكره المص في شرح
المفصل حيث قال ويتبعه الجر لانه يلازمه واذا انتفى عن غير عوض انتفى معه وعن ان عن الملازمة بينهما ان كل موضع يدخله الكسر يدخله
التنوين او عوضه وكل موضع يدخله التنوين يدخله الكسر وانما قال لغير عوض لان التنوين لو انتفى مع الاتيان لعوضه
وهو لام التعريف او الاضافة فالتنوين يكون ملاحظا ويبقى تقديرا لثبوت عوضه لان العوض يقوم مقامه فيبقى الكسرة الذي يلازمه وانما
قال لو انتفى معه من غير عوض لانه لو انتفى معه لا يكون اصلا فيعتبر ولا ما يلازمه وهو الكسر فان قيل انه قال متعقبا غير المنصرف بالضمة
والفتحة فهلا استغنى بذلك عن ذكر الكسر ههنا قلت اجاب عنه المص في امالي الكافية بانه انما ذكره ههنا لاجل التنوين
فلو لم يذكر ما لا ينصرف لا يدخله كسر ولا تنوين لا يعرف ان هذا الحكم الخاص لا يدخله ولعل مراده من هذا الكلام ان حكم غير المنصرف لما كان
متعددا وقد ذكر واحدا فيما تقدم فاعاده عند ذكر الاخر لان الحكم المتعدد للشيء ذكره مجموعا في موضع واحد اقرب ضبطا واسهل
حفظا قال المص في شرح المنظومة هذا اذا كان الكسرة للاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا ويمنع ان كان يقبل الفتح لمن ثم كان قاض
ليس بغير منصرف ولانه لا يقبل الفتح فهو بتقدير العلتين وعدمهما على حال واحدة لما ذكرنا وكذا كل الضاربان والضاربون بتقدير العلتين
فان قيل لم لا يقطع عن الفاعلية والمفعولية مع انهما ايضا من خواص الاسم اجيب بانه ولئلا يفوت الغرض من الوضع وهو فائدة
النسب فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا انه اذا انضم الى الاسم العامل سبب اخر ان يمتنع من الصرف قلت
اجاب عنه المص في شرح المفصل من وجهين احدهما ان الاسم الفرعية بلا هما سواء في انتفاء العمل والعمل انما هو بانتفاء الكلمة في المعنى
وكان الفعل يعمل لانه يقتضي متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان ضارب بانه انتفاء ضارب ومضروب كضرب في انتفاء ذكر
الثاني سلمنا كونه عاملا فرع لانه لم يعتبر الا معان يصير بها الاسم فرعا عن غيره لا معان يشترك فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما
اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا على العربية فالذي اعتبر انما هي معان فرعية يتقوم بالاسم فيصير فرعا
على الذي ذكر المعنى غير موجود في الاصل وما ذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعا على الفعل
ذكر فيه بل فرع على ما ثبت فيه فافترقا بان فان قيل المصغر فرع المكبر وكذا المنسوب فرع على المنسوب اليه بالمعنى الذي
بالمعنى الذي ذكرت قلت اجاب عنه الامام الحديثي في شرح الكافية بانهما ينافيان الفعل لانهما موصوفان حقيقة والموصوف مسند اليه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم ان يكون معرفة وثانيها منع حلية لها
التي اوردها ببيان الملازمة بقوله وما ذكر من المعدولات وقد ذكر المصنف كلاما
يدل عليه عا منع هذه الحلية في امالي المسائل المتفرقة حيث قال لا يلزم
في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه من كل وجه وانما يلزم ان يكون قد اخرج عن
صيغة كان يستحقها في قياس كلامهم الى صيغة اخرى وتقدير كلام المصنف انا لا نسلم
ان ما هو معدول عما فيه الالف واللام يجب ان يكون معرفة لان كل معدول عن المعرفة
فانما يقصد تعريفه منوع بناء على ما نقلناه من امالي المصنف من انه لا يلزم
ان يكون المعدول عن الشيء بمعناه من كل وجه نعم قد يقصد بالمعدول عن المعرفة قصد تنكير المعرفة
لكن يجب كونه معدولا عن المعرفة لقصد ارادة معرف بعد النقل في المنقول انما الالف واللام
كان اخص ولذلك بني واما العلمية كان سحر ولذلك منع من الصرف ولم يقصد في اخر ارادة الالف
واللام لانه معرب ولا العلمية لانه صفة والصفة تضاد العلمية فلا يبعد ان يقصد به قصد المعرفة
التي هي معدول عنها فلا يلزم ان يكون معرفة قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة
واذا اعترض ان العدل بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم وكان اثباتا لما لم يثبت مثله في لغتهم
فالجواب انه وان لم يثبت اثبت هاهنا بدليل وهو انه اذا لم يتعذر فيه العدل وجب
ان يكون غير منصرف بعلة واحدة وذلك معلوم البطلان من لغتهم فكان اثبات ذلك
واجبا بدليل دل عليه ويمكن ان يقال ان قياس باب افعل التفضيل اذا اجري نكرة غير
مضاف ان يكون مفردا مذكرا وان كان غير مضاف والا كان قياسه ان يقال مررت بنساء اخر مثل
معدول عن صيغة افعل الى صيغة فعل وهذا عدل محقق ويندفع معه اعتراض ابي علي
عن اصله قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وما ذكر فيما سبق من انه لا يجوز ان يكون
معدولا عما فيه من مفرد الى مثنى على تقدير كونه باقيا على جمعيته ونحن لا نقدره معدولا
عن ذكر وانما نقدره معدولا عما فيه من مفرد الى لفظ الجمع بغير ما يغني مع غيرها فيندفع
ذكر الابطال على تقدير كونه معدولا عما فيه وهذا العدل محقق وان كان سالما
عن اعتراض ابي علي تحقيقه يستلزم كثرة المخالفة وهو العدل عن افعل الى فعل وحذف من
والمفضل عليه بخلاف عدله عن اللام فانه لا يستلزم الا حذف اللام ولهذا
حكم التنوين بكونه معدولا عما فيه اللام قال المصنف في شرح المفصل

الفعل وجميع الباب يجيء به اخرا واخرى واخر معدولا عن الاول يعني على تقدير ان يكون معدولا عن ذي اللام ولكنه لم يؤثر الا في اخر لكون غيره
لا يقبل التأثير يعني اخرى فانه فان فيه الف التأنيث والالف علة مستقلة فلا اثر للعدل فيها ويقبل ولكن فيه علتان غيره في اخر فان فيه علتين
وزن الفعل والصفة وجميعه معدول على الثاني يعني على تقدير ان يكون معدولا عما فيه من الاخر المفرد فانه باق على صيغته وجرد
حذف من لا يوجب عدلا ولقائل ان يقول علم من قوله وجميع الباب معدول على الاول ان اخر المفرد المذكر معدول وليس للعدل فيه تأثير
لان فيه الصفة ووزن الفعل ولما حكم بكون اخر معدولا ناقض بهذا قوله العدل ووزن الفعل متضادان واختل ايضا تعليله الذي ذكر
على هذا البناء على اجتماعهما في اخر اللهم الا ان يقال مراده ان وزن الفعل والعدل المؤثر متضادان فحينئذ يستقيم كلامه ويندفع التناقض
عن قال المص في شرح المنظومة اخر معدول عن الاخر وعن معناه الاصلي في التأخر الوجودي حتى صار للمذكور ثانيا متغيرا كان في الوجود
او متأخرا وكذا جميع بابه ومن ثم لم يقولوا جمادى الاخرى لانه لا يتحقق بيان التأخر الوجودي وغرضهم في وضع جمادى الثانية الدلالة
على ذلك فمن ثم وجب ان يقولوا جمادى الاخرة كما قالوا ربيع الاخر بكسر الخاء ولم يقولوا ربيع الاخر فقد ثبت بما ذكرناه من العدول عن اللفظ
والمعنى معا واعترض الامام الحديثي عليه بانه لو كان قبل العدل للتأخر الوجودي لتعين جمادى الاخر كذلك لانه ليس معدولا وفيه اللام
فلا وجه لتعين جمادى الاخر اقول ظهر مما ذكر في شرح المنظومة عائد على الاخر المعرف باللام واذا فهمت هذا الى ما قدمناه
في مثل عليه عدم ورود هذا الاعتراض ايضا بيانه ان المعنى الاصلي الذي وضع الاخر على التحقيق هو التأخر الوجودي ومعناه العارض
هو المذكور ثانيا والمص اعتبر العدل عن المعنى الاصلي الى العارض حتى يندفع الاعتراض بهذا او قول المص في شرح المنظومة لانه لا يتعين
بيان التأخر الوجودي يعني بان الاخر المعرف باللام لما كان له معنيان اصلي وعارض فلو استعمل في هذا المحل لا يتعين به التأخر الوجودي
الذي هو الغرض من وضع جمادى الثانية واما جمع فتحقيق العدل فيه انه جاء جمع الجمعاء وجمعاء مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان يجمع
على فعل بسكون العين وما قيل فيه جمع بفتح العين فيكون معدولا عن جمع بسكون العين واعترض ابو علي الفارسي ايضا على ذلك
وقال قياس فعلاء افعل في الالوان والعيوب الممتنع جمع مذكره هذا بالواو والنون وليس قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكر
هذا بالواو والنون فلا يكون من باب فعلاء افعل المذكور واذا ثبت انه من غير بابه لم يكن جمع معدولا عن جمع اذ لم يثبت الا
عدله عن جمع بسكون العين الا بناء على انه من حمراء وقد يطلع على انه من باب حمراء احمر واشار ابو علي الى ان الاولى ان يقال انه معدول
عن جماعي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى وقيل فيه فعل فهو عدل محقق واعترض ابن مالك على
ابي علي وقال انما يجمع فعلاء على فعالى اذا كان اسما محضا ولا جمعاء كذلك لان لمذكره ايجيء بالواو والنون فقياس مؤنثه
الالف والتاء واعترض الامام الحديثي على ابن مالك وقال ذكره في الصفة فاما في الاسم فلا ربط بين مؤنثه ومذكره فانه لا يجمع
فانه تم بالواو والنون ويجمع مرة بالالف والتاء قال المص في امالي المسائل المتفرقة اجمع واخواته وجمع واخواته مشكل
في منع صرفه لانه ان قيل في جمع العدل والصفة فالعدل مسلم والصفة غير مستقيم لانهما من باب التوكيد وهما بابان متغايران
بتميز كل واحد منهما بخاصية فلا يستقيم ان يكون احدهما فرعا للاخر واذا بطل ان يكون صفة فالعدل وحده لا يستقيم ولن قيل
العدل والتعريف فالتعريف المعتبر في منع الصرف هو العلمية وهذه ليست باعلام فلم يصح كون العلمية علة فيها والكلام
في اجمع فيما ينضم الى وزن الفعل من صفة او تعريف كالكلام في جمع فيما انضم الى العدل من الصفة او التعريف والاشكال
في اشكال ذكره والجواب ان يقال اجمع العرب على منع صرف البابين ولا بد من علتين وفي اجمع وزن الفعل محقق
فيحتاج الى علة اخرى وفي جمع العدل محقق فيحتاج الى علة اخرى فيجب تقدير هاولئك كان على بعد وجوب التقدير
في اسامة ونحوه وان كان على بعد بقي ان يقال ما المقدر فيمكن ان يقال الصفة باعتبار اصل المعنى لا باعتبار الخاصة التي
صيرته تأكيدا او يمكن ان يقال التعريف ويمنع ان يقال بكون العلمية مشترطة في التعريف ويمكن ان يقال هي اعلام باعتبار

معانيها الكلية كباب اسامة وان كان بعيدا او لا يكثر استعماله تابعا مع كونه علما فقد ثبت في الابدال وعطف البيان استعمال الاعلام
توابع الا انه يستبعد من حيث كان لا يستعمل الا تابعا ولا شك في استبعاده الا انه اغتفر لما يلزم من وجوب تقدير علة
اخرى فيتحقق الترجيح فيما يمكن تقديره للتعدد والمقدار بخلاف باب اسامة فانه لم يكن ثم الا العلمية فلا تكثر تعليله ويجوز ان
يقال ان هذه الالفاظ في اصلها صفات فكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية فلما انضمت الى العدل وجب منع الصرف
الا انه يحقق كونه صفة في الاصل كاسود انه لا يقال مررت برجل اجمع ولا بامرأة جمعاء بخلاف اسود وادهم وادرق فانه قد ثبت
استعمالها صفات محققة الا انه اغتفر هذا التقدير لوجوب تقدير علة وكانت اولى من دعوى الصفة المخفية لعلمنا بانتفائها ومن
كون التعريف معتبرا وان لم يكن علمية فيها لكونها خارجة عن قياس العلم والاستعمال اما المعنى فلجريها على النكرة وشبهه واما الاستعمال
فلزومها التبعية وكان هذا القول فيه بين الاقاويل حسب الامكان فان فيه اثبات الصفة في الاصل فهو موافق لمن ادعى الوصفية
وفيه اثبات انها معارف فقد حصلت الموافقة حسب الامكان باعتبار الاقاويل الثلاثة وقال في شرح المنظومة فعدل به الجمع
بفتح الميم عن معناه الاصلي في الصفة الى جعله تاكيد الشمول في المتعدد وجودا او حكما غير المثنى وبه يشعر على انه في الاصل صفة الى
ما في التعريف ... جمعاء الى ... داعاء ... بقوله هل تحسن فيها من جدعاء الى متقطعة الاذن فثبت ما ذكرناه من
العدول عن اللفظ والمعنى جميعا قوله او تقدير العلمية انما جعل هذا من باب التقدير لانه ليس قياس يستدل به على عدله فلولم
تمنع العرب صرفه لم يحكم بانه معدول ولكنهم لما منعوه الصرف وقد علم انه لا يمنع الا العلتان ولم يكن فيه ظاهر الا العلمية حكم بتقدير العدل
لامكانه اي وانما قدر هذا السبب الخصوص الذي هو العدل ولم يقدر سببا اخر غيره لامكان هذا السبب دون غيره وهو ظاهر وانما
قدر سببا اخر لانه لو لم يقدر لزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم وهو منع الصرف بعلة واحدة فهذا اي لزوم خرم القاعدة هو
الوجه الذي اوجب التقدير فهذا اي المذكور من منع العرب صرفه ومن العلم بانه لا يمنع الا العلتان ومن انه لا يمكن فيه ظاهر الا العلمية
ومن لزوم خرم القاعدة هو الوجه الذي اوجب التقدير ولذكر ما ذكرنا من ان الامور المذكورة اوجب التقدير لا يقدر عدل في غير
علما لانتفاء منع الصرف ... لما ورد في كلامهم منصرفا قال المص في شرح المنظومة بهذه العبارة العدل التقديري نحو عمر حيث
سمع في كلامهم غير منصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية فوجب تقدير علة اخرى وما امكن تقدير علة من العلل سوى العدل فوجب
تقديره واذا صار الامر مترددا بين خرم قاعدة معلومة وهو منع الصرف بعلة والعلمية وبين تقدير العدل على استبعاده فوجب
تقدير المستبعد لما ذكرناه فقد كانهم قصدوا التنبيه بعامر ثم عدلوا الى عمر وعدلوا اي المعنى عن اسم الجنس الى العلمية قوله
وباب قطام في تميم انما جعل هذا من باب التقدير لان تميما يجرون هذا الباب اي ما ليس في اخره راء من فعال التي هي علم عين مؤنث
ويمنعونه الصرف واهل الحجاز يبنون فعال التي هي علم عين مؤنث مطلقا سواء كان في اخرها راء ام لا ولا علة لبنائه الا تشبيهه
بنزال عدلا ووزنا والاكثر من بني تميم يوافقون الحجازيين فيما في اخره راء نحو حضار فيبنونه واذا كان الاكثر من بني تميم على بناء
حضار وجب الحكم بالعدل في الباب بتقديرا اذ لا قياس ولا دليل في نفسه يقتضي كونه معدولا عن منعه الصرف وهم بنو تميم الا
ما ذكر من الحكم اي حكم بني تميم ببناء حضار فانهم لما بنوا حضار وجب تقدير العدل فيه واذا وجب تقدير العدل فيه وجب تقديره
في غيره لاطراد الباب ولتقدير اخر وهو ان يقال وجب الحكم بالعدل في الباب بتقدير اذ لا قياس يقتضي ان يكون معدولا الا ما ذكر
من حكم اهل الحجاز ببناء قطام فانه عند اهل الحجاز مبني وعلة بنائه تشبيهه بنزال عدلا ووزنا فوجب تقدير العدل فيه عند اهل
الحجاز لما حكموا ببنائه فلذلك وجب تقدير العدل فيه عند بني تميم ايضا لعلتين قطام التي هي مبنية في الحجاز هي بعينها معربة في تميم
وان كان فيه التأنيث والعلم لانه لو لم يقدر العدل لاوهم ان ما بناه اهل الحجاز اعربه بنو تميم فتقدير العدل فيه لذلك والظاهر
ان التقدير الاول اشد انطباقا على ما في شرح الكافية اذ لو كان المراد ما يفهم من التقرير الثاني لوقع قوله وهو انحو الحجاز تبين

في نحو حضار وانه اذ التقرير الثاني يتم بدونه فتامل جميع ذلك قوله الوصف الوصفي ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
من ذكره وشرط الوصفية ان يكون الاسم صفة في الاصل فلو قدر غلبته في الاسمية وزوال الوصفية عنه لم يعتبر الا العارض الا عتداد
لدليل صحة انه واشباهه علما بخلاف اي ما ذكرنا من انه لو قدر الى اخره معنا قوله ولا يضره الغلبة وتحققه اي وتحقيق
ما ذكرنا من ان الغلبة في الاسمية لا يضره منعهم صرف اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لان منعهم صرف هذه
الالفاظ انما يتحقق بما ذكرنا لان هذه اصل وضعها للصفة بدليل صحة استعمالهم اياها صفات وصارت اسماء بالغلبة والحال انهم منعوها
الصرف فمنعهم صرفها بعد قطعها على ان الغلبة الاسمية لا يضر ولو قدر استعمال اسم صفة وليس في الاصل صفة لم يعتبر الوصفية بدليل صرفهم مررت
بنسوة اربع فان اربعا صفة لنسوة وهو على زنة الفعل لكن وصفيته ليست في الاصل لانها من اسماء الاعداد فلم يعتبر الصفة في الاصل
والحال انهم صرفوا اربعا في مررت بنسوة اربع فدل على ان الصفة العارضة غير معتبرة فان قيل قال المص الوصف شرطه ان يكون في الاصل
فيلزم ان ينتفي بانتفائه فليس كذلك فالمراد منه قلت اجاب عنه الامام الحديثي في شرح الكافية بان قال الشرط ما يلزم من نفيه نفي امر على وجه
غير جهة السببية اي لا يكون سببا ولا جزء منه فان انتفاء وجود الامر المشروط بانتفائه فهو شرط الوجود وان انتفاء حكمه بانتفائه فهو شرط
السببية وان انتفاء حكمه بانتفائه فهو شرط الحكم فالاول كالحجر للعلم فانه ينتفي بانتفائها والثاني كالقدرة على التسليم للبيع فان البيع سبب
حكم الملك وحكمه الانتفاع بانتفاء فقدرة التسليم ينتفي الانتفاع والثالث كالطهارة للصلوة فان الصلوة سبب حكم الثواب وحكمه التوجه اليه
وانتفاء الطهارة يستلزم تحقيرا مرة مع المقتضي عدم الثواب مع بقاء التوجه فيما نحن فيه الوصف سبب لترك دخول التنوين للتخفيف
فالوصف سبب وترك التنوين حكم والتخفيف حكمة فكونه في الاصل وان لم يكن شرطا للوجود اذ لا ينتفي بانتفائه ولا للسببية اذ لا ينتفي
مطلوبية التخفيف بانتفائه لكنه شرط للحكم اذ عروض الوصفية لا يلزم ان لا يلتفت اليه ويجعل كالمعدوم فيبقى الاسم على اصله ولا يمنع منه التنوين
نقيض الحكم الذي هو ترك التنوين ولا يغفل عن هذا انه هاهنا للاسباب وانا اقول في اصطلاح اصحاب اصول الفقه ويمكن ان يكون الشرط في اصطلاح
النحاة بحيث ينتفي بانتفائه الاعتبار في يكون شرطا في الاعتبار كما يفهم من ظاهر كلام المص في شرح الكافية بانتفائه الاعتبار حيث قال ولو قدر
استعمال اسم صفة ولم يكن في الاصل صفة لم يعتبر الوصفية واذا كان شرطا في الاعتبار ينتفي بانتفائه الاعتبار فيتحقق الانصراف فينتفي حكم غير المنصرف
فان قيل صرف اربع لقبوله التاء نحو برجال اربعة قلت اجاب عنه المص في شرح المنظومة بمعناه ما ذكره الامام الحديثي وهو ان التاء في اربعة
ليست بالتاء التي ينبغي ان لا يدخل هي الا للتأنيث فيبطل بها وخلت للتأنيث بالفعل فان اربعة للمذكر فكانه جزء من الكلمة كما في صيغة
اسم فرس فضعف امر التأنيث فيه وانما ضعف منع افعى واجدل واخيل لانه لم يتحقق فيه وصفية اصلية اذ لم يعهد مستعملا الا في الاسماء
المذكورة فلا يكون مثل احمر وغيره فانه يطلق على كل ما اتصف بالحمرة ولا يطلق اجدل على كل ما اتصف بالجدل وليس فيه الا وزن
الفعل وضعف منع الصرف لذلك اي لما ذكرنا من انه لم يتحقق فيه وصفية اصلية وانما منعه الصرف ناس لما راوه من فيه الاشتقاق
في اجدل انه من الجدل والجدل للقوة ولا اجدل الصقر وهو من الطيور القوية واخيل من الخيلان وهو طاير ذو خيلان واما افعى فلا شيء له
اذ لا تركيب من افعى ولا من فعو ولكنهم توهموا معنى الخبث فيه فظنوا اجرى ذلك في الاصل مجرى الصفات وهذا معنى كلام سيبويه به
قوله التأنيث الذي يدل على اشتراط العلمية في التأنيث بالتاء حرفهم مررت بامرأة قائمة ولولم يكن العلمية شرطا فيه لوجب منع
الصرف لان فيه التأنيث والصفة وانما اشترط العلمية لان التاء في غير العلم غير لازم لانك تقول مررت بقائم وقائمة فتجدها تنزع على الاسم
وتثبت ويبقى الاسم على حاله وقال المص في شرح المفصل كما معناه انتفاء لزومه انك تقول قائم للذات التي قام بها القيام
كما تقول قائمة للذات التي قام بها القيام ايضا فصار التأنيث يحذف والمعنى بحاله فاذا انضمت العلمية اليه لزمت فلم ينفك عن الاسم
فاعتد بها عند لزومها ولم يعتد بها عند عدمه اي عدم لزومها لانها اذا لم تكن لازمة صارت كانها غير موجودة في الاسم ولقائل ان يقول
ان اراد بالمعنى في قوله والمعنى بحاله معنى المشتق من حيث هو هو وهو ذات متصفة بالمشتق منه فهو مسلم لكن التاء لا يدخل

عند ارادة هذا المعنى وان اراد المعنى الذي يدخل التاء عند ارادته ويحذف عند عدم ارادته فلا نسلم كون المعنى بحاله لان في احديهما الاكثر
وفي الاخرى الانوثة والمعنى كذلك اي شرط العلمية والكلام في التانيث المعنوي كالكلام في التانيث بالتاء وانما كان الكلام فيه كالكلام في التانيث
بالتاء لانه يمكن اجراؤه بعينه في المعنوي بان يقال والدليل على اشتراط العلمية في المعنوي انك تقول مررت بامراة جريح منصرفه
وان كان فيه تانيث معنوي وصفة كما ذكرنا في التابع بان يقال في تمامه ولو لم يشترط العلمية لوجب منع الصرف في قولك مررت بامراة
جريح للعلتين وانما اشترطت العلمية لان التانيث عزه غير لازم الى آخر ما مر في التانيث بالتاء **قوله** وشرط تحتم تاثيره التحتم بمعنى
الوجوب وفيه تاثيره للمعنوي وانما قيدنا التانيث هنا بالمعنوي لان اللفظي لا شرط لتحتمه لانه متحتم التاثير على كل حال فلا يصح ان يقيد
تحتم تاثيره بحال دون حال ولو سلم ان لتحتم اللفظي شرطا لكن هذا الشرط لا يجري فيه بل مخصوص بالمعنوي لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه
ثلاثي ساكن الوسط والحاصل ان اللفظي لا شرط اصلا لتحتمه او لا يجري فيه هذا الشرط لو كان له شرط وايا ما كان فلا يرجع هذا الشرط الى اللفظي
فلذلك قيدنا التانيث هنا بالمعنوي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المحل من شرح الكافية وقد اشتبه على الامام المحقق ركن الدين فانه جعل التعليلين
اعني قوله لان التانيث بالتاء مع العلمية متحتم التاثير على كل حال وقوله لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الوسط تعليلا واحدا وظهر كم

ذكر الوزن فنحو اسم منصرف فاعل حال التوسع في ما ذكره المبرد من تقديم الاعلال على منع الصرف بالقياس الى اللغة الفصيحة في مررت بجوار ولو كان
الامر على ما ذكرنا لوجب ان يقال مررت بجواري على ما هو في اللغة الردية والاولى ان ينظر في استدلال الآخر فيقال المحذوف بالاعلال في حكم
الموجود في الامور الاعرابية باتفاق وهو بدليل مؤكدة هذا قاض ومررت بقاض ولو كان في حكم العدم لوجب ان يقال هذا قاض بجر الضاد
ولولا تقدير وجود حامل وجب كسر الضاد في حال الرفع فالموجب لكسر الضاد كونها في حكم الموجود ولما كانت في حكم الموجود باعتبار الحكم
الاعرابي وجب ان يكون في حكم الموجود باعتبار امر لفظي مثله وهو دليل آخر وهو لئن يقال الدليل على ان المحذوف بالاعلال في حكم الموجود
بالنظر الى منع الصرف باعتبار الصيغة اطباقهم على انه يقال اعلى واو في اصله اعلى واوي ولا اعلال قبل النظر في منع الصرف فيتحرك الياء
وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا فيجتمع ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فيبقى بعد الاعلال منونا ووزن اعلى افعى ليس بافعل
فلولا ان اللام المحذوف بالاعلال في حكم الموجود لما منع من الصرف في انفعا ولوجب ان يبقى منونا على حاله ولما وجب اعتبار المحذوف
بالاعلال في الصيغة المانعة للصرف في اعلى وجب ذلك في جوار اذ لا فرق بينهما هذا ما ذكره في الامالي وبعض منه المتن والشرح واعترض
الامام الحديثي على الدليل الثاني منه بدليل شرح الكافية من وجهين الاول انه مبني على منع الصرف قبل الاعلال والصرف الثاني لئن مجرد سكون
اللام لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل اقول الاعتراض الاول مندفع بان قول المص في الشرح والمانع منه وزن الفعل متعلق
بكل الدليل لا بقوله واصله احوى في قوله واصله احوى بياء منونة وتقرير كلامه الثاني انا متفقون على منع الصرف في مثل هو اكرم زيد
اشقى واحوى والمانع فيه وزن الفعل والصفة والوزن انما يكون باعتبار الصيغة التي هي افعل اصله احوى [illegible]
وبعد ابعيد ما قرره في الامالي والاعتراض الثاني غير وارد ايضا لان المص يقول لو كان الاعلال في احوى محذوفة اللام بوزن افعى
محلا بالمنع ولا نقول لو كان الاعلال في احوى ثابتة اللام ساكنة والحاصل انك اذا تاملت ما نقلنا عن الامالي تنبهت لعدم ورود
هذين الاعتراضين فان قال قائل انما احوى مثل افعل غير منصرف بعد الاعلال لثبوت الالف وفي جوار لم يثبت الياء حتى يحكم
بمنع صرفه فهو فاسد من جهة ان ثبوتها في احوى بسبب الحكم بعدم انصرافه فانه لو صرف لزال الالف كما في جوار [illegible] وحكم
بعدم صرفه لبقيت الياء بعده اي بعد الحكم بعدم صرفه ثابتة لا وجه لحذفها وانما حذفت بتقدير الانصراف عنده اي عند القائل بجر في جوار
فالذي اوجب من علم بقاء الصيغة بعد الحذف بالاعلال على صيغة الجمع لفظا اي بجر في جوار بعينه موجود في احوى واشقى
ولم يجر في بالاتفاق فان قيل فائدة التنوين على مذهب سيبويه قيل هو تنوين عوض قالوا عن الياء المحذوفة والاولى ان يقال
عن اعلال الياء بالسكون لان حذف الياء انما كان بسبب وجود التنوين فكيف يكون عوضا عنها ولم يوجد الا بعد وجودها
وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره بيانه ان يقال اذا حذف الياء لاجل التنوين فلا يكون التنوين عوضا
عنها لانه يكون كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسبا لذلك ولا منافيا له واذا كان كذلك وجب ان يقال انه
عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين بيانه انه صار بحذف الحركة خفيفا والاسم لا بد له من الصرف في الثقل
بمنع الصرف فجيء بالتنوين لذلك فلما جاء التنوين بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وللقائل ان يقول
هذا في حال الرفع مسلم واما في حال الجر فممنوع بناء على ان بعد الاعلال لما حكم بمنع الصرف حذف تنوين الصرف بلغ لئن يعود
الياء مفتوحة لقبوله الفتح وقيام موجبها ولو سلم انه يعود ساكنا فلا يحتاج الى حذفها لما ذكرنا فلا يحتاج الى التنوين العوض
ولو سلم الاحتياج فلا التقاء الساكنين اصلا فان قيل لا شك ان اصل احوى احوي ثم قلبت الياء الفا وحذفت للتنوين ثم حذف
تنوين الصرف ورجع الالف ساكنا لان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال ثم اعتبار منع فهلا عوض من الاعلال التنوين كما في جوار
اجيب بان مد الالف زايد على مد الياء فصار ذلك الزايد عوضا عن الحركة فلا حاجة الى عوض آخر لحصول الثقل به فاذا جاء
الى النصب اتفق الجميع على تسليم رأيت جواري لفظا واما حكما انما لفظا فلانه لا خلاف في انه في حال النصب مفتوح لفظا

بخلاف

بخلاف حال الجر فان بعضهم يفتحه لفظا واما حكما فلانه في حال النصب ممنوع عن الصرف بالاتفاق ومن العرب من يقول مررت بجواري
في الخفض وهي قليلة ووجهها انه قدره من اول الامر ممنوعا من الصرف والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر كما في النصب وقيل في النصب
رأيت جواري باتفاق لخفة الفتحة فكذلك هذا في جر جوار اقول [illegible] ما ذكره في الايراد على حال جر جوار
قال المص في امالي الكافية وسيبويه يطرده اصله في ان كل آخره ياء مثله وهو غير منصرف يعوض عن اعلاله تنوين فتحذف الياء لالتقاء
الساكنين والمبرد يجري اصله في انه لا يعوض بل يثبت التنوين ان كان تنوين الصرف [illegible] وعليها اختلفوا في الامر
بتسميتها قاض فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضي والمبرد يقول هذه قاضي باثبات الياء ورأيت قاضي ومررت بقاضي
لانهم لم يختلفوا ههنا في ان فيه ما يمنع الصرف فلا تنوين للصرف فوجب عند المبرد ان لا يكون فيه فوجب عند سيبويه ان يكون فيه تنوين
العوض كجوار ثم جاء الاختلاف لفظا فيه ولم يختلف لفظ جوار من حيث انه لم يتفق على ان فيه ما يمنع الصرف وانما اتفق ان سيبويه
القائل فيه لوجود منع الصرف فوجب تنوين العوض ولان المبرد الذي يقول لا تنوين للعوض ليس عنده فيه علة يمنع من الصرف كما تنفق
القولان في وجود التنوين واللفظ واحد قوله التركيب الخ الموجود التركيب شرطها احدهما عدمي والاخر وجودي اما الاول فان
لا يكون باضافة ولا اسناد لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون التركيب بها مانعا والاسناد موجب
للبناء وغير المنصرف نوع من المعرب فلا دخول للمبني فيه واما الثاني فان يكون علما لانه اذا لم يكن علما يكون في معرض الزوال اذا كان علما
فانه يكون لازما فاعتبر عند اللزوم ومثاله بعلبك فان بعل في الاصل صنم وبك [illegible] اعلم قوله الالف والنون [illegible]
المحقق الحديثي ان الالف والنون فرعية لفظية وليس علة مجرد انهما زائدتان [illegible] في منع صرف حمدون وجرجون اذا سمي
بهما بل هما مع انهما علامتا التذكير [illegible] انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء التانيث فالمراد بقولنا الالف والنون المزيدتان علة الالف والنون
العلامتان للتذكير المانعتان من الصرف التاء علة فان قيل [illegible] المضارعتان قلت الكوفيون لم يعتبر المضارعة بل قالوا
الالف والنون للتذكير علة اذا كان مع العلمية او الصفة والبصريون لما رأوا ان علة منع الصرف كلها فرعية والالف والنون من حيث
انهما زائدتان فاعطيا حكمها وهو منع الصرف من حيث المضارعة فعبر عنها بالالف والنون المضارعتين لالفي التانيث [illegible]
من جهة انهما مضارعتان [illegible] الجمع بين الالف والنون ان كانت في اسم غير صفة فشرط اعتبارها العلمية ليكون [illegible]
كقولهم مرجان ومرجانة والالف انما اعتبرت من العلة تشبيها بالف التانيث فلما كان بابه تقبل التاء [illegible] المذكور فاذا كان
علما امتنع من قبول التاء فاعتبرت شرطها هذا عبارة المص في شرح المنظومة [illegible] في شرح الكافية [illegible]
فانا قلنا بدل على [illegible] ان العلمية في الاسم شرط لقوة الشبه بالف التانيث واخرها بدل على انها شرط الشبه وان كانت في الاسم صفة
فالمعتبر فيه ان لا يكون له فعلانة وقيل المعتبر وجود فعلى وانما اعتبر الشرط الاول والثاني ليتحقق ايضا شبههما بالف التانيث
لانها اذا كان لها فعلى لم يقل فيها فعلانة استغناء بفعلى وكذلك اذا انتفت فعلانة فقد انتفى دخول تاء التانيث عليه
فقد حصل الشبه بذكر بالشرط الاول او بالشرط الثاني ومن ثم اي ومن اجل اختلاف العبارتين في الشرط اختلف في رحمان فمن قال
المعتبر انتفاء فعلانة منع الصرف لحصول الشرط وهو انتفاء فعلانة اذ لا يقال فيه رحمانة بناء على انه لم يستعمل مؤنثه ومن قال الشرط وجود
حرفه لانتفاء الشرط اذ لا يقال فيه رحمى والاول يعني منع الصرف في رحمان اوجه من وجهين احدهما ان الالف والنون عندنا كانت
مانعة لامتناع دخول تاء التانيث اذا كان رحمن مما لا يدخل عليه تاء التانيث فقوي منع شبهه بالف التانيث ووجود فعلى ليس
المقصود لذاته بل ليمتنع به دخول تاء التانيث عليها الغيره اي لغير وجود فعلى فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فيمتنع الصرف
الثاني اذ لو قدر استواء الامرين اي الشرطية وجود فعلى وشرطية انتفاء فعلانة فهذا الى فلا لازم فتعارضا وموضع الصرفي رحمن اولى لان
فعلان الممتنع اكثر في كلامهم اذا كان صفة فينبغي ان يحمل رحمن اذا احتمل الامرين على الاكثر انه اولى قيل رحمن مجاز والمجاز
وان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا لكن لا بد وان يستلزم تقديرا كما ذكره عيسى ونعم والمقدر في حكم الملفوظ وتقدير فعلانة اولى لان التانيث

لصرفه على ضبع ونحو على صيغة منتهى الجموع والصفة شرط الجمع المانع والشرط على التقديرين لا يكون بما انتفى من الصفة والاكون بما الشرط
فلا بد من البيت وبين الجمع مع شرط حتى يمنع الصرف اجاب عنه بانه منقول عن الجمع لان حضاجر في الاصل جمع الحضجر اي العظيم البطن
فنقل وجعل علما للضبع والاسم المنقول عن الجمع كالمنقول عن الصفة ما لم يمنع ما نع فان الوصف الاصلي لو صار اسما بالغلبة لبقي
غير منصرف واما لو منع مانع كان حاتم انما جعل علما لعابق فيه حكم الوصف الاصلي لانه يلزم ايهام اعتبار المتضادين في حكم كما سيجيء تقريره ولا ذكر
الى ولا ذكر اين ان المنقول عن الجمع كالمنقول عن الصفة لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف باعتبار الجمع الاصلي المنقول وبعده
منتهى الجموع لحضاجر اذ كمساجد اذا سمي به لان حضاجر في الاصل جمع سمي به الضبع كالمساجد لا ينصرف عند جعله علما فكذا
اصل الثاء اجيب بان فعلانة فعلى الاكثر من فعلان فعلانة فاذا اقدر رحمن مؤنث فعلى اولى به لانه الاكثر والمقدر في حكم الموجود
لان منع الصرف اكثر صحيح الكثرة وهو غلبة الكثرة اي الخفة وادرس بين الادرة وهي نفخة الخصية مع انه لا مؤنث له مطلقا وادرس مختلف
في ندمان لانه لم يتفق منه فعلانة ولم يوجد فعلى ولم يختلف في سكران انه ممتنع من الصرف لانتفاء فعلانة اذ لا يقال في مؤنثه سكرانة ولوجود
فعلى اذ يقال في مؤنثه سكرى ولا يخفى عليك ان عدم الاختلاف في ندمان للاتفاق على صرفه وفي سكران للاتفاق على عدم صرفه وهذا مبني
قوله في الشرح بخلاف ندمان قوله وزن الفعل شرطه وزن الفعل ان يختص بالفعل كشمر وضرب فان وزن الفعل فعل وفعل مختص
بالفعل فان وجد في الاسم يكون علما منقولا عن الفعل كبذر اسم ما وعثر اسم مكان وقد نقل الى اسم الجنس شالة الكركي اسم دويبة ابن عرس
كما قال الشعبي بادم حيش ابي سفيان حين عن المدينة بطن بدر جاؤوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل له التعريس
النزول آخر الليل وقيل الدئل حتى من كنانة او يكون اوله زيادة كزيادة الفعل بهذا اولى من فعلان فالاولى يكون غالبا على الفعل فانه يمنع
لو بهمن احد هما انه رد الى الجهالة اذ لا يعرف كثرة على الاسم الا بعد الاحاطة بما وقع منه في الاسماء والافعال واعترض ابن اياس على هذا
الوجه بان قال قول ابن الحاجب ضعيف لان نقل ائمة اللغة فيما يقبل ولا يرد واذا انقلوا عدم البناء كان قالوا البناء
فعلا ولان الصحيح فيعل بكسر العين فعل ذكر فكذا كل تفعيل في ادعاء الكثرة وهذا ظاهر واعترض الامام الحديثي على هذا الوجه بان قال
فلزم بانه لا يحكم بخصوصية شمر وضرب ونحوهما بالفعل اذ لا يعرف الاختصاص الا بعد الاحاطة بجميع ما وقع منها الوجه الثاني انه باطل بافعل
فان افعل في الاسماء اكثر منه في الافعال وهو مع ذلك اي مع كونه اكثر في الاسماء معتبر في منع الصرف فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع
افعل لغلبته في الاسم والاولى على ان افعل في الاسماء اكثر لان ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما للتفضيل واما الغير الى الصفة لانه ان لم يكن من
الالوان والعيوب يبنى منه افعل للتفضيل وان كان من الالوان والعيوب فيجيء منه افعل الصفة كاحمر واعور واعرج وامثالها في الافعال
لا يكون الا في بعض ما جاء فيه فعل الى في بعض مضارع فعل بفتح العين وعلى يفعل وفي بعض مضارع فعل بكسر العين فان الماضي
كلما اذا كان بكسر العين يجيء مضارعه بفتح العين وعلى يفعل بكسر العين فان كان الماضي بفتح العين لمضارعه بضم العين وفتحها وكسرها
فافعل يكون في بعض من مضارع فعل بالفتح وفي بعض من مضارع فعل بالكسر وفي غير ذلك قليلا كافعل ماضي الافعال افعل التعجب
ويقابله في القلة وقوعه في الاسماء من غير فعل يجيء في وقع في الاسم افعل من غير ان يكون مشتقا من الفعل كاجدل واخيل وافعى
وارنب وما اشبه ذلك وفوقوع افعل في الاسم يقابل بهذا القسم القليل في القلة اي مع وقوع افعل في الاسم كثير اذ التقابل في القلة بلزم
كثرة احد المتقابلين فثبت ان هذا القول وهو لئن يقال او يكون زيادة كزيادة غير قابل للتاء اولى وسواء بهذا القول ليناسب في منع الصرف
لشبه الفعل لحصول زيادة الفعل فيه وهو منع كلام سيبويه والذي يحقق ذكر اي ان المعتبر هو ان يكون اوله زيادة كزيادة الفعل
لا ان يكون غالبا في الفعل لان فاعلا في الاسماء لا يكاد يوجد نحو خاتم وهو قليل وفاعل الافعال اكثر من ان يحصى وخاصم وقاتل في باب
المفاعلة وسافر في غيره ولو سمي بخاتم لصرفته واعترض الامام الحديثي على المص فانما كون افعل وزن الفعل باعتبار الثمرة لا باعتبار
حركة العين ولذا اعرف حيز وشر ولم يعرف اكثر ولا انكر ان افعل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثي الا ويجيء منه افعل في مضارع

اولم

كاشعر واضرب واعلم في التعجب ويجيء افعل من الافعال كثيرا لا يجيء للتعدية والتسبب لا قليلا كما قال ابن الحاجب اقول هذا الايراد على المص اصلا
لانه بعد التسليم ان افعل كونه وزن فعل بالاعتبار الذي ذكره ثم انه يقول نحن لا نورد النقض بافعل بالاعتبار الذي ذكرتم بل نورد
النقض بافعل الذي عينه متحرك بحركة مخصوصة وهي الفتحة ونقول لما ذكره النقض بانه منقوض بافعل الذي عينه مفتوح فان افعل بهذا في الاسم
اكثر كافرنا ومع هذا فهو غير منصرف واعترض ايضا فانما ليس فاعل في الفعل اغلب في لو كان اغلب لكان باعتبار زيادة الالف ثانيا كما لو
باعتبار زيادة الهمزة اولا وكثرة الاسم اغلب كضارب اسم فاعل ولا اعتبار لخصوصية الحركة كما في افعل اقول هذا ايضا غير وارد لانا
اولا فلانه مدفوع بما مر في دفع الاعتراض الاول واما ثانيا فلان القسم الذي ليس اوله همزة من قسم وزن الفعل خصوصية الحركة معتبرة فيه
قطعا وقد صرح المص في شرح المفصل قوله غير قابل للتاء احترز من ان يكون اوله زيادة كزيادة ويكون قابلا للتاء ومثل يعملة فانه لم
جمل يعمل فلو لم يجتزمه لورد نقضا وانما كان قبوله التاء مانعا من اعتباره لانه باعتباره بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل لان
الافعال لا يقبل هذه التاء فلما قبل ما يقبل الفعل خرج عن شبه الفعل بخلاف احمر فان مؤنثه بناء لا تاء فيه كحمراء وبخلاف مالا مؤنث له
كادر واكم فان قيل علام قال في العدل ووزن الفعل ان كان اسما فشرطه العلمية كما قال الالف والنون ان كان اسما فشرط العلمية اجيب
بان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع الصرف الا مع العلمية لكن العلمية ليست معنوية وشرطية بهما بل كان العلمية علة مستقلة
تكون الاخرهما علة مستقلة بخلاف الالف والنون فان العلمية معهما كالمشرط لان الالف والنون في الاسم يحتاج الى العلمية ولذا قيل اذا انكر عمر واحمد بقيا
على سبب واحد واذا انكر عثمان لا يبقى على سبب اصلا قوله وما فيه علمية مؤثرة احترز بقوله مؤثرة مما لا يكون لا اثرها كاجل عمي
بمساجد او حمراء فانه لا اثر للعلمية لاستقلال الحكم بالجمعية والالف الثانية وانما اعتبر هذا القيد لئلا ينتقض هذه القاعدة اعني
انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بمساجد وحمراء علمين فانهما اذا نكرا يكونان غير منصرفين وانما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة لما يتبين
من تفصيل ما تقدم ان العلمية لا تجامع شيئا من العلل حال كونها مؤثرة الا وهي شرط فيه الا في ذكر انكر الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامعها
وليست شرطا فيهما وبيان ذكر الحديث بان ذكر ان العلمية المؤثرة شرط في غير العدل ووزن الفعل ان الوصف لا تجيء معه العلمية المؤثرة لما بينهما من التنافي
على ما سيجيء بيانه فسقط والتانيث ان كان بالالف فلا تجيء معه مؤثرة فسقط والتركيب شرطه العلمية والالف والنون ان كانا في اسم
شرطه العلمية وان كان في صفة فلا تجيء معه لما بينهما من التضاد فان قيل العلمية تنافي بالذات الوصف والجمع انما ينافيه الوصف فلما سيجيء
بيانه واما منافاته الجمع فلما قال المص في امالي الكافية من ان الجمع لا يجامع العلمية لما بينهما من التنافي فلانه اذا سميت به خرج عن كونه جمعا
واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقييد عدم مجامعتها بالمؤثرة قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان قال بعد زوالها اعتبار
بقاء ما يترجح كيفا بها ولم ينافي بالذات زوالها وتاثيرها بعد زوالها فقيد وقال ويمنع مؤثرية الوصف معه للتضاد ومؤثرية
مع الجمع والف التانيث لعدم الحاجة اليه فلم يبق الا ان يخرج عن هذا الذي ذكرنا من ان العلمية لا تجامع شيئا هو مؤثرة الا وهي شرط فيه
غير العدل ووزن الفعل فانها يجامعها من غير شرطية اما كون العلمية مؤثرة مع كل واحد منها فليمنع صرف عمر واحمد واما كون العلمية غير
شرط فيهما فلانها لو كانت شرطا لهما لما امتنع العدل ووزن الفعل من الصرف من غير العلمية لكنه يمتنع مثل ثلث واخضر اذا نكر
هذا فاذا انكر كل ما فيه علمية مؤثرة فان لم يكن فيه واحد من العدل ووزن الفعل بقي بلا سبب اصلا لان العلمية تزول بالتنكير ويزول كون
السوابق سببا لكون العلمية شرطا فيها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط واذا انكر وفيه احدهما بقي على سبب احد وهو اما العدل واما وزن الفعل
لان العلمية تزول بالتنكير قوله في الشرح وان كان معهما امر آخر جواب عن سؤال مقدر تقدير السؤال انه يمكن ان يكون مع العدل والعلمية او
مع وزن الفعل والعلمية سبب آخر فاذا انكر يزول العلمية ويبقى العدل والسبب الآخر فيكون غير منصرف لوجود العلتين فانتقض
ما ذكرتم بهذه الصورة تقرير الجواب ان الكلام فيما فيه علمية مؤثرة فيكون الوصف والجمع والف التانيث خارجة عنه وكل سبب غيرها
وغير العدل ووزن الفعل فالعلمية شرط له فيزول عند التنكير قطعا لزوال شرطه وهو العلمية فلا ينتقض ما ذكرنا بما ذكرتم فتبين ان كل ما فيه

عليه موثرة او الكرمن واعلم انه اشار الى ان هذا الكلام الجواب سوال بقوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فتقرير السوال انه يمكن ان يجتمع العلمية والعدل ووزن الفعل في اسم والعلية ليست شرطا لهما فاذا نكر بقي سببان اعني العدل ووزن الفعل فانتقض ما ذكرتم وتقرير الجواب ان العدل ووزن الفعل متضادان لان العدل لا يكون الا بالاوزان الا لكثرة والاشي بينهما اوزان الفعل فلا يكون ابدا مع العلمية الا احدهما واذا كان بينهما تضاد فلا يكون مع العلمية الا احدهما فان قيل اخر فيه كم مررت بزيد وطارق فيه عدل ووزن الفعل قلت اجاب عنه الامام الحديثي بانه اذا جعلت علما اخرمنه نحو وحذف من لا يوجب العدل اقول ولك يشكل ان يقول اذا جعل اصله الاخر بالالف واللام يتحقق فيه العدل ووزن الفعل فيعود الاشكال فالوجه في جواب هذا الاشكال قد منه ان باب العدل اقول ايضا فالمراد ان يقول السوال الذي يدل عليه قوله وهما متضادان عن اصله ساقط لان الكلام فيما فيه علمية موثرة وفي المفروض المذكور لا اثر للعلمية اصلا قوله وخالف سيبويه الاخفش كل صفة اذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة الاصلية ثم نكر ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اولى بالتقديم وهو مناسب لما وجب التعليل به واذا كان علة لجواز اولوية التقديم لا غير وجواز وقوع فعليه ايضا يكون واقعة وهي دالة على ان اصل الفاعل ان يلي فعله فيلزم الحكم بان الاصل ان يلي فعله فاذا الفاعل التزم تقديم عليه شيء كان في النية موخرا وهو المطلوب قوله وان انتفى الاعراب بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل لجواز ان كان جايزا تاخيره فهو ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول وانتفت القراين المعنوية كقولك ضرب موسى عيسى فان كان الضارب موسى وجب تقديمه وان كان عيسى وجب تقديمه ايضا لوجود التقديم المفعول لجاز اللبس بخلاف اكل موسى الكمثرى فهذا وان انتفى فيها الاعراب فجاز فيه التقديم لما فهم من القرينة الدافعة للبس اذ لا يشكل ان موسى اكل والكمثرى ماكول فلم يجب تقديم المفعول في مثله ومنها ان يقع الفاعل ضميرا فانه يجب تقديمه على المفعول كما مر والمفعول اي سوى كان المفعول متصلا او منفصلا نحو ضربتك وضربت زيدا وانما وجب تقديم الفاعل هنا لانه يمكن تاخيره لان الفرض ان الفاعل ضمير متصل فالتاخير مع كونه متصلا غير ممكن فتعين انه لو اخر لوجب ان يكون منفصلا لكنه غير سائغ اذ السوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل كما سياتي في المضمرات ان شاء الله ومنها ان يقع مفعوله بعد الا ومعناها كقولك ما ضرب زيد الا عمرا وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول في هذه الصورة لان المفعول ح يكون بعد الا المفرغة وما بعد الا المفرغة هو المقصود به بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي فانك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد نفيت جنس من وقع عليه ضرب زيد واثبت منه عمرا الاغير سوى عمرو فلو قدم وحاصله ما ذكره المص في شرح المنظومة وهو ان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو وشانه اي لا مضروب من المعاني فاما لو اسوى عمرو فلو قدم له مضروب اخر لم يستقم واما بيان الحصر فقد ذكره صاحب المفتاح في فصل القصر من المعاني فانه اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا لزم ان يقدر قبل الا مستثنى منه ليصح الاخراج منه ولزم ان يقدر عاما لعدم المخصص ولزم ان يقدر مناسبا للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه وصفته اعني بوصفه كونه فاعلا او مفعولا او حالا او نحو ذلك ينبغي ان يكون سوى الكلام الا يمكن ما ضرب زيد احدا الا عمرا واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضروري وكذلك اي ويجب تقديم الفاعل اذا قلت انما ضرب زيد عمرا لان ما يقع ثانيا اي اخر بعد انما بمنابة الواقع بعد الا الغرض المذكور يعني الغرض من قولك انما ضرب زيد عمرا حصر مضروبية زيد في عمرو فوجب فيه ما وجب في المذكور معه الامن تقديم الفاعل على المفعول فيما نحن فيه اذ لو اخر لانعكس قوله واذا اتصل به بيان لما يعرض فيوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الاصل منها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك ضرب عمرا غلامه وانما وجب تقديم المفعول هنا لانه لو لم يتقدم المفعول هنا لوجب القدر اي المتاخر لفظا ومعنى فيرجع الى باب ضرب غلامه زيدا وقد تقدم انه ممتنع فوجب التاخير الذي ذكرناه ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير ضمير متصل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وانما وجب التقديم هنا لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان التاخير مع الاتصال غير ممكن لا يجوز ان يكون منفصلا لانه ثبت له في مثل ذلك الاتصال لان الاتصال ممكن والاتصال واجب عند امكانه فامتنع تاخيره لذلك اي لما ذكرنا من انه لو لم يتقدم المفعول الى الحرج وانما قال وهو اي الفاعل غير متصل اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقديم الفاعل لانه الاصل ولا موجب للعدول عنه ومنها ان يقع الفاعل بعد الا او معناها كقولك ما ضرب عمرا الا زيد وانما وجب تقديم المفعول هنا لان الغرض هنا نفي جنس الفاعلين والاثبات لزيد خاصة اي الغرض حصر ضاربية عمرو في زيد فلو ذهب لو اخر المفعول لانعكس

المعنى

من هو ما زيد

الى قوله واذا اتصل به بيان لما يعرض فيوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الاصل منها ان يتصل بالفاعل ضمير مفعول كقولك ضرب عبد الله غلامه وانما وجب تقديم المفعول هنا لانه لو لم يتقدم المفعول هنا لرجع الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى فيرجع الى ضرب غلامه زيدا وقد ذكرنا انه ممتنع فوجب التاخير الذي ذكرناه ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل كقولك ضربني زيد وما ضربني الا انت وانما وجب التقديم هنا لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان التاخير مع الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز ان يكون منفصلا لانه ثبت له في مثل ذلك الاتصال لان الاتصال ممكن والاتصال واجب عند امكانه فامتنع تاخيره لذلك اي كما ذكرنا من انه لو لم يتقدم المفعول الى اخره وانما قال وهو اي الفاعل غير متصل اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقديم الفاعل لانه الاصل ولا موجب للعدول عنه ومنها ان يقع الفاعل بعد الا او معناها كقولك ما ضرب عمرا الا زيد وانما وجب تقديم المفعول هنا لان الغرض هنا نفي جنس الفاعلين واثباتها لزيد خاصة اي الغرض حصر ضاربية عمرو في زيد فلو قدم تغير المعنى لانعكس الحصر وهذه المسئلة عكس ما ذكرنا من قبل عند تاخير المفعول بعد الا والدليل على انها عكس المسئلة الاولى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد فلو قدرت ضاربا اخر لعمرو غير زيد لم يصدق الكلام المذكور لان الكلام المذكور انما يصدق حيث ينحصر ضاربية عمرو في زيد وعلى التقدير المذكور لا ينحصر ضاربية عمرو في زيد فلا يصدق الكلام المذكور ح ولو قدرت مفعولا اخر غير عمرو لم يخل به اي لم يكذب الكلام المذكور لان انحصار ضاربية عمرو في زيد حاصل عند تقدير مفعول اخر غير عمرو واذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدرت مفعولا اخر غير عمرو لم يصدق الكلام المذكور بل يكذب ما ضرب زيد ولو قدرت فاعلا اخر غير زيد لم يخل به فتعين ان كل واحدة من المسئلتين عكس الاخرى في المعنى فوجب التزام ما ذكر في كل واحد منهما من وجوب تقديم الفاعل في الاولى ووجوب تقديم المفعول في الثانية فان قيل ما المانع ان يقال في المسئلة الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيها ح تقديم المفعول على الفاعل وفي الثانية ما ضرب الا زيد عمرا ويكون ح تقديم الفاعل على المفعول وحاصل هذا السوال ان غرض المتكلم انما يفوت بالتقديم لو لم يقدم مع الا واما اذا قدم مع الا ويكون الحصر فيما يلي الا فلا قلت اجاب عنه المص في شرح المنظومة بانه لا يستقيم لانه لو جوز تقديم المستثنى المفرغ بعد الا في قبيلين كقولك ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل او ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير ح ضرب زيد فيبقى الاول بلا فاعل وفي الثاني يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول اقول لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم بيان ان ربنا فانه قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وعراق قولنا ما ضرب الا زيد عمرا امتنع ان يكون معمولين لحرف الملفوظ ولم يتعرض المص لهذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المص في الامالي الكافية لان في المستثنى المفرغ من تقدير عام فلو استعملوا مع الاستثنيين لوجب ان يكون قبلهما عامان فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان يقول لا عام لهما او لهما عامان او لاحدهما دون الاخر الاول مخالف للباب والثاني يودي الى اثبات امر خارج عن القياس من غير ثبت ولو جاز ذلك في الاثنين جاز فيما فوقهما ولا كلام البطلان والثالث يودي الى اللبس فيما يقدر فلا تكن حكم ابان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويأول ما جاء على ما يوهم غير ذكرنا بانه متعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فمعناه يجوز ذكر الا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول كانه سال عمن ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا اقول ولقائل ان يختار القسم الثالث ويقول لا يقدر الا الذي يلي الا منهما فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا غير تام بما ذكره ابن المالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء القوم الا زيدا جاء القوم ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لا لا ح ان الا بمثابة ما النافية غير لا متبوعة عنه وحيث عمل ما قبل الا في المستثنى المبقى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى حقيقة او تقديرا نحو ما جاء احد الا زيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته لانه لكثر الاضمار لزم تقدير العامل بعد الا في الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما جاني الا زيد وما مررت باحد الا زيدا خير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا ولا الا عمرا زيد لانه ان كانا مستثنيين فهو ممتنع وان كان المستثنى ما يلي الا دون الاخر يكون ما قبله عاملا فيما بعده

ما غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد وفيه عامل عامل الثاني فتقديره ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر ولك ان تقول في الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم وتؤخر الا انه هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو اقول على صاحب المفتاح ان حكم بجواز التقديم ان اثبت بوروده في الاستعمال فهو غير مستقيم فان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن المالك واصول الابواب لا يثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه لينظر فيه فان قيل هل يجوز التقديم في انما قلت لا يجوز قطعا في انما وان جوز في ما والا للوجهين ذكرهما صاحب المفتاح الاول ان ما والا اصل في باب القصر وانما فرع عليه الثاني ان التقديم في ما والا غير ملبس وفي انما موقع الى الالتباس واقول امتناع التقديم في انما مما يقتضي امتناع في ما والا لجريه باب القصر على سنن واحد قوله وقد يحذف الفعل جوازا وذلك اي الحذف على سبيل عند قيام القرينة حالية كانت او مقالية مثال الاول ان يقال عند ثبوت شرخ الضبان اي فعله الضبان مثال الثانية كقولك لمن يقول من قام زيد فزيد فاعل الفعل مقدر دل عليه قول من قام ولولا ذكره لكان اي لولا قول القائل من قام او شبهه لم يجز حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم تفد بذكرها شيئا فان قيل زيد مبتدا والمحذوف خبره ليكون الجواب مطابقا للسوال اقول الجواب عنه ان من قام في معنى ازيد قام ام عمرو فقام وزيد في قولنا زيد قام يجوز ان يكون مبتدا والاولى ان يكون فاعلا الفعل محذوف فيكون ازيد قام جملة فعلية على الوجه الاول فقولنا من قام جملة اسمية على الظاهر وجملة فعلية من حيث انه في معنى ازيد قام فقوله الذي هو جملة فعلية على الوجه الاول فيكون الاولى ان يجاب من قام بالجملة الفعلية لان اعتبار المعنى اولى وهو السر في ان الاستعمال على ان يجاب عن الجملة الاستفهامية الاسمية كقوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله ماذا احل لهم قل احل لهم الطيبات وقد ذهب الامام عز الدين الزنجاني الى هذا الجزم بان قولك زيد في جواب من قام مبتدا للقائل وقال المثال الصحيح هل زيد خرج او تقديره هل خرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هل الا الفعل الا عند الاخفش فانه لجاز ان يدخل الجملة الاسمية وقال الامام الحديثي هذا تمثيل لا تعزا الاخفش لا يجز هل زيد خرج الا على شذوذ لان هل في الاصل بمعنى قد فيجب ان يدخل الفعل اذا امكن وان لا يحذف فعله بخلاف الهمزة فانها اصل في الاستفهام فاتسع فيه ومع هذا الوجوز هل زيد خرج لكان من الواجب حذف فعله لا الجائز ومنه اي ومما حذف فيه الفعل جوازا القيام قرينة قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال في قراءة ابن عامر وابي بكر بفتح الباء وذكر ع بيان انه مما نحن فيه في قراءة فتح الباء ان رجال لا يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح لا فاعلا ولا مفعولا لم يسم فاعله اما الاول فلبناء يسبح للمفعول الذي يجب حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يودي الى ان يكون الرجال هم المسبحين في البيوت المذكورة بالتعظيم واذا لم يصلح ان يكون رجال مرفوعا بيسبح فوجب ان يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم ما يدل عليه من جهة اخرى لانه اذا قيل يسبح فقد علم ان ثم فاعلا ولكنه لم يذكر وكان سائلا سال عنه تعالى من يسبحه فقيل في جوابه رجال اي يسبحه رجال فرجال فاعل الفعل مقدر على نحو ما تقدم اي في المثال الاول وهو زيد في جواب من يقول من قام قوله في الثاني لتقدم ما يدل عليه من جهة اخرى وانما قيد بقوله من جهة اخرى ليخرج مثل قوله وان احد من المشركين استجارك فان القرينة فيه في جملة واحدة فلا يكون مما نحن فيه بل هو من الواجب حذفه على ما سيجي بيانه وكذلك قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح يرثي يزيد بن نهشل الضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب للمعروف واصله الضارب الشجر يسقط ورقها للابل وما في مما مصدرية وتطيح تهلك والطوائح جمع مطيحة وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوايد ونظيره لواقح وواحده ملقحة وارادة المص بجوله وكذا قراءة ايضا مما نحن فيه لانه تماثل

ليبك يزيد على ان ثم من يبكيه فكانه سال وقيل من يبكيه فقيل في جوابه ضارع اي يبكيه ضارع فهو على ما ذكرناه في الاية وقرئ ليبك على بناء الفاعل ويزيد مفعولا وروي في البيت ليبك معلوما فلا يكون في شيء منهما محذوف قوله ووجه بانه مثل ولك الحذف والانكار لان استجارك حرف الفعل وجوبا انما يكون في موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف ما يمنزلة المفسر للفعل المحذوف وانما التزموا حذفه كراهة لن يجمعوا بين المفسر والمفسر لانهم يأتوا بالثاني الا تفسيرا للاول فلو ذكر الاول معه لو فهوذكر الثاني ضائعا وهذا وعند حاني كقولك لن زيدا قام فمن فانك حذفت فيه الفعل الواقع بعد لن لوجود مفسره ولو قلت لن قام زيد قام لم يجز لانك تأتي من كراهة الجمع بين المفسر والمفسر ومثال ما يزل منزلة ذلك الفعل المفسر لن المفتوحة الواقعة بعد لو كقولك لو انك جيتني لاكرمتك فالتقدير لو ثبت انك جيتني ولكنهم حذفوا ح ثبت لان يجري الفعل المفسر لذلك اي لان انا على الثبوت وكانت كالمفسر ولذلك اي ولانها لو جاءت على الثبوت لو قلت في مثل ذلك لو ثبت انك جيتني لم يجز لانك تكون قد جمعت بين المفسر والمفسر في المعنى المحذوف وقال المعنى اي المسائل المعروفة المتضمنة في القرينة المفرغ المحذوف في مثل قولهم قال ولن احد من المشركين استجارك لن يكن في كلام واحد وجملة واحدة حتى لا يرد قوله ثم يسبح له فيها الغدو والاصال رجال فان قالوا لو في لن حذف الفعل ثم ولهذا لم يكن منهما لان الفعل هنا لو ظهر لكان جائزا والقرينة الظاهرة والمفسر جملات فاذا قيدنا بما ذكرناه انتفى هذا الاشكال بالكلية قوله وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل وذلك ايضا اي وحذف الفعل والفاعل عند حصول القرينة كما اذا قيل اقام زيد فقيل نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا تقدم وهو سوال السائل لم يكن نعم مفيدا شيئا لانه حرف لا يفيد الا مع جملة فعلية او اسمية لان حرف الايجاب لا بد من الجملة واذا كان نعم لا يفيد الا مع وجب تقدير الجملة التي قدرت جملتها هنا فعلية لتكون موافقة لقرينتها التي هي سوال السائل وكان تقدير ها جملة فعلية اولى من تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة لو قدرت اسمية بينها وبين قرينتها وانما قولهم الا حظية فلا الية مرفوعا فهو فاعل ايضا للفعل محذوف لقيام قرينة عندا اي الاصل هذا الكلام لاجل القرينة واصل المثل ذلك على المراد ثم جرى مثلا في مثل ذلك ذلك وانما جاء به قيل ان هذا الكلام مثلا على امر لا يجوز ح مجامعة الفعل معه وهو كونه مثلا فان الامثال لا يجد التغيير الا سبيلا كما سيجي في افعال التعجب ويقال هذا الكلام في كل قضية كان الانسان اهلا لها محتهدا فيها ولكنه استعف عليه لعارض عرض عليه من غير جهته واصله ان رجلا كان لا يحظى عند امرأته فتزوجت الاخطية فلا الية ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه وحظه فعلية من قولهم حظي حظوة والالية المقدرة من الايلاء اذا افقروا ويجلب بنفي فاعله فان قلت لم لا يكونان مفعولا والاصل حظوية والوية ثم قلب الاجل الياء كلا قولهم وما كان احد يغنيا قلت فعول يستوي فيه المذكر والمونث وروي هذا المثل منصوبا ومرفوعا فاذا نصب فلا يكون من هذا الباب وانما يكون من باب خبر كان المحذوف على ما تقدير لن الا تكن معفوه ولها الا تكن وقع كان من هذا الباب ولذلك قدر المص بقوله مرفوعان ويجوز ان يقدر كان تامة وناقصة اذ لا يخل ذلك بالمعنى اي لن لم تحظ لك خطية ان جعلت تامة او لن لم يكن لك حظية ان جعلت ناقصة وقوله فلا الية ان تنصب يكون منصوبا بكان مقدر واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره فانا غير الية الا انه وضع لا موضع غير في غير تكرار وذلك قليل وساغ لكونه مثلا ويكون ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصلة وهو ايضا قليل فان قلت كيف جعلوا هذا من قبيل ما يجب اضمار عامله مع انه المفسر عنه قلت للمثال لحقها ضرب من التغيير لا يكون لغيرها ويلزمها هذا اجتماع الشرح والسر والمفصل لنص

قوله واذا

تنازع الفعلان ... مرجع المفصل لتلمذه مع بيان حاجته اليه ... تنازع الشاذ توجيه عاملين مغايرين متضيان في المعنى ظاهرا ابعد مما يتضح كل منهما لمن يعلمه وانما قلنا متغايرين لتخرج التاكيد فانه لتبعيته ضعيف فلا يقاوم المتبوع وانما قلنا في المعنى لان فاعل لها اهلنا ضربني واكرمت زيدا من حيث اللفظ مفعول اكرمت فقولك زيدا فلم ... في اللفظ الى ولهذا قال ظاهرا لانهما لها وجها الى متغير استويا في صحة الاضمار فيهما لا الفعلين لمن كانا المتكلم قلت ضربت واكرمت ونحوه لان الفعل الذي فيهما للمتكلم كيف ان يتصل ضمير المتكلم به لا بغيره فان ضمير المتكلم المتصل بغيره لا يصلح لن يكون له ولمن كانا الغائب قلت زيد ضرب واكرم ولمن كانا المخاطب قلت ضربت واكرمت ونحوه اذا استويا في صحة الاضمار فيهما فلم يتنازعا اشتالا ان كل واحد منهما يجب للاخر فكل واحد منهما قد لفظ معمولا وشرط هذا الباب ان يكون الفعلان يصح كل واحد منهما في ذلك المعمول هذا ما ذكره المص في شرح الكافيه والامالي فان قلت فالتصنيع بمثل ما ضرب وما اكرم الا انا والا انت او الا هو ونحوه فانهما فعلان وجها الى مضمر تنازعاه لانه يصلح لن يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت قد ذكر ذلك بعض المتاخرين وهو غلط لانه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما المضمر لانهما موجهان الى الفاعل فيقال ما ضربت وما اكرم الا انا وما ضرب وما اكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعد هما والمقصود حصرهما فيه وانما هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره ما ضرب الا انا وما اكرم الا انت ثم حذف ذلك من احدهما تخفيفا قيل فيه نظر لانه يلزم حذف الفاعل فالاولى ان يقال ... حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا فوجوده معنى فلا امتناع فيه وههنا كذلك فان الا انا مثلا فاعل لهما معنى ... من حيث اللفظ لاحدهما قوله بعدهما ليخرج ما اذا توسط نحو ضربت زيدا واكرمت فان الثاني منعت بتقديم المعمول فلا ... بل وليخرج ما اذا تقدم عليهما نحو زيدا ضربت واكرمت فان الثاني ضعف بالتقديم والفصل فلا يقاوم الاول والقائل ... الشاعر قد يقع في غير الفعل نحو انا ضارب ومكرم زيدا وايضا قد يتنازع اكثر من فعلين كقول الجميل حين

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني قعدت فلم ابغ الندى بعد سائب

قال الشيخ المرزوقي في قوله بوجهي فعلق الباء منه طلبت والمعنى ببذل وجهي كانه تولى الطلب بنفسه وابتذل وجهه وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله فلم ابغ الندى والتقدير طلبت بعد السائب الندى ببذل وجهي فلم انله وليتني قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان يتعلق الباء من قوله بوجهي بادرك وهو المختار عند اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندى فلم ادرك ببذل وجهي وقوله بعد سائب يجوز ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال المجتمعة طلبت وادرك وقعدت ولم ابغ والمعنى بعد موت سائب هذا كلامه ولا يخفى عليك انه تنازع في هذا البيت فعلان وهما طلبت وادرك الى الوجهين وثلثة افعال وهي طلبت وادرك وابغ الى الندى واربعة افعال هي طلبت وادرك ولم ابغ الى البعد ويمكن ان يجاب عنه بانه حكم التنازع غير الفعلين يعلم من الحكم الذي ذكره المص لتنازع الفعلين فلذا كما اقتصر على قوله واذا تنازع الفعلان قال الامام الحديثي في شرح الكافية لا تنازع في مرفوع سببي نحو زيد منطلق ... اخوه اذ لو تنازعا الفعلان ورفعت اخوه باحدهما اضمرت في الاخر ... فلا يرتبط به ضميره بالمبتدا اذ لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره وما يرجع منه جعل الاسم الثاني مبتدا مخبرا عنه بالعاملين المتقدمين عليه ... راجع الى ... جزءين الاول كقول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها تقديره وعزة غريمها ممطول معنى ... اما الطلاق المسند السببي على ما يتصل بالفعل غير صحيح واما ثانيا فلان عود الضمير الى التنازع المشتمل على ... الالتباس بين المبتدا والارتباط به فقد يكون في الفاعلية قال المص في شرح المنظومة فقد يكون تنازعهما على جهة

الفاعلية فيهما معا كقولك ضربني واكرمني زيد وقد يكون على جهة المفعولية فيهما كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون الاول على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية كقولك ضربني واكرمت زيدا وقد يكون عكس هذا كقولك ضربت واكرمني زيد قال الامام الحديثي وانما قال مختلفين لانه يتوهم ان مراده تنازعا في الفاعلية فقط او المفعولية متفقين نحو ضرب واكرم زيد عمرا فانه وان تنازعا فيهما الا ان حكم هذا علم مما اذا تنازعا في الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط اذ حكم المجموع معلوم من حكم افراده فلا حاجة الى ذكره بيانه **وقد يكون** ان قوله مختلفين حال من الفعلان فيكون تنازع الفعلين مقيدا بكونهما مختلفين انما معنى نحو ضربت واكرمت زيدا او اما اقتضاء نحو اكرمني واكرمت زيدا اذا لم يختلفا اصلا يكون الثاني تاكيدا للاول ولا تنازع المؤكد في شيء اصلا **قال المص** ويختار البصريون في امالي الكافية اعمال كل واحد من الفعلين المتوجهين الظاهر واحد في المعنى جائز الا ان اختيار البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعنى اعماله فيه ان يجعله معربا بما يقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض بحرف جر فاذا عملت احدهما فيه لم يجز ان يعمل الاخر فيه فلا بد من ان يكون متعلق الاخر مضمرا او محذوفا او مظهرا هذا كلامه في الامالي واستدل لمذهب الكوفيين بانه لو لم يكن العناية بالسابق البصريين بانه لا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله وبانهم حملوا الاعراب على القول وان افسد المعنى كقولهم هذا جحر ضب خرب واستدل المذهب الكوفيين بانه لو لم يكن العناية بالسابق اقدم ولذلك يجعل الجواب للقسم اذا تقدم على الشرط وباقي الكلام واستيعاب ادلة كلا المذهبين وترجيح احدهما يحتاج الى كلام اطول لا يليق ايراده بهذا الكتاب فلذلك احلته الى شرح المفصل فانا عملت الثاني قال المص في امالي الكافية فاذا اعمل لم يخل الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية او المفعولية فان كان موجها على جهة الفاعلية ففيه ثلثة مذاهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا على وفق الظاهر كقولك ضرباني وضربت الزيدين وشبهه وهو ان كان فيه اضمار قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب قد اعتبرت تنزيلا له منزلة المذكور للايجاز والاختصار كما فعلت مثله في قولك هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب الكسائي وهو انه يحذف ولا يجوز اضماره قبل الذكر فتقول ضربني وضربت الزيدين وانما وقع في ذلك فرارا اي انه اضمار قبل الذكر وان الاضمار قبل الذكر مستبعد في كلامهم فرجح جانب حذف الفاعل من الفعل على الاضمار قبل الذكر وليس بالجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل فحمله على امر قد ثبت مثله اولى من حمله على وجه لم يثبت في كلامهم والثالث مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا الحذف فيمتنع جواز المذهبين جميعا ويجب اما الاظهار فيهما واما الاظهار في الاول والاضمار في الثاني قال في شرح الكافية مذهب الكسائي مردود لانه ثبت عن العرب مثل كقوله

وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وكمتا بالنصب عطف على المنصوب في ما سبق والكمت جمع الكميت والكميت ... وهو تصغير ترخيم والكميت بالوسط بين الحمرة والسواد والمدماة التي يشبه لونها الدم ... لشدة حمرتها والمتن ... النظر وجعل لون اللاصق بالجلد وكالشعار وهو الثوب الذي يلي الجسد والمذهب هنا الذهب ولون ... مذهب والضمير في استشعرت وكذا الضمير فوقها عائد الى المتون ولا يخفى عليك ان معنى قوله وجاز ما في الامالي هو جواز واحد من اضمار الفاعل كما هو المذهب المختار وحذفه كما هو مذهب الكسائي والبيت الذي اورده في الشرح اعني قوله وكمتا مدماة يجيز اضمار الفاعل وحذفه فيكون دالا على جواز احد المذهبين فيكون مبطلا لمذهب الفراء وحذفت المفعول قال المص في امالي الكافية وان كان الاول موجها على جهة المفعولية حذف قولا واحدا ان كان مما يسوغ حذفه كقولك ضربت وضربني زيد لانهم في غنية عن ان يضمر قبل الذكر مع كونه فضلة بخلاف اضمار الفاعل فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من مخالفة القياس لامر موجب مخالفته لامر غير موجب ووقع في كلام المتاخرين من بعض العلماء اضماره وليس بالجيد وقوله ان استغني عنه احتراز من ان يكون المفعول ثانيا من باب علمت كقولك حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا واعلمني ... منطلقا او ثالثا من اعلمت كقولك اعلمني زيد عمرا منطلقا فانه يجب اظهاره لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يجوز حذفه وسياتي في بابه وان اضمرته اضمرت معمولا قبل الذكر ولما لم يسغ الحذف ولا الاضمار وجب العدول الى الظاهر قول الظاهر انه لا فائدة للتقييد بالمفعول الثاني فانه لو وقع التنازع في المفعول الاول لكان الحكم كذلك كقولك حسبني ... قاعدا ...

زيد ... اذا اعملت الثاني يجب ... في الاول لا يجوز الحذف في الاول ولا الاضمار ... بل ... في شرح المنظومة ولا فرق بين الاول والثاني ... في شرح المنظومة وفي شرح المفصل قال في شرح المنظومة هذا قول الكوفيين ولو قيل يجوز حذفه لقيام القرينة الدالة عليه في جملة لم يكن بعيدا عن الصواب كما يحذف خبر المبتدا عند قيام القرينة فقد حذف الاول في مثل قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ... قال الامام الحديثي الحذف انما يجوز اذا لم يؤد الى اللبس وفي التنازع لا يخلو عنه اذ لا يلزم من كون مفعول احد الفعلين ان يكون مفعول الاخر ... والصواب ان يقال فان لم يستغن عنه ... [illegible]

[illegible]

وقال المص في شرح المفصل يمكن ان يقرر ما ذكره الامام الحديثي ... الغائب ... منطلقا اشكل لان منطلق الظاهر للغائب ... المتكلم ... الغائب ... [illegible]

[illegible]

ثم قال لو قال الواقع ... على ان يكون مسنداً او مسنداً اليه من جهة واحدة لكان احسن ... [illegible]

[illegible]

ومنها المفعول له [illegible]

[illegible]

ومنها المفعول معه [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله المبتدأ والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله وقد يكون المبتدأ نكرة [illegible]

[illegible]

فيصح من حيث عمومها للجنس ان يكون مبتدأ ... من حيث انه لم يطلع المتفرد على البدل وليس معرفة لاطباقهم على انها
تو صف بنكرة نحو ما رجل عالم في الدار والذي يجوز كونها عنون في درهم واحد ولوارد به درهم جميع الجنس لم يصح وصفه بواحد لان المتفرد
لا يوصف بواحد ولا يلزم من لزوم شيء ايضا ان يكون المراد منه اياه والقائل ان يقول رجل في كل رجل عالم في البلد عام مع انه
موصوف يجوز وعند ابن سراج في ذا الباب قال المصنف في الامالي الكافية ويجوز ان يكون المبتدأ نكرة بمعنى الفاعل باعتبار نفي واثبات وشرطه
ان يكون الخبر جملة فعلية ... عموم ... الفعل وانما ... لذلك المبتدأ ...
... الفاعل ويجوز ان يكون الفاعل نكرة وان كان في الكل
... التخصيص ... الفاعل ... حكم لما كان ... المحكوم عليه لا يذكر الا بعد
... الحكم ... الصفة ...
جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا ما قرره المصنف في الامالي وتمام التحقيق
في هذا الباب ليس من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة علم المعاني ...

[illegible]

٥٣

[illegible]

٥٤

[illegible]

٥٥

[illegible]

ولكن الاربعة ضعف اثنين والاربعة في ... [illegible] ... فلا ترى اربعة ضعف اثنين ...
التاويل لما فيه من الابتداء ... [illegible] ... فان قيل فلا يستقيم منع الفرق على هذا التقدير قلت ...
قصد اللفظ وان قصد اللفظ جاز ان الخبر ... [illegible] ... مستحقا له لو لم يقصد اللفظ ...
هو الموصوف الا ترى ... [illegible] ... التاويل ... قائم ...
والقبلة في اخذت من زيد من حرف جر ... [illegible] ... يعني بالرفع ... لان التقدير ... مستحقا له لو لم يقصد اللفظ
والبناء ذكر وهو بعيد عن الاستعمال ... [illegible] ... فان قيل ... [illegible]
من غير مخصص قلت اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة ... [illegible]
في الكلام دليل عليها ... [illegible] ... من هذه الايام ... [illegible] ... الابتداء ...
فبعض من الايام المعدودة ... [illegible] ... فان قلت ...
... [illegible] ... مخصصات ... مصدر ... قلت اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة ...
ليس بمصدر وانما هو صفة لموصوف محذوف ... [illegible] ... الموصوفة ... [illegible]
اذا حذف جزؤه فانه لم يكن له مصحح ... [illegible] ... عندي رجلان ...
لو قدر رجلان عندي ... [illegible] ... محلا وان ... [illegible]

قوله والخبر قد يكون جملة ... [illegible] ... المبتدا ...

كلمة ... [illegible] ... يكون كلاما ... [illegible] ... ولكن تسلط العوامل على كل ... [illegible]
... العوامل على المبتدا ... [illegible] ... بعوامل المبتدا ... [illegible]
وانه لا اله الا هو ... [illegible] ... ان الانفس ... [illegible]
خبرا يجب ان يكون جزئية ... [illegible] ... صاحب المفتاح في علم المعاني ... [illegible]
... [illegible] ... وقوع الخبر جملة ... [illegible] ... الكافية ... [illegible]
اذا كان ... [illegible] ... الرابط ... [illegible]
... [illegible] ... في الجملة ... [illegible]
... [illegible] ... الراجع ... [illegible]
... [illegible] ... الحال ... [illegible]
... [illegible] ... والمبتدا الاول ... [illegible] ... قال الامام ... [illegible]
... [illegible] ... قال الامام ... [illegible]
... [illegible] ... السمن ... [illegible]
... [illegible] ... السمن ... منوان بدرهم ... [illegible]
... [illegible] ... جزء المبتدا ... [illegible]
... [illegible] ... اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة ... [illegible]
ابوه قائم ... [illegible] ... الاول والثاني ... [illegible]
... [illegible] ... لا ارى الموت يسبق الموت شيء ... [illegible]

متعرض بالمسئلة الواقعة بمثل زيد ابوه اخوك قائم فان زيدا فيه مبتدا ... واخوك قائم جملة ... قلت اجاب عنه المص
في امالي المسائل المتفرقة بان اخوك ليس بمبتدا وانما هو بدل منه ... [illegible] ... حيث كان اخوك
هو زيد ... صورة المبتدا ... [illegible] ... لان الخبر شرط ان يكون هو الاول باعتبار الذات
... [illegible] ... ان لم يحصل ... [illegible] ... الاشكال
فيه فان قيل ... [illegible] ... فلم يخل المبتدا عن
ان يكون في جزء ... [illegible] ... قلت اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة بان الخبر ... [illegible]
... [illegible] ... السمن منوان ... [illegible]
... [illegible]

قوله وما وقع ظرفا ... [illegible]

الظرف او الجار ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... في امالي المسائل المتفرقة ... [illegible]

... من انواع الكلام ... [illegible] ... زيدا ... [illegible]
او اكرمت او استفهم او اتمنى ... [illegible] ... قلت اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة بوجوه
احدها ... [illegible]
هذا الالتباس في احاد المفردات ... [illegible] ... اقسام الكلام ... [illegible]
كانفصل الكلم ... [illegible] ... المعاني التي هي احاد المفردات ... [illegible]
غير متناهية ... [illegible] ... قال الامام ... [illegible]
الواجب من انواع الكلام كالنفي والاستفهام والتمني ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الاستفهام ... [illegible]
... [illegible]
الكافية اذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك ... [illegible]
ان يكون السابق هو المبتدا ... [illegible] ... الاستفهام ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
المطابقة ... [illegible]
... [illegible] ... الاستفهام ... [illegible]
... [illegible]
بالاتفاق ... [illegible] ... في امالي المسائل المتفرقة ... [illegible]
... [illegible] ... **ومنها** ان يكونا ... [illegible]
... [illegible]

... [illegible]

متقدم المفتوحة ملبس وتقديم الخبر وتقدم جزئه رافع للالتباس مقصود والتنبيه من اول الامر على انها المفتوحة فظهر ذكرنا من هذا التقرير ان قوله في الشرح خبرا عنه لقوله بتقديم وقيل انما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين ان التي بمعنى لعل لان تلك لا يكون الا صدر الكلام فخالفوا بها صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من اول الامر وقيل انما فعلوا ذلك كراهة بعدان المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيؤدي الى دخول ان عليها قال المص في امالي الكافية وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي اليه واعترض المص في امالي الكافية على القول الثالث قائلا هذا هو تعليل النحويين وهو مدخول من جهات منها انه لا يلزم من كونه بابا يصح دخول العوامل عليه ان يدخل جميعها عليه لان من رتبته من جملة هذا الباب ولا يدخل ان وجميع بابها عليه واذا كان جميع الباب ممتنعا مثلا فهو ابعد ربذكر لجواز ادخال العوامل عليه بتقديم الخبر عند ارادة ومنها الاتفاق على جواز قوع ان مبتداءة بعدا ذا في نحو خرجت فاذا ان عبد الله قائم فكان يجب عندهم ان لا يجوز لانه مهيا لدخول العوامل عليه فقد انتقض تعليلهم بجواز الفتح بعد اذا ومنها انه يجب ان يمتنع ان بعد لولا والامر فيه على ما تقدم في اذا لانه في لولا واجب وفي اذا جائز واعترض الامام الحديثي على الدليل الاول بانه انما يظهر فائدة بما ذكرت في قراءة المكسورة وكلامنا في تقديم الخبر في الكتابة وقراءة المكسور ايضا للفرق في الخط بزاد في نحو والابتداء كلمة على كلمة قوله **وقد يتعدد الخبر** اما جواز تعدد الخبر لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم على واحد وقد يحكم باحكام متعددة كان الصفات فانه يوصف الشيء بصفات متعددة قال المص في شرح المفصل والخبر المتعدد على قسمين قسم لا يشتمل المخبر به الا بالجموع وقسم يشتمل بكل واحد منهما فالاول مثل هذا حلو حامض والثاني قوله وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فان قيل كيف يصح الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة عن شيء واحد قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بانه لم يرد انه حامض كله او حلو كله ولكنه اراد ان فيه طرفا من هذا وطرفا من ذاك وهذا ليس بمناف فان قيل ان كان كل واحد منهما جزء الخبر لا يؤدي الى ان يكون كل جزء على حياله فيلزم ما حكم صاحب شرح الهادي وهو ان يكون جميعه حلوا وجميعه حامضا وهو محال فكلاهما وان كان في احدهما حكم وان لم يكن فاسدا قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بما تقريره انا نختار القسم الاول ولا يلزم ان يكون كل جزء على حياله ولا يلزم ان لا يعود الضمير بكل واحد على الذات من حيث انه جزء مستقل لكنه ليس كذلك بل عود الضمير اليه من حيث انه مشتق واما الضمير العائد من حيث انه جزء فاحتمل الضمير الذي تضمنه باعتبار انه بمعنى من يدل على هذا التقرير كلام ابن يعيش في شرح المفصل حيث قال واعلم انك اذا اخبرت بخبرين فصاعدا كان العائد على المخبر راجعا من مجموع الخبرين والمراد العائد المستقل بجميع الخبر وذلك انه يعود من مجموع الاسمين فاما كل واحد منهما على انفراده ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف فاما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدا فانما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدين او لا هذا ما ذكره ابن يعيش ولا يخفى عليك بعد ان علمت ما قررنا ان اعتبار القسم الاول من الترديد الذي في السؤال على الاطلاق كما اختاره المص في الجواب غير صحيح بل الوجه ان يقال ان اردتم الضمير الذي يقتضيه من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فنختار الاول ولا يلزم ما ذكرتم لما قررناه وان اردتم الضمير الذي يقتضيه من حيث انه جزء مستقل فهنا قسم رابع لم تذكروه وهو ان يكون المجموع متضمنا للضمير قوله **وقد يتضمن المبتدا** وجزء كالفعل والفاعل فكما لا يدخل الفاعل الفاء لا يدخل الخبر وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وذكر فيما ذكر في المتن وهو الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بفعل او ظرف وانما تضمن المبتدا معنى الشرط فيما ذكر لوجهين الاول ما فيه من الابهام والتعميم كالشرط فان اسماء الشروط لا تنفك عن ذلك والثاني ذكرنا يصح ان يكون شرطا من فعل مذكور لفظا او مقدر متعلق الظرف فاذا قصدا الى ان الاول سبب للثاني جيء بالفاء لهذا الغرض بعض الوضوح الدلالة على السببية كما ان الشرط الاول فيه سبب للثاني قال المص في امالي الكافية وهذه الفاء مؤذنة بان الاول مرتبط بالثاني ارتباط الشرط بالمشروط في قصد المتكلم بخلاف قولك الذي يا تيني فله درهم فانه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك فان قلت الشرط وما اشبهه يكون الاول فيه سببا للثاني نحو فما بكم من نعمة فمن الله فان الاول المسؤول النعم بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل وليس الاول سببا للثاني لان الاول فرع للثاني قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل

تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون السبب فيذكر الجواب الذي هو جملة انما معرفة انما للخطاب بها وتقول ويكون المشروط في ذكر الجواب انما معرفة وانما الخطاب بها والمراد بمعرفتها نفس السبب والجملة مثال قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فثبوت الاجر لهم هو مضمون جملة الجواب وهو مسبب عن الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام والاخبار بها هو المشروط مثاله ان تكرمني اليوم فقد اكرمتك امس وهذا قوله وما بكم من نعمة الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله تعالى فمن الله هو المشروط لكان المعنى ان استقرارها سبب لحصولها من الله تعالى ليس الشرط سبب المشروط ومن ثم اي من اجل ما ذكرنا من ان الكلام استقرارها سبب الى اخره ومن قال ان الشرط قد يكون سببا واذا جعلنا الخطاب والاخبار بنفس الجملة هو المشروط ارتفع الاشكال بيانه ان الاية جيء بها للاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوك او مجهول سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل فيتحقق اذا ذاك الشرط والمشروط فيها على بابه قوله **ليت ولعل** اذا دخلت ليت او لعل لم يدخل الفاء باتفاق لانه يؤدي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب وما يقع بعد الفاء خبر يحتمل انه من حيث المعنى جواب الشرط يجب ان يكون قضية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا انه خبر ان دخلت الاول انشاء التعليق للتعليق الانشاء وما ذهب اليه هو ما قيل ان دخول الفاء من شرح المفصل من الحكم على الجملة الشرطية بكونها انشائية غير مستقيم فانا قاطعون باحتمالها الصدق والكذب الذي من خواص الجملة الخبرية قوله **والحق** قال المص في امالي الكافية الحق مذهب سيبويه انه يجوز ذلك وخالف الاخفش فاجاز ذلك وبين عليها تعليلين مختلفين في ليت ولعل فمنها عندهم ان العلة المانعة انما هي ان هذه الحروف لها صدر الكلام فلا يجامع ما له صدر الكلام ولا مشابهة ماله صدر الكلام فعلى هذا يمتنع انما يمتنع في لعل اذ العلة موجودة في الجميع ومن اعتقد ان العلة في ليت ولعل ان الخبر في ليت ولعل انشائي وبعلو في الشرط خبري ولا يكون الا واحدا انشائيا وخبرا وانما هو خبر محض فلا منافاة بينه وبين المبينة والتعليلان في تحقق ولكن لا يصح ابطالهما لكلام اللغوية بجود المعاني المعقولة لانه لا يكون اثبات اللغة بل لا بد من اثبات ذكر عن العرب فان بين سيبويه الى استوفى حق الاستقراء فلم يوجد مثله صح مذهبه ويرجع خصمه محتاجا الى اثبات ذكر منقولا عن العرب وان بقي الاخفش بنقل ذكر منقولا فلم يوجد مثله صح مذهبه عن العرب وحينئذ يرجع الى التعليل وصح مذهبه ومما ذكر عن الاخفش قوله ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى اوفها فقد دخلت الفاء وقوله ان الذين يكفرون بآيات الله الى قوله فبشرهم بعذاب اليم فقد دخلت الفاء ومنها قوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وذكر ظاهر وقد يجاب عن الاول والثاني بان الخبر محذوف وان الفاء دخلت في جملة بائنة مجانبة لها وذكر غير متنع باتفاق فالخبر محذوف على معنى يعذبون ثم ذكر فبشرهم فلم يقدر ذكر والا على خصوصية ام المحذوف في المعنى مسبب عن الخبر المحذوف وقد قيل في الاية الاولى انها قسم مخصوص وقد اتفق على ان الخصوصية يبطل معنى الشرط لبطلان التعميم فكان مفتقرة الى تاويل ادخال الفاء واجيب عن الثالث بان الفاء زائدة وليس في اذ يخالف مذهب سيبويه والوجه الجواب على ما اقتضاه مذهبه واجيب بان الخبر الذي فانه ملاقيكم جملة بعد تمام الجملة الاول واعترض على ذلك بانه لا فائدة فيه من حيث ان ذلك معلوم ولا يقصد الاخبار عن مثل ذلك واجيب بانهم كانوا يظهرون ان فرارهم لغرض ذكر كقوله ان بيوتنا عورة وما هي بعورة ان يريدون الا فرارا من الموت ولذلك بايد ان على التعميم فيهما جميعا هذا ما ذكر في الامالي فان قيل ان في المثال الثالث لم يدخل على الذي وكلامنا في ان التي يدخل على الذي قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان يدخل على الموصوف او يدخل على الصفة قال المص في شرح المفصل وهذا الذي بحث المتاخرين والظاهر انه مبني على ان الحث في دخول الفاء معللة عن المفصل بعين وان ابهم في المفصل فانه لم ينسب فيه جواز دخول الفاء الى الاخفش وعدمه الى سيبويه وهو بعيد من جهة النقل والمعنى اما النقل فقد استشهد سيبويه بمعنى على جواز دخول الفاء في الخبر مع ان في كتابه بعد قوله الذين اموالهم بقوله قل ان الموت واما المعنى فبعد منه وقوعه في مخالفة الاصحاب قال الشيخ المص في شرح المفصل الا ان الذي نختار مذهب سيبويه

اختلفوا فيه ولهذا ابهم هاهنا قوله **وقد يحذف المبتدا** جائزا لقيام قرينة حالية كقول المستهل الهلال والله ومقالية كقولك صحيح في جواب من قال كيف انت او حالية مثل قول المستهل الهلال وذكر عند رؤية الهلال صحيح اذا قال هذا الهلال ان المعنى هذا الهلال وواجب قال ابن مالك في شرح التسهيل وانما لم يذكر في المبتدا المخبر عنه بنعت مقطوع لتعيين المنعوت بدونه لكونه بمجرد مدح لقوله الحمد لله الحميد وصلى الله على محمد سيد المرسلين او لمجرد ذم لقوله اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او لمجرد الترحم كقولك مررت بغلامك المسكين فهو او نحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها لكن فيها النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدا لا يجوز اظهاره وذلك انهم قصدوا انشاء المدح فجعلوا اضمار الناصب امارة على ذكر كما فعلوا في النداء اذ لو اظهر الناصب لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا المعنى فلما التزم الاضمار في النصب التزم في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد ومن المبتدا الملتزم حذفه المخصوص على احد القولين قوله **والخبر وقد يحذف** جوازا لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك وقد يحذف بعد اذا المفاجاة اذا كان الخبر وجودا مطلقا نحو خرجت فاذا السبع اي موجود او حاضر قال المص في شرح المنظومة لما فيها من الدلالة على الوجود اذا لا يفاجا الشيء الا بعد وجوده فان كان موجودا خاصا من قيام او قعود لا يحذف وجوبا فيما التزم فمن صحح عنده لان فيه الى ما التزم في موضعه عنده قرينة تشعر بخصوصيته ولفظا بل ما ذكر فمن صحح عنده فيلبغي ان يكون مراده من شرح الكافية ما ذكره في امالي المتوفي حيث قال اذا قامت قرينة تدل على خصوص خبره الخبر كان معها اللفظ في موضع الخبر ملتزما ذكره لموجب اوجب حذف الخبر واذا لم يكن لذلك فكان قرينة بالنطق المعنى جميعا فالتزم الحذف اذ كان ما ذكر من التركيب باللفظ والمعنى جميعا **فان قيل** قوله فيما التزم في موضعه غيره بيلزم الالتزام وذكر العام في تعلم ضربي زيدا قائما والحال مثله **قلت** اجاب عنه الامام الفاضل صدر الدين الحديثي بانه كان لازم الذكر بعد حذف الخبر فليس ذلك باعتبار كونه ذلك بل باعتبار كونه عوضا اقول فيما نقلناه عن الامالي المتقدم يعلم قوله يلزم ذكره لموجب اوجبه فتحقق هذا الجواب ومما يجب الحذف وجوبا ابواب منها باب لولا وانما وجب الحذف فيه لان لولا للامتناع يدل على امتناع الشيء لوجود غيره والوجود به بعد المبتدا فاذا قلنا لولا زيد لاكرمتك علم منه ان المراد منه وجود زيد مع الاكرام واذا كان لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره فكان فيه اشعار بحكم الوجود على ما يذكر بعدها بمعنى الحكم بالوجود على المبتدا ملتزم بجواب فيها في موضع خبره فاغني عن ذكره ومثل ضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا ودل على منسوب الى فاعل او مفعول او اليهما مذكور بعدهما حال منهما او من احدهما في المعنى وانما فان المعنى ليس مرد زيد لفظا بل من الضرب المشترك كان وما صح عند البصريين حصل اذا كان فاما ان اريد به الخبر ويحصل اذا كان قائما ان اريد المستقبل حذف حصل او يحصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة فصار الظرف خبرا كما علمت فيها مرتم حذف الظرف الذي صار خبر الدلالة الحال لان الحال تشبه الظرف فيدل عليه فبقي ضربي زيدا قائما فكان الخبر ملتزما حذفه لما ذكرناه من الامرين الدالة على خصوصية المحذوف والقرينة الواقعة موقعه وما نحن فيه فعلم اكثر شرب السويق ملتوتا فان اضافة اسم التفضيل الى المصدر يوجب معنى المصدرية فيكون مثل ضربي زيدا قائما والكوفيون يجعلون قائما هو الخبر والخبر مقدر تقديره قائما حاصل ومذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فلان كل موضع استلزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقعه وتاويلهم يجعل قائما من تمام المبتدا ومعمولا فلا يصح الخبر لا يصح جزء ولا يقع في موضع الخبر لفظ يغنيهم مقامه واما من جهة المعنى فقرره المص في شرح المفصل حيث قال المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وكذلك اذا قلت اكثر شربي السويق ملتوتا فان معناه اكثر شربي الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم لكل الاتقدير البصريين وبيانه ان المصدر المثبت اضيف واذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وجموع الاجناس التي لها واحد اذا اضيف لفظا الا ترى انه اذا قلت ماء البحر طهور او ماء نهر الحكم جميع مياه البحر وكذلك علم زيد نافع يعم نفع جميع علومه فعلم المصدر اولا عاما غير مقيد بالحال اذ الحال من علم الخبر ثم اخبر عنه بالحصول في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم ما تقرر في عمومه لان الاخبار عن جميع المخبر عنه فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم يكن مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربت زيدا الا

في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال من تتمة المبتدا فيكون الخبر عنه مقيدا بالقيام فيتخصص فيكون المعنى الاخبار عن الضرب الواقع انه حاصل فلو قدرت ضربا له في غير حال القيام لم يكن مناقضا لذلم يخبر الا عن ضرب في حال القيام بالحصول فاخبار كل عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع اخبار وكل عن غيره بانبات الحصول له ونفيه وايضا فاذا قال القائل اكثر شربي السويق ملتوتا فيحتمل صار المعنى الاخبار عن اكثر شرب السويق الملتوت انه حاصل فيجوز على هذا ان يكون شربه للسويق غير ملتوت اكثر من شرب السويق ملتوت بالحصول والاكثر من شرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت اضافه وهو صحة انا لو قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت العشرة فانه ادى الى ان يخبر عن تسعة من الاول بالحصول انا لو قدرنا انه شرب سويقا غير ملتوت اكثر من السويق ملتوتا كان حاصلا فيتبين ذكرناه وعلى المذهب الاول الاخبار عن اكثر الشرب غير مقيد بالملتوت مخبرا عنه بحصوله ملتوتا فلو قدرت شربا اخرى غير ملتوت لكان مناقضا وعليه المعنى هذا ما ذكره المص في شرح المفصل قوله في شرح الكافية وكذلك لم يجز ان يكون عطفا على قوله ومثل ضربي زيدا قائما وان كان لا يجيبه وحكم بجواز مثل هذا العطف المطرزي في المغرب حيث قال وانما قولهم وكل الضعفاء والعاطف العباس ونحكم المص ايضا بجوازه في مباحث الاختصاص ومعلوم مذكور بعدهما حال متقع في الشيء مذكور وتوجيه الوجه منظار وكثر النزاع بين الطلبة فيه والذي عندي فيه ان يقال ان صفة لما والصفة باعتبار متعلق الموصوف والضمير الراجع الى ما هو حر بعدهما والتام بقيل بعد بل نفس الخبر لان ما دل ليس هو منسوب الى فاعل او مفعول له ونهذا الاطلاق امران المصدر وافعل التفضيل كما صرح به المص في شرح المفصل فان قيل انا لم يكن المفهوم من ضربي زيدا قائما العموم او لم يكن حالا من زيد وهو مستافر فيه وليس جعل حالا من محذوف اولى من ملفوظ اجيب عنه بان ضربي زيدا قائما يدل على العموم ظاهرا وقائما على الخصوص محتملا لان يحتمل الحال من زيد او مستتر كان والمحتمل لا يقاوم الظاهر فان عارض بان الظاهر عدم تقدير اذ الاصل عدم التقدير فيكون قائما حالا من زيد فيدل على الخصوص ظاهرا اجيب عنه بانه لا بدمن تقدير اذ كان اذ تقدير مجرد حاصل مستلزم وجوب حذف مع عدم ما يسد مسده فلا يكون قائما حالا من زيد ظاهرا فلا يحصل الخصوص فان قيل لم لم يجز الحذف اجيب عنه بانه لما تضمن الظرف معنى متعلقه حتى لم يظهر وقد قط صار كانه لا حذف نحو يا زيد بدليل هذا اطلاق الخبر على الظرف لا على متعلقه وان سلم فالتقدير لاستفهام المعنى والتوطئة لانه كالمحذوف ومنها قولهم كل رجل وضيعته فكل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع كان القصد بالاخبار المقاونة فاذ يجب الحذف لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر بان الواو من معنى المعية ووقوع المعطوف في موضع الخبر الضمير الحرفية لانها يقبح بالترك فان قيل ذكرت ان المبتدا وما هو بمنزلته لا يقع موقع الخبر فكيف يسد وضيعته مسد الخبر اجيب عنه بانه مسد مسده وحيث انه يعني مع وما بعده فكان استغنى بنحو كل رجل مع ضيعته عن وذكر غيره فكذا استغنى بما هو في معناه عن غيره كما استغنى بسنهاه في وجعلا الا وصار بمعناه ومنها اليوم لا فعلن وسوطا موضع ابتدا فيه بقسم بدفانه يجب فيه حذف الخبر لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بان الكلام من معنى القسم فيفهم ان المراد بالخبر قسمى ويجيء وما اشبهه والثاني وقوع ما لا بد منه من جواب القسم في الموضع الذي كان يكون فيه الخبر محذوفا كقولك لا فعلن قوله **خبران** هو المبتدا بعد دخول هذه الحروف فالمسند بمنزلة الجنس لما فالخبر بعد دخول هذه لانه لا يميز عن خبر المبتدا الا بهذه الحروف فوجب تمييزه بها لو جب ذلك في الحد ليمير الحد وبانها واعترض الامام ركن الدين الحديثي على هذا التوقيف بانه ينبغي ان يريد في الحد عاملا او غير ملغاة لان قيل ان المرفوع بعد هذه الحروف ملغاة او لتخويف مبتدا وخبر كما انما زيد قائم وان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدا يريد به في اقسامه وقوعه مفردا وجملة واحكامه في ان يكون مفردا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك ويريد النظر انه اذا وقع جملة فلا بد من حرف ولا يبقى الا اذا علم وزانه لا يحذف الا لقرينة وكتب الامام صدر الدين الحديثي على حاشية شرح الكافية انما كان الاتحاد والتعدد والاثبات والحذف احكاما لان التعدد يعرض مع بقاء الاسم الاول على الخبر الا ترى انك لو قلت هذا حلو حامض باق على الخبرية لعدلا اثبات بالحامض ايضا والا لم يكن الخبر متعددا على تقدير كونه متعددا

وايضا لا نسلم انه انما يرفع جزء المبتدأ فالحاصل ان المقصود لا يرتفع الا وان اعني الخبرية واما كون الحذف والاثبات من الاحكام فلانها
امران يعرضان جزءا معينا فان الجزء المعين يعرضه الحذف تارة والاثبات اخرى وليس كذلك الوجود والجملة فالامرين المذكورين عارضان لما يلي
عند ذكر اللفظ فان قيل يلزم من قوله وامره كامر خبر المبتدأ ان يجوز ان زيدا ابوه لانه يجوز زيد ابوه قلت اجاب عنه
في شرح المفصل من وجهين احدهما انه لم يذكره اصلا واذا لم يذكر فالحكم باشتراكهما فيما هو مذكور لا فيما غير مذكور فقوله وامره اراد به ولو
كامره في جميع ما ذكره لانه اراد جميع ما يكون خبر المبتدأ يصح ان يكون خبر ان والثاني وهو الاقوى لقوله الجواب عن هذه الصورة
وغيرها انه يريد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره ان خبر ان مشارك لخبر المبتدأ في الاحكام بعد ان يثبت كونه خبر ان بشرائطه
وانتفاء موانعه لان كل موضع صح ان يكون خبر ان وكذلك لا يرد ان ابن زيد او لان من ابوك وان جاز من ابوك وابن زيد
مبتدأ وخبرا بالاتفاق قوله لا تقديمه الا اذا كان ظرفا يعني لا يجوز تقديم خبر ان على اسمها كما جاز تقديم خبر المبتدأ عليه
كانهم كرهوا ان يجعلوا الحرف متصرفا كتصرف الفعل بتقديم بعض معموله على بعض اولانه لما كان عملها فرعا على عمل الفعل لانها حملت في باب الجر
جعل عملها كعمل الفرع للفعل وهو تقديم المنصوب على المرفوع تنبيها على انها غير متاصلة في العمل اولان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل
فان ان في قولك ان زيدا قائما يعني حق تمام شبه ان المشبهة لو رفعت الاسم ونصبت الخبر نصب الاسم فرقا بينها وبين الفعل واول الامر
بهذا اذا لم يكن الخبر ظرفا فاما اذا كان ظرفا جاز تقديمه على الاسم لاتساعهم في الظرف فيجوز ان يقال ان في الدار زيدا ومنه قوله ان الينا
ايابهم ثم ان علينا حسابهم قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها فالمسند بمنزلة الجنس لانه شامل له ولغيره وقوله
بيان في التعريف غيره وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا التي لنفي الجنس لئلا يرد لا غلام جز امثلة فانه مسند بعد دخولها لا باعتبار لفظ الادنى
بالخبر المحدود لانه خبر المبتدأ بليس الاجزاء التي لنفي الجنس وهذا الدليل مختار ان فلابد وان يجعل زيدا نويقا احدهما على الآخر قال الامام الحديثي
اراد بعد دخولها غير ملغاة ليخرج نحو لا الدار رجل ولا امراة اذ هي الظرفان مبتدأ وخبر اقول مثل لا غلام رجل ظريف فيها كريم اجزاء
مثل الاسم مضاف والنحويون يمثلون له بالاسم مفرد نحو لا رجل ظريف وليس بحسن في التمثيل لامرين احدهما انه في الكلام حذف لان بني تميم
لا يثبتون الخبر اصلا ومن يثبته يحذفه كثيرا لاجل انه في الصفة ولا يليق بذي الفهم ان يمثل بمثال ظاهره غير ما قصد تمثيله ولعله الاجمال اي لانه لا رجل
ظريف ان يكون مجملا اي ان يكون محتملا للصفة والخبر على السواء فيكون ايضا لذكر اي كونه مجملا اذ لا يتبين في المجمل المقصود وهذا المثال اي
لا غلام رجل ظريف فيها لا يحتمل ان يكون ظريف فيه الا جزاء لان المضاف المنفي لا يوصف الا منصوبا فوجب ان لا يكون صفة فزال الاحتمال عن
نحو التمثيل والثاني هو ان لا نقول بعد ولو كان بنو تميم لا يثبتون الخبر مثلا فاذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب على الاول امتناع هذه اي هذه
المسألة او الجملة في لغتهم خطأ لانهم يحذفون لغة الحجاز على الصفة فان قيل يرد على الاول انه يجوز ان يوصف المضاف بالمرفوع باعتبار الاصل
وعمل الابتداء كما اجازه ابن الحاجب وعلى الثاني بما اورد الامام الحديثي من ان الامتناع على تقدير الجزئية لا على تقدير الوصفية فلا يلزم الامتناع
مطلقا قلت الجواب عن الاول ان رفع صفة المضاف حملا على المحل في الموضع وهو ضعيف لم يثبت في كلام فصيح وقد حكم به المص في مباحث
الاعلام من شرح المفصل فان قيل فقد جاء الحلاوة الوجه في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب برفع علام فان الزجاج جعل
ارتفاع علام على ان يكون صفة لمحل المنصوب بان قلت اجاب عنه المص في مباحث الحروف المشبهة وشرح المفصل بانه يمكن ان يكون
علام الغيوب خبرا بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف او بدلا وفي التمرة يعني اذا علا يتعين على ان لا يجوز فيه ويستغني عن العائد لظاهر موافق
للاولية في المعنى واذا احتمل غير ما ذكر احتمالا ظاهرا الحمل على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت بمثل فثبت ان قول الزجاج
ليس بشيء والجواب عن الثاني ان المص لم يحكم بامتناع مثال النحويين بل حكم بان مثالهم ليس بحسن وبين بانه مفوت الخطاب لا مر جاهر
الوجه الثاني ولا يخفى انه كذلك فلا يرد عليه الايراد الثاني قوله ويحذفه كثيرا المثبتون لخبر لا اسمهم وهم الحجازيون يحذفونه وعلله الامام
الحديثي بانه جواب سؤال في تقديره والعموم والتاكيد مبني عليه فيحذف لقرينة المقالية او الحالية كقولك لا رجل لمن قال هل من رجل فيها وقوله

اي وهما ذكرنا من انه يحذف كثيرا كان لا رجل ظريف الظاهر في الصفة وانما كان اظهر في الصفة لكونه محمولا على الاكثر وهو حذف الخبر واما بنو تميم
فلا يثبتونه اصلا وبينه في الشرح بامتناعه ما ذكر في الامالي وهو عندي ان بني تميم الخبر يجعل الخبر هو احدهما ان الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفا لازما
كالحذف الجميع من خبر المبتدأ في مواضع فيكون لا في مثلها فيمن يثبت الخبر والثاني ان يكون لا عندهم اسما من اسماء الافعال بمعنى انتف فلا يحتاج
الى تقدير خبر محذوف لان اسم الفعل مع معموله يستقل كلاما والوجه الاول اظهر لموافقة اللغة الفصحى في التقدير ويكون الحذف للزايد على مثل
هذه الصيغة هذا ما ذكره في الامالي والحاصل ان عدم اثبات بني تميم الخبر يحتمل امرين احدهما ان يكون الخبر مثبتا في التقدير حذف للعلم به وهو مراد
بعد حذفه منوي والثاني ان لا يقدر وجوده من الاصل بل يجعل لا مستغنية عن الخبر استغناء انتفى القيام لكونه معنيا قال المص في شرح المفصل
اذا قالوا لا غلام رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة ولا يرفعونه لانهم لو رفعوه تعين للخبر وهم لا يثبتون الخبر وعلم انهم لا يثبتون الخبر
واهل الحجاز يرفعونه فتعين ان يكون خبرا وفي بني تميم علم انهم يثبتون الخبر وينصبونه على الصفة فيكون الخبر محذوفا وانما قالوا لا رجل كريم فيها
في المثالين فيحمل في لغة بني تميم على انه صفة فيها لانهم لا يثبتون الخبر ويجوز في لغة اهل الحجاز في النصب على الصفة ويكون الخبر محذوفا والرفع
على الصفة ايضا ويكون الخبر محذوفا قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما فان قيل التعريف غير جامع لانه لا يصدق
على زيد مثلا في قولنا ما زيد قائما فانه ليس بمسند بعد دخولهما والجواب انه يريد بعد دخول هذه في مسلمها لان ذكر اي لا لو ان كل واحد منهما
يسلبها معلوم للكل احد من القيود الظاهرة التي لا حاجة الى ايرادها في التعريفات ولا يريد انهما يجتمعان في محل ولجوع لان اجتماعهما فيها محال
فان قيل التعريف غير مانع لانه يصدق على ما في ما قام زيد ولا غلام رجل ظريف وهو ظاهر والجواب عنه ان الكلام في ما ولا هذين
كان الكلام على التي لنفي الجنس في ان المراد بقوله بعد دخولهما اي المشبهتين بليس ولو كان المعتبر صورة ما ولا ورد قطعا او خبرا في الحرف ما ليس فيه
فلا يكون مانعا قوله وهو في لا شاذ يريد ان رفع المسند اليه بلا شاذ اي قليل لضعف شبهها بليس على ما سيجيء بيانه في آخر المنصوبات
ان شاء الله ومنه بيت الكتاب من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فان لا في البيت ليس لنفي الجنس لانه لم يكرر المرفوع بعدها هذا لا
لنفي الجنس ان يكرر اسمها اذا لم يعمل قال المبرد براح مبتدأ والتقدير لا لي براح واورد عليه انه لو كان كذلك لزم التكرار واجاب عنه الامام في الخالع
في شرحه للمفصل بانه انما يلزم التكرار لو لم يكن بمعنى ليس اما اذا كانت فلا لانه لا يستلزم في ليس واورد ايضا على المبرد بان براح نكرة لا يصح الابتداء
وليس مثل احد في ما احد خير منك لان وضعه للعموم فتعين ان يكون معمولة لليكون كاسم ليس الذي هو كالفاعل محذوفا خبره اي حاصلا ونحو
اقول هذا لا يرد على المبرد اصلا لان النكرة في سياق النفي للعموم على ما تقرر في اصول الفقه وانما لا يجوز ان يقول الخبر مقدرا كما قال
المبرد فيحصل التخصيص بذكره والقرينة نيرانها للحرب التي تقدم ذكرها في الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة ولو اراد اوان الاول
والبراح الزوال ولا براح في موضع الحال المؤكدة كانه قال انا فلان بطلا شجاعا

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله ما فعله فاعل فعل احترز به عن اسم ما لم يسم فاعله نحو عرف الله وقوله ما فعله
فاعل فعل احترز به من قولك اعجبني القيام فان اسم ما فعله فاعل ولكنه ليس فعلا لفاعل الفعل بل هو الفاعل للفعل المذكور وعبارة الزجاج
وكذا ليس فاعلا الفعل المذكور وهذه العبارة مختلفة على الحقيقي والصواب ما ذكره قوله بمعناه صفة الفعل واحترز به من نحو كرهت كراهتي
قيامي فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور فان فاعل الفعل المذكور هو المتكلم وقيامي فعله لكنه ليس بمعناه وانما قال هنا اسم ولم يذكر لفظ
اسم في غيره من الحدود لانه لو لم يذكره لورد عليه ضربت بل كلا فعل قال الامام الحديثي والصواب ان يقال لو رد عليه ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت
لانه شيء فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولكنه ليس اسما واعترض الامام الحديثي عليه بان كلامه اذا كان في قسم الاسم يعلم منه ذكره عرضا فانه لو قال
ما فعله فاعل الحد الى هنا فهم منه ان المراد الاسم الذي فعله فاعل كانه شيء حرفي مع ان في الجمع بين الفعل والاسم خللا لانه لو لم يجمع بينهما يسهل
الجواب عن شبهة يمكن ان يورد هنا واذا جمع بينهما يتعسر بل يتعذر بيان ذلك انه لو لم يجمع بينهما وقيل هو اسم فعل فاعل او قيل هو ما فعل
فاعل فعل الى آخره يرد عليه انه لا يتعين ان يرجع هاء بمعناه الى الاسم ولا الى ما لان المراد بها الفعل الحقيقي ومعلوم ان الفعل الشائع ليس بمعناه

او ليس هو نفس ضرب ويمكن ان يجاب عنه بانه يقال المراد منه هو ان مدلول ضرب بمعناه واذا جمع بينهما وقال اسم ما فعله صار التقدير
هو اسم حدث ان جعلت ما موصوفة او اسم الحدث الذي فعله ان جعلت موصولة مضافا الى الحدث لان الحدث نفس المعنى فالوجه ان لا يجمع بينهما او يقال
هو اسم ما فعله فاعل او هو ما فعله فاعل فعل ثم لو نون اسم وجعل ما زائدة او صفة يستقيم المعنى وعند ورود على هذا قولهم قرن فرزن زيد
فانه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد فيجب ان ينتصب لانه احد معروف فينتصب كالزائد
انما حذا ليكون فيرفع وهو غير وارد لانه عندنا داخل في الحد ولا نسلم انا ذكرنا تعريفه هنا لينتصب ولكن بعد ان عرفنا ان منه ما يجب رفعه
وهو اذا صار اقامة مقام الفاعل وجعل احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك الى ما ذكرنا من ان منه ما يجب فيه ثم حد المفعول
المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق فيجب دخول المرفوع في الحد وان كان الغرض من حد تعريف نصب لان ما تقدم يفيد تخصيصه اي
او اخراج عن الحكم الذي هو النصب لانه خاص وقد ذكران حكم الرفع واذا كان خاصا حكم الرفع يكون مخرجا من حكم المفعول المطلق الذي هو
النصب قطعا والخاص المخرج عن حكم العام المطلق يكون في ذا في الراح قطعا فيكون واجبا دخوله في حده فلا يجب الواجب عن حده بمجرد اذا
كان ما تقدم المفيد تخصيصه فكانه قيل مما ينتصب هذا المحدود غير المحل الخاص الذي عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره
هنا اي عن ذكر ما ذكرنا من انه ينتصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الآن لان ذكره راجع الى تكرار محض لا فائدة فيه زائدة لانا
لو ذكرناه ذكرنا على ما تقدم تنبيه انه لا حاجة الى الاحترز عنه اي لا حاجة الى ان يخرج بهذا القسم اعني ما اقيم مقام الفاعل عن الحكم
الذي هو النصب لانه علم وجوبه قبل هذا الحكم وجوب ما لو ذكر اي لو احترز عنه في الحد لكان خطأ تقديره ان يقال ان اثبت ان هذا القسم خارج
حكم الرفع لزم منه وجوبه لانه لو احترز عنه في الحد بان قيل هو اسم ما فعله فاعل فعل الا الذي اقيم مقام الفاعل لكان خطأ محضا لانه يكون فيه
مخرجا عن حد المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول المطلق نفسه يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامرين هو مفعول مطلق وليس
بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا الطاهر الفساد عند خاف بالنظر المستقيم وهو السراي لزوم الفساد المذكور هو العلة في جنس امثال
ذلك في حدوده وذكرت في هذه المقدمة لحد المفعول به والمفعول فيه وحمل ايضا ذكر اقامته مقام الفاعل شرطا في نصبه ليس في اجا
دعن حقيقته اذا المقام مقام الفاعل مثل المنصوب في الحقيقة وقد ورد مثل ذكره في المفعول به مثل ضرب زيد فانه مفعول به مع انه مرفوع
والمفعول فيه فان يوم الجمعة في سرق يوم الجمعة مفعول فيه مع انه مجرور وغيره ذكر كالنمر فان قسما منه مجرور والمستثنى بان قسما منه
مرفوع على البدلية والفاعلية وقسما منه مجرور وهو في بعض نسخ الشرح والمفعول معه وهو خطأ فان المرفوع بعد الواو في قولنا جئت انا
وزيد ليس مفعولا معه وكذا المجرور كقولهم بالزيد وعمرو فان قيل التعريف منقوض بكرهت كراهتي فان كراهتي قد يكون مفعولا به اذا اريد
بها كراهة صادرة عن الفاعل قبل الفعل مع انه يصدق عليها التعريف وهو ظاهر اجيب عنه بان المراد ما فعله ما صدر عنه بصيغة الفعل
المذكور فكراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد وجود الفعل وهو كراهة تكلم الكراهة يكون مفعولا به ولا يرد لانها لم يصدر عن المتكلم بوجود
الفعل المذكور قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد فما للتاكيد لا يزيد دلالة على دلالة فعله وزعم بعض الناس ان المطلق بانه عبارة عن
الفعل الذي هو الحدث قسم للتاكيد والصواب انه تاكيد وتكرير للفعل الذي هو الحدث الصادر عن الفاعل فان قلت ضربت ضربا فكانك قلت
اوقعت به ضربا ضربا لانه لا يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل القسم للتاكيد ولان فائدة تاكيد الضرب لا التاكيد فاعلا ولو كان ما يفيد
ضربت في الافتاء تاكيدها والذي للنوع هو ان يختص ببعض انواع الفعل اما بالاسم خاص مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجود
الموصوف او مع وجود المفعول المطلق مثل ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اي ضربا وضربت ضرب الامير او بتعريف عهد مثل ضربت
الضرب الذي تعلم فان قيل النوع انما علم في الصفة لا من المفعول المطلق اجيب بان المفعول المطلق الذي للنوع هو المصدر الذي
يختص ببعض انواع الفعل اعم من ان يكون خصوصيته بنفسه او بغيره ولا يخفى ان المفعول المطلق الموصوف يختص ببعض انواع الفعل اعم من
بواسطة الصفة والذي للعدد هو ما يصاغ للمرات كقولك ضربت ضربة وضربتين قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه

لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه القليل والكثير منه على اختلاف انواعه واذا كان كذلك تعذر تثنيته وجمعه اذ التثنية انما يكون او الحق
امران متميزان اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة التثنية في احدهما اختصارا وهذا قد تعذر ان يكون معه مثل لانه للحقيقة على اختلافها
فيستحيل ان يحصل معه الى المصدر الذي للحقيقة مثله واما الثاني والثالث فيصح التثنية فيه لصحة حصول مثل معه اما الثاني
فلانه للنوع المميز عن نوع آخر فاذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر الذي به يكون التثنية واما الثالث فظاهر قوله وقد يكون
بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا لان الشرط انما يكون بمعناه كما علم من تعريفه سواء كان بلفظه او بغير لفظه ثم اختلف فذهب
طائفة منهم ابن المالك الى ان نصب جلوسا بقعدت في قعدت جلوسا لانه يفيد معنى مفعولا مطلقا وهو كذلك لا بجلست مقدرا لعدم الاحتياج
اليه ولانه يمتنع في حلفت يمينا وفي قوله ولا يضره شيئا وقال سيبويه وهو منصوب بجلست مقدرا واستدل ابو علي لسيبويه بقوله
لقد عجبت وما بالدهر من عجب اني قتلت وانت الحازم البطل السالك الثنية اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل
فقوله مشي منصوب بفعل مقدر لا بالسالك لانه موصوف في اليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف
زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قوله كالئها حال من ضمير اليقظان والخيعل قميص لا كم له والفضل فيه بيتها المرأة
والهلوك الكثيرة التثني قال المص في الامالي المسائل المتفرقة نحو خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق فواجب ان يكون السموات
مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بينا
على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا وخلق الله السموات الا ان الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصيص
فهو مثل قولك قعدت قعودا وقعدت القرفصاء فان احدهما للتاكيد والآخر لبيان النوع وان استويا في حقيقة المصدرية وهذا
ام مقطوع بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال بان المخلوق غير الخلق وانما هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان السموات
مفعول به مثله في قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلق المخلوق لم يخل
ان يكون الخلق المتعلق قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه
اذ خلق ولا مخلوق فيجب ان يكون المخلوقات ازلية وهو باطل فتعين ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه الطائفة
من جهة انهم لم يجدوا في الشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا ان لا مصدر الا كذلك فلما جاءت هذه اجساما استبعدوا المصدرية
لذلك وراوا تعلق الفعل بها كتعلق الفعل بالمفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض فنسبتهما الخلق
واحدة فاذا كان كذلك وجب المصدر بما ذكرنا وجب ان يكون مصادر اقول فيما ذكره المص في الامالي نظر اما اولا فلان القائل ان يختار
ان الخلق مخلوق ولا يتسلسل لانه نسبة وهي من الامور العدمية على ما بين في علم الكلام فلم يحتج الى خلق آخر فلا يلزم التسلسل واما ثانيا فلان
ما اختاره المص هنا مخالف لما ذهب اليه في اصول الفقه فانه ذهب فيه الى ان الخلق عبارة عن التعلق اي النسبة الحاصلة بين الخالق
وبين المقدور حال الايجاد وايضا قوله ان الله يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض ليس يعني ان الجسم نفس فعل وخلقه الذي هو النسبة
بل يعني ايجاده واعطاءه وجوده وتقرير الامام بوجه آخر وهو ان المخلوق في العالم ونحوه غير الخلق قد يكون العالم مفعولا
في خلق الله العالم فيكون مفعولا يتعلق به كان زيدا في ضربت زيدا ليس ضربا بل مفعولا لضرب به ويلزم منه المحال لانه لم يصدق
على العالم انه مخلوق يلزم قدمه او صدوره بنفسه وهو كونه ان صدق عليه يكون يعني ان الخلق متعلق ومنسوب اليه وما تعلق به خلقه مع
ونسب اليه ولا يكون خلقه فيه لا يكون عنه صادرا لانه اذ القادر عنه غير خلقه قطعا فيلزم المحذور وهو قدمه او صدوره بنفسه لانه في
اقول فيه نظر فان القائل ان يختار القسم الثاني قوله وما تعلق به خلقه ونسب اليه ولا يكون خلقه لا يكون صادرا عنه فيه ممنوع
قوله اذ القادر عنه غير خلقه قلنا القادر الذي هو الجسم ليس عين خلقه الذي هو النسبة وانما هو المنسوب اليه مخلوق قوله
وقد يحذف الفعل العامل للمصدر اي المفعول المطلق وقد يحذف فعله جوازا لقيام قرينة لفظية كقولك ضربا شديدا لمن قال اي ضرب

[illegible]

حرف او حالية كقولك لمن تقدم من السفر خير مقدم فمقدم مصدر بمعنى القدوم وخير اسم التفضيل يكون بعض ما اضيف اليه فصار هنا مصدرا
باضافته الى المصدر وهو مقدم قوله وجوبا وتقديره فعله وجوبا سماعا وطريق علم ذلك المعاد والواجب حذف افعالها
والقياس ... وحاصل طريق الدليل على وجوب حذف افعالها على ما صرح به المصنف في امالي المفصل ان يقال انها مصادر
مستعملة كثيرا فخففوها بحذف فعلها لكثرة التصرف ولم يسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها للاوزان والقوافي وغيرها فدل على وجوب
حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل لفظها بدلا منها من حيث انها بمعناها فحذف الفعل من المفعول به

[illegible]

[illegible]

قوله الثاني المنادى

[illegible]

[illegible]

لو كانت

اخر لزمن ان لا يكون مضافة لانها مضافة لم يبق الا النصب واما قال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه لان
البدل والمعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المستقل واراد بالمعطوف الممتنع دخول يا عليه ما فيه اللام من نحو الحسن والصعق والرجل وهذا
جميع ما ذكره المص في شرح الكافية وامالي المفصل وقال المص في شرح المفصل لم يقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي فقد علم
ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الاول الا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات الذبل فتاتي به على هيئة الصيغة فكونه هنا ولو بين ذكره واستثنى مع البدل
لكان انفى للبس وابين للحكم فيه قال الامام الحديثي وانما قال المعطوف الممتنع دخول يا عليه لاجل المعرف باللام لئلا يرد يا الحسن والله
فانه لا ينصب مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا غلام بشر وبشرا
ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث انما نصب هذه التوابع فلان متبوعها مبني في محل النصب وحكم المبني ان
يجري على موضعه لا على لفظه وانما رفعها على اللفظ فلان حركته اشبهت حركة المعرب من حيث كانت عارضة فجعلت حركة التابع وان كان
معربا مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم قال المص في شرح المفصل انما حمله على اللفظ فلانه لما كان فيه البناء عارضا اشبه الاعراب في
عروضه والمنادى مع وجود عامل الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة الشبيهة بحركة الاعراب في متبوعه على العامل جعل التابع يجري توابع
المعرب فكان حكم ذكر المبني بالعامل في الانسحاب على حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع لما اشبهت الحركة في يا زيد بحركة في جاني زيد
شبه موجبها وهو في يا زيد بالموجب لها في جاني زيد فلذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل وهو
تشكل من ابواب التمرين من حيث كان تابعا معربا اعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه اعرابا بخلافه وايضاحه ما ذكرناه هذا
ما ذكره المص فيه قوله في شرح الكافية لدخوله معه في الحكم يمكن ان يكون معناه لدخول تابع المنادى مع المتبوع في حكم النداء فان تابع
المنادى ايضا يكون منادى بالتبعية لا بالاصالة وقال المص في امالي المفصل المنادى على لفظه ومحله على ثلثة اقسام قسم مبني بالاصالة فهذا لا يجري عليه
من الاعتبار موضعه كقولك جاني هؤلاء العقلاء وشبهه لان لفظه لفظ البناء فلا اعتداد به لانه لا شبه له بالمعرب وقسم واقع البناء
[illegible] مخصوص كالمنادى المضموم والمنفي بلا التي لنفي الجنس فيجوز فيهما جهتان الاولى على الموضع وعلى اللفظ وقسم معرب باعرابه اي بعد
اعراب اصل كالمضاف اليه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ففي هذا ايضا جهتان الاولى على اللفظ وهو القياس لانه معرب على الحقيقة
[illegible] عليه توابعه على اللفظ كسائر المعربات ومنهم من يجري توابعه على اعراب الاصل وهو ضعيف فان قيل قد بنوا الصفة لبناء
موصوفها في قولك لا رجل ظريف في الدار فلم لم تكن هذه الصفة ايضا مبنية لبناء موصوفها كما في قولك لا رجل ظريف في الدار قلت اجاب
عنه المص في شرح المفصل بالفرق بينهما بما حاصله ما ذكره الامام الحديثي وهو ان المراد هنا نفي كل رجل بهذه الصفة فصار كشيء واحد
لانه نفي رجلا رجلا مطلقا اولا ثم وصف ولو قدر ان النفي لرجل مطلقا ثم وصف بعاقل للتخصيص لاختل المعنى اذ نفي رجل مطلقا عن
[illegible] عاقل بخلاف يا زيد العاقل فانه تم النداء بيا زيد وانما جي بقوله العاقل توضيحا ولا يختل بذكره المعنى فانا ننادي زيدا
ولم يختلف في كونه المنادى بانضمام العاقل اليه فان قيل فما ذكرتم من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله
[illegible] تواضع وشبهه المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء اولا ثم وصف بعد تمامه وانما قصد الى نداء
مختص بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف على هذا النحو في قصد المنادى نظيرها في قصد النافي في قولك لا رجل ضارب
في الدار قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بان لا ربطا فيها حاصله فيما تقدم الا انه بالطول لان الموجب للبناء توجب
الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او طويلا وجب اعرابه لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة
البناء فوجب اعرابه ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيها لما ذكرنا حتى انه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكرناه ويتحكم
في الجواب عنه واعترض الامام الحديثي على هذا الجواب قائلا انه وهم لانه اذا كان نكرة لا احتياج الى [illegible] نصبه للطول وان
كان معرفة كيف يتوصف بالجملة وفرق بين الصورتين بان علة بناء المنادى وقوعه موقع المضمر والنكرة لا تقع موقعه موصوفة

فوجب الوحدة فيه [illegible] ما في الباب عليه لانه قد وانما كانت هذه ايضا المحل كراهة ان يخالف به ونحا صلة ان قوله كراهة علة [illegible]
كون الباقي منه لحمله عليه وانما لاتي بناؤه عارض بني على الحركة تنبيها على ان له اصلا في الاعراب وبني على الضم لان المنادى اذا كان معربا
الفتح لانه اذا ان يدخل لام الاستغاثة اولا [illegible] للاول كسر ومع الثاني فتح واذا كان مبنيا حركيا بالضم لتغاير حركة البناء وقيل علة
بناء المنادى وقوعه موقع المضمر لان البناء عارض فيه وكونه مفردا معرفة حاصل قبل دخول حرف النداء قال الامام الحديثي لم يجعل
القائل الاول مجرد كونه مفردا معرفة علة البناء بل مفردا وقعت في موضعه ولو كان علة بنائه مجرد وقوعه موضع المضمر لينبغي
ان لا يبنى المنادى الموصوف اذ المضمر لا يوصف [illegible] ان يكون للتعريف في يا زيد الظريف بالرفع جزء مبتدأ وبالنصب
منصوبا بالفعل مقدرا الا هو مذهب الاصمعي قلت اجاب عنه ابو علي بانه واقع موقع المضمر في بعض الصور فقد جعل كالاسم
المظهر الغائب وقال الامام الحديثي الفرق عندي ان المضمر مقتضى ذاته ان لا يوصف لانه لا يقتضي شيئا الذي يتصل بالفعل بوجه ما اصلا
ولم يقتض ذاته ان لا يوصف بل انما لا يوصف لان ابهامه زال بحق الخطاب ومعرفة المقدم عليه فان قيل [illegible] يا زيد اصله
ادعو كما انه مخاطب مع قولكم انه ينادي الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادي [illegible] واصل النداء لمن لم يواجه [illegible] والخطاب لمن
يواجهكم فلا يكون احدهما للاخر اجيب بان الخطاب للحاضر مواجها [illegible] النداء [illegible] صار المعنى وصار المنادى
مبنيا والمراد بالغائب البعيد [illegible] ايضا **قوله ويخفض بلام الاستغاثة** يعني المنادى
اذا دخل عليه لام الاستغاثة انما لانه يبطل شبه المضمر معه من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المضمر المنصوب وانما لان اللام لكونه من الجر
من خواص الاسم [illegible] الاعراب فهو يقوي للاعراب فيبطل اثر شبه العارض بالبناء واذا بطل البناء وجب الخفض بحرف الجر لان
الجر [illegible] وان كان [illegible] فان قيل لام الاستغاثة لام الجر فلم لم يكسر [illegible] قولك المال لزيد اجيب بان لام الجر يدخل المضمر مفتوحا كذلك
على الاصل [illegible] المبني على حرف واحد الفتح للتخفيف [illegible] المنادى لانه واقع موقعه فان قيل لم [illegible] المظهر كما هو الاصل اجيب
بالفرق بينه وبين لام الابتداء [illegible] لام الجر دون لام الابتداء يكون حركتها موافقة لانها فان قيل الفرق بينهما يحصل بالاعراب [illegible] لما
اجيب بانه لم يكتف بذلك الفرق لان الاعراب قد يكون تقديريا نحو لموسى غلام فيشتبه فان قيل [illegible] المضمر ايضا اجيب بانه لا اشتباه
في المضمر اصلا اذ يقال لهو لانت غلام ولا لك غلام [illegible] ويفتح المنادى لالحاق الالف [illegible] الاستغاثة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا
قوله فلا لام يعني انها تعاقب الالف قال المطرزي في المغرب [illegible] النوبة [illegible] متعاقبة [illegible] الاجير [illegible]
[illegible] وعلى ما ذكره صاحب المغرب المعنى ان لام الاستغاثة لا تجامع الفها [illegible] ولو لم تعاقبها [illegible] الالف
فكرهوا الجمع بينهما **قوله وينصب ما سواهما** يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة يكون
معربا منصوبا اما كون المضاف معربا فلانتفاء علة البناء وهو الافراد واما كونه منصوبا فلانه مفعول به للفعل المحذوف [illegible] والمراد
بالمشبه بالمضاف كل اسمين الاول منهما مرتبط بالثاني ارتباطا [illegible] ثلثة وثلثين وكونه معربا منصوبا
كما في المضاف واما كون النكرة معربة فلانتفاء علة البناء لانه لم يقع موقع المعين واما كونها منصوبة فكما في المضاف واما قال في مثال النكرة
ويا رجلا لغير معين اذ لو اريد به معين يكون مبنيا على الضم **قوله وتوابع المنادى** المبني [illegible] وجه ذكر توابع المنادى
في بابه مع ان للتوابع بابا مفردا وحقها ان يذكر فيها ما ذكر [illegible] ما ذكره في امالي المفصل حيث قال وذكر التوابع ههنا
باعتبار حكم [illegible] لاجل منادى مخصوص فذكره في النداء لانه انما التوابع واحكامها من حيث كونها توابع [illegible] باب التوابع اذ الغرض
هذا فنقول توابع المنادى المبني المضموم غير المبهم المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يجوز
ان ترفع على لفظ المنادى ويجوز ان تنصب على محله اما كونه منادى فليحصل اللفظ والموضع واما قال المبني ليخرج عنه توابع المنادى
المعرب فانها تحمل على اللفظ واما كونه مضموما فليخرج [illegible] الموضع واما كونه غير مبهم فلانه اذا كان مبهما يلزم فيه الرفع وقال [illegible]

منصوبا و

احراز

اولا وعلة البناء في اسم لا التنفير من كونه موصوفا [illegible] بخلاف المضاف فانه [illegible] المضاف اقوى تخصيصا من الموصوف
وتخصيص من [illegible] تخصيصه فان انتفاء الجنس مستفاد من تخصيص [illegible] الاضافة يوجب التعريف **قوله والخليل في المعطوف**
هذا الكلام يتوقف معرفته على ان الاعلام بالنسبة الى اللام عند المحققين على ثلثة اقسام قسم لا يدخله وقسم يدخله وجوبا وقسم يدخله جوازا قال
المص في شرح المفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر والف ولام في اصل وضعه [illegible] باسد وجعفر واشباهه واما الذي
يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر واما القسم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل
او مصدرا اذا تحقق هذا فنقول الخليل في المعطوف المذكور يختار الرفع ووجهه انه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا مطلوب اقباله
بحرف [illegible] لان حرف العطف قام مقامه فكانه مذكور فينبغي ان يحرك بحركة المنادى في نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك [illegible]
تنبيها على انه المنادى بالحقيقة [illegible] لان علة البناء [illegible] موقع المضمر مع ما يدل عليه [illegible] لامتناع [illegible] لان اللام
يمنع دخول يا فلان يا زيد وعمرو وابو عمرو ويختار في المعطوف المذكور النصب لان المعطوف مع جريه على المتبوعات انما [illegible] على المواضع
لا على الالفاظ بدليل ضربت هؤلاء [illegible] قال المص في امالي المسائل [illegible] بالفرق وذكر انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني
للتعذر لان المبني انما لفظه او تقديرا او محلي [illegible] لان هؤلاء من اسماء الاشارة [illegible] فتعين الحمل على المحل
اما يا زيد وان كان مبنيا مثل هؤلاء [illegible] البناء [illegible] فليس مثل هؤلاء فانه [illegible]
جاء [illegible] الاعراب بالرفع [illegible] ضربت هؤلاء الكرام **وابو العباس** المبرد [illegible] المعطوف المذكور ان كان كالحسن يعني ان كان اللام فيه جائزا فكالخليل في
اختيار الرفع [illegible] وان لم يكن كالحسن بل كان كالصعق يعني ان كان اللام فيه واجبا فهو كابي عمرو في اختيار
النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير نزع اللام منه صح تقدير دخول حرف النداء عليه واذا صح تقدير دخول
حرف النداء عليه كان اولى ان يحرك بحركته واذا كان كالصعق لم يصح تقدير نزع اللام منه واذا لم يصح تقدير نزع اللام منه لم يصح
تقدير دخول حرف النداء عليه واذا لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه كان اولى ان يحمل على الموضع اولى [illegible] قال الامام
في امالي المسائل [illegible] قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقتصد [illegible] سوال صعب [illegible]
المعطوف عليه [illegible] اذا كان كذلك وجب [illegible] ادخال الالف واللام على المنادى فلا يقال يا الرجل غلام والرجل [illegible] في المعطوف
[illegible] والجواب ان الذي وجب [illegible] المعطوف مع امتناعه [illegible] المعطوف [illegible]
ان يقال [illegible] للعهد وان تقدير العهدية المخاطب [illegible] كان [illegible]
يكون لغائب [illegible] المتكلم والمخاطب [illegible] المعطوف على المنادى [illegible] الخطاب يكون في حكم الغيبة [illegible]
[illegible] الخطاب وان كان معطوفا على المخاطب [illegible] انت فعلت كذا وانت [illegible]
وانت [illegible] خطابك زيدا [illegible] حالة خطابك [illegible] وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذا لم يعرف
بعض اذا كان الخطاب بلفظ واحد [illegible] تبين [illegible] جواز دخول الالف واللام على المعطوف
على المنادى وان لم يصح دخولها على نفس المنادى فانه فهذا موضع لطيف لم يحق اصحابنا النظر فيه واعترض المص على ما ذكره
الامام عبد القاهر فانه المعنى الذي كان [illegible] للاول مخاطبا او موجودا في الثاني [illegible] كان موجودا [illegible] يكون مخاطبا معطوفا
على المخاطب [illegible] لاعتراض [illegible] لم يكن موجودا [illegible] يكون منادى لانه هو المعنى الذي [illegible] للاول مخاطبا [illegible] لا يكون مخاطبا
معطوفا على مخاطب [illegible] يا زيد وعمرو فان زعم ان هنا [illegible] حرف الخطاب [illegible] الذي كان به مخاطبا
الى التقدير [illegible] في اصل [illegible] باطل [illegible] بالنسبة الى زيد [illegible] يا زيد والرجل بالنسبة الى زيد

واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكره من انه لا يكون مخاطبان لمخاطبين في جملة واحدة ليس بطرد الا في الغاز فقصد الاختصار
فاما فيما لا يمكن للاختصار وفيه فالغرض يلجي الى العطف وهو [illegible] قولك جاني زيد وعمرو به قولك جاني زيد وعمرو ومعلوم ذكر
لا جاء على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به زيد مخاطبا وجب كونه في الرجل يعني الاعتراض
فانا ولذلك اجوبة احدها لانه ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل قولهم رب شاة بلدرهم [illegible] ذكر [illegible] مخصوص بما كان على
في المعطوف عليه والدليل عليه انك ضربت زيدا ضربتين وعمرا فلا يلزم تشريكه عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضربت اذا ثبت ذلك
فليس ليا عمل فلا يلزم تشريكها فيهما الا ان الشرط في جواز دخول يا على الثاني اذا وليه معقودة فلا وقع فصل بينه وبين يا الاولى حصل شرط
الجواز ما شبه [illegible] ها في يا ايها الرجل وهذا في هذا الرجل تقدم صح اجراؤه على باب العطف فيما يمتنع فيها لكن انتفى ان الثاني ههنا حصل
شرط جواز دخول يا عليه ولم يصح اولية وهذا كله على التسليم في ان المعطوف يقدر العامل الاول فيه واما اذا قلنا بالانسحاب كالصفة
وعطف البيان والتاكيد لم يندفع السؤال من اصل فان قيل في يا زيد والحسن يجوز الرفع والنصب في المعطوف في اسم لا كذا الاعلام كذا [illegible]
تعين الرفع فما الفرق اجيب بان رفع الحسن يجوز نزع ضمة المكن تقديره لامكان دخول يا عليه لامكان حذف اللام منه وهذا
متعذر في العباس اذ لو دخل لا يتغير بل يجب الرفع والنكرة لانه معرفة فاذا [illegible] فكيف ينتصب [illegible]
عليه فان قيل يا زيد وعمرو [illegible] ابن [illegible] الفرق قلنا اجاب عنه المص في امالي المسائل المتفرقة من وجهين
تقرير الوجه الاول انه كثير استعماله فيحكم بحذفه وابقاء اثره ولا كذلك [illegible] فلا يحكم بحذفه واذا لم يوجد الاثر لا ملفوظا ولا محذوفا
لا يجب بناؤه وتقرير الوجه الثاني انه لا يبنى احدهما معها الا ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بناؤه بامتزاجه بلا التي بعد حرف
العطف لانها لم توجد لفظا ولا تقديرا لما علمت في الوجه الاول ولا بامتزاجه بلا التي بعد حرف في اول الكلام للفصل بينهما ولئلا يؤدي الى جعل
اربع كلمات **قوله** والمضافة تنتصب مثال التاكيد يا تميم كلكم او كلهم ومثال الصفة يا زيد ذا الجمة ومثال عطف البيان يا غلام عبد الله
ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحسن الوجه واعلم ان المثال الاخير لا يتصور الا في الاضافة اللفظية وهو قاله الا ان الامام
الحديثي قال التابع المضاف اذا كان اضافته لفظية يا زيد الحسن الوجه يجوز رفعه لان الاضافة تاثير هنا فكانه بقي الحسن مفردا او
قالوا في مثال التاكيد يا تميم كلكم او كلهم نبيهما على انه يجوز الاضافة الى غير المخاطب والغائب قال المص في شرح المفصل مثل قولك يا تميم كلكم
وكلهم فجعل مخاطبا تارة وغائبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بغير المخاطب فاتى بحرف الخطاب [illegible] باعتبار المعنى
فاما كالغائب فجاز الاتيان بغير الغائب [illegible] وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان من جهة المعنى واللفظ [illegible]
فعلت كذا وانت فعلت كذا والاعتبار بالخطاب فيه اذا كان [illegible] في حكم الجزء الواحد لانه المقصود واللفظ [illegible] التحقيق وكان الوفاء بالاقوم
اولى ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى فان قلت يتبغى على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا والامر بخلافه فانهم
لم يختلفوا انه ضعيف فالجواب ان هذا [illegible] مستقل وليس كذلك كلهم [illegible] تتم كلكم فانه تاكيد فهما جميعا كجزء [illegible] يعني انت الذي
فعل كذا كالغائب لفظا ومعنى باعتبار [illegible] لانه مستقل فان قلت فلو قدرته تتمة للاول الا ان يكون [illegible] اوجب فيه على هذا [illegible]
في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب قلت لو امكن ذكر الكل ذكره [illegible] فانه لا يصح المضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكل وليس
بمعطوف ولا مؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا ثم جاز المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم واما النصب في التوابع
المضافة فلان الرفع انما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم حرف النداء عليه في المفرد المضموم فجعل اعرابه رفعا لذلك والمضاف لو قدرت
دخول يا عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع **قوله** والبدل والمعطوف [illegible] من التوابع البدل والمعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه وحكمهما حكم المنادى المستقل يعني ان التابع مطلقا يعني مفردا او مضافا بعد المفرد او المضاف فههنا ثمانية امثلة فان التابع
والمتبوع كلاهما مفردان او مضافان او الاول مفرد والثاني مضاف او بالعكس فهذه اربعة في البدل ومثلها في المعطوف [illegible] البدل

يا غلام بشر يا عبد الله بشر اخاك يا غلام عبد الله اخاك يا عبد الله بشر اشتر المعطوف يا زيد وعمرو ويا عبد الله واخاك يا زيد والحكل يا عبد الله
وعمرو وانما كان البدل حكمه حكم المستقل لان البدل هو المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل فيكون حكمه حكم ما باشره حرف النداء لفظا فيكون
في حكم المنادى المستقل وانما كان المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المستقل لان المعطوف غير ما ذكر مقصود بالنداء ايضا وامكن
تقدير حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل ايضا كالبدل **قوله** والعلم الموصوف قال المص في شرح المفصل ابن وابنة حكم
في نفس واحد وانما يوجب حكما بناقبله اذا وقعا بين العلمين صفة فالحكم بهو تخفيفه وعلته كثرة في الاستعمال واللفظ اما اللفظ فلانه
كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة واما الاستعمال فلان الاتيان بابن مضافا الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر من علم بن الوصف
خففوه بابدال الضم فتحة وتخفيف للخفة من وجهين احدهما ان الفتحة اخف من الضمة وفي نفسها والثاني ان فيها اتباعا والاتباع اخف من
مخالفة الحركات مثاله يا زيد بن عمرو يا هند ابنة عاصم قال المص في الامالي المنوفة واذا وقع ابن صفة بين علمين كان في كلمة جبارة تخفيفين
احدهما الفتح وهو حذف التنوين والاخر كتابي وهو حذف الالف من ابن ثم قال يسطور وكذلك حقه المنادى بنقله من الضم الى الفتح في مثل
يا زيد بن عمرو فان لم يكن المنادى علما او لم يكن موصوفا بابن او لم يكن الابن بين مضافا الى علم لم يجز الفتح لان ذلك لم يكثر في الاستعمال كالاول **قوله**
في ولا ينادى المعرف باللام لا يجوز ادخال حرف النداء عليه لانهم لا يجمعون بين ... وبين لمعنى وذلك لم يجز ان يا زيد قائم
فقد جاز ذلك يا زيد القائم وانما تعذر الجمع لما بيان ... في قسم الحرف ان شاء الله تعالى فاذا اراد نداء المعرف باللام اتوا باسم مبهم وجعلوه منادى
من حيث اللفظ ويجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء فحصل المقصود مثل يا ايها الرجل فان منادى مفرد معرفة فلذلك بني على الضم
او جاوا في نسبة الخ ليكون عوضا عن المضاف اليه كالعوض عنه في قوله تعالى أيا ما تدعو وخصوها بالنداء لانه موضع التنبيه وما في أيا ما تدعو
لان تاكيد ما جعلوها بمنزلة الشرط والرجل مرفوع لانه صفة اي وتلك يا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل في المثال الاخر هذا صفة هذا
... من المفصل ... المعرف باللام المقصود بالنداء ... اذا كان مؤنثا انث ... يا ايتها المراة واذا كان مثنى او مجموعا
... ولا يجمع ... ولا فرق بينها في نداء المنادى بان المؤنث لانه مؤنث لا يجاوزه والتثنية والجمع ... بسبب التمام العزو ...
... فان قيل لم لا يجوز في الصفة هنا الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف قلت قد جاز المازني هنا الوجهين حملا
على الاول ... ويجوز والاوجب الاول وهو المذكور في الكتاب ان الصفة المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالرفع التي كان يستحقها
... تنبيها على انه المنادى ... ما ذكره المص في شرح المفصل وهو ان الصفة المبهم لما كانت مع المبهم كالشي الواحد ... صفة غير المبهم
... حرف ... بزيد ... الكريم ... مررت بهذا في الذكر الكريم ... الرجل ... يا ايها الرجل الكريم كانه منتهى الاسم
فجعلوا ... الاعراب ... التي تكون ... منتهى الاسم حقيقة ... لا ينقص قياسه ... يا زيد الظريف لظهور الفرق بينهما
بان ذكر المبهم ... وان الرجل هو المقصود كما علم من ان الاول لا يكون منه لانه لم يكن مقصودا اصلا فان الرجل وان لم يقصد
بالنسبة جيئت المنادى اذ لو كان ... مقصودا في الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغي ان يكون
منادى الا انه منع دخول حرف النداء عليه اللام فيوصل باي وجعل تابعا له وصار صفة للدلالة على ... من جهة انه مطلوب
اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالة على ... غير مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز
حذفه فان ... غير مقصود بالنسبة ... مع انه لا يجوز حذفه لرفع ابهام ... فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود
بالنداء فلا يجوز في تابعه الوجهان كما في تابع يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل ... مرفوع وتابع يجب ان يكون مرفوعا ... كان مفردا
او مضافا منقولا يا ايها الرجل ... والمال ... تقول ... الرجل ... الاعراب فان قلت يجوز ... جري ... الحافل
وان ... زيد ... فلم لا يجوز ... تابع المعرب على لفظ احب ... بان زيدا ... مرفوع لانه ... مرفوعا ... وهو قطع
الاضافة وحذف ... ومعناه ... على ما كان عليه مرفوعا بخلاف الرجل في يا ايها الرجل فانه ... ان ... انه منصوب الاصل بان كان

معمولا به

معمولا به لكنه لا يكاد يظهر نصبا لانه عبر عنه تغييرات كثيرة من حذف وفصل واضافة يا والرجل فقام ادعو والكاف وغيرها
ومطابه لو كان معمولا جزئي والان انشائي فظهر الفرق **قوله** وقالوا يا الله خاصة ادخلوا يا على الاسم وهذا اللفظ
دون غيره وان كان فيه لام التعريف لما انها فيه منزلة الاصل للزومها وعوضيتها عن الهمزة التي هي فاء لان اصل الاله
فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصارت اللاه ثم ادغموا اللام في اللام فقالوا الله ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر قال
الاندلوسي في شرح القانون الجزولي من خواص هذا الاسم الجزء تغليظ لام ولا يقتصر بها على مخرجها كما يفعل في مثل اللحم
واللبن بل يفخم فيه حتى يشرب في الفم فيكاد يملوه ويكون ذلك لها ما دام قبلها فتحة او ضمة فان كان قبلها كسرة جرت على اصلها
من الترقيق نحو بسم الله اذ الكسرة من دواعي الامالة وترقيق اللام مناسب للامالة وتغليظها تفخيمها ولذلك ... الكسرة
فصارت عوضا عن المحذوف ثبتت بعد ... عوضها ان اللام فيه نازلة منزلة حرف من حروف الكلمة فيجوز ادخال
حرف النداء عليه من غير فاصل واما لان النداء اكثر فيه من غيره مخفف بحذف الوصلة قال الامام المديني فلا يجوز يا اللهم لانه لم يظهر
بعد ... مخفف ... وانما لان النداء كثر فيه اكثر من غيره مخفف بحذف الوصلة وانما لانهم كرهوا ان ياتوا باسم
مبهم يطلقونه على الباري لانه لا يوتى به لتحقير ... كما تقرر في المعاني وانما لان اطلاق الاسماء عليه يتوقف على الاذن ولم يرد اذن في
ابهامه وهذا احق ... ان يقال يا ايها الله **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي قال المص في شرح المنظومة يعني اذا نودي المفرد ثم كرر مضافا
ففي الاول وجهان اما نصب الثاني فلا اشكال فيه لانه مضاف ... مضاف اما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد وكان معمولا
واما النصب ففي الوجهين احدهما ان يراد بتيم الاول اضافته الى عدي المذكور ... التاكيد لفظيا بلفظه ... التاكيد اللفظ
... ولا يغيره ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا وانما قيد التاكيد باللفظي لان المعنوي ...
فان ... الثاني ان المراد يا تيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه استغناء ...
الاول ... ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا ... مضافا ... المضاف اليه ...
والحذف في يا تيم عدي تيم عدي اجدر لاتفاق المضاف والمضاف ... جميعا ... فالمضاف فيه مختلف فاذا اجاز ذلك فيه مع الخلاف
... المضاف لاتفاق المضاف اليه فهو مع اتفاق والمضاف اليه جميعا اولى وما هو المحذوف ... مذهبان احدهما ان المحذوف ... المضاف
المضاف اليه هو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي وهذا هو الظاهر والدليل عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى
امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير بغير فائدة والاخر هو الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون ... لفظا ...
والمعقول خلافه والجواب ... اصحاب المذهب الاول بان الفصل والتقديم والتاخير لاستقامة الكلام فلا يمتنع ...
المضاف اليه من الثاني ... الاول مضاف الى عدي المذكور فصار تيم عدي تيم يبقى الثاني غير تام لان تمام الاسم ...
... يكون عوضا ... تمام تيم الثاني ... الاول ... جميعا ... اذا قلت يا تيم عدي ...
... تيم ... وقلت يا تيم تيم عدي المحذوف لفظا وصار تيم عدي بالنسبة الى الاول
كالتمام فلا ... كان التقديم والتاخير والفصل هذا جميع ما ذكر المص في شرح المفصل وشرح الكافية ...
للكلام المذهبين ... ايجاز ... الموصل مذهب سيبويه ان ... مضاف الى ... المذكور ...
وحذف المضاف اليه في الثاني ... ان يجعل الدال على الحذف ... والدليل يجب ان يجعل قبل المدلول ...
... من صنع غيره ... الثاني ... مضافة ... مقام مضافه ... فانه يكون كالعوض من المضاف اليه
... وهو ... علاه ... ان جز الاول محذوف والمذكور هو جز الثاني وهو

وهو عكس ما قال ههنا والفرق بينهما انه قد وقع في ... البيت ... اوجب التاخير وذكر التاخير الامر ما ذكر من قوله لو وقع موضع غيره
لجاء الثاني مضافا الى الاول مع تحقق الذي اوجب التقديم وهو ان الدليل يجب ان يكون قبل المدلول ... زيد وعمرو قائم لو كان خبرا
عن الاول لوقع في موضعه من غير ... الى مع عدم ... مع عدم ... انه يجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف والاول
تلخيص هذا الفرق هو انه تحقق في البيت موجب التاخير مع عدم تحقق موجب التقديم واما في قولنا زيد وعمرو قائم تحقق موجب
التقديم وانتفى موجب التاخير فلو كان قائم خبرا عن الاول لوجب تقديمه اذ مقتضى التقديم موجود والمانع منتف ولما لم يتقدم علم انه
خبر الثاني ... من الابيات الموردة في هذا الموضع ... الاول يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
هذا البيت لجرير يخاطب قوم عمر بن لجا التيمي وسبب ذلك ان عمر كان يتعرض لجرير ويهجوه ويزيد جرير قوم عمر ... عليه
يقول ... لا يلقينكم في هجائه ... قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ماجد كريم وشجاع باسل
... الى ... الثاني ... ما تركت من ... اي ليس باين رشد
... ولا ... البيت الثاني يا من راى عارضا ... بين ذراعي وجبهة الاسد اراد بالذراع ذراع الاسد ...
... وجبهة الاسد ... والمنادى في البيت محذوف ... يا قوم ... البيت الثالث الا علالة او بداهة
سابح نهد الجزارة البداهة اول الوثب والعلالة ... الاول والسابح الذي ... العدو والجزارة من الفرس
... والنهد العظيم ولم يرد ... انما يريد ان عظامه غليظة **قوله** والمضاف المنادى
اذا اضيف الى يا المتكلم ففيه وجوه الوجه الاول اثبات يا المتكلم مفتوحا الوجه الثاني اثبات يا المتكلم ساكنا وهذان الوجهان
لا يختصان بالمنادى بل يكونان فيه وفي غيره ووجههما ... الجزولي ان شاء الله الوجه الثالث ان يحذف الياء ويبقى
ما قبلها مكسورا ووجهه ان المنادى كثير الاستعمال فخففوه بحذف الياء للتخفيف وبقي الكسر ليدل على الياء المحذوفة الوجه الرابع
ان يقلب الياء الفا والكسرة فتحة ووجهه ان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقد يخفف ... في ... يا ...
... كما ... يا اسفى على يوسف ... الالف في الوقف ... ها السكت ... لا يكون الا في الوقف **قوله**
يا ابت ويا امت اذا كان المنادى ابا او اما مضافا الى يا المتكلم ففيه الوجوه المذكورة ... وهو ان تقلب يا المتكلم تاء ووجهه
ان المضاف ... الياء ... لدلالة الكسرة عليها ثم ... التاء ... فتحها ... وانما ... للتحمل عليها اي وجعل عوضا
عن اليا ... العلامة ... في ... يوسف فان قلت كيف جاز الحاق التاء المذكر قلت كما جاز نحو ...
ذكر ... ورجل ربعة وغلام يفعة فان قلت ... التاء ... من يا الاضافة قلت لان التانيث والاضافة
يتناسبان في ان كل واحد منهما زيادة مضموم الى الاسم في آخره ويجوز ... يا ابت ... بدل عن حرف يناسب الكسرة والفتح لانها
بدل عن حرف متحرك بالفتح **قوله** وبالالف دون اليا يعني انهم يجمعون بين الالف والتاء ويقولون يا ابتا ويا امتا ولا يجمعون
بين اليا والتاء فلا يقولون يا ابتي ويا امتي والفرق انهم لو قالوا يا ابتي ويا امتي جمعوا بين العوض والمعوض لما علمت ان التاء
عوض عن يا المتكلم والجمع بين العوض والمعوض ممتنع واما الجمع بين الالف والتاء ففايته انه جمع بين عوضين وهو جائز **قوله**
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ... الوجوه حيث كان المنادى مضافا الى يا المتكلم اما اذا كان المنادى مضافا الى يا المتكلم فهل
يجوز فيه الاحكام المتقدمة يعني الوجوه الاربعة المتقدمة اولا فيه تفصيل وهو ان ... لا يخلو من ان يكون المنادى لفظ ابن
مضافا الى يا المتكلم او غيره فان كان الثاني مثل يا غلام اتي ويا غلام عمي ومثل يا ابن غلامي فلا يجوز فيه الا الوجهان الاولان
اللذان للمنادى وغيره وان كان الاول مثل يا ابن امي ويا ابن عمي فيجوز فيه الوجهان ... المذكورة الاربعة المذكورة في قوله
... وانما ... في ... يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة لا في غيره وسببه ان هذا ... يا ابن امي ويا ابن عمي لكثرته يا غلامي

وان لم

وان لم يكن من بابه لانه مضافا الى يا المتكلم مثل يا غلامي فعوملا معاملة ... في الباب وهو الكثرة بخلاف بقية الباب يعني
القسم الثاني من القسمين اللذين اوردناهما فانه لم يكثر يا غلامي فلم تعامل بتلك المعاملة ويجوز في يا ابن امي ويا ابن عمي وجه اخر وهو ان
يحذف الالف من يا ابن اماه ويا ابن عماه وهو وجه فصيح وان لم يجي مثله في يا غلام اما لان يا ابن اماه ويا ابن عماه اطول لفظا من ذكر فناسب
من التخفيف اكثر منه واما لانه في صورة المركب فجعلت حركة المركبات **قوله** وترخيم المنادى جائز يريد ان الترخيم في المنادى جائز
في سعة الكلام وفي غير المنادى انما يكون في ضرورة الشعر وانشد سيبويه الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما
الحبال العهود والرمام جمع رمة وهي الحبل البالي واماما مرخم امامة وهي ... البحث ... جزها قال المص في شرح المفصل هذا البيت
واضح فيما ادعاه سيبويه ورد المبرد بان الرواية وما عهد كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته لان الرواية لا ترد ... الترخيم حذف
في آخر الاسم تخفيفا على وجه ... لانه لم يحذف آخرها كذا ... وعصا فان المحذوف منها للاعلال والحاصل ان الترخيم لمجرد التخفيف
الى الحذف ... مطردة ... باب النداء بخلاف الاعلال فان الحذف فيه لعلة مطردة وان علم لزم هذا التخفيف ... ما ذكره
تلميذ ابن الحاجب في شرح المفصل ويخرج ايضا باب ... يد ودم لان كثر استعمالها ... ان بقي على السكون يظهر اعرابه
تقديرا ... بالامر المطلوب ... ان حرك ... الثقل فحذف ليظهر الاعراب ... من الاعلال ...
... الالف خفا ... كما يحذف ... في النداء ... يد ودم ... من الاعلال ... افصاحا
واصله ... واما حذف ... باب ... مع ان ... نقيل لانه حلق **قوله** شرط الترخيم شرطه ان لا يكون مضافا ...
الترخيم في المضاف لان ... الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكم قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فاما ان يرخم الاول او الثاني الاول
لا يستقيم لان الترخيم يقع وسط الكلمة من حيث المعنى لان المضاف اليه من حيث المعنى ... من الاول وذكر ... الترخيم
والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول فلا يرد على الاول ... اللفظ والمعنى ... الترخيم
فان قلت فلم ... ترخيم معدي كرب قلت اجاب عنه المص في الشرح بان للامتزاج في معدي كرب اقوى الامتزاج ... تقول
معدي كرب برفع الاخر فلولا قوة ... المضاف ... لم يعرب ... الاعراب ... الحكم الاستقلال لفظا بخلاف المضاف
... الوجه الذي يمنع ترخيم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما ... الاستقلال اللفظي مناسب للترخيم في معدي كرب باعتبار زوال
... الترخيم في المضاف اليه باعتبار زيادته **قوله** ولا مستغاثا لان المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت ...
مطلوب ... التطويل ... الحذف ... ولذا ... زيد ... الف ... ولا جملة لان الجملة يجب ان يحكى على اعرابها الاصلي في الفصال
كل كلمة على الاولى من جهة اللفظ وان ... باعتبار المعنى فهو كالمضاف مع المضاف اليه ... وجب حكاية
الجملة لان المسمى بالجملة المنزلة ... بقا صورة الجملة فيها لان الوضع للاكثري من التسمية فهم اتفاق المسمى ... المركب والجملة
انما تدل على معناها ... المحصوصة ... ولا ... لو اعربت لتغيرت لفظا ولو تغيرت ... معناها
الاصلي ... فيبطل فائدة التسمية ... **قوله** ويكون اما علما اشتراط العلمية
فلان ... الاعلام ... الكثرة في الكلام فناسب ... التخفيف فلا يرخم غير العلم الخالي عن تاء التانيث لانه لم يكثر كثرة العلم واما
قيده بان يكون زائدا على ثلاثة احرف اذ لو كان على ثلاثة ... لا يرخم وان تحرك وسطه على المختار لانه لو رخم ...
... الاسم على ابنية ليست في ابنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا اعلال ... ان الترخيم ... استحساني مطلوب
... التخفيف فلا يرتكب ... المحتمع ... جائز ولا سيما على لغة من يجعل ... فيكون ...
على ... موجود في ابنية الاسماء فان قيل ... موجود ... في المبنيات ... والمنادى المفرد مبني ...
ان يكون مبنيا قلت بناء ... عارض فهو في حكم المعرب ولذا ... على لفظه ... الاعلال عن باب ...

قوله

فانه مرادي اليه الاعلال الموجب فان قيل لم تنزل الثلاثي المتحرك الوسط منزلة الرباعي في باب سقر مما لا ينصرف ولم تنزل المتحرك منزلته هنا
فما الفرق قلت قال الشيخ المعلم الفرق ان حركة الوسط ثم اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهاهنا حذف اصلي
وايضا اللبس هناك اراد اعلى فرع بعينه فهو مظنة الالتباس قوله واما بنا التانيث يعني ان العلمية المذكورة ليست شرطا
معتبرا وانما هي شرط احد الشرطين لابد من احدهما بعينه وهو العلمية المذكورة او تا التانيث وانما قامت تا التانيث مقام العلمية
من جهة انها تناسب التخفيف لفظا لانها زائدة على بنية الكلمة فهي كالشرط الثاني من الكبر وكذا معنى لان التانيث بالتا يكثر كثرة العلم [illegible]
لانه يدخل العلم ايضا فلا يرخم بالطالق لعدم التا لفظا ولا بالحمرا وبالحبلى لعدم وقوع التي التانيث ولم يشترط ما بنا التانيث زيادتها على الكلم
فيجوز حذف التا من نحو ثبة وهي الجماعة لانه اذا رخم انما يحذف التا التانيث وهي زائدة على البنية فلم يرد الترخيم فيه التغيير البنية
واخواتها بحذف غيرها ولا يحذف مع التا حرف آخر قبلها وان كان حرف مد والاسم اكثر من اربعة نحو سلعفاة لانها كانت [illegible]
المركب وكوفة لم يا شاة ارجني وهذا زجر لها عن اتباعها والمراد ان يلزم مكانها والزاجر المحبوس للعلف فان قيل في المثال قد غيرت
البنية بالترخيم الى ان صارت على حرف واحد فالجواب ان التغيير فيه ليس للترخيم ولكن لالتقاء الساكنين فلم يوجب الترخيم اخلالا [illegible]
فان كان في اخره زيادتان هذا بيان لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرف وقد يحذف منه حرفان وقد يحذف منه الكلمة
الثانية فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة يعني انهما اجتلبتا اي جمعا وزيدتا معا في اصلها لمعنى احد كما في اسما وهو دلز
ومشتق فان الالف والهمزة في صحرا مجتلبتان في اصلها لمعنى واحد وهو التانيث والالف والنون في سكران مجتلبتان معا في اصلها
لمعنى واحد وهو التذكير ويا النسب اجتلبتا معا لمعنى وهو النسبة فيحذفان لانهما لما كانتا في حكم زيادة [illegible] الرابع الواقع
قال الامام الجديني احترز به عما لا زيادة في اخره لجعفر وعما فيه زيادة واحدة نحو زيدي وعما فيه زيادتان لكن لم تزادا معا كالجمع
[illegible] فاقتم اشبع كسرة القاف حتى تولدت منها اليا لم يزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب او لمعنيين
كعاملات اذا جعل علما فان الالف للتانيث والالف علامة التانيث او احدهما لمعنى دون معنى الآخر كعونى فان الالف للتانيث ولا معنى للنون فانه
[illegible] الجمع في واحد وانما قال في اصلها اي جعلتا معا فيه علما وقابلا للترخيم تنبيها على انها حال العلمية لا يعتبران معنى فان اليا في نحو بحري
[illegible] صحرا تمام زيادة في حكم واحدة بحكم التغليب يعني الالف زيدت لمد الصوت والهمزة للتانيث لانها المبدلة من الالف
[illegible] كانت للتانيث لكن الالف اخذ حكم الهمزة وغلب بحكم الهمزة عليه حتى يقال انها التانيث فيحذفان معا في الترخيم هذا الكلام واعلم
ان [illegible] وهو انه قد اختلف فيه هل هو مما فيه زيادتان في حكم الواحدة او حرف صحيح قبله مدة قال المم في شرح المفصل
مذهب سيبويه انها زيادتان ووزنه فعلا من الوسم انقلبت الواو همزة على غير قياس كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب غيره الى
انه افعال جمع اسم ثم سمي به المونث وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره حرفا صحيحا وقبله مدة فيكون مثل عمار
ومذهب سيبويه اولى لان المعنى لان اسما الاعلام اكثرها صفات ولم يسمع بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه
صفة كان حمله على الوصفية اولى واعترض سيبويه بقلب الواو همزة الا على قلة على هذا المعنى ومذهب غيره اولى على مقتضى الالفاظ
لان قلب الواو همزة اذا افتتحت وسما على خلاف القياس ولا مرجح يلجي الى ذكره واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا وهذا
وان كان قويا فانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته بالجموع فرأى ان قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع هذا الكلام
فان قيل الزجاج مع سيبويه لانه لو سمي به مذكر لا يمتنع من الصرف ايضا فلو كان جمعا لم يمتنع من الصرف في الزوال التانيث المعنوي
قلت اجاب عنه المم في شرح المفصل بانه امتناعه من الصرف لانه اسم المونث سمي به مذكر فاعتبر التانيث فيه كزينب
قوله او حرف صحيح قبله مدة يعني بالمدة حرفا زائدا في فعل ودون المدة كغلام عمار ومنصور ومسكين فانه اذا رخم قيل يا عم ويا منصـ
ويا مسك بحذف الحرفين وانما حذف منه حرفان لانه لابد من حذف الحرف الصحيح واذا حذف الحرف الصحيح بقي حرف العلة الزائدة اول

لانها متحركة واذا كانت متحركة تستغني بالحركة فتقويتها بالحركة مانع من حذفها
اولى ولا يحذف التي بختار لانها ليست بزائدة ولا بآ
وانما قال اكثر من اربعة احرف لانه لو كان اربعة احرف نحو ثمود لا يجوز حذف حرفين منه لانه لو قيل حذف حرفان في كل ما قبل آخره مدة
وهو اكثر من اربعة احرف لكان معينا من هذا القسم والقسم الذي قبله وانما علله الى هذا التفسير الى التبيين والتفصيل لامرين الاول
التنبيه على حذف الحرفين فان علة حذف الحرفين في القسم الاول مغايرة لعلة حذف الحرفين في القسم الثاني والثاني الاعلام بتفصيل احكام
الكلام الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان فانما يحذف منه حرفان له حكمان الاول ان يكون في اخره زيادتان في حكم الواحدة والثاني ان يكون في اخره
حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا يعني بالمركب ما ليس مضافا ولا جملة لان المركب الذي هو مضاف او جملة فقد استثني بما تقدم
من اشتراط الترخيم منه وانما يحذف من المركب المذكور الجزء الثاني لان الجزء الثاني منه بمنزلة زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم فاشبهت الف التانيث
والف التانيث وكما يحذف تا التانيث بالترخيم يحذف الجزء الاخير من المركب بطريق الاولى لما فيه من اللزوم والاستثقال بزيادة لفظ
لازم كلمة من كلمتين ويمكن ان يكون قوله مع ما فيه من الاستثقال اشارة الى دليل آخر لحذف الجزء الاخير من المركب وتقريره ان الاستثقال
انما هو الجزء الثاني يعني انما نشأ الثقل منه بسبب زيادة لفظ على لفظ الاول والترخيم للتخفيف فانما يحذف ما نشأ الثقل منه وهذا نظير ما قاله
سيبويه في وجه حذف الخامس من تصغير الخماسي وهو قوله لا يزال يستثقله حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فانما يحذف الذي ارتدع عنده
في غيرها ذكر من الصور انما يحذف حرف واحد لانه لم يوجد مناسب يحذف لاجله اكثر من حرف واحد وهذا هو الاصل والزيادة انما كانت
لعارض كما في الصور المذكورة فاذا زال العارض بقي على الاصل قوله وهو في حكم الثابت اي المحذوف بالترخيم في حكم الثابت
على الاكثر لانه في حكم الموجود لانه مراد اذا القائل يا حار معلوم انه قاصد حارث واذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى انما الحذف لفظا فلانه
اريد بلفظ حار لفظ حارث غير انه حذف آخره تخفيفا واما معنى فلانه اريد به مسمى حارث فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه قبل الحذف
يا حارث ونحو ثمود وكروان يا حار بكسر الرا ويا ثمو بالضمة ويا كرو بالفتح الواو مفتوحة فيبقى ما قبل المحذوف على حاله
وقد يجعل اسما برأسه وفيه لغة اخرى وهي ان يكون الباقي اسما برأسه وهو وجها انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كان المحذوف لم يكن
بين على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل حتى لو ان الحذف فيه لا للاعلال بحسب وجوه من جهتهم الحرف
للاعلال الحقيق كالمعدوم بدليل انه اعرب بيدودم وحكي لفظا لما حذف للتخفيف وان كان فيه شائبة الاعلال كان الاول الحذف
للاعلال الحقيق وابقى الباقي على حاله بدليل عصا وقاض فانه يتبع الاعراب على الفاء والضاد وبهذا التقرير يندفع ما قيل
عن كلام المم فانه قال في شرح المفصل يمتنع بانه اذا لا يكون الممتنع التمكن على وفق ذلك يجد اكيد ودم لانه انما صار كذلك بوضع
من الاعلال وقال في شرح الكافية انما حذف فيهما ودم تخفيفا لا اعلالا فهذه وجه فافهم تفوق هذه اللغة مستغنى من لغتهم
فعلى هذه اللغة القليلة تقول في يا حارث يا حار بالضم لانه كان بالضم لو كان اسما مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت
الدال بالترخيم وقدرت الباقي اسما برأسه وجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم وقياس كلامهم انه اذا وقع آخر الاسم واو
قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو يا فوجب ان يقال يا ثمي وتقول في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون
بقيت واو متحركة ما قبلها فتحة وحكم مثلها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كرا قال الامام المحقق
صدر الدين اللحن بيني في ابنا القدس انا اورد المم هذه الامثلة لان التغيير على اللغة الثانية اما في الحركة فقط او في الحرف
فقط او في الحركة والحرف جميعا فالاول مثل يا حار والثاني مثل يا كرا والثالث مثل يا ثمي ولو رخمت يا حولا يا لقلت يا حولا لاجتماع حذفت
الالف بقيت في آخر الاسم يا متطرفة بعد الف زائدة فقياسها ان تقلب همزة اقول لا يخفى عليك ان هذا على اللغة وانما على اللغة فلا تقلب
همزة البتة كما لا تقلب واو يا كروان الفا وقد زعم ان الكل اذا قلت رخمت فاضون اسم رجل قلت على اللغة الاولى يا قاضي باثبات اليا
لعارض
وعلته ان حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود سكون الواو فلما حذفت في الترخيم زال موجب حذفها فوجب ردها وانا اكاد

لعارض لفظي اذ العارض المعنوي ليس كذلك فان التاء يحذف في الرابعة اذا اريد اطلاقه على المونث ثم لا يعاد ولذا اجعل علما
كزيد وانا اقول لا يخفى عليك ان هذا مشكل فان الواو وان حذفت لكنها في حكم الموجود وقياس اللغة الاولى ان يقال يا قاض بضاد
مضمومة من غير يا بعدها وهما بدل على ما ذكرنا من الاول ما ذكر المم في شرح المفصل حيث قال وقالوا في يا صون علما يا قام بثبات اليا
على اللغتين ولو قيل بحذف ذكر على اللغة الكثيرة لم يبعد والثاني قوله في شرح الكافية وقد زعم بعضهم انه ينسبه الى نفسه ونسب الى النحويين
حيث قال وقد زعم او ادور على الزاعمين ترخيم محمر فان قياسه على ذكر ان يقال يا محم بكسر الرا لان الرا اصلها الكسرة وانما سكنت
لعارض الادغام لوجود مثلها فاذا رخمت فقد زال الموجب للسكون وهم لا يقولون ويقولون يا محر باسكان الرا فاجيب
عن ذكر بان يا قاضي ثبتت في مواضع كثيرة نحو رايت قاضيا وقاضيه والقاضي فلما اصلية الاثبات لفظا اثمار الاثبات لعارض
بخلاف الرا في محمر فانها لم تثبت كسرها فيه بوجه من الوجوه فكانه لم يتحرك اصلا فلذلك وجب ترده في قاضون ولم يجب الكسر في محمر
وهذا قول الفارسي قوله وقد استعملوا صيغة النداء العرب يجعلونها على باب آخر مع اختلاف فيما لا شتراكهما في ام علم مثلا وكذا
قولهم انا انا فاعل كذا ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن طلب الاقبال انما انا
فاعل كذا ايها الرجل وقولهم سوآء على امت ام قعدت اصله سؤال عن امرين معنى التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية
من غير سؤال كانه قيل سوآء على القيام وقعدت والنداء والندبة باب شركا باب الاختصاص بباب الكناية اذا ناديت زيدا مثلا بقولك يا زيد
فاختصصت زيدا بطلب الاقبال واذا ندبته بقولك وازيد فقد اختصصت بالتفجع عليه واشتركا في الاختصاص فاستعمل صيغة النداء في المندوب
كما في المسألتين الاوليين قوله هو المتفجع عليه بيا او وا فقوله المتفجع عليه شامل للمندوب وغيره مثل قولك انفجع على زيد وقوله بيا او وا يفصل
عنه وانما جعل بهما لانه لا يدخل سواهما من حروف النداء فصلها للتمييز وانما دخل سواهما لانه لما احتيج في المندوب الى حرف النداء ادخل
فيه يا لانه اشهر حروف النداء واوسع مجالا لانه للقريب والبعيد ثم ارادوا الخصوصية فجعلوا الواو مختصة به ليحصل الخصوصية
ويرتفع اللبس وهو وا قوله وحكمه حكم المنادي في الاعراب والبنا حكم المنادي فاحمل المندوب على المنادي لفظ يعني بان استعملوا
فيه ابوح بجراه في تفاصيله فان كان مفردا معرفة ضم وان كان طويلا اي مضافا او شبيها به نصب وكذا حكم توابعه كتوابع
والعلة واحدة مثال المفرد وازيداه مثال المضاف واعبد المطلباه مثال المشبه بالمضاف وا ضاربا عمراه فان قيل فلما ذكر في
فلا يندب عليه اجيب بانه يتعرف بيا اذا قصد به معين قوله ولك زيادة الالف في آخر المندوب حتى مد
لانه لما قصدوا التطويل الصوت به ليكون اظهر في تحصيل الغرض من المندوب جوزوا زيادة حرف المد وكانت الالف اولى لانها اخف
وزيادتها اكثر ولانها اقعد في المد من اختيها قوله فان خفت اللبس زيادة الالف فقد توجب التباسا فمراده وقوعه من جنس ذلك
اي المنادي المندوب بالمذكر او المثنى في ندبة غلام المرأة المخاطبة واغلامكاه بالالف التبس بندبة غلام الرجل المخاطب وكذا
اخره كسرة فزيد اليا التي هي من جنس الكسر فصار واغلامكيه وكذا لو اذا قلت في ندبة غلام جمع المذكر المخاطب واغلامكاه التبس بندبة
غلام المثنى وبميم الجمع وان كان ساكنا الا انه في الاصل متحرك بالضم فزيد الواو فقيل واغلامكموه واذا وقفت فلك ان تزيد ها السكت
لان زيادة الالف قليلا ان حرف المد والالف زيادتها والوقف فلانها مختصة به لانه وضعها قوله ولا يندب الا المعروف قال المم
في شرح المفصل لا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب بخصوص لفظ فاما النكرات واسما الاشارة فليست من هذا القبيل
لان الغادب غرضه الجولم بذكر من يتفجع عليه اما التعريف والاضافة غرضه في ذكره ليحصل بهذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرنا
ولا فرق بين ان يكون علما او كالعلم وعلى ذلك نزل وا من حفر بير زمزماه منزلة وا عبد المطلباه هذا الكلام اذا عرفت فلا يندب
النكرة ولا المبهم فلا يجوز وا رجلاه ولا وا هذا ولا وا من اكرم الضيوفاه واجاز الكوفيون لقول العرب وا من حفر بير زمزماه
لجيب عنه بانه بمنزلة وا عبد المطلباه اذا انما واشتهر ان حافر هو قوله والمتنع وا زيد الطويلاه واختلفوا في جواز

لحوق علامة المندوب صفته فيونس يجيزه والخليل يمنعه واستدل يونس على مذهبه بان الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف اليه كما جاز
وا امير المومنيناه جاز وا زيد الطويلاه قال المم في الامالي المسائل المتفرقة والجواب الفرق وذكر ان في المضاف المضاف اليه تركيبا وصار
مدلولهما واحدا فصار كل واحد منهما كالجزء من زيد من الكلمة فصلت احدهما عن الآخر لم تفهم المدلول اصلا وليس كذلك الصفة
والموصوف بل يستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة اذ لم يات بالاسم بعد تمام الاول وكان الغرض فقد ظهر الفرق بين البابين قال المصنف
في شرح المنظومة وايضا فانه قياس في اللغة وهو باطل ووجه قول الخليل ان العلامة انما تلحق المندوب تقول يا زيد الطويلاه الموصوف
لا الصفة قال الخليل لو جاز وا زيد الطويلاه لجاز جاني زيد الطويلاه يريد ان الاول الاسم الاول هو المندوب وجاء الصفة بعد تمام
جملة فلو لحقت علامة الندبة الطويل للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب ايضا ان تلحق ما ليس بمندوب ويجوز حذف الحرف
يعني حرف النداء وحذفه على ثلاثة اقسام ممتنع وجائز وواجب فالممتنع في اسم الجنس قال المم المراد باسم الجنس كل نكرة
قبل النداء يصح تعريفها باللام واحترز بالقيد الاخير عن مثل يا ايها الرجل ويا غلام رجل لان اللام لا يدخلها فيجوز حذف حرف
عنها قال المم في الامالي المسائل المتفرقة وانما امتنع حذفه من مثل رجل لانه اصله يا ايها الرجل وقد حذفت الالف واللام
استغنى عن ايها لانها وصلة الى ندآء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فلو حذفت حرف النداء لكثر الحذف واخل وانما كان
يا ايها الرجل هو الاصل لان قولك يا رجل ان المقصود نداء المعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم ان تعريف الرجل
بالالف هو الاصل واذا كان تعريفه بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الا كذلك
وكذلك يمتنع الحذف عن اسم الاشارة مثل يا هذا لان اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا او للزوم اجتماع التعريفين
وهو ممتنع فحذفوا الوصلة لان التعريفين مختلفان او لانهم قدروا تعريف الاشارة منتفيا
كما قدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية فبقي يا هذا فلو حذفوا يا لاخل ويمتنع الحذف عن المستغاث
والمندوب لان مقصودهما يناسب التكثير ليحصل الغرض حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم فكان حذفه
ينافي الحذف ولذلك الا وكونه مناسبا للتكثير لم يرخم والجائز مثل يوسف اعرض ويا ايها الرجل ويا غلام الرجل
ويا غلام رجل والدليل على جواز الحذف هاهنا ان المحذوف ليس الا شيئا واحدا فلا يلزم من امتناع حذف امور متعددة امتناع
حذف امر واحد وقد جوز الحذف في قولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا على اسم الجنس وهو شاذ اما اصبح ليل
فلجريه مثلا يضرب بالشدة طلب الفرج وقيل اول من قاله امرأة طرفها امرؤ القيس وكان مبغضا لها فجعلت تقول اصبحي يا ليل فيقول لا
رجعت الى خطاب الليل كانها تستعطف ليل لوقتها فحصل ما قالت اصبح ليل وافتد مخنوق مثل الحق على تخليص النفس من الشدائد
واطرق كرى مثل لمن يتكلم وبحضرته اولى منه بذلك كانه اصل خطاب للكروان بالاطراق لوجود النعام وبذلك يقال ان نعام
الذكر كرا ان النعام في القرى ويقال ان الكروان يخاف من النعام والواجب في اللهم وانما وجب الحذف لوقوع الميم خلفا عنه
هذا على مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الى ان اصل اللهم يا الله امنا بالخير اي اقصدنا فحذف الجزء فصارت الميم الى جانب
الاسم وقالوا اللهم قوله وقد يحذف المنادي لقيام قرينة قد علمت ان المنادى مفعول به ويجوز حذفه لقيام القرينة فلذلك
يجوز حذف المنادى للقرينة مثل قوله الا يا اسجدوا على قراءة تخفيف الا فيكون الا للتنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف
تقديره الا يا هؤلاء اسجدوا على قراءة تشديدها يكون اصله ان لا يسجدوا فيسجدوا ويكون فعلا مضارعا منصوبا بان الناصبة
ادغم نون ان في لا قوله الثالث ما اضمر عامله اي الثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل منها المفعول به
الذي اضمر عامله مشروطا بان يكون في مقام وهو قياسي كالثاني وهو كلام كما ذكر فقوله كلام هو المفرد فان الكلام في المعولات
وهو لا يكون الا اسما وقوله بعده فعل يخرج عنه ما بعده اسم وغيره اي غير الاسم مما ليس بفعل نحو زيد منطلق وزيد ابوه منطلق

وزيد في الدار فان زيدا في الامثلة المذكورة وان كان اسما لكن ليس بعده فعل فلا يكون مما نحن فيه قوله او شبهه ليدخل فيه ازيدا
انت محبوس عليه شبهه كذا زيدا انت ضاربه فان زيدا في المثالين مما نحن فيه وليس بعده فعل فقال او شبهه ليدخل قوله
مشتغل عنه بضميره ليخرج مثل زيدا ضربت فان الفعل مشتغل لا عنه بضميره والباب معقود لما فيه الفعل يقدر فقيد بهذا القيد
ليخرج مثل ما ذكر قوله او متعلقه ليدخل فيه ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير واورد المص في الامالي الكافية لمثاله زيدا مررت به وزيدا
وزيدا ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا سميت به ومن امثلته زيدا ضربت رجلا يحبه قال الامام ... اي باعتبار هذا
الاسم المقدم كذا زيدا ضربت اقول هذا الذي ذكره منقوض بقولنا زيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا ضربت رجلا يحبه فان ما اشتغل
الفعل به في الصورتين اجنبي عن الاسم المقدم وكتب الامام صدر الدين ... على حاشية المفصل الفعل اما ان يشتغل بضميره او لا فان
يشتغل بما هو من سبب ضميره وهو اما ان يكون مضافا الى ضميره او معطوفا على المضاف الى ضميره او موصوفا بما يجري ضميره او مثله فا
لا يضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت عمرا وداره اقول هذا الذي ذكره ... فان الله حكم على قول المتنبي ولو قلنا الغيث في شق
دائه من السقم ما غيرت من خط كاتب بانه من باب ... الاقسام التي ذكرها وهو ظاهر وبيان الامر الكلي الشامل لجميع
صور هذا الباب ان يقال ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شرط ان يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره وهذا الشرط كما يجئ ان هذا الشرط الذي ذكرناه منتف في المثال المذكور لان هذا الشرط له
لازم وهو عمل الفعل فيما قبله لو لم يكن مشتغلا بضميره وهذا لازم الشرط منتف لانه لو لم يشتغل الضمير لم يعمل فيما قبله لانه يقتضي مرفوعا ولا يعمل
الفعل المعمول فيه فيما قبله الثاني ان شرطه ان يكون لو سلط عليه لنصبه فلو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه ايضا لانه على
انما هو رفع قبل كلام المصنف يدل على ان زيد في المثال المذكور لا ينصب ولا يدل على انه لا يرفع الا بالابتداء اقول ان المص
[illegible] من الوجهين امتناع النصب ووجوب الرفع على الابتداء لم يثبت بهذين الوجهين بل يثبت بقوله لدخوله في حد المبتدأ
[illegible] تقدير عامل سواء نعم لنا ان نقول بين ما ذكر المص في الشرط وما ذكره في شرح المفصل تناقض وهو اذا لم يكن الفعل مسلطا
على الجزء الاول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية فاذا كان كذلك ليس من هذا الباب وحكم ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح
تقدير الفعل فاعلا ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول
زيد قام والثاني كقولك ان زيد قام والثالث كقولك ان زيد قام هذا الكلام فعلم في كلامه هذا ان الرفع في ازيد ذهب
[illegible] على تقدير الفعل الرافع قبله على حد اجح ومرجح الرفع بان الرفع فيه على الابتداء ويمتنع تقدير الفعل فان قلت
[illegible] الباب ولم يجعلوا ازيد ذهب به منه مع ان العامل في الصورتين مقتض للرفع
فالفرق قلت يعلم الفرق [illegible] وامالي الايات على قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غير من
خط كاتب [illegible] وللكل وجه ولكن النصب هو الوجه لان هنا في شرط يقتضي الفعل [illegible]
[illegible] النصب فلذلك هنا وهو من باب ما اشتغل فيه الفعل عن المعمول بضميره وانما
الرفع لو هو [illegible] لا يجري الخبر به خاليا على الضمير العائد على الاول الا بالواسطة ومنها
وهو الظهرها [illegible] لم يبق بنفسه فليس [illegible] اذ الا فرق بين
[illegible] ان زيد ا ضربته [illegible] خلق على [illegible] فعبر عن جبر الضا وانما العبر وجود العبر
المتعدي الى الفعل او الى ما يتعلق به [illegible] فرق بين قولك ان زيدا ضربته وان زيدا ضربت
غلامه وانما يجئ اللبس لهذه الشبهة من جهة [illegible] تقدير مثل فعل الفعل كقولك زيدا ضربته او ما في معناه من كل وجه كقولك
[illegible] فكان [illegible] بل يقدر مثل الفعل ان امكن او في معناه من كل وجه ان تعذر
[illegible] التي عن فيها واشباهها واما كونه [illegible] فاعله فليس
يستقيم ايضا [illegible] نصب الدرهم الخليل وبين نصب الدرهم اعطيته وانما المعتبر كون الفعل معدى اليه بتعدي الناصب
[illegible] ازيد ذهب [illegible] الفعل لم يتعد اليه تعدي الناصب لان الجار والمجرور في موضع الرفع فوجب الرفع فذلك
اذ شرط النصب كون الفعل معدى الى المضمر او الى ما يتعلق به تعدي الناصب لو قلت الثوب كسيته لجاء جود النصب
وظهر وجه يجوز النصب فيه اذا طرأ فيه ما يوجب الفعل وجب النصب فتعين النصب [illegible] ولو قلم
على تقديره ولو لا بيت فلا القيت في شق راسه ولو قيل ولو قلم الليت في شق راسه وشبهه لوجب الرفع وكان مثل قولك
ازيد ذهب به لما تقدم من ان تعلقه بما يتعلق بالضمير على غير وجه تعدي الناصب ولو قيل انه ليس من هذا الباب
وانما هو من باب ما حذف فيه فعل لكثرته في الكلام كقولهم ايتني بدابة ومجاجة وشبهه فيكون التقدير فلو كان قلم
ويكون القيت في موضع الصفة لقلم الا انه جئ به للتفسير فعل محذوف كانه قال ولو كان قلم انما القيت في شق راسه ما غيرت
الا انه ليس بالكثير ولا بالظاهر في هذا اولا ان المتوهم من القائل ولو القيت في شق القلم لو كان قلم هذا الكلام وانت
علمت منه الفرق بين الصورتين المذكورتين وفائدة اخر قوله وكذا كل ما فيه بعض شئ البس من هذا الباب

باعتبار المعنى الذي قصد المتكلم فان قيل كثير من الاسماء ليس من هذا الباب مثل زيد قائم وزيد في الدار وزيد اخوك ولم يذكره المص
وذكر هذا فما الترجيح قلت انما ذكر هذا لانه موهم انه من هذا الباب اذ هو اسم بعده فعل مسلط على ضميره فيتوهم المتوهم انه لو سلط
عليه لنصبه فيدخل في هذا الباب وهو غلط اذ لا يمكن تسليط على ما قبل لان التسليط انما يكون على حسب المعنى المراد ولو قدر التسليط
هنا لتغير التقدير بقولوا كل شئ في الزبر وليس المعنى عليه وانما المعنى المراد على ان شئ مفعول لهم ثابت في الزبر فيكون كل شئ
موصوفا بفعلوه وخبره في الزبر وهذا معنى مستقيم مراد هنا مخالف للمعنى الاول واذا لم يكن من هذا الباب فيجب الرفع [illegible]
قوله ونحو الزانية والزاني [illegible] هذا الباب لانه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لا مسلط على كل واحد [illegible]
موصوف بقوله منهما وهو ضمير الاسم فيكون مسلطا على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ولكن [illegible]
ذكر على ان المقصود عن الظاهر اي على انه لا يكون من هذا الباب اذ لو كان من هذا الباب	ردهو فاجلدوا
يقتضي اختيار النصب فالرفع معه يكون على خلاف المختار فيلزم اتفاق القراء السبعة [illegible]
لم يتفقوا على مرجوح واختلفوا في وجه عدم كونه من هذا الباب فقال [illegible] الفا
المعنى جملة ابتدائية مبتدأها اسم موصول بفعل لانه في المعنى التي زنت والذي [illegible]
على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب
كالا يعمل ما بعد فاء الجزائية فيما قبلها فان فرق فارق بين فاء الجزاء وفاء [illegible]
اجرا لجملتها مجرى اختها التي هي الشرطية فان قيل الشرط انما يتم بالفاء [illegible]
عليها اعني فيما قبل اداة الشرط فكذلك لا يعمل [illegible] فيما قبلها
المص بالتقدير هو هذا الذي اذكر وهو ان [illegible] ومعنى الاية السببية والا
عند التسليط مبتدأ او في حكمه بان يكون مدخولا لان مجرد الجملة الجزائية
فاجلدوا ومثال الثاني ان الظالم فالفرد وانما قال على نحو كان [illegible]
ومع في المرفوعات وعلى تقدير ان يكون منصوبا بفعل مقدر يفوت [illegible]
منصوبا بفعل مقدر يفوت معنى السببية المقصود من الاية فتعين الرفع
الفرق المستدعي لعدم تقدير فاء السببية المدعي وهو عدم كونه بعده [illegible]
الباب يصح تقدير الفعل لكنه لا يصح اذ يفوت السببية المقصودة من نحوه [illegible] ام المص في الرابع يوجه
وهو انه لم يفد الفارق ذكر الفرق لانه لو لم يكن الفاء فاجلدوا لتصور فينصب الزانية باجلدوا مقدر فيفوت
معنى السببية في القضية لان المعنى انما يستقر اذا كان المنصوب الى اوما ذكر ثم اعترض عليه بانا لا نسلم انه لو تم الفرق
لم يكن للفاء يصدر بل له تصدر بالنسبة الى جملة لدليل اه وهو انه لنوع فالكلام او نقول لا ينصب الزانية بل لانه لو
السببية تعين ما ذكرت هذا الكلام وهذا الاعتراض انا ورد بنا على تقديره وانما على الوجه الذي قررنا كلام المص
فلا ورود لهذا الاعتراض اصلا على ما لا يخفى وقال سيبويه في هذا الكلام جملتان تقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فيكون حكم الزانية مبتدأ وفيما يتلى عليكم خبرا مقدما فهي جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي
بعدها ثم ذكر الفعل جملة مستقلة تبيينا للحكم الموعود بذكره في الجملة الاولى حذف من الاولى الخبر وهو فيما يتلى عليكم والمبتدأ
ايضا واعرب المضاف اليه باعراب المبتدأ فصار الزانية والزاني فاجلدوا واذا كان كذلك لم يجز ان تقدر فاجلدوا

مسلطا على الزانية والزاني لانه يخرج عن تغيره وهذا من جملة اخرى ولا يستقيم عمل فعل في جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة
اخرى ومثاله زيد مضروب فاكرمه مسلطا على زيد عاملا فيه نصبا بوجه لاختلاف الكلام بذلك فيقال لانه يصير مذكورا الحكم عليه ولا الحكم
والقول لانه لو عمل فيه لا يكون جزء من جملة اخرى بل من جملة تكمل الجملة والغرض انه جزء من الجملة الاولى هذا خلف قوله
والا فالمختار النصب اي وان لم يكن التقدير الذي حكى سيبويه ولا التقدير الذي ذكره المبرد يكون المختار النصب لما تقدم
من ان ظاهره انه من هذا الباب وقرينة الطلب معه وهي اقوى قرائن النصب قوله الرابع التحذير
قيل اصل كلام الرابع ما فيه التحذير اي المفعول الذي فيه التحذير ثم يسمى بمجاز البلاء بقوله اقول ويجوز ايضا ان يقال
ان التحذير مصدر في الاصل نقل وجعل علما لهذا النوع من المفعول والاول اولى لان المجاز خير من النقل على ما تقرر في اصول
الفقه قال المص في شرح المنظومة الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل فيها بطريق القياس ان يكون منصوبا على التحذير وذكر بعده
المحذر منه وكذلك اذا كرر المحذر منه فالاول كقولك اياك والاسد والثاني كقولك الاسد الاسد ونحو الجدار الجدار اذا حذر
من الجدار المتداعي والمعنى فيه اتق اي باعد نفسك عن الاسد واتق الجدار وانما التزموا حذف الفعل لان المعنى نفسك باعد [illegible]
فجعلوا عوضا عن النطق بالفعل كانه لما كان معنى قولهم الاسد الاسد احذر الاسد جعلوا احدهما عوضا عن النطق بالفعل ومن اجل ذكر
اذا ذكر احدهما في البابين لم يجب حذف الفعل ودليل وجوب الحذف انه كثير في كلامهم ولم يسمع ذكر الفعل هذا كلامه وقوله في الكافية
[illegible] شامل للمقصود وغيره وقوله بتقدير اتق يخرج زيدا في قولنا ضربت زيدا واياك في قولنا اياك لمن قال من ضربت
[illegible] ليس معمولا بتقدير اتق والثاني ليس معمولا بتقدير اتق فلا يكونان من هذا الباب قوله تحذيرا مما بعده اخرج منه قولك
اياك [illegible] بل من اتق فانه ليس من هذا الباب قوله او ذكر المحذر منه مكررا ليس احترازا بل للتنويع فان المحذر منه على احدهما
تقدير اتق وذكر بعده المحذر منه وثانيهما معمول بتقدير اتق هو محذر منه مكرر هذا هو المراد ولا يخفى هذا المعنى من
تعريف الكافية واعلم ان قولك اياك والاسد اصله اتق نفسك ا جمع فيه ضمير الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو المخاطب وهم لا يجمعون بينهما
في غير افعال القلوب بل يعدلون الى النفس فعدلوا هنا الى اتق نفسك ثم حذف الفعل لكثرته في كلامهم فاستغنى عن لفظ
النفس [illegible] وهو انتفاء اجتماع الضميرين بحذف فوجب رجوع الضمير الثاني ووجب ان يكون منفصلا فدل على الاتصال
[illegible] المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه من التثنية والجمع نحو اياكما واياكم والاسد على حسب ما هو والاسد
[illegible] عليه ثم اشار في الشرح الى جواب سؤال يورد هنا وتقريره صاحب شرح الهادي فيه فانما العطف بالواو يقتضي
[illegible] الفعل والمعنى كما تقول ضربت زيدا وعمرا فلو عطف الاسد على اياك يلزم ان يكون المخاطب مامورا بالتباعد عن الاسد على
سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا منه فافهم والجواب الذي اشار اليه المص ان عطف الاسد على اياك لا يستلزم اشتراكهما
مع المخاطب في كونه محذورا حتى يلزم منه كون المخاطب محذوفا وانما يلزم اشتراكهما في المعنى الذي كان الاول بسببه وهو
مفعولية لاتق المحذوف قيل هذا الجواب يوهم جواز ضربت زيدا وعمرا وان كان المراد اهانتي عمرا وان علمت فما ذكرنا عدم ورود
هذا فان المعنى الذي كان الاول بسببه فاعليته نفي لاطلاق الفاعلية فلا يكون هذا ايرادا والجمع واضح قال ابن يعيش
هنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف والحق
ان كلام ابن يعيش يدل على ما ذكرنا والمحذر منه قد يكون اسما صريحا نحو مع الواو كما مر وانما مع من نحو اياك من الاسد متعلق
بالفعل المحذوف اي باعد نفسك عن الاسد وقد يكون المحذر منه فعلا متاولا بالاسم اما مع الواو نحو اياك وان تحذف وهو مثل
اياك والاسد سواء لانه اذا قال ان تحذف بتاويل الاسم كانه قال اياك والحذف وانما مع من مثل اياك من ان تحذف وهو مثل اياك من الاسد

واما يخار عنها مثل ان تحذف لم يقولوا في القسم الاول اياك الاسد قياسا عليه والفرق بينهما ان حرف الجر تحذف جوازا مع ان وان قياسا
مستمرا ولا يحذف في باب الاسد وتعين ان يكون اياك ان تحذف قياسا على اياك من ان تحذف لا على اياك وان تحذف لان حرف العطف
لا تحذف قال المص في امالي المسائل المتفرقة انما حذف حرف الجر في باب ان وان ولم يجز في باب الاسد لان ان وان مع ما يتصلان
بجملة معها كالاسم الموصول فاستطيل مع نفي الالتباس بحذف حرف الجر معها تخفيفا بخلاف الاسد فانه اسم مفرد فلا يلزم من حذف حرف الجر
فيما ذكرناه ان تحذف من باب الاسد ويوضح ان باب الاسد مع نفي الالتباس احرى من مثل قولهم عجبت من ان تضرب فان من في مصدر
كان وان ولكنه لا يحذف منه من لانه لو حذفت لالتبست بالنفي الذي لان صورتها واحدة ففي كان الحذف يؤدي الى اللبس لم يحذف
حرف الجر وحرف فيما ذكرناه لما ذكر هذا الكلام فاذا استوذلك ظهر الفرق بين اياك من الاسد واياك من ان تحذف ومثل اياك الاسد
في الجواز على اياك ان تحذف لكان خطأ لما علمت من ان حرف الجر لا يحذف من باب الاسد وحرف العطف يمتنع حذفه مطلقا فبقي عن باب الاسد
وعن باب ان وان فان تمسك المجيز بقول الشاعر واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب المراء المجادلة والاستدلال فيه انه حذف
حرف الجر من الاسم الصريح وهو المراء فليس فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا يثبت به
الاصول ومنها قول الخليل ان اياك اياك مستقل بالتحذير منصوب بفعله الواجب تقديره ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به فقال المراء اي
احذر المراء وهو مما جاز حذف عامله لانه محذر منه غير مكرر ومنها انه في ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام ومنها ان المراء مصدر
بمعنى ان تماري فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف الاسد فانه لا يمكن تقديره بان فيلزم من الوجه الثالث جواز اياك الاسد في الشعر ومن الاول
جواز اياك الحذف في سعة الكلام وهما ممتنعان لان دليل الامتناع عام اقول الا ان عموم دليل الامتناع فان ذلك حذف الوصلين [illegible]
على خصوص الدليل فان قيل قوله حرف الجر لا يحذف عن باب الاسد منقوض بقوله واختار موسى قومه قلت اجاب [illegible]
في امالي المسائل المتفرقة من وجهين احدهما ان الاختيار انه يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر كقولك استغفرت [illegible]
فليست من فيه محذوفة وثانيهما ان في اللغتين الا في انه متعدي بنفسه وجاء بمعنى على سبيل الزيادة لا على انه متعدي بمن [illegible]
ما ضربت احدا وما ضربت من احد قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل الخ قوله ما يشمل المقصود وغيره وقوله [illegible]
فيه يخرج غيره من المفاعيل وقوله مذكور يخرج قولنا يوم الجمعة حسن فان يوم الجمعة في حد الضرب يصدق عليه انه فعل فيه
فعل من صلى وصام وغيرهما ولكنه لم يذكر ذلك الفعل وشرط نصبه تقدير في لانها اذا وجدت وجب الخفض بها الا ان ما [illegible]
وان كانت في اللفظ فاذا حذف في تعدى الفعل الى ما بعدها ونصبه لاقتضائه اياه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي يصح
تقديرها من غير تفصيل بين المعين والمبهم وظروف المكان ما كان منها مبهما قبل النصب بتقديرها وما لم يكن مبهما لم يقبل النصب بتقديرها
والنظر فيما هو المبهم من الامكنة فقال الاكثر من المكان المبهم ما لا يخص على الجهات الست يعني التي لابد لكل متحيز عنها وهي فوق
وتحت وامام ووراء ويمين وشمال والمعين ما سواه قال المص في امالي الكافية الجهات الست مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها
على ما يضاف اليها اي لا يعقل معناها الا بالنسبة الى غيرها فحمل عليها من ظروف المكان ما كان متوقفا في معقوليتها على الاضافة
مثل لدا وتلقا وتجاه وحذاء وحذو ووسط وبين ونحو ذلك ومثله في الرفع فاجاء منصوبا بتقدير في من غير ذكر في فهو عنده مسموع
عن قياس لا يريد به الا سماء المجهولة على الجهات الست فانها قياسية على ما علم مما نقلناه عن الامالي بل يريد به ان حذف في من الاسم الذي
ليس ما فيها كما بعد دخلت مسموع غير قياسي وقال في شرح المفصل ليس من الموقت كونه يقع ظرفا الا في قولهم ذهبت الشام
يعني هذا اللفظ بخصوصه فلا يكون ذهبت البغداد بلا خلاف ودخلت الدار باعتبار كل موقت يعني باعتبار كل ما هو كذلك
البغداد والدار والسوق وغيرها على قول الاكثرين وقال بعضهم بل الدار مفعولة وقال قوم الامكنة الواقعة ظروفا غير الجهات

لست كرة فينبغي ان ينضبط بغير ذكر فقالوا المبهم كل مكان له اسم باعتبار امر لا يدخل في مسماه والمعين كل مكان له اسم باعتبار امر داخل
في مسماه وقد خلع المبهم بهذا المعنى الست وما جاء منشئ عند الاولين يعني الحق بالجهات الست كو لدا وعند دلفا وتجاه على فراز الاولوي
فاز فانها فانما يقول الجزولي فانكلا الجهات انما لها اسماء بالقياس الى ما هي جهات له اذ الفوق انما سمي فوقا بالاضافة الى ما يحظله او ما هو دونه
والتحت انما سمي تحتا بالاضافة الى ما يعلوه او ما هو فوقه والقدام انما سمي قداما بالنسبة الى ما يقابله بوجهه والخلف يسمى خلفا بالاضافة الى من
يسامته وكذا اليمين والشمال اذ كلها من الامور النسبية ولهذا ما يكون فوقا لزيد قد يكون تحتا له وبالعكس وقد يقال كلها على مكان
واحد ووقت واحد بالنسبة الى الاشخاص فيكون ذكر المكان فوقا لزيد وتحتا لبكر يليه لعمرو فقادا خلفا لقائم يقدمه والمائم وكذا ما الحق
الاسماء التي كتجاه وتلقاء وازاء وحذاء وصدد وعند ومقرب ونحوها بهذا كلام واما القدر فهو مبهم لان القدر انما اسمه من جهة ما دخل في مسماه
من البناء والسقف وغيره وبعينه اسما لكنه كالفرسخ والبريد والميل يتعين فيها الخلاف لمن جهة انها ليست من الجهات الست لامرا سمائها الجولة
فيمتنع وقد عطا ظرفا فنصب البريد والفرسخ على هذا على انه مفعول به لان سرت بمعنى قطعت ومجاوزة منشئ لكثرة فكان كالعوضو
ولفظ مكان لكثرة فاكثر المص في الامالي المسائل المنثورة من جهة ان المبهم بالمعنى الثاني يصدق عليها فان الفرسخ اسم باعتبار قياس غير داخل
في مسماه يعني وقد عطا ظرفا بيان ذلك ان الفرسخ انما كان له اسم باعتبار امر هو تقديره بامر غير القدر رايع او خطوا باعتبار مساواته
اياه وتقديره به ومساواته اياه اضافة عارضة له خارجة عن مسماه فيكون مبهما فيصح وقوعه ظرفا ثم فرق في الرضا بين ظرفي المكان والزمان
من حيث انه لا ينتصب من الاول الا المبهم وينتصب من الثاني المبهم والمعين بما بسط ما ذكره ابن يعيش وهو ان الفعل يدل على زمان
مخصوص اما ماض واما حاضر او مستقبل واذا دل على الخاص كان دالا على المبهم لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام واجزاء للخاص
فكل يوم جمعة زمان يوم الجمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك تعدى الى كل زمان مبهما كان او مؤقتا
وليس للامكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هي التزامية من حيث ان الحدث لا يكون الا في مكان ولا بد ان ذلك المكان
الجامع او المكتب او السوق ولذلك تعدى الى مكان مبهما لدلالته عليه بهذا الكلام فان قيل لم يعني ما ذكرتم هو ان الفعل يقتضي الزمان
او يدل على الارمنة ومطلق المكان لا الشهر واليوم والمكان وعندكم اجيب عنه بان اليوم ليس الا زمانا مقيدا بان مبتداه
زمان طلوع الشمس ومنتهاه زمان غروبها وعندك ليس الا مكانا مقيدا بانه مكان حيث فلما تبع الزمان والمكان كان الاسم
الى المطلق ثم نصبها ولا ينصب يلزم منه ان ينصب الدار وكونه الا انها ليست مكانا مقيدا المكان بل سماها مركب
عن المكان وما لا يدخل في مسمى المكان اصلا من الجدران والسقف وفرق المص في الامالي المسائل المنثورة بين الظرف المختص من الامكنة
والمبهم وظرف الزمان بامور ثلث حاصل الاولى الاول ان المكان المعين لو انتصب بتقدير في لالبس الا ترى انك لو قلت
اشتريت الدار لا التبس بالمفعول به ولو قلت اشتريت يوم الجمعة لا التبس وتقرير الامر الثاني ان المكان المعين مسماه مركب عن المكان
وما لا يدخل في مسمى المكان اصلا من الجدار والسقف فاختص به فالبس مكانه داخلا في مسماه فباعتبار دخول غير المكان في مسماه اشبه
ما ليس بظرف كالثوب وشبهه فلم ينتصب على الظرف كما لا ينتصب الثوب وشبهه على الظرف بخلاف المكان المبهم فانه لم يختص بامر داخل
في مسماه فانتصب على الظرف الامر الثالث ان ظرف الزمان المبهم المختص في الاستعمال تحسن في الاول في كثرته وظرف المكان انما كثر في الاستعمال
المبهم دون المختص فاجري المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان ويبقى ما لم يكثر على اصله في الاستعمال **قوله** وحمل عليه اي على المبهم
المراد بالجهات الست عند ولدى وشبههما من تلقاء وتجاه لابهامها على ما عرفت ثم اعلم انه من امالي الكافية هذا على قول من فسر المبهم
بالمكان الذي له اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه فهو داخل في حد المبهم لا الاصل فيحمل المص في المتن وكذا لفظ مكان لكثرة
مشو بان حمل على المبهم في تقديره في كثرة استعماله لا لابهام وقوله في الرضا عاطفا على قوله وحمل عليه عند ولدى وكذا لفظ مكان

مشو بان حمل على المبهم في تقديره في كثرة استعماله لا لابهامها وقوله مشو بانه محمول على الجهات الست لانه مبهم ايضا وهو الظاهر ان يقال امر
خارج عنه وهو الكون وهو مشو ظاهر كلام ابن المالك قوله وما بعده خلت بيتي بينهم فخلت من الامكنة المعينة ظرفا لكثرة كلامهم
فهو مبني على القولين بهذا على قول من جعله لا زمانا على انه بمعنى عند وجدت وجاء الا زمان باتفاق فكذا او خلت واما على من جعل متعديا
بنفسه بناء على انه لا يفعل الا بمتعلق او على التعدي واو انه مجرى المتعدي واليه ذهب ابن المالك قائلا وانتصب البيت في دخلت البيت
على الظرفية لم يختص بدخلت لكن اختص به اذ يمتنع مكثت البيت وجاز زيد البيت لان لكل ظرف مكان النصب بعامل ظاهر
انتصب بعامل مقدر ويكون جر فيبطل لانه لا ينفك الا بمتعلق واذا كان عليه تقديره في كثرة استعمال دخلت يختص به ولا يجوز
زيد البيت **وينصب بعامل مضمر** يعني يحذف عامل الظرف كما يحذف عامل المفعول به وذلك عند قيام قرينة كقولك
يوم الجمعة لمن قال متى سرت وكذلك ينصب على شريطة التفسير اي ويحذف عامله على سبيل الوجوب اذا ذكر مفسر وطابقه اي جاز وجعل
ما عمل فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره اي الظرف وبشرطان يكون في ضمير والا لكان مشتغلا لان الواقع اليه ظرف منتج لما قاله المصنف في شرحه
المفصل من انه ينتصب على الظرف اذا سار الظاهر دون المضمر كقولك قمت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة قمت فيه الا ان يكون الظرف
وسع مع انهم نصوا الى ان يكون في الفظ اشعار بالظرفية فعلى هذا اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الـ
شاع مبني الوجوه المذكورة يوم الجمعة سرت فيه مثال الثاني ايام الجمعة سرت فيه مثال الثالث يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة
سار فيه عمرو ومثال الرابع ان يوم الجمعة سرت فيه وهل يوم الجمعة سرت فيه **المفعول له** وهو ما فعل لاجله فعل
مذكور موضوع له من الاعراب نصب المفعول وطرد له راجع الى اللام ومستتر المفعول للفعل تقديره الذي فعل الفعل لاجله لم
لاجله اي بسببه وهو مصدر ما اجل بل اجل اي كسب وجر نحو بني من المفاعيل وفي له قيل مذكور احترازا من مثل اعجبني التاديب وان كانت
علة باعثة على الفعل لكن ليس علة باعثة لفعل مذكور وقوله خلافا للزجاج اي خلافه خالفا لزجاج فانه يزعم ان نصبه على المصدر وان
قولنا ضربته ماديا مثل رجع القهقرى لان التاديب نوع من الضرب وهو الضرب الذي له صلاح الشان المضروب ويمكن ان يقال
مراده من انه نوع من المصدر ان معناه ضرب ضرب تاديب محذف ضرب واقيم تاديب مقامه كقولهم سرت طاقتين في مصدر او مذهب الي
الزجاج ضعيف فانا نفهم التعليل من ضربته لاجل التاديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته تاديبا معناه فوجب ان
يطلق لان التعليل والمصدرية راجع الى المعنى لا الى مجرد اللفظ وقد توهم بعض النحاة بين ان المفعول له من اجله سبب عن الفعل
نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت لدخول الجنة وليس يستقيم لانه قد ثبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظايره ولا يستقيم ان
يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال التاديب وهو سبب الحاصل على الضرب فلذا استقام ذلك وجب رد جميع البداي
جميع ما هو مفعول له اي كونه سببا حاملا للفاعل على الفعل المذكور وله بوده الحامل هنا السبب الغائي فان السبب الغائي سبب
في التصور وسبب في الخارج وكل ما مثل في قعدت عن الحرب جبنا واقدمت على الحرب شجاعة مثل نويدو ما هو سبب الاقدام على
الفعل اما بتصوره او بوجوده فان قيل فكيف يكون التاديب سببا للشيء وذلك الشيء سبب له قلت اجاب عنه المص في شرح
المفصل بان التاديب له جهتان هو باعتبار احدهما سبب وله هو سبب له فباعتبار عقليته ومعلوميته وتاكيده سبب للضرب
وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وانما يتناقض ان لو كان سببا ومسببا للشيء واحد
من جهة واحدة قال المص في امالي المسائل المتفرقة المفعول له من اجله يجب ان يكون سببا لما قبله لامور احدها انه مفعول من
اجله الفعل بالاتفاق وهو معنى السبب ومنها انهم اتفقوا على انه جواب لسؤال سائل لم فعلت وهو سؤال عن السبب ومنها
ان من جملته قعدت عن الحرب جبنا واقدمت على الحرب شجاعة وذلك لا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني واما باني بعد ان يكون

ما قوله جئتك لتكرمني واسلمت لادخل الجنة فالاول فيه سبب للثاني فالمقصود الجزء والذي يدل على اتفاقهم انه يدل على ان ما قبلها سبب
لما بعدها وايضا فلو كان ما بعدها يجوز ان يكون سببا لما قبلها لكان قعدت عن الحرب لاجل الجبن اولى بالجواز ولا يجوز منهم ما ذكر
لا يكون الواقع بعد كي ولامها مفعولا له كما صرح الامام الحديثي لانه لا يكون ما وقع بعدهما سببا لما قبلها والعقول لم يجز ان يكون سببا له
فان قلت نحن نقطع بان القائل جئتك اكرامك وجئتك لتكرمني يصح ان يكون المجيء سببا للاكرام حاملا عليه في الموضعين ويصح ان يكون
العلم بالاكرام حاملا على المجيء فيهما جميعا قلت اجاب عنه المص في الامالي بان تقديره في ذلك وفي المفعول في مثل ذلك جائز وما ذكرناه
من الدليل معين لحمل كل واحد منهما على ما ذكرناه وان احتمل في بعض مسائله بهذا التقدير وانما قيد بالبعض لانه لا يجيء في مسائل المفعول
في مثل قعدت عن الحرب جبنا واقدمت على الحرب شجاعة وانما قال المفعول لان الواقع بعد كي ولامها ليس مفعولا له عنده فلا يكون
محتملا لهذا التقدير فان قيل نحن نقطع بان قولك قعدت عن الحرب لجبن قعدت عن الحرب بمعنى قولك قعدت عن الحرب جبنا فوجب
ان يكون جئتك لاكرامي لك كذلك واذا ثبت ان مجيء اللام وحذفها على حد سواء في المعنى فقولك جئتك لاكرامك هي لام الجر دخلت
على الفعل تارة وبلام ان واخرى الفعل تارة وبلام المصدر فصار المعنى جئتك لاكرامي لك وقد ثبت ان الثاني فيه سبب للاول فيكون في كل
لكي تكرمني لانه في قلت اجاب عنه بانه لا يستقيم ذلك لما قولك جئتك لتكرمني لانه واجب ان يكون المعنى على الاستقبال الا ترى
ان لام كي وان المقدرة بعدها مخلصة للفعل للاستقبال واذا وجب ان يكون مستقبلا استحال ان يكون سببا للماضي اذ لا يستقيم ان يكون
الاكرام الواقع في المستقبل سببا للمجيء الواقع في الماضي وهذا ايضا دليل على وجوب ان ما قبل كي سبب لما بعدها لا بالعكس فان قيل فقد اتفق
الفقهاء على مسائل لا يكون دولة بين الاغنياء منكم على انه علة لحكم المذكور قبله في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول
ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل واتفاقهم على ذكره دليل على ان ما بعد كي سبب لما قبلها اذ لا فرق بين قولك جئتك
لتكرمني وبين فاء ذكر قلت اجاب عنه بان ذلك ما جوزه بطريق او بغير طريقة لان اللفظ يدل على ان كل ما كان بعد لام كي سبب
لما قبلها نوجب ان يكون ذلك المعنى هو الحاصل لما قبلها ومعنى الاسباب الشرعية المعاني يثبت الحكم فاذا ذكر حكم وذكر المعنى ان يكون
ذلك المعنى هو الحاصل لما قبلها وجعل سببا للحكم لا يمتنع معنى مناسب علم ان ذلك المعنى هو سبب الحكم اذ المعنى السبب والعلة
في اصطلاحهم الاذكر فكان نسميتهم اياه سببا وعلة جاريا على قياس ما اصطلحوا عليه فاستقام على ذكر الافراد كلها واقول
الواقع في المستقبل لا يصح ان يكون وجوده سببا لوجود الواقع في الماضي لكن يصح ان يكون تصوره سببا لوجود الواقع في الماضي
كما اشار اليه الشارح في السؤال الاول بقوله فيصح ان يكون العلم بالاكرام حاصلا على المجيء في جئتك لتكرمني فعلى هذا يحتمل ان يكون
ما بعد كي في مثل جئتك لتكرمني سببا بهذا المعنى ولم يبطل هذا الاحتمال فان قيل الحد الذي ذكره للمفعول له لا يصدق على تاديبا في قولنا
ما ضربته تاديبا اذ لم يفعل له فعل مذكور مع انه من الحدود بالاتفاق قلت لا نم عدم صدق الحد عليه فانه فعل له الفعل الذي
هو الضرب او الفعل الذي هو الانتفاء اعني معنى في النفي وتحقيق هذا يعلم مما ذكره المص في الامالي قال في الامالي الزمان اذا قلت ما ضربته
تاديبا فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بضربت ثم نفي الا ضربا مخصوصا والتاديب تعليل للضرب وان اردت
نفي الضرب مطلقا على كل حال فاللازم متعلقة بالنفي والتعليل للنفي ويكون المعنى ان انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه يؤذيه بعض
الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي بقولك ما اكرمته لتاديبه وما اهنته
للاحسان اليه فانك لو علقته هنا بالفعل فسد المعنى اذ لم ترد انك اكرمته تاديبا ولا اهنته احسانا فانما يتعلق بما
في الحرف من معنى النفي لان المعنى انتفاء الاكرام لاجل التاديب وانتفاء الاهانة لاجل الاحسان وقوله ما انت بنعمة
ربك بمجنون الباء في بنعمة ربك متعلقة بالنفي لا بمدخوله بمجنون اذ لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله وذكر غير مستقيم

لوجهين احدهما انه لا يوصف جنون بانه من نعمة الله والثاني انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما اريد نفيه عنه مما تحقق ان المعنى انتفى
عنك الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا الفكرة التعلق فان صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف على ما قررته اعلم هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح
ان تبتغوا فضلا من ربكم في ان معناه في ان تبتغوا فهي متعلقة بجناح والمعنى ان الجناح في انتفاء التجارة منتف وتعلقه بليس
بعيد لانه لم يرد ان نفي الجناح مطلقا ويجعل انتفاء التجارة طرف النفي فهذا ابعد بعيد ان يكون متعلقا وقال في امالي المفصل على قول الشاعر
في المفصل كم نائني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل من الاقتار مفعول له ولا يصح ان يكون مفعولا للاحتمال لفساد المعنى اذ
الاحتمال لم يكن من اجل الاقتار فيحصل بالنفي وانه قيد ذكر لو كان قصد الشاعر ان يكون مخلة منه لذكرهم سبب مخصصا له كقولك ما جئتك طمعا
ما زرتك فان المجيء قد يكون طمعا في البر فنفي المجيء المقيد بعلة الطمع وذلك يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك لانه اعترض له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغرض
غيره ويقوله بالمفهوم اما لو قال ما اقعد عن التحقيق عليك فلا يستقيم ان يكون تعليلا للقعود فانه لا يصح ان يكون التحقيق علة للقعود
وانما علة نفي القعود اي انتفى التكليف من اجل غرض التحقيق وسر ذلك هو انه اذا تعلق العامل فلا بد ان يعقل منتفيا نفي
ثم يتعلق النفي به واذا تعلق النفي انتفى المقيد بالتعلق ولا ينتفي مطلقا اذ لم ينتف الا المقيد او من اجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار
بالاحتمال ويمتنع ايضا تعلقه بالكاد اذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل فوجب ان يكون
متعلقا بالنفي اذ هو المثبت في المعنى لان المعنى انتفت مقاربة الاحتمال وما يلي الاحتمال بسبب الاقتار لكان من اجل الاقتار
الا ترى انك لو قلت لمن قال انا بينت مقاربة الاحتمال وما سبب مقاربة الاحتمال بسبب مقاربة الاقتار لكان فاسدا فهذا الموضع
انه تعليل للنفي فغير مستقيم انه تعليل لاحتمل ولكاد بهذا ما ذكر المص في الامالي وانت تحققت منه الجواب الذي ذكرناه فان علمت
ان انه فعل للتاديب نفي فعل الضارب وهو الانتفاء بمعنى كف النفس فعلى هذا يمكن ان يراد نفي الضرب مطلقا او في الفعل نحو وان اراد
نفي ضرب معلل بالتاديب قال الامام صدر الدين الحديثي قدس الله روحه في قول المص اذا لم ترد انك اكرمته تاديبا نظر لان
الظاهر يقتضي ان اللام لو تعلقت بالفعل لكان المعنى انه اكرمته تاديب واهانة للاحسان للنفي فليس لام عليه اذ دخول اللام
بالفعل يقتضي انتفاء الاكرام المعلل بالتاديب وانتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بل الصواب ان يقال كذا اذ لم ترد الاكرام
لا تاديبا ولا اهنته للاحسان ان قوله هذا انما نشأ من عدم تامل كلام المص وما في من قوله لم ترد انك اكرمته تاديبا
هو ان الاحسان الى زيد يمتنع ان يكون باعثا على الاهانة اليه فالاهانة الى زيد المعللة بالاحسان اليه يكون ممتنعة وهو الامتناع
مركوز في جبلة الايهام فلا يكون النفي في قولنا ما اهنت زيدا للاحسان اليه نفي الاهانة المعللة بالاحسان اليه لان المعلوم انتفاء
انتفائها بحالها الى نفيه واذا كان كذلك فلا يكون حرف الجر متعلقا بالفعل اذ لو تعلق بالفعل لكان المعنى على نفي الاهانة المعللة بالاحسان
وقد علمت انه ليس كذلك وهذا هو تقرير الشرح الذي ذكره المص في الامالي المسائل المفصل وفيه نوع من التطويل المذكور ولكن قوله بل الصواب ان يقال
كذا اذ لم ترد انك اهنت لا حسانا فعليه بحث انا ولا فلان المعنى ثم يكون نفي الاهانة المعللة بالاحسان كما ذكر في هذا العرض
قيل بهذا الكلام وانما نفي فلان انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان لا يتعين ان يكون بانتفاء مجرد الاول لاحتمال ان يكون انتفاؤه بانتفاء
الاهانة فان قلت لا يصح ان يكون انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بانتفاء الاهانة لانه لو كان كذلك لما كان احسانا مفعولا له لانه
ليس بعلة لفعل مذكور فرع انتفاء الاهانة قلت هذا مشترك الالزام فانا نقول لو كان انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بانتفاء
الاحسان فلا يكون احسانا مفعولا له لانه ما هو المفعول له الا هو الاحسان **قوله** وشرط نصب المفعول له ان يكون
اللام مقدرة لانها لو كانت موجودة في اللفظ وجب اعمالها لانه حرف جر لا يلغى قوله وانما يجوز حذف اللام من المفعول له اذا كان
يجوز اذا كان فعلا اي مصدرا لفاعل الفعل المعلل اي يكون صادرا عن فاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود للفعل المعلل

العلة بل انما اشترط ذلك ليقوى الوجوب اذا لم يحصل حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في في الظرف فلم يجز ان يحذفوها
في موضع لم يقو فيه شرطها ومعلوم ان كونه فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب على الظن كونه علة لكونه ملازما للتعليل غالبا فكان
اشتراط ذلك للايذان بحذف اللام فلا يجوز الحذف في قولنا جئتك للسمن فانه ليس فعلا ولا في قولنا جئتك لاكرامك لان الاكرام فعل لكنه
ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل فان الفعل المعلل هو المجيء وفاعله هو المتكلم والاكرام فعل المخاطب ولا في قولنا جئتك اكرامي لك امس
بعد اذ ان فاعل الفعل المعلل وهو المجيء هو المتكلم والاكرام فعله لكنه لم يقارنه في الوجود **قوله** المفعول معه المذكور بمنزلة الجنس
وقوله بعد الواو يخرج المذكور بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرهما قوله لمصاحبة اي بعد الواو الموضوعة للمصاحبة المطلقة سواء
لا يكون شريكه في الحكم نحو سرت والطريق او يكون شريكه لكن لا يكون مقصودا بل المقصود المطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا
او وقع بعد واو العطف نحو جاء زيد وبكر لانها مع دلالتها على المصاحبة دالة على الاشتراك في الفاعلية وقوله معمول فعل يخرج المصاحب
معمول غير فعل نحو زيد وعمرو اخواك وقوله لفظا او معنى تفصيل للعامل اراد ليدخل فيه النوعان فاللفظي مثل قولك جئتك والمشرق
مثل قولك ما لك وما شانك وقال بعضهم في حد المفعول معه المذكور بعد الواو لمشاركة فلكل فتوهم اختصاص المفعول معه
وتوهم لمشاركة الفاعل وتوهم بعضهم من اتفاقهم على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا مفعول به وليس مفعولا معه وهذا ضعيف
لانهم متفقون على ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه والمعنى كفاك وزيدا درهم فلا يكون المفعول معه مختصا بمشاركة الفاعل
والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه وهو العطف لان الكثرة كلها [illegible] الاختلاف في العامل **قبل**
بعد نظر لانه يلزم منه رفع زيد في جئت انا وزيدا لانه اولى به الى آخر ما قال وانما اجمعوا على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا عطف لان الاصل
تحقيقه بالواو في مثل ذلك المثال مطلق المصاحبة فلا يشتبه بالعطف فالصواب ان يقال المذكور بعد الواو وانما جعل مفعولا معه
اذا احتيج الى المعنى ولم يشتبه وحسبك وزيدا درهم لم يقع العطف وجئت انا وزيد لم يشتبه بالعطف وضربت زيدا وعمرا يشتبه
فلا يجعل مفعولا معه فان قصد معنى المعية بذكر مع **قوله** فان كان الفعل اذا كان العامل لفظيا وجاز العطف بان يكون
الاسم ظاهرا او مضمرا مؤكدا بالضمير المنفصل جاز الوجهان الرفع على العطف والنصب على المفعول معه ولا ظهور له برفع
اذا اريد الاسناد اليهما وينصب اذا اريد مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرو وعمرا وجئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف
بان يكون الفاعل مضمرا غير مؤكد بمنفصل تعين النصب لانه اذا جاز النصب عند تعذر العطف مع العامل الذي هو معنى الفعل
فعند لفظ الفعل الصريح اجوز لانه اقوى عملا واذا كان العامل معنى وجاز العطف تعين مثل ما لزيد وعمرو لان العطف
هو الاصل لكثرته ولا يكون العامل فيه لفظا وهو اللام في هذا المثال فلا حاجة الى التكلف في جهة ضعيفة [illegible] العامل الذي هو مثال
ضعيف لا يفضى اليه الا لضرورة والفرق بينه وبين القسم الاول ان العامل فيه فعل صريح او عامل قوي يجوزون ان ينصب مع جواز
ان يرتفع بقوته وهذا المعنى ليس بفعل فلم يقو على تلك القوة فلا ترك تعين العطف في هذا والا اي وان لم يجز العطف لكون المعطوف
عليه مضمرا مجرورا نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا تعين النصب على المفعول معه والمثالان المذكوران وهما قوله وزيدا وما شانك وزيدا
في معنى الفعل لان المراد منهما ما تصنع وزيدا او ما تلابس كما يجعل في الظرف نحو زيد في الدار عندك لانه في معنى استقر قيل فيه نظر اذ قد يختلف
المعنى بالنصب بل ينبغي ان ينصب اي قصد المعية والا اعيد العامل وعطف فانك اذا جررت البرية نحو لك يا شاة وللبر
بريد فالمعنى الانكار [illegible] اي ما لك قلت لها اي يساوي نصبته فالمعنى على التشنيع في صحبة البر [illegible] الانكار **قوله**
الحال حد الحال باذكر قوله لبيان يعم الحال وغيره من التمييز والصفة وقوله هيئة يخرج التمييز فانه يبين الذات وقوله الفاعل
والمفعول يخرج الصفة فانه قال المصنف في الاملاء المفصل في بالمعنى الذي وضع لاجله الحال فصلا يميزه عن غيره وكذا كل حد حده النحويين

لا يمكن ان يكون الا كذلك لان الالفاظ من حيث كونها الفاظا لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة واحدة
وانما يختلف من جهة الموضوعات فتجعل الموضوعات كانها حقائق باعتبارها وتحدها ولما تحقق ذكره اراد حد الحال
ذكر المعنى الذي وضع لاجله الحال وجعله فصلا لانه هو الذي يميزه عن غيره فان قيل جميع افراد الصفة لا يخرج عن هذا التعريف
فان قولك جاءني رجل عالم لفظ دال على هيئة فاعل وقولك اكرمت رجلا عالما لفظ دال على هيئة مفعول قلت اجاب عنه المصنف
في شرح المفصل بان المراد من حد هذه الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكروا وصفا واذا كان للحال هو الدال على هيئة ذات
كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعة دالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها وتبين من ذكرناه انك تقول زيد
رجل عالم فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما اخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت ان الوضع
الحال للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول والصفة دالة على هيئة الذات مطلقا من غير تقييد واجاب عنه في امالي المفصل بحذف
العبارة وجوابه ان يقال قوله لبيان هيئة الفاعل تنبيه على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة في قولك جاءني زيد العاقل
لانك لم تجئ بالفاعلية فالزيد باعتبار الفاعلية وانما جئت به بيانا باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعلا اقول لا يخفى عليك
ان خلاصة العبارتين هو ان الحال اللفظ الذي وضع لبيان الذات باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والصفة ليست كذلك
قوله في الزرع فيستفيد الفعل المذكور بها فاذا قلت جاء زيد راكبا فقد حكمت على المجيء المذكور بتقييد الركوب تقريره ان يقال لما كان
اعتبار الفاعلية في الحال مرعيا وجب في قولنا جاء زيد راكبا ان يكون فاعله زيد المجيء مقيدا بالركوب واذا كان الفاعل باعتبار الفاعلية
مقيدا بالحال يتقيد الفعل المذكور بالتبعية بالحال فالمجيء المذكور انما يثبت لزيد مقيدا بالركوب فينتفي المجيء عند انتفاء الركوب ويكون
المجيء المذكور محكوما عليه وقيد الركوب محكوما به بمعنى يكون ذكر القول في قوة قولنا مجيء زيد مقيد بالركوب في ثبت الحال مقيدة لمجرد الفاعل
لان قولك جاء زيد يحتمل هيئات مختلفة وقولك راكبا قد قيده وخصصه بهيئة معينة وانما قال لفظا او معنى ليتبين ان كلا
من الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى فلو لم يقله لتوهم اختصاص الفاعل والمفعول باللفظ مثال الفاعل والمفعول
لفظا ضربت زيدا قائما حالا من ايهما شئت لاحتمال ان يكون منهما من الفاعل ومن المفعول ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما
فان اصله استقر في الدار فحذف استقر واقيم في الدار مقامه واستقلت مستترا اليه فيكون في الدار باعتبار قيام معناه فعلا معنويا
قد يكون مستترا فيه فاعلا معنويا ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما فقوله هذا مبتدأ ومن هذا المعنى مفعول لانه في معنى اشير اليه
قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة ان قيل كيف يصح ان يكون العامل في الحال عن اسم الاشارة ما في معناه من معنى الاشارة مع الاتفاق
على ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها فاذا كان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحب الحال هنا الابتداء لم يصدق
ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها لاختلاف العاملين فالجواب ان اسم الاشارة له جهتان احداهما انه مبتدأ والعامل فيه
الابتداء وليست الحال له على هذه الجهة والثانية انه في المعنى مفعول لما تضمن معنى الاشارة فالحال له بهذا الاعتبار ومعنى الاشارة عامل
فيه بهذا الاعتبار الذي به كان صاحب الحال وهو العامل في الحال فقد صدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها **قوله**
وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل معروف وشبهه عشرة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بها واسم التفضيل والمصدر
وهذه منزلة منزلة الفعل في ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى لما كان لفظا اما معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا
لا لفظيا كالظرف واسم الاشارة امثلة ذلك جاء زيد راكبا وزيد ضارب عمرا راكبا وفي الدار زيد قائما لان العامل لما يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي كونه حالا وكونه حالا انما يتقوم بالفعل اللفظي والمعنوي فيدل ان بالفعل اللفظي او المعنوي
حصلت الحالية والا اي وان لم يكن فعل لا يحقق المبين حالا بل كان صفة لان الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل واذا لم يتحقق

الفعل فلا يتحقق الفاعل فاعلا فلم يكن بيانه للفاعل من حيث هو فاعل بل لبيان الذات ويكون صفة الذات او انها الصفة
قوله وشرطها ان يكون نكرة لانها لو لم تكن نكرة لالتبست بالصفة اذا كان ذو الحال معرفة نحو ضربت زيدا القائم قيل فيه نظر
لانه يدفعه تقديمها كما لو كان صاحبها نكرة فان قلت كون صاحبها نكرة قليل بخلاف كونه معرفة فانه كثير فيلزم تكثير محذور الخروج عن التعريف
قلت انما لزم ذلك ان لو لزم من تعريفها وقوعها معرفة غالبا وذكر المصنف في امالي المفصل التعليل بهذا الحكم وجها آخر وهو ان المقصود الحكم والخبر
يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة فالاولى التنكير اي لخفتها **قوله** وصاحبها معرفة غالبا لان الحاجة الى الاحوال المعارف اتم لانه يكون
الذات معرفة حصل بيان الذات فبيان الهيئة فيها اتم بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج لانه اتم وهو الصفة اولى لانك لا تطلع
اذا سمعت جاءني رجل الى بيان ذاته بتخصيصه لا الى بيان هيئته فلا بد من صفة الذي يقتضيه معنى غالبا لهذا قيل هذا لكن الحال لو وقع
لا يفيد فائدة البيان الحالي وقد يعلل هذا الحكمان بان الحال حكم جزء وصاحبها مخبر عنه والخبر يجب ان يكون نكرة في المعنى والمبتدأ معرفة
غالبا فيكون الحال نكرة وصاحبها معرفة غالبا يدل على هذا ما قال السكاكي في المفتاح من ان الحكم للحال مع ذي الحال ابدا نظير حكم الخبر مع الخبر عنه
الا ترى اذا النعت عرفته قولك هو اللحق بتابعي الحق بين ما جاء في قولك جاء زيد راكبا بين زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص مكتوفا
بين اللص مكتوف وكذا الباب فتجد الحال وذا الحال جزءا ومخبرا عنه والمصنف ايضا علقهما بهذا في شرح المفصل **قوله** وارسلها العراك
اورد هذا اعتراضا على كون الحال نكرة فان العراك في قوله ان عراك وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال حال وهو
معرفة قال صاحب الصحاح العراك الازدحام والمعترك موضع الحرب واعتركوا اي ازدحموا في المعترك يقال ورد ابله العراك اذا اوردها
جميعا الماء ونغص البعير شرب ثم اراد المعاودة يقال نغص الانسان بكسر اذا لم يتم شربه والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من
العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب والبيت للبيد يصف حمارا واتنه وكذا لك وجه قولك
مررت به وحده خارج الحال مع انه معرفة فاجاب عنه بانه مؤول اي مؤول بالنكرة ويحتمل ان احدهما اي المعنى نكرة وان كان اللفظ معرفة بمعنى الاول
ارسلها معتركة ومعنى الثاني مررت به منفردا قال المصنف في شرح المفصل والاجود كون الحال لفظ المعرفة ومعناه النكرة
بدليل قولهم مررت برجل شبهك وضارب زيد والوجه الثاني ان هو اختيار الفارسي ان العراك مفعول مطلق محذوف هو الحال والتقدير
ارسلها تعترك العراك وكذلك مررت به وحده تقديره يتوحد وحده فالحال محذوف وهو يتوحد ووحده مفعول مطلق على ما كان عليه
قبل حذف الفعل وقد يقال ان وحده مصدر محذوف الزوائد اصله ايحاد يقال اوحد يحدوحد اوحده قال صاحب الصحاح
تقول رايته وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت ايحادا بروية ايحادا اي لم ار غيره ثم وضعت
وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل ايضا وجها آخر هو ان يكون الرجل في نفسه منفردا كانك قلت رايت رجلا منفردا انفرادا
ثم وضعت وحده موضعه **قوله** وصاحبها معرفة غالبا لان الحاجة الى الاحوال المعارف اتم لانه يكون الذات معرفة حصل بيان
الذات فبيان الهيئة اتم بخلاف النكرة فالحال بيان القلة اجوج لانه اتم وهو الصفة اول فان كانت اذا كان صاحبها نكرة
وجب تقديم الحال عليه لانها لو تاخرت لالتبست بالصفة فيما اذا كان صاحبها نكرة منصوبة نحو رايت راكبا رجلا فقدم ليعلم
الفرق بين حالته وحمل المقدم فيها وجوبا عليها نحو جاءني راكبا رجل طردا للباب قوله ولا يتقدم على العامل اذا كان العامل
في الحال المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي واللفظي قد يضعف نحو ما بالك قد بدلت حولي انه بشر وامتناع ضربت زيدا فاء دخال اللام في الصريح
الاول دل على ضعفه بالنسبة الى بالكلام للاطالة على العمل وامتناعهم من ادخال اللام المعيبة في الصريح الثاني دليل على قوته عند النحو
والعامل المعنوي هو الذي يعمل لكن هو فان العامل في الظرف لكونه فاعلا تقديمه عليه لان الظرف اتسع فيه لكثرته فاغتفر فيه ما لا يغتفر
في غيره قوله ولا على المجرور على الاصح قال المصنف في امالي المفصل للنحويين في هذا خلاف من منعه وهم اكثر البصريين ومن منعه نحو [illegible]

انه لم يوجد في كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب فانه لم يثبت للظهور الفرق بينهما وبيان ذلك ان الحال في المعنى معمول للعامل في صاحبها والعامل
في صاحبها هو الفعل والجار جميعا الا ان عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي والعرب لا تقدم معمول الجار عليه فكذا لا يجوز تقديم ما هو على الجار
فكذلك لا يجوز تقديم فرعه الذي هو حاله ومعمول عامله على الكل وقد اجاز بعض النحويين حملا عليه بانه كالمرفوع والمنصوب ثم قالوا
الفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه هنا ما ذكره في الامالي اقول اذا اردت تنزيلها في الشرح على ما ذكره في الامالي
فقل ان قوله في الشرح فالحال في المعنى له معناه ان الحال في المعنى معمولة للعامل في المجرور وقوله وحكم المجرور وهو ان العرب لم
تقدم منه على المعنى يعني ان الحال في المعنى بمنزلة المجرور منه امعن مناسبة لامتناع تقديم حال المجرور ولم يسمع عن العرب مخالفة
في الحكم يعني لم يسمع عن العرب وتقدم التقديم المخالف لامتناع التقديم فلا يصار الى ما سواه بمجرد القياس يعني قياس الحال عن المجرور
على غيرها وقوله في الشرح وتمسك لا توقف تقريره ما ذكره المصنف في شرح المفصل وهو وجه الجواز ان الحال معمول الفعل لفظا فجاز
التصرف فيه بالتقديم والتاخير كسائر الاحوال فتمسكوا في جواز ذلك بدخوله تحت قولنا احوال الافعال وقد علم بالاستقراء
تقديمها لا ترى انك اذا قلت جاءني راكبا زيد لم يجيزوا جواز التقديم الى سماع مخصوص بل يحكم بالجواز نظرا الى العموم المعلوم
المعلوم من استقراء كلامهم كما في رفع جاءني زيد ونظير ضربت زيدا قوله في الشرح والصحيح المتقدم لما ذكره المصنف في شرح المفصل
من ان الحكم بما ذكره المجوزون من القياس مشروط فيه الا يختلف الانواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه وههنا معنى مناسب ليس
في الاصل يصح ان يخالف الفرع الاصل بسببه والمراد بالمعنى المناسب ما تمسك به المانعون من التقديم فان قيل ما تمسك المانعون
من اتحاد عامل الحال وصاحبها وذلك ليس بواجب فان هذا زيد قائما ذو الحال معطلة وهو العامل في قائما والعامل
فيه الابتداء قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة وقد قدمنا في شرح تعريف الحال فان قيل قد يختلف عاملا مما
نحو هذا غلامك قائما كما قد يختلف عاملا التمييز والمميز عند بعضهم لرفع الابهام فان قيل فهل لم يسمع عن العرب ومنع التقديم باطل
لما قال ابن المالك من انه منع جوازه تقديمها الاكثر ولكن الصحيح جوازه تقديمها لثبوته سماعا قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان
كافة حال من الناس وقول الزمخشري كافة صفة لمصدر محذوف اي رسالة كافة باطل لان ابن برهان نص على ان كافة لم يستعمل
الا حالا وقول الزجاج ان كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة اي ما ارسلناك الا كافا للناس عن الضلال ايضا باطل لان
فانه جعل التاء للمبالغة ثبت ابنيته وهي مختصة بمزوقة ومهذارة وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد
وقال لئن كان برد الماء هيمان صاديا الي حبيبا انها لحبيب تقديره برد الماء حبيبا الي هيمان صاديا قلت ما ذكر
ابن المالك مدفوع بما قاله الامام الحديثي وهو ان الزمخشري والزجاج اعرف باللغة وعلم مثله فان قال ابن المالك يحتمل الا ان
ما قاله الزمخشري والزجاج يصار منه ما ذكرناه من معنى المناسب لا يثبت اصل وهو التقديم على المجرور بمحتمل وفي البيت يمكن ان تكون
الحال محذوفة والمتقدم ما عليه الثاني تقديره فمطلبها عليه كهلا شديد وكذا في البيت الثاني وقد اجيب عن البيت الاول
بوجه آخر وهو ان كهلا حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير فمطلبه
اياها اي المروة كهلا اي كهولته شديد **قوله** وكل ما دل على هيئة صح قد علمت ان الحال لبيان هيئة الفاعل
او المفعول به فكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لقيام معنى الحال به اي لاقامته معنى الحال فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق
ولا الى تكلف بان يؤول الجامد اذا وقع حالا بالمشتق لاستقلال ما يدل على الهيئة والذي انما يؤول لو اوقع مخالفا للدليل مثل
مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا حال من التمر في اطيب ورطبا حال من التمر في منه لاستقلالهما بالدلالة على الهيئة
وليسا بمشتقين ومعنى هذا الكلام تفضيل هذا التمر في حال كونه بسرا عليها في حال كونها رطبا وقد اختلف العلماء في ابرا

وشل ما العامل فيه فذهب قوم الى ان عامل اسم الاشارة وذهب قوم الى ان الطيب هذا هو الصحيح والاول غير مستقيم لوجوه
منها اسم الاشارة اذا عمل في حال يتقيد بها لان كل ما هو عامل في الحال وجب تقييده بها كما مر في تعريف الحال واذا تقيد الاشارة
بالحال لا يكون الخبر مقيدا بها بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر زيد غير المشار اليه غير مقيد بالقيام اذ المقيد بقيد يجب
انتفاؤه عند انتفاء القيد وزيد ينتفي عند انتفاء القيام ولقائل ان يقول على هذه المقدمة شكان الشك الاول ان قوله اسم الاشارة
اذا تقيد بحال لا يكون الخبر مقيدا ان اراد به كل خبر من المشتق فممنوع وغيره فهو فاسد اما اولا فلانه استدل على هذا المطلوب بالمثال
الجزئي والمثال الجزئي لا يصلح للقضية الكلية واما ثانيا فلانه منقوض بقولنا هذا جاء راكبا فان تقييد اسم الاشارة يستلزم تقييد الخبر
اذ لا يصح المعنى بتقييد هذا الخبر اصلا فان اراد به ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لا يكون خبره مقيدا الذي هو الجامد تقييدا
فهو مسلم لكن لا يتمشى دليله في هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الخبر فيه مشتق فتقييد اسم الاشارة فيه لا يمنع تقييد الخبر فيصح تقييد
اطيب بالحال فلا يتم الدليل الشك الثاني ان المقيد بقيد لا ينتفي عند انتفاء القيد ذاته بل ينتفي المقيد مع ذكر القيد وههنا ينتفي
زيد المقيد بالقيام وانتفاء هذا المجموع يكون بانتفاء القيام لا انتفاء ذات زيد قوله في الرد فان زعم زاعم تفريعا ما ذكر
الامام الحديثي ... فان زعم انه مقيد به اذا كان قائما فهو زيد ايضا يعني لا منافاة بينهما فالجزء ان اخبارا عن المشار اليه بزيد انما هو في
حال قيامه لا غير فاخباره عنه مقيد بالقيام لكونه ... لا يلزم كونه غير زيد في غير حال القيام ...

[illegible]

قال المص في شرح المنظومة وهذا التفسير للمؤكدة لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقق ما ذكرناه من اشعار الخبر بالحال وهو الذي يجب
فيه وجوب حذف العامل قال المص في شرح المنظومة المؤكدة التي هو الابوة بيان وجوب حذف الفعل فيها فيصح الاقسام ومن فسر
المؤكدة بانها التي علمت بدليل غير الحال فيدخل دعوت الله سميعا وقائما بالقسط وولى مدبرا ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه
فان التقسيم فيها لا يختلف الحكم فيه فتأمل ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكره في الكافية تفسير للمؤكدة لا شرطها فالوجه فيه
ان يقال وهي التي يكون مؤكدة في المضمون جملة اسمية قوله في الزمخشري لانها اذا لم يكن تقريره انها اذا لم تكن مؤكدة لمضمون جملة اسمية
يكون غير مؤكدة لان الحال حينئذ المقصود اذا لم يكن مؤكدة لمضمون جملة اسمية فاما ان يكون قبلها جملة فعلية هي مؤكدة لمضمونها
واما ان يكون قبلها جملة فعلية ليست هي مؤكدة لمضمونها واما ان يكون قبلها جملة اسمية ولكن لا يكون هي مؤكدة لمضمونها فالاول قم قائما
وولى مدبرا والثاني جاء زيد راكبا والثالث زيد ابوك منطلقا وليس شيء منها حالا مؤكدة عند جار الله والمص لان الاول مفعول مطلق
اي قم قياما والثاني حال متبدلة والثالث ممتنع اذ ليس في الانطلاق ما يقرر معنى الابوة ليكون مؤكدة وليس في الجملة ما يصح تقييده به
ليكون متبدلة قال المص في شرح المفصل يرد على حد الحال المؤكدة من وجهين احدهما ان الحال يبين هيئة الفاعل او المفعول وهو
ليس لواحد منهما وجوابه انه ليس معمولا ومعمولا في الحقيقة ثبت من العامل المقدر والاخر ان الحال تقييد للفاعل او المفعول باعتبار
فعله وهذه الجملة لا يخلو اما ان يكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختل معنى الحال من حيث ان بها القيد وان كانت مقيدة
اختل معنى الكلام اذ لا ابوة الا في حال العطوفية وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا لا يقبل التقييد وهي افعال القلوب
كقولك تحقق الانسان قائما فلم يحتمل بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفي بانتفائه بعد اذا قعد وانا ذكره ليعرف انه كذلك كان عند التحقيق
والتحقيق مستمر واذا ثبت ذلك في هذه الافعال فلا فرق بين الحال التي يصح انتفاؤها مثل قولنا زيد ابوك عطوفا ولا ذكر
جاء ان الحال في هذا الباب غير مستقلة واعترض عليه الامام الحديثي فانه لا ابن نظر لانه اذا لم يكن بعض من الاحوال مقيدا العامل
يختل حد الحال اذ لا يكون الحال حينئذ مبينة لهيئة الفاعل والمفعول بل الحق ان معنى تحقق الانسان في حال جعلته حاصلا على حال قيامه
فيكون قيدا محصولا للدوام العلم الحاصل ويمكن ان يقال ان عطوفا ونحوه مقيد بحسب الوضع لكن منع منه العقل واعلم ان المصنف
قال في شرح المنظومة ونعت الحال المؤكدة بانها التي ياتي لتقرير مضمون الجملة الجزء الجملة الاسمية كقولك زيد ابوك عطوفا والمعنى
زيد ابوك احقه عطوفا لانه لا يستقيم تقييد الابوة بحال العطف الخ واعلم ... بان تقييدها لانه يستلزم نفي الحكم عند نفيها فعلم ان
المراد احقه عطوفا فيكون التقييد راجعا الى العرفة فيرجع هذا التفسير المتقدم في توجيه اقول ان تقييد الابوة ينبغي
ان يحمل على الوجه الذي قرره الامام الحديثي ولا تناقض هذا ما ذكره في شرح المفصل **قوله التمييز ما يرفع**
بخلاف قوله ما يرفع الابهام التمييز وغيره كالحال والصفة واشباههما كالمصادر التي للتنويع او العدد وقوله عن ذات اخرج
عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن عن غير ذات بل عن هيئة واحترز انها به عن مثل رجع القهقرى وعن مثل ضربت ضربتين فان القهقرى
يرفع الابهام عن هيئة الرجوع وضربتين يرفع الابهام عن كمية العدد قال المص في امالي المفصل يرد على الزمخشري الحال لان قولك
جاء زيد يحتمل ان يكون غير راكب كما انك اذا قلت عشرون احتمل ان يكون دينارا او غيره ذكره واجيب بان هذا الابهام محقق في قولك
عشرون لانك لا تعلم ان العشرين دراهم ودنانير بخلاف قولك جاء زيد فانه لا لبس فيهما ولا في تركيبهما فان لفظه لا يرتب الابهام فيها ولفظه
جاء كذلك وسببه المجيء الى زيد كذلك فلا ذكر فانه مفرد وجملة معناه يكون الابهام حاصلا بخلاف قولك جاء زيد فان في بها ابهاما تقريبا
باعتبار الوجود فان سلم ورفعه فينبغي ان يزيد في قوله رفع الابهام في جملة او مفرد عن ذات والحال انما هو يرفع الابهام عن هيئة
بهذا ما ذكر في الامالي وعلم منه ان الاحتراز عن الامور المذكورة بهذا القيد انما هو على تفسير تسليم ورد قول المص احترز به عن هيئة

الاسم المشترك مثل العين عينا جارية فانه يرفع الابهام عن ذات الا ان قولك عينا محتملة الجارية والباصرة وغيرهما فاذا قلت عين
فقد بينت ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمبهم في وضعه وانما يحصل الابهام للاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق
بخلاف عشرين فانه لم يكن دالا على ذات معينة في اصل وضعه فاذا قلت المستثنى يخرج الاسم المشترك المذكور ونظائره كرجع ذلك
في حيض قوله عن ذات مذكورة او مقدرة تنبيه على ان الحد يتناول على نوعين نوع ينتصب عن المفرد وهو تمييز الذات المذكورة
ونوع ينتصب عن النسبة وهو تمييز الذات المقدرة فان قيل الحد غير مانع لدخول ما ليس من الحد فيه فان قولنا رجع القهقرى
وامثاله مثل المصادر يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى نوع لم يكن مبهم ما وبذلك يرجع مر هو في اصل وضعه كالعين الا هم
لم يكن مبهما من ذكر عشرون فالجواب ان القهقرى ونحوه بيان لهيئة الرجوع لا الذات لان الرجوع ليس بشيء موضوع للذات بل هيئة
متعلقا بالذات فيكون الذات مبهوما منه لم هيئته مبهمة ثم القهقرى يبين هيئته فيكون مثل الحال في بيان الهيئة فيخرج بقوله
عن ذات عن الحد بخلاف عشرين فانه لم يوضع للهيئة بل وضع للذات اصلا وانما وضع لكمية الذات فيكون ذاته مبهمة والمميز يعين ايها يبين ذاته فان قيل
الرجل في كم جاني هذا الرجل داخل في حد التمييز لانه يرفع الابهام المستقر من هذا لانه صفة اجيب بانه يلزم بعض النحويين انه
يجمع التمييز عن كل مبهم من المعرف واسم الاشارة فقالوا عارضا في قوله رفلا رواه عارضا ومثاله قوله ...
منصوبان على التمييز وهو غلط اذ ليس ابهام اسم الاشارة والمعرفة اذا انما يكون بحق بعد ان يعرف واسم الاشارة لا ينفك باعتبار
الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات عن قرينة لانه في حكاية لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية كما قلت هذا وانما لم يكن نافع
للاشارة اليه الا ذلك المفرد وانما ثم مبهما من حيث ان مسماه لا يفهم منه فتوهم انه في الابهام كعشرين وليس كذلك لان عشرين لا ينفك عن
الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا الذي هو عارض بسبب المبهمة وما جاء من الحكم المبهم الذات مقيد بتمييز ... قوله فالاول يعني
بالاول تمييز الذات المذكورة وذلك لا يكون عن نسبة وانما يكون عن مفرد والثاني فيما كان مقدرا قال المص في شرح المفصل من جهة
ان الوضع بالمقادير تعيين المقدار ليجري على كل ما يقدر فوجب ان يكون الذوات فيها مبهمة فاحتاجت الى التمييز لذكر والمقدار
ما يماثلها ومعادلة والقياس معناه من قست الشيء بالشيء اذا قدرته الا انه مقدر تقريبا لا تحديدا ثم المقدار ما يقدر به مثل عشرين
درهما وسيأتي في باب العدد حكم لانه اخص به ولم يذكر ها هنا لئلا يتكرر ذكره وانما ذكره بعينه في غير العدد مع كونه مقدارا سواء
كان كيلا نحو قفيز برا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة كقولهم ما في السماء موضع كف سحابا او قياسا نحو على التمرة مثلها زبدا
قال صاحب ... بالفتح والكسر لغة الذي يوزن به او يكال **قوله** فيفرد ان كان التمييز جنسا فيجب الافراد
لانه لا يستقيم فيه جمع ان يكون مفردا ونعني بالجنس ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل وانما يجب افراده لانه لا يستقيم
فيه جمع لانه اذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنسه فلا يكون لا وانه لفظه بعينه لعدم نقاوته وانما فيدل على الحقيقة الا ازد
فدلالته على الحقيقة يمنع من تثنيته وجمعه اذ يمتنع ان يجمع مثله معه على ما تقدم في المفعول المطلق الا ان يقصد الانواع
دالا عليها فيجب الجمع لصحة ... وقصد الدلالة على الانواع انما صحة الجمع فلانه يمتنع اجتماع مثله معه وانما قصد الدلالة
عليها فبالغرض نقول عندي رطلان زيتين اذا قصدت الدلالة على نوعين وعندي ارطال زيوتا ان قصدت الدلالة
على الكثرة ويجمع ... قال المص في شرح المفصل نقول عندي قنطار ... او ... وما اشبه فيها ليس
بجنس ولا بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغنى عن التثنية والجمع وهذا لما كان
لنوع لا دلالة له على الجنس يعني الكثير واختص بالدلالة على الواحد منه عدل عن لفظ اراد الى ما هو ادل من الواحد على
الكثير وهو لفظ الجمع **قوله** ثم ان كان بتنوين المميز عنه ان كان بتنوين نحو رطل زيتا او بنون التثنية كمنوان سمنا

جاز ان يضاف الى التمييز فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن وانما جاز اضافته لانه امكنت اضافته وكما يرتفع الابهام بالتمييز
يرتفع بالاضافة فجاز الوجهان لاستواء حالتهما على الغرض المقصود فان قيل لم لم يقل بتنوين او نون التثنية او نون الجمع
ليدخل فيه الزيدون حسنون وجوها اجيب عنه بان هذا ليس من تمييز المفرد بل ... وانما ذكر من تمييز ما يضاف الجملة والكلام
الان في تمييز المفرد **قوله** والا اي وان لم يكن المميز عنه بتنوين او نون تثنية فلا يجوز الاضافة وذلك اي عدم جواز الاضافة المقصودة
لانه ان كان مثل عشرين ونحوها تعذر اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا ابقاؤها قال المص في شرح المفصل لانها ليست
نون تثنية نون جمع وكذلك على التمرة مثلها زبدا يتعذر اضافته وبيان تعذر الاضافة هو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف
المضاف او المضاف اليه كلاهما باطل ولا يمكن اضافة المضاف لانه لو اضيف مع ابقاء الضمير لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف
فسد المعنى لانه يصير المعنى الى نسبة المثلية الى الزبد والغرض انما هو نسبة المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لانك
اذا قلت عندي مثل تمرة زبد فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة
بالزبد وكانت الاضافة تؤدي الى ما هو ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن اضافتهما جميعا لما تقدم امتناع اضافة كل واحد منهما واذا امتنع اضافة
كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر هذا جميع ما ذكر المص في شرح الكافية وشرح المقدمة وذيل الشارح ما فيه الاضافة في كلام
العلماء شرح المفصل بوجه آخر ولنا بحث على كل واحد من التقرير ليس هذا الموضع ذكره **قوله** وعن غير مقدار هو القسم الثاني من اقسام المفرد وهو
كل نوع اضيف الى جنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وما اشبهه لان ذكر الكلام اذا قلت ثوب احتمل ان يكون من خز او قطن او غيره
فاذا قلت خزا او قطنا فقد بينت ابهام ذات مذكورة وللخفض اكثر لانه ليس من باب المقادير والاضافة مستقيمة في الاسماء الباب فكانت
اولى بذلك وانما قال وهي الاصل لان الاضافة اخف وانما قال يعرف باسم المقادير يمتنع الاضافة في بعضها كقولك عشرون درهما على التمرة
مثلها زبدا وامتناع ينتقض لعدم اولويتها في الباقي والامتناع في البعض هنا فيكون الاضافة اكثر او ينزل التمييز والمميز عنه بتحد ان ذاتا
وذكر مقتضى اولوية الاضافة يحصل الاتحاد والاتصال اللفظي فيطابق اللفظ المعنى وليس كذلك في المقادير لانه لم يصدق على شيء واحد
انه خاتم **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها علمنا ان التمييز نوعان نوع يرفع الابهام عن ذات مذكورة ونوع
يرفع الابهام عن ذات مقدرة والمص بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني وقسمه الى ثلثة اقسام وذلك لان التمييز هنا ارتفع
عن الذات المقدرة التي هي النسبة وتلك النسبة المحتاجة الى البيان اما ان يكون في جملة واما ان يكون في ما ضاهاها او ما شابهها
واما ان يكون في اضافة فالاول كقولك طاب زيد نفسا ابا وابوة ودارا وعلما فان المتكلم قصد النسبة الى امر يتعلق بالمذكور
ثم تمييز بعد ذكره فلو قصد المذكور لم يكن ثم ما يحتاج الى التمييز فان قولك طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ عن نسبة الطيب
الى امر يتعلق بزيد فيكون تلك النسبة مبهمة قطعا فاحتيج الى تفسير لابهامها والثاني كقولك زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما والثالث
كقولك يعجبني طيبه زيد ابا وابوة ودارا وعلما وتقريرها كتقرير الاول واعلم ان ظاهر كلام المص في الكافية وفي حواشيها يدل
على ان الذات المقدرة هي النسبة وهو صحيح فان النسبة في صورة ... ولا يخفى ان النسبة ليست امرا مذكورا فيكون
ذاتا مقدرة وعبارته في شرح المفصل يدل على ان الذات المقدرة هو متعلق المذكور وهو عين النسبة وانما هو متعلق النسبة لانه
قال فيه بعد هذه العبارة قد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد
وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذكر مبهم لاحتمال متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام عن الذات المقدرة
عن المتعلق هذا كلامه وهو يدل على ما ذكرنا وهذا الذي في شرح المفصل صحيح ايضا فان الامر المتعلق بالمذكور غير مذكور
فيكون التمييز عن ذات مقدرة قال الامام الحديثي مثل لكل قسم من الانواع الثلثة باربعة امثلة لان التمييز اما ان يصلح

لعدته على المميز عنه اي لان يجري عليه او لا وعلى التقديرين اما اسم عين او اسم معنى اقول فيه نظر لان ثلثة منها لا يصدق على المميز
عنه بالمعنى المذكور وهي الابوة والدار والعلم فالوجه فيه ان يقال التمييز اما ان يكون اسم عين او اسم معنى راجعا الى المنسوب اليه
واما ان يكون راجعا الى امر يتعلق وكل منهما اما ان يكون اسم عين او اسم معنى مثل قوله لله دره فارسا للتنبيه به على انه لا يشترط
في التمييز ان يكون جامدا **قوله** ثم ان كان اسما يصح ان يكون صفة او اسما والاسم على قسمين قسم يصح جعله
لما انتصب عنه بان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وهو زيد يرجع اليه ان يكون عينه او يكون معنى قائما به فالاول مثل
طاب زيد ابوة والتمييز في هذا القسم يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون لمتعلقه يعني يجوز في المثال الاول
ان يكون زيد هو الاب وان يكون لمن ولد ... وفي المثال يجوز ان يكون الابوة ابوة زيد ويجوز ان يكون ابوة من والده وقسم
لا يصح فيه جعله لما انتصب عنه والتمييز في هذا القسم يتعين ان يكون لمتعلق من انتصب عنه على حسب مدلول التمييز يعني يكون
المراد منه متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلقا آخر له مثال القسم الثاني طاب زيد دارا او علما والتمييز هنا ليس عين زيد
ولا معنى قائما به وكذلك العلم فان المراد منه المعلوم فلا يكون الدار والعلم محتملا للجهتين كما احتملهما ابا وابوة ولا يحتمل الا جهة
واحدة على حسب مدلوله فان قلت ما وجه التعبير عن المنسوب اليه اعني عن زيد في الامثلة بما انتصب عنه قلت وجهه
ان يراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التمييز في قولنا طاب زيد ابا انما كان بسبب زيد اي نسبة الطيب
الى زيد قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فازلهما الشيطان عنها الضمير في عنها للشجرة اي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها
وتحقيقه فاصدر الشيطان زلتهما عنها وعلى ما قررنا يصح ان يطلق ما انتصب عنه على طاب ايضا كما اطلقه عليه جار الله العلامة
في المفصل قوله فيطابق يريد بالمطابق التثنية والجمع ان قصدت التثنية والجمع ان قصدت الجمع وقوله فيهما يعني اذا جعلته
للاول اي المنتصب عنه او له او لغيره وهو اذا ارتد بما يتعلق بما انتصب عنه لمن ذكره اذا قلت ... اذا اردت ان تقول
طاب زيد ابا وقصدت ان الاب هو زيد وجب ان يكون طاب زيد ابا فلو ثنيت زيدا على هذا المعنى قلت
طاب الزيدان ابوين وتجمع اذا جمعت ولو قصدت بذلك الاب لزيد وقصدت به واحدا قلت طاب زيد ابا فان قصدت الاب
ولم اوجد قلت طاب زيد ابوين فان قصدت الجماعة من الاباء قلت طاب زيد اباء ولو قصدت ... لزيدين او
الجماعة قلت الزيدان ابا وطاب الزيدون ابا واعتبر مثل هذا في القسم الثاني مثلا وجب ان تقول طاب زيد دارا ان قصدت دارا
واحدة وان قصدت دارين وجب ان تقول طاب زيد دارين ولو قصدت واحدة لجماعة من الزيدين وجب ان تقول
طاب الزيدون دارا والحاصل ان المطابقة ليست باعتبار الملفوظ بل باعتبار المقصود والا ان يكون التمييز جنسا كالابوة
والعلم فانك تأتي به مفردا الا ان قصدت الى معنى الابوة والعلم من حيث هو ابوة وعلم ان كان من قوله لا يكون مفردا لانه تعذر
جمعه على ما تقدم في تمييز الذات المذكورة الا ان يقصد الانواع والدلالة عليها فيجب التثنية والجمع ان قصد الانواع على
والجمع ان قصد الانواع كما تقدم في تمييز المفرد **قوله** وان كان صفة في تمييز النسبة ان كان صفة يكون لما انتصب عنه ويكون
مطابقا اما الاول فلان الصفة لابد فيها من ضمير راجع الى ما انتصب عنه فيكون التمييز له لا لمتعلقه واما الثاني فلان تثنية الصفة
وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع الى ما انتصب عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب ان يكون الضمير العائد
اليه مفردا ويجب ان يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الافراد وهكذا
تقول في التثنية والجمع فتقول لله دره فارسا ولله در الزيدين فارسين ولله در الزيدين فوارس وقال قوم هو حال
والمعنى التعجب منه حال كونه فارسا عندهم والصحيح انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف لما قال المص في امالي المفصل لانه

لا في اما ان يكون حالا منتقلة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد
مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال الموكدة ايضا غير مستقيم لان
الحال الموكدة شرطها ان تكون مقررة لمضمون الجملة التي قبلها وانت هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فافادة الحال ههنا
على انتفاء الحال المنتقلة والحال الموكدة واذا ابطلتهما ثبت التمييز قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام معناه
معناه التعجب والمراد اعظموا الذي غاية الاعظام اضافوه الى الله مع ايمانهم بان هذه الخ لا يقدر عليها الا الله تعالى وبان هذا
جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء التعجيبة والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وهي اللبن
وقيل اريد بالدر ههنا الخير فانهم يعتقدون ان اللبن منشا للخير لانه غالب اقواتهم وكانوا يسقون الخيل ونحوه من الضيفان
والذي يتمثله النحويون اضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم **قوله** ولا يتقدم التمييز
على عامله عامل التمييز اما فعل او شبهه او ما يشبهه مثال الاول والثاني ظاهر ومثال الثالث منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
عسلا فانه مشابه لضاربان زيدا وضاربون زيدا او ضرب زيد عمرا وما يميز المفرد عنها لا يتقدم على عامله بلا خلاف فلا يجوز عندي
درهما عشرون وكذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما انتصب عن الجملة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيد ابا واجاز المازني والمبرد التقديم
ومنعه سيبويه والمحققون وانما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لانه في المعنى فاعل لانه امتنع تحققه بدون الفاعل
لما علمت في تمييز النسبة من ان التمييز لا يتحقق الا بنسبة الفعل الى امر اخر غير التمييز ولولا ذلك لم يكن فيه تمييز اصلا واذا كان ثمة امتنع
تحققه بدون الفاعل يكون في المعنى على الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالواقع اجدر وقال المص في شرح المفصل والقائل بجواز التقديم لانه
في المعنى فاعل فكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا واعلم ان هذا الذي ذكره في شرح المفصل وانما لم يجز تقديمه لانه في المعنى فاعل
فكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا اذا علم ان هذا الذي ذكره في شرح المفصل معناه غير الذي ذكره في شرح الكافية
على ما لا يخفى على ذي تامل وللامام الحديثي ههنا اعتراض اورده في شرح الكافية عليه وليس الامر على ما ظنه كما علمت واستدل على الرد
بدليل اخر شامل للتمييز المفرد وتمييز النسبة تقريره ان التمييز كله في الاصل موصوف لما انتصب عنه اما تمييز المفرد فظاهر فان اصل قولك عندي
عشرون درهما عندي دراهم عشرون واما تمييز النسبة فاصل قولك طاب زيد ابا طاب ابو زيد ان كان الاب وما انتصب عنه
مطابق ابو زيد ان كان الاب يخالفه والفعل وصف في المعنى للفاعل اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاخبار واما تغيير كان
من جهة علم المخاطب وجهله فيسمى الحكم باعتبار جهل المخاطب خبرا ويسمى باعتبار علمه صفة فثبت ان التمييز في الاصل موصوف لما انتصب
عنه وانما خولف لغرض الابهام اولا والتفسير ثانيا ليحصل ضرب من المبالغة فانك اذا ذكرت الشيء مبهما تشوقت النفس الى طلب
علمه فكان في ذكره مبالغة وتعظيم وايضا فانك اذا ذكرته مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة فتبين
ان العدول عن الاصل مبالغة وتاكيدا وجوز المازني والمبرد تقديمه على الفعل قياسا على سائر الفضلات من الحال وغيرها وغيرها
واختار ابن المالك قائلا قد جاء في الكلام الفصيح كقوله اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما
وكقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب واجيب عن القياس بالفرق فان التقديم فيما يحصل فيه
بطلان المعنى الذي لاجله فيمتنع بخلاف غيره وعن البيت الاول بان تقديره اذا قر المرء عينا فر فلا تقديم فيه على الفعل وعن
البيت الثاني بانه لم يصدر عن فصيح بل قائله مجهول واكثر الرواة وما كان نفسي وان سلم نفسا بالنصب يجوز ان كان ضمير
الحبيب ونفسا يكون جزءه موصوفا بما بعده **قوله المستثنى** بيان الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
وقيل انه مشترك بينهما اشتراكا لفظيا وقيل انه موضوع للقدر المشترك بينهما فيكون متواطيا وعلى القولين الاولين يمكن

حد المستثنى

او في بعض النسخ قوله بهم يعرف بيان الاخر

حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لانه احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصل الذي به يتميز عن الاخر اذا اختلفا غير محدود
واذا اختلفا في الحقيقة التي بفصل فيكونان حقيقتين مختلفتين فيتعذر جمعهما في حد واحد والا يلزم عدم اختلاف
المتقابلين نعم يمكن ان يجمع بينهما في حد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها وعلى الثاني انه لا
يمكن ان يجمع بينهما في حد واحد باعتبار المعنى **قوله** فالمتصل المخرج انما قال المخرج ليخرج المنقطع وانما قال عن متعدد وان كان
الاخراج لا يتصور الا عن متعدد ليكون مذكورا في الحد بالمطابقة فان دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وانما قال لفظا او تقديرا
لينبه على ان المستثنى نوعان احدهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه مقدرا وهو المسمى بالمستثنى المفرغ نحو ما جاءني احد الا زيد وقوله
بالا واخواتها لبيان الادوات الموضوعة للاخراج لا للاحتراز به عن شيء وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل قوله فاقتلوا المشركين ثم قال
لا تقتلوا اهل الذمة وعن مثل قام القوم لا زيد باطل لما قال المص في شرح المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين مراد المتكلم
باللفظ الاول وكذلك لو قال القوم لا زيد فليس بزيد داخلا في القوم بل هو بمنزلة قولك قام زيد لا عمرو وهذا ما ذكره والتحقيق
في تقريرنا قام القوم لا زيد ان لا العاطفة لنفي ما ثبت للاول لا للاخراج بدليل انه يستعمل حيث لا يتصور الاخراج نحو قام زيد لا عمرو
وقال الامام الحديثي قوله عن متعدد ليخرج نحو رايت اسدا راميا يخرج الحيوان المفترس من مدلول مطلق الاسد وليس هذا اخراجا
عن متعدد اذ الاسد لم يتناول الرامي فان الاخراج بدون التناول غير مستقيم اما الاول فلان راميا انما يخرج الحيوان المفترس وجعله
للقوامي اذا اراد معناه الحقيقي والمجازي ههنا وقال بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد اقول هذا الكلام غير مستقيم
اما الاول فلان راميا انما يخرج الحيوان المفترس وجب شموله للرامي فان الاخراج بدون الشمول محال وان لم يشمل فلا يتصور الاخراج
والحاصل ان حكم بالاخراج وحكم بعدم الدخول الشمول تناقض وانما الثاني فلا غرض وقد يقال احترز بقوله بالا واخواتها عن مثل
اعجبني القوم الظرفاء فان الظرفاء اخرج غير الظرفاء عن متعدد وهو القوم وهذا ايضا غير مستقيم فانه ايضا تبيين مراد المتكلم
باللفظ لا اخراج بمثل ما علمت في قام القوم لا زيد **قوله** والمنقطع المذكور بعدها المذكور بمنزلة الجنس شامل للمنقطع وغيره وقوله
بعدها يخرج ما هو مذكور لكن لم يذكر بعدها وقوله غير مخرج يخرج المتصل قال المص في امالي الكافية وهذا اولى من حد النحويين
الذين يقولون في حد المنقطع انه كان من غير جنس فانه باطل بقولنا جاء القوم الا زيدا القوم معهود بينك وبين مخاطبك
ليس منهم زيد فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك هو منقطع قال ويمكن ان يعتذر النحويون بان غير الجنس يطلق على ما لم يكن
داخلا في الاول لجنس بما كان داخلا فلما كان المنقطع غير داخل في الاول امكن ان يعبر عنه بانه من غير الجنس بالتفسير الذي ذكرناه
بهذا الكلام وبه ظهر ما في الشرح من قوله وقد يتوهم بعض النحويين الخبرة بنى تحقيق معنى الاستثناء **تنبيه** الاول ان المستثنى
مبين لغرض المتكلم من المستثنى كساير التخصيصات من قوله واحل الله البيع وحرم الربوا ونحوه لا فرق عند هولا بينهما
الا من وجهين احدهما ان المستثنى يجب ان يتصل بالمستثنى منه لفظا او ما في حكم الاتصال لفظا كقطعه من المستثنى منه لتنفس
او سعال او نحوه مما يكون مانعا من الاتصال اللفظي والثاني ان المستثنى مع صيغ مخصوصة نحو الا واخواتها وقوله اليهم فهو
مثل التخصيص عند هولا مشعر بانه عندهم ليس تخصيصا وليس كذلك بل هو عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص
وداخل في حده عندهم قال المص وهذا اي كون المستثنى مبينا الغرض من المستثنى منه غير مستقيم بجواز قوله عندي عشرة
الا درهما والعشرة نص في مدلولها ولو اريد بها تسعة وذكر الا واحد بيتين مراد بطل النصوصية واجماع النحويين
على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل له ايضا اذ لا اخراج عندهم **القول الثاني** ان مجموع المستثنى منه والة الاستثناء
والمستثنى موضوع لمعنى واحد من غير تقدير الاول لمعنى ثم اخراج منه حتى كان العرب وضعت للتسع عبارتين

احديهما تسع والاخر عشرة الا واحد وهذا القول ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي
هو خمسان وبالا عن الاخراج وبواحد عن ذي مخرج ولو كانت عشرة الا واحد تسعة لم يستقم تمييز المعاني فيها كما لا يفهم من بعض
حروف تسعة عند اطلاقها معنى وهذا الذي ذكره معلوم من لغة العرب في الطرفين اي ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها
الى اخره وانه لا يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها معنى ثم هو باطل باجماع النحويين على انه اخراج لم يعهد في لغة
العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى يعرب في وسطها والذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموا من لزوم الكذب
في كل استثناء بتقدير القول بالاخراج وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد ايهام انه اوقعها بجملتها ثم اخرج الدرهم
منها فان لم يدخل الدرهم في العشرة لا يتحقق الاخراج وان كان داخلا فيها كان ما اقر به اولا نافيا بما اثبت اولا فيلزم الكذب في احد
الامرين يعني في العشرة اولا وربما نعتقد ذلك اي فنعتقد لزوم الكذب احد الامرين في كل استثناء فيتعذر الاستثناء
في كلام الله تعالى فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة الا خمسين عاما واراد بالالف سنة
على الافراد جميع مدلولها فقد اخبر بانهم لبثوا الجميع فيستحيل ان يخرج شيء منه لانه يؤدي الى ان يكون اللبث اقل من الف
وقد علم انه لبث الفا **قوله** قوله في الشرح وهذا الذي ذكره وقع نقض اجمالي وتوجيهه لو صح ما ذكره يلزم ان لا يقع
بدل الاشتمال وبدل البعض في القران واللازم باطل لوقوعه فيه قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا اما اللزوم فلان المحذور الذي ذكره ثم قائم فيه بعينه وذلك لانه يجب من ذكر الناس مع الوجوب الوجوب
على جميعهم وابدال البعض من الناس يقتضي الوجوب على بعضهم فيصير المعنى امرت البعض الجميع امرت البعض وذلك
وهو باطل فان ادعى الاولون ان الناس ههنا اسم المستطيعين وانما ذكر المستطيعين ليتبين به المقصود بالناس
كان الرد عليهم على ما تقدم من بطلان نصوصية الناس في مدلوله واجماع النحاة انه بدل البعض منه لانه يبين المراد منه
وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بلا خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس فاذا اريد بالناس المستطيعين
يصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد فان زعم الفريق الثاني ان المراد
غير بطلان البدل منه والبدل على ان المراد عن مدلول كل واحد واجماع النحاة انه بدل وكون كلمة مركبة معربة في وسطها وكذلك
الضمير منهم المذكور عندهم يعود على بعض الكلمة وزيادة وايضا فانه يؤدي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين جميعا عبارة
عن المستطيعين فان التقدير من استطاع منهم ولا يخفى ان المستطيعين من الناس بعضهم فالناس يكون بعضا له فيصدق
ان بعض المستطيعين عبارة عن المستطيعين وفساد هذا مقطوع به قال الامام الحديثي في هذا الكلام نظر يلزم ان لا يجوز
في القران ولا في غيره تخصيص لئلا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى وغاية التخصيص وهو ارادة بعض ما يتناوله اللفظ
مع قرينة وهو وجود المخصص نعم يكون مجازا والمجاز واقع كثير وكونه يمتنع ان يراد من العشرة ونحوها اقل من مدلولها الحقيقي
لما كان لكلامه في قوله تلك عشرة كاملة فائدة وقد ارادة قال تعالى من قوله الحج اشهر معلومات شهرين وعشر ليال واما يكون
عشرة نصا في موضعها اذا لم يوجد قرينة تغيرها كغيرها ومراد النحاة من انه مخرج ما ارادة الاصوليون فيه لئلا يتعارض اجماعان
في مدلول اللفظ عرفي لائمة العرب وليس ارادة الخاص من العام كالتفريع باللفظ الموضوع للخاص حقيقة حتى يلزم ظاهر
الفساد في ابدال الحج وكذا ارادتهم من انه يدل انه مبين مخصوص ولا منافاة بينهما اقول الجواب عن ان المحذور ههنا هو بطلان
النصوصية في التخصيص لا يبطل النصوصية فان العام ظاهر في مدلوله لا نص فلا يلزم من امتناع الاول امتناع الثاني واما قوله

الناس ح

ولو امتنع ان يراد من العشرة فجوابه ان نصوصية العشرة لا يمنع حملها على معناه المجازي فقائدة الكاملة فيه ان يكون نفي المجاز
واما ان النقض بقوله تعالى الحج اشهر معلومات فغير وارد فان اشهر ليس كعشرة في النصوصية واما قوله ومراد النحاة من انه مخرج
ما اراده الاصوليون فجوابه ان قول النحاة ظاهر في الاخراج لا بما ذكره الاصوليون وحمل اللفظ على غير ظاهره مع تحقق المعنى الظاهر
غير جائز واما قوله ليس ارادة الخاص الى اخره فجوابه انه ان اراد به انه لا يؤول المعنى الى ما ذكره المص فهو باطل لانه بعد ثبوت التقدير يعني
اي التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير منهم راجع الى الناس يؤول المعنى اليه قطعا وان اراد به انه لا فساد فيه وان
المعنى اليه فهو ايضا باطل لان ما يؤدي الى الفاسد يكون باطلا وان اراد معنى اخر فلا بد من بيانه اولا **قال** والمذهب الثالث
وهو المستقيم المندفع عنه الاشكالات ما قرروا منها وما زعم ان المستثنى منه يراد به جميع افراده بالنظر الى الافراد اي بالنظر الى مدلوله
اعني الفيام والقوم وان منهم زيدا واخرج زيد منهم بالا في قوله قام القوم الا زيدا مثلا هكذا قاله المص في شرح المفصل وبعد ذكر
الاخراج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج ولذلك اي ولاجل ان الحكم بالاسناد بعد الاخراج لا يحكم العالم
بالعربية على كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلو ظن ظان ان المتكلم اذا قال له علي عشرة عند نطقه بالعشرة من غير ان يعلم
تمام الكلام عليها انه معترف بعشرة مسند اليها الا ان كان مخطيا لعلمنا بانه يجوز ان يذكر ما يخرجه قبل الحكم بالاسناد فاندفع
بذلك اشكال الكذب في الاستثناء والابدال واندفع ما لزم الفريقين فلا يرتكبوه في جميع ما ذكر عليهم قال الامام الحديثي يرد على
جوابه ان الرجال هم القاسمون الا زيدا فان الفصل المبني عن الاسناد تقدم على الاستثناء وان لا يلزم شيء لو سكت في وسط الاستثناء
او مات اذ لا يلزم بدون الاسناد شيء وان يقع فيما قدمه اذ عشرة في عندي عشرة الا خمسة بعد الاخراج بدل عن الخمسة
ولا يحكم عالم بالعربية على المتكلم بشيء قبل تمام كلامه لعلمه بان المبين المتصل يجوز ذكره وبقبله نحو لزيد علي درهم ناقص لا الا
لم يسند الا بعد تمامه وايضا لو كان المراد من المخرج ما ذكره الحاجبي يخرج به التخصيص وكذا العطف المغاير نحو جاء زيد لا عمرو
وجاء القوم لا زيد فانه نص الحاجبي وغيره على انه ليس الا فلا يفيد ذكر بقية القيود في الحد اذ لم يبق شيء يشارك حتى يخرج بها
اقول الفصل مبني على ما بعده جزا لانه لم يكن بعد تمام الكلام لا قبله ولو مات في وسط الاستثناء او سكت في قوله لزيد عشرة
الا درهما لا يكون مقرا بالعشرة ولا يلزم منه ان لا يلزم شيء اصلا اذ لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام واما قوله وان يقع فيما قدمه اذ الفصل
فجوابه انه لا يلزم من دلالة عشرة على خمسة بعد الاخراج بطلان النصوصية مطلقا وانما يلزم ان لو لم يدل على الخمسين بالنظر الى المدلول
واما قوله وانه لا يحكم العالم بالعربية الى اخره فجوابه ان المص قال لا يحكم العالم بالعربية بالاسناد الا بعد تمام الكلام
فكيف يصح ان يقال عليه لا لانه لم يسند الا بعد تمام الكلام واما قوله وايضا لو كان المراد من المخرج الى اخره ففيه
كما قدمناه في تقرير التعريف **قوله** وهو منصوب اي المستثنى يجب اعرابه على خمسة اقسام الاول ما يجب نصبه وذلك
في مواضع فمنها ان يقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب والكلام الموجب ما ليس فيه حرف النفي ولا ما يجري مجراه كحرف
الاستفهام والكلام المثبت باو نعم ولكن فكل مثبت موجب ولا ينعكس فقام زيد مثبت وموجب وما قام زيد
موجب وليس بمثبت واما وجه النصب ههنا لما ذكره المص في امالي الكافية من انه لا يجوز ان يكون تابعا لانه ليس كبدل
لا لفظيا ولا معنويا وهو ظاهر ولا صفة لانها باعتبار التبع ايضا ليست موجودة ولا بدل كل لانه ليس بدلوله مدلول الاول
ولا بدل بعض لان القائل يقدر انسان به ولو قدر انسان به ههنا كان فيها فسادا ولا بدل الاشتمال لان زيدا ليس مشتملا على القوم
ولا القوم مشتملين على زيد ولا بدل الغلط فانه لا يقع في القران ولا في الكلام الفصيح واما العطف بالحروف فظاهر واما البيان فلان
حقيقته ان يكشف عن المراد كشف الصفة ولا امر ههنا ليس كذلك واذا بطلت الاقسام كلها كان الحكم الاستقلال بنفسه فيعرب بما يعرب

على ح

بسائر الفضلات كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل ذلك واشترط ان يكون غير صفة لانها اذا كانت تابعة لما قبلها في كلام
موجب احترازا من القسمين اللذين بعد ذكره فانه لا يكون منصوبا على الاستثناء لازما واعلم انه لا حاجة الى قوله
غير الصفة لان الغير اذا كان عائدا الى المستثنى والواقع بعد الا الصفة ليس مستثنى وقد ذهب المص في شرحه الى عدم الاحتياج
الى هذا القيد قال الامام الحديثي لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرات الا يوم كذا فانه نصب على الظرف لا على الاستثناء
ومنها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه مثل ما جاني الا اخاك احد فانما وجب النصب لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وشرطه
ان يتقدم على المستثنى احد جزئي الجملة كالمثال المذكور ولو قلت الا زيدا ما جاني اخوتك لم يجز لان المستثنى من المستثنى منه بمنزلة
المعطوف بلا من المعطوف عليه فكما لا يتقدم على العامل لا يتقدم المستثنى وهذا يقتضي ان لا يتقدم على المستثنى منه الا انه
جاز في مثل قام الا زيدا القوم وضربت الا زيدا القوم توسعا لانه تقدم ما يطلب المسند اليه والواقع عليه اللذين
هما المستثنى منه وهو كتقدمه لفظا ويضعف في غيرها نحو ما مر بي الا اخيك جميع الايام اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه
والواقع عليه كطلبه اياهما وقد جاء الا زيدا قام القوم شاذا وقال المص في شرح المفصل لانه كالمفعول معه عند المحققين
فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا ومنها ان يكون المستثنى منقطعا نحو ما جاني احد الا حمارا لانه يمتنع فيه واحد الابدال
اما الكل والبعض فظاهر واما الاشتمال فلانه لا بد فيه من ضمير المبدل منه اما الغلط فلانه ينبغي ان يذكر بدون الا قال المص
في شرح المنظومة لان الا فيه معنى لكن فتعين نصبه على اللغة الفصيحة والذين رفعوه اجروه مجرى المتصل في البدل
كانهم قالوا ما جاني احد الا حمار بمعنى ما جاني حمار اجروه مجرى ما جاني حمار واحد الا زيد وليس بجيد لان البدل هنا انما جاز
لكون ما بعد الا بعضا وليس بجزء في الاستثناء المنقطع لكن فتعذر البدل وبنو تميم يجعلون المنقطع كالمتصل وعليه
قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ومنها ان يكون المستثنى بعد عدا او خلا نحو جاني القوم خلا زيدا
وعدا زيدا وانما وجب النصب لانه فعل اضمر فيه فاعله والتقدير اعدا بعضهم زيدا اي جانب بعضهم فيكون
ما بعده مفعولا به فيكون منصوبا وجوبا وانما قال في الاكثر لانه قد نقل عن بعض العرب انه يخفض بها لانها حرف جر عند هؤلاء
ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد هكذا اعلله المص واعلم ان التقدير المذكور اورده المص في شرح المفصل وغيره وفيه نظر
فان خلو بعض القوم عن زيد لا يقتضي خلو البعض الآخر فلا يحصل المقصود وهو عدم مجيء زيد فالوجه ان يقال ان الضمير
المستتر عائد الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والتقدير خلا الجائي زيدا او لو اريد بالبعض البعض المطلق لاستقام تقرير المص
وكذلك يجب النصب اذا كان المستثنى بعد ما عدا وما خلا لما مر في عدا وخلا وانما لم يقل هنا في الاكثر اذ لا خلاف في وجوب النصب
بعد ما عدا وما خلا وسببه ان ما في ما عدا وما خلا مصدرية ويجب وقوع الفعل بعد ما المصدرية باتفاق واذا وجب
وقوع الفعل بعدها باتفاق واذا وجب وقوع الفعل بعدها باتفاق وجب النصب بعدها باتفاق وانما كان ما مصدرية
لما قال المص في شرح المفصل من انه لا يصح ان يكون موصولا لان الموصول موضوع للصفة والموصوف جميعا وهنا قد ذكر
الاسم فليس موضع ما الذي لانك تقول اشتريت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والا فلانها لو كانت
بمعنى الذي يصح ان يقع موضعها من في قولك جاء القوم لانها لمن يعقل والا فلانها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل
ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرناه ضمير بعض القوم واما كونها ليست من الاوجه الباقية بمعنى الاستفهامية والشرطية
وغيرها فظاهر فاذا قلت جاء القوم ما خلا زيدا كانك قلت وقت خلوهم من زيد وتوجيه هذا التقدير لما لم يكن فيه مقتض للمصدر بمعنى
انا قد عرفت مضافا الى المصدر ليستقيم المعنى الا انه لو لم يقدر لا يستقيم المعنى لانه ليس ههنا شيء يقتضي المصدر ليتعلق به

فيبقى المصدر بغير متعلق يقتضيه واما اذا قدر وقت مضاف فيكون ظرفا فيستقيم المعنى وكذلك يجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون
ولا يكون وهما ناقصان استتر اسمهما عائدا الى بعض وما بعدهما يكون خبرا لهما والخبر واجب النصب واعلم ان عامل المستثنى في هذه الصور
اعني في صورة خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون واحد من هذه الافعال الاربعة لان المستثنى اما مفعول او خبر منصوب فلا يكون
له عامل سواه وما سوى ذلك منصوب بالفعل بواسطة الا ان كان ثم فعل فان لم يكن فالعامل للمستثنى بواسطة الحرف هذا هو الوجه مثل
قولك الزيد درهم الا اخاك اصحابك **قوله** ويجوز فيه النصب القسم الثاني من اقسام المستثنى ما يكون النصب جائزا فيه ويختار
البدل وذلك انما يكون اذا كان المستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه وقوله غير موجب يشمل النفي وما اشبهه وهو
النهي والاستفهام بمعنى الانكار مثال النفي ما جاني القوم الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء والنهي لا يقم احد الا زيد
ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله ومنه قوله تع ما فعلوه الا قليل منهم من قراءة ابن عامر بالنصب وقرأ الباقون
بالرفع على البدل من واو فعلوه احترز بقوله غير الموجب عن الموجب فانه قد تقدم انه منصوب ليس الا وقوله والمستثنى منه مذكور
احتراز من مثل قولك ما ضربت الا زيدا فانه لا يجوز فيه البدل وانما اختير فيه البدل لانه اظهر من جهة قياس عوامل العربية
فانه اذا جعل بدلا يكون عامله عامل المبدل منه بلا احتياج واسطة الا واكثر العوامل النحوية ان يعمل بلا واسطة واذا جعل
مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة الا وعمل العامل بواسطة في قليل وقرئ قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع
والنصب واكثر القراء على النصب فقال بعضهم اذا نصب يكون مستثنى من قوله فاسر فيكون في كلام موجب فلا يكون مما نحن فيه
واذا رفع يكون المستثنى من قوله ولا يلتفت منكم احد وانما حمل النصب على الاستثناء من موضع والرفع من موضع آخر لانه لو كان النصب
والرفع من ولا يلتفت منكم احد يلزم ان يكون قراءة الاكثر على غير المختار اعني على غير البدل فحملها على موضع يقرأ الاكثر على غير
المختار وقد ضعف هذا القائل انه قد اتى بما يخلص من ذلك ان يحمل على غير المختار وهو غلط لان القصة واحدة واذا استثني من قوله
فاسر باهلك كان غير مسر بامرأته واذا ابدل من قوله ولا يلتفت كان مسرا بها فيؤدي الى ان يكون مسرا بها غير مسر بها وهو
محال وانما يقع في مثل ذلك من يعتقد ان القراءات السبع آحاد ويجوز ان يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما بينهما من تفاوت
واما من يعتقد الصحة في جميعها لتواترها فبعيد عن مثل ذلك قال المص في شرح المفصل الاولى من هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع
والنصب مثل ما فعلوه الا قليل منهم ولا بعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض النحويين انه
يجوز ان تجمع القراء على قراءة غير الاقوى والمص قرر هذا في شرح المفصل بوجه آخر وهو ان القصة واحدة فهو اما ان تكون سرى بها
او ما سرى بها فان كان قد سرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله
فاسر باهلك واعترض عليه بان المص قال الوجه ان يقال لم يسر بها لانه نهى عن ذلك ولا يتعين النصب لجواز ان يكون قد تبعهم
فيكون ذلك النهي عن الالتفات فاخرجت منه بالاستثناء او انها اخرجت من وجوب الاسراء او لا يوجب ذلك تحريم الاسراء
وهو لا يمنع انه سرى بها ولا يلتفت ثم بين عدم ارادتها بالاستثناء اذ لم يكن بد من اهلها اقول لا يخفى عليك ان
هذا الايراد على تقريره في شرح المفصل واما على تقريره في شرح الكافية فلا يرد اصلا كما توهم الامام الحديثي ولجاجته **قوله**
ويعرب القسم الثالث ان يكون معربا على حسب العوامل وذلك انما يكون اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو غير الموجب المراد من كونه
معربا على حسب العوامل هو ان العامل الذي قبله ان اقتضى الفاعل يكون المستثنى مرفوعا على انه فاعل وان اقتضى المفعول
يكون المستثنى منصوبا على انه مفعول به وان اقتضى الحال يكون منصوبا على انه حال الى غير ذلك مثل ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وما جاني الا زيد الا راكبا وهذا القسم هو الذي يسميه النحويون بالمستثنى المفرغ لانه فرغ له العامل قبل الا بحذف المستثنى منه فجعل

اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه وفي قوله سمي باسمه اشارة الى ان زيدا مثلا في قولنا ما ضربني الا زيد وان سمي بالفاعل لكن ليس فيه الا مجرد تسميه
لانه فاعل من حيث التحقيق لانه في المعنى مخرج عن متعدد هو مستثنى منه محذوف هو فاعل في التحقيق الا ترى ان معنى ما قام الا زيد
والا لم يستقم الاستثناء ولم يوهم وتمايز في انهم اعربوا ذكره لهم ما قام الا هند وامتناع قام هند وانما كان هذا دليلا
على اعتبار ذلك لان هذا في الصورة الثانية فاعل في التحقيق فيكون متباعدا عن تانيث الفعل وهذا في الصورة الاولى
ليس فاعلا في التحقيق اذ لو كان متباعدا عن تانيث الفعل كالصورة الثانية لكن جاز زيد وهند اتفاقا واذا لم يكن هذا فاعلا
في التعيين فيكون الفاعل في التحقيق شيئا آخر وهو المستثنى منه وهند مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه فرغ العامل له فعمل فيه
عمله في المحذوف بمعنى انه عمل فيه بلا واسطة الا كما يعمل في المحذوف بلا واسطة الا او نقول بمعنى انه رفعه على الفاعلية كما
كان رافعا اياه عليها قوله وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد يعني غير الموجب هو الكثير في هذا الباب يعني باب
الاعراب على حسب العوامل لان المستثنى منه محذوف ولا بد من تقديره بمعنى وههنا ان العموم والخصوص وانما يقدر المستثنى عاما اذ تقدير
الخاص يستلزم التخصيص بلا مخصص ولو قدر من غير جنسه لما كان مفرغا لان كل مفرغ متصل نص عليه المص في اصول الفقه
قوله ويصح في النفي ليصح تقدير عام من جنس المستثنى مما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الا زيد استقام تقدير
ما ضربني احد الا زيد ولو قلت ضربني الا زيد لم يستقم فيه ذلك بوجه قال المص في الايضاح الى انما يقع الاستثناء المفرغ
الا في غير الموجب في الفاعل والمفعول لان الواقع في الوجود لا يصح التعبير عنه في الموجب لتعذره وتوهم ذكره اذ لا يمكن وقوع مثل
قولك ضربت الا زيدا وقتلت الناس الا زيدا وسافر الا يوم لانه يؤدي الى ان يكون العام المسكوت عنه مسندا الى جميعه
ذكره وهو متعذر الوقوع من حيث العادة فلما كان ذلك هو الغالب باعتبار الاثبات امتنع في باب الاثبات واستقام
في النفي الذي لا يتعذر فيه ذلك غالبا كقولك ما ضربت الا زيدا وما جاني الا زيد وشبهه واما غير الفاعل والمفعول من نحو ظرف الزمان
والمكان فيجيء في الموجب والنفي جميعا اذ لا يتعذر ذلك في المعنى لصحة وقوعه كقولك ضربت الا يوم الجمعة اذ يصح ان يضرب
في كل يوم الا يوم الجمعة ويصح العكس فجاز الامران فيه هذا كله هو ما ذكره في الامالي وقوله في شرح الكافية بما قلناه والكلام
ويستقيم المعنى يدل على انه قد لا يستقيم المعنى في الظرف الواقع في الاثبات ايضا كما في الموجب قال الامام الحديثي كلام المص يدل
على اختصاصه في الفاعل والمفعول به وان علم كونه شيئا للاختصاص لتعذر كونه مفيدا فيهما فلم يوجد مطلقا واما قوله في المتن
ليفيد يعني به يستقيم المعنى فيفيد الكلام لانه لو لم يستقم المعنى لا يفيد الكلام وهو ظاهر قوله ومن ثم يعني من اجل ان المستثنى
المفرغ يجب ان يكون في غير الموجب ليفيد لم يجز ما زال زيد الا عالما وان كان في اوله حرف النفي لان معنى ما زال اثبت فصار
استثناء مفرغا في الواجب فلا يستقيم المعنى فيه لانه لا يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب فانه لا يستقيم المعنى فيه
عملا لانه وقع ما زال للاثبات في الاستثناء لوقوعها بعد الاثبات يتعلق بما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا المنصوب منفيا
لكون خبر ما زال منفيا لوقوعه بعد الا للاثبات فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة واعلم ان الاستثناء المفرغ يجري في الاخبار
كلها والصفات كما يجري في غيرها لكن فيهما مشكلا اذ يكون المعنى اثبات جميع الصفة دون غيرها من الصفات ونحن نقطع
بان ذلك غير مستقيم فانك اذا قلت ما زيد الا عالم لم يستقم نفي جميع الصفات عن زيد اذ لا بد ان يكون على صفات متعددة
غير العلم واجاب عنه في كتبه بالتزيد انه لم يرد الا نفي صفات يمكن انتفاؤها مما يضاد المستثنى فلا يلزم نفي جميع الصفات كما
اذا قلت ما قام الا زيد فان الغرض حينئذ ليس لان جميع الارض بان هذا الكلام يقال في جواب من نفى تلك الصفة مبالغة في رفع
فالغرض الحاصل ثبوت تلك الصفة دون غيرها قال الله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الآية قال المص في اماليه

السائل المتوقف وكذلك قوله لا صلوة الا بطهور فان المعنى اثبات الطهارة في الصلوة المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة
حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت وقد يوجد الطهارة ولا يكون الصلوة مشروعة لفوات شرط آخر **قوله** واذا تعذر
البدل قد ذكرنا ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب يجوز في المستثنى النصب والبدل على اللفظ ان امكن ويتعين
وقد شهر مثاله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اما امتناع البدل على اللفظ في قوله ما جاني من احد الا زيد فانك لو ابدلت على اللفظ لوجب تقدير من بعد الا لان
الا بعد النفي اثبات فيلزم زيادتها بعد الاثبات وهي انما زيدت في النفي خاصة كما سيجيء في الحروف لتاكيد النفي ومحل
احد رفع على انه فاعل فيرفع زيد على انه بدل من موضع احد واما امتناع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد و
لا غلام رجل في الدار الا زيد فان العامل لفظا سواء كان الاسم مفردا او مضافا هو لا ولا انما عملت لكونها نفيا فاذا ابدلت
عن معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الا لان الا بعد النفي اثبات وهي عملت للنفي فكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لاجله وايضا فانه
يؤدي الى باطل لان الا يقتضي اثبات ما بعدها ولا يقتضي نفيه فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة وهو ابعد وهذا بعينه
جار في قولك ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اما الاول فبان يقال ما عملت للنفي فاذا ابدلت شيئا من معمولها وجب تقديرها
واذا قدرناها بعد الا في الاثبات واعملناها في الاثبات اخرجناها عن المعنى الذي عملت لاجله واما الثاني فلان الا يقتضي
اثبات ما بعدها وما يقتضي نفيه فيلزم التناقض المذكور في لا فان قيل العامل في التوابع هو العامل الاول لحكم الاكثار
على المذهب الاصح لا عامل مقدر فلا يصح قوله لو ابدل على اللفظ لكان معمولا لما ولا مقدرين بعد الا اجيب عنه
بان هذا السؤال وارد على عبارة المص عند القائل بالصحيح لا يضر بطلبنا لو قيل ما الا شيء لانه ما ينبغي عملهما على
ما بعد الا اذا انسحب النفي الذي عملنا لاجله عليه لكن يمتنع ان يكون بعد الا منفيا لان نفيها قد انتقض بالا فان قيل على ما ذكر
من امتناع الابدال على اللفظ في خبر ما يلزم ان يمتنع الابدال على اللفظ في خبر ليس لكن صح ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به بالبدل
على اللفظ فالجواب عن الاول انه يقال انما لزم ذلك ان لو عمل ليس للنفي وليس كذلك وانما يعمل لكونها فعلا فلا ان انتقض معنى
النفي بقي الامر العامل هي لاجله وهو كونها فعلا فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلا بخلاف الاثبات في ما فانه يخرجها عن
المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو التناقض وتقريره انا نفرض انك اذا قلت ذلك تقدر ليس بعد الا
فصار ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال فيقول ان ليس لها جهتان احداهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان
لاجل الفعلية لا لاجل النفي ونحا جهتها انما هي باعتبار العمل لا باعتبار النفي فيقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي
لان الاحتياج الى تقديرها للعمل والعمل للفعلية لا للنفي فوزانها وان كانت لفظة واحدة وزان قولك ما كان زيد
شيئا الا شيئا لا يعبأ به فليس بمعنى ما كان وانت اذا انتصبت شيئا بعد الا في مثل ما كان انما يقدر العامل الذي هو كان
من غير النفي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مثل ليس زيد شيئا انما تقدرها مجردة عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهة
كونها لفظة واحدة افادت ما افاده قولك ما كان وقد جمعا فيها من الجهتين قال المص في شرح المفصل لما كانت انفكاكها
عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر كما تقدر لا والذي يدل على اعتبار ذلك اي عملها للفعلية من لغة العرب
صحة الاستثناء المفرغ في خبر ليس بالنصب كقولك ليس زيد الا قائما كما تقول ما كان زيد الا قائما وامتناعه في خبر ما كقولك ما زيد
الا قائما فصحته في ليس يدل على اعتبار الجهتين فيها وان عملها للفعلية وامتناعه في ما يدل على انها عملت للنفي فلو جاز
ما زيد الا قائما لزم اعمالها عملا للنفي في الاثبات والتناقض المذكور وهو اجتماع النفي والاثبات في ما بعد الا والتعليل الذي

ذكره المص على امتناع البدل لا احد فيها الا زيد جر من تعليل الجاعلى وجه انه انما امتنع البدلية على اللفظ لانه يؤدي الى دخول
لا على المعارف وهي تختص بالنكرات فانه يرد عليه لا احد فيها الا رجل واشباههم مما انتفت العلة التي ذكرها والاجماع
واقع على امتناع البدل على اللفظ قوله ومخفوض بعد غير القسم الرابع المستثنى ما يجب جره وهو الواقع بعد غير وانما يجب
الجر فيه لانه مضاف اليه فلا يكون الا مخفوضا وبعد سوى وسواء لانه كذلك وبعد حاشا في الاكثر لانهم يستعملونها حرف خفض
وقد جاء منصوبا بعدها مثل قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ ووجهه ان تقدر فعلا مستترا فاعله ضمير جانب
بعضهم الشيطان قوله واعراب غير اذا استعملت غير صفة فاعرابها كاعراب سائر الصفات على ما سيأتي واذا استعملت استثنا
وجعلت بمنزلة الا اعربت باعراب ما بعد الا لانها اسم واقع في التركيب فلا بد لها من اعراب وقد وجب لما بعدها الخفض بالاضافة فجعل
اعرابها الاعراب المستحق لما بعد الا قال المص في شرح المفصل لما وقعت غير موقع الا وهي غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها
اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها اسم يقبل الاضافة

فلما كان ترجمة هذا الفصل بقوله المنصوب وجب ان يوجد فيه التعريف القيود التي يكون معها منصوبا وهي ثلثة احدها ان يليها
والثاني ان نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به فلا لكم ذكرت هذه الزوائد يعني القيود الثلثة المذكورة فلو زوج باسم لا السعفي
بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها وسيعين فائدة اشتراط كل واحد من هذه القيود مثال المضاف لا غلام ومثال المشبه بالمضاف
لا عزيز دو بها لكم والمعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم آخر على غير جهة الاضافة فان في مجرى المضاف
لشبهه به في الارتباط **قوله** فان كان مفردا احترز بالمفرد عن المضاف والمشبه به فانهما ينصبان المفرد ويكون مبنيا
على الفتح لان لا غلامين ولا مسلمين مبني وليس على الفتح واذا قلنا مبني على ما ينصب به فانه يشمل الجميع وانما بني المفرد لانه يتضمن
معنى الحرف وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار ليحق في النفي من لا رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا يمكن تقديرها
يكون بذلك لان من مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فلان يؤكد به النفي في المسند اليه مثل ما جاءني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون
مقدرا او لما وان كان ثمايزا او لتاكيد النفي فلانه لتاكيد نفي الحكم في الجنس او زيد عنه مطلق مع ان الحكم منهم بينا لا رجل في الدار يعمه
هذا التقرير ولو كان معناه كمعنى لا رجل في الدار لان البناء فيفهم انما يكون بسبب ذلك فاذا لم يكن ظاهرا اوجب تاويله وتقدير
الاسم معنى الحرف كثير وبناؤه من غير سبب معتبر فان شك به اولى ولم يبن المضاف والمشبه انما لان الاضافة مانعة لخصوصيتها
بالاسماء واما لان البناء بناء تركيب فكره تركيبا اكثر من كلمتين قال الامام الحديثي هذا ممنوع اذ لم يصير لا واسم مبنيا
واحدا بخلاف خمسة عشر ولئن سلم كما قال سيبويه لكن لا يلزم بناء اكثر من كلمتين اذ المضاف اليه لا يصير مبنيا ويكون منزلة
عشر زيد وهو كبر وقال ايضا ولو زاد على المعرب مكرر لكان اولى لان حول زيد لكم لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فان
في جواب هل غلام رجل فيها او غلام امرأة يشمله الحد مع انه لم ينصب **قوله** وان كان معرفة هذا بيان القيدان شرط النكرة
ونحوكم او مفصولا بينه وبين لا شيء لفقدان شرط كونه يليها ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحدا جمع بينهما وحكمهما
الرفع والتكرير نحو لا زيد فيها ولا عمرو ولا في الدار رجل على الموقف فلا يعمل فيهما لانها ليست من مقتضاها واما وجوب التكرير
مع المعرفة فلانه لما فات التنكير المؤدي الى معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض للتنكير الفائت فان التكرير من افادة التكثير
من افادة النفي وجوز عليها ما يقتضيه من التعدد واما وجوب الرفع في المفصول بينه وبين لا فلانه ضعف عملها بالفصل
وهو نفس ضعيف لانه يعمل بالمشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة تعدد وجود الفصل ايضا عن ضعفها فلم يعمل ويتول
انما وجب الرفع في المفصول لارتفاع المشاكلة بينه وبين ما يقدر المفصول جوابا له على ما يذكره في علة وجوب التكرير واما وجوب
التكرير عند الفصل فلان المفصول سؤال مكرر فوقعه وما يطابقه لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امرأة فهو جواب
لقول من قال افي الدار رجل ام امرأة فجعل الجواب مثلما للسؤال في الفصل وفي التكرير وفي الرفع جميعا فهذه علة ليصح
للثلث الاحكام الفصل والرفع والتكرير فان قيل ينتقض ما ذكرت في تعليل وجوب التكرير في المفصول انه تجوز الا فيها
رجل جوابا لمن قال افي الدار رجل توجيهه ان يقال في الدار رجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يكون لا فيها رجل في جوابه
كما جاز لا فيها رجل ولا امرأة في جواب افي الدار رجل ام امرأة وتلخيصه ان يقال انما احترزتم لا فيها رجل ولا امرأة لوقوعه
في جواب ما هو جائز بالاتفاق فالجواب من وجهين احدهما ان يقال كلامنا فيما هو جواب على التحقيق ونحو لا فيها رجل
ليس جوابا على التحقيق لمثل افي الدار رجل فان السؤال انما وقع عن الثبوت في الدار فيكفي نعم او لا وانما قلنا على التحقيق
فانه لا يلزم ان الايجاب لا بذكر فانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد صح ان يقال قام زيد
وان كان الجواب في التحقيق لا او اقام زيد فيما نحن فيه على ما هو جواب على التحقيق فنقول لا رجل فيها لا لا فيها رجل لانه تقديم

المقصود به
الخبر ممتنع فلا يرتكب الا لا استعماله في عدم غنية بغيره بخلاف ما اذا كان السؤال مكررا فانه لا يحصل الجواب بلا البتة اذ لا يحصل
والثاني ان يقال سلمنا جوابه على التحقيق هو ان يصرح باسم لا او عدمه ولكن يجاب بلا فيها رجل فيها اللا يتغير عن اصله ولا يلزم من رعاية
المطابقة في الفاظ متعددة رعايتها في الفاظ اقل منها **قوله** ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سؤال
تقريره السؤال الكم قلتم مدخول لا اذا كان معرفة يجب رفعه وتكريره ومدخولها في قولهم قضية ولا ابا حسن لها وهي قسم من اقسام
العلم الذي هو قسم من اقسام المعرفة فيكون معرفة فيكون قطعا مع انه لم يكرر ولم يرفع ولتقريره انه بتقدير علم لا ابا حسن فهو
المعرفة لانهم لا يعنون بذلك معينا ولا على ابن ابي طالب لان انتفاءه معلوم قطعا والمعلوم انتفاؤه لا ينفى وانما قصدوا
نفي المماثل وهذا لما ثلة البحث نكرة لان المثل مما لا يتعرف بالاضافة فكانه قال ولا مثل ابي حسن لها فدخوله يكون نكرة والخ
فلا يرد السؤال واعترض ابن المالك عليه بان تقدير المثل باطل لقولهم تبكي على زيد ولا زيد مثله ومثل وصف لزيد
او خبر له فتقدير مثل في قبله يستلزم وصفه الشيء بنفسه او الاخبار عن الشيء بنفسه وهو ممتنع ولان القصد به
نفي مسمى العلم الموصوف بالاوصاف مثله لا يكون نفيه بل الصحيح ان يأول العلم بنكرة فيصير كاسم جنس فيقال في جواب مثل
ان ذكره في كلامهم كثيرا كما يحذف كثيرا يقال مثلك لا تفعل كذا اي انت لا تفعل كذا فتقدير البيت ولا مثل زيد هو اي
مثله صحيح وشيئا لا يقوم مقامه كرما وشجاعة فلا يلزم شيء مما ذكر ولا نسلم ان القصد به نفي مسمى ابي حسن لان مسماه معين
فانتفاء ويكون اسم الاشرف من غير تكرير ورفع وان نفي غيره لا يكون نفيا له وقوله بل الصحيح غير مستقيم لان الاضمار اولى من النقل
قوله ومثل لا حول ولا قوة ذكر المص ضابطا في شرح المنظومة وهو ان يكون لا مكررا وداخلا على ما يكون
مبنيا معها لولا التكرير فان موضع التعوذ وجود الضابط فيه مثل لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما
ووجهه ان يقدر كل جملة على حيالها وهي اذا انفردت كانت كذلك ثم عطف احدى الجملتين على الاخرى قال المص
في شرح المفصل وذكروا فيه وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعدهما وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب
الجملتين انما يكون للثانية قيل وايضا لا يجوز ان يستثنى بالا الواحد عن شيئين ولا يقوم المجموع مقام الشيئين فلا تستثنى
شكل من هذين الوجهين ايضا قال المص في شرح المفصل والاشبه ان يقال ان الحول والقوة لما كانا يرجعان الى امر واحد في التكرير
نعم رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد قيل الظاهر انه حذف المنفي العام من الاول ونصب الثاني لدلالة
النفي والاستثناء بعده عليه كما في باب التنازع في قام وقعد الا زيد والثاني فتح الاول ونصب الثاني فتقدير الاول
جملة مستقلة ويقدر الثاني معطوفا على لفظه ولا الثانية زائدة لتاكيد النفي مثلها في قولك ما جاءني رجل ولا امرأة
نص على هذا جماعة واحتج الثالث فتح الاول ورفع الثاني ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح مثل وجه النصب في الثاني
يعني ان يكون معطوفا على الاول لانه معطوف على الموضع الواقع رفعا ووجه احد الامرين اما لانه جواب قولهم
ارجل في الدار ام امرأة اي مثل ذلك الجواب يعني مثل جواب سؤال مكرر مرفوع لان السؤال ههنا هذا بعينه
فانه فالمقابل قالوا بالجواب مطابقا للسؤال على ما ذكره في قولهم لا رجل في الدار ولا امرأة وانما لانها لو نفتا على اصلها
لتوهم امتزاج الفاظ متعددة وليس من جنس كلامهم فلذلك تركه هؤلاء العدول بها عما لها فيه من التحكم
فعدلوا بها جميعا الى الاصل في الرفع الخامس رفع الاول وفتح الثاني ووجهه ان لا الاول هي المشبهة بليس فارتفع
[illegible] على انه اسمها وذكر قيل على ضعف فان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني فواضح لان الثانية
هي التي لنفي الجنس فيكون فتحه مبنيا على الفتح واعلم ان جار الله العلامة زاد في المفصل وجهها سادسا قائلا

وان يعكس هذا يعني ان يفتح الاول ويرفع الثاني فيكون عكسا للوجه الخامس قال المص في شرح المفصل واما الوجه السادس
فلا حاصل له لانه الثالث بعينه وانما ذكره وهما منه وقد توهم بعضهم ان ذكر وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون
رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس
المبرد يجيز لا رجل في الدار برفع رجل من غير تكرير وهذا الاعتبار ليس بشيء فانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيها
وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذكره على خمسة ومع ما ذكره هذا المتعذر يجب ان يزيد على الستة
لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على التابعية وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس
ومع العكس **قوله** واذا دخلت الهمزة قد تدخل همزة الاستفهام على لا هذه فلا يتغير عملها لان لا عامل في غير
محل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام او لما حمل عليه من الانكار او التوبيخ او العرض او التمني
جاز لكم بابه فلذلك بقي عملها بعد دخول همزة الاستفهام فتقول الا رجل في الدار مستفهما والا نزول عندي في العرض
وللاماء اشربه في التمني واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصله تبيت فله وجهان الاول ما ذكره الخليل من
ان لا في البيت ليست الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها في موضوع للتحضيض براسه وحرف التحضيض يقتضي
الفعل لفظا او تقديرا وهنا لا فعل بعدها لفظا فيجب تقدير الفعل بعدها ورجلا منصوب بهذا الفعل المقدر تقديره
الا ترونني رجلا بمعنى هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون والوجه الثاني ما ذكره يونس وهو ان لا في البيت هي التي
يصدر وخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس ان يكون رجل مبنيا على الفتح ولكنه نون لضرورة الشعر
والوجهان مستقيمان المحصلة في البيت بالضاد المهملة المكسورة المرأة التي تحمل تراب المعدن قيل في الوجه الاول نظر
فان لا التي للتحضيض مثلها اقول يمكن ان يجاب عنه بان مراد الخليل ان الا التحضيضية ايضا موضوع للتحضيض
كالمشرقة ولفظها من غير وبراسه في الرفع يدل على ما ذكرنا من حجا فلا يصح ان يقال على الخليل التي للتحضيض مثلها ما ذكر
عنه ان المحققة براسها ايضا موضوع قال المص في امالي المفصل فان قيل هل يجوز ان يكون رجلا منصوبا بفعل دل عليه
جزى كانه قال الا جزى الله رجلا خيرا فيكون الا للاستفتاح مثلها في الا قام زيد والا ان عليه والله حق قلت هو مستبعد
مع جواز لفظا ومعنى اما لفظا فان قوله يدل على هذا التاويل صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بالجملة المؤخرة وهي اجنبية
اقول لا يخفى عليك ان قوله واما المعنى فهو انه يودي ان يدعو لرجل على هذه الصفة واما قصده فطلبه فنصبه على ذكر المع
يفيد معنى الطلب وما اللفظ اقول لا يخفى عليك ان قوله اما المعنى الى آخره مشتمل على المصادرة فان قصد الطلب انما يثبت اذا
كان الهمزة للاستفهام وهذا بعينه مطلوب وهو بعد انبائه ونعت وصف اسم الا هلا اذا وجد فيه الشروط
الاربعة التي ذكرها المص وهي ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون الوصف مفردا وان يكون الوصف مفردا الى غير مضاف ولا شبها
وان لا يكون بين الوصف وموصوفه الذي هو اسم لا فاصل يجوز فيه البناء والاعراب وبتقدير الاعراب الرفع والنصب نحو لا رجل
ظريف وظريفا والبناء فلانهم نزلوا الوصف مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة ان ذاتيهما واحدة والمقصود نفي رجل
موصوف بالظرف واما الاعراب فليلا يلزم ايهام تركيب اكثر من كلمتين تركيبا مزجيا واما الرفع فلان الموصوف مبني وان
على المحل يكون الوصف منصوبا وهنا اذا حمل على المحل يكون مرفوعا واما النصب فلان الاعراب الاعراب الصفة بالحمل بحسبه في صفة المنادى اذا حمل
هذا الموضع فاشبه لو وضعها وكذا الاعراب فكذا ههنا النعت عليها ونصب النعت هنا مثل رفعه في يا زيد الظريف

فان الرفع عارضة هنا مثل الفتحة في لا رجل وقد تقدم في توابع المنادى ما يرشد الى وجه الحمل على اللفظ المشابهة قوله نعت المبني
احتراز من ان يكون الموصوف معربا كلا غلام رجل ظريفا فانه لا يكون نعته الا معربا وقوله الاول احتراز من النعت الثاني
والثالث مثل لا رجل ظريف عاقلا فانه لا يكون فيه ايضا الا الاعراب وقوله مفردا احتراز من نعت مضاف فانه لا يكون فيه
الا الاعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله يليه احتراز عن ان يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار
ظريف فانه لا يكون فيه الا الاعراب ولا يخفى عليك ان القيد الثاني وهو الاول زائد فان النعت الثاني هو ما بعده يخرج بالقيد
الرابع فان قيل لم لم يترك صفة المنادى المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى يكون الصفة مبنية قلت لجواب عنه المص
في امالي المفصل بوجوه ثلثة تقرير الوجه الاول ان النفي هنا مفقود مخصصا اذ لا يصح لا رجلا ظريفا وعندي فيكون النفي
نفيا عن جميع الرجال لا النوع وتخيل انه امام العاقل في يا زيد العاقل فلم يقع ذلك فيشتبههم مقدر بعين تمام التكلم بالعاقل
للا يتوهم زيد الذي هو غير عاقل فالمراد بالبناء وذكر امر تقديري لجواز ان لا يقع هذا التوهم بالعاقل ليلا يتوهم زيد الاول
هو غير عاقل اذ المراد بالنداء واصلا الوجه الثاني ان صفة المنادى المبني لا يكون معرفة بالالف واللام او بالاضافة والاضافة
والالف واللام يمنعان من البناء بدليل انه لا يبني لا غلام رجل ولا الغلام واذا كان كذلك كانا مانعين من البناء والاصل في الموصوف
في الصفة اولى الثالث الالف واللام حرف لحق بناء به واو العطف في كونها حرفا لحق فكانه لا يبنى صفة المنادى الموصوف باللام لئلا يؤدي
الى بناء اشياء متعددة قوله والعطف على اللفظ اذا عطف على اسم لا المبني نكرة مثل لا رجل وامرأة يجوز ان ينصب المعطوف
على اللفظ وان يرفع على المحل ولا يبنى المعطوف لان حرف العطف هنا فاصل بين التابع والمتبوع قال المص في امالي المفصل
البناء متعذر في المعطوف اما لان باب الحرف على ما تقدم بيانه في الوجه الثالث من الوجوه التي ذكرها في الفرق بين صفة المنادى
والمعطوف ام لا واما لان المعطوف والمعطوف عليه متغايران فلا يستقيم جعلهما كالشيء الواحد كالصفة هو من امثلة في المعطوف
قول الفرزدق فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا يريد مروان بن الحكم وابنه عبد الملك
وجعلها يشبهه مجدها كالثابتين قال المص في امالي المفصل يجوز في مثل الرفع على ان يكون خبرا ويجوز النصب على ان
يكون صفة وهو صفة لهما ولا يجوز الرفع على الصفة لهما لان ابا معرب والرفع انما يجوز على المحل اذا اتفق الموصوف في المحل
مخالف اللفظ وههنا احد الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب ان يكون الصفة لهما باعتبار
وهو لفظ النصب ولا يجوز ان يكون الصفة لهما فيما اختلفا فيه لانه يؤدي الى مثل قولك قام زيد ورايت عمرا العاقلين لان الرفع
والصفة في قولكم لا اب وابنا مثل مروان لا تابع لان قولك لا اب في محل رفع وقولك وابنا منصوب لفظا ومحلا فيصير
قولك مثل صفة واحدة لاسمين احدهما مرفوع والآخر منصوب على التبعية اللفظية وهذا مثل قولك يا زيد وعبد الله
العاقلين لا يجوز الرفع لانهما لم يتفقا في جهة اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا فاوجبت الصفة على ما اتفقا فيه من جهة لا على
ما اختلفا فيه والصفة ههنا على المحل واجب كما في الصفة على اللفظ لانهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا في اللفظ وثم اختلفا
بالمحل واتفقا في اللفظ فلذلك كان في الصفة باعتبار الاتفاق هذا اذا كان المعطوف نكرة واما اذا كان معرفة فيجب
ان يحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس وعلله المص في شرح المفصل بان جعله مستقلا وجب فيه كما يجب
في قولك لا زيد وعمرو وان جعله تبعا وجب في ذلك لان النصب في قولك لا رجل ولا امرأة انما جاز اولا لحركة الاعراب فجعل
المعطوف كانه من النفي بالمشابهة فاعطي حركة التي كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعا فهي اذا
كانت تابعة بذلك اجدر **قوله** ومثل لا اب لك قال المص في شرح المنظومة ان النكرة المفردة ان اذكر بعدها ما يصح

اضافتها اليه وفصل بينهما باللام المضيفة كقولك لا اب لزيد ولا غلامين لهم ولا ناصحين لخالد في اللغة الفصيحة الذي يبنى على
على ما ينصب به كما ذكر وفيها لغة اخرى وهو ان يجري عليه احكام المضاف في الاعراب وغيره فيقال لا ابا لزيد ولا غلامي لهم ولا ناصحي
لخالد تشبيها لها بالمضاف ثم قال بعد هذا بسطور وانما يظهر اثر هذه اللغة وهذا التشبيه في الاسماء الخمسة لانه اسقط ذو لانها
لا تجري هذا المجرى وفي التثنية والجمع المذكر الصحيح اما في الاسماء الخمسة فلان اعرابها في الاضافة في النصب بالالف ويجب ان [illegible]
ولا زاد وانما في التثنية وجمع المذكر فلانه في الاضافة يسقط نونهما لا في الافراد [illegible] وان جمع المؤنث الصحيح كذلك لانه في الاضافة
يكون منونا كقولك لا ضاربات لك [illegible] في الافراد يثبت كقولك لا ضاربات في الدار [illegible] لا يختلف الحكم [illegible]
غلام لزيد وقد ربما [illegible] اوجب النفي وكذلك اذا اشبهت بالمضاف فلا يجري اثر اللغتين فيه لفظا بل تقديرا اذا تقرر هذا فنقول
يكون على اللغة الثانية وهي لغة التشبيه لا بالدلالة باثبات الالف ولا غلامي له بحذف النون التنفيذ لان اثبات الالف في الاول
وحذف النون من الثاني حكم اذا كان مضافا وهو على حكم هذه اللغة معرب لانه لما اجري مجرى المضاف واعطي حكمه فاعرب باشبهاده
لا يبنى الى الهالكين نصب نكرة او تقول حاد معربا منصوبا بالالف والياء تشبيها به اذا كان مضافا الى نكرة بخلاف
اللغة الاولى فانه فيها مبني لانه مشبه بالمضاف بل يجري مجرده وانما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركة المضاف
في اصل معناه من جهة التنكير اذا قلت غلام زيد وغلام لزيد فكلا اللفظين متفق على اصل المعنى نسبة الغلام الى زيد وان كان
في حذف اللام معنى زائد باعتبار زيادة خصوصية حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك واذا ثبت ذلك فقد صار
ما وجد فيه اللام وما لم يوجد مشتركين في اصل النسبة فلما اشتركا في اصل معنى الاضافة شبه بالمضاف وحمل عليه فاجري
مجرى المضاف في الاعراب واذا اجري المشبه بالمضاف من حيث اللفظ مجرى المضاف حقيقة فلا يشكل ان يجري المشبه بالمضاف
من وجه في المعنى مجرى المضاف هذا جميع ما ذكر المص في الرضي واما في المفصل وانما قال في اصل معناه لان المضاف فيه امران احدهما
الاتفاق ومرتبة الغلام الى زيد والثاني المعنى الزائد باعتبار زيادة خصوصية واشتركا انما هو في الاول
لان الثاني باعتبار زائد يحتاج الى مزيد عليه والمحتاج اصل ويجب ان ينبه هنا لامرين الاول ان لجاز والجوز في الاب
ولا غلامي له ليس جر الاسم ولا يعبر الاسم مؤدا نكرة انه يجب ان يكون مبنيا على ما ينصب به والثاني ان لا اب له ليس مثل لا جزاء زيد
حتى يكون مشابها للمضاف معنى الاب فيه لان الاب اسم جامد لا يتعلق به حرف جر ولا يعمل بل المتعلق لا اب كما بين لك يعلق
لاجراء المنكر والذي يوضح ان هذا الحكم وهو اثبات الالف وحذف النون في مثل لا ابا له ولا غلامي له انما كان بشبه بالمضاف
فيما ذكرناه انهم لا يقولون لا ابا فيها ولا ابا عندي [illegible] لانه لا يكون بهذا المعنى فيسل بر دعلى المص انه قائل بان الاضافة
قد يكون بمعنى في اقول ويمكن ان يقول مراد المص ان الاضافة فيما شبه لا ابا فيها وهو لا ابو لا يكون بمعنى في لان الاضافة
بمعنى في لم يوجد اصلا وقول المص في الرضي او المراد بهذا البحث والذكر ابثات الالف في لا ابا له وحذف النون من غلامي له لان ذكر
حكم اذا كان مضافا فيرد على هذا الذي ذكره قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه وهو سيبويه الى ان لا ابا له ولا غلامي له
مضاف واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما اقحمت اللام توكيدا للاضافة وقضاء من حق المنفي في التنكير بالنظر بحسب الظاهر من
الانفصال قال والاعور من ذكر وجوه احكام الاضافة يفهم انه مضاف وليس بمستقيم لامرين احدهما انا نقطع بان قولهم
لا اب لك يعني لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك غير مضاف فوجب ان يكون الآخر مثله والوجه الثاني ان لا هذه لا تدخل الا على النكرات
ولو كان مضافا لكان معرفة ويرجح دخول لا عليه وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف فتقدر صح ان الحق ما قدمنا
من انه اعطي هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق اقول ولقائل ان يقول لا ابا لك لا اب لك الا ان يكون مضافا

او غير مضاف فان كان مضافا لم يتم كلام سيبويه وان كان غير مضاف يكون لما يكون التعريف الذي ذكره المص بعد هذا للمضاف اليه
غير جامع بيان للملازمة ان لا ابا لك اذا لم يكن مضافا لا يكون الضمير مضافا اليه قطعا والتعريف الذي ذكر صادق عليه وايضا
المانع ان يمنع الملازمة في الوجه الثاني لمنع قوله ولو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك لو كان اللام محذوفا كما عرف
المص قبيل هذا في الرضي في قوله حذف اللام يفيد نوع الخصوصية حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك **قوله**
جزما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها لا يتميز جزما ولا عن جزء المبتدأ لانه بين الوجهين فوجب تميزه بها وقد تقدم مثل
في المرفوعات اخرى وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ولغة اهل الحجاز
هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم قال المص في شرح المفصل التميميون يرون لغة بني تميم في ذلك
على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل او الفعل لم يكن
له عمل في احدهما وما ولا يدخلان على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا
صح اعمال لا بانعقاد فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناهية غير الداخلة على الفعل فما المانع ان يكون ما لا نفي غير الداخلة
على الفعل ووجه شبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا ان ما اقوى شبها لكونها للنفي للحال ولذلك كان استعمال لا بمعنى ليس قليلا
قوله واذا زيدت ان مع ما او تقدم الخبر على الاسم او انتقض النفي بالا وجب لبطلان عملها اما وجه
بطلان عملها اذا دخلت ان فلانها عامل ضعيف عملت على خلاف القياس لشبه ليس فيقوى انها عامل ضعيف فظاهر واما انه عمل على خلاف
القياس فلانه مشترك الدخول واما انه شبه ليس يقوى فلان شبهه بليس باعتبار المعنى دون اللفظ بخلاف ضارب فانه شبيه بيضرب
لفظا ومعنى فثبت انه عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوي فلما ليس فصل بينهما وبين معمولها ضعفت عن
العمل واما وجه ابطالها اذا انتقض النفي بالا فلانها انما عملت لما فيها من معنى النفي فاذا دخلت الا حصل الاثبات فانتقض معنى
النفي وهو المعنى الذي عملت لاجله فبطل واما وجه بطلانه اذا تقدم الخبر فلا يتفق من كون عملها على خلاف القياس فلم يقوى التصرف بخلاف ليس
فانها اصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخبر فلذلك جاز ليس قائما زيد **قوله** واذا عطف المعطوف على خبرها بحرف موجب الرفع في المعطوف
نحو ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما لكن قاعد ولا يجوز في هذا المعطوف الا الرفع لما ذكرناه بعد في شرح انتقاض النفي بالا من
ان عملها يبطل فيما قصد فيه الى الاثبات لانها عملت للنفي فاذا كان ذلك مبطلا لعملها في الاصل المعطوف عليه ففي المعطوف
الذي هو فرع عليه اجدر ويكون رفعه على العطف على محل خبرها لانه لما بطل معنى النفي في المعطوف صار كانه معطوف على الخبر ما عمل
للنفي واذا قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فحملا اي بحمل الاول بالنسبة الى هذا المعطوف رفع لوجوب رفعه عند
عدم النفي وانما قال بحرف موجب لانه لو عطف عليه بحرف لا يكون موجبا يكون حكمه في الاعراب حكم المعطوف عليه كقولك ما زيد قائما ولا قاعدا
ويشترط فيه ما يشترط في غيره من المعطوفات لانه منزل منزلة المعطوف عليه يعني ما اشترط فيه انه منزل الاول اعم من قوله في غير
بدل الاشتمال وتقريره ان شرط المعطوف ان يكون منزلا منزلة المعطوف عليه وهذا الشرط شرط وهو ان المعطوف عليه لو كان
فيه جزء عائد على شيء يجب ان يكون في الثاني ايضا جزء عائد على ذلك الشيء فلذلك لم يجز ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو ولكن ان جعلت قاعدا معطوفا
على قائما لم يجز لخلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول وان جعلته معطوفا عليه عطف الجملة يعني بان يكون قاعدا خبرا مقدما وعمرو اسمها
والجملة عطفا على الجملة الاولى لم يرتفع المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول لكن يلزم محذور اخر
وهو انك لما قدمت الخبر اعلمت ما في الخبر بعدها وهو غير جائز في الاصل الذي هو المعطوف عليه فكيف يجوز في الفرع الذي
هو المعطوف فاما اذا قلت ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو فذلك جائز على التقدير الثاني يعني بان يكون قاعدا خبر ليس وعمرو اسم

والجملة عطفا على الجملة الاولى ممتنع على التقدير الاول يعني بان يكون قاعدا عطفا على قائما وعمرو فاعل قاعدا للزوم المحذور المذكور
وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول وسيجيء تحقيق هذا في باب العطف ان شاء الله تعالى

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه

للاشتراك الجوهري المرفوع والمنصوب الا بعلم المضاف اليه هذا اي هذا التعريف او الحد كما تقدم في المرفوع والمنصوب قوله والمضاف اليه عرف المضاف اليه
بما دخل فيه المجرور بالحرف والمجرور بالاضافة وانما عرفه به لان المجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت
المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء قيل هذا الكلام يدل على ان المضاف اليه لا يجب
ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ويشكل بقوله مررت بزيد وقال في الحروف حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه
ولكن يعلم في اول الكتاب انه اسم وقد صرح به الزمخشري وغيره فالمعنى ان مررت بزيد من حيث ان زيدا متعلق به مفعول به ولا يلزم
ومن حيث انه فيه مضاف اليه ما اول به ولذا قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون فعلا وقد يكون اسما كالمبتدأ
قوله لفظا ليدخل فيه المجرور بحرف جر وقوله تقديرا ليدخل فيه المجرور بالاضافة فالمراد احترز به من مثل ذلك صمت
يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف الجر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد لانه لو كان مراد البقي عمله اذ المراد كالثابت
وقد صرح به المص في شرح المنظومة حيث قال والجرور قسمان احدهما مجرور بحرف الجر والثاني ما نسب اليه ما قبله بواسطة حرف الجر
مرادا فلذلك يجر وسيأتي شرحه كونه مرادا هذا او عدمه غير دقاق به الا ان يحمل على ان الخ وسيأتي شرط كون الحرف مقدرا
فخبر عن المقدر بلازمه قوله فالتقدير هذا اعني قوله ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها شرط التقدير في الحرف
وتعريف للمخفوض باضافة اسم والغرض عن تعريفه بيان القدر المشترك بين المعنوي واللفظي ولا يمكن التشريك بينهما الا بذكر
وليس الغرض من تعريفه بيان كل واحد من نوعي الاضافة عن الاخر اذ لا يمكن ذكر الاخير ولا جوز مع فائدة اليه جزء من باحق
مع ذكره ولم يرد التنوين خاصة بل اراد التنوين وما قام مقامه من نون التثنية والجمع المذكر السالم واما حذف التنوين وما قام
مقامه لئلا يجتمع الاتصال مع الانفصال اذ التنوين يدل على الانفصال ودخل فيه ما بعده لانه يلحق الاخر ليدل على تمامه والاضافة
تدل على اتصال المضاف بالمضاف اليه لانه صار موقوفا به بل على انه كجزء منه لانها كاللام والموقوف به ما ليس فيه تنوين يعني ان
لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها قال المص في الامالي الكافية لم اقل هذا لم يتنون فلا تنوين فيه فالجواب انا اردنا
التنوين اللفظي والتقديري جميعا فان احمد قبل الاضافة لا تنوين فيه لانه غير منصرف وبعد الاضافة كذلك ولكنه لما بوعد
شبه الفعل بالاضافة حكم عليه بالرجوع الى اصله فيكون التنوين مقدرا الا ترى ان تخفضه بدخلها اذا قلت مررت باحمد القوم
ولولا انه في حكم المنصرف لم يدخل الخفض فيه فلذلك نقول زال التنوين فيه لاجل الاضافة قيل هذا يصح عند من يحكم بانه
منصرف واما عند غيره فلا اقول من لا يحكم عليه بانه منصرف يحكم بهذا ايضا اذ لا خلاف في انه بالاضافة او اللام في حكم المنصرف واذا
كان في حكم المنصرف يكون التنوين فيه مقدرا قبل الاضافة وساقطا بها قوله والمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
صفة مضافة الى معمولها فاضافته معنوية وذكر انما بان يكون المضاف صفة اصلا سواء اضيف الى معمولها او لا وانما بان يكون المضاف صفة
لكن اضيف الى غير معمولها فالاول مثل غلام زيد وحسن وجه فاضافته غير معنوية وان كان معمولا معنوية والثاني مثل غلام زيد والثالث مثل مصارع
قال المص في الامالي التالي المفصل اذا قلت ضارب مصر فالاضافة معنوية لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر وانما نسب الضارب
الى مصر كما نسب الى العلم وغيره لتعريفه وعلى ذلك حمل بعضهم مالك يوم الدين كراهة ان يجرى النكرة صفة على المعرفة وعلى هذا الوجه
يكون معرفة لان الاضافة معنوية فيفيد تعريفا اقول قوله لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر يحتاج الى البيان وبيانه انك لو اردت

ذلك لانتفت الاضافة عن اصلها لوجوب نصبه على المفعول في قد صرح به المص في مباحث المفعول فيه من شرح المفصل واذا لم يرد ذلك
فانما يكون المراد نسبته اليه لتعريفه فيكون اضافته معنوية قطعا واعلم ان اللام في قوله ان يكون المضاف صفة في المعهود المضاف
الذي هو اسم مجرد تنوينه لاجلها وهذا هو القول المشترك الذي ذكره ولما اراد ههنا تمييز المعنوية عن اللفظية اخرجه بجزءها
واما فسر المعنوية بان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وجعل تمييزها امرا واحدا وهو انتفاء كونه صفة مضافة الى معمولها
لان المعنوية لا يلتبس الا باللفظية فاذا قصد تمييزها فصل بذكر ما يلتبس فان قيل المذكور انتفاء ما يلتبس به لا نفيه فالجواب ان انتفاء
الشيء لا يمكن ان يذكر الا بذكره فان قيل ما يلتبس به انما هو اللفظية والفصل المذكور ليس انتفاء اللفظية بل انتفاء فصل فالجواب ان اللفظية
لما كان مساويا بالفصل صح ان يوضع موضع فصله واما فائدة الالف واللام في قوله فلانها لا يلتبس الا به فلان ما يلتبس به لما كان امرا
واحدا كفي له فصل واحد ولو كان متعددا او زائدا لا يتميز عن الجميع بفصل واحد بل قد يحتاج في تمييزه عن كل واحد الى فصل على حدة
وهي على ثلاثة اضرب بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في قليلا فالذي بمعنى من شرطه ان يكون المضاف نوع المضاف اليه قال المص في شرح المنظومة
ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه كقولك خاتم فضة واعترض عليه بان قولك غلام رجل الاول فيه نوع من الثاني
على تفسيره وليست الاضافة بمعنى من اقول يمكن ان يجاب عنه بان المص لم يقل يصح ان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف حتى
يرد هذا الاعتراض بل قال يصح ان يطلق اسم الجنس عليه يعني انه يصح ان يقال ان المضاف اليه جنس للمضاف وفي المثال المعترض
لا يصح ان يقال ان الرجل جنس للغلام لانهما لا يتحدان ذاتا والذي بمعنى اللام ما عدا هذين القسمين اقول بحيث يجيء جاء ضرب اليوم
على ما في المفصل من ان المراد نسبة الضرب الى اليوم لتعريفه لا ان الضرب واقع فيه والا لوجب النصب كما مر قوله وتفيد تعريفا
يعني الاضافة المعنوية لان الكلام فيها يفيد تعريف المضاف مع المعرفة تخصيصا من النكرة بخلاف اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا على ما
وانما افادت هذه تعريفا مع المعرفة لان وضعها على ان يفيد ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية نسبة ليست لغيره يعني
ليفيد بينهما نسبة لا توجد فيها فان نسبة الغلامية مثلا ليست مما يقدر بين كل شيئين فتعين نسبة الخصوصية فلذلك لا تجيئها
افادت تعريف المضاف لانها لما لم يكن متعددة تكون قائمة بمعين فيلزم تعريفه قال المص في الامالي الكافية فاذا تعدد
لعبارة خصوصية المفيدة للتعريف بمنكر اذ ذلك كغيره مثل وشبه لان المثلية والغير يقدر بين شيئين واما قوله الزمخشري
فيما دل عليه لفظ فبيانه اذا قلت غلام زيد فالمضاف مما انه نسبه الى المضاف اليه بالغلامية فجاز ان يكون له نسبة الى اخر
بالبنوة والى اخر بالاخوة فلولا الاضافة لما يخصص النسبة بما دل عليه لفظ المضاف وهي الغلامية ومثلنا لا يخرجها من النسبة الى
من عهد بين المتكلم والمخاطب فافادت الخصوصية وقد احاله المص في الرضي اعتراض ساير ركيبه وانما تخصيصها اذا اضيفت الى النكرة
فواضح والتخصيص قصر العام على بعض مسمياته ويطلق التخصيص على قصر اللفظ وان لم يكن عاما والمراد في هذا المحل بالتخصيص
هو المعنى الثاني وحصوله من الاضافة الى النكرة ظاهر فلذلك ادعى المص وضوحه **قوله** وشرطها تجريد المضاف قال المص
في الامالي المفصل انما قال ذلك من جهة ان تعريف الاضافة راجع الى امر معنوي معهود بين المتكلم والمخاطب في نسبة المضاف
الى المضاف اليه والتعريف باللام راجع الى ذلك فكره ان يجمع بين امرين احدهما مغن عن الاخر فان قلت لم لا يجمع بين الاضافة
وبين غير تعريف الالف واللام كالاعلام واسماء الاشارة قلت انه ذكر ابعد لانه اذا لم يجمع بين تعريفين متساويين
للاستغناء باحدهما فلان لا يجمع بين تعريفين قوي وتعريف ضعيف استغناء بالقوي عن الضعيف اجدر واما نظر ما فات
الاصلية الا بقدر من تعريفات الاضافة فلذلك لم يجر اضافة اسم الاشارة ولا المضمر وفي العلم واما زيد الخيول فلرسن
فذلك راجع الى تأويله بالنكرات لا على انه ضعيف مع ارادة العلمية لان ذلك متعذر هذا اذا اضيفت الى معرفة

وانا اذا اضيف الى النكرة لم يتم لان تعريف البلغ من تخصيصه **قوله** وانما جاز الكوفيون اعلم ان الكوفيين يجوزون
في العدد الثلثة الاثواب وهو ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافة الى الموفى ودخول الالف واللام في المضاف وليس معنا يستقيم
لمخالفته واستعمال الفصحاء اما القياس فما ذكرناه من امتناع الجمع بين تعريفين واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب ومن ثم
قال وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع البيت لذي الرمة ورجع يكون لازما ومتعديا يقال رجع زيد
في نفسه ورجع زيد عمرا اي صيره والجعاء منع هل يرجع التسليم [illegible] يقال كشف الله الغم اي ازالها والاثافي جمع اثفية
وهي حجارة تنصب عليه القدر والبلقعة الارض الخالية [illegible] الاشبار عند البيت
[illegible] يزيد بن المهلب اي لم يزل منشأ نجاعا فائزا بالمعالي حتى مات وابقيتها ماهو ثمته اشبار والذي غر الكوفيين
ما نقلوا عن قوم غير فصحاء انهم عرفوا المضاف ووجهه في القياس ضعيف انما وجهه انهم راوا ان الثلثة والاثواب لذات
واحد في المعنى بخلاف قولكم غلام زيد لانهما متغايران فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولانه المسند اليه
ولم يخلوا الثاني عن التعريف لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة وانما جيء بالاول لغرض العدد وانما ضعيف فلانها مضافة
اضافة مفيدة بالفاء في بعض النسخ اي مفيدة للتعريف والتخصيص وفي بعضها مقيدة بالقاف والتشديد اي مقيدة للمضاف
بالمضاف اليه وليما ذكره من الاختصار بالذي يجوز ذكره الا ترى انك لو قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة وليس يجوز تعريف
الاول فبطل ما تمسكوا به هذا جميع ما ذكره المص في شرح المفصل ورد مذهب الكوفيين في امالي الكافية بوجه آخر فقال ووجه
[illegible] اللغة انهم لما ارادوا والثلثة الاثواب وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى شيء واحد بخلاف باب غلام زيد توهموا انه يبقى
من ذكر القبيل فعرفوا الامرين جميعا وهو وهم محض فانه لو لم يقدر التعدد لم يصح الاضافة الا ترى كيف امتنع في جنس
ومنع واسد وسبع لما لم يكن تعريفين التعدد ممكنا فدل ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجماع
كذلك لا يجوز الخمسة الاثواب **قوله** واللفظية المراد من الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمراد من المعمول
الفاعل والمفعول به وانما قال صفة ليخرج ما ليس بصفة وانما قال مضافة الى معمولها ليخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقوله كريم
مصارع مصر قال المص في امالي الكافية واذا اضيف الى ما يحتمل ان يكون معمولا وان يحتمل ان لا يكون معمولا كقوله كريم هذا
مصارع السلطان جاز ان لا تكون الاضافة لفظية وجاز ان يكون معنوية واما ضارب مصر فلا ينبغي ان يكون الاضافة
معنوية لتعذر ان يكون مصر معمولا لضارب ونحوه وملك يوم الدين يحتمل الامرين لما علمت من ان المراد فيستقبل الا ان [illegible]
وبين المراد كونه واقعا فيه وانما قال على الاصح لان بعضهم ذهب الى انه جعل يوم الدين مفعولا به اتساعا ثم اضيف
اليه فيكون اضافة لفظية قال المص وابن المالك انه على الاصل وهو الظرفية اولى من التطلق [illegible]
قال المص في امالي الزمان لا يستقيم ان غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل
التوب معناه انه يغفر الذنوب ويقبل التوبة قال الله ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون
في معنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته غير محضة واجيب عن ذلك بان غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له واذا كان
على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى الماضي فيكون اضافته محضة فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة وهذا الجواب وان كان سديدا
في غافر الذنب وقابل التوب الا انه لا يمكن في شديد العقاب لان شديد العقاب لا يكون اضافة الا غير محضة على كل حال
لانه صفة مشبهة فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا نكرة فيبقى الاعتراض قائما فحكم بعض النحويين
بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه واختار بعضهم ان يكون غافر الذنب وما ولاه

بدلا كراهة ان يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا [illegible] عليها بدلا وكانه قال من الله العزيز العليم من رب
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي منع الصفات اشكال آخر وهو قوله ذي الطول لان الاضافة معرفة فلا يحسن
ان يكون صفة لقوله لانك فصلت بينه وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة للبدل لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان يقال
هو بدل ايضا بان يعني البدل للاول كانه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول فعلى هذا يستقيم تعدد البدل
قوله ولا يفيد يعني الاضافة اللفظية لان الكلام الآن فيها لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لانه لم يعتقد فيها الا مجرد تخفيف
والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان في المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيدا فعلم انهم لم يقصدوا
الا مجرد التخفيف في اللفظ على ما كان عليه حال العمل ما اذا كان معناهما واحدا وفي الاول نكرة فيكون في الثاني ايضا نكرة
والدليل على انه نكرة بعد الاضافة دخول رب عليها ووصف نكرة بها فالاول قولهم رب ضاربه والثاني قوله هذا عارض ممطرنا
قوله ومن ثم قال المص في امالي الكافية معنى قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ انها لا تفيد الا ذلك وانما التقييد
بغيره فقرره انه نفي ما سوى منطوق قوله ولا يفيد الا تخفيفا بقوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه الا ترى انه يجد
لو كان لا يفيد غير التخفيف لافاد التعريف ولو افاد التعريف لامتنع وصف النكرة به وكذلك ايضا قوله بامتناع مررت بزيد حسن الوجه الا ترى انه لو كان
مفيد التعريف لصحت الصلة ولما لم يصح دل على انه لم يفد غير التخفيف الذي هو مستفاد من مفهوم الاستثناء في قوله الا تخفيفا و
مستفاد من النظام الا انه دون الاول في الظهور على الخلاف وبين الثاني بقوله ومن ثم جاز الضاربا زيد الا ترى انه انما استغرقنا
بالاضافة حذف النون وهو نوع من التخفيف لاجلها جازت الاضافة وكذلك امتناع الضارب زيد الا ترى انه لما كان التنوين محذوفا
لاجل اللام لم يفد الاضافة تخفيفا [illegible] فان قيل مثل الحسن الوجه الاضافة اللفظية ولا يكون تخفيف فيه لان التخفيف اما بحذف
التنوين او النون ولا يوجد شيء منهما فيه اما الاول فلان لام التعريف ينافي التنوين واما الثاني فلانه مفرد قال الجواب ان التخفيف كما يحصل
بحذف ما يحصل بغيره وفي الحسن الوجه يتحقق الثاني بيانه ان اصل الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة
واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى فشبهوا رفعه بالمفعول فنصبوه ليصح للاضافة وجعلوا الصفة في اللفظ لغير فلم يزد
فيه لفظ الغير المتصل بالوجه وعوضوا عن الغير اللام [illegible] التعريف ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره
في الحسن فان قيل انما يتحقق التخفيف هذا ان لو لم يعوض من الضمير لام التعريف واما عوض عنه اللام فلا تخفيف فيه قلنا ان اللام
اخف لفظا ومعنى من الضمير [illegible] الحسنين الوجه
فان اصله الحسنين وجوههن [illegible] بعد الاضافة تخفيف [illegible] ان يكون في المضاف
فالجواب [illegible] بل يجب ان يفيد الاضافة التخفيف في اللفظ اعم من ان يكون ذكره في المضاف اليه او في المضاف ولذا قال المصنف
ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ولم يقل في المضاف قوله خلافا للفراء اعلم ان الفراء اجاز الضارب زيد وتمسك بوجوه الاول ان التعريف
انما [illegible] بعد الحكم باضافتها فيحصل التخفيف بالاضافة فلا يقصد التعريف عرف باللام [illegible] وجوابه ان الالف واللام في اول الاسم
سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لها لانه هو حرف له موجبان سبقا احدهما فثبت الحكم بالسابق كما في
ثم بال فانتقاض الوضوء للسابق ولم يؤثر الثاني شيئا اذ لا يحصل للحاصل هذا الجواب قرره المص في شرح المفصل ولا يخفى عليك
ان عبارة [illegible] على السبق بالتقدم اللفظي قال الفاضل المحقق والنحو المدقق صدر الدين العربي تغمده الله بغفرانه
ليس السبق معللا بالتقدم اللفظي كما توهم ادخل اللام لتعريف المدخول والتعريف لما كان امرا معنويا مطلوبا فاستعماله
يكون اهم والاتيان به اقدم بخلاف الاضافة اللفظية فانها لا [illegible] امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا الوجه الثاني جاء عن الواهب

الواهب المائة الهجان وعبدها وجه التمسك به انه قال وعبدها عطف على المائة والمعطوف في حكم المعطوف عليه فكانه قال
الواهب عبدها مثل الضارب زيد واذا جاز ذلك جاز الضارب زيد قال المص هذا التمسك ضعيف لانها جوزوا بعض النحويين
انه ليس بجائز وانه تابع وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع [illegible] ورب شاة وسخلتها ولو قيل [illegible] لم يجز الوجه الثالث
ان الضارب الرجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز الضارب زيد حملا عليه اجاب عنه المص بانه انما جاز الضارب الرجل حملا على
اجاب عنه المص بانه انما جاز الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل
كما قررناه فيما مر شبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك لان صحة الاضافة في الحسن الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني
واذا كان فلا يجوز الغاء اللام فيجب ان يشبه به ما كان موافقا له في ذكر انه وجود اللام في الثاني فلا يلزم من جواز الضارب الرجل
جواز الضارب زيد كما ذكرناه من الوفق وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان الحسن الوجه يجوز فيه الوجه من الثلاث التي هي احسن
كما يتحقق في الصفة المشبهة بخلاف رفع الوجه فانه قبيح قوله في الرفع وفي النصب مع صحة الاضافة قيل فيه نظر لانه يدل على انه
بالضارب الرجل في صحة الاضافة وليس كذلك قوما يحتمل ان يقال في النصب ليصح الاضافة كما ذكر في باب الصفة المشبهة اقول
الاولى كما قال في باب الصفة المشبهة على هذا الوجه الذي هو حق لكنه قال المختار فيه ثم لما شبه باسم الفاعل في النصب والاضافة
فالنظر المذكور وارد على عبارته التي هنا وكذا على عبارته التي في باب الصفة المشبهة ويمكن توجيه عبارته التي في باب الصفة
المشبهة هنا بان يقال فيه مع صحة الاضافة في محل الحال من النصب فيكون معناه شبهوه به في النصب حال كون النصب مصاحبا لصحة
الاضافة لا انهم شبهوه به في صحة الاضافة واما عبارته التي في باب الصفة المشبهة فينبغي توجيهها الوجه الرابع انه يجوز الضاربك
وشبهه اعني الضاربك والضاربي والضاربي فينبغي ان يجوز الضارب زيد اجاب المص بانه انما جاز الضاربك لانه محمول على ضاربك
وضاربك لا يستقيم اعتبار حقيقة التخفيف فيه الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتهما وكانت مضمرات
منفصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف الا ترى انه لا يجوز ان تقول ضاربك ولا لزم الجمع بين ما هو
متناقضين لان التنوين يدل على الانفصال والضمير المتصل يدل على الاتصال وهما متناقضان ولما التزموا الاضافة من غير تحقق
تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما مضمر متصل بخلاف في الضارب زيد فقد ثبت
انه لا يعتبر في ضاربك تحقيق المانع منه ولما كان الضاربك من باب ضاربك فلا يبعد في ان يحمل عليه بدون اعتبار تخفيف
يحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضارب زيد قال في الرضي التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق تخفيف لانهم لو اثبتوا [illegible] لانهم لو اثبتوا اخليل قوله ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف وتوجيهه انهم لو تكلفوا الا لتحقق
تخفيف لجوزوا ضاربك وضاربانك ليتيح التخفيف في ضاربك وضاربانك ولوجوده ذا ذكر الا ذي الى التنقيضين ولم يتعرض
لتعليل التزام الاضافة في الرضي ونعرض له في امالي المائل المتوفى حيث قال وقد يكون الاضافة في باب اسم الفاعل لتعذر غيرها
كقولك مررت برجل ضاربك لانه لو لم يضيفوا لادى الى التناقض او مخالفة باب الاضمار الا ترى انهم لو لم يضيفوا مع بقاء الضمير
المتصل لقالوا ضاربنك فيجمعوا بين دليلي الاتصال والانفصال وهو متناقض ولو لم يضيفوا مع تغير الضمير المتصل لقالوا
ضارب اياك فيخالفوا باب الاضمار وهو الرجوع الى المنفصل من غير تعذر المتصل ولا يقال تعذر لانه لو لم يمكن الجمع بينه وبين
التنوين فانا نقول لا مرجع الى التنوين فلم يتعذر فان قيل هذا يؤدي الى ان لا يقع المنفصل لانك اذا قلت ما ضربت
الا اياك فيمكن ان تقول ضربتك فلا يتعذر قلنا ليس كذلك فان المعنيين مختلف فذلك ضارب بكر وضارب اياك لو قدر اللفظ
بهما على حد واحد وليس المعنيان في قولك ما ضربت الا اياك وما ضربتك على حد واحد فثبت الفرق بينهما فلذلك كان لم يتعذر [illegible]

وههنا يتعذر وهذا الا على قول من قال ان الضاربك مضاف واما من قال ان الكاف في موضع نصب على انه مفعول فسؤال الفراء
مندفع عنه من اصله ولا يجوز في الوجهين جميعا اراد بالوجهين الاضافة وكونه مفعولا ولا يبعد ان يحمل الوجهان على مذهب الفراء وغيره
لا نهام تناقض كلام المص لانه قال في اوائل هذا البحث وذكر غير مستقيم فان قيل هذا انما تناقض ما ذكر فيه من ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا قلنا هو تخصيص لو الاضافة اللفظية في الغالب كذلك على ما قلناه الان منع الموضع الى
خصصت لاجل المعاني التي تقررت فيها التخصيص بعد التعميم ليس ببدع هذا جميع ما ذكر المص في الرضي وامالي الكافية مع
بيان ما يحتاج اليه واعلم ان جار الله العلامة قاس الضاربك وشبهه على ضاربك وضاربك وضاربوك والضاربك والضاربوك
والمص حكم في شرح المفصل بان الكاف في الضاربك مجرور بالاجماع والامام الجديني جوز فيه النصب والخفض ونقل خلافا فانه كان
ضاربك وضاربك وضاربوك **قوله** ولا يضاف اعلم انه لا يضاف موصوف الى صفته وكذلك لا يضاف صفة الى موصوفها
لتعذر كل واحد منها لفظا ومعنى اما الاول وهو امتناع اضافة الموصوف الى صفته فاستدل عليه في الرضي بوجوه تكشفه قرره
الامام الجديني الوجه الاول منها ان المقصود بالذات اذا قلت جاء زيد العالم زيد والعالم لم يجئ به الا ليضاح بانه العالم الذي هو
لانه مقصود بالذات والاضافة المعنوية ما يتعرف المضاف اليه فلو اضفت زيد الى العالم لكنت موقعا لما قصد به الذات ما يجيء
به الذات فيلزم تكميل الاعلى بالادنى ولا يرد الرجل لان اللام جزء ولذا لو لم [illegible] ولا الصفة لانها هي صفة [illegible]
ولذا لا يجوز حذفها وقرره اوضح صدر الدين الجديني بان قولك زيد العالم الغرض بالعالم الحكم على زيد فهو به العلم وكونه
حكما فلا يصح لتعريف المضاف كالفعل وانا اقول في تقريره لو اضفت الموصوف الى صفة لكنت مضيفا الى ما يقصد به الذات
فرضه ان الصفة يقصد بها الذات وانما قصد به المعنى في الذات والتالي باطل فان المضاف اليه لا يقصد به الذات يدل على هذا ما ذكره
المص في شرح المنظومة وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة لان المضاف اليه مقصود به الذات لا المعنى والصفة مقصود
بها المعنى لا الذات فيتنافيان والوجه الثاني هو ان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وح لا يكون له حكم المقصود بالنسبة
وكونه مضافا اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء تابعا غير تابع من جهة واحدة يعني بالنسبة الى اسم
واحد بخلاف ما اذا كان الشيء تابعا باعتبار اسم مضاف باعتبار اسم آخر فانه لا يكون ممتنعا الوجه الثالث هو ان الصفة
يقتضي ان يكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون مخفوضا بالاضافة فيؤدي الى ان يكون في حالة
مخفوضا مرفوعا اذا كان موصوفها مرفوعا مثلا وهو باطل ولا يخفى عليك ان الوجهين الاولين معنويين والثالث
لفظي واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في الاول يعني فيه الدلائل الثلثة المذكورة في امتناع
اضافة الموصوف الى صفته ولم يتعرض الامام الجديني لكيفية جريانها فيه وقرره اوضح الفاضل صدر الدين الجديني الوجه
الاول بانه يود في التعريف الصفة فيكون تعريفا للحكم وكان الفعل لا يقبل التعريف لكونه حكما فكذا الصفة وانا اقول في تقرير
الوجه الاول هو انه لو اضيف الصفة الى موصوفها فاذا قيل عالم رجل مثلا فالعالم من حيث انه صفة يجب ان يقصد به المعنى لا الذات
ومن حيث انه مضاف لا يجب ان يقصد به الذات بل يمكن ان لا يقصد به المعنى فيتنافيان فيتعادران وتقرير الوجه الثاني انه لو اضيف
العالم فيما ذكرنا من المثال الى موصوفها لوجب ان يكون تابعا من حيث انه صفة له ولا يجب ان يكون تابعا من حيث انه مضاف اليه
فيكون تابعا غير تابع من جهة واحدة واعني بالنسبة الى اسم واحد وهو ممتنع وتقرير الوجه الثالث لو اضيف العالم الى رجل كان الموصوف
مجرورا بالجرورة معا اليه فيجب ان يكون العالم مجرورا لانه صفة مجرور ولا يجب ان يكون مجرورا من حيث انه مضاف فيؤدي
الى ان يكون مخفوضا غير مخفوض وهو باطل فثبت امتناع اضافته الى موصوفها بالوجوه الثلثة المذكورة وفيه بحث اذ

وهذا إذا أضيف الصفة إلى موصوفها لأن الأول التقديم التابع وتأخير المتبوع وذكر عكس حقيقتها قوله ومثل مسجد الجامع هذا يرد شبهة
… إضافة الموصوف إلى صفته تقريرها أنهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الأولى والبقلة الحمقاء على أن المسجد في المثال
موصوف والجامع صفة له وكذا الكلام في الأمثلة الثلاثة الباقية فإذا قالوا مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفته والجواب أنه تقرر
… ذكر فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم فيكون مسجد الجامع متأولا بمسجد الوقت الجامع وكذا في
… وصف المسجد بكونه جامعا لأنه موضع يجتمع فيه بمعنى وصف الوقت بكونه جامعا لأنه وقت يجتمع فيه فصحت الإضافة
… إضافة الموصوف إلى صفته قال المص في شرح المنظومة تحرير الوقت أضيف الجامع إلى صفة الوقت لا إلى صفة المسجد
… الغربي متأول بجانب المكان وصلوة الأولى متأول بصلوة الساعة الأولى وبقلة الحمقاء متأول ببقلة الحبة الحمقاء
… وصف البقلة بالحمقاء بمعنى وصف الحبة بالحمقاء نحو … الحبة وأضيف البقلة إلى صفة الحبة لا إلى صفتها قوله ومثل جرد قطيفة
… الباب هذا يرد شبهة في إضافة الصفة إلى الموصوف تقريرها أنهم يقولون قطيفة جرد وثياب أخلاق فالقطيفة في المثال
… موصوف وجرد صفة لها وكذا في المثال الثاني فإذا قالوا جرد قطيفة وأخلاق ثياب فإنما أضافوا الصفة إلى الموصوف فيها
والجواب أنه قد تقدم ما فيه ذكر فوجب تأويله على وجه يستقيم وتأويله أنهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم
… غير مقصود التخصيص لأنه صار مبهم الذات بعد حذف القطيفة لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم وكونه
… لكن من فضة وقريب منه النحويون هذا الباب والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
… في شرح المفصل وشبه بلا من جهة الإضافة لكن أجريت الطير على العائذات عطف بيان لأن أردت بالعائذات
… موصوفها فلما صار مبهما جاز بأنها ليس صوفها فوجب تبيينها لأنك أردت بالأول حذف الموصوف فصار
… إلى التبيين لأنك تبينه بالأول بالإضافة وههنا بعطف البيان هذا الكلام ومعنى البيت أقسم بالله الذي يؤمن
الطير التي يعود بالحرم والغيل والسند موضعان والعائذات منصوب بالمؤمن والطير عطف بيان له قوله ولا يضاف اسم
… مماثلان في العموم والخصوص وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكر المص في شرح المنظومة واللذان علقا
على شيء واحد على ما ذكر جار الله العلامة في المفصل لانتفاء أحدهما إلى الآخر سواء كان اسم عين أو معنى فالأول مثل ليث وأسد
والثاني مثل حبس ومنع وإنما لا يجوز الإضافة المذكورة لعدم الفائدة لأن الإضافة لم يأت إلا لتخصيص المضاف أو تعريفه فإذا أضيف
الاسم … كنت كأنك … بنفسه أو خصصته بنفسه وهو غير مستقيم إذ لا يستقيم إيضاح الشيء أو تخصيصه بنفسه وإذا
كان ذلك … المضاف ولا يتخصص في هذه الإضافة قطعا فلا يحصل فيها فائدة فلا يجوز فإن قيل قد جاء كل الدراهم وعين الشيء
… فإن المضاف هو المطلق البعض فيها فالجواب أنه ليس مثله فإن كلا صالح للدراهم وغيره … أعم فإذا أضيف إلى الدراهم
… فائدة لم يكن … وكذا عين الشيء ونفس الشيء وما كان مثله فإن المضاف يختص بهذه الإضافة لما فيه من صلاحية أن يكون
للمضاف إليه وغيره لكونه أعم والحاصل أن دلالة الأمثلة فيما ذكر مختلفة فإن المضاف في المثال الأول تدل على أعم مما دل عليه
المضاف … في المثال الثاني فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات وعين الدار معناه حقيقتها وعلى ما قال جار الله
… المضاف في المثالين على ما علق عليه المضاف إليه قوله وقولهم سعيد كرز هذا يرد اعتراضا على قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص وتقريره أن سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث وأسد من غير أن يكون في أحدهما
خصوص وعموم وقد صحت إضافة سعيد إلى كرز باتفاق فلم تصح إضافة ليث وأسد والجواب أنه قد تقدم الدليل الدال على امتناع
… ما نحن فيه لئلا ينتقض الدليل المذكور وتأويله أن الاسم يطلق ويراد به اللفظ كقوله تع انبئوني بأسماء هؤلاء

وفي

وقوله اسم المسيح بن مريم ويطلق ويراد به المعنى كقوله تع ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها وسبح اسم ربك فيجب حمل الأول منهما
على المدلول والثاني على اللفظ فكأنك إذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء
إلى غيره لأن مدلول اللفظ غير اللفظ ولا يمكن تقدير العكس فيه وهو أن يحمل الأول على اللفظ والثاني على المعنى لأنك تسند إليه
ما لا يصح إسناده إلى اللفظ كقولك جاءني سعيد كرز ولعلك أن يقول قد يسند إليه ما لا يصح إسناده إلى المعنى كقولك سعيد كرز
مرفوع وجاني فالوجه أن يحمل الأول على المعنى والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذكره ويحمل على عكسه حيث لم يستقم ذكره ويستقيم
عكسه ولم يقولوا كرز سعيد وإن كان يحتمل هذا التأويل يعني أن يراد من الأول المعنى ومن الثاني اللفظ لأن قصدهم بالإضافة
التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكان الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس وإنما كون الإضافة إلى اللقب أوضح من الاسم فيعلم من كلام
ذكره المص في أمالي المفصل وهو أن اللقب كلام غير صفة صار علما بالغلبة أو غير وضع خاص والمراد بالغلبة لم يوضع بوضع واضع
خاص وإنما قلنا غير صفة احترازا من الصفات التي غلبت حتى صارت أعلاما من كونه كما الكاتب الوزير والصاحب …
لأنها لو كانت منها لجاز إضافة الاسم إليها مثل قولك زيد الكاتب وعمر الصاحب بدليل … جارية على ما كانت عليه وجوزوا
فيها الإضافة إذ لم يكن لجامع الاسم حال مخصوصة متقدمة ينبني عليها بخلاف اللقب في مثل زيد الكاتب صفة قبل العلم
قبل التسمية ويمتنع إضافة الموصوف إلى صفته كما … بقي على تلك الحالة بعد التسمية إجراء لها مجرى الأصل وليس اللقب في هذه كذلك
فلذلك قالوا زيد بطة والمراد … هذا اللقب وإنما قلنا صار علما بالغلبة احترازا من أن يسمى شيء بما يسمى بالأعلام فإنه يقال زيد أبو عمرو
لأنها عندهم سواء بخلاف اللقب الغالب لأنه يغلب الا … فأضافوا الخفي إلى المشهور ليوضحوه واعلم أن المص ذكر في أمالي الكافية تأويلين
آخرين مثل قولهم سعيد كرز أحدهما أن سعيدا لما كان في معنى المسمى بسعيد صحت إضافته إلى ما بعده تقرير ذكره من قولهم كرز فصار هذا
التأويل من خاتم حديد ويكون على هذا استعمالا للعلم الواحد من الاسم المسماة به فصحت إضافته لذلك مثلها في زيدنا وتثنيته والآخر
أنهم يخرجون في الأعلام لكثرتها في الكلام تجوزوا إضافته إلى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظا أو تقديرا كما جوزوا
حذف التنوين من علم وصف بابن وغير ذكر من التخفيفات قوله وإذا أضيف الاسم اعلم أن الاسم الصحيح عند النحويين ما ليس
آخره الفاء لا واو ولا ياء والملحق ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن وإنما سمي هذا ملحقا بالصحيح لأن حرف العلة يخف النطق به مع السكون
ما قبله فالاسم الصحيح والملحق به إذا أضيف إلى ياء المتكلم كسر آخره مثال الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم ثوبي ودلوي ومثال الملحق به
ظبيي ودلوي وإنما كسر آخره لتناسبهما أي لتناسب الكسرة الياء ولأن الضم والفتح فيما قبل الياء مستثقل بخلاف الكسر ألا ترى أنهم يقولون رأيت
القاضي فيقولون الياء بعد الكسر ولا يقولون رحى بإثبات الياء بعد الفتح ولا قلنسي بإثبات الياء بعد الضم التين بإبدال الضمة التين
كسرة بعد قلب الواو المتطرفة ياء وما ذكر الا … الأول واستثقال الآخرين ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون وقد اختلفوا في أن
أيهما الأصل والصحيح أن الأصل الفتح لأنها كلمة على حرف واحد فوجب أن تبنى على الحركة قياسا على الأكثر في كلامهم … وضربت
وضربن وأشباه ذلك ثم سكونها بعده لكونه على سبيل التخفيف وشبهه أو ليكون أكثر من علة فيجب أن يبنى على السكون وإن كانت
كلمة واحدة كدلو وضربوا وجوابه أن تحريك الواو بعد الضم مستثقل والدليل عليه اطراحهم إياه في الأسماء إذا أدى إليه قياس ألا ترى
أنهم لم يقولوا في جمع دلو أدلو وإن كان يقال في جمع فعل أفعل كفلس أفلس فلا يلزم من رفض الحركة في الواو واستثقالها رفض
الحركة في … وهو الياء التي نحن فيها مع أن القياس أي تحريك الياء هو القياس كما عرفت وانتفاء المعارض أي وهو مع انتفاء المعارض
وهو الثقل الذي في تحريك الواو بعد الضمة قوله فإن كان آخره ألفا الاسم المتمكن عند النحويين إذا كان آخره حرف علة إن كان ألفا
ثبتت عند الإضافة إلى ياء المتكلم سواء كان ألف التثنية أو غيرها كقولنا عصاي ورحاي وغلاماي وإنما ثبتت لأنها لا يمكن تحريكها

… فوجب أن يبقى الألف ولو قدر جواز تحريكها لوجب أن ينقلب ألفا فوجب أن يبقى الألف وهذيل … ياء وصار ياء
… التثنية فيقلبونها ويخالف في غيره فتقلبها ياء فيقولون رحي وعصي ووجهه أن الألف قد وقع في محل المتحرك لما علمت من وجوب
كسر ما قبل ياء الإضافة ولا يمكن تحريكه فرجع إلى أصله فصار عصوي ورحيي فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فحذفت فسكن
… ما قبل ياء المتكلم فوجب الادغام لأن حرف العلة التي قبل ياء المتكلم إن كان ياء فلاجتماع المثلين وإن كان واوا فلاجتماع
… وسبق أحدهما بالسكون فقالوا عصي ورحي ولم يفعلوا ذلك في التثنية لأمرين أحدهما أن العلة التي ذكرنا في غير التثنية
… فيها إذ الألف في التثنية لا أصل لها في واو وياء فيمكن ردها إليه حتى يكون فيها ما جرى في عصي ورحي والثاني أنهم لو فعلوا
… لالتبس المرفوع بغيره لأن ألف التثنية علامة الرفع فإذا قلبها ياء لم يبق للرفع علامة فإن قلت فحينئذ في الأحوال الثلاث يلتبس فيه
… وقلت الفرق بينهما أن عدم اللبس فيه ليس لقلب الألف ياء لأنها لو لم يقلب لكان الأمر كذلك فلم يكن القلب فيها مؤديا
فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه إلى اللبس وهو باب عصي قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس
… التثنية واعترض الإمام الحديثي على الوجه الأول بأنه منقوض بألف بشرى فإنه لا أصل له مع أنه يقلب وعلى الوجه الثاني بأن
… الواوات وادغمت رفعا وإن التبس بالنصب والجر واعلم أن المص … في شرح المفصل بغير ما قرره في شرح
… فإنهم لا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين أحدهما أن ألف التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن كسرها
… بتقليبها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فإن حكم الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر لفظا عوضوه القلب أما التثنية فلست
… أنهم كرهوا أن يقلبوها ياء لئلا يتغير … حرفا جيء به لمعنى بخلاف الوصوب وشبهه فإنه … على المتكلم … لحمل
… يجوز تغييره لغير ما ذكرنا ولا يخفى عليك أنه يرد على الوجه الثاني … رفعا وإن كان آخر الاسم المعتل ياء فالمتكلم إذا
… المتكلم أدغمتها في ياء المتكلم سواء كان منقوصا كالقاضي والغازي أو تثنية نحو غلاميين أو جمعا غير منقوص نحو المسلمين
… مصطفين لأنهما لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الادغام لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
… الاسم المعتل واوا وذكر أنها يكون في الجموع جمع السلامة لا غير إذ لو وقع في غيره الواو الأخيرة لكان منقلبا إلى الياء قبل
… أدلي في جمع أدل فإن أصله … ولو قلبت الألف كسرة والواو ياء لما تقرر في التصريف وأما الجموع جمع السلامة في الرفع فيتصور
… فإنه إذا أضيف إلى ياء المتكلم يسقط النون فيكون آخر الاسم واوا بعدها ياء المتكلم فيجب أن يقلب الواو ياء ويدغم
… ما قبل واو الجمع التي تقلب ياء من أن يكون مضموما أو مفتوحا فإن كان فيجب أن يكسر كقولك في مسلمون مسلمي
… لأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت أحدهما بالسكون أن تقلب الواو ياء وتدغم وأما كسر ما قبلها فلأنها
… لم يكن بقاء الضمة قبلها إذ ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة فوجب تغييرها فحركت بالحركة التي تناسبها كياء المتكلم
… الواو أو مفتوحا فوجب أن يقلب الواو ياء وتبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفون مصطفي وفي معلون معلي أما قلب الواو
… ما قبلها مفتوحا فلأنه لا موجب لتغيير الفتحة لسهولة النطق بها قبل الياء وياء الإضافة مع ما ذكرناه من … العلة
… فلأنها لو سكنت لالتقى ساكنان وإنما تحريكها بالفتح فأما لأن الفتح أصل في ياء الإضافة لما ذكرناه وإما لاستثقال الضم
… وفتحت الياء للساكنين معناه ما ذكره المص في أمالي الكافية قال لا وفتحت الياء حذرا من اجتماع الساكنين
… ساكنة وهو حرف العلة التي قبلها وفتحها … الإسكان على الياء مع الألف لكون الألف عند … مقام الحركة فيتحقق إسكان الياء
… لا يجوز إذا كان قبلها واو أو ياء وأما في الوقف والجمع بين الساكنين مغتفر في الوقف مطلقا فلا يختص
… إذا كان قبلها ألف بل يجوز في غير الألف وهو في … أنه نافع وهو عند النحويين ضعيف قال المصنف

في شرح المنظومة مصرخي في قوله بما أشركتمون بمصرخي جمع مصرخ في جمع تصحيح وأصله مصرخين مثل قاضين في الجمع حذفت النون للإضافة
فاجتمعت ياء الإعراب وياء المتكلم فوجب الادغام كما وجب في قاضي في الجمع سواء وقرأ حمزة بمصرخي بكسر الياء وهو لغة ليست بالقوية
في جمع هذا الباب قال المص أيضا في شرح المنظومة جولري المضاف إلى ياء المتكلم قياسه أن يكون كظبي ودلو لأن قبل حرف العلة ساكنا
فقياسه أن يجري مجرى الصحيح في الإعراب والإضافة يقال هذا جولري ومررت بجولري ورأيت جواري كما يقال هذا ظبي
وكرسي وقد جاء فيه جواري كأنهم استثقلوا الكسرتين وثلاث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحة وفي الحديث الصحيح
لكل نبي حواري وحواري الزبير فالقياس كسر الياء كما تقدم وروي بفتحها وهو اختيار ابن وضاح قوله
وأما الأسماء الستة اعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث أحوال أحدها أن يكون مضافة إلى غير ياء المتكلم وثانيها أن يكون مضافة
إلى ياء المتكلم وثالثها أن يكون مقطوعة عن الإضافة ذكر المص أولى الأحوال في أول الكتاب والباقين ههنا أما الثانية فيقول
عند إضافته إلى ياء المتكلم أبي وأخي كما تقول يدي لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخره كحذفهم من دم ويد صار منسيا ولم ذكر
الإعراب على ما قبله فقالوا جاءني أبوك فصار حكم الصحيح فلذلك قالوا أبي وأخي وأما المبرد فإنه يقول أبي وأخي متمسكا
برد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم متمسكا بقول الشاعر قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالك ذو المجاز
ذو المجاز موضع بمنى والقدر ما يقدره الله تع من القضاء أي بقضاء الله لو نزلت في هذا المكان وليس له دليل لاحتمال
أن يكون أقسم بالأب مجموعا جمع السلامة وأصله أبين فلما أضافه سقطت النون لأجل الإضافة فاجتمعت ياء الإعراب وياء المتكلم
فادغمت فيها فصار لفظه أبي فإن قيل شرط جمع الاسم جمع السلامة أن يكون مذكرا علما يعقل والأب ليس علما فلا يصح جمعه جمع السلامة
فلا يستقيم هذا الجواب أجيب بأنه محذوف اللام فيجوز جمعه جمع السلامة كسنين والدليل عليه قول الشاعر فلما تبين أصواتنا
بكين وفديننا بالأبينا وإذا ثبت صحة حمل … هذا البيت … المبرد على ما ذكرناه من الجمع لم يكن حمله على ما ذكره وجه لأن إثبات
الباب بما يحتمل غيره مما هو قياس لغتهم ثم لو سلم له ذلك يعني أن أبي في بيت المبرد … أب واحد كان مردودا لأنه خلاف القياس واستعمال
الفصحاء قال المص في أمالي الكافية ما معناه أن المبرد وجد السماع في أبي وقاس عليه أخي لأنه مثله في لغاته وأصله وكثرة استعماله بخلاف
البواقي وأما حم وهن فإنك إذا أضفتهما إلى ياء المتكلم على لغة من أعربهما بالحروف قلت حمي وهني والكلام في أخي وأبي …
أخي وأبي وأما فوك فإذا أضيف إلى ياء المتكلم فالأفصح في في الأحوال الثلاث وقد جاء فمي على غير الأفصح فأما وجه في فهو أنه إذا
أفرد أي قطع عن الإضافة يقال فيه فم بعد الفاء وقياس هذه الأسماء أن تلحق ياء المتكلم بها مقطوعة عن الإضافة على ما هو
عليه حال القطع عن الإضافة ألا ترى أنهم يقولون أخي وأبي لأنهم يقولون في حالة القطع عن الإضافة أخ وأب فكما قيل في أخ
أخي قيل في فم فمي وأما وجه في وهي اللغة الفصيحة فهو أنه إنما قيل فم في حالة القطع عن الإضافة لتعذر … عند الإضافة
وذكر أنهم لو قطعوا عن الإضافة على أصل أخواتها لقالوا فو فينقلب الواو ألفا فيجتمع ساكنة مع التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين
فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فقلب واوه ميما لأنهما من مخرج واحد ولأن فيه غنة تناسب مد الواو
فإذا أضافوه إلى ياء المتكلم أمنوا من حذف العين وبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد لزوال موجب حذف العين وهو التنوين
من أجل الإضافة فوجب أن لا يحذف العين حالة الإضافة لعدم المقتضي لحذفها وإذا وجب أن يثبت العين وهي واو فقياس
هذه الواوات إلى ياء على قياس لغات هذه الأسماء الستة سواء كانت عينا كفوك أو لاما كأبوك أن يكون ما قبلها من جنس … ما قبلها
لذلك فصار أصله فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك لأن قياس الواو التي يجتمع مع الياء

وقد سبق احديهما بأن يكون الياء منقلبا ثم قلبت ضمة الفا كسرة ليصح النطق بالياء بعدها لما علمت في ...

فان قيل هلا قيل رايت فاى بالالف في النصب لظهور الاعراب ولا موجب للقلب كما في التثنية جاني فماى اجيب بان الفم ...

قوله وفما

وقال المصنف في المفصل وعلته انه لو حذفت الواو كما حذفت في اخواته لبقي على حرف واحد ...

لان الميم عوض عن الواو ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انا قال الامام المدقق لا يصح قياسه على الخبر باعتبار الحد الذي ذكره فان الواجب صدقه في الخبر صدقه على ما صدق عليه المبتدأ
واما النعت فيجب ان يدل على معنى في متبوعه ويجري الفائدة لا يصح النعت فان عطف البيان ايضا يفيد التوضيح
بلا ابهام ودلالة على معنى في متبوعه لئلا يختل حده وهو لا يدل على معنى فيه ظاهرا فينبغي ان يقول الحاجبي بدل قوله كما في الجر جوار
ودلالته على معنى في متبوعه قوله فالاول يتبعه الا د بالاول النعت بحال الموصوف كقولك مررت برجل عالم فمثل ذلك يتبع الموصوف
في عشرة امور الاعراب وهو ثلث الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قال المص في
المنظومة لا يعنون ان العشرة تجتمع لانها انواع متضادة الافراد وانما يعنون انه لابد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب
والجر احدها ومن التنكير والتعريف احدهما ومن التذكير والتانيث احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها فلابد من
اربعة من هذه العشرة للقسم الاول وبعبارة اخرى في كل صورة انما تجتمع اربعة من العشرة لا غير لان كل اربعة منها تباين
الستة الباقية الا ترى انك اذا قلت جاء زيد الظريف توافقا افرادا وتعريفا وتذكيرا ورفعا فالافراد يباين التثنية والجمع
والتذكير يباين التانيث والتعريف التنكير والرفع النصب والجر فالحاصل ست وثلثون مثله لان الرفع مثلا يكون معه اما
التعريف واما الافراد والتذكير واما التعريف والتثنية والجمع التذكير واما التعريف والجمع والتذكير فهذه ثلث ويأتي مثله
اول معه بهذا الترتيب اذا ابدل بالتذكير التانيث فيحصل ست ويأتي ست اخرى اذا ابدل بالتعريف التنكير فيحصل اثنا عشر فيما مع الرفع
ومثله النصب ومع الجر فالمجموع ستة وثلثون انما يتبعه في الاعراب فلان النعت تابع معرب من الجهة التي اعرب متبوعه
فاذا كان المتبوع فاعلا فالتابع ايضا فاعل الا انه بالتبعية فيكون اعرابه موافقا لاعراب متبوعه قطعا وكذلك يقال في غيره
واما تبعيته في التعريف والتنكير فلانه في المعنى هو الاول يعني ان ذات النعت هو ذات متبوعه فيقصد الى موضعهما في ذلك
لتوافقهما في قصد المعنى المراد فلو لم يتوافقا في التعريف والتنكير يكون ذات احدهما معينة باعتبار تعريفها وذات الاخرى غير معينة
باعتبار كونه نكرة فيلزم عدم الاتحاد في انهما في المعنى ان المعين لا يكون غير المعين وقد ثبت اتحادهما واما الخمسة البواقي التي
هي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلانه في المعنى للذات المتبوع فوجب مطابقتهما في ذكر اذ لو تخالفا في شيء
منها لتخالفا في الذات فيختل المعنى ولان الاصل في النعت كونه ان يكون مشتقا فاذا كان النعت بحال الموصوف يشتمل على ضمير
عائد اليه والضمير يطابق المرجوع اليه افرادا وتثنية وجمعا والمشتق المستتر افرادا وتثنية وجمعا ومطابق المطابق للشيء مطابق
لذلك الشيء فان قيل ما ذكرتم منقوض بقوله تعالى فعدة من ايام اخر فان الايام جمع مذكر لانه جمع يوم واخر مؤنث لانه جمع اخرى
فلم يطابق الصفة للموصوف في التذكير قلت يعلم جوابه مما قاله المفسر في امالي القرآن حيث قال اخر جمع اخرى مثل قولك فضلى وفضل واما اخرى فجمع
على اخر مثل قولك افضل وافاضل واخرين ان كان ممن يعقل كقوله تعالى واخرون يعرفون وانما جمع هنا على فعل وهو في المعنى جمع
اخر لان الايام وواحدها يوم ويوم ثم قال قيل اخر باعتبار اصل اخرى ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فانه فيها بالخيار
ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات
والفضل والفضلى فالا فاضل على اللفظ في التذكير والفضليات والفضل اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى
اجراء له مجرى الجماعة وهذا جائز في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام اجراء له مجرى جمع المؤنث
ولو لا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اخرون لانه ممن يعقل فقرائن
العرب لما لا يعقل من المذكر في الصفات مثل هذا الايام يقولون الكتب كسر بهن وهو لمذكر مثل اخر ولم يأت لما لا يعقل من
المذكر غير الامرين ما جمع المؤنث وما للمؤنث بخلاف الناس فانه جاء له ما جمع المذكر ممن يعقل اذا كان مذكرا كانهم قصدوا ان يجعلوا

لمن يعقل اسم الجنس به ولما كان في جمع الظواهر جمع تصحيح يختص بمن يعقل شاركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبينه في جمع المكسر
اختصاصه بالجمع السالم وليس في الضمائر المذكر من يعقل الا من احدهما يختص به فيشارك بينه وبين من لا يعقل في الا في فلما لم يكن
الجمع المذكر في الضمائر الا لفظ مختص به من يعقل شركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبين المؤنث في الضمير فلذلك لم يقولوا الكتب اخترتهم
وكذلك لا تقول الكتب فعلوا ولكن تقول فعلن لانه مخصوص بمن يعقل كذلك العبيد فعلوا وكذلك في جميع ابواب الضمير **قوله**
والثاني يريد بالثاني الوصف بحال المتعلق فهذا يتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي يعبر عنها بالاعراب والتعريف والتنكير والتانيث
في الخمسة الاول لان الخمسة الاول احكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان يكون في الاسم الواقع صفة
باعتبار الاول يعني الموصوف لاتحاده باعتبار الاسمية وفي الباقي يعني الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير
لا يتبع الموصوف لان تبعيته في هذه الخمسة في القسم الاول انما كان باعتبار الفاعل لان هذه الخمسة احكام هي من احكام الافعال
وليست من احكام الاسماء الا ترى ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله كما انهما في الفعل باعتباره وكذلك
الافراد والتثنية والجمع في الشبه المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا مثنى كان مثناة وان كان
مضمرا مجموعا كانت مجموعة كذلك ايضا كان الفعل وفاعلها ثم يعني في القسم الاول بغير المتقدم فوجب ان يعتبر فيها التذكير والتانيث
هنا يعني في القسم الثاني بغير المتقدم لان فاعله بالحقيقة هو الثاني عند الموصوف فالصفة بالنسبة الى الفاعل في ذلك يعني في الخمسة
البواقي كالفعل لما عرفت ان حكم المشتق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حكم الفعل فكما ان الفعل انما يكون مفردا اذا
تقدم يعني اذا لم يتقدم عليه ما هو في المعنى فاعل مثل قام زيد لا مثل زيد قام فكذلك الصفة في القسم الثاني وكما ان الفعل انما يذكر ويؤنث
باعتبار فاعله فكذلك الصفة بهذا القسم في اكثر مع محاذاته بما ذكره المص في شرح المفصل واعترض الامام المدقق على قول
المص في شرح الكافية الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم قائلا فيه نظر لان الفعل ابدا مفرد تقدم على فاعله وانت عليم بما ذكرنا في تقرير
كلام المص عدم ورود هذا الاعتراض امثلته مررت برجلين حسن غلاماهما وحسن غلمانهما او برجل حسنة جاريته فقلهم وغيرهم
يعني ومن جهة كونها كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه بافراد الصفة وان كان فاعله جمعا كما تقول قام رجل قعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه بجمع الوصف كما ضعف يقعدون غلمانه فان قيل قام رجل قعود غلمانه غير ضعيف مع انه
الوصف جمع مثله في قام رجل يقعدون غلمانه اجيب بانه انما جاز قام رجل قعود غلمانه من غير ضعف لجريه على صفة لم يشبه
بها الفعل من حيث انه يخالف الفعل في الحركات والسكون بخلاف قاعدون فانه شبه بقولك يقعدون لتوافقه فيها فلم يلزم
من امتناع قاعدون غلمانه كما امتناع قعود غلمانه والاولى ان يقال من ضعف قاعدون غلمانه ضعف قعود غلمانه **قوله**
والمضمر لا يوصف لان المضمر موضوع وصفة المعرفة توضيح لها والمضمر واضح فان انا في غاية الوضوح وحمل عليه باقي المضمرات لانه منه
ولم يوصف للمدح والذم حملا على انه لم يوصف للبيان لانه الاصل ولا يوصف بالمضمر واستدل عليه المص في شرح المفصل بانه لا دلالة
والذكر امتنع اعتبار الحال **قوله** والموصوف اخص يجب ان يكون الموصوف اعرف من صفته او مساويا في التعريف لان الموصوف
هو المقصود بالنسبة المفيدة والصفة غير مقصودة بذكره وانما المقصود بها الدلالة على المعنى الذي في الذات فلو كانت الصفة
اخص يلزم ان يكون المقصود بالنسبة دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة لكنه غير لائق بالقياس فان قيل كيف
يتبين الاعم بالاخص قلت البيان انما يحصل بمجموعهما ومجموعهما اخص من كل منهما منفردا فان الرجل الطويل اخص من زيد
وحده ومن الطويل وحده ومن ثم كان الصفة والموصوف كشيء واحد ولقائل ان يقول هذا انما يستقيم ان لو كان المراد
من الخصوص المنطق وليس كذلك وانما المراد هنا منه التعريف ومن جهته وجوب كون الموصوف اخص او مساويا

ام يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لان ما عداه من الصفات اخص منه فلذلك لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله **قوله**
واما التزام اورده ذلك الخطاب امثلته وتوضيح ان يقال فيه والموصوف اخص او مساو يقتضي جواز وصف اسم الاشارة بالمضاف الى المبهم
والى ذي اللام لانه اخص منهما ولا يجوز ذلك باتفاق واجاب عن ذلك بقوله للابهام وتوضيح ان اسم الاشارة لا يدل على حقيقة الذات
المشار اليها فيكون وصفه بما يدل على حقيقة الذات قبل الصفات اي قبل وصفه بما يدل على معنى في الذات هو القياس حتى
يحتاج الى ان يقال مررت بهذا الرجل العالم فيوتى بالرجل اولا ثم بصفاته اخرى والى هذا اشار المص في شرح المنظومة بقوله كرهوا
ان يصفوه بالعوارض قبل تحقيق الماهية والاسماء الدالة على حقيقة الذات هي اسماء الاجناس ولابد من تعريفه ليطابق موصوفه
فتبين ان يصفه بتعريفه باعتبار معناه في نفسه الى باعتبار حقيقته ولذلك انما هو باللام فان الموضوع لتعريف الحقيقة هو اللام
لا غير فمن اختص صفة اسم الاشارة بذي اللام فان قيل قد يوصف اسم الاشارة بالصفة لا باسم الاجناس الجنس كمررت
بهذا العاقل وبهذا الابيض **قلت** اجاب عنه المص في شرح المفصل بان الصفة الجارية على اسم الاشارة في الحقيقة انما هي صفة
لاسم الجنس المقدر صفته ليدل اسم الجنس على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصا باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل
قبيحا وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا لان العاقل في الدلالة على معنى الجنس المخصوص **قلت** ومن ثم ضعف
بعض ومن جهة ان التزام صفة المبهم بذي اللام لبيان حقيقته ضعف مررت بهذا الابيض اذ ليس في قولك الابيض ما يتبين به
حقيقة الذات المشار اليها لانه لم يوضع الا لشيء في البياض اذ ليس في قولك الابيض دلالة على خصوصية حقيقته وحسن مررت بهذا العالم
لانه وان لم يوضع العالم لحقيقة الذات بل لخلة العلم الا انه يتبين به ان المشار اليه رجل اذ لا يوصف به ما سواه مما يشار اليه
بالاشارة الحسية فكان في ضمنه تبيين حقيقة الذات **قوله العطف** تابع التابع يشمل التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة اي نسبة عامله الى متبوعه اسنادا كان او غيره فان الفعل الى كل من معمولاته نسبة ... مقصود
يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فالمقصود بالنسبة
انما هو زيد والصفة انما جيء بها لتوضيح زيد لا انه مقصود بنسبة المجيء ولذلك شرط في الصفة كونها معلوما للمخاطب نسبتها الى
ثابته في نفس الامر للموصوف ليصح للابتداء بها فان قيل قوله تعالى ابعث الله بشرا رسولا وصف فيه بشرا رسولا مع ان
الصفة فيه غير ثابتة للموصوف قلت الامام الجرجاني الى انه ليس بصفة لما يؤدي اليه من كون رسولا قبل البعث احالة
مع ان الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم وذكر غير مستقيم وقال المص في امالي القرآن ما ذهب اليه الجرجاني غلط
والجواب عنه من وجهين احدهما ان ما ذكره انما يكون في الاثبات لا في النفي وهنا نفي لان معناه انكار ثم البشر رسولا موصوفا بالصفة
الرسالة والانكار نفي ولو كان ما ذكره مستقيما لم يستقم ان يقال ما في الواجب حد والثاني لانه يلزم كما دعوه بعين ما ذكره
اذ لا يستقيم نفي ثبوته الا بعد ثبوته وبعد ثبوته لا يستقيم نفي ثبوته وحل الاشكال من وجهين احدهما هو قول الاكثرين ان
نفي الجمع في مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه وانما معنى مثله في قولك لا يجتمع حركة وسكون انكر نفيت الجمع المطلق ثم نسبته الى الحركة
والسكون فوجدت الفعل يأباه لانك تعقل متناقضين نفيته فكذلك ما ذكرناه على توهمهم للاستحالة في ان يكون بشرا رسولا
وعلى هذا القول لم يستحيل اجتماع الضدين وجميع ما يأباه وحوله هم القائلون بالاستحالة نقل الامر على خلاف حقيقته
الوجه الثاني ان يكون ذلك متعقلا في الذهن وان كان مستحيلا في الوجود فينفى باعتباره وان كان متعقلا بثبوته
فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم في الذهن وانما انكروا وجوده والوجه الثاني ان ذكره جاء في النفي والاثبات
ولا يلزم ما ذكروه هنا لان حصول البعث مستلزم للرسالة فعند بعثه يكون رسولا فيصح وصفه فلا يلزم توقف احدهما

على الاخر فيندفع الاشكال وحملوا على القال لما يجيئون وارتكبوا من اجله كذلك صحة الحال من النكرة قوله هو متبوع
يخرج عنه البدل لانه غير متبوع معه الا ترى انك اذا قلت اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد في البدل عن المبدل
الحد بقوله تابع متبوعه قال ابن المالك يرد عليه نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد لكن عمرو لانه لم يقصد بالحكم الا التابع وهو
منه ما قاله غيره من انه منقوض بقولنا جاء زيد لا عمرو واجيب عنه بان المراد بالمقصود في التعريف هو ان لا يكون مبتنيا
للمتبوع ولا مقرا له ولا لاجمالا وحده صدق على الصور المذكورة ويمكن ان يجاب عنه بوجه اخر وهو ان التابع والمتبوع
مقصود ان فيما ذكرتم من الصور وان كان احدهما بالنفي والاخر بالاثبات فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة
فان قيل فعلى هذا لا يستقيم قوله في البدل دون متبوعه لانه مقصود بالنسبة السلبية اجيب عنه بانه غير مقصود
اصلا والمراد من كونه غير مطلق ان يكون مقصودا بالنسبة الكلية قال الاندلسي الحل عسر ... قلت الايراد
منه لما ذكر المص في مباحث حروف العطف من شرح المفصل وسيجيء ذكر لتناسبه **قوله** يتوسط بينه وبين متبوعه
احد حروف العشرة شرط بعد تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم لانه صار جامعا ومانعا به ولم يستغن بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد حروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وغرضنا حد يفصلها عنها فلو حد العطف بذلك
لدخل فيه بعض الصفات قال المص في امالي الكافية وهذا يرد عليه جاء زيد العالم والعاقل فانه تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف في التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول حرف العطف
لنوع من الشبه بالمعطوف بما بينهما من التغاير قال في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز جاء زيد والعاقل لانك انما ان تعطف
العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار الذات فسد المعنى لعدم التعدد وان عطفته باعتبار المعنى
فسد ايضا لانك انما تعطفه على الذات المنسوب اليها المجيء فيجب ان يكون المعنى المنسوب اليه المجيء لتشريكه معه بالواو
وهو فاسد بخلاف قولنا جاء زيد العاقل والكريم فانك عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة
وكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك جاء زيد العاقل والقائم فان قلت ذهب صاحب الكشاف
الى ان ومنهم كلهم في قوله ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وان الواو كالكتاب معلوم في قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم صفة لقرية وكذلك ذهب المص في مباحث الاستثناء من شرح المفصل الى ان ولها منذرون
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة وهذه الصورة غير ما حكم المص بامتناعه في امالي المسائل المتفرقة
وهو جاء زيد والعاقل قلت انما حكم المص بامتناع جاء زيد والعاقل بتقدير ان يكون الواو للعطف واما ان لم يكن
الواو للعطف بل يكون للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كما قال جار الله العلامة فلا يكون ممتنعا والسكاكي ذهب
في معاني القرآن الى ان واو العطف لا يتوسط بين الصفة والموصوف ثم قال والنا في قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم فالوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال لقرية لكونها في حكم الموصوفة كأنه قيل وما
اهلكنا قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو قولوا انما يصح هذا ان لو جعل جار الله العلامة الواو
للعطف لكنه لم يجعله للعطف بل جعله تاكيدا لصوق الصفة بالموصوف واعترض ابن المالك على جار الله قائلا في شرح التسهيل
ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين
والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل بالا يناسب وذكر ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها
وما بعدها وذكر مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا ان الواو

فصلت للاول من الثاني ولولاهي لتلا صقا فكيف يقال انها اكدت لصوقها وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف
بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا ابن صديد السعيد قرابته صديد اجلا نعت لها والجر
اخبر انها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال بخلاف وما كتاب معلوم فانها جملة تصلح موضعها للحال لانها بعد نفي والنفي
مراع لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا. اقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم
من عدم الوجدان بالمنقول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لما التصاق بالموصوف
والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق
ليس الالتصاق اللفظي كما فهم ابن المالك بل المعنوي وبالواو تاكد الثاني وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الاية الاولى
من تلك المواضع فقد قارنها الواو للتاكيد **قوله** واذا عطف يعني اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد اولا بمنفصل ثم عطف
عليه مثل ضربت انا وزيد لان المضمر المتصل المرفوع تاكد اتصاله معنى لانه فاعله ولفظا لانه جعل كجزئه ولذلك اي ولاجل
انهم جعلوه كجزئه اسكنوا اللام لانهم لم يجدوا كلمة رباعية جميع حروفها متحركة الا مهملا. الثانية كون ربه استقلالا
فلما صار كالجزء كرهوا ان يعطف عليه اسم مستقل فاتوا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه العين
ولا يخفى انه في المعنى معطوف على المتصل لانه المقصود بالنسبة واحترز بالمضمر عن المظهر وبالمتصل عن المنفصل وبالمرفوع
عن المنصوب فانها يؤكد من غير الشرط المذكور مثل ضربت زيدا وعمرو وانا وزيد قايمان وضربتك وزيدا الآن يقع فصل فيجوز
ترك الفاصل ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فنحو ما تقدم قال الله تعالى وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا واما ترك
فلطول الكلام كقوله لو شاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا وفي ايراد هذا المثال فايدتان احديهما ان الفصل قد يكون بحرف النفي وثانيهما
انه قد يكون بعد حرف العطف كما في المثال **قوله** واذا عطف يعني اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك
وبزيد لان اتصال المضمر المجرور بالجار اشد من حيث انه ليس معه كلام او منفصل عنه كوجه ما اشد من اتصال المضمر
المرفوع بعامله فكره ان يعطف عليه اسم مستقل وليس له مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه فاعيد العامل الاول
ليكون عطف المجموع على المجموع فيكون المعطوف عليه مستقلا بنفسه ولذلك اي ولاجل وجوب اعادة الخافض قالوا
المال بينك وبين زيد فاعادوا الخافض الذي هو بين لهذا الغرض الذي هو وجوب اعادة الخافض و
تقريره ان اعادته اما ان يكون لهذا الغرض او لان بين اضيف الى ما لا يتعدد فيه جائزة والثاني باطل
لو قيل المال بينك لم يستقم لقولا يعقل البينية في متعددة فثبت الاول وهو ان اعادة الثانية لوجوب
اعادة الخافض عند العطف على المضمر المجرور فان قيل وان لم يكن له مجرور منفصل لكن يؤكد المجرور بالمرفوع
المنفصل فهلا اكدوه به فعطفوا فقالوا مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف في جواز مررت بك انت قلت
اجاب عنه المصنف بان قولك مررت بك انت مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا وهو انه لو قال مررت بك انت وزيد
لكانت ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك مررت بك انت ليس فيه الا المخالفة التقديرية ولا يلزم من مخالفة
التقدير مخالفة اللفظ والتقدير مع الاولى لان بعضهم يقول انهم المعطوف ولا احد يقول انه في النعم المعطوف
قوله والمعطوف يريد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في المعنى واللفظ فيشترط في العطف ان
يكون مسندا كالمعطوف عليه في المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه فكل ما وجب لفظا ومعنى في الاول باعتبار
ذلك المعنى يجب في الثاني وكذلك كل ما امتنع في الاول امتنع في الثاني كما لو اوقع صلة وعطفت عليه جملة

اذ

اخرى فانه يجب في الثاني من الضمير ما يجب في الاول ويشترط في الثاني ان يتقدم على جزئه كما امتنع في الاول ولذا عطفت
على الخبر خبرا فيكون مسندا كالاول في المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه وهو معنى الخبرية فيكون خبرا مثل الاول قطعا
فيلزم في الثاني من احكام الخبر بموجب الاعراب والضمير ما يلزم في الاول وكذلك لفظا ولا حالا او صفة بهذا التقرير علم في شرح الكافية
وامثالها ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قائما ولا ذاهب عمرو والا رفع ذاهب لانه لم يكن مرفوعا فاما ان يكون
مخفوضا او منصوبا وكلاهما باطل اما الخفض فلانك لو خفضته لصار الخفض مشتركا بينه وبين قايم فيجب ان يكون مسندا
بقايم في المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه وهو معنى الخبرية عن زيد فيجب ان يكون ذاهب عمرو يصح ان يكون خبرا
عن زيد ايضا ولو صح ان يكون خبرا عن زيد مثل لوجب ان يصح حلوله محل قايم لكنه لا يصح حلوله محله لو قلت
ما زيد بذاهب عمرو لم يصح لخلوه عن ضمير عائد الى زيد مرتبط به لان فاعله ظاهر وهو عمرو ولو اخلاه عن ضميره فيكون اجنبيا
عنه فلا يصدق عليه فلا يصح ان يكون خبرا عنه لان الخبر يجب صدقه على المخبر عنه واما النصب فكذلك لانه
نصب وقيل ولا ذاهبا عمرو لوجب ان يكون النصب مشتركا بينه وبين قايم فيلزم المحذور المذكور ولما
بطل الخفض والنصب فذاهب يتعين رفعه على ان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبر مقدم والجملة عطف
على الجملة ولذا كانت المسئلة بليس يجوز ان ينصب ذاهب ويقال ليس زيد قايما عمرو ولكن لكن جوازه
على عطف ذاهبا على قايما وعمرو فاعل لذاهب لانه لو كان كذلك لفسد لعين ما مر فيما وجب على ان يكون ذاهبا وجملة
معطوفة على الجملة التي قبلها وتقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قايما ولا عمرو ذاهبا فان قلت فلم لم يقدر
ذكره في المسئلة الاولى وهي ما زيد قايما قلت ذكر فيه ما يتعين لانه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها لانه الجملة التي يدخل عليها فلان
لا يكون ذكره في العطف فلانه فرعها احدر قال المص في اماليه المسائل المتوفرة وليس فيها مسائل وكذلك ما احدها ليس زيد بقايم
ولا قاعد ابوه بجملة المسئلة يجوز فيها ثلثة اوجه خفض قاعد على اللفظ قايم فيرتفع ابوه بالفاعلية والنصب على موضعه بين
احدهما ان يكون خبرا مقدما معطوفا على الخبر الذي هو بقايم وابوه معطوف على اسم ليس والآخر انه يكون معطوفا على موضع
بقايم وابوه مرفوع بالفاعلية والرفع مبتدا وخبر قدم عليه فاذا قلت بعد المسائل في ما جازت جازت الاوجه
الثلثة فالخفض كما ذكرنا في ليس والنصب على الوجه الثاني لا على الوجه الاول لانه يؤدي الى عمال ما في الخبر المقدم وهو ممتنع
والرفع كما ذكرنا في ليس فان كان موضع ابوه اجنبي كقولك عمرو ونحوه امتنع الخفض في ليس وما جميعا لانه يؤدي
الى الاخبار بالاجنبي والعطف على عاملين وكلاهما ممتنع وجاز النصب في ليس خاصة على الوجه الاول لا على الوجه
الثاني لانه يؤدي الى الاخبار بالاجنبي ولا يكون النصب في ما البتة لانك ان جعلت عمرا اخبرت بالاجنبي وان جعلته
جزا مقدما اعملت ما مع تقديم الجزء وهو ممتنع والرفع جائز فيهما جميعا على ان يكون مبتدا وخبرا **اقول** النصب
في المسئلة الاولى وجه آخر وهو ان يقال بتقدير نصب قاعدا الا ان يكون من قبيل عطف المفردات بل يكون ابوه اسما وقاعدا
جزا مقدما والجملة يكون معطوفة على الجملة السابقة كما يفهم من شرح الكافية **قوله** وانما جاز هذا جواب عن سوال
تقديره ان يقال قد عطف في قولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب يغضب على يطير وفيه ضمير الموصول والا فرع يغضب
لان فاعله ظاهر خال عن الضمير الذي واجاب المص عنه بان فاء فيغضب للسببية لان معنى هذا الكلام هو ان الشيء الذي
طار اذا سبب يغضب زيد هو الذباب وليس للعطف ولذلك اي ولاجل انها ليست للعطف هو انك لو جعلت
مكان الفاء حرف عطف آخر قلت الذي يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز بالاتفاق واذا كانت الفاء للسببية يجوز ان يكون

ما بعدها خاليا عن الضمير لان فاء السببية لا يشترط فيها ذلك وقال ابن المالك اختص من العاطفة الفاء بان يكون المعطوف على
شبيها للمعطوف كثيرة فانكر بما اختص من حروف العطف بعطف ما لا يصلح للصلة لخلوها عن العائد على الصلة نحو الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها من حيث انها تجعل ما قبلها مع ما بعدها بجملة واحدة فلا حاجة الى الضمير في المعطوف فكانه قيل
الذي ان يطر يغضب زيد الذباب وهذا الذي ذكره ابن المالك يدل صريحا على انها للعطف الآن **قوله** يعني عن المضمر
واذا عطف العطف على عاملين هو ان يتقدم معمولان لعاملان مختلفين يعطف عليهما معا بعاطف واحد ولا بد
ان يكون احدهما مجرورا ولا كان المعمولان لعامل واحد وصورته ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة زيد في الدار وعمرو الحجرة
فانه قد عطف في الصورة الاولى عمرا على زيد والحجرة على الدار وهما اعني زيدا والدار معمولان لعاملين مختلفين هما التجريد
والجار واختلفوا في العطف على عاملين نحو ما نحو الفراء مطلقا يعني سواء تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب او لا ومنعه سيبويه
مطلقا ويفهم امره عند كثير من المتاخرين انه يجوز ومنها يمنع ضابطه ما جوز ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر
المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف بهذا التقدير الترتيب والمص تقدم في المتن مذهب الشافعي على مذهب الفراء او المذهب سيبويه
عن مذهب الفراء وتقدير كلام المص وعمرو منطلق وضرب زيد عمرا وبكر خالدا امن ذلك بالاتفاق لان العامل واحد وان كان له
اعمال متعددة ولو كانت الف معمولا جاز العطف عليه بالاتفاق بهذا جميع ما ذكر المص في شرح الكافية وامالي القرآن والمفصل
وشرحه وشرح المنظومة وقال ابن الحاجب في امالي المفصل وهذا الذي ذكر سيبويه وان كان على خلاف قياس حذف
المضاف مخصوص عندهم بكل ومثل اذا قصد به التحقيق لا التشبيه وانما اختصا بذلك من حيث كانت اللذات واحدة
في المعنى فلا تقدم ما يدل عليه ذلك اغتفروا الحذف وبقي اثره على ما كان عليه بهذا الكلام واراد بالمثل الذي قصد به
التحقيق ما في قول الوريث مثلك لا يبخل فان المراد منه ان المخاطب نفي بخل فو لنا زيد ما مثل زيد بخيلا ولا مثل اخيه جبانا يجوز
حذف المضاف الثاني لان الاول في نية مع ولام المضاف اليه وهو اجنبي عليه وكذلك في مثل قولنا كل رجل عندي وكل امراة
عندك يجوز حذف كل الثاني بعين ما ذكر **قوله التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع يعني به ان التاكيد تابع يقرر معنى
المتبوع في النسبة او الشمول بيانه ان المتكلم قد يكون متعمدا فانهم يتجاوزون بعبارة اسم الشيء عن متعلقه وباسم جميع الشيء عن اكثره
فاذا قيل جاء الامير وجاء القوم يتوهم السامع ان المراد متعلقه الذي غلامه او بعضهم وكذلك قد يتوهم كون المتكلم ساهيا او ناسيا
واذا قال جاء الامير نفسه او قال جاء القوم كلهم زال التوهم قوله تابع علم بكل تابع وقوله يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة
والبدل والعطف اما البدل والعطف فظاهر واما الصفة فلانها وضعها ليدل على معنى في متبوعها والتاكيد بها في بعض المواضع
التوضيح ليست لانها وضعت لذلك وقوله في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه يوضح به الا يقرر امر متبوعه وحكمه
ولكن لا في النسبة ولا في الشمول وذلك لانه اذا قيل جاني ابو محمد عبد الله مثلا فعبد الله في عطف البيان الذي هو عبد الله متبوع
لانه دل على نسبة المجي الى ابي محمد الذي عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجي اليه لا الى متعلقه بخلاف التوكيد
فانه اذا اتبع ابو محمد بنفسه يدل على ان نسبة المجي الى نفسه لا الى متعلقه واعترض الامام الخبيثي قائلا ان المص اوقع الصفة
بقوله يقرر امر المتبوع وعطف البيان بقوله في النسبة وفيه نظر اذ لا يخفى ان الا بالدلالة على المعنى اقول هذا الاعتراض
هو المحقق كما علمت مما ذكرناه في التعريف وقوله فقد في الصور نفخة واحدة من باب الصفة لا ذهب بعضهم الى انه
تاكيد واحتج من ذهب الى انه تاكيد بان قوله واحدة دل على ما دل عليه قوله نفخة وهو الوحدة فصار بمثابة قولك
زيد زيد والدليل على انه صفة وليس تاكيدا انه داخل تحت الصفة اذ حدها ما دل على معنى في متبوعه وهو كذلك وليست

بتاكيد لخروجها عن حد التاكيد لان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وهو واحدة ليست كذلك لا انها لم توضع ليقرر
امر المتبوع لان تقرير معنى المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكنها لا يدل عليه اصلا فان معنى المتبوع النفخة
والمتبوع واحدة دلالة على النفخة وايضا فانها لا يقرر معنى نسبة ولا شمول لان تقرير معنى النسبة لا يتصور
بدون دلالة على معناه الوضعي وواحدة ليست كذلك فخرجت واحدة عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا اما اجمالا
فلانه لم يقرر امر المتبوع واما تفصيلا فلانه لا يقرر في النسبة او الشمول والحال انه لا يصدق عليها الحد الاول ولا الحد الثاني
من التعريف فان قيل النفخة يدل على الوحدة لان وزن فعلة بالفتح للمرة وكذلك واحدة فتعين انه تابع يقرر
امر المتبوع فيما دل عليها وقولكم في النسبة او الشمول لا يقدح فيه اي في كونه من التاكيد لا ويرنا احدهما انه لا يصح للتعريف
لما فيه من الترديد والثاني للتحديد لان الترديد للتشكيك والتحديد للتبيين والثاني ان دعواكم كون النسبة من تمام
تمام الحد لا بد عليها دليل حتى يدعى فيه احدهما يقال انه نوع واحدة بهذا القيد فلا يكون تاكيدا والجواب ان
النفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على خيالها اي على الوحدة فقط وانما وضعت للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمني
لا مقصود بوضع اللفظ المركب من البنية والهيئة لا يبعد ان المقصود من وضع اللفظ المركب الوحدة فقط فقصدوا
الى صفة يدل على الوحدة قصدا اي بان يقصد بتلك الصفة الدلالة على الوحدة لان يقصد بتلك الصفة شيء اخر ويدل عليها
ضمنا ليكون ابلغ من دلالة الضمن فوصفوا ذلك لذلك **اقول** في هذا الجواب بحث فان النفخة موضوعة للمرة من النفخ لا انها وضعت
للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمني كما ذكره لانه على النفخ ضمني لان مدلولها المطابقي انما هو المرة من الفعل واعلم
ان المص اعرض عن الجواب بقوله احدهما انه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد لانه اشارة الى اهل الجواب مثل هذا
السوال والجواب قوله والثاني انه يرجع دعوى النسبة الى اخره لانه علم مما ذكر في بيان معنى الحد ان عطف البيان انما
يخرج عن تعريف التاكيد بهذا القيد فخروج عطف البيان به دليل على انه لا بد منه اعتبار في التعريف واعلم
ايضا ان السكاكي ذهب في مثل هذا الى انه من قبيل عطف البيان وعبارته وتقريره البسط لا يليق بهذا الكتاب
فان قيل جاء الزيدان كلاهما تاكيد بالاتفاق فلم لم يقل انه مثل قولك جاني رجلان اثنان في كونه صفة فالجواب انه
غير داخل في حد الصفة لانه لم يوضع لدلالة المعنى وهو داخل في حد التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان والدليل
عليه انه يفهم من كلا الزيدين ما يفهم من الزيدين لان كلا انما هو للشمول اذا اضيف يتحد مع المضاف اليه فيكون
كلاهما في جاء الزيدان كلاهما متحدا مع الزيدين فيكون دالا على عين ما دل عليه الاول فيكون تاكيدا بخلاف اثنين
فانه لم يوضع للشمول بل وضع ليدل على تثنية في متبوعه في جاء رجلان اثنان فيكون صفة قطعا واذا تقرر الحد فالتوكيد
على ضربين لفظي ومعنوي ويعني باللفظي ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاني زيد زيد والتكرير
اللفظي جار في الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر واذا اكد الفعل كقولك ضرب ضرب زيد نقول انه بمعناه
الحقيقي الذي هو الاعلام بلا يحتمل الا ان ونحو مثال الحرف فلا والله لا يلقي بلى ولا للما بهم ابدا دواء ومثال تكرير
الجملة نحو ضرب زيد ضرب زيد فالمقصود منه الضرب لا غيره صدر من زيد لا من غيره ومنه قول النبي صلعم لاغزون
قريشا لاغزون قريشا لاغزون ومن مثال المضمر انا انا قائم ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة قيل ان التكرير
الفعل على انفراده لا يتصور اذ لا بد فيه من ضمير يرجع المعنى الى تكرير مجموع الجملة لا الى اللفظ المفرد فاذا قلت
قام قام زيد فنعت زيدا بالاول لا مرية في الثاني وان رفعته بالثاني اضمرت في الاول وقيل ان التكرار

في المثال للفعل مع قطع النظر عن الفاعل وقيل لا يتقدم بشيء منه الا عند من يجوز حذف الفاعل اقول الفعل اذا
لمجرد ذكر الفعل الاول لا يقتضي فاعلا وليس هذا من باب التنازع في شيء ليجري فيه حكم التنازع وقد مر في باب التنازع
ما يرشد اليه وقد وقع في كلام جار الله العلامة وغيره في مثل جاء زيد زيد انه بدل وليس بمستقيم لانه يخرج باب التوكيد اللفظي
فانه لو كان بدلا لكان زيد زيد بدلا وانجاء جاء لا معنى للبدلية فيه اما غير بدل الكل فظاهر واما الكل فلانه لابد فيه من
تغاير بحسب المفهوم بين الاول والثاني ليصح ان يقال ان الاول كالبساط لذكر الثاني فان قيل جمع امثال ما ذكره المصنف
مباحث لا التي لنفي الجنس من شرح المفصل فانه ذهب فيه الى ان [illegible] انه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم
المؤكد بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير او بدل قلت يمكن ان يكون جار الله حكم بالبدلية فيه بناء على ان جار الله العلامة لا
اعتقاده في ترديد نوع انكار بهذا فكانه قال الا ما لا انه تاكيد كما هو معتقدنا واما لانه بدل كما هو معتقدكم والمعنوي
انما يكون بالفاظ محصورة وهي النفس والعين وكلا وكلتا واجمع واكتع وابصع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اربع في الموصوفين واربع في النكرتين ففي التاسع الى السادس عشر اى بقي ثمان صور وهي في المختلفين اربع لما يكون الاول اى
المبدل منه معرفة والثاني اى البدل نكرة واربع اخرى لما يكون الاول نكرة والثاني معرفة فان اردت امثلة كون الاول
اى المبدل منه معرفة والثاني اى البدل نكرة اخذت الاول اى المبدل منه من الصور الاربع الاول التي هي امثلة المعرفتين
والثاني اى البدل من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة النكرتين فقلت مررت بزيد غلام لك في بدل الكل وبزيد غلام له
في بدل البعض وبزيد علم له في بدل الاشتمال وبزيد حمار لي في بدل الغلط وان اردت امثلة كون الاول نكرة والثاني معرفة اخذت
الاول من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة النكرتين والثاني من الصور التي هي امثلة المعرفتين فقلت رجل غلامك رجل يده رجل
الحمار فان قلت ان المص وصف البدل بالجار والمجرور في امثلة النكرتين الا بدل الغلط فهل للفرق فائدة قلت نعم فائدة
وذلك لانه اخذ امثلة كون البدل منه معرفة والبدل نكرة من الصور الثماني الاول وهذا التماثل انما يصح ان لو كان البدل الذي هو نكرة
موصوفا لان ابدال النكرة من المعرفة مشروط بكونه موصوفا وذلك في غير البدل الغلط كما ستعلم في المسئلة المتصلة بهذا
قوله واذا كان نكرة من معرفة يعني اذا ابدل نكرة من معرفة وجب ان يوصف تلك النكرة مثاله قوله تع لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة فانه ابدل فيه قوله تع ناصية من الناصية ووصف بقوله كاذبة خاطئة كما ... لئلا يكون
المقصود بالنسبة ناقصا في الدلالة عن غير المقصود من كل وجه فلو لم يوصف يكون كالجابر لما فيه من النقص واعترض الامام
الحديثي قائلا ان قول المص تماما هو غير مقصود من كل وجه فيه نظر اقول هذا ... بانه جعل قول المص من كل وجه متعلقا
بغير المقصود ويمكن ان يقال انه متعلق بقوله ناقصا ويكون المراد نقصانه من جهة انتفاء التعريف ومن جهة انتفاء الجابر
لا نقصانه من كل وجه فاذا ذلك معلوم الانتفاء قال المص في شرح المفصل وانما لم يجز ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها
ان كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير بيان على ما هو غير المقصود وان كان غير
بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه فان كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا
والمثال انه غير متصل كقولك اعجبني زيد راسه وحسن له فلا حاجة لذكره وجب ذكره هذا في غير بدل الغلط وبدل الاشتمال فاما
بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور يعني ان وجوب الضمير في بدل الغلط وبدل الاشتمال ليعلم انه بعضه
وملابسه وهذا انتفى في بدل الغلط اذ قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا لا يجيء الحمار وزيد ليلزم فيه فلهذا
تمايز لك على ان البدل الغلط عندهم مطرح **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ظاهرين ومضمرين هذا التقسيم اى باعتبار
الظهور والاضمار وليس من بقية ذلك التقسيم يعني ليس كل واحد من اقسام التقسيم الاول منقسما الى اقسام هذا التقسيم
لانه لا يستقيم ان يكونا نكرتين او مختلفين وهما مضمران لما عرفت امتناع دخولها فيها علمت انه تقسيم اخر وهو بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر لان المبدل منه والبدل اما ظاهران او مضمران او المبدل منه مظهر والبدل مضمر او المبدل منه مضمر والبدل
مظهر فهذه اربعة كل واحد منها يجري في الانواع الاربعة هي بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فيكون
ستة عشر قسما امثلة المظهرين زيد اخوك الى آخر الاربعة الاول التي كانت امثلة المعرفتين في التقسيم الاول وهي زيد
اخوك وزيد راسه وزيد علمه وزيد الحمار امثلة المضمرين زيد ضربته اياه في بدل الكل زيد قطعته اياها في بدل البعض فالمضمر
الذي هو المبدل منه يعود الى زيد والضمير الذي هو بدل يعود الى اليد جعل الزيدين كرهتهما اياه في بدل الاشتمال الحمار الزيدين
ركبتهما كرهتهما اياه في بدل الغلط قوله في الرابع ومن التاسع تقديره ان اردت امثلة كون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا
اخذت المبدل منه من الصور الاربع الاول التي هي امثلة الظاهرين والبدل من الصور الاربع الثانية التي هي امثلة

المضمرين فقلت ضربت زيدا اياه ... اياه يد زيد قطعت زيدا اياها جهل الزيدين كرهت الزيدين اياه عمار الزيدين كرهت
الزيدين اياه وان اردت امثلة كون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا اخذت المبدل منه من الصور الاربع الثانية التي هي
امثلة المضمرين والبدل من الصور الاربع الاول التي هي امثلة الظاهرين فقلت ضربته اخاك زيد قطعته راسه زيد
كرهته علمه زيد كرهته الحمار **قوله** ولا يبدل ظاهر يريد انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل الا من المضمر الغائب لانهم
لو فعلوا ذلك يعني لو ابدلوه من ضمير المتكلم والمخاطب لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير
المقصود لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر لكونهما في نهاية الوضوح فلم يقولوا ضربتني اخاك ولا ضربتك
زيدا كذلكم واما الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فجوزوا ضربته زيدا وكذلك ولم يجوزوا
ضربتك زيدا واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع وتقريره ان المانع هو كون غير المقصود
بالنسبة اقوى من المقصود وهذا انما نشا في بدل الكل من كون مدلول الثاني هو مدلول الاول وكون الاول في نهاية الوضوح
وهذا المانع في غير بدل الكل منتف لان مدلول الثاني في غير بدل الكل ليس مدلول الاول لانه مغاير له لان البعض ليس الكل وكذلك
بدل الاشتمال والمغايرة في بدل البعض اظهر منها فيهما واذا كان مدلول الثاني في هذه الابدال الثلاثة مغايرا لمدلول الاول فلا يكون كون
الاول اقوى واخص ضارا لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع فلذلك جاز ان تقول اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي ومن ذلك الحمار قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاع وما الفيتني حلمي مضاعا
فحلمي بدل من الضمير المفعول في الفيتني وهو من بدل الاشتمال فان قيل فقد صح ثم بدل النكرة من المعرفة فكيف
صح ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذكر المتبوع النكرة اولى قلنا اجاب عنه المص في شرح المفصل بانا انما جوزنا
لا لحصول الصفة النكرة ليخرج لم يشعر به البدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فان قيل جوز في شرط الصفة
قلت اجاب المص فيه بانا لو جوزنا لادى الى ان يوصف المضمر لان المبدل منه اذا كان في بدل الكل من الكل واذا كان جوزنا
الاول الى ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل كذلك فكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفناه فانتزعوا عن ذلك الامام
الحديثي قائلا ولا يلزم وصف المعرفة بالنكرة اذا ابدل النكرة الموصوفة من المعرفة في بدل الكل والاولى ان يقال في الجواب المظهر وان
وصف ايضا ادى المضمر الحاضر في قوة الدلالة والتخصيص فلا يرتفع المانع وهو كون المقصود انقص من غير المقصود وكذلك
لم يوصف المضمر اذ وصفه لا يدل على شيء لم يفهم منه **قوله** عطف البيان عرف المص عطف البيان بانه تابع غير صفة يوضح
متبوعه فقوله غير صفة اى انه لا يدل على معنى في متبوعه واخرج قوله غير صفة نفاه ايجازا لخروج الصفة وقوله يوضح
متبوعه يخرج البواقي اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة يوضح باعتبار الدلالة
على معنى في متبوعه وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات واشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبة لتعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء عند اجتماعهما وان كان
الاوضح من الثاني لو افترقا الا ترى انه لو جاء اسم كل واحد يكنى ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر
عبد الرحيم فاذا قلت جاء ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان مختلا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفرد اقول
والقائل انه يقول هذا الذي ذكر في الشرح غير مستقيم لان ابا محمد بحسب هذا الفرض لما احتمل الصور المتعددة بخلاف
عبد الله فلا يكون اوضح من عبد الله فالصحيح ان يوجه هذا بما وجه الامام الحديثي وهو انه لو وجد عشرة كل منهم يكنى ابا محمد
واسم احدهم زيد والاخر بكر والاخر عمرو وجد عشرة اسم كل زيد فلذلك قلت جاء ابو محمد زيد او ضحت بزيد ما احتمل غيره

وان كان ابو محمد اوضح من زيد لو انفرد لان الناس في ابي محمد بحسب هذا الفرض اقل منهم في زيد ولا يعني بالاوضحية الا هذا
وذكر المص في امالي المفصل ان الاكثر ان يكون الثاني اوضح ثم اشترط بعض الائمة على الاكثر وقال في شرح المنظومة فان قلت
جاني زيد ابو عمرو فقد اوضحت زيدا بابي عمرو وهو بدل قلت ان قصدت ايضاح الاول بالاشهر فعطف البيان لا البدل
والاول هو المقصود وان قصدت ان الثاني هو المقصود بالنسبة والاول كالتوطئة له كان بدلا لا موضحا للاول ومثله بقوله
اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله عمر عطف بيان لابي حفص واشتهاره في المؤمنين عمر بالاسم دون الكنية وروي ان اعرابيا
جاء الى عمر رض اسمه مستزيدا فقال له عمر ما فعل ابلك فقال انها نقبت ودبرت فقال عمر والله ما نقبت ولا دبرت فقال الاعرابي
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر **قوله** وفصله الفصل بين البدل وعطف البيان
من حيث المعنى ظاهر لك مما نقلناه من شرح المنظومة واما من حيث اللفظ فانه يظهر في موضعين احدهما اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اجري ما ليس فيه اللام على المجرور باسم الفاعل كقولك ضارب الرجل زيد ومنه بالشاهد قول سيبويه قال انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا وصف ان اباه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وهي تنظر متى تجلت روحه بما كل
منه والموضع الثاني ههنا جمع وانه وهو عند الظاهر وهو حال من الطير في ترقبه ادنه الجار والمجرور فانه لا يجوز ان يجعل بشر ابدلا
التارك بشر صريحا لانه مثل الضارب زيد على تقدير انه فالبدل في حكم تكرير العامل وزاد عليه في شرح المفصل قائلا
تابعا فانه يجوز رب شاة وسخلها بدرهم وان كان في تقدير رب سخلتها ويمتنع في تكرار رب سخلتها وكذلك جاز يا زيد الطويل
ويمتنع يا الطويل واجاب عنه بان البدل ليس كالعطف لان البدل كله في حكم تكرير العامل والعطف بعضه في حكم تكرير العامل
فلا يلزم من جعله تابعا لبيسا في حكم تكرير العامل جعله تابعا في حكم تكرير العامل واعترض الامام الحديثي عليه قائلا فيه ازالة
في شرح المفصل خلل وهو ان مختار النحاة في المتقدمين وكذا مختاره ان عمل عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل
وغيره فعلى قولهم البدل في حكم تكرير العامل على ان عامله مقدر مناقض لوجه الاول من الوجهين اللذين ذكرهما المص في الشرح
في البدل حكما وتقدير الا انه امر متفق فيه وهذا الكلام يجري على قول من يقول ان تكرير العامل ... خلف الكلام
يجوز فلا يجري عليه واعلم ان ظاهر كلام المص في كتبه دال على انه لا يجوز التارك بشر على البدل مطلقا ويجوز على انه
عطف بيان وقال بعضهم مثل الضارب الرجل زيد ان جعلت زيدا فيه عطف بيان جر وان جعلته بدلا نصبته اذ
قد سبق ان اسم الفاعل المعرف باللام لا يضاف الا الى معرف باللام فهذا ابدل على انه يجوز ان يجعل زيد في المثال المذكور
بدلا لكن يجب ان ينصب ولا يجوز ان يجر على البدل والموضع الثاني مما يفصل عن البدل هو ان يتبع مفرد معرف
منادى كقولك يا غلام بشر وبشرا لانه لو جعل بدلا لم يكن بد من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المقصود بالنسبة
في المعنى فكان بحكم المنادى اولى واذا ما جعل عطف بيان كان المقصود هو الاول فجرى كما يجري الصفات
في جواز الامرين والله اعلم

قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب

هذا آخر الكلام في قسم المعرب لانه قسم الاسم اولا فقال وهو معرب ومبني فلما كمل القسم الاول وهو المعرب شرع
في القسم الاخر وهو المبني فقيل على المص ان قوله هذا آخر الكلام في قسم المعرب غير مستقيم لان هذا اول الكلام

في المبني لا آخر الكلام في المعرب **اقول** جوابه ان يقال انه يرد هذا السؤال ان لو لم يكن هذا اشارة الى ما قبل المبني
اما اذا كان اشارة اليه فلا وانما علل قوله لانه قسم الاسم اولا فقوله هذا آخر الكلام في المعرب وتقريره ان يقال
ان قوله ان يقال هذا آخر الكلام في المعرب متوقف على تحقق المعرب وتحقق اخره فقوله لانه قسم الاسم الى معرب ومبني
اشارة الى الاول وقوله فلما كمل القسم الاول اشارة الى الثاني ثم انه التعليل في كلام الآخر ثم التعليل بدونه وهو قوله شرع
في القسم الاخر فان تحقق اخر المعرب متوقف على الامرين المذكورين لا على الشروع في المبني وعرف المبني بانه ما ناسب مبني
الاصل او وقع غير مركب فقوله ما ناسب مبني الاصل تنبيه على ان البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيا بالاصالة وان وجد فيه سبب
الاعراب وهو التركيب وقوله او وقع غير مركب تنبيه على انه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب واعلم ان قوله
في الشرح المشابهة يرشد الى انه يريد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني المشابهة وذهب في شرح المفصل الى ان المناسبة اعم من المشابهة
فان بعض المبنيات مناسب غير مشابه كالمضاف الى المبني وكباب حذام وفساق وهو الذي ذهب اليه في شرح المفصل
مستقيم بالنظر الى ما في المفصل واما بالنظر الى ما في الكافية فغير مستقيم لان المضاف المعرب في الكافية بالتركيب الذي ...
مبني الاصل فلو اراد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني اعم من المشابهة يكون كذلك وكذا جميع ما هو مناسب غير مشابه اذا وقع مركبا
مبنيا او معربا فلانه مناسب واما كونه معربا فلانه مركب غير مشابه لمبني الاصل مجاز انه العلامة لما يعرف المعرب على ما في المص الكافية
يستقيم فيزيد كلامه على ما ذكره في المناسبة قوله في الشرح وليت وهذه التي يفسرها الحد جواب عن سؤال تقريره ان هذا الحد
مشتمل على لفظة او التي للتشكيك المنافي للتحديد اذ الحد للتبيين فيكون فاسدا وتقرير الجواب انه او كما يكون للتشكيك كقد يكون
للتقسيم اذ لا يكون المتبيين اقسام النحو كما يقال الانسان عالم او جاهل والمراد منها هنا هو الثاني دون الاول وانما يفسد
الحد بها اذا كان المراد بها الشك بان يشك ان الحد اما هذا واما ذاك والتحقيق في ذلك ان الحد مع هنا نوعان للمبني نوع
تعريفه ما ناسب مبني الاصل ونوع تعريفه ما وقع غير مركب وكون اقسام الحد فيه حدان القسمان ينبغي من او ولهذا الجواب تقرير
وهو ان المراد ما كان على احد هذين الوصفين لا على التعيين وليس فيه تردد وانما التردد في احدهما على التعيين وهو غير معتبر
في الحدود ولا يخفى عليك ان هذا انسب الكلام المص فان قيل مبني الاصل احق من المبني والتعريف بالاخص تعريف بالاخفى اجيب
بانه قدم في باب المعرب ان مبني الاصل هو الامر والفعل الماضي والحرف فيكون الاصل في التعريف ان المبني ما لا يختلف آخره
لان اختلاف الاخر فرع على عقليته فلا يستقيم ان يجعل فيه عامله فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب واقول قد مر في بحث
المعرب ما يتبين به هذا ايضا قوله والقابه ضم وفتح وكسر يعني ان الحركات الثلاث والاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب
فالضم كقولك منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولك اين وكيف ولا رجل والكسر كقولك امس وهؤلاء والاسكان كقولك
من وكم وجعلوا الحركات والاسكان في المبني تسمية مخصوصة كما جعلوا لحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة
ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه من اول الامر فاذا قالوا مبني قالوا قائلهم
رفع علم انها حركة الاعراب واذا قال ضم علم انها حركة البناء وكذلك بابهما ولذلك جعلوا كلا منهما باعتبار رفع الحركة فيه
لقبا مخصوصا فاذا قال قائلهم مرفوع علم انهم ارادوا المعرب الذي له حركة مخصوصة واذا قال مضموم علم انهم ارادوا المبني
الذي له الحركة المخصوصة وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون فيجيزون كل واحد من اللقبين
لكل واحد من المتقسمين بمعنى انهم يطلقون الرفع على الحركة الاعرابية والبنائية وكذلك يطلقون الضم عليهما

ويطلقون المرفوع على المعرب والمبني وكذا يطلقون المضموم عليهما قال الامام الحديثي عبر عن القاب الاعراب بالانواع لان لكل منها
افرادا اذ الرفع يكون بالضمة والالف والواو فلها افراد فهي من الجنسية صار كالنوع المشتمل على افراد منقسمة على الحقيقة وليس لشيء
من القاب البناء افراد فلم يذكر بالانواع وبيانه ان يبنى مبنيا على الكسر وقولهم مبني على الرفع يراد به يبنى على الحركة
التي هي هيئة الرفع وقال الشيخ الفاضل صدر الدين الحديثي انما لم يقل وانواعه لان انواعه لا ينحصر في الحركات الثلث والوقف
اذ قد يبنى الكلمة على الواو والالف والياء اما الالقاب فمنحصرة اقول فيه بحث اما اولا فلما عرفت من ان يا زيدان مثلا
ليس مبنيا على الالف واما ثانيا فلانه [illegible] اذا كانت الكلمة مبنية على الالف والواو كانت مبنية على الضم
فلم يعتبر بما ربما يشتمل [illegible] **واعلم** ان مبني الاصل عبر واخلى هذا التعريف وذكر غير [illegible] مقصوره تعريف
المبني المخصوص الذي هو الاسم لا تعريف مطلق المبني ولان فيما هو مبني الاصل لاسم لان مقصوده ذلك تعرف نوع
شرح المبني بقوله لانه قسم الاسم الى معرب ومبني [illegible] وانما كان كذلك خرج مبني الاصل عن التعريف بقوله [illegible]
الذي هو عبارة عن الاسم لا يكون قادحا **قوله المضمر** [illegible] انما كان وضع بعض منها وان كان بالاصالة
وضع الحرف في نحو ضربت وضربك فاشبهت الحروف بذلك ثم اجريت بقية المضمرات مجراها لانها منها وان كان نوعا الاكثر
ما هو مثل نحن وانتما وهما واياي واياك واياه الى اخرها وانما قال بالاصالة ليخرج نحو يد ودار [illegible] المضمر [illegible]
غير مستقيم لان المضمرات وغيرهما [illegible] قوله لما احتياجها [illegible] من قرينة التكلم والخطاب وتقدم
الذكر في الغائب فاشبهت بذلك الحروف وقوله ما وضع لمتكلم يعني ان المضمر ما كان لاحد معاني الاثبات التي هي المتكلم والمخاطب
والغائب فلا يكون ذكر اولى التعريف [illegible] فان قيل يرد على التعريف قول القائل زيد منطلق
وهو يعني [illegible] او مخاطبا او غائبا تقدم ذكره فان التعريف صادق عليه [illegible] فالجواب ان ذكره [illegible] بالفعل
الخلفاء في قولهم امير المؤمنين [illegible] متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره بخلاف
نحو كذا انا وانت [illegible] موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم الذكر فان قيل لفظ المتكلم موضوع
[illegible] لفظ المخاطب والغائب فلا يكون التعريف مانعا فالجواب ان المتكلم لم يوضع للمتكلم وانما وضع
لمن له التكلم وهو اعم من المتكلم لصدقه عليه وعلى غيره اذا قيل انا متكلم وانت متكلم وهو متكلم اما المتكلم والمخاطب فواضح
باعتبار ان كلا منهما [illegible] فلا يكون امره مختلفا واما الغائب فلما لم يكن كذلك اشترط ان يتقدم ذكره لئلا
يلتبس فلذلك اختلف امره فان تقدم ذكر مرجعه قد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما والاول قسمان لانه اما ان يتقدم
الذكر لفظا تحقيقا واما ان يتقدم لفظا تقديرا فالمتقدم اللفظي تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والتقديري نحو ضرب
غلامه زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا لان رتبة الفاعل التقدم على المفعول والثاني
ايضا قسمان لانه قد يكون ذكر ان المتقدم المعنوي من لفظ بان يتقدم لفظ لا يكون هو مرجع الضمير ولكنه يدل عليه كالفعل
الدال على المصدر نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان اعدلوا دال على العدل الذي هو مرجع الضمير ولكنه يدل عليه
وقد يكون من سياقه كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا يجري الضمير اليه من حيث المعنى والثالث
انما جاء في ضمير الشان والقصة وفي الضمير في نعم ورب وفي الضمير في تنازع العاملين نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير الشان
والقصة فانما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم القصة بذكرها مبهمة للتعظيم وقوعها في النفس لانها اذا ذكرت الخ

مبهما تورث الذواعي الى علمه وكان في ذلك تعظيم ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا قوله في الربع [illegible]
تقريره ما ذكر المصنف في امالي المسائل المتفرقة من ان انما جاز الاضمار في الشان والقصة وان لم يتقدم ذكره لانه ضمير لشيء
حاصل بين الجزئين المسميين كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكانه انما اضمر لتقدم امر يدل عليه وهو ذكر العهد السابق
قوله في الشرح ولا يلزم على ذكر اضمار اسماء الاجناس باعتبار هذا المعنى باعتبار كونها معهودة جواب سؤال
ما ذكره في الامالي بهذه العبارة فان قيل فهذا جار في المفردات فانه كما يتعقل الشيء يتعقل المفردات فليجز اضمار
المفردات بناء على ذلك فهو انما قرر الجواب فقد قرر المصنف في الامالي فهو ان المفرد لو اضمر مع الخلاف حقايقه لم يكن في الاضمار
فائدة للتردد والحاصل فيه بين الافراد بخلاف الشان فانها امر متميز لا التباس فيه بغيره فلذلك جوزوا الاضمار في الشان
ولم يجوزوه في المفردات وقوله في الشرح فلا يحصل تلك الفائدة منها يعني فائدة التفسير لان التردد بين الآحاد الافراد
مناف للتفسير فان قيل ان اراد التردد في نفس الضمير مع قطع النظر عن المفسر فهذا بعينه حاصل في ضمير الشان فان المخاطب
عند سماع ضمير الشان يتردد بين حقائق مختلفة من النسب وغيرها وان اراد التردد بعد تفسيره فهو ممنوع في الاسماء الاجناس
فالجواب انا نختار الثاني فانا اذا قلنا هو رجل فالتردد فيه حاصل بين جميع افراد تلك الحقيقة واذا قلنا هو ضارب
فالتردد فيه حاصل بين حقائق كثيرة بخلاف ضمير الشان فانا اذا كان باعتبار الافراد فانه يتخصص من التخاصم للحديث والاباعتبار
الحقائق واما الاضمار في نعم وبابه فلانهم لما قصدوا المدح العام والذم العام يسبق الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد
الذهني باللام فقالوا نعم الرجل زيد ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما كان الغرض انما هو النسبة الى المتعقل في الذهن من ذلك
الجنس المذكور جوزوا اضماره وما نسب اليه باعتبار ذلك المعنى يعني المتعقل في الذهن يعني ان الضمير عائد الى المتعقل
في الذهن ولما كان اضماره اضمار الجنس وهو المتعقل في الذهن ذي حقائق مختلفة التزموا بيان آحاد الحقائق بالتمييز
الجنس المفرد فقالوا نعم رجلا ونعم ضاربا وما اشبه ذلك ولذلك لو قلت نعم زيد لم يجز اقول لا بد لتصور هذا الكلام من معرفة
امور اربعة الاول ان المراد من العام هو المدح الذي لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة معينة مدحته بخلاف ما اذا قلت زيد سخي فانك مدحته بخصلة معينة وكذلك نقول في الذم العام
الثاني بيان الملازمة التي ادعاها بقوله لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن تقريره انهم لما
كان المدح العام والذم العام المستبعد تحققهما في نفس نقرر على ابلغ وجه وآكد فابهم الممدوح اولا بان جعلوه امرا متعقلا
في الذهن غير معين في الوجود ثم فسروه بخصلة اقتضاه [illegible] اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبلت النفوس
عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه وكل ما يكون اوقع في النفس يكون ابلغ مما لم يكن كذلك واما لانه اذا ذكر اولا ثم ذكر
كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة الثالث ان ذلك الامر المتعقل في الذهن قد يعبر عنه
بلام العهد الذهني وقد يعبر بالضمير لان الغرض انما هو نسبة الى المتعقل في الذهن كما علمت والمضمر مستقل بتحصيل هذا الغرض
لانه عبارة عن امر معهود لا عن ملفوظ الرابع انه التزم التمييز في جميع الاضمار الموضوعة في اللام لانه في اللام بدل
على الجنس المقصود للتكلم واما الضمير فانه ضمير للمتعقل الذهني الذي يحتمل حقائق مختلفة ليس كلها مقصودا للمتكلم
وانما المقصود واحد منها فالتزموا بيان احد الحقائق بذكر تمييز يدل على الحقيقة المقصودة للمتكلم والاضمار في رب
على نحو الاضمار في نعم وفي الاضمار في باب ضربني وضربت زيدا فانما جاز عند من يجيزه اوائل بانه لما باب فاعلين والمفعولين

يعني باب التنازع العاملين يجري واحد فاجري ضربني وضربت زيدا باعمال الثاني يجري ضربني وضربت زيدا باعمال الاول في
التحقيق والاستغناء عن ذكر الثاني ضربني بذكر الظاهر اخر مرة لانه لولم يجر اضمار الفاعل في ضربني لوجب ان يقال ضربني زيد
وضربت زيدا الايقاع الشرطية ممنوعة لجواز ان يقال ضربني زيد وضربته لانا نقول ذلك يستلزم خلاف الموضوع في
كلامنا في امر نظام تنازع فيه فعلان واعمل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل واذا وجب ان يقال ضربني زيد وضربت
زيدا يلزم النظر الموجب لتسلسل تجويز الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة الثانية التي هي ضربت زيدا
في مثالنا على الجملة الاول **قوله** وهو متصل هذا تقسيم للمضمر باعتبار استغنائه عما قبله واحتياجه اليه اي وبيانه
المضمر ان استقل بنفسه بمعنى انه لا يكون محتاجا الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر في استقلاله كانا وانت
واياك واياك فهو منفصل وان لم يستقل بمعنى انه لا بد له من كلمة قبله يكون كالتتمة لها كالتاء في ضربت وضربت وضربني وضربك
وغلامي وغلامك فهو متصل وانما سمي الثاني متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به واذا كان محتاجا الى ما يتصل به فيكون متصلا
قطعا والا لا يكون محتاجا الى ما يتصل به وقد فرض احتياجه اليه كما سمي الاول منفصلا لانفصاله عما قبله اوعن هذا الاتصال
يعني انه ليس له هذا الاتصال واذا لم يكن له هذا الاتصال فيكون منفصلا ومتميزا عنه واعترض الامام صدر الدين الحديثي عليه
قائلا لو قال المتصل ما اتصل بعامله لكان اسد فان اكثر الضمائر المنفصلة لا يستقل بنفسها بل يحتاج الى الفاظ يتبين
استقلاله في التلفظ اقول هذا انما يتوجه ان لو فسر المصنف المنفصل بالاستقلال في التلفظ ولم يفسره به بل فسره بعدم
احتياجه الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها واذا كان كذلك فمن الجائز ان يكون المنفصل مستقلا بالمعنى الذي ذكره المصنف مع انه
يكون محتاجا الى الفاظ بعده يتبين المراد بها قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تقسيم المضمر باعتبار محله
من الاعراب فقال وهو منقسم الى ما ذكر من المرفوع والمنصوب والمجرور لانه يوضع موضع الظاهر تخفيفا فكان الظاهر
يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك جاء المضمر قوله والمرفوع هذا تقسيم المضمر باعتبار القسمين المذكورين الموالي
اقسام نظرا الى الوقوع واما بالنظر الى التقسيم العقلي فنوعان لان الحاصل من ضرب الثلثة التي هي المرفوع والمنصوب والمجرور في الاثنين
الذين هما المتصل والمنفصل ستة الا ان المجرور متصل ولا يكون الا متصلا اصلا فيكون خمسة لانه لما انقسم من الثلثة اثنان
يعني المرفوع والمنصوب كل واحد الى اثنين يعني الى المتصل والمنفصل ولم ينقسم الثالث وهو المجرور الى قسمين بل هو
منحصر في قسم واحد واجب ان يكون المضمر خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل
والمجرور لا يكون الا متصلا وانما كان المرفوع والمنصوب متصلا ومنفصلا لانهما يقعان موقعا ولا شيء قبلهما يتصلان به على
ما سيأتي بيانه بان يتقدم المنصوب على عامله او بان يكون عامله محذوفا او بان يكون عامل المرفوع امرا معنويا ولما كان
المجرور لا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار في محل يكون مجرورا مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا لم يقع موقعا يحوج الى الانفصال فبقي
على اصله في الاتصال وانما قال ولا يحذف في موضع يكون المجرور مضمرا اذ لو كان المجرور مظهرا يجوز حذف الجار منه كما انه يحذف
ويعمل العمل في مدخوله وكذلك يحذف من ان وان قياسا مستمرا فالاول يعني المرفوع المتصل ضربت وضربت
وضربت وانما قال ضربت وضربت تنبيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله والثاني يعني المرفوع
المنفصل انا الى هن والثالث وهو المنصوب المتصل ضربني الى ضربهن والرابع هو المنصوب المنفصل اياي الى اياهن والخامس

والخامس وهو المجرور المتصل غلامي ولي الى غلامهن ولهن وانما قال غلامي ولي تنبيها على ان المضمر المجرور قد يتصل
باسم وقد يتصل بحرف جر ولكل نوع من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب
او غائب فهذه ثلثة ولكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او لمثنى او لمجموع صارت تسعة ولكل واحد من هذه
التسعة اما ان يكون لمذكر او لمؤنث فصار ثمانية عشر للمتكلم ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين بدلا من ستة
المذكرة وهما ضربت وضربنا فضربت مشترك للواحد المذكر والواحدة المؤنثة وضربنا للاربعة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث
والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن
وواحدا مشتركا للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك فيكون فيه المشترك
واحدا والنص اربعة كقولك ضرب وضربت وضربوا وضربن وضربا فالاربعة الاول نصوص والاخير مشترك واعلم ان مجموع
الفاظ المضمرات في الانواع الخمسة ستون والاصل ان يكون تسعين لما علمت من ان لكل نوع من هذه الانواع ثمانية عشر معنى
والاصل ان يكون لكل معنى لفظ واحد اذ الاصل عدم الاشتراك والترادف فيكون الالفاظ في كل نوع باعتبار الاصل ثمانية عشر
والحاصل من ضرب ثمانية عشر في الخمسة تسعون الا انه لم يجئ للمتكلم الا لفظان وللمخاطب الا خمسة وللغائب الا خمسة فانتقص
في المتكلم اربعة وفي المخاطب واحد وفي الغائب واحد فالنقص في كل قسم ستة فمجموع النقص في الانواع الخمسة يكون ثلثين
لان الستة في الخمسة ثلثون فالباقي يكون ستين عشرون من الباقي مشترك بين قسمين منه واربعون نصوص وبيان المشترك
ان لفظين للمتكلم مشترك بين المعاني كلها ولفظا واحدا في المخاطبين مثنيين وكذلك الغائب فيصير الالفاظ المشتركة في كل قسم
اربعة والمعاني المشتركة عشرة والحاصل من ضرب الالفاظ الاربعة المشتركة في الخمسة التي هي انواع المضمرات عشرون فالمعاني
المعاني المشتركة في الخمسة خمسون وبيان النصوص ان النص في المخاطب اربعة وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وفي
الغائب اربعة وهي ضرب وضربت وضربوا وضربن فالمجموع ثمانية والحاصل من ضرب الثمانية في الخمسة التي هي انواع المضمرات
اربعون قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر الضمير المستتر اخفى من البارز فلا يعدلون عنه الا عند تعذره فلم يلزم الالتباس
كما انهم لا يعدلون عن المتصل الا عند تعذره فالمصنف بعد ان ذكر انواع المضمرات شرع في تبيين محال المتصل المستتر في الموارد
على اختلافها فقال المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة مثال المستتر الاول زيد قام ومثال الثاني
هند قامت فان قيل التاء في هند قامت ضمير وهو غير مستتر بل هو بارز فالجواب ان التاء هذه ليست بضمير بل هو دال
الاعتراض وانما هو حرف يدل على ان الفاعل مؤنث لا غير منهما في قامت هند والفاعل مستتر لا يظهر ابدا فان قيل الفاعل
قد يظهر في مثل قولهم قامت هي فلا يصح قوله الفاعل مستتر لا يظهر ابدا فالجواب انا ما يظهر ليس هو الضمير المستتر لان هذا
ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر وانما جعلوا المفرد مستترا دون المثنى والمجموع لان المفرد سابق عليهما فجعلت الخفة له
اولا وفي الغائب اكثر منها فجعلت الخفة للاكثر وانما خص الغائب دون غيره من المتكلم والمخاطب لان قرينة لفظية اذ لا بد ولا
لا يتقدم لفظ وقرينة غيره حالية وهي قرينة الخطاب والتكلم واللفظية اقوى وانما لانه يعبر به اكثر لان اخبار المتكلم
غيره اكثر من اخباره عن نفسه فلما جعلوه مستترا في ذكره وجب ان يكون بارزا في غيره لئلا يقع اللبس لانهم لو وضعوه
مستترا في غير هذا المحل لم يعلم انه لهذا دون غيره فيقع اللبس ولا يكتفى بتقدم من يعود عليه الضمير اذ لو اكتفوا بذلك لاستغني
عن الضمائر فان قيل لم لم يستتر الاسناد في المثنى والمجموع حيث ابرز واحترز اللبس واعتبرها في الغائبة مع الالتباس

بالغائب فالجواب ان لفظ الغائبة مستلزم تا التانيث فاريفع اللبس بها فجوز الاستتار بذلك قوله وفي المضارع
الضمير يستتر في المضارع للمتكلم مطلقا يعني سواء كان للمفرد او لغيره كقولك اقوم ونقوم فلم يبرز وفيه للمتكلم اصلا من حيث كان
معه ما يرشد اليه فيجعله كجزء من الحروف يعني يجعل ما يرشد اليه الضمير المستتر في المتكلم كغير المستتر يعني كالبارز والمنفصل وذكر
لان الاتيان بالبارز مثلا انما كان للدلالة على معناه فلما كان القرينة وهي الحروف ما يرشد اليه في المتكلم يغني عن فصار كان
بارزا وبعبارة اخرى فكما ان البارز لا التباس فيه فكذلك المستتر في اقوم ونقوم لا التباس فيه بسبب القرينة التي هي ما يرشد
اليه فكذلك جعل القرينة وهي ما يرشد اليه المستتر فيها كالبارز وانما قلنا معه ما يرشد اليه لان الهمزة يدل على انه للمتكلم المفرد والنون
تدل على انه لاحد للاربعة فان قيل كيف اتواب مستترا مع وجوب اللبس فيه فان اضرب يحتمل المذكر والمونث وكذلك نضرب
بجملها والتثنية والجمع قلت هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز في المنفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن فلان
يغتفر مع تحقق الحقه لاشتراكه فيه اولى قوله والمخاطب يعني ان الضمير يستتر في المضارع للمتكلم من غير تفصيل ويستتر في المضارع
للمخاطب المذكر المفرد فان قرينة الخطاب يشعر بانه للمخاطب كقولك للمخاطب انت تقوم ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره
يعني غير المفرد المذكر اما الانه لا يستتر في تثنية المخاطب وجمعه فلما مر في الماضي الغائب واما انه لا يستتر في المخاطب المفرد فلان
ذكر المعرف اما السائلة المنفردة من ان تا المخاطبة في المضارع لما كانت لا دلالة لها على خصوصية المذكر دون المونث
احتاجوا الى ان يجعلوا بارزا اذ كان للمونث بخلاف الماضي فانه استغنوا فيه بتا التانيث التي يتصل بالفعل عن ابرازه
وللذكر التزموها وان كان غير حقيقي ولم يلتزموها اذا كان الفاعل غير حقيقي وهو ظاهر واعلم انه اغتفر والاستتار
في المخاطب المذكر وان لزم التباسه بالغائبة لفظا لانه لو ابرز لطال الوجود في المضارعة في اوله بخلاف الماضي وكذلك
يستتر في المضارع اذا كان للغائب المفرد المذكر والغائبة المفردة المونثة كقولك زيد يقوم وهند تقوم قوله
وفي الصفة مطلقا يعني ان الضمير المرفوع لا يكون في الصفة الا مستترا سواء كان المفرد او المثنى او الجمع مذكرا كان
او مونثا كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان وانا وجب
الاستتار من حيث انه في لفظ الصفة يدل على من هو هو له الا ترى ان في لفظ ضارب ما يعينه للمفرد المذكر واو
لو كان للمثنى او للجمع لقيل ضاربان او ضاربون ولو كان للمونث لقيل ضاربة وكذلك تقول في الباقي فان ضاربة
بتا التانيث فيه ما يعينه للمفرد المونث وضاربتان بالالف والنون للمثنى وضاربون للجمع المذكر وضاربات
للجمع المونث وتلخيص هذا ما ذكر المصنف في امالي المسائل المنفردة حيث قال وضمير في الصفات جعلها اذا
جرت على من هي له مستترا كانهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتانيثها وتذكيرها عن ان يبرزوا ضمائرها لدلالة هذه
الاشياء عليها قال المص في الشرح واتفق ان المثنى المونث فيه علامة التانيث وان كان الفرق بين المثنى المذكر
والمثنى المونث في باب الاضمار متعذرا قيل فيه نظر لانه ان اراد الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المونث فهو فاسد لان
لفظهما متحد وهو انهما المستتر او هما او نحن وان اراد الفرق بين لفظ الصفة للمذكر وتثنيته للمونث فهو ايضا فاسد
لان هذا الفرق ليس مختصا بالصفة فان الماضي والمضارع ايضا كذلك لانا نقول ضربا وضربتا ويضربان وتضربان
اجيب بان مراده ان المثنى المونث في الصفة فيه علامة التانيث سواء كان مثنى المتكلم او المخاطب او الغائب
وفي غير الصفة ليس كذلك يعني ليس في المثنى المونث علامة التانيث فيه في جميع اقسامه فان قبل الالف

في ضاربان ليس بضمير لانه ينقلب ياء في النصب والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها وكذلك نقول في واو ضاربون
فان قيل تغير الالف الى الياء في النصب انما هو بتغير عاملها وكذلك تغير الواو الى الياء فيهما فالجواب ان العامل هنا اي في ضاربان
ليس عاملا في الحقيقة في الضمير يعني اذا قلنا جاءني ضاربان ورايت ضاربين ومررت بضاربين ليس العامل الذي قبل
اسم الفاعل عاملا في الضمير وانما هو عامل اسم الفاعل والضمير فاعل لاسم الفاعل فيكون عامل الضمير اسم الفاعل والضمير باق بحاله على ما كان عليه
في الرفع لعدم تغير العامل الذي هو اسم الفاعل في الاحوال الثلث المذكورة والحاصل ان المتغير هنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير
ولا يخفى عليك ان قوله في الشرح والضمائر عن لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها متوقف على بيان امرين الاول ان يتغير
الالف والواو فيما نحن فيه ليس لتغير عاملها والثاني بيان ان الضمير لا يتغير من غير تغير عامله وانما بين الاول بقوله والعامل
هنا الى قوله في الرفع وشرع في بيان الثاني بقوله فلو كانت ضمائر لم يتغير وتقريره ان يقال اذا ثبت ان العامل المتغير هنا
ليس عامل الضمير وعامله امر واحد باق بحاله في الاحوال الثلث فنقول لو كانت هذه ضمائر لم يتغير من غير تغير عاملها
لانه علم بالاستقراء ان الضمير لا يكون كذلك الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان
لا يتغير بوجه لانها ضمائر فلو كانت هذه ضمائر لم يتغير ومما نقل عن الاخفش من ان الياء في تضربين علامة لا ضمير مستتر
لان لفظ انت لما اتصل باخر الفعل دال على من هو له فوجب ان يكون ضميرا كالالف في يفعلان والواو في يفعلون والتاء في فعلت
وفعلت وكذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة وللقائل ان يقول هذا الذي ذكره صادق على تا التانيث فانه لفظ
اتصل باخر الفعل دال على من هو له وليس بضمير بالاتفاق ويمكن ان يجاب عنه بان مراده الاتصال اللازم كما يدل عليه الامثلة
التي ذكرها وهذا لا يصدق على تا التانيث فانه ليس بلازم الاتصال واعلم ان المضمر المستتر وان عبر عنه بانه مستتر وبانه
مندرج لانه محذوف متنه سعة في المضمر في المنفصل فانه لا يخلو اما ان يكون الدال على الفاعل في قولنا زيد ضرب هو الفعل
نفسه من غير تقدير او تقدير وكلاهما غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان
ضرب ليس فعلية باولى من اسميته لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شيء اخر هو ذات الفاعل غير مقترنة بزمان
مشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر الا طباق على ان الجملة مركبة من لفظين منطوق
او مقدر قبل بنا ثم ثانيهما جواب قال الامام زيد مسند احدهما الى الاخر وعلى هذا لا يكون الا على لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم
فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم
ان يكون كالمفعول في الحذف والفاعل عمدة في لغتهم لانهم لا يحذفونه وقد يطرأ في المفعول المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وكذا
يطرأ على الفاعل ما يستغنى عن التلفظ به مثال المفعول المذكور قوله فيما ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد من ضمير
عائد على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الفعل الماضي لواحد مونثا ومذكرا او كونه مضارعا
متكلما مطلقا او لغائب مفرد او كونه مخاطبا او امر المخاطب مذكر فهذه كلها قرائن استغني لاجلها عن التلفظ بالفاظ يدل
على الفاعل والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع وكما كان باب المفعول باعتبار معقوليته الحذف
من غير تقدير قبل عند عدم التلفظ به محذوف في كلامهم ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكم الموجود عند عدم
التلفظ به حكم بانه موجود والا فالقرينة في ذلك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالقرينة في قوله فيها ما تشتهي الانفس وان كان
احدهما فاعلا والاخر مفعولا فثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح هذا ما ذكره المص في شرح المفصل قوله ولا يسوغ

برهه ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار يعني انه ابرز لتعذر الاستتار
بسبب الالتباس ثم المنفصل عند تعذر الاتصال لان المتصل اخصر يعني وانما كان الاصل بعد المستتر المتصل لانه اخصر من المنفصل
واذا كان المتصل اصلا بالنسبة الى المنفصل وترك الاصل لا يسوغ الا عند تعذره فلم يسوغوا ترك المتصل الا عند تعذره فلا يقال لا يبقى
ان يجعل الضمير منفصلا ويقال ضرب انا ولا ضربت انت وكذلك جميع الباب الا عند تعذره على ما سياتي بيانه ثم شرع في تبيين الامور الموجبة
للانفصال فقال وذلك اي تعذر المتصل قد يكون بالتقدم على عامله مثل اياك ضربت وانما تعذر هنا ان يكون متصلا لانه اذا
تقدم على عامله وانفصاله انما يكون باخر عامله لما علمت من ان المتصل هو الذي يكون كالنيم لما قبله وتقدمه التي لا يتصور الا بان يكون
في اخره تعذر ان يكون مع تقدمه متصلا فوجب العدول الى الانفصال وكذلك يتعذر ان يكون متصلا اذا فصل بينه وبين عامله
لغرض المعنى لانه لا يمكن ان يتصل بعامله مع وجود الفصل والتحقيق فيه ان الفصل لغرض والاتصال يتنافيان قطعا والاول
ثابت فيما نحن فيه فانتفى الثاني وانما قال لغرض احترازا من مثل ضرب زيدا انا وضربت زيدا يضيع واحوا فقد عدل الى
المنفصل من غير تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا الا انا فانه يحتمل طرفا المعنى كقولك ما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال
وكذلك يتعذر ان يكون متصلا اذا حذف عامله لانه يمتنع ان يتصل به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك ان انت
قمت قمت وزيدا اياه ضربته ضربت ومنه قول لو قيل لو انتم تملكون فان اصله لو تملكون تملكون على ان الثاني تفسير للاول
فلما حذف الفعل لتفسيره بالثاني صار الضمير المرفوع المتصل الذي هو الواو منفصلا وكذلك يتعذر اتصاله اذا كان عامله معنويا
كالمبتدا والخبر مثل انا زيد وزيد انت لانه اذا كان عامله معنويا والضمير يمتنع اتصاله به لانه لا يتصل لفظ بالليس بلفظ وكذلك
يتعذر اتصاله اذا كان عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع مثل ما انت قائما لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا مثلا بعد
تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيؤدي الى استتار الضمير في الحرف لكن التالي باطل لان الاستتار اللام
في الحرف على خلاف لغتهم وهذا الموجب انما هو على لغة اهل الحجاز لان عامل الضمير عندهم هو الحرف واما على لغة بني تميم فوجب
الانفصال في هذه الصورة هو كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء واما قال والضمير مرفوع لان الضمير المنصوب
والمجرور لا يستتر فلا يؤدي اتصاله الى وجوب الاستتار في الحرف واعلم ان المانع ان يمنع الملازمة بعين ما ذكر في الشرح وكذلك
وكذلك يتعذر الاتصال اذا كان الضمير اسند اليه على جهة الفاعلية او المفعولية صفة جرت على غير ما هي له اي على غير صاحبها
في المعنى اي تعلقت بغير ما هي له معنى وذلك يكون في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام مثال
الاول قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الثاني مررت برجل ضاربه انا ومثال الثالث ركبت الفرس طاردة انا ومثال الرابع الفرس
الراكبة هو فعدلوا فيها الى المنفصل عند البصريين لما يؤدي اليه من اللبس في كثير من مواقعها مثل انا زيد ضاربه انا وانت زيد
ضاربه انت وهو زيد ضاربه هو فانه لو لم يبرز فيه لم يعلم ان الضارب للمتكلم او الغائب فان ضارب يصلح ان يكون
للمتكلم او المخاطب بدليل صحة قولك انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب فلما ابرز اتقي الالتباس وانما قال في كثير من
مواقعها لان بعضها من مواقع الصفة لا التباس فيه مثل هند زيد ضاربته هي فانه لو لم يبرز فيه يعلم من تا التانيث ان الضمير
لهند لا لزيد فاوجب الابراز لرفع الالتباس في بعض الصور وحمل الباقي لاطراد الباب قوله في الشرح
معناه انا خصصنا الابراز بالصفة ليخرج الفعل فانه لا يبرز فيه لانه لا التباس في الفعل اصلا واذا كان كذلك فيمتنع
الابراز فيه لتعذر علته وهو الالتباس بلا ذكر اي فلاجل الالتباس في الصفة وعدم الالتباس في الفعل ادعوا

هذا الضمير في الاسم يعني في الصفة منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون هند زيد ضاربته هي وزيد هند ضاربها هو وانما قلنا لا التباس
في الفعل لانك اذا قلت يعني الزيدون الزيدين بالنون ثم قلت كما تقول لهم عبارة مسندا الى ضمير المتكلمين فلا يلتبس باسناده الى الزيدين
وكذلك الاني اضارب ولانك زيد تضربه وهذا الكلام اعني قوله في الشرح بخلاف الفعل الى اخره جواب لسؤال اورده الكوفيون
قائلين لو وجب الانفصال في الصفة الجارية على غير من هو له لوجب الانفصال في الفعل الجاري على غير صاحبه مثل انا زيد اضربه فالكل يمتنع
الانفصال في الفعل الجاري على غير صاحبه مثل انا زيد اضربه انا لكن وتقرير الجواب ان الهمزة والنون في الفعل يدل على من هو له من المتكلم
والمخاطب والغائب فلا يلتبس باسناده الى الغير بخلاف الصفة فان ضاربا يصلح للمتكلم والمخاطب والغائب وكذلك ضاربون فانه
صالح للثلثة المذكورة ولفظ واحد تقول انا ضارب ونحن ضاربون وانت ضارب وانتم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف
صيغة الفعل على ما يتبين قوله في الشرح فان قلت الى اخره مشتمل على سؤالين تقرير السؤال الاول منهما ان الضمير ايضا مشتمل
على قرينة تدل على صاحبها فان ضمير المفعول وهو الهاء في قولكم انا زيد ضاربه والياء في قولكم انا زيد ضاربي والكاف في قولك انا زيد
زيد انت ضاربك يدل على ان الضارب في المثال الاول مثلا المتكلم اذ لو كان لزيد لوجب ان يقال ضاربه وتقرير السؤال
الثاني ان الفعل ايضا قد يحصل فيه الالتباس كما في الصفة فانكم اذا قلتم زيد عمرو يضربه او ضاربه فاللبس حاصل في الحالتين فلا
ينبغي الميزة الفعل الا وينبغي في اسم الفاعل مثلا انا زيد اضربه او ضاربه ولا يجعل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل فيه في الفعل مثل
زيد عمرو ضاربه او يضربه فلا فرق اذا بالفعل اجاب المص عن الاول بوجهين الوجه الاول ان ما ذكرتم قرينة خارجة
عن لفظ اسم الفاعل فان ضمير المفعول كلمة براسها ليست بجزء من اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينة الدالة على من هو له هي
حروف المضارعة جزء من لفظ الفعل غير خارجة عنه والعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا يجيزون بالقرائن الخارجة اذا كان
تقدم وضع اللفظ والا على ما يقصد دلالته عليه من غير تبين الى دلالة نفي للاترى انك لا تقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع
ونصب خبزا وان كانت القرينة المعنوية بيع العقلية يدل على ان الآكل زيد والمأكول الخبز وكل ذلك ان يكون القرينة
في نفس اللفظ لا خارجة عنه ومثل ذلك كثير فانهم لا يجيزون اثنين برجلين لان قرينة اثنين وهي الياء خارجة في رجلين
ويأتون بالتاء في ثلثة رجال وان علم التذكير من رجال لانه خارج عن نفسه والتاء داخلة فيه وكذلك يأتون باحد الحروف
الاربعة السين وسوف وقد وفي النفي مع ان المخففة الداخلة على الفعل للفرق بينها وبين ان الناصبة للفعل وان كان
الفرق يحصل بنفس علمت وكذلك يظهرون ان مع لام كي للفرق بينها وبين لام الجحد وان كان الفرق يحصل بما قبلها لان لام الجحد
لا يستعمل الا بعد النفي الداخل على كان فلو ما نحن فيه ايضا اذا اجري اسم الفاعل على غير صاحبه فلا بد من ابراز ضميره
الذي هو هو ولا يكتفى بالمضاف اليه وان علم من ذكر صاحبه لانه خارج قال الامام الحريري ان هذا اذا امكن ومقصود
وضع اللفظ كامر انما اذا لم يمكن اولم يقصد وضع اللفظ كامر وجلك يجيزون بالقرائن الخارجة كقولك رايت عنا جاءني زيد
والكلية لما ضرب زيد تلك لتعذر الداخلية في الاول والاكتفا بعلم المخاطب المكتفى لهم الغيم في الثاني وباكان
ان الشام بين المخاطبة الثالث عن ان تفعل لهم الغيم وتنالك هو لانك لم تقصد دلالة الحكم ولا تنالك على انها للغير والغائب
من غير احتمال بخير الوجه الثاني ان القرينة التي ذكرتموها في الصفة مفعول والمفعول ليس بلازم ذكره فاذا حذف
فلا قرينة اذا فالقصد الى ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف بخلاف الفعل فان قرينة
لازمة لا يحذف اصلا فلا يلزم من الاثبات في الفعل الانفصال في الاسم والمص لم يتعرض لجواب السؤال الثاني وقد اجيب عنه

بان الابتداء في زيد عمرو يضربه لا يرفع اللبس الا ترى انك لو قلت زيد عمرو يضربه هو يبقى اللبس بحاله لان ضمير هو لزيد وعمرو فلا يفيد
الابراز في هذه الصورة شيئا فلا يبرز فان قيل لا نسلم انه لا يفيد لانه يدل على ان الفعل لغير صاحبه كما في انا زيد ضاربه
انا اجيب بان الابراز في انا زيد ضاربه انا انما وقع بالابراز عن بيان البارز تعين الابتداء الذي هو غير المتكلم ثم يلزم
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واخواتها والمراد ههنا باخواتها الثلث التي اخرها النون المشددة دون ليت ولعل فانهما من القسمين الباقيين
واما الاربعة التي اخرها نون مشددة فيجري فيها الوجهان فاثبات النون وعدمها على تشبيهها بالفعل من الوجه
شبه به في العمل وحذفها كراهة اجتماع النونات واذا كانوا قد جوزوا الحذف في بعض نوني مع كونه فعلا فلان
يجوز في انني اولى لانه حرف قد اجتمع فيها نونات عند مجيء نون الوقاية والرابع في مواضع منها ليت فان يختار فيها اثبات
النون لان القصد للاثبات وهو شبه بالفعل يحقق [illegible] اذ لا نون في اوله وجاز حذفها تشبيها
بليت بالاربعة التي في اخرها النون المشددة لانها منها ومنها من وعن ومثل ليت في اختيار مجيء النون
لكونها على حرفين مبنيين على السكون محوفظ على بنيتها [illegible] الكسر كما حوفظ على الفعل ان يدخله الكسر ومنها قد وقط
فانهما مثل من وعن في كونهما على حرفين وان كانتا اسمين والخامس لعل فانها عكس ليت لان المختار في ليت الاثبات
وفي لعل الحذف وانما اختير في لعل الحذف من حيث ان من لغاتها لعن واللام الاولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف واحد
مع شبهها بالنون فكرهوا اثبات النون قال العم في شرح المفصل فلما كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف اولى
قوله في الشرح فانه وجارية الاكثر على اصله ولعل اخواتها بعض بالاكثر المختار وباحد اللغتين الحذف فان قيل لم يعلق
هذا الدليل المذكور في لعل ان يكون لكن من قبيل ما اخرها الحذف لكنه تما استوى فيه الامران باتفاق قلت قد احترز
بعبارة الدليل بقوله واللام الاولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف واحد فان الواسطة في لكن بين اللام الاولى والنونات
بحرفين **قوله** ويتوسط بين المبتدا اذا كان معرفة لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة [illegible] يلتبس الخبر بالصفة فاذا قالوا مثلا
زيد هو المنطلق يتوسط الصيغة المسماة بالفصل في عرف النحويين وبالرابطة في عرف المنطقيين بتعين الجزء لان
الرابطة انما يتوسط بين المحكوم عليه والمحكوم به لا بين الصفة والموصوف لان نباطها بدونها لكونها معلومة الثبوت له
عند المتكلم والسامع قال الاذكى في شرح القانون للجزولي معنى تسمية اهل البصرة بالفصل لوقوعه بين شيئين بينهما ربط
وعلاقة فاصلا بينهما لفظا وان كان رابطا بينهما معنى فان قلت هذه انما تكون وانما مبتدا فعلى الاول يكون دالة على تقوية
ما ذكر اولا وعلى الثاني يكون دالة على عين ما دل عليه الاول وايا ما كان فلا يكون دالة على النسبة قلت هذا الذي ذكرت
انما يكون عند القائل بانها امر وانا من يجعلها ادوات فلا بد لخروج الا على النسبة والفاعل اذ لا نزاع لاحد ان الاتيان بهذه
الصيغة انما كان لتعيين ما بعدها للخبرية وانما يكون كذلك اذا كانت بدل على النسبة نعم لما ذهب بعض الى تسميتها اصطلاح الكوفيين
تاكيدا او مبتدا فان قيل الدال على بعض الربط ليس هذه الصيغة وانما الدال عليها الاعراب قلت هذا مع انه مخالف
لما ذهب اليه المحققون من المنطقيين غير مستقيم فان الاعراب في المثال الذي اوردناه يدل على معنى على الذات وهو المنسوب اليه
لنسبة اما وعلى حصول معنى زائد على المنطلق وهو المنسوب المشخص ما والاحتياج الى الرابطة انما كان للدلالة على النسبة المنسوب الى
معين فاذا اتى بالرابطة يدل على ان مفهوم المنطلق منسوب الى المنسوب اليه معين وهو المبتدا الذي ذكرت الرابطة بعده
وينبغي ان لا يتوهم من كون هذه الصيغة للفرق بين الخبر والنعت عدم دلالتها على النسبة فانها انما كانت فارقة بين الخبر
والنعت باعتبار انها موضوعة لربط ما بعدها بالمبتدا الذي قبلها وتعينه للخبرية وانما قال قبل العوامل وبعدها
ليلتبس على انه يكون هذه الصيغة مع وجود العوامل اللفظية في المبتدا والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق وكان
زيد هو المنطلق وانما قال صيغة مرفوع ليلتبس على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغة فيجوز

يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما بين وانما قال مرفوع لينبه على انه لا يكون الا صيغة مرفوع لان الاصل فيه هو باب المبتدا فنا
اختيار المرفوع وليخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك بدل لا فصل وقوله مطابق للمبتدا يريد به ان كان هو داخلا كان هذا
المتوسط على صيغة المفرد المذكر وكذا لكرا المونث والمثنى والمجموع وكذلك لو قدر الاول متكلما او مخاطبا او غائبا كان هذا المتوسط
على صيغة كقولك انا الزيدين هما القايمان وانكن انتن القائمات ويسمى فصلا عند البصريين لانه فصل به بين كون ما بعده خبرا او نعتا لانك
اذا قلت زيد المنطلق لجاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تبين
الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المنطلق للخبر وتسمية الكوفيين عمادا لانه اعتمد عليه في هذا
المعنى والفصل اخص اذ كل فصل ما وضع للفصل كما ان الثانيث والاعراب قد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا
الا ترى ان زيد في زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصيته
لان الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى وقرر العم في شرح المفصل
وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه واكثر الالقاب
ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم او هما جميعا
يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي اليه معناها فكان تسمية البصريين اظهر وشرطه ان
يكون الخبر معرفة لانه اذا لم يكن معرفة لم يقع لبس لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس الخبر بالنعت فلم يحتج الى الفصل قوله
او افعل من كذا عطف على خبر يكون بعض شرطه احد الامرين الاول ان يكون الخبر معرفة الثاني افعل التفضيل يكون مستعملا بمن
فعبر عنه بقوله او افعل من كذا او انا اعم وافعل من كذا يجري المعرفة فلما كانت من فيه قائمة مقام اللام قربت منها الى شبهها
فنزيا وذلك لم يجمعوا بين اللام ومن فلم يقل لو الافضل من زيد فلما اشبه اي وقع يحرك والا اي وان لم يشبهه فالقياس الا يكون
الفصل فيه لان افعل من كذا نكرة قال العم في شرح المفصل فعلى هذا لا يجوز ان تقول زيد هو غلام الرجل وان كان ممتنعا
دخول حرف التعريف الوقت بينهما ان افعل من كذا يشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى لان معنى قولك افضل من كذا
الافضل باعتبار فضلية معهودة ولذلك تام مقامه وليس غلام الرجل كذلك فانه انما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة
ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف افضل منك ولم يشترط في المبتدا ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة
وما يقع نكرة بتاويل لا يقع جزؤه معرفة وقد قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون المبتدا معرفة **وله موضع له**
الوقوع في الجملة لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب مع هذا الخلاف مبني على ان في اوجه
فان قلنا انه حرف لا يكون له موضع من الاعراب وقوله في الشرح فاذا قلنا انه حرف وضع للفصل الى قوله وان كانت حروفا بان
حقيقة مقدم الشرطية من غير تعرض لتاليها وانا بينها بانه اجاب عن سؤال اورد في القائلون بكونه اسما عليها انا نورد السؤال
هو ان يقال لا يستقيم ان يكون حرفا لان الحرف يلزم طريقة واحدة وهذا باعتبار من حوله بالتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وهذه احكام الضمائر فدل على انه ليس من قبيل الحروف وانما تقرر الجواب فهو ان يقال تغيره لا يمنع
الحرفية بدليل تغير الحروف في اسم الاشارة نحو ذلك وذلكما وذلكم وذلكن واولئك واوليكم واوليكن وسوف وسو في تاني
حقيقة المقدم لما ذكرنا تعرض للشرطية مع تاليها بقوله واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف واعلم

انه قد اجيب عن الجواب المذكور وعدد ذكر الحمد في شرح المفصل قائلا واجيب عنه بان حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب وهذا
يتغير باعتبار المتقدم يعني باعتبار الخطاب والغائب والمتكلم اعتذر عنه بان مثله قد جاء في اياه واياها وايك واياها الخطاب
وغير الخطاب وهي حرف على المذهب الصحيح واجيب عنه بانه حين على محل المذهب الذي نجيء بها حروفا تبين صاحب المفرات
الذي هو اياه اما حرف جيء به غير بينين بتختلف كاختلاف الضمائر فليس بمعهود في اللغة هذا ما ذكره في شرح المفصل وعلم منه ان
ما ذكره في شرح الكافية لبيان حقيقة المقدم غير تام اشارة في الشرح الى وجه اخر في بيان حقيقة المقدم بقوله والدليل
انه يوقف تقريره ان يقال انه اما حرف او اسم لان اسم بطلان كونه فعلا ظاهر ولا جائز ان يكون اسما لتعين ان يكون حرفا وانما قلنا انه
لا جائز ان يكون اسما لانه لو كان فعلا اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون موضعه موضع اعراب اذ يكون في محل من الاعراب كالضمائر
كلها ولو كان موضعه موضع لم يخل اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما التبعية فلانه لو كان تابعا لاختلف
باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان مستقلا لوجب ان يكون مبتدا لانه صيغة مرفوع ذكر بعد المسند ولا يستقيم ان يكون
مبتدا لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو المنطلق ولو كان مبتدا تعين رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين فيقول لعله
هو ضمير له موضع من الاعراب وباعتبار ما تقدم ان يكون تابعا وحيث حق قال انه لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان
ذلك مخصوص بغير التاكيد بالضمائر واما التاكيد بالضمائر فلا يكون في غير هذا الباب الا بصيغة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك
مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وكذلك ما اشبهه نحو ضربني انا وضربنا نحن واذا كان كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك
النحو الذي هو التاكيد بالضمائر الغير المختلف باختلاف المتبوع وقوله في الشرح مع ظهور صيغة دليلا اخر على الاسمية فان ظهور
صيغته في الضمائر مما يقتضي اسميته وكذلك قوله واختلافها الى مع اختلاف الضمائر باعتبار التكلم والخطاب والغيبة و
الافراد والتثنية والجمع وليس بمعهود هذا مختلف كما ذكرنا فلا يكون حرفا واذا لم يكن حرفا فيكون اسما والمعنى ابطل كونه تاكيدا
في المثال السابق المتقدم فانه هو الذي هو فصل لا جائز ان يكون تاكيدا لانه لا يخلو اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا لا جائز
ان يكون لفظيا لان التلفظي اعادة اللفظ الاول بعينه ان كان ظاهرا او اعادة اللفظ ان امكن والا فما دل عليه وبابه
ان كان مظهرا كقولك مررت بك انت ورايتني انا لانهم لما قصدوا الى التاكيد اللفظي تعذر ان يوتى بالمنفصل بغير متصل
وجب الانفصال وانما لم يكن الخبر المجرور منفصلا حملوه على المرفوع لانه اخوه فلم يقولوا مررت بك اياك وقالوا مررت بك انت
كما قالوا ما انت لما تعذر المتصل اتوا بالمرفوع المنفصل ولا جائز ان يكون معنويا لان المعنوي بالفاظ محفوظة ولا يقاس عليها وبعض
العرب يجعله مبتدا وهذا واضح فيكون ما بعده خبرا عن الاسم الاول والجملة الابتدائية وهو الخبر وما نسب اليه منقول كان زيد هو
المنطلق وعليه ما نقل في غير السبعة وكن كانوا هم الظالمون واعلم ان هذا الكلام اعني قوله وبعض العرب يجعله مبتدا
يجوز ان يكون جوابا باختيار الشق الثاني من الترديد وتوجيهه ان يقال نختار ثم ما تقدم ان يكون مبتدا بالاستقلال قوله لو
لو كان كذلك لوجب ان يكون مبتدا ورفع ما بعده متعينا قلنا نلتزم ذلك فان بعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره
قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير هذا الضمير على خلاف باب الضمائر اذ ليس له مرجوع اليه ظاهرا كما يكون لغيره من الضمائر وان
وضع لغرض ان يعظم القصة في نفس السامع وانما يحصل التعظيم بذلك لانه مبهم يفسره الحديث الذي يجيء في الشرح اذا ذكر
مبهما ثم مفسرا كان اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا وانما كان الشيء عند ذكره كذلك اوقع لانه اذا ذكر الشيء مبهما تورث

النفس داعي الى العلم لا تجبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصدا بها صدر لانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين والذكر
مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة فثبت انه اذا ذكر الشيء كذلك كان اوقع في النفس واذا كان اوقع في النفس حصل
تعظيم من ذكر كذا لكن فظيعا قوله في الشرح فقدر والذكر متعلق باول هذا الفصل تقريره اذا كان هذا الضمير على خلاف
باب الضمائر باعتبار انه ليس له مرجوع اليه ظاهر فقدر والعدم المرجوع اليه الصيغة المعهودة في الذهن ثم اخرت لهذا الغرض
وهو تعظيم القصة وانما يأتوا بالشان الذي هو المظهر موضع المضمر لان المضمر ابهم من المظهر وانما وقع اولا لانه لو وقع اخرا
عاد على المتقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما نحن فيه وجعلوه غائبا لانه للغائب على التحقيق لانه للشان والحديث وهو
غائب وسماه النحويون ضمير الشان والقصة لانه في التحقيق اضمار لهما فاضافوه اليهما وهو ضمير لكما تقول في زيد ضربته
الهاء ضمير زيد والتزموا تفسيره بالجملة بعده لان المراد بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها ويكون متصلا ومنفصلا ومستترا
وبارزا على حسب العوامل فاعتبر فيه قياس باب الضمائر يعني انهم حرفوه حسب ما يقتضيه باب الضمائر من وقوعه متصلا ومنفصلا
ومنصوبه متصلا ومنفصلا ومستترا وبارزا فاذا وقع مبتدا فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا انما كونه مرفوعا فظاهر
واما كونه منفصلا فلان العامل المعنوي انما يقتضي المنفصل كقولك هو زيد قائم واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه
ضمير مفرد غائب في فعل اما كونه مفردا فلانه عائد على الحديث وهو مفرد واما كونه غائبا فلما عرفت واما كونه في فعل فلانه على
تقدير العوامل مبتدا فلو كان فاعلا فلا يكون الا لفعل داخل على المبتدا اعني للفعل الناقص فثبت انه اذا كان فاعلا فلا يكون
الا ضمير مفرد غائب في فعل والضمير المفرد الغائب في الفعل لا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قائم وليس زيد قائم واذا وقع
منصوبا فلا بد وان يكون مستترا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قائم قوله وحذفه منصوبا ضعيف يعني مثل
قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وفي قوله ان لمن لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب
وانما ضعف من حيث كان حذفا الضمير مرادا ولا دليل عليه هذا ما ذكره في الشرح ولا يخفى عليك انه غير مستقيم فانه قد نقع من
الشرطية في البيتين بعد ان دليل على كون ضمير الشان محذوفا اذ لو لم يقدر لادى الى دخول ان على الشرطية وذلك ممتنع
فالوجه ما ذكره في شرح المفصل حيث قال لا يكون ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يستتر وليس الموضع
موضع الحذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر هذا
كلامه وانما قال وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان المقصود من الكلام المصدر به التعظيم
والتفخيم فلا يليق بهم الاختصار واما لانه يفوت المقصود منه بحذفه قوله الا مع ان اذا خففت لانهم التزموا حذف خبر ان نحو لنت
المخففة اذا خففت كقوله في واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت ان ان المكسورة
اذا خففت جاز اعمالها كقوله وان كلا لما ليوفينهم مع كونها ابعد عن شبه الفعل من المفتوحة لما سيجيء في الحرف انشاء الله
فان المفتوحة المخففة بجواز العمل احرى ولم يات اعمالها في الملفوظ بعدها فلا يقال علمت ان زيدا قائم ولكن ان زيد بالرفع
مقدر والذكر من ان ان معملا لانه محذوفا مخففا انما تقديره فلئلا يكون للمكسورة المخففة على المخففة المفتوحة
مزية في العمل وانما كونه محذوفا مخففا فلان الموضع موضع خفة بدليل ورود ان مخففا
انما بنيت اسماء الاشارة اما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف ايضا نحو ذه وتا وتي ثم حملت بقيتها عليها لانها منها وانما قال **قوله اسماء الاشارة**

ايضا لانه استعمل هذه الالفاظ في العزو اما لاحتياجها الى وضعها الى التبيين من قرينة الاشارة فيكون محتاجة الى العز فاشبهت بذلك بعض بنيت احتياجها الى العز الحروف فيكون مبنية على الحروف وحد المص اسم الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه وهذا الحد وان ذكر فيه لفظ المشار اليه فليس من قبيل تعريف العلم بما وجب تحصل كونه عالما لان الثاني مشتمل على الدور والاول لم يشتمل عليه بيان الاول ان العالم متوقف على العلم لان العالم شئ ثبت له العلم فالعلم جزء من العالم والكل متوقف على الجزء فاذا حد العلم بالعالم توقف العلم على العالم المتوقف عليه وهو دور وبيان الثاني ان المحدود هو ما سمي باسماء الاشارة في اصطلاح النحويين وهو ذا وثا وذان وتان واولاء والمشار اليه الماخوذ في الحد هو اللغوي وهو المومى اليه باي شئ كان باليد والطرف او اللفظ وليس المحدود الاشارة اللغوية لانها غير مجهولة فلا يحتاج ان يحد بعد في هذا العلم وكذلك لم يجهل المشار اليه لغة لانه معلوم قبل معرفة اسماء الاشارة الاصطلاحية فاذا ذكر في الحد المشار اليه لغة فلا دور لانه لا يتوقف على المحدود ولا يتوقف عليه يعني ان الدور انما يلزم ان تحقق هذا المجموع وهو توقف الحد على المحدود وتوقف المحدود على الحد لكن هذا المجموع منتف فرد ح انتفاء الشق الاول منه واذا انتفى المجموع انتفى الدور قطعا وقوله اذ قد تعرف الاشارة اللغوية دليل على انتفاء الشق الاول من المجموع المذكور وتقريره ان يقال ان الشق الاول انما يكون متحققا ان لو كان المحدود الاشارة اللغوية بالمشار اليه لغة لكنه ليس كذلك فان الاشارة اللغوية معلومة غير محتاجة الى التعريف في هذا العلم ولا يلزم من عدم احتياجها عدم احتياج الاشارة الاصطلاحية الى التعريف اذ قد تعرف الاشارة اللغوية ولا يعرف اسماء الاشارة في الاصطلاح والحاصل ان قول الدور عن اصله ساقط لان حد اسم الاشارة لا الاشارة والمشار اليه لم يسبق من اسم الاشارة فلا يتوقف عليها اصلا والمشار اليه في المعنى على ستة اقسام مذكر ومؤنث وكل واحد منها مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركا فصارت الالفاظ في اربعة فرقا وواحد امشتركا ومن هذا اخذ ما اليه لمراد في مثل ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه وتان للمثنى المؤنث ومنها ما له مراد في لفظ المفرد المؤنث فانك تقول تا وتي وته وذه بسكون الهاء وتهي وذهي بياء بعد الهاء قال المص في شرح المفصل قال بعض الناس لان المثنى معرب وذكر انه قد اختلف اخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا قياسا على سائر المثنات والجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا اشكال ووجه ان نقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون الفها منقلبة كما تقلب الف عصا ورحى ولما لم يقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار اليه المرفوع تارة والمنصوب اخرى كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكن لما كان ثم تغير الصيغة بين ان يكون تغيرا للجميع او تغيرا للبعض الوجه الاخر انها يشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم يشدد نونها اذ لا يجوز ان تقال في رجلان رجلانّ بالتشديد هذا الكلام على لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال كلها فلا اشكال فيه انه مبني هذا الكلام وانما قال وتاويل هذا اشكال لان دليل البناء يكون مقتضيا للبناء ولا يلزم من وجود المقتضي وجود المقتضى وانما يلزم ان لو لم يتحقق المانع والاختلاف هنا مانع ويدخل التنبيه الذي يلحق باوائلها اليه في الخفيفة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه ومعناه تنبه بالمخاطب لما اشير اليه كما جئ للتنبيه على النسبة الاسنادية في قولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم وما يتصل باسم الاشارة من الكاف ولواحقها وحرف الخطاب

والمخاطب عبارة ولا يزيد على ستة مفرد ومثنى ومجموع لكل واحد منها مذكر ومؤنث فهو كالمعزة الثلاثة على احوال المخاطبين وعددهم ونوعيته كما يدل على المخاطبين ذوي العقل مع اسميته واحد وهو حرف الخطاب مشترك بين المذكر والمؤنث وهو المثنى بقي خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك وهذه الحروف انما جئ بها لتنبيها على حال من تخاطبه فاجعل اسم الاشارة لما اشير اليه اولا على طبقة من مفرد ومثنى ومجموع مذكر ومؤنث ثم اجعل حرف الخطاب بعدهما على حسب من تخاطبه في الدلالة للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول للاشارة الى واحد مذكر ان خاطبت مثله قلت ذاك بفتح الكاف وان خاطبت مؤنثا قلت ذاك بكسر الكاف وان خاطبت مثنى قلت ذاكما وان خاطبت جمعا مذكرا قلت ذاكم وان خاطبت جمعا مؤنثا قلت ذاكن فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع الاربعة البواقي كما تقول مع المفرد المؤنث تاك وتاك وتاكما وتاكم وتاكن ومع تثنية المذكر ذانك ذانك ذانكما ذانكم ذانكن ومع تثنية المؤنث تانك تانك تانكما تانكم تانكن ومع الجمع اولئك اولئك اولئكما اولئكم اولئكن فهذه خمسة وعشرون لفظا الستة ثلثين معنى وبيان ان المعاني ستة وثلثون هو انك عرفت ان لكل واحد من المشار اليه والمخاطب باعتبار المعنى ستة والستة في الستة ستة وثلثون وبيان ان الالفاظ خمسة وعشرون هو ان العرب لم يضع للاشارة الى جمع المذكر والى جمع المؤنث الا لفظا واحدا وهو اولاء فصارت الفاظ اسماء الاشارة خمسة وكذلك في جانب حرف الخطاب لم يضع الخطاب المثنى المذكر والمؤنث الا لفظا واحدا وهو كما فصارت الفاظ حرف الخطاب خمسة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون وهي ذاك الى ذاكن وتاك الى تاكن وذانك الى ذانكن واولئك الى اولئكن واولئك الى اولئكن فهذه ابيات الخمسة والعشرين وفيه كلام في الشرح لان لكل واحد منها خمسة دليل كون الالفاظ خمسة خمسة والمعاني ستة في ستة يلزم منه ان يكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني ستة وثلثين وتقريره ان لكل واحد من الاسماء الاشارة ستة معان وكذلك الافراد الخمسة لحرف الخطاب افراد بمعنى ان لكل منها خمسة افراد وقد تبين ان الافراد الخمسة لاسم الاشارة لستة معان والمعاني ستة وثلثين الخطاب لستة فيكون الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة فلزم قطعا ان يكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني ستة وثلثين وكان القياس ان يكون الالفاظ ايضا ستة وثلثين ليطابق عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان في كل منهما واحد مشترك وجب ان يكون الالفاظ لستة وثلثين خمسة وعشرين ينقص احد عشر لان الواحد المنعدم من احد الطرفين يعني طرف اسم الاشارة وطرف حرف الخطاب ينقص لاجل انتفاء مقابله ستة وتقريره ان اسم الاشارة وحرف الخطاب لو كان ستة على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة لاسم الاشارة ستة من حرف الخطاب وكذا العدم من الافراد الستة لحرف الخطاب ستة من اسم الاشارة وكان مع كل واحد من الافراد الستة لاسم الاشارة ستة من حروف الخطاب فاذا انعدم من طرف حرف الخطاب واحد ينقص من اسم الاشارة المقابلة الستة التي كانت يكون معه لانعدامه لانه اذا انعدم لا يمكن ان يركب معه من حرف الخطاب الخمسة فانتقص ستة من جانب وخمسة من جانب اخر فيكون الناقص احد عشر فيبقى خمسة وعشرون وقد يقال هاهنا ورسم التعليمين ان تسعة من الخمسة والعشرين مشترك بين عشرين بمعنى لاربعة منها وهي الحاصل من تركيب مشترك اسم الاشارة مع غير مشترك حرف الخطاب اعني اولئك واولئك واولئكم واولئكن مشترك بين ثمانية معان فان الاول منها مشترك بين اشارة جمع المذكر مع خطاب المفرد المذكر واشارة جمع المؤنث مع خطاب المفرد المذكر وكذلك يقال في الثلاثة الباقية واربعة اخرى منها وهي الحاصل من تركيب مشترك حرف الخطاب مع غير المشترك من اسماء الاشارة اعني ذاكما وتاكما وذانكما وتانكما مشترك بين ثمانية معان وواحد منها وهو الحاصل من تركيب مشترك اسم الاشارة مع مشترك حرف الخطاب اعني اولئكما مشترك بين اربعة معان وستة عشر منها في

وهي الحاصلة من تركيب غير مشترك اسم الاشارة مع غير مشترك حرف الخطاب اعني ذاك وذاك وذاكم وذاكن وتاك وتاك وتاكم وتاكن وذانك وذانك وذانكم وذانكن وتانك وتانك وتانكم وتانكن نصوص قوله ويقال ذا للقريب الى اخره ذكر المص في الفرق بين الامثلة في الايضاح ان ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد في المفرد المؤنث تلك وفي التثنية في الكاف تشديد النون فيهما وفي الجمع اولالك بالقصر وزيادة اللام واما ما هو للقريب في المفرد المؤنث وفي التثنية وفي الجمع فواضح وهو ما ذكرناه اولا عند تعداد الفاظ اسماء الاشارة واما ما هو للمتوسط في هذه الاربعة فواضح ايضا وهو الاتيان بها مع كاف الخطاب من غير زيادة ولوضوح القريب والمتوسط في هذه الاقسام الاربعة لم يتعرض لهما فيها وانما وقع الاشكال فيما مثل ذلك الذي للبعيد في المفرد المؤنث والمثنى والمجموع فتعرض لبيانه قوله اما ثم بفتح الثاء وهنا وضع للاشارة لفظا اخر يختص بالمكان وهو ثم ثم وهنا وهنا وثم فثم هنا للقريب وهنا وثم للبعيد والله اعلم

قوله الموصول

عرف الموصول بقوله ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد واحترز بقوله الا بصلة عن نحو زيد وبقوله وعائد عن نحو حيث واذ وما اشبهها فانها تما لا يتم جزءا الا بصلة جزء من الكلام الا بجملة لكن لا يحتاج الى عائد وقد اورد الامام نجم الدين على هذا التعريف من الموصوفة وقال ما فانها لا يتم جزءا الا بصلتها ولا بد فيها من عائد اذا كانت جملة اقول الجواب عنه ان من الموصوفة بالجملة في اصل الوضع لا يصدق عليها انها لا يتم جزءا الا بجملة وعائد بناء على انها يصير جزءا تاما بدون الجملة اذا كانت موجودة بمفرد فلا يصدق عليها التعريف السلبي الكلي الذي هو معنى التعريف واعلم ان المص حكى في الامالي الكافية بان تعريفه المشتق بالمشتق منه تعريف بالاخفى بناء على ان المشتق يتوقف معرفته على معرفة المشتق منه فاذا علم المشتق منه علم المشتق فهو اخفى من المشتق واذا ثبت هذا المقول تعريف العالم بمن قام به العلم تعريف بالاخفى على ما حكم به المص في الامالي واما تعريف الموصول بالصلة فقد قال انه ليس من قبيل التعريف بالاخفى وانما يكون منه ان لو كان المراد من المحدود الموصول اللغوي المشتق من الصلة وكان المراد من الصلة المصدر لكنه ليس كذلك فيهما فان المحدود هو الموصول الاصطلاحي اعني الذي والتي وليس ذلك مشتقا من الصلة والمراد من الصلة الجملة الخبرية المبينة للموصول ولو قال موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال عن اصله ولكنه قال بصلة ليكون جاريا على الاصطلاح في تسميتها صلة وكذلك اراد ان يكون جاريا على الاصطلاح قال بصلة وفسر الصلة بعده ليرتفع الاشكال اقول ولقائل ان يقول على ما حكم به المص في الامالي ان المشتق اذا توقف معرفته على معرفة المشتق منه يكون المشتق منه معلوما قبله والمعلوم قبل الشئ يكون اجلى منه قطعا فلا يكون تعريف المشتق بالمشتق منه من التعريف بالاخفى في شئ نعم لو قيل ان تعريف المشتق بالمشتق منه تعريف بما يساويه في المعرفة والجهالة بناء على ان العالم مثلا شئ له العلم فالمجهول من هذا المجموع هو العلم لان الاجزاء معلوم فمن علم العلم علم العالم ومن جهله جهله لكان له وجه وهذا التعريف الذي ذكره المص للموصول اولى من يقول ما لا يتم اسما فان الذي بانواعه اسم بدليل انه اعرب مرة وفي الاعراب اشارة لوجبان ايهم اكرم مع كونه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعائد الى الموصول وانما بنيت الاسماء الموصولة لان بعضها اشبه وضع الحروف نحو ما ومن وال اللام في اسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والمضروب ثم حملت البواقي عليها لانها من باب واحد واما لاحتياجها في تمامها جزءا الموصول الى جملة وعائد فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجها الى متعلق الا ان الحرف يحتاج الى الغير ليدل على معنى فيه وهذا يحتاج الى الغير ليتبين معناه المبهم وانما شبه الذي بلام التعريف من حيث ان وضعهما ليكون الجملة الداخلة هي عليه معرفة ليقع الا يقع صفة للمعرفة كما ان وضع اللام ليكون الاسم الداخل هو عليه معرفة فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ثم جرى من الموصولات ما لا يقع صفة كمن وما مجراه لشبه في كونه معرفة وموصولا واما لم يقع من وما صفة لانهما وضعا للموصوف والصفة جميعا فلذلك

تقول في ذكر اعجبني ما صنعت بمعناه اعجبني الشئ الذي صنعت فيقدر ما بالشئ والذي جميعا فهذا يدل على انها للموصوف والصفة جميعا وما وضع لها لا يوصف به ومثله اذكره المص في غير هذا الكتاب قال المص في الامالي اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصول قياسا ان يعرف بعده قياسا على الضارب فان قيل لو كان الذي كالالف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر الى ان يكون صلتها معلومة للمخاطب ولما افتقرت الى ذلك دل على ان التعريف حصل بغيرها فالجواب ان ذلك لا ينفي بل هو واجب فيه او مثله لانه لو لم يكن للالف واللام مدلول معين فاشترط ذلك ليحصل لها الدلالة الموضوعة هي له الا ترى ان الالف واللام في الرجل مشروطة بان يكون رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم يحصل الدلالة على معين وكذلك الضارب فكان ذلك من مفهوماتها وانها على التعريف كما انها والصلات في اصلها صفات للنكرات في المعنى كالنكرة ضاربا وشبه قبل التعريف صفة للنكرات فلما احتيج الى اجرائها على المعارف ادخل عليها ما يعرف به كما ادخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف ما يتعرف فيه قوله وصلته يعني ان صلة الموصول يجب ان يكون جملة خبرية لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فالجملة التي هي صلة يجب ان يكون من الجمل التي يصح ان يكون صفة والجملة التي يصح ان تكون صفة ليست الا جملة خبرية فيجب ان يكون الصلة جملة خبرية والبواقي يعني ما لا يقع صفة من الموصولات وهو من وما مثل الذي في المعنى الا انه كونها معرفة وكونها موصولة وانما في لتي معنى جاء من عرفته جاء الرجل الذي عرفته وان كان مثلها في المعنى فوجب ان يكون حكمها كذلك قوله والعائد في العائد بمنزلة الصلة يعود على الموصول اذا اريد بالعائد الا ذكر واحتيج اليه لان الذي لما وضع لغرض تعريف الجمل ووضع بها اي بمفرد ال على جملة معينة ليصح دخوله على الجمل كلها فاحتيج الى جملة مبينة لها واحتيج الى الربط بينه وبين تلك الجملة اعني صلة لئلا يكون اجنبية عنه قوله وصلة الالف واللام من جملة الموصولات الا المفرد اللام يعني الذي وصلة لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لانهم لما ارادوا هاهنا في الفرق للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى انها لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقها قصدوا ان لا يدخل الا على المفرد كما لا يدخل الا على المفرد الذي يقتضيه معنى الفعل بخلاف الذي وخصوها بالجملة الفعلية ليبكوا الفعلاء فاعلا او مفعولا حسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان الفعل مبنيا للفعل نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة المبني للفاعل تعين الضارب باسم الفاعل لانه معنى المبني للفاعل يقتضي اسم الفاعل وان كان الفعل مبنيا للمفعول نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة المبني للمفعول قلب المضروب لان معنى الفعل المبني للمفعول يقتضي اسم المفعول ولم يدخلوها على الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه واعلم انه قد يورد هذا بطريق السؤال والجواب كما اورده المص في شرح المفصل اما السؤال فهو ان يقال قد علم صلة الموصول يجب ان يكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب والمضروب فانه صلة وليس بجملة واما الجواب فهو ان يقال ان اسم الفاعل والفاعل في مثل الضارب في معنى الجملة وانما وقع مفرد الا ان الكلمة التي هي الالف واللام والالف واللام للتعريف في نحو الرجل فيكون من الجملة اسم الفاعل ليجري فرقا على الالف واللام ما يقتضيه من المفرد والمثنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالغرضين ثم شرع في تعداد الموصولات فالذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث وقوله بالالف والياء يعني بالالف في الرفع وبالياء في النصب والجر وهذا التغير عند كثير من النحويين الاكثرين ليس باعراب لقيام علة البناء مع ذلك التغير وكذلك الالف والياء في هذان وهذين وقد تقدم بعض الكلام في انه اعراب او ليس كذلك بل واما اللذان صيغة موضوعة للمثنى المرفوع واللذين صيغة موضوعة للمنصوب والمجرور وانما اتفق هذا التغير

في محل رفع لفظ تغير الاعراب وهو تغير العوامل فيكون اعرابا فلو كان فلان بهذا التغير ليس باعراب لم يقل اللذان بياء ان
هذا التغيير لو كان اعرابا لكان اللذان مبنيا لان هذا التغير للاعرابي من خواص المبني ولو كان مبنيا لوجب ان يقال اللذان
دائما ويقال اللذين علم انه ليس مبنيا وان هذا التغير ليس اعرابا فلعموم ورود اللذان الذي تقيم كون هذا التغير اعرابا ولذكر
ان ولا جل انه ليس اعرابا جاء اللذان وبيانه انه لو كان اعرابا لكان اللذان معربا لان التغير الاعرابي في الاسم بدون كونه معربا محال
ولو كان معربا لم يصح جاء اللذان في الرفع وغيره لكنه قد جاء في الرفع وغيره اللذان فلا يكون معربا ولا يكون بهذا التغير اعرابا والاولى
واللذين لجماعة المذكرين وجاء في جمع المذكر اللذون بالواو في الرفع مثل اللذان بالالف في الرفع الا ان اللذان بالالف في الرفع
فصيح واللذون بالواو غير فصيح وانما الفصيح اللذين في الاحوال الثلث اي الرفع والنصب والجر واللاتي بالتاء وياء بعدها وبغير ياء وباليا
بغير تاء مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها واللائي واللواتي لجماعة المونث يعني اللاتي بلغاتها واللائي واللواتي كلها لجماعة المونث
وما بمعنى الذي ومن ومن يعقل او منزل منزلة من يعقل واي للتفضيل قال الم في اماليه المفصل ...

[illegible]

قوله فاذا اخبرت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفروع والصفة كقولك اضرب رجلا ما يحسن حربا اي ضرب كان وهذا عند بعضهم حرف التعليل واما من فقدها ... ما للاني
والصفة فالموصولة تقدم مثلها هو قوله تعالى ام يبسط الرزق لمن يشاء والاستفهامية كقولك من ابوك ومن ضربت والزمو
كقولك من تضرب اضرب والموصوفة كقولك رب من بكر مني واستعمالها في وجوهها يعني يعقل كالموصولة وان واية نكرة
فالموصولة كقولك اضرب ايهم ... وابهتهن خرجت والاستفهامية كقولك اي الرجلين عندك واية الزينين عندك والزمو
كقولك ايا تضرب اضرب واية تضرب اضرب والموصوفة كقولك يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة واعلم ان في المتن هنا مخالفة نوع بعضها
لمن وهذه النسخة مطابقة للشرح ومشهورة بان اياً لم يجئ صفة وليس كذلك لثبوت مثل قولهم مررت برجل اي رجل وفي بعضها
الا في التمام والصفة وهذه النسخة غير مطابقة للشرح مطابقة للوجود ولا يخفى عليك ان النسخة الاولى ينبغي ان يكون بغير استثناء
موجه وتحدها دون سائر الموصولات واما اعرب مع قيام علة البناء لالتزامهم اياها الاضافة بعني الى المفرد والاضافة الى المفرد
من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذا واذ دون سائر اخواتها فانه ليس فيها ما هو كذلك فاذا حذف صدر صلتها رجعوا
بها الى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها الى ذكر الصدر كافتقار قبل وبعد لانفتاقه في بنائها الى المضاف اليه المحذوف المنوي
ولذلك صار مبنيا على الضم مثاله اضرب ايهم قائم بحذف ايهم وامله اضرب ايهم هو قائم ثم لتنبعن ايهم فلما حذف صدر الصلة رجع مبنيا
ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا والتقدير ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصلة رجع ايها
الى البناء الذي هو مقتضى اصلها قال المص في اماليه القرآن مذهب الخليل انه مرفوع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم
اشد فهو على هذا الاستفهامية ولذلك قدروا القول ليصح وقوع الاستفهام بعده ومذهب سيبويه انه مبني على الضم لسقوط
صدر صلته ومذهب سيبويه هو الصحيح وقول الخليل يلزم منه حذف كثير وهو على خلاف القياس واما القول الذي يصح حذفه
فقد ورد غير واقع صلة مثل قوله تعالى والملائكة باسطوا ايديهم اخرجوا انفسكم اليوم وكذلك قوله والذين اتخذوا من دون الله
اولياء ما نعبدهم ومثله في القرآن كثير واما حذف الصلة فانه ... الموصول جميعا فهو بعيد وايضا فان الاستفهام لا يقع الا بعد
افعال العلم والقول على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الافعال تقول علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك لم يجز
الا بعد ... ليس من افعال العلم فاذا قلت ضربت ايهم قام فالوجه ان تقول هي الموصولة الا ان تقول ضربت الذي يقال فيهم ايهم
قام وانما يوهم ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة اخرى مستقيمة فيتوهم المتوهم ان جاءه على الجهة الاولى مستقيم والذي يدل عليه انك
لو قدرت موضعه استفهاما صريحا ليس له جهة اخرى يستقيم باعتبارها لم يجز فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لكان منافيا
للكلام العربي بخلاف قولك ضربت ايهم عندك فلو قلت كان ان ايهم استفهاما لجوز فيها ذكر التقدير لمجازة الاستفهام الذي بمعناه
واما المجيء بها ما ذكرناه من كونها موصولة فثبت ان الوجه مذهب سيبويه ولا يلزم الا حذف المبتدأ وهو سائغ بكثرة موضع عند قيام
القرينة وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة واما ما يقع الاستفهام الا بعد افعال العلم والقول اما القول فلانه يحكى بعده كل كلام
فلا اشكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لا حد الامرين اما لكون الاستفهام متعلقا به فكانك اذا قلت ازيد عندك
ام عمرو كان معناه اعلمني فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو كان معناه علمت ما تطلب اعلامك بهذا النحو وقوعه لما بينهما من
الاشتراك في معنى العلم وحمل الحسبان والظن عليها لكونها من بابها وانما كثر فيها الاستعمال فجعل لها شأن في الكثرة ليس لغيرها كما جعل
لها خصائص ليس لغيرها والم يكثر غيرها كثرتها **قوله** وفيما ذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ما هو حدها بمعنى اي شيء وذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فلا يكون ما الا مبتدأ ويكون الموصول صلته خبرا ويكون الراجع الى الموصول

محذوفا والتقدير اي شيء الذي صنعته وانما يكون ما على هذا مبتدأ لتعذر ان يعمل الصلة فيما قبل موصولها او جعل جزء من
الخبر قال الامام الحديثي هذا وهم اذ على تقدير النصب لا يكون ما جزء خبر والا لزم ان يكون ماذا بكلاهما بمعنى اي شيء فيكون التقدير
اي شيء صنعت فيكون ماذا في موضع نصب بصنعت فيكون الجملة فعلية تقدم مفعولها المتضمن معنى الاستفهام ووجب نصبه
لان الفعل سلط عليه تسلط المنزلية انما لو قدر حذف مفعول منصوب تقديره ماذا صنعته لجاز ان يكون ماذا في موضع
رفع على المبتدأ وخبره الجملة الفعلية والعائد عليه المفعول المقدر الا ان الوجه ما تقدم اذ لا حاجة الى التقدير بعد التقدم والذكر
اي وكلا جملتي ما على الوجه لا يكون الا مبتدأ وان ما ذا على الوجه الثاني في موضع نصب اختير في جواب الاول الرفع وفي جواب الثاني النصب
ليكون الجواب على طبق السؤال وقوله في الشرح باعتبار الاولوية تقديره ان المطابقة بين السؤال والجواب يكون باعتبارات
مختلفة كما يكون باعتبار اعرابها وتنكيرها وافرادها وتثنيتها وجمعها الغير ذلك من الاعتبارات وهنا ليس كذلك بل باعتبار القرينة
فان دلالة المبتدأ على المبتدأ ودلالة الفعل على الفعل احسن يعني ليطابقه في ان ما حذف من الجواب وجد في السؤال المدال عليه
والدليل على ان ما ذكرناه احسن انه اذا قيل من ضربت كان قولك زيد بالنصب احسن من قولك زيد بالرفع ولو قيل من القادر
كان قولك زيد بالرفع احسن من قولك زيدا بالنصب لما ذكرناه من محافظة المطابقة واعترض الامام الحديثي قائلا قوله
في ان دلالة المبتدأ على المبتدأ يشعر بان المرفوع في جواب ما صنعت خبر حذف مبتدأه وليس كذلك بل هو مبتدأ حذف خبر
فان قولك زيد في جواب من ابوك لا شك انه مبتدأ واقول له وللقائل ان يقول على ما ذكره الامام الحديثي اما اولا فانه دعوى
بلا دليل واما ثانيا فان زيد ابوك جواب لمن يطلب حكما بالتعيين على ابوك كما صرح به صاحب المفتاح في المعاني ولا يخفى ان
الطالب في من ابوك انما يطلب الثاني لا الاول فاذا قال المجيب زيد يكون تقديره ابوك زيد لا زيد ابوك فيكون زيد خبر مبتدأ
محذوف كما يفهم من كلام المص في ماذا صنعت وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو بالرفع
وقرأ الباقون بالنصب وعلى الوجه الثاني قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وقوله ماذا انزل ربكم قالوا
اساطير الاولين الآية يتوقف تصوره على مقدمة ذكرها المص في شرح المفصل قائلا وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا
للسائل في اعتقاده فيحذف ويستغني ولان كلام السائل عليه مثل قولك ما كتبه وهو قد كتب فيقول مصحفا او شبهه فاما اذا
لم يكن موافقا له في الفعل المعتقد تقديره لا خلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه
ضربا منه من ضربت فيقول له القائل هو صوت بناء فالنصب هنا لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه والمعنى يثبت تقريره فهو
يفسد المعنى اذا تقرر هذه المقدمة فنقول ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم جوابا من هذا الباب
لان الجواب في هذا الباب ان يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب قال الامام الحديثي الصواب ان يقدر الخبر
الذي تكلم به السائل واقول يمكن دفعه بان يقال معناه ان يقدر المبتدأ في كلام المجيب لكن لا يقدر اي مبتدأ كان بل ما تكلم
به السائل وان لم يكن في كلامه مبتدأ ويقدر الفعل الذي تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب استغناء بالقرينة الدالة عليه ولا يستقيم
ذلك فيما نحن فيه فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين او لم يكن ذكر معتقد
احد فلم يرد ذلك المعنى والحاصل ان كلام المجيب لا يوافق كلام السائل في اعتقاده والا يلزم ان يكون الكفار مقرين بالانزال
وليس كذلك قطعا وانما قصدوا ان كلام مستأنف على حسب اعتقادهم اي هذا المنزل اساطير الاولين فهو عدول بالكلام مستأنف

اذ قد علم انهم منكرون الانزال فلم يبق الا دعوى هذا اساطير الاولين ولذلك تعين الرفع ولما كان المعنى الثاني يجيء مع النصب على خلاف
معنى هذا النحو ولما وهم التمثيل بقوله اساطير الاولين وهو ما لم يكن المجيب موافقا للسائل في اعتقاده وانما كان على خلافه لان النصب
يتعين كونه جوابا من هذا الباب واما ما نحو هذا الباب فانه يتعين لكونه عدولا الى الكلام مستأنف ولا يكون جوابا من هذا الباب
قطعا ولما كان على خلافه جيء بعكسه يعني بقوله تعالى قالوا خيرا منصوبا تنبيها على انه على غير هذه الطريقة يجيء يكون تنبيها على انهم قصدوا
خلاف ما قصده الكفار المنكرون للانزال قال المص في شرح المنظومة لم يقرأ بالرفع احد تنبيها على انهم قصدوا خلاف ما قصده قبلهم
من الكفار الذين قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فهذا لا يستقيم فيه الا الرفع عدولا عن الجواب والله اعلم
قوله اسماء الافعال من جملة المبنيات اسماء الافعال فينبغي ان يجتنب عن اربعة حدود بينا ان اسميته
وتحكيم من الاعراب انما حده فقال المص فيه ما كان بمعنى الامر او الماضي فالاول مثل رويد زيدا فانه بمعنى امهل زيدا والثاني مثل هيهات
زيد فانه بمعنى بعد زيد واعترض عليه الامام الحديثي قائلا فيه فساد لان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اصلا اذ هما حقيقتان مختلفتان
بل الحق ان يقال هو اسم لفظ فعل الامر او الماضي لانه لو لفظ الفعل اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان فعلا وانما بناه فذكر فيه
وجهين الاول انه وضع بعض منها وضع الحروف نحو قولك قدك اي اكتف ثم حملت البواقي عليه لانها من باب واحد والثاني شبهها
بما هو بمعناه وهو فعل الامر والفعل الماضي فعلى الوجه الثاني لا يستقيم ان يقال اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانه لو كان اف بمعنى الضجر
لا يستقيم ان يقال بني لشبهه بفعل الماضي الذي بمعناه لكن يجب ان يقال اف على الوجه الثاني بمعنى تضجرت واوه بمعنى توجعت
ومع الاول لا يشترط ان يقال اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع وللقائل ان يقول على الاول ايضا يشترط ان يقال اف بمعنى التضجر
واوه بمعنى التوجع والا يلزم خروجها عن التعريف لانها لا يكون ان يجيء بمعنى الامر او الماضي ولو قال المص في التعريف كان بمعنى الامر او الخبر
لاستقام منه بهذا الكلام وانما سميت فعال ونحوها من هذه الالفاظ وان كانت في معنى فعل الامر او الماضي في اسماء واستدل بعضهم على
اسميتها بكونها معمولا ... الاسماء فانه وقع مفعولا في قوله فدعوا نزال فكنت اول نازل ومجرورا في قوله ... بجعلنا بين جوت
كل مطيئة قال المص هذا الاستدلال ضعيف لان الفعل العربي يقع هذا الموقع اذا اريد به اللفظ ولا يشترط ان يقال في نحو قوله الذي
كالتنوين قولك لفلان انزل وامره بانزل او باضرب اي امره بهذا اللفظ وقد استدل على اسميتها بدخول التنوين على كثير منها وكذلك استدل
عليها بتعذر الحرفية والفعلية اما الحرفية فنافية لما ثبت من معناه وانه على خلاف الحروف لاسناده اليه او مفعول مطلق واما الفعلية
فلان اسماء الافعال صيغ ليس شيء منها على وزن الفعل وهو ممنوع فان صه مثل خف ويمكن ان يجاب عنه بان صه ليس بصيغة اصلية
وانما هي مقتول او منقول ... بعض منها صيغ ... بدخول التنوين عند اهل ثبت بطلان الحرفية والفعلية فيها فوجب ان يحكم
باسميتها وايضا فانها بمعنى المصدر ما اذا كان بمعنى المصدر وجب ان يكون اسما انما الاول فان رويد زيدا بالاضافة مصدر كما يقال
هذا من كلام المص بعد هذا او لفظ بمعنى رويد زيد الخالي عن الاضافة فيكون الخالي عن الاضافة بمعنى المصدر واما الثاني فبالاتفاق
اقول وللقائل ان يقول ان المضاف بمعنى الامهال والخالي عن الاضافة بمعنى امهل فلا يكون احدهما بمعنى الآخر فان قيل كيف يدخل
في حد الاسم وقد وجد معناها في حد الفعل لانها تدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة كقولك رويدا اي امهل زيدا
فالجواب ان المراد بقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة في حد الفعل وغير مقترن في حد الاسم ان يكون الاقتران وعدمه الاقتران
في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت هذا عن هذا فقيل الفعل بالدليل الذي ذكر مع ... على تعدد الحكمة

دخولها في قبيل الاسم بالدليل الذي ذكره على تعذر الفعلية الاسمية وجب ان يعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم استعملت على
خلاف اصلها كما ان اصل ضارب في اصل وضعه مجردا عن الزمان ثم استعملت للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا لان صح كونه اسما فاقترانه
باحد الازمنة لكنه اتفاقا فان قلت لو كان في اصل وضعه على ذكر لاستعمل الاصل كما استعمل قائم على اصله قلت لا بعد ان يوضع
وضعا اصليا ثم لا يتفق استعمال اصله ويستعمل مجازه وان كان قليلا كعسى وفعل التعجب قال الامام الحديثي اسم الفعل ليس في اصله مصدر
انما يوجد مصدر لكنه في الاصل ولانه لو كان كذلك لاستعمل الكل فعل مشتق منه فالحق ان نزال هو اسم للفظ الفعل وانما وضعه من الاعاريب
فللنحويين فيه مذهبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر اي على انه مطلق كانك قلت نزال وبيد زيدا اروادا وازيدا اي اواده
اروادا وازيد والثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء وفاعله مضمر مستتر فيه والجملة وان كانت من مبتدأ وفاعل مستغن عن الخبر
فيها بالفاعل كما استغني في اقائم الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتدأ والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقائم
الزيدان فكذلك فيما نحن فيه والثاني اوجه لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر
كما في قولك اقائم الزيدان والوجه الاول ضعيف لانه لو كان رويد منصوبا بنصب المصدر والافعال ملفوظا لوجب ان يكون فعلها
مقدرا او يجوز ان يكون اسم فعل كالتي سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ونحوها لما كانت مصدرا او كان الفعل معها مقدرا
وجب خروجها عن اسماء الافعال وايضا كان يجب ان يكون معربة في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء اذ مع الفعل
انما هو الفعل المقدر لا فيها وذلك اي وكون معنى الفعلية في الفعل المقدر لا يوجب البناء كما ذكر في سقيا ورعيا فانه ليس مبنيا
قطعا لكون معنى الامر او الماضي في الفعل المقدر لا فيه ولذلك اي ولاجل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا يبنى اف لما قصد الى معنى
كونه اسم فعل فقالوا اف وان واف واه ولما اعرب لما قصد الى معنى المصدر فقالوا افا بالتنوين فان معنى اسم الفعل ومعنى المصدر
معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني هو المستقيم ولذلك اي ولكون المستقيم هو المذهب الثاني لما اريد المصدر قالوا رويدا فاضافوا
فقالوا رويد زيد وقيل على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا رويد زيدا بعين بالتنوين زيد لكان مستقيما ونقرره
ان يقال كلما هو مصدر فاما مضاف واما منون وينعكس هذا بعكس النقيض اي فينا كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون
مصدرا في رويد زيد الخالي عن التنوين والاضافة لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا لم يكن مبتدأ وهو المطلوب واعترض
الامام الحديثي قائلا لان ثبت انه بالتنوين فهو اسم فعل يحتمل للتنكير لا انه مصدر فان قيل اختيار كونه مبتدأ مع تجويز وقوعه
معمولا للعوامل اللفظية كقوله اذ دعيت نزال ينافيه قلنا ثبت اجاب عنه الامام الحديثي بان نزال انما يكون اسم فعل وجملة
مع مستتره اذا اريد منه لفظه انزل اما اذا اريد منه لفظه فلا يكون وابن يعيش لم يقف على هذا الشرح فقال ان اسم الفعل وان استقل
مع فاعله ليس جملة بل هو كاسم الفاعل مع فاعله لانه وقع مسندا اليه في قوله اذ دعيت نزال والجملة لا يقع فاعلا
واستدل بعضهم على مصدرية اسم الفعل بدخول اللام في مثل قولهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون ووجه هذا الاستدلال
ان اللام لا يدخل في فاعل الفعل فلا يقال بعد لزيد وبعد زيد فاعل المصدر مثل بعدا لزيد وثبت دخول اللام في فاعل اسم الفعل
فيكون مصدرا وهذا الاستدلال غير صحيح فان اسم الفعل ليس فعلا صريحا وانما هو فرع على الفعل باعتبار انه بمعناه واذا كان
كذلك فلا يلزم من امتناع اللام في فاعل الفعل العربي امتناع دخوله في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد باذخال
اللام في معمول الفعل العربي وتقول هذا ضارب لزيد باذخال اللام في معمول ما ليس فعلا صريحا **قوله** وفعال بمعنى الامر يعني

ان قد فعل ثلاثي فلكسان ... [illegible]

[illegible]

قوله الصواب

[illegible]

[illegible]

قوله المركبات

[illegible]

[illegible]

لحذف التنوين تشبيها له بالمضاف فاجلب الف البناء و انتفى عن ذلك انه علامة الاعراب فلذكر من جملة الدليل في هذا القسم فلا يكون حذف ثم فيكون البناء الذي هو علامة الاعراب بعد حذف التنوين باقيا و البناء معه محال وليس الحركة من ثمة

من المركبات لا يتضمن الثاني معنى حرف كبار بعلبك فيعرب آخر الاسمين لانتفاء سبب البناء. فيه وجه نزل منزلة الجزء هذا هو الفصيح و منهم من يعرب الاول فنقول فاذا بنى الاول يعرج الجزئان لفظا واعراب الآخر على حسب العوامل اذ لا موجب على هذا التقدير سواه فنقول جاني بعلبك و رايت بعلبك و مررت ببعلبك فلا ينصرف لعلتين ... الثاني مضموم حالة الرفع مفتوح حالة النصب والجر على هذه اللغة والاول مفتوح في الاحوال الثلث واذا اعرب الاول وقد ثبت ان الثاني لا بد من اعرابه يجوز ان يعربا جميعا من وجه واحد فوجب ان يكون الاول في الصورة كالمضاف الى الثاني فيعرب الاول اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر على حسب ما يقتضيه العوامل و يعرب الثاني بالخفض اعراب المضاف اليه ... فهل يكون الثاني منصرفا او غير منصرف ثم ينقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب الثاني اعراب لا ينصرف فيقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فالثاني عندهم مجرور بالفتح في الاحوال الثلث ومنهم يعرب الثاني اعراب المنصرف فنقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فالثاني عندهم مجرور ... في الاحوال

وأما قولهم اصل هذا بادي بدا و بادي بدا وذهبوا ايدي سبا فقد عدها المحققون من باب المبنيات وهو مشكل فان اصل قولك بادي بدي بادي بدئ بوزن بديع فخففت بان طرحت همزة بدي وبان قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة وبان اسكنت الياء ... بدا بادي بدا ... ومعناهما اول مبتدئ من بداه يبداه ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سرت فيه وكم يوما ... وافتح في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يكن بعيدا ويكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بمنزلة زيدا ضربته ويكون كم منصوبا بفعل دال عليه ما بعده الا انه يجب ان يقدر فيما نحن فيه بعده كم لانها ... عن صدر الكلام فيقدر كم رجلا ضربت ضربته فيكون الفرق بينه وبين زيدا ضربته ان تقدير الناصب ثم قبل المنصوب وههنا بعده لوجود المانع من تقديمه فان قيل ... والا فهو ... يقتضي وجوب الرفع في مثل كم رجلا ضربته ولكنهم وليس كذلك لما عرفه قوله ولو قيل بجواز النصب الى اخره قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان هذا البحث ... وارد الا ان المقدر كالظاهر فمن قال بان التقدير في كم رجلا ضربته كم رجلا ضربت ضربته ويكون عنده كم فعلا غير مشتغل عنه قوله وكذلك يعني ان اسم ... الاستفهام والشرط مثل كم في مواضع وجوب النصب والرفع والجر ... مفصلا ان يقال اسم الاستفهام ان كان قبله حرف جر او مضاف فمجرور نحو بمن مررت وغلام من ضربت وان كان بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا نحو من ضربت وان انتفى هذان القسمان فاما ان لا يكون بعده فعل اصلا او يكون بعده فعل مشتغل عنه ففي الصورة الاولى اسم الاستفهام مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وخبر ان كان ظرفا نحو متى سفرك وفي الصورة الثانية مبتدأ نحو من ضربته وكذلك يقال اسم الشرط ان كان قبله حرف جر او مضاف فمجرور نحو بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب وان كان بعده فعل غير مشتغل عنه فمنصوب نحو من تضرب اضرب وان انتفى هذان القسمان يكون مبتدأ ... [illegible]

[illegible]

قوله الظروف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وليس بظرف اذ يبدل منه عن الظرف نحو كيف زيد أصحيح ام سقيم وقال الاخفش انه ظرف اذ تقديره في اي حال
مونث بذكر ويرد عليه الحال فانها متقدر بفي مع ... من صحة تقديره بعلى مع انه يجاب بالاسماء واما استعمالها للشرط اذا
دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين وانما ضعف لانك اذا قلت كيف تكن اكن لم تقدر على الوفاء
لانك ادعيت مساواته في جميع احواله من الاحوال مما لا تطلع عليها ولا يمكنك مماثلته فيها بخلاف قولك ان تجلس اجلس قوله
ومذ ومنذ ذكر المص في بنائهما ثلثة اوجه الاول ما ذكر في شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحروف ثم حملت منذ عليها
لانها فيها واعترض الامام الحديثي عليه قائلا انه ضعيف لان اصل مذ منذ فحذف وسطه بدليل انه يضم او الفتح ساكن
كمذ اليوم رجوعا الى اصله كما ضم بهم القوم واذا كان اصله ثلاثيا لا يكون وضعه وضع الحروف الثاني ذكره في شرح
المفصل وهو انها في احد وجهيها حرف في جهة الاسمية لفظها واصل معناها فهي اشبه شيء بالحروف وهذا المعنى هو الذي
يقال في بنا عن وشبههما اذا وقعتا اسما والاوجه الاعراب الوجه الثالث ذكره فيهما وهو ان يقال انها مقطوعة عن اضافة
مرادة في المعنى ولذلك بنيت على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة الا ترى انك اذا قلت مذ يوم الجمعة معناه اول المدة فالمضاف
منقض لهما كنحو قبل وبعد عند الحذف الا انهما ثابتا الابنية لان المضاف اليه لا يذكر ابدا معها ولم يصح تقديره محذوفا
بخلاف في شبهه فاذا صح ذكر مضافه فصح ان يقدر محذوفا فتعرب ثم جاءت مذ مبنية ابدا وقبل واخواتها مبنية
تارة ومعربة اخرى ومعناهما اما اول المدة فيليها المفرد المعرفة كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت
فيها الرؤية يوم الجمعة واما وليها المفرد ليتعين ان المقصود هو المعنى الاول من معنييه وهو الاولية اذ لو قلت مذ يومان
لاحتمل المعنى الثاني وهو جميع المدة فلم يتعين الاولية التي هي المقصودة واما وليها المعرفة ليفيد المعنى المقصود بالذكر
وهو الاولية المعينة فانك لو قلت ما رايته مذ يوم الجمعة وانت تعني لم تفهم تعيينا واما بمعنى الجميع فيليها المقصود
بالعدد كقولك ما رايته مذ يومان ومذ سنة اي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان او سنة واما وليها المقصود
بالعدد لان غرض المتكلم اذا قال مثلا ما رايته مذ يومان بيان ان جميع مدة عدم الرؤية هذا العدد ...
فلو لم يليها ما هو المقصود لاجمل غرضه

قوله وقد يقع المصدر

مثال المصدر ما رايت زيدا مذ سفر مثال الفعل
ما رايت زيدا مذ سافر مثال ان ما رايت زيدا مذ ان سافر فيقدر في هذه الصور زمانا بعد مذ مضاف الى ما بعدها والتقدير مذ
زمان سفره ومذ زمان سافر ومذ زمان ان سافر وانما قدر الزمان لان المعنى في هذه الصور عليه وذكر لان مذ اما
بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة فيكون زمانا وما بعدها اما مصدر او فعل بتاويل المصدر ولا يصح الاخبار عن الزمان بالمصدر
فيجب ان يقدر الزمان ليكون الاخبار عن الزمان بالزمان فثبت انه يجب تقدير الزمان لان المعنى عليه وانما حذف
للعلم به واما اعرابه مبتدا عند المحققين ما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان وذكر بعض
وقد زعم الزجاج في قوله انه خبر مبتدا مقدم لان المعنى واللفظ يابيانه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذكر
خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة ولا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدا فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا النكرة
مصحح له فهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذكر لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف
المقدم ظرفا للمبتدا كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلوة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس بيومان
اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ لو كان في جميع المدة
ليس المعنى

مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو اقول ما ذكره المص من المانع المعنوي مجرد دعوى ولم يقم عليه دليل واما ان
يحتاج اليه قوله ومنها لدى ولدن قال المص في شرح المنظومة فيه ثماني لغات لدى ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن
ولد ولد وانما بنيت لان وضع بعض لغاتها وهي لد ولد ولد وضع الحرف فاجرى بقية اللغات مجراها لانها كلها معنى في اللفظ
ومعناها وتعليل البنا بهذا اشبه منه باحتياجها الى المضاف اليه وبلزومها الظرفية والابهام الا انه ربما يجر بمن كما قاله
ابن المالك فانه عند وفوق وتحت ونحوهما محتاجة الى الاضافة ولازمة للظرفية ويجر بمن ولم يبن قال الامام الحديثي
ما ذكره المص صحيح ان لم يكن الامر على ما قاله ابن المالك وان ثنائيتها محذوفة من ثلاثيتها كيكن من يكون للتخفيف
بدهر النظام ولذلك اذا اضيف الى المضمر يرجع الى اصلها كقولك لدنه ولدني واقول الا صلة عند التمكن عدم الحذف
والمضاف الى المضمر الثلاثي لانه اضيف الثنائي ورجع الى الاصل ولو لم يجئ في لغاتها الا لدى ونحوها مما هو ثلاثي لم يكن
لبنائها وجه لانها مثل عند ولا يختلف في اعرابه عند فكذلك كانت تكون عند ولكن لما جاء فيها ما وضعه وضع الحرف
اشبه الحرف ثم اجرى الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى عند لانك تقول عندي كذا لما كان في حضرتك
حضرك او لم يحضرك ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك وقد نصبت بلدن غدوة خاصة دون غيرها لا تقول من لدن زيدا
بالنصب بل من لدن زيد بالجر كما تقول من عند زيد ولا تقول من لدن بكرة بالنصب وذلك لان لدن كثير الاستعمال في كلامهم
دون غيره وللكثرة اثر في التغيير قال الشاعر لدن غدوة حتى الا ذا خفها بقية منقوص من الظل قالص الا ذهبا
يعني لصق وانتقل بخفها ارجع الناقة وظل قالص اي قصير ناقص يعني من زمان اول النهار الى ان تنقص الظل
حتى لم يبق ظل الناقة الا بقدر ما يقع عليه خف الناقة ولم يبعد ظل خفها في خفها بقية فاعل الا ذهبا وقالص صفة
منقوص وهو اي نصب غدوة بلدن بعيد لا يفهم من ان غدوة مضاف اليه يجب خفضه وانما شبهت نون لدن بنون
التنوين فنصب ما بعدها لو قوعه بعد تمام الاسم بالتنوين او بما يشبه التنوين كما نصب زيتا في قولك رطل زيتا وقط
للماضي المنفي تقول ما رايته قط قال المص في شرح المفصل بنيت اما لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغراق
الزمن الماضي جميعه كما يقول بعض المتقدمين واما لما يقال لتضمنها معنى المضاف اليه لانه يعني زمن الماضي او لقول
ان في لغاتها قط ساكنة وهي موضوعة وضع الحرف وهي مشبهة بها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلنا
في لدن بالنسبة الى لد وعوض للمستقبل المنفي تقول لا افعله عوض اي لا افعله ابدا الا انه ابدا يستعمل في الاثبات
والنفي وعوض مخصوص بالنفي وبنيت اما لتضمنها معنى اللام لان معناها استغراق الزمن المستقبل واما لقطعها عن الاضافة
لان المعنى عوض العائضين كما تقول دهر الداهرين ولولا دهر لم يبني كما لم يبن ابد الا انه لم يقصد هذا المعنى قوله
والظروف المضافة اذا اضيف الظرف الى الجملة يجوز ان يبنى على الفتح كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين اما
البناء فللتشبيه بالظروف المحتاجة الى الجملة كحيث واذا واذ لما تبين بالجملة تبيينها واما البناء على الحركة فللادم
التقاء الساكنين في بعضه لو بني على السكون واما لعروض البناء وانما البناء على الحركة المخصوصة التي هي الفتحة للتخفيف ويجوز
ان يعرب لان اصله ان يضاف الى المفرد فيكون اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بالعارض واذا لم يعتد بالعارض
يكون معربا واذا اضيف الظرف الى اذ يجوز ان يكون مبنيا على الفتح وان يكون معربا كقوله تع من عذاب يومئذ
ومن خزي يومئذ بفتح الميم وجره فانما جاز فيه ايضا الوجهان لان الجملة الواقعة بعد اذ لما انها تبين اذ فكذا كذلك يبين يوم

فيكون حكم الظرف المضاف الى اذ حكم المضاف الى الجملة فيجوز فيه البناء على الفتح والاعراب وكذلك مثل وغير مع ما وان وان
واذا اضيف مثل وغير الى ما وان يجوز فيه البناء على الفتح والاعراب كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقولك قام زيد غير ان ... مثل ورد قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال غير منها عائد الى الناقة اي لم يمنعها ان تشرب الماء
سمعت صوت حمامة فنفرت يريد الحاديرية النفور فيها فزع وذرع بعدم نفسها وذلك بجود فيها والا وقال الجهم
وقل وهو شجر النقل وانما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة من وجهين احدهما كثرتها كالظروف وثانيهما تبيينها بالجملة
التي بعدها كما يبين الظرف بها وانما قلنا انها تبين بالجملة التي بعدها لان ما وان تبين ان الجملة كما تبين مهما او
فيكون الجملة اللازمة لها مبينة لمثل وغير لابهامها فثبت ان مثلا وغير اشبهتا بالظروف واذا كانت مشبهة
بها فكما جاز ان يبنى الظرف المضاف الى اذ جاز ان يبنى مثل وغير المشبهان الظرف بالكثرة عند اضافتهما الى ما وان
المشبه اذ بالاحتياج الى الجملة والله اعلم

قوله المعرفة والنكرة

حد المعرفة بانه ما وضع لشيء بعينه
ولا يجوز ان قوله لشيء شامل للمعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج ما عدا المعرفة ولا يجوز ان يحد المعرفة بما لفظي مثل ما يقال
المعرفة ما فيه اللام او الاضافة لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى فان المعرفة انما يكون معرفة باعتبار تعيين مدلوله وايضا فان
من الالفاظ الفاظا لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقوله لم ارسلها العراك ومررت بهم الجماء الغفير واعلم ان التعيين المعتبر
في مدلول المعرفة ليس معنى ان يكون ذكر المدلول معينا عند المخاطب على وجه لا يلتبس بغيره وذلك لو حمل على هذا الوضع كثير
من المعارف في ذلك الالتباس بتطرق الكثير منها مثل العلم المشترك والمعرف باللام في بعض والضمائر فانا لا نحتاج كون اللفظ موضوعا
لمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من احاد متكثرة في مع كل واعلم انه لا بد ان يقصد المتكلم التعيين
ولا لا يكون معرفة مثل قوله ولا ارسلها العراك والمص وان لم يتعرض لهذا الذي ذكرنا من تفسير التعيين في هذا الموضع الا انه اشار
اليه في غيره قال الامام الحديثي فان قيل الرجل يقع لكل معهود من ذكور بني آدم وانت لكل مخاطب منه فلم يختص المعين فيكون ان
لاجل قلت الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهد او حضور وكذا انت موضوع لمخاطب معين يقصد المتكلم ذكر المعين عند
التلفظ بها بعينه اذا قصد الى رجل معين يتلفظ بالرجل بالدلالة عليه فلا يصح بذلك القصد بغيره من الجنسيات بخلاف
رجل فانه موضوع لغير معين منه فان قصد به معين منه لم يجز ويعلم منه انه لا يرد على من قال انه مختص اسم الجنس ان النكرة
ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه قال الحاجبي المعارف كلها سوى العلم يدخل في هذا الحد لان كلا منها يصلح لشيء ولكل ما اشبهه
وتحقيقه ان الاسم ان كان وضعه للمعنى بحيث يدل ذكر الاسم من حيث هو لا من حيث قرينة متضمنة اليه من
الخارج على معين لا غير فهو العلم وان كان يدل على معين لا من حيث هو ذكر الاسم بل القرينة بضم اليه من الخارج فهو
المعرفة غير العلم ثم يتنوع بحسب خصوصية القرينة المنضمة الى كل نوع بعضها انما يصلح ذكر هو او الرجل في نحو الرجل قائم
او هو قائم اذا تقدم ذكر الرجل او ما اشبه ذكره والا لا يصلح ذكرها ويصلح زيد وان لم يتقدم ذكره واذا دل الرجل على
قرينة اخرى وقصدا في فلم يدل الرجل من حيث هو على معين من ذكر بني آدم هذا ما ذكره الامام الحديثي قال وفيه نظر
اما اولا فلان المعلوم منه اولا يصلح بذلك القصد بغيره من الجنسيات ولا يلزم منه ان لا يصلح لمعين غيره بقصد آخر
واما ثانيا فلان الزمخشري جعل عدم التناول للغير مميزا للعلم عما سواه من المعارف فيكون منتقضا بالعلم
فلا يكون ما قاله المص واردا على الزمخشري قال الامام افضل المتاخرين عز الدين الزنجاني في شرح المفصل

قول الزمخشري اسم الجنس هو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه فيه نظر من وجهين الاول ان الواضع لم يضع اسم الجنس
على فرد معين وانما الكلام على الاسم جنس بل وضعه على افراد الجنس فلا معنى لتخيير التعليق الى واحد منها دون غيره الثاني ان
المراد من الاشباه في قوله وعلى كل ما اشبهه ان يكون هو الاتحاد في الحقيقة وهو الظاهر وهذا الاسم اشباها فلا يقال زيد
يشبه عمروا في حقيقة الانسانية بل هو هو في حقيقة الانسانية الا ترى انه يمدح الانسان بانه يشبه آباءه الكرام وفي المثل من اشبه اباه فما ظلم
ولو كان الاتحاد في الحقيقة يسمى الاشباه لكان كل احد يشبه غيره في اتحاد في الحقيقة فلم يكن في ذلك تخصيص
لاحد حتى يمدح به وان كان المراد هو اشتراك الاحاد في العوارض الخارجية كما يقال زيد يشبه القمر في الضوء وخد يشبه الورد في الحمرة
فلا يصح اطلاق اسم الجنس على ما يشبه فردا معينا منه في حصول هذه الاوصاف الا على طريق التجوز وزعم بعض الزلوع
وعن ابن يعيش ان اسم الجنس هو المتواطئ وهو غلط فان الموجود والابيض اسم جنس عند النحويين وهو مشكك
بل الصواب ان يكون الواضع قد وضع هذا اللفظ على الافراد الداخلة تحت المشترك فيما يدل عليه هذا اللفظ من غير النظر
الى ان اطلاقه على كل الافراد بالسوية او على بعضه اولى فيدفع بالمشترك ان يكون معناه الافراق او يكون عارضا من
عوارضها الوجودية او مقابلا لها وقولنا او مقابلا لها ليدخل فيه المعدوم فانه اسم جنس مع ان المشترك بينها ليس امرا وجوديا
لكنه مقابل للوجود الذي هو امر وجودي وقولنا المشترك فيما يدل عليه هذا اللفظ احترازا من اللفظ المشترك فان
لفظ العين لم يدل على معنى مشترك بينها وانما يدل على كل فرد من حيث هو ذلك الفرد فلا يسمى بهذا الاعتبار اسم جنس قال بعض
النحويين وبعض المص هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم يدخل فيه فانها كلها يصلح لشيء ولكل ما اشبهه والصحيح
ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه قلنا لا نم ان دخول المعارف فيه بل لا بد في فيه الا المعرف بلام الجنس فانه داخل فيه
واما غيره فلا بد فيه الا ترى ان هو مثلا وان دل على مذكر غائب ولكن هذا المعنى ليس امرا مشتركا كالماهية الداخلة تحت
ولا عارضا وجوديا لها ولا مقابلا من قبيل صدقه على الماهية المختلفة بتمام المفهومات والعوارض كالواجب والممكن
على انها نص بالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه ان السامع عند سماعه لا يخصصه بواحد من تلك الافراد بل يبقيه على نوع
نوعه من جميع المعارف التي هي غير المعرف بلام الجنس الا ترى ان لفظ انا يدل على المتكلم وان السامع يخصصه به
واللفظ هو يخصصه السامع بواحد بعينه مدلول عليه بلفظ او قرينة حتى لو لم يكن ذكر للفظ من المهملات
هذا الكلام واقول الوجه الاول الذي ذكره جار الله لا يرد اصلا لان جار الله لم يقل اسم الجنس ما علق على شيء معين
فلا يتجه قوله ان الواضع لم يضع اسم الجنس على فرد معين بل وضعه على افراد الجنس وايضا ان جار الله لم يطلب
التعليق الى واحد دون غيره بل نسبه الى الواحد والى غيره فلا يصح قوله فلا يتجه قوله فلا معنى لتخيير التعليق
الى واحد دون غيره واما الوجه الثاني فكذلك لان التشبيه يستدعي اتحاد المشبه والمشبه به من وجه وافتراقا
آخر وما به الاتحاد قد يكون حقيقة وقد يكون صفة كما تقرر في علم البيان واذا كان كذلك فيختار ان المراد من
الاشباه هو ان يتحد في الحقيقة ويمنع قوله وهذا لا يسمى اشباها واما قولهم زيد يشبه آباءه الكرام فما به الاتحاد فيه
هو الصفة لا الحقيقة وما ذكره المص غير صحيح وذلك لان صدق هو على الماهية المختلفة باعتبار التذكير والغيبة
اي انه اذا ذكر هو بعد تقدم الانسان كان كالفرس او منه الذكر الغائب الا انه يصح لمذكر غائب تقدم ذكره وكونه انسانا
في هذا الوضع انما نشأ من كون ذلك المتقدم انسانا لا انه مع وضعه وكذلك نقول اذا ذكر هو بعد تقدم الفرس

فيكون هو موضوعا لان يستعمل في معين من المذكر الغائب المتقدم الذكر فاولئك المعينات من المذكرين الغائبين مع قطع النظر عن الماهيات لا الماهيات المختلفة من الواجب والانسان والفرس كما يشعر به كلام الامام الزنجاني وهذا المعنى اعنى مفهوم المذكر الغائب المتقدم الذكر هو الة لوضع وضع المعينات بجملها عن ذلك وقوله انا نقطع بالتعليق الى الذهن ليس بمستقيم لان التعليق هو الوضع لا يتحقق الشيء بالاسم والحجة انه شيء على المفهوم ان اعتبر اخذه مع التعريف الذي ذكر جار في العلم فانه لا يدل الا على بعض المعين فهو قوله ما علق على شيء بعينه ابطل هذا الكلام فقد حسبت تعريف العلم الى ان التعليق هو الوضع وفي هذا ان الحجة الى ان التعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو عدم تخصيص الشامل اللفظ بمعين قوله وهي المضمر والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احدها والمعارف سبعة انواع الموصوف حقيقة اي معنوية وقد ذكر حدودها بتمام الاذواللام والعلم انما المعرف باللام فقيل في تعريفه انه المعين بوجه ما يدل كان لواحد من الجنس وعرف باللام فقد يكون تعريف جنسه حقيقة كقولهم الرجل خير من المرأة وقد يكون تعريف عهد خارجي ان كان مدلوله معهودا بينك وبين مخاطبك باعتبار تقدم ذكره كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او باعتبار الابصار كقولك ما فعل الرجل بحضرة المخاطب اذ باعتبار الحديث كما يحكى عن شخص ثم يقال في ذكر الشخص فعل الرجل **وقد يأتي** لواحد من جنسه وقد يطلق ذو اللام على واحد لا باعتبار عهديته ذكر الواحد بعينه بسبب تقدم ذكره او دلالة كما كان في المعهود الخارجي بل باعتبار ان الحقيقة الصادقة عليه معهودة في الذهن اي معلومة للمتكلم والمخاطب وانما صح اطلاقه على ذكر الواحد مع ما هو المعهود وليس ذكر الواحد بل حقيقته لان ثم لها هو المعهود وهو الحقيقة لا ذكر الواحد انا اعتبار قيامها كما يفهم من عبارة المصنف في هذا الكتاب وانما باعتبار المعقولية كما قرر بالامام الحريري كقولك اذا قاربت بلدا لم تدخلها قط ادخل السوق ولا تخاطبك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق ذلك البلد معهود لكن حقيقة السوق وان لم يكن البلد سوق معلوم لك ولمخاطبك وتطلق الحقيقة المعلومة على ذكر الواحد الوجودي اعني الحائق المطابق الذكر عليه وانما طابق المادي معرفة لانه يقصد بقصد به معينه اي قصد المعرف وهو قصد العين والتخصيص اذ قصد بالمنادى المعين كما تقصد بسائر المعارف فوجب ان يكون معرفة فوجب ان يدخل في حد المعرفة وانما قال والمضاف الى احدها معنى بعد اضافة معنوية اليخرج نحو ضارب زيد والحسن الوجه لانها وان كانت في الاضافة لفظية لا معنوية بخلاف غلام زيد وغلامك ثم حد العلم بقوله ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه جنس للمعارف كلها واعترض الامام الحريري عليه فانه لا فيه لانه لم يتحقق تصور المضمر واسم الاشارة والموصول على تقوله ولذا ارتكب حقيقتها في هو عن عام لها وفصل لذي اللام وخاصة للمنادى والمضاف جنس للعلم فان قلت فلا يكون قوله المضمر ما وضع مقدرا يقوله المضمر اسم المعرف الذي وضع للمتكلم فيكون حينا قلت لم يلزم تكرار الوضع اذ الاسم يتضمن الوضع لان الكلمة جنسه وكذا المعرف لان حدها ما وضع لشيء بعينه وقد ذكر الوضع في هذا العلم وعلم منه ان قوله المضمر ما وضع مقدر بان المضمر اللفظ الذي وضع للمتكلم الاخر وهكذا التقدير فالحد بعد ذكر الوضع اقول فهذا المفهوم جنس للمعارف وعليه ذكره في حد هذا لا بدل على انه ليس جزءا وانما يكون كذلك ان لو كان حد وهذا المذكور تامة وليس كذلك فان الحد التام لاسم الاشارة مثلا هو الاسم الذي يحقق فيه المشير وتعيين مدلوله الموضوع هو والاشارة اليه ولو عبر عنه لقيل اسم الاشارة هو المبين الذي مدلوله

الموضوع هو له متعين هو مشار اليه انا حكم بان هذا المعنى عرض عام لجميع المعارف وفصل لذي اللام غير صحيح لانه يقتضي ان يكون مفهوما واحدا عرضا عاما وفصلا بالنسبة الى شيء واحد وانما يكون كذلك بالنسبة الى شيئين كما قرر في علم المنطق وكذلك قوله انه حكم بانه خاصة للمنادى وقوله غير متناول غيره يخرج غيره من المعارف ولانها تستعمل لمعين آخر الا ترى انك اذا قلت انت وانت تخاطب زيدا صح ان تقول انت لعمرو اذا خاطبته ايضا وقوله بوضع واحد ليندفع وهم من يتوهم ان زيد الذي سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعا فاما انه متناول بوضع واحد بل بوضع آخر وذلك لانه لا يكون الا بوضع آخر قال المصنف في امالي الكافية وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وكذلك الواضع له وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول الا لشيء قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق واعلم ان اجمع وما بعده في باب اشتريت العبد اجمع معرفة بالاتفاق فتعريفه اما انه بتقدير الاضافة واما لانه علم الجنس كما سبق اضافة واما لانه باب آخر من المعرفة غير السبع المذكورة وقد سمي بالتعريف التوكيد قال المصنف واما نحو اجمع وبابه فاما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه فان قولك اشتريت العبد اجمع تقديره اجمعه الى قولك لا اعرف اذ كان التلفظ بالمضاف اليه للعلم به فلا حاجة الى ان يجعل بابا برأسه اي معرفة اخرى غير المعارف وغير المعرفة المذكورة الا انه لا حاجة الى جعله من باب اسامة وقد تقدم بحث باب اجمع في مباحث غير المنصرف من هذا الكتاب قوله واعرفها ذهب المصنف الى ان اعرف المعارف المضمر المتكلم به على انه لا التباس فيه فان القائل اذا قال انا لا يلتبس بغيره اصلا ولا يراد بالاعرف في الاثناء الا ما كان ابعد عن اللبس وبعد المضمر المتكلم في الاعرفية المضمر المخاطب لانه يتطرق اليه شيء من الالتباس الا ان يتطرق في المتكلم الا ترى ان القائل اذا قال انت لزيد مثلا عند مخاطبه جاز ان يلتبس بان يحضره فيتوهم ان الخطاب له قوله والنكرة ما وضع فالقيد الاول شامل للنكرة والمعرفة والثاني فيفصل النكرة عن المعرفة فمثال النكرة جاءني رجل وركبت فرسا فهذا اسم شائع لواحد شائع في امته لا يختص واحد دون واحد الا باعتبار الوضع بخلاف المعرفة والله اعلم **قوله اسماء العدد** ما وضع بدل وبحث التعريف المذكور واحد واثنان وانما عرفها على وجه اوجب الحد اجمالة التعريف انها من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن عند غيرهم من الحساب والخلاف في كونها خلاف لفظي لا معنوي بيانه ما ذكره المصنف في شرح المفصل وانا ان قلنا العدد ومقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وان ذكرا في العدد ولانه محتاج اليهما بعد العشرات فهما كسائر العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما ثبت عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد وبيان دخولهما في التعريف المذكور هو انه السؤال عن الكمية فيكون موضوعا لبيان الكمية وهذا هو معنى العدد فيكون مندرجا تحت الحد المذكور واعلم ان قوله وتفصيله تعريف لكم عندي وانه لم يكن الا واحدا او اثنان فستغني عنه بهذا الوصف فان ما قبله لكل كاف لبيان دخولهما في هذا التعريف وذلك لان كم في قول القائل كم عندك سؤال عن الكمية والمانع وقوع واحد او اثنان في جواب هذا السؤال فيكون موضوعا لبيان الكمية فانما كونهما من العدد عند النحويين فلا طباقهم على عدهما واحدا الى ثلثة الى الف وتحقيق هذا الكلام هو ان يقال لما كانت الاسماء التي وضعت لمقادير الاحاد لها احكام لفظية احتاج النحويون الى تبويبها لبيان تلك الاحكام فكان ثلثة وما بعده والفا لا ينفك عن تلك الاحكام المقتضية لان اوردها النحويون في باب اسماء العدد لبيان تلك الاحكام لكل واحد والثنان

لا ينفك عنها فلذلك اطبق النحويون على عدهما مع ثلثة وماية والف واعلم ان معنى التعريف ما وضع لبيان مقادير احاد اسماء الاجناس ولم يذكر التعريف بهذا واجرى على ظاهره لم يدخل الواحد والاثنان فيه لانهما لا يبينان احاد الجنس وانما يبينان فردا وفردين منه فقوله اصولها يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة وماية والف وما عدا ذكر فمتفرع عنها اما بتثنية كالفان ومايتان او بجمع فيما سوى كالالاف او عشرين وثلثين او عطف كثلاثة وعشرين او تركيب كخمسة عشر وان سميت قلت او عطف محقق كثلاثة وعشرين ان في حكم العطف كاحد عشر ما يليق ثم شرع في تبيين كيفية استعمال اسماء العدد للمذكر والمؤنث على درجاتها وادوار مراتبها المراتب التي لاسماء العدد فيقال تقول واحد واثنان يعني بغير الحاق علامة التانيث بها للمذكر تقول واحدة واثنتان وامرأتان اثنتان فيكون احدوا اثنان جاريين على القياس باعتبار انهما ذكرا للمذكر وانثا للمؤنث قوله ثلثة هذه مرتبة اخرى من مراتب اسماء العدد وهو خلاف باب التذكير والتانيث فيها فانه يقال ثلثة رجال العشرة رجال بالحاق علامة التانيث للمذكر وثلث نسوة العشر نسوة بغير الحاق علامة التانيث فانيث المذكر وذكر المؤنث وانما فعلوا ذلك لان الثلثة جماعة تانيث للجماعة فالمذكر لانه السابق ثم جاء الى المؤنث فذكر او لقصد الفرق بينهما عند عدم التمييز او كراهة ان يجمعوا بين تانيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا ثلثة نسوة فان قيل فقد جمعوا بين تانيثين في قولهم احدى عشرة امرأة قلت المحذور اجتماعهما اذا كانا من جنس واحد فان قيل قد اجمعوا بينهما في قولهم ثلث عشرة امرأة قلت المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء الواحد لفظا كالمثال الذي ذكرناه فان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد لفظا وليس كما فيما ذكرتم فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم لي جارية امرأة قلت المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء الواحد معنى كالمثال الذي ذكرناه فان المفرد والمفرد واحد معنى بخلاف المضاف والمضاف اليه كما ذكرتم فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم ماية امرأة قلت التاء في ماية صارت عوضا من اللام فيمتنع حذفها قوله احد عشر هذه مرتبة اخرى لاسماء الاعداد وفيها وقع قياس باب التذكير والتانيث فانه ذكر للاسمين في المذكر وانثهما للمؤنث فقال احد عشر رجلا بغير التاء في الجزئين للمذكر وكذلك اثنا عشر رجلا اما عدم لحوق التاء باحد واثنين فلانهم راعوا لفظة التذكير باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو هو وحاله قبل التركيب مع اخواتها عدم لحوق التاء بالمذكر واما عدم لحوق التاء بعشرة فلانهم راعوا عشرة حالها مع اخواتها التي هي ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا يعني انه لا يلحق التاء بعشرة في ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا لكنه لم يلحق بعشرة احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا ليكون مطابقا لاخواتها لانه باب واحد فكرهت المخالفة فيه ويقال احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة بالحاق العلامة بالجزئين اما بالجزء الاول فلمراعاة حاله قبل التركيب لانه هو هو واما الجزء الثاني فلمراعاة حاله مع اخواته التي هي ثلث عشرة امرأة يعني لما لحق العلامة ايضا بعشرة في قولهم ثلث عشرة امرأة للمؤنث الى تسع عشرة امرأة الحقوا العلامة ايضا بعشرة في احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث ليتطابقا وانما قولهم تسع عشرة الا انهم عشر الفو مشتق من قولهم عالما وتقريره انهم راعوا حال التذكير والتانيث التي لواحد وواحدة لا جميعا حوالة الاثري انهم غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى للاختصار لما ارادوا التركيب فان قيل اجتماع تانيثين فيما كالكلمة الواحدة يمتنع اعرابان فيه قلت اجيب ان الف التانيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم يسقط في جمع التصحيح والتكسير كما في التثنية اذ قالوا حبلى وحبليان وحبالى وجفنة وجفنات وجفان فليس الا تانيث المنافي للتاء وانما كان بين الا واحد من لفظ فكان كالا صل ومثله مذروان ولو كان له واحد يجب ان يقال مذريان فنزل

قوله ثلثة عشر هذه المرتبة من مركبات العدد وهي من ثلثة عشر الى تسعة عشر فتلحق التاء بالجزء الاول منها وطرح من الثاني للمذكر وبالعكس للمؤنث فيقالوا ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة وانما ادخلوا التاء في ثلثة للمذكر وطرحوا من ثلث للمؤنث لانه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده وانما طرحوا التاء من عشر للمذكر وادخلوا في عشرة للمؤنث من ثلثة عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يدخلوا في المذكر ثلثة عشرة بادخال التاء في الجزء الثاني ايضا وقد امتزجا فيجمعوا بين تانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وانا كرهوا ان يقولوا في المؤنث ثلث عشر بطرح التاء من الجزء الثاني ايضا على ما كان اصله في التعريف انه حالة عدم التركيب فان الاصل في عشر قبل التركيب طرح التاء للمؤنث وان كرهوا طرح التاء من الجزء الثاني للمؤنث بل ادخلوا التاء فيه لذهاب المانع الذي قبل التركيب وهو الفرق فان المانع من ادخال التاء في عشر قبل التركيب هو الفرق بين المذكر والمؤنث مع كونه جماعة وهو المقتضي لدخول التاء وتلخيصه انه انا ادخلوا التاء في الجزء الثاني من ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث لوجود المقتضي وهو كونه جماعة وارتفاع المانع وانما قوله في الزيدة لانه كان في القياس تعليل بكون المانع قبل التركيب ذاهبا بعد التركيب ولا يخفى ان هذا انما يتم بعد بيان امرين احدهما ان الفرق المانع قبل التركيب في المؤنث ايضا عشرة بالتاء ولكنهم لما قالوا بالتاء لم يبق فرق بين المذكر والمؤنث واما بيان الامر الثاني فهو انه لما حصل الفرق بين المذكر والمؤنث هنا اي بعد التركيب بتانيث الجزء الاول من ثلثة عشر وتذكيره للمؤنث فلا يكون حاجة الى ان يراعى الفرق بينهما بالجزء الثاني وانت قد علمت انه مراعاة الفرق كان مانعا قبل التركيب من ادخال التاء في عشرة فلما انتفى هذا المانع بعد التركيب ادخلوا التاء في الجزء الثاني من ثلث عشرة للمؤنث فقالوا ثلث عشرة على ما يقتضيه اصله فان الاصل ادخال التاء في عشرة للمؤنث كما تقدم قوله وتميم لما توالى الاربع فتحات في مثل ثلث عشرة للمؤنث كلمة واحدة وهي عشرة مع امتزاجهما باليه فتحة وتوالي المتجانسات موجب للثقل عدل بنو تميم من فتحة شين عشرة الى كسرة وفي الفصيح عدلوا من حركة الى السكون وبالجملة ذكر الفخر فتحة عشرة في ثلث عشر للمذكر اذ ليس في عشرة اربع فتحات وذكر لا يغير فتحة عشرة من قولهم رايت عشرة رجلا اذ لم يتركب فيه فتحة **قوله عشرون** واخواتها هذه مرتبة اخرى وهي ما بين عشرة وماية ولها حالتان احداهما ان يكون العقود منفردة والاخرى ان يكون مضمومة مع شيء من احاد العشرة فالعقود المنفردة يطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا يفرق بين المذكر والمؤنث بالحاق العلامة تقول عشرون رجلا وعشرون امرأة وكذلك ثلثون واربعون واراد باخواتها ثلثين واربعين وقوله فيهما يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا يجوز ان يلحق بالتاء فيها للمؤنث لان الواو والنون فيما هي بشبه لفظ ومع لم كسا بين المذكر لا يلحقه التاء ليلا يلتبس كذا الالحق ما اشبه قوله احد وعشرون هذه هي الحالة الاخرى والعقود في هذه الحالة يجيء للمذكر والمؤنث بلفظ واحد كما في الحالة الاولى واما الاحاد المضمومة الى العقود فتبين بها للمذكر والمؤنث كما مر اي كما كان قبل التركيب فالواحد والاثنان يذكر للمذكر ويؤنث للمؤنث والثلثة الى التسعة يؤنث للمذكر ويذكر للمؤنث وضم الاحاد الى العقود بالعطف لا بالتركيب والمزج قال المصنف في مباحث المركبات من شرح المفصل لم يمزج عشرة كما في احد عشر الى تسعة عشر لان العشرة فاد وما ليس فيها تعدد وانما نفقت عشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على كثرته انه كل ما يتعداه فهو مضمونه يقال للمذكر احد وعشرون رجلا وللمؤنث احدى وعشرون امرأة غير بالفظ واحد الاحد والفظة واحدة الى احدى من احد عشر الى احد وتسعين في الا عدلوا المنيفة اي الزائدة على العشرات والنيف كل ما بين عقدين وقد يخفف وعن المبرد النيف من واحد الى ثلث ونيف فلان على السبعين اي زاد فالاحاد التي يذكر بعدها عشرة وعشرون واخواتها

وهو على التقديرين ثلث ونيف على تسعة وما دونها وعند عدمه بضعة وبضع ولا يتجاوز به فلا يقال بضعة وبضع
ومائة وقلما يستعملان استعمال من غير نيف كقوله تعالى بضع سنين وفي العرب ان البضع ما بين الثلث الى العشرة وعن
ثمان الى التسع والنيف مستو يا فيه المذكر والمونث وتقول في العدد المنيف بضعة عشر رجلا وبضع عشرة
امراة باثباتها في المذكر وحذفها في المونث كما تقول ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وكذا بضعة وعشرون رجلا
وبضع وعشرون امراة وفي الصحيح ان ياءه مكسور وبعض العرب **قوله** ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
يعني انك تاخذ الاثنين والثلثة الى التسعة بلفظ المتقدم اى المعلوم حكمه للمذكر والمونث فيما تقدم وتعطف عليه الفاظ
العقود الى تسعة وتسعين فتقول للمذكر اثنان وعشرون الى اثنين وتسعين وللمونث اثنتان وعشرون الى اثنتين
وعشرين وتسعين وتقول ثلثة وعشرون الى ثلثة وتسعين للمذكر وهكذا حتى ينتهي الى تسعة وتسعين وللمونث
ثلث وعشرون الى ثلث وتسعين وهكذا ينتهي الى تسع وتسعين قوله في الشرح يعني انك تاخذ المفرد من العشرات
واراد بالمفرد من العشرات الواحد والاثنين والثلثة والاربعة الى التسعة واراد بالعشرات العقود وانما سماه مفرد العشرات
لتحققه في ضمن كل عقد فرض ويمكن ان يفهم من قوله المفرد من العشرات المفرد اى المتمايز عن العشرات اى العقود وخلاصة
البحث انه ما هو غير العقود في هذه المرتبة مضموم الى العقود بالعطف لا بالتركيب المزجي قوله مائة والف
يعني اذا انتهيت عن مرتبة العشرات الى مرتبة المائة والالف قلت للمذكر والمونث بلفظ واحد نحو مائة رجل
والف رجل ومائة امراة والف امراة ولا يحذف التاء من مائة للمذكر لانها صارت كالعوض من المحذوف ولا يوتى بالتاء
في الالف للمونث لئلا يثقل لفظا مع انه مستقل بمعنى وكذلك تقول في التثنية مائتا رجل ومائتا امراة والفا رجل والفا امراة
وتترك ما بين المائة والمائتين الى ما بين حكمه لانه قد تبين بقوله ثم على ما تقدم فما بين المائة والمائتين من الآحاد والمركبات
والعقود على ما تقدم حكمه للمذكر والمونث وما بين المائتين على المتقدم الا انه سيتبين ان اذا وقعت مميز الثلثة يكون
على خلاف القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم قوله وفي ثماني عشرة الياء وثماني عشرة ان كانت ثابتة فالقياس
ان يكون مفتوحة الانها يا فبلا كسرة وجب لها الفتح لان عجز المركبات كتاء التانيث وما قبل تاء التانيث مفتوح لانها
الى التانيث فكذلك ما قبل ما اشبهها التانيث يجب ان يكون مفتوحا واذا ثبت وجوب فتح يا ثماني عشرة فالقياس
ان يتحملها لان اليا بعد الكسرة يتحمل الفتح نحو لن ارى قاضيا وقاضيه فيقال ثماني عشرة بفتح اليا كما قرنا وجاز اسكانها
على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل بادى رهنو عقيل الا انها اسكان اليا من انما نها مع ان فتحها اعرابي والاعرابي
يجب ان نظر عليه لدلالته على المعنى ولذلك يتعذر الساكن قبل حذفه في الوقف في نحو النحو ولا يتعذر حركة البناء في نحو قبل والساس
فاسكان يا ثماني عشرة اجوز وان كان يا ثماني عشرة محذوفة فالوجه بقاء الكسرة على النون ليدل على اليا المحذوفة كما في نحو كر
جاز القاضي اذا حذفت وجاء فتحها عند حذف اليا وهو شاذ والذي يجوز سوغ ذكر فيه كونه مركبا فروع عن بابك في
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة لتخفيف **قوله** ومميز الثلثة العدد يحتاج الى مميز لابهامه المنقول فالمصنف بعد الفراغ عن ذكر
احكام اسم العدد شرع في ذكر مميزه وابتدأ بذكر مميز الثلثة الى العشرة وهو مخفوض مجموع اما الخفض فلانهم استعملوها مضافا وانما استعملوها مضافا لان ما بعده هو المقصود
بدلالة الثلثة مبهم يصلح لكل شئ ولا يتبين منه شئ فلما قصد الى بيانها اضيف الى المبهم في شرح المفصل كما يقال
نفس وذات وكل وبعض وغير وكذا اذا قصد الى تبيينه ملو قصد التبيين بالتمييز لصار بالنسبة موضوع الى الثلثة كالمقصود

لانه مع بقاء الثلثة بالتنوين ويثير باستغنائه عما بعده ويكونه مقصودا او سهوا في شرح قوله ومميز احد عشر كلام منقول
عن المصنف اشار الى هذا الترجيح والدليل عليه ان علمان الشيء ليس مقصودا وانما المقصود ما بعده ان الصفة انما يأتي لذلك ثلاثة
مثل قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان فجاء الصفة للمعدود فان قيل هذا منقوض باحد عشر الى تسعة وتسعين فان هذا
المعنى موجود فيه مع انه غير مضاف فالجواب ان المانع من الاضافة موجود فيه لان العقود فلانه لو اضيف يجعل الآمان
يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اما حذفها حذف حرف من كلمة ليست كنون مثلين واذا ابقيها اثبت
نون ما جرى مجرى الذي لا يكون على الجمع فلما تعذرت اضافة وجب نصب المميز واما في احد عشر وبابه من المركبات فكراهة ان يجعل
ثلثة اسماء كالاسم الواحد فان قلت فقد قالوا في اضافة المركب الى غير مميزه خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك فجعلوا في علاوة
العشرة ثلثة اسماء كاسم واحد قلت ليس هذا الذي ذكرتم مثل ما ذكرنا وذلك لان المضاف اليه ثم اي فيما ذكرنا هو المقصود
بالاول في المعنى وانما جئ به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف ههنا اي فيما ذكرتم مغاير للاول فلم يكن معه كالشيء
الواحد واما الجمع في مميز الثلثة الى العشرة فليطابق العدد في معنى جمعه وجمع مميز الثلثة قد يكون لفظا كثلثة رجال
وقد يكون معنى كثلثة رهط **قوله** الا في ثلثمائة هذا استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة واذا وقعت
مميز الثلثة الى التسع وكان القياس ان يجمع على ما تقدم فيقال ثلث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر في الجمع
معنى التانيث لان الجمع في المعنى مونث ومائة ايضا مونث فعاملوه بالخفة لذلك الاترى انك اذا قلت ثلث مئات امراة
تجمعت مائة صار فيها هو كالاسم الواحد تانيثان وتجمع فيه تانيث معنى فجمع ثلث مئات فهو كالكلمة للاسم الواحد
فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال فان فيه تانيثين وقد عد فيه التانيث المستفاد من جمع العدد واذ الثلثة
مونث بخلاف ثلث والكاف فانه على ما اثبت الذي في لفظ العدد والالف مذكر قال الم في شرح المفصل وقد عن ثلثمائة
تلك مائة سنين فيمن قرا بالتنوين في البدل والالزام الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة والآخر نصبه فاذا جعل
بدلا خرج عن الشذوذين والاستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله
اثنتي عشرة اسباطا والالزام الشذوذ في جمع المميز لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصبت سنين
على التمييز لوجب ان يكون قد لبثوا تسع مائة سنين سنة ووجهه انه فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة فاذا
قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فيكون السنين واحد من المائة وجمع المائة
واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا ابطل في اثني عشرة اسباطا وقال لو كان تمييز الكانوا ستة وثلثين
على هذا القول لان مميز اثنتي عشرة واحد من اثني عشرة فاذا كانت الثلثة واحدا من اثني عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا
هذا الكلام وقال الامام العلامة مولانا فخر الدين الجاربردي الذي ذكره الزجاج في هذه الثلثمائة سنين لا يجري على اثنتي عشرة
اسباطا لان السبط في ولد الولد اذا كان واحدا والاسباط جمعه وهم كانوا اثني عشرة قبيلة كل واحد منهم اسباط
لا سبط واحد ولو قال اثني عشرة سبطا لما استقام المعنى ما مثل وقد اشار جار الله الى هذا المعنى في الكشاف وانما
ابن الحاجب فنقل انه مثل ثلثمائة سنين وتبعه كما عرفت وكذلك قاله الزجاج في سنين دون اسباطا هذا ما قال
وقال ابن المالك زعم الزمخشري في الكشاف ان اسباطا من قوله في وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا اما تمييز ثم قال
فان قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مميزه مجيئه مجموعا فاجاب بان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة
قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فان قوع اسباطا موقع قبيلة فقضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة

اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحد منها انعام ولا باس بانه هذا التوسع واستعمال لكن وقوع كل قبيلة اسباطا مخالف
لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا يعني قطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة
قبائل فاسباطا واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا والتمييز محذوف هذا كلام ابن المالك وقال الامام المحقق
الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة انتهى المفهوم من الصحاح ان اسباطا واقع موقع قبائل في الايصح جعله تمييزا اوى ما ذكره
الزجاج في سنين وفي اسباطا **قوله** ومميز احد عشر يعني ان مميز احد عشر الى تسعة وتسعين يكون منصوبا مفردا اما نصبه فلانه تعذر
من اضافته واما افراده فلانه جاء لتبيين الذات مثلا عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف
فان قيل ينتقض هذا بمميز ثلثة واخواته قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل من وجهين احدهما انهم يقصدونها
بالاول الاسم المتقدم بخلاف الاول فانه قصد بالاسم الثاني عن المقصود بالاول لانه بمثابة قولك نفس زيد مع ما تقدم و
وليس عشرون كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك ثلثة رجال مع كونه مضافا الى المقصود
وبمثابة ذات زيد جمع رجلا بعد تمام تعذر اضافته في قولك عشرون رجلا الاخر وان سلمت المساواة الا انه اغتفر
في الاول لكنه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى نحو ثلثة رجال لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة وجمع الكثرة مستقل دال
الواحد في الموضع الذي يغني ذكر الواحد عنه الا ترى فعل شلة لكن في التصغير فقيل اجمال في تصغير اجمال واعيم لفظ
جمع القلة وقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل جميل استثقالا بجمع الكثرة فرد الى الواحد قوله ومميز مائة
المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما اي تثنية المائة وتمييز جمعه اي جمع الالف مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل
وجمعهما اذ تقدم ان المائة في العدد لا يجمع كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم عليه ذكر فلو قال وجمعهما لكان خطاء مثال
ذلك مائة رجل والف درهم ومائتا رجل والفا درهم ومائتا رجل والآف درهم وانما كان مخفوضا لان المائة اضافة
على قياس اصل العدد فكان الاول واما فانما امكن اضافته لان تنوين مائة والف ونون التثنية فيهما وتنوين جمع سائغ
اسقاطه للاضافة كتنوين ثلثة الى عشرة فيكون مقتضى الاضافة موجودا والمانع منها منتفيا فيجب الاضافة وانما
كونه مفردا مع ان القياس جمعه كالمجموع في ثلثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه عدد في معناه كثرة فكره جمع مميزه
لئلا يجتمع الثقل اللفظي الى المعنوي فاتوا به مفردا الذكر قوله واذا كان يعني اذا كان المعدود مونثا واللفظ
الدال عليه مذكرا او بالعكس وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا يجوز فيه وجهان يعني يجوز
فيه اعتبار اللفظ والمعنى مثال الاول ثلثة شخوص اذا قصد بالشخوص المونث فالمعدود فيه مونث بالمعنى واللفظ
مذكر فان لفظ الشخص مذكر فلك ان تعتبر اللفظ فتقول ثلثة اشخص بالحاق التاء ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلث
اشخص بطرح التاء مثال الثاني ثلث انفس وانت تعني الذكور فالمعدود فيه مذكر لانا فرضناه كذلك واللفظ مونث
فان لفظ النفس كذلك يجوز ان تعتبر اللفظ فتقول ثلث انفس بغير التاء ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس بالحاق التاء
واعتبار اللفظ اقيس لانهم ما حكموا على صيغ الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولها الا ترى انك تقول الشخص
حسن رايته فتعتبر اللفظ وان كان مونثا والنفس حسنة رايتها فتعتبر اللفظ وان كان رجلا والدليل عليه
قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم فلولا مراعاة اللفظ لم يقل واحدة قال المص في الامالي الكافية فاما اذا
قلت ثلثة شخوص وانت تعني الذكور وثلث انفس وانت تعني الاناث فليس الا الاول لان اعتبار اللفظ والمعنى فيهما واحد
الاحوال وليس فيما نحن فيه ليطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة اللفظ للمعنى

باعتبار التذكير والتانيث ولاجل ذلك ساغ الوجهان نظرا الى اللفظ تارة والى المعنى اخرى **قوله ولا يميز**
واعلم ان الفاظ العدد انما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد فلما لم يكن الجمع مفيدا لذلك فانه لو قيل رجال لم يعلم عددهم
ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هو من الحقيقة فاحتيج الى ضم العدد مع المميز ليعلم نصوصية العدد والحقيقة فلما
كان مميز الواحد والاثنين وهو رجل ورجلان يفيد على معنيين جميعا لان رجلا كما انه يدل على الحقيقة كذلك يدل
على نصوصية العدد وكذلك رجلان يدل على الحقيقة ونصوصية العدد استغنى عن لفظ العدد معه فلم يقولوا
واحد رجل ولا اثنا رجلين لما علمت من ان قولهم رجل رجلان يغني عن المعنيين جميعا فكان ذكر العدد ضايعا
وكذلك جميع اسماء الاجناس وتثنيتها كقولك درهم ودرهمان فلا يقال واحد درهم ولا اثنا درهمين وانما
قال لافادته النص المقصود بالعدد ولم يقل لافادته الحقيقة والنص المقصود بالعدد ولان الاول مفروغ عنه فلا ذكر
لم يتعرض له والمراد من النص بالعدد معنى ولا يجتمع غيره فان قيل في جاء المص نوع منافاة وذلك لان قوله ولا يميز واحد
واثنان يدل على ترك المميز وذكر العدد وقوله استغنا بلفظ مميزه عنهما يدل على ذكر المميز وترك التمييز العدد
فالجواب ان المراد من قوله ولا يميز واحد واثنان هو انه لا يجمع بينهما وبين مميزهما فيندفع المنافاة بهذا على ان دلالته
على ترك المميز وذكر العدد ممنوع بناء على ان صدق السالبة يمكن ان يكون بانتفاء الموضوع **قوله ويقول**
للمفرد قال المص في شرح المفصل هذا الفصل لتوضيح الاسماء الموضوعة لواحد من العدد باعتبار ذكر العدد المشتق
ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة انما كونه احدها او مصيرها او مذكرها
بالتاء او لم يذكره الكافية المعنى الثالث ولان المفصل وقوله ويقول للمفرد من المتعدد يعني به انك تشتق من لفظ
العدد اسم الفرد من المتعدد معدودا تارة باعتبار تصيير ذكر المفرد وقيل لاطلاق المشتق على المفرد انه باعتبار التصيير
لان ذكر المفرد صير ما انضم اليه على العدد المشتق منه اسمه ثالثا في انك اذا قلت زيد ثالث اثنين فالمفرد الذي هو زيد
صير للاثنين بسبب دخوله فيهما وانضمامه اليهما ثلثة والثلثة عددا اشتق الثالث منه ومبدؤه باعتبار التصيير الثاني
لانه لا يتاتى في هذا الاعتبار من ان تصير المشتق الى عدد واقل منه بواحد ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد
مبداه في هذا الاعتبار فتقول الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر للمذكر والعاشرة للمونث فالتذكير والتانيث في
المشتق باعتبار كان من الاعتبارات الثلثة جاريان على القياس لان بابه اللبس بالمذكر ثم انما كان باعتبار
الحاحاء كالعدم واما المشتق فلا يعد وفيه اصلا فانه اسم لواحد باعتبار عدد فافاذن كان ذكر الواحد
مذكرا فيجب تذكير ما اشتق له وان كان مونثا فيجب تانيثه وقوله لاغير اي لا يتعدى باعتبار هذا المعنى الى
باعتبار التصيير العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذكر العدد الذي
اشتق منه فيكون مبنيا على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت الثلثة اذا كملتهم
بنفسك اربعة فجاء الرابع ثلثة من ذلك نحو فرع على قولك رابع الثلثة اي مصير الثلثة اربعة وانما يكون ذلك اي التصيير
فيما كان اقل منه بواحد وانما لم يزاد على العشرة فليس لعدم هذا المعنى ولا غيره فيجئ منه اسم الفاعل للذكر الى التعبير
وعليه وانما هو اسم محض فاذا اضيف كاضافة الاسماء يمتنع ان يكون باعتبار الفعلية فيمتنع ان يكون باعتبار
التصيير لان التصيير باعتبار الفعلية فحققا فيجب ان يكون اضافته على الوجه الاول اضيف باعتبار الاكثر
تارة والاقل اخرى باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت

الثاني بهذا المعنى فمعناه انه واحد من اثنين وقيل لهذا الاطلاق انه باعتبار الحال لانك اذا قلت زيد ثاني اثنين فقد بينت حال زيد من كونه واحدا من اثنين وبعد ما في هذا الاعتبار الواحد الا انه يدل الواحد والواحد بالاول والاول لان لفظ الواحد لفظ اسم العدد فلو استعمل لهذا المعنى لاشتبه بالواحد الذي للعدد ولا منع واذا لم يتعرض هذا المعنى الا بعد استعمل فيما زاد على العشرة لذهاب المانع لما علمت من ان التصيير مانع عن ان يتعدى العاشر والتقدير انه لا يجري فيه فيكون المانع عن تعدي العاشر منتفيا فيستعمل فيما زاد على العشرة ايضا فنقول الحادي عشر للمذكر والحادية عشرة للمونث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذه المركبات مبنية وانما بنيت للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا مثل احد عشر والدليل على ان هذا التركيب يقتضي بنا الاسمين معا هو انه تضمن نائبه لحرف لان المعنى تاسع وعشرة بدليل مجيء الواو ظاهرا في قولهم الثالث والعشرون بهذا المعنى الى معنى الحال الاول ثم لم يحذف منه الواو فلم يبين كما في ثلث وعشرين وحادي عشر الواو فيهما كما في ثلثة عشر وقد وقع في المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشرة المونث وكذلك وقع في المفصل وشرائطه لانهم كما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للجماعة على ما تقدم واعلم ان نسخ المفصل المصححة المعتمد عليها الواقعة الينا وقع فيها الحادية عشرة والثالثة عشرة الى التاسعة عشرة التانيث للمونث ولعل المفصل الواقع الى المصنف وقع فيه الحادية عشر بالتانيث الاول وتذكير الثاني كما نقل المصنف قوله ومن ثم قيل يعني ومن اجل انك تقول للواحد باعتبار التصيير تارة وباعتبار الحال الذي يقول في المعنى الاول وهو الذي باعتبار التصيير ثالث اثنين يعني انك اذا اضفته في المعنى الاول فانما تضيفه الى عدد اقل منه بواحد لان التصيير لا يتحقق ولا يتصور الا بهذا فلو اضفته الى عدد اكثر منه او مساو او اقل منه باثنين او اكثر فسد معنى التصيير لما قال المصنف في شرح المفصل من انه لا يستقيم ان تقول هذا ثالث ثلثة اذ الثلثة لا يصيرها واحد يدخل معها ثلثة لكونها اربعة وكذلك لا تقول رابع خمسة لانه ابعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يزيد فيها واحد فتصير اربعة وهو ستة ولا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة قوله في الاول وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير يعني لو اضفته رابعا على تقدير ان يكون بمعنى التصيير فانما تضيفه الى عدد اقل منه بواحد وكذلك خامس ومن التصيير تقديره ما يكون من يجوز ثلثة الاحرف رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتقول في المعنى الثاني الثالث ثلثة فتضيفه الى ما يوافقه في العدد لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد المعنى لان الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو واحد من ثلثة قوله تقريره ان الثالث في هذا الوجه وان كان بعض واحد من المشتق هو منه وهو الثلثة وكذلك في ثالثا فلو اضيف الى الاقل او الاكثر لا يكون واحدا منه بل من غيره فيختل المعنى المراد واعلم ان جار الله ذكر في المفصل باضافته في هذا الوجه الى المساوي وقال المصنف في شرح المفصل وجاز ذكر ان تضيفه الى عدد اكثر فتقول في حمل تفصيل جملة هو عشرة ثالثها كذا ورابعها كذا ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر جار الله هذا المعنى وهو جائز كثيرا هذا كلامه وقال الامام الحديثي وهذا الذي ذكره في شرح المفصل هو الحق لان الرابع ليس واحدا من الثلثة ولكنه واحد من الخمسة وما فوقها لان في الخمسة وما فوقها الاربعة واقول يجاذبه كلام المصنف في شرح المفصل نظر وذلك لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثالثا وان اخذ الواحد باعتبار ذكره في موضع الثلثة اعني باعتبار انه مذكور ثالثا لا يكون من المعنى الثاني في شرح وانما يكون من المعنى الثالث الذي لم يتعرض له جار الله في المفصل ولا المصنف في الكافية واما ما قاله الامام الحديثي فليس بصواب لما علمت من ان رابع الخمسة لا يكون واحدا من العدد المشتق هو منه بل من غيره

كما يجب ان يكون واحدا منه في المعنى الثاني كما قررنا ومن المعنى الثاني قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله وتقول حادي عشر يعني انه اذا زاد على العشرة لا يستعمل الا على المعنى الثاني كما تقدم من تعذر المعنى الاول فيما فوق العشرة فلا يضاف اذا الا الى المساوي في العدد لما علمت من وجوب الاضافة في المعنى الثاني الى المساوي فتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة قوله وقد يتجاوز في المعنى الثاني عن التاسع عشر كما يقال الثالث والعشرون بهذا المعنى غاية لكن الاضافة لان الاضافة غير لازمة في المعنيين جميعا كما يفهم من ظاهر عبارة المصنف فالمراد من قوله التاسع عشرة تسعة عشر هو ان التركيب ينتهي اليه لان ما فوقه يكون بالعطف كما في العدد والحريج وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي احد عشر للمذكر وحادية احدى عشرة للمونث الى تاسع تسع عشرة لان ذكر المحذوف لا يلبس فيجوز ان يكون محذوفا للعلم به وينبغي ان يكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضي للاعراب للبناء في الاول والله اعلم بالصواب

قوله المذكر والمونث

الاصل منهما هو المذكر لانه لا يحتاج الى علامة والمونث يحتاج الى علامة وغير المحتاج يكون اصلا بالنسبة الى المحتاج وانما قدم تعريف المونث مع ان الانسب تقديم تعريف الاصل لان تعريف المذكر مشتمل على سلب تعريف المونث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل والذكر فقال المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه يعني ما ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا واراد بقوله لفظا مثل قولك ضاربة وظلماء وصحراء وذكرى وبالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التاء مقدرة كقولك اذينة وعيينة ومجيئها في التصغير يدل على انها مقدرة اذ لا يجي التاء في تصغير المذكر قياسا الا اذا كانت ثابتة في صيغة المكبر لفظا نحو ضويربة في تصغير ضاربة او تقديرا نحو اذينة في تصغير اذن ولم يات في التقدير الا التاء والالف مقصورة او ممدودة فالاول نحو حبلى والثانية نحو صحراء وقد زاد بعضهم الياء فجعل علامة التانيث ثلثا التاء والالف والياء واستدل عليه بتعلم بهذي امة الله وزعم انها للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان تكون صيغة موضوعة براسها للمونث او يكون الياء بدلا من الهاء وهذه فلا يكون من علامة التانيث كما لا يعد الهاء المنقلبة من التاء في الوقف منها وايضا الكلام في المذكر والمونث اللذين في قسم المتمكن وهذه من المبنيات فلا يكون لذكر الهاء معها وجه قوله وهو حقيقي فقسم المونث الى قسمين حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة لان بازائها رجلا وناقة لان بازائها جملا يعني ان المونث الحقيقي ما هي صاحبة فرج وانما عدل عنه مراعاة للادب لسماجة التلفظ بلفظ الفرج ولان الخنثى قد يكون مذكرا مع انه صاحب فرج ولا فرق في الحقيقي بين ان يكون تاء التانيث لفظية او مقدرة كهند وعناق فان تحقق الحقيقي بدا لا بوجود التا في اللفظ واذا كان كذلك فكل مونث يكون بازائه ذكر في الحيوان يكون مونثا حقيقيا سواء كانت لفظية او لم يكن قوله واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون بازائه ذكر في الحيوان وصدق هذا اما بان لا يكون بازائه شي اصلا واما بان يكون بازائه شي لكن لا يكون ذكرا الشي من الحيوان واما بان يكون بازائه شي من الحيوان لكنه ليس ذكرا فالاول كعين والثاني كظلمة فانها بازائها شي وهو النور لكنه ليس حيوانا والثالث كحمامة بيانه ان حماما وحمامة بينه وبين عليه وعلى ان التاء كتمرة وتمر فتا حمامة يكون للوحدة فحمامة يكون واحدا منها وذكر الواحد قد يكون مذكرا وقد يكون مونثا فان كان مونثا يكون مونثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحيوان وهو الحمام وان كان مذكرا يكون مونثا لفظيا لانه وان كان هو ذكرا بازائه شي من الحيوان وهو الحمام لكنه ليس ذكرا وعلم من هذا ان حمامة بتا الوحدة لا يلزم ان يكون مونثا حقيقيا بل يجوز ان يكون مونثا لفظيا بناء على كونه مذكرا كما قررنا وكذلك كل ما كان من تمييزها بينه وبين واحده التاكيد كجاجة وبطة ونملة وعلمت ايضا انه لا فرق بين ان يكون المونث اللفظي حيوانا او غيره فالاول نحو الثاني كظلمة وعين والاول كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر

فانه مونث لفظي ولذلك اي ولكون مثل حمامة المقصود به مذكر مونثا لفظيا كان قوله من زعم ان الثلثة في قوله تعالى فقالت نملة التي لو رد تاء التانيث كورودها في فعل المونث اللفظي ولذلك اي ولجواز ان يكون النملة مذكرا او ورودها تاء التانيث كورودها في فعل المونث اللفظي يقال عندي ثلث من البط ذكور وتقريره ان يقال لو كانت التانيث في قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال عندي ثلث من البط ذكور فالذي يجوز للاتيان بالعدد والمونث مع التصريح بالتذكير يجوز ورود الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وكذا قال المصنف في شرح المفصل فان قيل يلزم عليكم ان يجوز ان قالت طلحة وشبهه من اسماء الاعلام اعتبار اللفظها مع انه لا يعتبر لفظها ولا يونث مسندها ولا عدد ويزها قلنا اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لا يلزم لما ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر فيه ان طلحة علم نقل عما فيه الاوصاف موضع وجعل لمن هو لمذكر فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين التزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة وان كان مذكرا وليس ذكر شي هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل وعلم منه بيان الملازمة الواقعة في الشرح اعني قوله ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبار العدل الاول وذلك لان تانيثه لما صار نسيا منسيا بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون كانه مذكر بالنظر اليه فيمتنع اعتبار التانيث بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون بين التانيث والمدلول العلمي منافاة فلا اعتبر التانيث يجب اعتبار المدلول العلمي فيتحقق اعتبار المدلول الاصلي الحروف الخمسة وباقي في الشرح ظاهر مما نقلناه من شرح المفصل قوله واذا اسند الفعل اعلم انه اذا اسند الفعل الماضي الى المونث مطلقا يعني من غير تقييد بانه ظاهر او مضمر حقيقي او غير حقيقي فيلحق تاء التانيث الساكنة على سبيل الوجوب او على سبيل الجواز كقولك قامت هند وهند قامت والحبشي العاجز والعين الحبشي والحاصم هذه التاء للايذان من اول الامر بان الفاعل مونث وقال ابن المالك وحق تاء التانيث ان يكون ملحقا بالفاعل لانه يدل على معنى فيه والعلامة انما يكون في المعلم الا انه لم يونث به لان بعض الاسماء يتحد فيه لفظ المذكر والمونث كربعة وجريح ودفرقة ووداد فعلى وجحن وصبور وقتيل ومذكار فانفصل بفعله ولا بعد فيه لان فاعله كجزء منه فيجوز ان يتصل بما يدل على معنى فيه كما جوز ان يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل نحو يضربان ويضربون ثم ان كان المونث حقيقيا لزم التاء في ظاهره ومضمره لمطابقة المعنى واللفظ وان كان المونث غير حقيقي لزمت التاء الفعل اذا اسند الى مضمر ذكر المونث واذا اسند الى ظاهره ففيه الخيار فتقول في الاول العين الحبشي بالتاء لا غير وفي الثاني الحبشي والحبشي العين باثبات التاء وحذفها وانما جاز ذكره في الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظ ما يشعر به فاستغنى عن الحاق التاء الفعل بذكره ولم يستغن عنها في الضمير المضمر لان الضمير الذي لا يدل على كونه مونثا من الظاهر المتقدم المرجوع عليه او من الخبر فالجواب فان قيل يعلم كونه مونثا من الظاهر المتقدم المرجوع عليه او من الخبر فالجواب انه قد يتقدم المذكر ايضا كما تقدم المونث فلا يعلم من هو له مما تقدم وذكر لا يعلم من الخبر من هو له فان الخبر مستتر وصيغة الضمير الراجع الى المونث في هذا الموضع اي موضع الاستتار مثله للمذكر فانه لا يعلم هو له من كل منهما بتقدير عدم لحوق التاء لانه لا يعلم خصوص الخبر والعلم بمن هو له الخبر متوقف على العلم بخصوص الخبر قال المصنف في شرح المفصل في التانيث انما جي بها ليدل على ان الفاعل مونث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر يغني عن دليل على التانيث فاستغني عنها واسبغ الغير بازاء المذكر فلم يستغن عنها الا في هو انه اذا اتى علامة فاعل يرفعه واذا لم يات وكان معها وقد يتقدم هو وغيره من المذكرات فلا يعلم هل هو للمذكر او المونث الا في هو انه اذا كان معها فقد يكون مستترا بجعل اللفظ بدا عليه بخلاف الظاهر هذا ما قاله في شرح المفصل ويمكن حمل ما وقع في الشرح من قوله وفي لفظ ما ذكر في هذه الوجوه الثلثة وحكم التثنية مما ذكرناه في المونث على اختلاف اقسامه من الحقيقي واللفظي بظاهره ومضمره حكم المفرد في هذه العلامة فلا تقول

فانه

تقول قامت الهندان والهندان قامتا وانجلى العينان والعينان انجليتا بوجوب الحاق التاء بالفعل في هذه الثلثة التي هي ظاهر الحقيقي ومضمره ومضمر غير الحقيقي وتقول انجلى وانجلت العينان بالخيار فيها في هذه الصورة وهي غير الحقيقي كما ذكرنا في المفرد احكامه ودلائله واذا فصل بين الفعل وظاهر المونث الحقيقي حسن حذف التا اكثر مما لو لم يفصل فنحو كجاء الزيدين بنية احسن من قولك جاءت بنية الزيدين قوله وحكم اذا اسند الفعل الى الجمع فاما ان يكون اسند الى ظاهره او اسند الى مضمره فان اسند الى ظاهره فحكمه حكم ظاهر غير الحقيقي فيكون الحاق العلامة وحذفها جائزا كما اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي واراد بقوله مطلقا جمع مذكرا او مونثا يعقل اولا يعقل فهذه اربعة اقسام فلا بد ان يكون حكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي جاءت الرجال والزينبات وجاء الرجال والزينبات وجرت العيون وجرى العيون ومضت الايام ومضى الايام باثبات التاء في الفعل وحذفها ووقع في اكثر نسخ المتن استثناء ظاهر الجمع المذكر السالم عن ظاهر الجمع ومعناه انه يمتنع التاء في المسند الى ظاهر الجمع المذكر السالم نحو الزيدون والضاربون فلا يقال جاءت الزيدون والضاربون بل يجب ان يحذف التاء ويقال جاء الزيدون والضاربون لان حق التاء ان تلحق الفاعل لكن منع منه مانع فاتصلت بالفعل فالمتصل بالفعل لفظا مقدر في الفاعل ومتصل به تقديرا لكنه يمتنع تقديره في الجمع الذي هو بالواو والنون لان التاء مانع جمع ما هو فيه بالواو والنون ولو تقديرا كما في هند فيكون منافيا لما جمع بالواو والنون فيكون ممتنعا واتصاله به فاذا امتنع اتصاله بفعله واما اثبات التاء في الاقسام الاربعة فلا تحاد المعنى جماعة واما حذفها فلان التانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي اذ ليس في الجماعة ذكر من الحيوان فان قيل جمع المونث مثل الهندات باثبات معتبر فالجواب انه لم يعتد به لانه اذا اعتبر فيه الجماعة فليس بازائها ذكر من الحيوان وان اعتبر مفرده اعني ضاربة فاللفظ المفرد غير باق من جمع كونه جمع الكسر بخلاف المثنى فانه يصح اعتبار مفرده لان اللفظ الواحد فيه باق فلا يجوز فيه تانيث الفعل فيه اجدر فان قيل فينبغي ان يجب الحاق التاء في جمع المونث المصحح مثل الزينبات والمسلمات فان لفظ المفرد فيه باق مراد كما في المثنى فالجواب عنه من وجهين احدها انه لم يعتد بذلك اي لم يلتزم الحاق التاء فيه مثل الزينبات وان كان لفظ المفرد فيه كما في باب الجمع مجرى واحد اولان الجمع بالالف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا نحو القاربات لعله ذكر هو ان يلتزم معها في الجمع في مثل جاء القارباب فيتوهم انه مونث حقيقي في الجمع فاجيزوا فيه الجماعة واعترض عليه الامام الحديثي فقال الحق ان يقول لا خلا عن الوهم اذ جاز المجيء بالمسند الى القاربات للنساء والحمر واقول لعله ان يقول من جانب المص الالتباس دائم بتقدير وجوب الاتيان بالتاء وانما بتقدير الجواز فلا ولا يخفى ان بحل الثاني اسد وبعده نظر مما قاله التفريقيون من انه لم يفرق بين الام والصفة في فعل تتبع التاء فيه الواو ولا في فعل بضم الفاء من الياء وفرق بينهما في فعل بفتح الفاء من الياء وفي فعل بضم الفاء من الواو لان ذوات الواو في الاول وذوات الياء في الثاني قليلة واذا قلت قل وقوع اللبس فيها واللبس القليل مغتفر واما ذوات الياء في القسم الثالث وذوات الواو في الرابع فكثيرة ففرق بين الام والصفة فيها لئلا يحصل اللبس الكثير قوله وضمير العاقلين اعلم انه وقع في اكثر نسخ المتن استثناء جمع المذكر المصحح عن حكم الجمع والمص اراد حكمه عن حكم سائر الجموع في هذه النظم فعلى هذا تقول اذا اسند الفعل الى ضمير الجمع فذلك الجمع اما ان يكون جمع المذكر السالم او غيره والثاني اما ان يكون جمع المذكر العاقل او غيره والثاني ثلثة اقسام فالجميع خمسة اقسام مذكر مصحح ومذكر يعقل ومذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث لا يعقل فالقسم الاول يمتنع الحاق التاء بالفعل المسند لما مر في امتناعه الى الظاهر بل يجب ان يلحق به الواو فيقال الزيدون جاءوا والبدل على انه منسوب الى المتقدم والقسم الثاني يجب ان يلحق بفعله اما التاء والواو فيقال الرجال فعلت وفعلوا والاقسام الثلثة الاخيرة يجب ان يكون فعلها اما

اما بالواو واما بالنون مثل الايام مضت ومضين والنساء فعلت وفعلن والعيون جرت وجرين واما الايثار في جميع الاقسام
الاربعة بالتاء فلا قاعدة فانه يجيز الواحد المؤنث على تأويل الجماعة اما الايثار بفعلوا بالواو في جمع المذكر العاقل وفعلن
بالنون في غيره فلانها جموع فقصدوا ان يكون لها ضمير يشعر بها واما تخصيصهم فعلوا للمذكر العاقل وفعلن لما سواه فلعدم
الفرق بين المذكر العاقل وغيره كما فعلوا ذكرنا لكان فرق بينه في الضمائر والظواهر بين من هو له اما الضمير فمثل هو وهما وهم
واما الظواهر فمثل جاء رجلان ورجال وانما خصوا المذكر العاقل بالواو دون النون وخصوا غيره بالنون دون الواو ولم يعكس لان
الواو ... في هذا الباب لانه في المذكر العاقل اقعد في حروف التصحيح لاصالتها بدليل اعرابهم الاسماء بها في الاسماء
الستة والفعل المضارع بالنون والاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذا اعرابه يكون اصلا بالنسبة الى اعراب الفعل فلذا كان
فلكون الواو اصلا باعتبار انها من حروف المد خصوا المذكر العاقل الذي هو اعلى مرتبة من الاقسام الثلاثة الاخيرة بالواو وجعلوا
النون لمن هو دونه في الرتبة وبهذا الحرف من التوجيه يعني التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره بالواو والنون جار في جميع الضمائر
على الخلاف في اصنافها تقول في الضمير المرفوع المنفصل انتم بالواو في المذكر العاقل وانتن بالنون لغيره وهم بالواو للغائبين وهن بالنون
للغائبات وكذا في المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفي المجرور
غلامهم وغلامهن وغلامكم وغلامكن والله اعلم

قوله المثنى عرف المثنى بقوله ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه واللام في قوله ليدل متعلق بلحق ومثله بقوله من جنسه على ان الاسماء
المشتركة لا يثنى باعتبار ما اشتركت فيه اي باعتبار مدلولاتها المختلفة وانما يثنى باعتبار كل واحد من مدلولاته
فاذا قلت قرآن فانما تعني به حيضين او طهرين لا طهرا وحيضا وكذا الجمع لما ذكرنا واشباههما وعليه استقراء اللغة والورود
وذهب بعضهم الى ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم كان يقع جميعها معرفا باللام مثلا ان يقع بكل قرء مسمياته النوع ...
مدلولاتها المختلفة وبهذا الذي ذكره المص من انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة يشير الى ضعف قول
اذ حكم الجمع في عمومه للمدلولات المختلفة حكم التثنية بناء على انه لا قائل بالفصل واذا كان كلاهما في ذكر واحد فلو جمع عمومها
في مدلولاتها المختلفة اذا وقعت جمعا يصح تثنيتها باعتبار مدلولاتها المختلفة لكن لا يصح تثنيتها باعتبارها لما ذكر المص
فلا يصح ايضا جمعها باعتبارها وقد اورد على ذكره اي ما ذكره المص من انه لا يصح تثنية الاسم المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة
تثنية العلم المشترك وجمعه وقالوا ان نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك
بين مسمياته كان المشترك لم يوضع للقدر المشترك بين مدلولاته المختلفة وقد صح ان يقال الزيدون والزيدان باتفاق
فليصح ان يقال القرآن والعينان باعتبار المدلولات المختلفة بناء على ما صح في العلم قال المص وهذا فاسد من وجهين
توهم الوجه الاول ان معنى العلم ذات شخص معين من غير نظر الى حقيقته وكونه آدميا وغيره فاذا جمع معه مسمى آخر مثله
فلذا كان العلم صح تثنيته لان مسماه الثاني من جنس الاول اذ كل منهما ذات شخص بعينه من غير اعتبار الحقيقة فلذا الشخص
ومثله فقد لمعرفة ان لو جمع وحمار فانه باعتبار معرفتهما لا باعتبار حقيقتهما وقوله الا باعتبار ذات باهو ذات
الشخص بعينه معناه ان العلم لا بد فيه من امرين الذات والشخص لكن كل منهما ماخوذ لا من حيث الحقيقة بل مطلقا
يعني ان الذات لم يوخذ من حيث انه ذات الانسان او الفرس او غيرهما بل اخذ الذات من حيث هو ذات ما وكذا الشخص
لم يوخذ من حيث انه شخص زيد او عمرو بل من حيث انه شخص فقط فقوله باهو ذات اشارة الى اخذ الذات لا من حيث
الخصوصية ولم يتعرض في الشخص لانه من حيث هو هو لا يخفى اعتباره في الشخص بعد ما علم وجوب اعتباره في الذات

اعراب فقوله باهي ذات الشخص بعينه الوجه ان يقال انه بدل من قوله باعتبار ذات ويكون في موضع الحال والباء فيه
للملابسة وما عبارة عن الذات والتقدير باعتبار ذات ملابسا ذاته هي ذات كونه شخصا بعينه وتقرير الوجه الثاني
انه يسلم ان العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى المسميات ولكن لا يلزم من صحة الزيد صحة قرائن للحيض والطهر
ان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس اذ به هذا المعنى اراد وكذا اذا كان للطهر اذ له ايضا بهذا المعنى اراد وقد صح تثنيته
باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار عن ذكره وثنى باعتبار فردي الجنسين يورث لبسا يعني انه لا يعلم
انه ثني باعتبار فردي جنس واحد ام ثني باعتبار فردي الجنسين ولا يخفى ان في تثنية الاسم المشترك باعتبار فردي جنس واحد
لبسا اذ لا يعلم من مسماه جنس معين فلو جوزت تثنيته باعتبار فردي جنسين يحصل اللبس الذي ذكرنا في تجويز تثنيته باعتبار
فردي جنسين يورث لبسا مع وجود اخر وليس شيء من مسميات العلم اجناس يؤخذ فردان او ازواج من جنس واحد منها
فيثنى ويجمع حتى اذا عدل عن الاقتصار في التثنية والجمع على جنس واحد اليهما باعتبار الاشتراك يورث لبسا واما صحة
تثنية العلم وجمعه مع كونه اذا ثني خرج عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لما ذكره المص في شرح المفصل في باب الاعلام من
ان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراد الوضع لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا انضم الى التثنية وجمعه فقد زال
معنى العلمية منه فصار نكرة مما يوضع الا موفقة فصار الى تثنية العلم كتنكيره في مثل قولك جاء زيد وزيد آخر وذلك ان مثل قولك
جاء زيد وزيد آخر قليل في استعمالهم مخالف للقياس لان العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا نكر فقد
استعمل على خلاف ما وضع له فليكن الزيدان كذلك وانما قال الزيدان بلام التعريف لان تثنية العلم وجمعه سبب لاختيار
لام التعريف عليه فلا يكون مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام واما ان الزيدان مثل قولك جاء زيد وزيد
آخر فلان الزيدان فيه اذ زيد من جنس العلم الذي هو وضعه الى التعريف آخر فيكون مستعملا على خلاف ما وضع له كما ان جاء
زيد وزيد آخر كان على خلاف ما وضع فالاشكال يكون واردا على تثنية العلم وجمعه من غير هذه الجهة التي ذكر وجوابه ان يقال
ان الوارد قصدت الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاقتصار كراهة تكرار اللفظ الواحد مرتين او مرارا واستعمال العلم احق بذلك
لكثرته فلو لم يثن العلم ولم يجمع لادى الى مثل ما كرهوه في مثل جاءني رجل ورجل ولما علموا انهم اذا جمعوه ادى الى ذكر الاشكال
المذكور وهو صيرورته نكرة قصدوا الى جمعه على وجه يراعى ما يندفع به ذلك فعوضوا الالف واللام التي للتعريف كالعوض
كالعوض بما فات من العلمية المذكورة فكان فيه اي في التثنية والتعويض توفية بالامرين جميعا ودفع التكرار
المكروه ومحافظة التعريف فكان تثنية العلم وجمعه اولى من تعطيل العلم منهما لانه لا يندفع التكرار على التقدير الاول ولا يندفع
على التقدير الثاني فكان تعريفه وتفويضه عن العلمية الفائتة عند تثنيته وجمعه اولى من تعطيله عن التعريف باللام لانه يلزم اخراجه
عن معناه الاصلي بالكلية على التقدير الثاني ولا يلزم على التقدير الاول فان قيل يرد على ما ذكرتم قولهم يا زيدان ويا زيدون
فانه ثني العلم وجمع من غير لام التعريف قلت اجاب عنه المص في امالي المفصل من وجهين احدهما ان يقال انه يا زيدان
مثل ضاربون والثاني ان يا زيدان الاصل فيه يا ايها الزيدان ويا زيدون اصله يا ايها الزيدون كما ان اصل قولك يا رجل
يا ايها الرجل ولكن لما كان باب قولك يا ايها الرجل يكثر ان تحذف اللام وتستغنى بحرف النداء لانه قد تعين المعنى الذي يفيد اللام
او يقتضيه يا ايها الزيدان بحذف اللام منه ايضا والذي يدل على انه منه امتناع يا زيدان كامتناع يا رجل مع كراهة ان يلزم الحذف

قوله والمقصور اعلم بان بعض الاسماء يتغير عن لفظ المفرد لعارض فلا يخلو المثنى من ان يكون آخره الفا او غير ذلك
ما يتغير عن لفظ المفرد لعارض وان كان آخره حرفا غير صحيح فيقال في قاض قاضيان باثبات الياء كالصحيح وان آخره الف

وهو الاسم الذي يخرج بالمقصور فينظر فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا واما القلب الى الواو فلردها الى اصلها واما القلب فلتعذر
بقائها الفا اذ لا يجمع بين الف التثنية والالف لالتقاء الساكنين ولو حذفت يلتبس المثنى بالمفرد عند سقوط النون بالاضافة ولم
يتعذر بقاؤها واوا وان لزم تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لان الواو والياء اذا وقعتا بعدها الف صحتا بدليل دعوا ورميا
وشرط قلب الالف واوا ان يكون الاسم ثلاثيا لان الكلمة اذا زادت على ذلك لم تقلب واوا بل تقلب ياء سواء كانت منقلبة عن واو
او ياء وانما تقلب ياء لوجهين الوجه الاول انها اذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فغيروها الى الياء لانها اخف
من الواو والوجه الثاني انها اذا زادت على ذلك وجب قلبها ياء في بعض متصرفاتها في اصل الافعال كقولهم اغزيت واستغزيت
ثم حملت بقية الاوزان التي للاسماء عليها هكذا قاله في شرح المفصل وقال في قوله في الشرح الاتري انك اذا قلت اغزيت ...
لوجوب القلب في بعض المتصرفات ثم حمل البواقي عليها فانه وجب قلب الواو ياء في بعض الى الكسر وقلبت في اغزيت ايضا
وان لم يكن ما قبلها مكسورا حملا على يغزي ليستوي اغزيت ويغزي على نحو الذين علموا بالوجه الثاني يحاربت فانه قلبت الواو
فيه ياء ولم يقلب في مضارعه وهو يتغازى فان هؤلاء في جواب الايراد اصل يتغازى من غازى لان تفاعل مطاوع فاعل
فيكون راجعا الى فاعل ومضارع غازى الذي الاصل يجاري فكان فرعا عما قلبت فيه الواو ياء فجرى الفرع مجرى تغازيت
لا مبالغة القلب قوله في الزيد فان لم يكن هذه الصيغة فيم تقول لما ذكره اولا يعرف قوله فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي
بعني فان لم يكن على الصيغة التي ذكرناه اولا وجب قلبها ياء ويصدق هذا النفي اما بان يكون الالف منقلبة لا عن واو بل عن ياء
سواء كان ثلاثيا او غير ثلاثي واما بان لا يكون الاسم ثلاثيا والالف عن الواو واما لما كان يجب قلب الالف ياء اما اذا كانت عن الياء
فلردها الى اصلها واما اذا كانت عن الواو فلما ذكرنا علة قلبها ياء بالوجهين المذكورين قوله والممدود الاسم الممدود
هو الذي يكون بعد الالف في آخره همزة وهمزته لا تخلو اما ان تكون اصلية اولا فاذا لم يكن اصلية فلا يخلو من ان يكون للتانيث اولا
والتي ليست للتانيث قد يكون منقلبة عن حرف اصلي وقد يكون للالحاق فمجموعها اربع فان كان للتانيث كالحمراء قلبت
واوا لا غير للاولوية وقد يقال فانها تبقى فيها همزة وقد تقلب ياء وان كانت اصلية كقراء بقيت همزة على حالها فانها بقيت
الاصلية على حالها تلحق لغا باقا بالها وانما قلب همزة التانيث واوا فلانها زائدة لا اصل لها في الزيد فلانها الفرع الاصل وانما قلبت
همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التي قبلها للساكنين ولم تقلب حرف علة اولى لان حرف العلة اذا وقعت اخرا بعد الف تقلب همزة
للا تشتغل بالحركة عليها نحو كساء ورداء فلا تغير قلبها حرف علة فلبقت همزة فلما وقعت في التثنية موضع غير كالمتوسط
لان علامة المثنى كرسته ارتفع المانع من علها قلبها الى حرف علة فقلبت الى حرف علة اعتبارا بزيادتها ومغادرتها الاصلية وخصت
بالواو لانها مثل الهمزة في الثقل وكانت اقرب الى الهمزة من الياء والمنقلبة مثل كساء والتي للالحاق مثل علباء فانها للالحاق
بقرطاس لا يجوز فيها الامران بعض القلب والابقاء واما جواز الامرين فيهما رد الى التثنية لكل واحد منهما فان همزة كساء لكونها
بمنزلة الهمزة الاصلية من جهة كونها بدلا من اصلي فتبقى همزة ومن جهة كونها ليست بمنزلة همزة الاصل اشبهت همزة التانيث فقلبت واوا
وكذلك همزة علباء من جهة انها ملحق بها ليس هو الالحاق اشبهت الاصلية ومن جهة انها ليست في الاصل اشبهت الزائدة قوله
ويحذف النون في المثنى لانه بمنزلة التنوين في المفرد فكما ان التنوين يحذف عند الاضافة فلذلك نون التثنية وهذا الذي ذكره احد
المذاهب الثلاثة التي ذكرها في شرح المفصل فانهم يقولون انها عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاءني غلاما زيد
نحذفها حال على انها كالتنوين ومذهب الجرمي انها عوض من الحركة والتنوين ويستدلون بقولك جاء الغلامان فلو كانت
بدلا عن التنوين فانها لا تدل على انها كما ذكره اذا التنوين لا يثبت ها مع اللام والوجه انها عوض من الحركة في موضع وكالتنوين في موضع

وعنهما في موضع فاذا قلت رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا واذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة واذا قلت
غلاما زيد كانت عوضا من التنوين فيلسوه وحذفت يعني ان تاء التانيث يجب ان لا يحذف عند التثنية لانها من جملة ولبناء الاسم
المثنى فانها يعلم بها كون الاسم مثنى المؤنث واذا كان كذلك وجب بقاؤها كما وجب بقاء غيرها مما يكون من جملة الزوايد في الاسم
كالالف في ضارب والميم في معزوجب واستثنى من ذلك قولهم خصيان والبنان في تثنية خصية والبنة وهذان كانا مخالفا للقياس
فوجهه انهما لما كانا على حال لا يفترقان اذ قل استعمال مفرديهما فصار هذا ان يكون المراد من قوله لا يفترقان عدم افتراق اللفظ
يعني انه لا يستعمل المفرد الا قليلا والقليل في حكم العدم فكانا كانهما ليسا بتثنية خصية والية وكانا كذلك في المثنى ما وضع
وضعا اولا ويجوز ان يراد عدم افتراق معناهما يعني ان انضمام واحد الى مثله في غيرهما من المثنيات غير لازم وما هذا
فان الانضمام فيه لازم وكان هذا المثنى وضع اولا للاثنين لا انه وضع لفظ الواحد ثم ثبت انضمام مثله اليه وثني وابية

قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وفي هذا التعريف قوله ما دل على آحاد مقصودة موضع الجنس لشموله للمجموع وغيره من اسماء الجموع
نحو رهط ونفر وقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه نحو رهط فانه لا مفرد بحروفه وكذلك يخرج نحو تمر وركب لانها وان
دلت فليست مقصودة بحروف مفردها فنقصد بنحو رجال فانه اخذ حروف مفرد رجال وغيرت للجمع ثم قصد بها الا الآحاد
فالآحاد يكون مقصودة بحروف المفرد المغيرة فيكون مقصودة بحروف مفرده على آحاد قطعا فان قلت ما ذكره المص
غير صحيح اذ لو صح ذلك لزم ان يكون المفرد دالا على الآحاد وليس كذلك قلت لا يلزم ذلك وانما يلزم ان لو قال المص المقصودة
بمفرده وفرق بين المفرد وحروف المفرد وانما الآحاد في نحو ركب فليست مقصودة بحروف المفرد بل هي في وضعها كوضع رهط
والا انتفى ان تمرا في باب تمر وركب لفظا مستقلا للفظها وهو تمرة وراكب يطلق على مفردها قال المص في امالي الكافية
اوجه باب ركب لانه لم يقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب ماخوذ من راكب وانما توافق الحروف من غير قصد وانما
حكما بذلك اي بان تمرا وركبا ليس جمعا بدليل واحد عليه انا نحوه تمر فلانه موضوع للجنس اي الحقيقة التمرية لا للاعداد
نقصد الكالذي عسلا وماء موضوع كذلك فكما ان نحو التمر ليس بجمع فكذلك هذا والدليل على ان تمرا موضوع للجنس صحة
اطلاقه على القليل والكثير فانه يصح ان يطلق على نصف واحد من آحاده وعلى مائة الف منها وهذا لا يصح الا في اسم الجنس
وانما وقعت الشبهة لمن قال انه جمع لما رأى من اطلاقهم تمرة على الواحد منها بخلاف عسل وماء واجيب عن هذه
الشبهة بان سبب ذكر الاطلاق انه لفرد ايضا اي جزء الآحاد فصح اطلاق لفظ عليه وتحقيقه انه ليس بجمع واحد
ومنهم كوضع عسل وماء من وجوه منها انك تقول عند عدم القصد الى الانواع عندي ثمانية ارطال تمرا كما تقول
عندي ثمانية ارطال عسلا فهذا موضع لا يقع فيه التمييز الا اسم الجنس المفرد فقد صح وقوعه موضع عسل فيدل على انه
مثله فان قيل كلاهما صح وقوع تمر موضع عسل صح وقوعه موضع الجمع لانك تقول عندي خمسة ارطال تمورا وصحة وقوع لفظ
موضع لفظ انه لا يقتضى ان يكون مثله فلا يتم به دليلكم وان اقتضاه فيكون تمرا جمعا لانه صح وقوعه موضع الجمع
فالجواب ان كلامنا فيما اذا لم يقصد المتكلم الانواع فلا يصح ان يقال عندي ثمانية ارطال تمورا اذ لو قيل ذلك لا يتغير المعنى
المراد كما يتغير بقولك ثمانية ارطال اعسالا ابدا على ان معنى الجمع الانواع ومنها ان تصغيره تميرا ولو كان نحو تمر جمعا لكان
جمع كثرة اذ ليس من ابنية القلة كما يتحقق بعد هذا ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه وقد صغر فلا يكون جمعا ومنها ان كون
فعل ليس من ابنية الجمع اصلا من الوحشية فانا نثبت بدليل ثابت لا يحتمل لم يثبت انه من ابنية الجموع في غير محل
النزاع وفي محل غاية الاحتمال ان يكون تمرة وراكب مفردين لها ولا يثبت اصل بمحتمل هذا في تمر واما في ركب فلا يكفي

ان يدعى فيه الذكر فصح علمه لانه لا يفهم منه الا الا حاد فلا يوجد فيه بهذا الوجه الاول فيبقى الوجهان الاخران يعني التصغير
وكونه على اشيا فعل جاز ذلك فيه قوله بتغير ما اشارة الى خلاف فان النحويين يزعمون ان المفرد وانه يطلق جمعا
فاذا جعل مفردا يجب ان يكون ضمة اصلية كضمة قفل واذا اطلق جمعا كان فقدر ان تلك الضمة صارت مبدلة بضم
مثل ضمة اسد فيكون غير ضمة التي كانت في الفلك المفرد مثل الفلك عندهم قولهم ناقة هجان ونوق هجان فانه اذا جعل
مفردا يكون كسرتها اصلية ككسرة كتاب واذا جعل جمعا يكون كسرته ككسرة رجال والحاصل انه اورد بهذا القيد ليشير
ان التغير لا يجب ان يكون تحقيقا بل قد يكون تحقيقا وهو كثير وقد يكون تقديرا كما في فلك وهجان وقد يقال دخل بهذا القيد
فلك وهجان كما ترى ناو خرج عدل وضيف ونحوهما فانه مشترك بين المفرد والجماعة يقال رجل عدل ورجال عدل وليس
عدل في رجال عدل جمعا لعدم التغير التحقيقي والتقديري فيهم بل انه صح للجماعة كذلك والجمع صحيح ومكسر فالصحيح ما سلم
فيه بنية الواحد ويكون الجمع الصحيح لمذكر ومؤنث فالجمع الصحيح لمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
في الرفع الاسم المجموع بهذا الجمع من ان يكون مفتوحا ... ياء مكسور ما قبلها او مقصورا او منونا اخره الف مقصورة او غير ذلك
فان ذلك منقوصا حذفت يا منقوله قاضي قاضون في الرفع وقاضين في النصب والجر واصلها قاضيون في الرفع حذف
الضمة استثقالا لها على اليا بعد الكسرة فالتقى ساكنان اليا وواو الجمع فحذفت اليا لالتقاء الساكنين ثم قلبت الكسرة التي على الضاد
الضمة لتمكن النطق بالواو فصار قاضون وانما قاضين كرهوا الكسرة على اليا بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت
ويبقى ما قبل يا الاعراب مكسورا على ما كان عليه فلم يحتج الى التغيير وكذا لك تقول منون ومصطفون ومنين ومصطفين في الرفع
ومنين ومصطفين في النصب والجر وان كان مقصورا حذفت الالف ويبقى ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون
في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون ومصطفيين تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان
الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله يعني مفتوحا لانه لا ضرورة تلجئ الى التغيير وكذا
قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر بفتح الفا في الاحوال الثلث وشرط جمعه جمع التصحيح ان كان اسما ان
يكون مذكرا عاقلا لان كل من وجد فيه الصفات فقد شرف واصالة بسبب وجود تلك الصفات فيه والاصل في الجمع
هو الصحيح لان اصل التغيير ان يكون في الاول وجمع الصحيح كذلك فلذلك خص به ولذا كان يجعل شرط الجمع الصحيح
ان كان اسما الامور المذكورة لا يجمع بهذا الجمع اذا انتفى امر من الامور الثلثة او امران او جميع الثلثة لا تقول شرطه فلم يجمع
نحو عين هذا الجمع لفقدان الصفات الثلثة ولم يجمع نحو ... هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل ولم يجمع نحو اعوج على الوجه
لانه لا يعقل ولم يجمع نحو زيد ... وجد الشرائط الثلثة وكان ينبغي ان يقول مذكرا لان الكلام في جمع المذكر الصحيح
وانما ذكر لا عدا امور ثلثة تقدير الوجه الاول انه ذكر ليدفع وهم من يظن ان المذكر المتقدم ما اطلق عليه لفظ مذكر
من جهة شرف هو ذكورية كالتعب لان المراد منه ان ذكر اللفظ مذكر هكذا وجهه الامام العدرمي افول على هذا التوجيه
يكره قوله او يلحق ان نحو طلحة داخل ... فالوجه في التوجيه الاول انما يقال انما ذكر اسم المذكر مع تقدم ذكر
مذكر الامر الثاني ان يقال ذكر لاحتمال انه يذهل السامع عن تقدم التذكير والامر الثالث ان يقال ذكره ليدفع وهم من يظن ان
نحو طلحة واختها علم رجلين وهي قد يسعد ان كان صفة يعني وشرط الجمع التصحيح اذا كان صفة ان يكون مذكرا
يعقل ولا يخفيه العلمية مع الصفة لتضادهما فالشرط في الصفة التذكير والعقل كما مر وان لا يكون افعل فعلاء

فافعل اذا كان مؤنثه على وزن فعلاء مثل احمر فان مؤنثه حمراء لا يجمع بهذا الجمع فلا يقال احمرون لانهم قد جمعوا افعل فعل
وهو افعل التفضيل هذا الجمع فقالوا افضلون فقصدوا الفرق في الجمع لمباينة البابين في المعنى ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة
وافعل فعلاء يكثر فيه الجيوب ولا فعلان فعلى فعلان اذا كان مؤنثه فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى لا يجمع هذا الجمع لانهم
فعلان فعلانه يجمعوا هذا الجمع مثل ندمان فان مؤنثه ندمانة ويجمع ندمان بالواو والنون فقالوا ندمانون فقصدوا
الى ان يفرقوا بين البابين في الجمع ولم يعكس لان باب ندمان هو الاصل لدخول التا في مؤنثه لان الاصل في التانيث التا قوله الا مستويا
يعني وان لا يكون مستويا فيه لفظة المذكر مع المؤنث فالمستوي فيه المذكر والمؤنث مثل صبور وجريح فانه يقال رجل
صبور وجريح وامراة صبور وجريح لا يجمع هذا الجمع فلا يقال صبورون ولا جريحات لانهم لما لم يفرقوا بينهما في المفرد لم يفرقوا
بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة او لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بناء على ان الجمع فرع على المفرد والاصل الفرق
بين المذكر والمؤنث وان لا يكون بتا التانيث فالصفة التي يكون في لفظها تا التانيث مثل علامة لا يجمع هذا الجمع
لمنافاة بين علامة وعلامة المؤنث وكان يستغنى عن قوله مذكرا لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وانما ذكره لقطع
وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط وذكر الوهم ولا يخفى عليك ان هذا هو الامر الاخر من الامور الثلثة
التي ذكرها في الاسم ويمكن اجراء الامرين الاولين منها في الصفة ايضا والنعم لم يتعرض لذكر لانه ما يشتبه على المتامل
قوله ويحذف الجمع المذكر الصحيح يحذف نونه للاضافة على ما ذكره في نون التثنية وتعلمه وقد شذ ارضون جمع ارض
بالواو والنون مع انتفاء اتفق عنه الامور الثلثة المذكورة فيكون هذا الجمع شاذا وكذا كره وفي جمع حرة وهي ارض
ذات حجارة سود وذؤون جمع ارزة وهي البط وثلون جمع ثلة وستون في جمع سنة وقد تكلف في توجيه الشذوذ
في سنة وقلة بانه تعويض عما حذف منه وفي نحو حرة واوزة بانه كالتعويض لما كانت العين يحذف كما في اللام في ما
سرو وافاشيه الحرف فصار كالمحذوف لا يكون في هذا التوجيه تعسف قوله والمؤنث لما فرغ من الجمع المذكر
السالم شرع فيما اريد ان يزاد دواو جمع المؤنث السالم حرفان فيزيد الالف والتا لا ولويتهما به من حيث ان كلا منهما جا
للتانيث والجماعة اما مجيء الالف للتانيث ففي حبلى وللجمع ففي رجال واما مجيء التا للتانيث فظاهر واما للجمع ففي كماة
وهما عكس لمرة وتمر ثم اللفظ الذي يراد جمعه بالالف والتا اما اسم او صفة فالاسم يجري حكمه والصفة اما ان يكون لها
مذكر اولا والاول وهو ان يكون له مذكر فشرط جمعه بالالف والتا ان يكون مذكره جمع بالواو والنون كضاربة فان مذكره
يجمع بالواو والنون وكذلك فعلى افعل التفضيل فان مذكره وهو افضل جمع بالنون وندمانة فان مذكره وهو ندمان
جمع بالواو والنون فيجمع ضاربة وفعلى وندمانة بالالف والتاء ان لم يجمع مذكره بالواو والنون نحو حمراء فان مذكره وهو احمر
لم يجمع بالواو والنون وكذلك سكرى فان مذكره وهو سكران لم يجمع بالواو والنون وكذلك جريح وصبور فلا يجمع مؤنثه
بالالف والتاء وسببه اذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون انه لو جمع معها بالالف والتا لجعل للمؤنث على المذكر مزية
والثاني ان لا يكون له مذكر كحائض ومرضع وحائض ومرضع فانها من الصفات المختصة بالنساء ولا يكون له مذكر
اصلا وهذا التقسيم شرط جمعه هذا الجمع ان لا يكون مجردا عن تا التانيث فان كان مجردا كحائض ومرضع لم يجمع
هذا الجمع لانه اذا كان مجردا كحائض كان اسما لمن حصل له ذكر المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث
كقولك حائضة اذا اقصدت الفعل والحدوث ولذلك قالوا التا انما يدخل في صفة يدخل في فعلها التا ان يكون
حادثة بحدوث فعلها نحو قامت فهي قائمة وحائض من الصفات الثابتة التي لم يقصد بها حدوث وفعل ولذلك

قال الخليل حائض ونحوه لا يدخل فيه التا لانه على معنى النسب كلابن وتامر يعني انه ذكر منسوب اليها لا على معنى حدوث في
وحملوه على الفعل ولذلك لم يرد منه فعل اذ لا يقال تمر ولا لبن ثم حمل عليه حائض وطالق ومرضع وحائضة بالتا يجمع
صحيحا بالالف والتاء نحو حائضات فالمجرد عنها لم يجمع بالالف والتا لان الفرق بين البابين ولم يعكس لكان الفرق بين المفرد
والجمع في البابين جميعا قال جار الله العلامة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت فان قلت لم قيل
دون مرضع قلت المرضعة التي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي والمرضع التي من شانها الارضاع وان لم يباشر الارضاع
في حال وصفها فقيل مرضعة ليدل على ان ذلك الهول اذا فوجئت هذه وقد القمت الرضيع ثديها نزعته عن فيها لما يلحقها
من الدهشة هذا في الصفة وان لم يكن صفة جمع بالالف والتا مطلقا قال المصنف في شرح المنظومة كزينب وطلحة وطلحات وزينب
وزينبات وهذا اشعر بان المراد من قوله مطلقا هو انه سواء كان فيه التا او لم يكن ويمكن ان يقال سواء كان له مذكر
اولا فانه يمكن ان يسمى امراة بطلحة وهو مذكر بطلحة وسواء كان فيه التا او لم يكن كقولك طلحة وطلحات وزينب وزينبات
وانما جمع الاسم مطلقا اي من غير الشرط مما ذكرناه بخلاف في الصفة لانها للمذكر والمؤنث على سواء ومراده بالسوا ان المذكر
الصفة ومؤنثها يشتركان في البنية فيكون بين المذكر والمؤنث ربط في الصفة وهذا يقتضي ان يتبع المؤنث المذكر
في الجمع وغيره من الاحكام واما الاسما فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث لانشاء كل منهما في البنية فلا
يكون بينهما ربط فلا يلزم ان يتبع المؤنث المذكر هذا اذا كان له مذكر وان لم يكن له مذكر فلو جمع ذوات التا المجرد
عنها كحائض وحائضة صحيحا وقد علمت ان لهما معنيين مختلفين للزم التباس معنى احدهما بمعنى الاخر واما الاسم المجرد
كزينب وذوات التا كطلحة اذا قيل فيهما زينبات وطلحات فلا يحصل الالتباس المذكور فلذلك جمعت الاسماء المؤنثة كلها بالالف
والتا جمع التكسير ما تغير بناء واحده اي لفظا او تقديرا اليد خل فيه فلك وهجان وانما لم يتعرض له اعتماد على قوله في
تعريف الجمع بتغير ما وينقسم الجمع كل الجمع فلة وجمع كثرة والقياس يقتضي ان يكون لكل عدد لفظ من الجمع مثلا الاثنينية
الثلاثة تعذر لان الاعداد لا ينتهي فاقتصروا على التمييز بين القلة والكثرة فجمع القلة من المكسر افعل وافعال وافعلة
وفعلة كافلس واثواب واجربة وغلمة وكذلك جمع التصحيح كله سواء كان للمذكر او للمؤنث جمع قلة وما عدا ذلك فجمع كثرة
ويعني بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرا يعني يدل على ذلك اذا تجرد عن القرينة الدالة على ان المراد منه
فوق العشرة فلذلك حسن ثلثة اثواب اكثر من ثلثة ثياب وقد يستعمل كل واحد منها موضع اخيه على سبيل
الاستعارة بان يجعل جمع القلة كالكثرة وبالعكس ويدل على نحو فلبس صيغته سوا وجد الصيغة الاصلية كقوله
تعالى ثلثة قروء موضع اقرا اولا كثلثة رجال اذ لم يوجد من لفظ جمع قلة والله اعلم قوله المصدر يدخل في
قوله اسم الحدث ما ليس جاريا على الفعل ويخرج عنه اسم الذات وقوله الجاري على الفعل يعني الذي لم يعد يصح
ان يجري عليه بيانا فالمدلول مثل ضربت ضربا وقال في الامالي الكافية قوله الجاري على الفعل احتراز من اسم حدث لا يجري
على الفعل نحو ترباء وجندلا فانه اسم حدث لكنه غير جار على الفعل فانه يقال تربا وجندلا منصوب على انه مفعول مطلق
بالاتفاق وكل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر بالاتفاق وهذا خارج عن تعريف المصدر فيكون مصدرا او غير مصدر
قلت جوابه عنه يعلم من كلام ذكره المصنف في مباحث المفعول المطلق من شرح المفصل وهو ان يطلق باعتبارين احدهما
كل اسم ذكر بيانا لفاعل فاعل فعل ويطلق ويراد به كل اسم لحدث لفعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا
فالاول هو الذي يقصد في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر وهذا كلام وارد ابن ...

بحيث حكم بان تربا وجندلا مصدر اريد به المصدر بالاعتبار الاول والخارج عن تعريف المصدر هو المصدر بالاعتبار
الثاني فالمثبت غير المنفي باعتبار المعنى واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم فيه تناقض والمصدر في
الثلاثي المجرد سماعي يرتقي الى اثنين وثلاثين بابا واما غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فقياسا
فكل فعل يكون على وزن افعل فمصدره افعال وكل ما هو على وزن انفعل فمصدره انفعال وكل ما هو على وزن افتعل
فهو افتعل فمصدره افتعال وكل ما هو على وزن استفعل فمصدره استفعال وكذلك بابها قال جار الله العلامة في المفصل
ويجري على اكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سنن واحد فعلى هذا مراد المص من قوله في الرباعي للاكثر قولنا ان المصدر
وان كان قياسا في الثلاثي المزيد والرباعي لكنه يجيء على طرق متعددة في بعضه فانك تقول من فعل تفعيلا وتفعلة وتفعال
هو الاكثر وتفعلة لا يكون الا في المعتل اللام ومن تفعل تفعلا وتفعالا ومن قال تفعال جعل تحو قياس المزيد فيه حيث اتوا
بوزن الفعل وزيادة الالف قبل الاخر كما قالوا في افعل افعالا قالوا في تفعل تفعالا ومن فاعل مفاعلة وفعالا وكذا واحد
مما كثر ومن فعلل فعللة وفعلالا ايضا وفعلالا قياس من قال تفعال لانه كسر ما زاد الفا قبل الاخر قوله ويعمل يعني
بدانه لا يشترط في اعمال المصدر زمن الحال والاستقبال كما يشترط في اسم الفاعل بل يعمل المصدر مطلقا تقول اعجبني ضرب زيد امس
كما تقول الآن او غدا وانما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليتقوى الشبه لانه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يكون له شبهان بيضرب
احدهما لفظي لان ضاربا مثل يضرب في الحركات والسكنات والسكون والاخر معنوي لاتفاقهما في الدلالة على زمن الماضي
واما في الماضي فلا شبه ضارب بضرب لاختلافهما في الحركة والسكون فثبت انه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يقوى شبهه
بالفعل ولم يحتج في المصدر الى اشتراط زمن الحال والاستقبال لتقوي الشبه لامرين الاول ان شبه المصدر قوي اذ معناه
معنى الفعل بخلاف الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر الى زيادة تقويته والثاني ان المصدر لم يوضع لزمان في اصل
وضعه وقد علمت في الامر الاول ان المصدر مع انه تجرد عن الزمان اقوى شبها بالفعل من اسم الفاعل فلو اشترط في المصدر
زمان فلا يعمل عند انتفاء ذلك الزمان فيلزم ابطال اعمال الاقوى وبقي المصدر مع اعمال الاضعف وهو اسم الفاعل واعترض
الامام الحديثي على الامر الثاني فانه اسم الفاعل لم يوضع لزمان ايضا والزمان كما هو منه بعرض للمصدر ولو اشترطه عمله لزمان
لم يبطل عمله بل يتوقف عمله عليه اقول اذ اتفق عمله على الزمان فلا يعمل عند تجرده عن ذكر الزمان ولا يخفى
بابطال عمله او عدم عمله وقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني به اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا
فاذا انتصب بفعله فسياتي تفصيله قوله ولا يتقدم معمول المصدر لا يتقدم عليه معموله فلا تقول زيدا اعجبني ضرب زيدا
اعجبني زيدا ضرب لانه يعمله مقدر بان والفعل اذا كان بمعنى الماضي او المستقبل ومقدر بما والفعل اذا كان بمعنى الحال
وما وان موصولة كالذي لانه مع ما بعده في تاويل مفرد ولا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لان نسبة الموصول الى ما في حيزه
كنسبة جزء الكلمة الى ... على اولها كذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه واذا لم يتقدم ما في حيز الموصول عليه لا يتقدم ما في حيز
المصدر عليه لانه في معنى الموصول باعتبار انه مقدر بان والفعل او بما والفعل واعلم ان المص في امالي الكافية قال قوله
وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر ان لكما في مثل هذا ونحوه انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب
ان المعنى اني من الناصحين لكما وان اللام انما جي بها للتخصيص يعني النصح بالمخاطبين وتمام في الاكثرون لما فهموا ان صلة
الموصول لا يعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المتزل جزءا من الكلمة
صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات لذلك لا فرق بينها بالاتفاق في جعلها هذه النظر

[illegible]

اسم فاعل او مفعول فيكون بمعنى الوزن كالاسم الواحد والذكر لم توصل بجملة احيث يتعون ذكر بينهما وهذا اوقع ولا حاجة
الى التعسف والتعادون من ذكر اختلفوا فقال قوم متعلق بما دل عليه من الناصحين كانه قيل اني لكم ناصحين فجعل
لمن الناصحين المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق بلكم وقال قوم متعلق بمحذوف يتعلق بما تعلق به لمن الناصحين
لان من الناصحين واقع خبرا لمتعلق المحذوف باتفاق فيتعلق ايضا به بلكم فكانه قال اني حاصل من الناصحين لكم
فيجعل المعنى ان اللام او صلتها معنى حصول النصح للمخاطبين لانها متعلقة بالنصح وكذا نفسه لا حاجة اليه اقول
ولا يخفى عليك ان هذا الذي اختاره المصنف هذا الاية يقتضي عدم امتناع تقديم ما في حيز ان وما المصدريتين لكونهما
في الكلام باعتبار [illegible] فيهما قوله ولا يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر المثنى ولو اضمر المثنى يوجب ان يكون مثنى الا انه ليس الاسماء
غير مرفوع بارز وذكره من خواص الفعل ولو اضمر مثنى الوجب علامة التثنية في المصدر لان كل غير مثنى [illegible]
[illegible] عليه ولو اتصل به علامة التثنية لوجب ان يقال ضربان فيؤدي الى [illegible] لانه مستحق
للتثنية باعتبار مدلوله فلو ثنى باعتبار مدلوله ايضا لادى الى تثنيتين وهو غير مستقيم ولو لم يثن باعتبار مدلوله
ادى الى اسقاط تثنية الاسم الذي يستحقه الاسم المنفصل لاسم عارض من جهة فاعله وقال الكافية لو ثنى باعتبار فاعله
المثنى وقيل ضربان لكان [illegible] تثنية نفس ضرب فيؤدي الى ايهام غير ما قصد لان الغرض تثنية الفاعل وكذا لو قال
لو اضمر فيه لاضمر الجمع ولو اضمر الجمع يوجب ان يكون مثنى الاخر وقد يكون فاعله مثنى فيثنى المصدر باعتبار الاخر
المثنى فيه وقد يكون المصدر مستحقا للجمع باعتبار مدلوله فلو جمع باعتبار مدلوله لادى الى ان يكون للاسم الواحد مثنى وجمع معا
ولو لم يجمع لادى الى اسقاط ما يستحقه الاسم لذاته فان قيل هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل والمفعول مع انه اضمر فيهما قلنا
انه لا يلزم ذكر اسم الفاعل والمفعول وغيرهما كالصفة المشبهة اذ ليس لاسم الفاعل مدلول يغاير مدلول فاعل لان الغرض من اسم الفاعل
الدلالة على الفاعل لا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب فهو هو وان ثنى لم يثن الا باعتبار فاعله فوجب فيه الاضمار لذلك
وامتنع الاضمار في المصدر قوله ولا يلزم ذكر الفاعل لا يلزم ذكره بل يجوز ان تقول اعجبني ضرب زيدا ولا تذكر الفاعل
وانما لم يلزم ذكره لامرين احدهما ان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه عند ما يكون لغائب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب
ولو اضمر لا ذكر الا ذكرا ولا من الفعل [illegible] فيهما هو ان المعنى الذي من اجله وجب ذكر الفاعل في الفعل مفقود في المصدر وذلك لان
الفعل مع مرفوعه جملة والجملة لا بد لها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل ليحصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله
جملة ابدا بل لا بد له من جزء آخر غير معموله ما يكون معه جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول اعجبني
او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فثبت ان المعنى الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود في المصدر فلا يلزم من وجوب
ذكر الفاعل في موضع يختل الكلام بتركه ذكره في موضع لا يختل بتركه فان قيل فاسم الفاعل لا يذكر معه فاعل ويبقى فاعل احوج في
الجملة في اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمرا فلا بد من ان ضارب من ضمير هو فاعل وكذا لكرر زيد ضارب غلامه عمرا فلا يكون
المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر كما اجيب بان الفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على من هو له او على
حرف استفهام او نفي فاذا اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف الاستفهام
او النفي وجب ذكر الفاعل لانه احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتماد
المذكور حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المسند للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب
فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع

زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان ضاربا بمعنى يضرب ذكره المصنف في المفصل قوله ويجوز المصدر يجوز
ان يضاف الى الفاعل وكذا الى المفعول مثال الاول اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب القصار
واضافته الى الفاعل اكثر وانما جازت اضافته اليهما لانه اسم لمدلول غير مدلول الفاعل والمفعول ولذا لم يصدق عليه فكانت
نسبته الى فاعله كنسبة البول والرجل [illegible] فتقول ضرب زيد كما تقول بيد زيد وانما كانت اضافته الى الفاعل اكثر لان المصدر
اختص بالفاعل منه بالمفعول من حيث كانت [illegible] والمفعول كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته الى الفاعل اكثر
لان التعلق المعنوي بين المصدر وفاعله اكثر منه بينه وبين مفعوله لكونه اخص بالفاعل فينبغي ان يكون اضافته
الى الفاعل الموجب للتعلق اللفظي اكثر ليتناسب اللفظ والمعنى قوله واعمال المصدر المعرف باللام والالف قليل اعماله لامرين
احدهما انه عمل متقدر بان والفعل فاذا دخلت اللام تعذر تقديره بها لامتناع دخول [illegible] فلذلك قل اعماله باللام
والثاني انه اعمل على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا فاذا دخلت اللام تعذر ذكر الفاعل مضافا فان قيل فليذكر غير مضاف
فالجواب انه لا يمكن [illegible] الا ترى انه لو ذكر فاعلا غير مضاف لادى الى ذكر الفاعل المضمر [illegible] لا يستقيم ذكره غير مضاف لتقدم
[illegible] ان المصدر لا يضمر فيه اقول لقائل ان يقول فيها ثلثة احتمالات وذكر لانه ذكره غير مضاف تارة يكون مع كون الضمير مستترا
او مع ابقاء الضمير المتصل المنفصل او مع تغيير الضمير المتصل المنفصل والمص ابطل الاحتمال الاول والاحتمال الثاني ايضا باطل
اذ اداء ذكره غير مضاف مع ابقاء الضمير المتصل [illegible] فيؤدي الى الجمع بين [illegible] الاتصال والانفصال وهو تناقض
ولا يدل على ابطال الاحتمال الثالث بان يقال [illegible] ضرب انت [illegible] انه يلزم الرجوع الى المنفصل من غير تعذر المتصل
واعلم ان [illegible] ذكر الاحتمالين الاخيرين [illegible] ضاربك [illegible] الاضافة
قوله فان كان مطلق المصدر ان كان مفعولا مطلقا وقد تقدم معرفة المفعول المطلق في اول المنصوبات فلا يخلو اما ان
يكون مما الزم فيه حذف الفعل وقام المصدر بدلا منه او لا فان كان مما الزم فيه حذف الفعل وقام المصدر بدلا عنه
فالاكثر ان المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لعمل كل مصدر مفعول مطلق ولكن من جهة كونه
بدلا من الفعل وهو كما قاله في مثل قولهم زيد في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر
او مستقر وكذلك اذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث قام مقام سق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق
فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيدا غير الوجه الذي عمل به في قولك سقيا زيدا لان الاول وان كان بمعنى ان ضرب
لكنه ليس بدلا من فعل فلا يكون عمله في زيدا من حيث انه قام مقام فعل هو عامل في زيدا واما الثاني فانه عامل من حيث انه قام مقام
فعل عامل في زيدا وان لم يكن المصدر الذي هو مفعول مطلق بدلا من الفعل بل كان فعله مذكورا او محذوفا حذفا غير لازم فالعمل
للفعل مثال الاول ضربته ضربا زيدا ومثال الثاني قولك ضرب زيدا في جواب من قال كم ضربت واما كان العمل للفعل لا لاجزاء
لفظا وتقديرا وليس المصدر بدلا عن الفعل المحذوف حذفا غير لازم لم يعمل كما يعمل في الاول بل حكمه حكم المذكور فكان الذكر متكلم
الفعل لا عمل له بالاتفاق فكذلك اذا كان مرادا يجوز ذكره لانه كالملفوظ كما في سائر العوامل التي تقدر فانها كالملفوظ بها

قوله اسم الفاعل

ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل الحدود يعم جميع ما عدا اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرهما كذا
وقوله لمن قام به يخرج به ما عدا الصفة المشبهة لان جميع ما عدا الصفة المشبهة ليس لمن قام به قوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت فلو قصد بالصفة المشبهة الحدوث ترد الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول
زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان قصد الحدوث قلت زيد حاسن الآن او غدا وكذلك [illegible] ضيق لا تقصد الحدوث

ضائق قال اسرع وضائق بمعنى كما قيل التعريف صادق على اسم التفضيل الذي للفاعل فينبغي ان يزاد
من غير زيادة على غيره ليخرج منه اجيب عنه بانه خرج من قوله لمن قام به لانه لم يشتق لمن قام به بل اشتق لمن اتصف
بالزيادة على الغير وان كان في بعض المواضع قائما به وهذا اتفاق وليس اشتقاقه من تلك الحيثية اي من حيث قيامه به بل من حيث
اتصف بالزيادة على الغير فان قيل عالم في قولنا الله عالم اسم فاعل مع انه ليس حادثا اجيب بان عالما من حيث الصيغة
يدل على الحدوث وعدم [illegible] ودوام من الشرع والعقل فلا ينافيه قوله وصيغته من الثلاثي على فاعل او لان متعلق
فانه يجيء من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره على وزن مفعل ومفتعل ومستفعل وغيرها [illegible] باسم المفعول
باسم المستقبل بل يسمى باسم الفاعل لكثرة الثلاثي المجرد ولقائل ان يقول هذا الكلام يشعر بان تسميته باسم الفاعل
لكونه على وزن فاعل لكنه ليس كذلك بل لانه يدل لكونه اسم من قام به الفعل وهو من قام به الفعل الفاعل لا المفعول فانه اسم
من وقع عليه الفعل فيكون اسم فاعل سواء بني من الثلاثي او غيره ثم لما قصدوا وضعه من غير الثلاثي المجرد قصدوا الى
ان يكون في لفظه شيء من حروف يشعر بالباب الذي اسم الفاعل منه ليكون المعنى المختص بكل باب موجودا في اسم الفاعل كذلك
الباب فجعلوه على صيغة المضارع لانه اوضح [illegible] حرف المضارعة [illegible] ميما مضمومة [illegible] بالمضارع وكسروا ما قبل الآخر
ان لم يكن مكسورا للفرق بينه وبين اسم المفعول فقالوا [illegible] مخرج ومستخرج وكذلك سائر الابواب قوله ويعمل
اسم الفاعل عمل فعله بشرط ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ومع ذلك شرط [illegible] الاعتماد على صاحبه او همزة الاستفهام او حرف النفي
والمراد بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به على صاحب لتقدمه وانما اشترط بمعنى الحال او الاستقبال ليقوى
شبهه بالفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كان لفظ الفعل الذي يشبهه في حين كون اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال مضارعا فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ لاتفاقهما في عدد الحروف ومقابلة الحركات والسكنات بل في خصوص
الحركات ايضا وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه فاما اذا كان بمعنى الماضي كان صيغة الفعل الذي يشبهه في المعنى ماضيا فلا يبقى لاسم الفاعل
مشابهة لفظية لتباين الصيغتين قال المص في شرح المفصل اذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي
في اللفظ فلا يلزم من اعمال ما قوي شبهه بالفعل اعمال ما لم يقو قوته [illegible] وانما اشترط الاعتماد على صاحبه لان الاعمال
اصل وضعه لان ضاربا مثلا مع انه اسم فاعل صفة لان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وصفا يستلزم صاحبا يقوم به ويكون محكوما عليه بها اما حقيقة كما لو كان مبتدأ او لا كما لو كان موصوفا او ذا حال له
فيكون اصل الاعتماد اي تقدم ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه مخرج له عن اصل وضعه ويلحقه بالجامد فلا يعمل مثال المبتدأ
زيد ضارب ابوه عمرا الآن او غدا مثال الموصوف مررت برجل ضارب ابوه عمرا الآن او غدا مثال ذي الحال جاء زيد ضاربا ابوه عمرا
الآن او غدا وانما اشترط عند فقد هذا الاعتماد ان يعتمد على الهمزة او ما لانهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل الا في هذين
الموضعين والاصل [illegible] انه موضوع موضع الفعل في هذين الموضعين لا موضع اسماء الصفات اذ يستقل بفاعلها كلاما
تقول اقائم الزيدان فلولا انه [illegible] لم يستقم كلاما اذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما الا ما ذكر
يستقل ما واعلم انه يذكر في هذا الكتاب ان الصفة مع الفاعل لا يستقل كلاما ولعله اشار بقوله لما ذكرنا الا ما ذكره في هذا الكتاب
وقد ذهب الاخفش الى انه يجوز قائم الزيدان على ان يجوز اسم الفاعل عاملا من غير ما ذكرناه من الاعتماد وهو ليس بمستقيم لانه مخالف
القياس واستعمال الفصحاء واما القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل
كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فانه ذكر [illegible] سيبويه في كلام فصيح قوله وان كان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي وكان

له متعلق يقتضي ذكره وجب ان يضاف اسم الفاعل اليه مثاله زيد ضارب عمرو امس لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذكر
متعلقه تعين ان يضاف اليه كما في سائر الاسماء الغير المشتقة فان متعلقاتها لا تذكر الا مضافة هي اليها وكانت الاضافة معنوية
لفوات شرط اللفظية وهو كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فيفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة فتقول مررت
بزيد ضاربك امس ولو قلت مررت برجل ضاربك امس لم يجز لما علمت ان الاضافة معنوية مفيدة للتعريف فيكون ضاربك معرفة
فلا يجري صفة للنكرة بخلاف مررت برجل ضاربك الآن او غدا فانه يجوز فيه ان تجعل ضاربك صفة للنكرة لان اضافته لفظية
وهي لا تفيد التعريف كما تقدم في باب الاضافة اللفظية فيكون ضاربك نكرة فيصح ان يجري صفة للنكرة وقد خالف الكسائي
في ذلك فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثل الحال والاستقبال وليس بمستقيم لمخالفة القياس الذي ذكرناه والاستعمال اما القياس
فلانه قد علم انه اذا كان للحال او الاستقبال يكون اقوى شبها بالفعل مما اذا كان للماضي فلا يلزم من اعماله الاقوى اعماله
الاضعف واما الاستعمال فلانه لم يثبت في كلامهم وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وهي جارية بالاتفاق
فقال عمل معطي في مفعول ثان وهو للماضي فليكن في المفعول الاول وغيره كذلك وليس [illegible] لانه لو كان
عاملا بمعنى الماضي في لغتهم لوقع عاملا في المفعول الاول وغيره فلما استعمالهم اياه بمعنى الماضي ولم يقع عاملا في مثل ذلك علم انه
لا يعمل وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل تقديره اعطاه درهما [illegible]
كان ذلك اي كونه منصوبا بفعل مقدر محتملا وعمله ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره محتملا غير ثابت فالمصير الى ما ذكرناه هو الوجه
واعلم ان مذهب السيرافي لزوم اسم الفاعل بمعنى الماضي [illegible] اسم الفاعل اذا اضيف الى المتعلق نصب غيره لان الاضافة الى متعلق
يدل على اقتضائه المتعلقات وكانت الاضافة يتعذر عمله فينصب درهما بمعطي ولان الاضافة كاللام ولانه كما يدل الاضافة
على الارتباط والتعلق فكذا النصب يدل عليه فتعين النصب عند تعذر اضافته اليه وقوى الاندلسي مذهبه بان قولك
هو ظان زيدا امس قائما فلا تعين فيه نصب قائما [illegible] ظن وجعل عاملا فلزم حذف مفعوله الاول
وثاني مفعولي ظان وقد ثبت ان الاقتصار على احد مفعولي ظننت ممتنع وجواب الشبهة لا يلزم من اقتضائه متعلقا مع
المتعلقات اذ لا يلزم من اقتضائه للعام اقتضاؤه للخاص ولئن سلم لا يلزم من مجرد الاقتضاء ان يعمل فان اسم التفضيل
مقتض للمفعول ولم يعمل فيه للمانع والفرق بين الاضافة واللام متحقق لان اسم الفاعل مع اللام جار مجرى الفعل وليس
كذلك الاضافة فلا يلزم من اعماله مع اللام اعماله مع الاضافة وكما تعذر اضافته الى المفعول الثاني يتعذر نصبه لضعفه
اذا كان بمعنى الماضي وما ذكره الاندلسي جوابه ان حذف احد مفعولي باب علمت للقرينة جائز [illegible] في افعال القلوب
لمثالها قوله فان دخلت اسم الفاعل اذا دخل عليه الالف واللام استوى الجميع يعني انه يعمل سواء كان
للماضي او الحال او الاستقبال تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
وانما عمل للماضي اذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من ان اللام موصول واصلها ان توصل بجملة فعلية وانما سبك
الفعل باسم الفاعل لامر استحساني لفظي وهو الشبه بينه وبين لام التعريف في الاسم الجامد على ما تقدم في الموصولات فجرى
مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك اي كونه عملا مشبوكا باسم فاعل قائما مقام ذكر الشبه المعنوي بعد كونه بمعنى الحال او الاستقبال
وخلاصة هذا الكلام هو ان اسم الفاعل في هذه الصورة مؤول بجملة فعلية [illegible] الموصول من الجملة
فعمله يتقدر بكونه فعلا فيعمل مطلقا واذ اشكل الكسائي على مذهبه وقال اسم الفاعل الذي [illegible] عاملا لما ثبت
عمله بمعنى الماضي مع الخلاف والله فالجواب ان اسم الفاعل الذي للماضي على هذه الصفة المذكورة يعني انه يثبت فيه [illegible]

مقام الشبه المعنوي اه فنقول يعني انه قوي بتقدير كونه فعلا بخلاف ما لو عري عن الالف واللام فلا يلزم اعماله بالكلام وهو على الصفة التي
ذكرنا ما انه شبيه بالفعل اعماله مجردا عنها قوله وما وضع للمبالغة اسم الفاعل الذي قصد به المبالغة من كثرة الفعل وتكرره اوده
كضراب ومضروب ومعزاب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره وهو الذي على فاعل في العمل على حسب التفصيل المتقدم
فيعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكان معتمدا على صاحبه او الحرف او ما ولا يعمل اذا كان للماضي فان دخلت عليه اللام
يعمل مطلقا فنقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب ابوه عمرا امس فان قيل هذه الصيغ لا يشبه المضارع
لفظا لانه فات فيها ما ذكرناه من الزنة ومعنى الزنة التي بها يوافق المضارع في الحركات والسكون واذا كان لم يكن فينبغي ان لا يعمل
فالجواب من وجهين احدهما انها انما عملت لما فيها من المبالغة في المعنى ما يقوم مقام الزنة لان العمل بحسب الافعال والا
فقضا بحسب المعنى فاذا ازداد معناه من التكرر والدوام يزيد اقتضاؤه فيقوى بالمبالغة شبهه بالفعل فيقام المبالغة
مقام الشبه اللفظي وثانيهما انها انما عملت لانها خلف اي نائبة في العمل عن اسم الفاعل الذي على وزن فاعل للحال او الاستقبال
ولذلك اي ولكونها خلفا عما ذكرنا لا يعمل هذه الصيغ عند كونها بمعنى الماضي لان اسم الفاعل الذي على وزن فاعل للماضي لا يعمل
فلا يؤثر في العمل شيء قوله والمثنى يعني ان المثنى والمجموع من اسم الفاعل الذي على فاعل والذي على
ابنية المبالغة جمع تصحيح او تكسير في العمل مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا

[illegible]

وعلى التمييز ان كان نكرة وعلى منهم من يقول ان النصب في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع
على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب معرفة ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروا مجرى اسم الفاعل
في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله وليس للصفة معمول به ولا يجوز اضافتها الى الفاعل لما يلزم اضافة الشيء الى نفسه
فقصدوا التخفيف بالاضافة فجعلوا ان في الصفة ضميرا فشبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه فجعلوا الصفة في اللفظ
لغيره فلذلك اضمروا فيها لفظا ضمير من جرى عليه في كلتا الحالتين يعني في حالة النصب والجر على ما تقدم في هذا الباب من ان
الصفة اذا لم ترفع ما بعدها يجب ان يكون فيها ضمير الموصوف قال المص في شرح المفصل وكل من رفع نصب المفعول
او خفض فقد اضمر في الصفة ضميرا يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوه بالمفعول وجعلوا حسن كانه
في الحقيقة لما قبله ثم اتى بالمعمول للامر الذي كان به الاول حسنا فالحق على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المعمول تبيينا
للامر الذي حسن لان الشيء قد يكون بحسن جملة يحسن امر منضم اليه واذا خفضنا المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب
لان الاضافة فيه لما قبله ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في النصب والاضافة جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضارب زيد
لان التخفيف في الحسن الوجه بين بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن بيان ذلك ان الاصل فيه الحسن وجهه فلما
قصدوا الاضافة نصب وجهه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وحذف الضمير من وجهه وجعل مستترا في الحسن لئلا يخلو عن العائد
وعوض عن الضمير المحذوف عن وجهه لام التعريف لئلا يزول تعريفه بالكلية ثم اضيف الحسن الى الوجه فحصل تخفيف بحذف
الضمير عن الوجه واستتاره في الحسن ويتعلق بهذا البحث كلام اخر قدمناه في باب الاضافة وهذا بخلاف الضارب زيد فانه لم
يفد خفة ولما كان الحسن الوجه محمولا على ضارب زيد في النصب وصحة الاضافة حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
في صحة الاضافة وان لم يفد تخفيفا وخص التشبيه بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه هي المصححة لخفض الوجه لما
علمت انه لم يحصل الا بعد تحقق امور هي نصب وجهه وحذف الضمير عنه واستتاره في الحسن وتعويض لام التعريف
عن التعريف الاضافي الزائل فصحة الاضافة يكون متوقفة على هذه الامور التي من جملتها فيكون لام التعريف في الوجه مصححة
لخفضه قطعا فلم يحسن القياس لذلك نظير الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل خلافا للفراء وقد تقدم ذكره في باب الاضافة
وقوله في الشرح ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في النصب والاضافة قيل صوابه في النصب ليصح الاضافة اذ التشبيه ليس لاجل النصب
وانما الاضافة بعد النصب فليست بالتشبيه على الحقيقة بدليل انه نقل عن سيبويه انه قال اذا قلت زيد حسن الوجه لا تعني به
ان زيدا اوقع بالوجه فعلا بل تعني الاخبار عن زيد بالحسن الذي للوجه فدل ما نقل عن سيبويه ان وجه ليس النصب هي المعنى
ما كونه في الشرح ولما كان الحسن فاعلية من حيث المعنى باقية فاضافة الصفة اليه يكون للتشبيه بضاربون زيدا فهذا البحث
جار ايضا في قوله في الشرح ولما كان الحسن الوجه محمولا على ضارب زيدا في النصب وصحة الاضافة قوله واسماء الفاعل
كلما ذكرناه في باب الصفة المشبهة من الوجوه الثابتة عند جارية في اسم الفاعل واسم المفعول اللازم يعني كقولك زيد جايع بطنه
ومضروب وجهه فيما فيها لزوما الخفض الذي تكثرت بها المسائل المذكورة في الصفة انما جاز لشبهها باسم الفاعل المتعدي
بيان ذلك ان يقال ان القياس ان لا يكون للصفة الا فاعل ولا يكون لها مفعول به لزومها فيمتنع النصب واذا امتنع النصب
امتنع الاضافة للايلزم اضافة الشيء الى نفسه فيمتنع الخفض ايضا ثم لما كانت الصفة المشبهة مشابهة لاسم الفاعل المتعدي من
حيث المعنى واللفظ على ما مر نصب معمولها على التشبيه بالمفعول وجازت الاضافة بعد النصب فزاد وجهان اخران فتكثرت
المسائل بسبب التشبيه باسم الفاعل المتعدي واذا جاز تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل في نصب المعمول فتشبيه اسم الفاعل اللازم

باسم الفاعل المتعدي اجدر وكذلك في تشبيه اسم المفعول اللازم باسم المفعول المتعدي اجدر وهو ظاهر لان المناسبة
بين اسم المفعول واسم الفاعل اقوى منها بين الصفة واسم الفاعل وانما قيد اسم الفاعل واسم المفعول بغير المتعدي لوجهين
ذكرهما المص في شرح المفصل الاول انك اذا قلت هذا ضارب زيد زيدا ولم يكن زيد الا مفعولا به وكذلك اذا قلت هذا معطى
العبد لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل
لانه هو هو في المعنى وانما يضاف اليه عند عدم المنصوب لانه شبه به فاجري مجراه اي فاجري اسم الفاعل مجرى الصفة في الاضافة
اليه كما اجري مجراه في العمل الوجه الثاني انه لو اضيف الى الفاعل وهو مقدم لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول
بخلاف الصفة وبخلاف غير المتعدي فانه لا يلبس اذ لا مفعول له واعلم ان اسم الفاعل اللازم هو الذي يكون مشتقا من الفعل
اللازم كحاسن وقائم وقاعد واسم المفعول اللازم هو الذي يكون مشتقا من فعل لا يتعدى الى ثان كمعطى كمضروب فانه لا يقتضي
مفعولا به بخلاف ما اشتق من فعل يتعدى الى ثان كمعطى فانه يقتضي مفعولا به واسم الفاعل اللازم والصفة المشبهة وان تشاركا
في الوجوه المذكورة لكنهما يفترقان من وجه اخر وذلك لان اسم الفاعل اللازم يجري فيه مسائل المشبهة استعمالا كاستعمال
الصفة وبعد استعمالها ظاهرة وذلك انما تقول زيد قائم ابا وشبهه وانما يبعد استعمالها من جهة ان الصفة اذا استعملت هذا
الاستعمال يعني اذا انتصب مرفوعها صارت في المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم من انه يستتر في النصب والجر في الصفة ضمير عائد
على الموصوف فيكون الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى بعض معنى الصفة من متعلقه وان كان في الحقيقة لمتعلقه وتقدير الاكتساب
وفرضه انما يكون حيث يصح سراية معنى الصفة من المتعلق الى الموصوف كالحسن بخلاف القيام فانه لا يسري الى الموصوف من متعلقه
فعلى هذا الا يجوز مجيء زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن لحسن ابيه لامكان تقدير الاكتساب لصحة السراية ويبعد
زيد قائم ابا اذ لا يصح ان يتصف الانسان بالقيام لقيام ابيه اذ لا يمكن تقدير الاكتساب لانتفاء صحة السراية فيه فظهر الفرق
بين زيد حسن ابا وزيد قائم ابا لذلك والله اعلم بالصواب

قوله اسم التفضيل

ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره خرج بقوله ما اشتق من
فعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والالة وغيرها هو اسم المفعول والصفة المشبهة وبقوله لموصوف خرج عنه اسم
الزمان والمكان وقوله بزيادة على غيره فصل تفصيل عما عداه اذ لا مشاركة معه في ذلك والتحقيق فيه ان الباء من قوله بزيادة على غيره
يتعلق بقوله لموصوف يعني انه اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وما عداه لم يشتق لما اتصف بالزيادة على الغير قال الامام
الطيبي اي مع دلالة صيغته على زيادة موصوفه في المعنى المشتق منه على غير موصوفه فلا يرد هذا اشكال زايد على غيره لان دلالة
زايد على غيره بمادته لا بصيغته ثم افاد انه انما ذكر الموصوف في حد اسم التفضيل مع ان سائر المشتقات المتقدمة للموصوف ملحوظ
او مقدر ايضا لئلا يتوهم ان اسم التفضيل لما بطل في الظاهر يكون كالجامد فلا يقع صفة ولو لم يذكره وقال ما اشتق من فعل
بزيادة على غيره لخرج عنه جميع المشتقات سواه اقول فيه بحث اما اولا فلانه اشتق الزائد لمن اتصف بالزيادة على الغير
وانما اشتق لمن قام به الزيادة واما ثانيا فلان المراد من الزيادة على اصل الفعل المشتق منه كما عبر والامام الطيبي ايضا لا انه ...
ان افضل مثلا معناه زيادة الفضل فاسم التفضيل من الزيادة وهو زايد معناه زيادة الزيادة واما الزايد فليس معناه زيادة
الزيادة فيخرج عن الحد بقوله بزيادة على غيره فلا حاجة الى ان يقال انه والانسب بالمادة وانما فائدته من قوله وانما ذكر الموصوف
الى اخره كلام حق ويمكن ان يقال ذكره في الحد ليس لما ذكر بل لبعض المشتقات فقط بل له في تعليمه في الحد الزايد الذي هو
موصوف افعل بالمطابقة وهو افعل يعني ان اسم التفضيل لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما جاء من خير وشر **قوله** وشرطه
يعني شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن هذه البنية يعني وزن افعل منه الا ترى انك لو ذهبت تبني من فعل

والمستوي افعل مع المحافظة على حروفها لم يمكن فلو ذهب ذاهب الى انه يمكن باسقاط اللام الثانية من دحرج وباسقاط الزوائد
من استخرج قلنا لو اسقط في دحرج اللام عن ذكر المعنى الاصلي اخر بالكلية اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى الكثير
الوضع والمراد كثير الاستخراج ولو اسقط اللام من دحرج لخرج المعنى الكثير الدحرجة والمراد كثير الدحرجة وربما يورد حذف
اللام من الرباعي المجرد بالباقي محتملا فثبت انه شرط بنائه من ثلاثي مجرد وكذا شرطه ان يكون الثلاثي المجرد ليس بلون
ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات على افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره يعني انه قد جاء من
باب الالوان والعيوب افعل بغير التفضيل مثل ابيض اي ذو بياض واعمى اي ذو عمى فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس
بافعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت زيد الاسود على تقدير بناء افعل التفضيل من باب الالوان والعيوب
لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انه زائد في السواد **قوله** فان قصد غيره اي غير الثلاثي اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني
التي لا يتعذر بناء افعل من الفاظها بان كان افعل من فعل لا يصح بناء افعل منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب
ولا عيب والفعل الذي يصح بناء افعل منه يكون حسنا او كثرة او سرعة او قبحا في بيان مصادر تلك الافعال التي يتعذر بناء
افعل منها فتنصبها على التمييز فتقول زيد احسن من عمرو اجابة واكثر منه استخراجا وذلك لانك اذا قلت زيد احسن من عمرو لم يعلم
ان احسنيته من اي جهة فاذا قلت اجابة رفعت الابهام بالاجابة **قوله** وقياسه للفاعل يعني ان قياس اسم التفضيل
ان يفضل به الفاعل على الفاعل لا المفعول على المفعول فاذا قلت زيد اضرب من عمرو فمعناه ان ضاربية
زيد زايدة على ضاربية عمرو لا ان مضروبية زيد زايدة على مضروبية عمرو وانما كان قياسه للفاعل لامرين احدهما انه في المعنى
كالصفة المشبهة يعني ان الصفة المشبهة زادت على اسم الفاعل بسبب ثبوت الفعل وكذلك اسم التفضيل زاد اسم التفضيل زاد
على اسم الفاعل بسبب كثرة الفعل والصفة المشبهة للفاعل لا للمفعول قام به الفعل فيكون اسم التفضيل ايضا للفاعل والثاني
ان الفعل الكثير لازم فلو جعل اسم التفضيل للمفعول لم يكن بناؤه من الافعال اللازمة التي هي اكثر الافعال فيبقى اكثر
الافعال عريا عن اسم التفضيل فلذلك اي فلاجل ما ذكرناه من الامرين كان قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول
على غير قياس كقولهم هو اعذر اي معذور واشغل اي مشغول واشهر اي مشهور كثيرا
قوله ويستعمل يعني انه لا يستعمل اسم التفضيل الا باحد امور ثلثة هي الاضافة ومن ولام التعريف وانما لزم فيه ذكر
لان الغرض به الزيادة اي الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد الى ذكر الغير ليتوقف ما يقتضيه من معناه وذكر الغرض
لا يحصل اذا تجرد عن هذه الامور الثلثة الا ترى انك اذا قلت اشرف بدون احد منها لم يفهم من هو الذي زاد عليه
في الشرف من عمرو او بالاضافة مثل زيد اشرف الناس كان حصول الغرض المذكور واضحا واذا تلته باللام مثل زيد الاشرف
فحصول الغرض المذكور مشكل لانه لم يذكر بعده شيء فلا يعلم من هو الذي زاد عليه في الشرف لكن الاشكال مندفع لان اللام التي
في اسم التفضيل للعهد فالمفضل يكون معهودا ولا يكون المفضل معهودا الا اذا علم المخاطب والمخاطب على الصفة المذكورة
من زيادة موصوفة على شيء معين بيانه انك قد تقول زيد افضل من عمرو ثم تقول الرجل الافضل فيما لست ... بالافضلية
الافضلية على عمرو لانه المعهود فيكون المفضل عليه كالمذكور معه فيكون معلوما مفهوما منه وهو المقصود فان قيل وجوب
الزيادة على المفضل عليه مشكل بقوله والمراد بهم من ايه الا هي اكبر من اختها اذ لا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل
من الاخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون
كل واحد منها اكبر من الاخرى وذلك يؤدي الى ان يكون كل كبير ليس باكبر قلت الجواب عنه انه في امالي القران من وجوه احدها

ان يكون المراد انها باية اكبر مما تقدم فيكون المراد بقوله من اختها المتقدمة عليها والثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه
وقد يكون الشيئان كل واحد منهما افضل من الاخر من وجه الثالث ان يراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان
ان هذه الاية اثرها في النفس عظيما ليس للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهدة ما لا يعظم
عقربا اكبر من عظم علما فانتقل حيث وان كان انقلابها حينه اعظم في التحقيق ولما الناهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس
ولا يجمع بين من واللام واللام والاضافة فلا يقال زيد الافضل من عمرو لانهم لم ياتوا بمن الا لما ذكرناه من باب المفضل عليه وقد علم
ان اللام يفيد ذلك فلم يجمع بينهما معنى وعلم من هذا انه لا يجوز الجمع ايضا بين من والاضافة وبين الاضافة واللام فاما فانه يفيد
التعريف باللام ان يجعله للمعهود المفضل على المفضل عليه المعهود ومعنى تفضيله على المفضل عليه المذكور بعدها دون
من سواه المذكور بعد من فيصير المعنى عند اجتماع من واللام تفضيله باعتبار العهد لا باعتبار العهود وذكر مثله نقض
وهذا الدليل كما دل على امتناع الجمع بين من واللام كذلك دل على امتناع الجمع بين الاضافة واللام على ايضا فانه من يشعر
باحتياجه ونقصانه واللام يشعر باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين النقيضين وهذا الدليل ايضا يدل
على عدم الاجتماع بين الاضافة واللام **قوله** واذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون من اضيف اليه داخلا في جملته للتفضيل
ليحصل الشركة بين الجميع في المعنى الذي اصل الفعل وانما وجب حصول الشركة بين الجميع في المعنى لو كان معهم ويتميزه
وانما قلنا انه مذكور معهم لانا اذا قلنا زيد افضل الناس بالمعنى الاول فخلاصة معناه زاد فضل زيد على فضل الناس وثبوت
زيادة الفضل بدون ثبوت اصل الفضل غير معقول فاصل الفضل يكون ثابتا لزيد قطعا فيكون زيد من جملة الزائدين بالحيث
لم الفضل فيكون مذكورا معهم قطعا لانه لا يعني بذكره معهم الا هذا وان كان مذكورا معهم يحصل الشركة المقصودة للتكلم
لان مراد المتكلم من المعنى الاول هو ان الموصوف زائد على مضاف اليه في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء كما صرح به جار الله المحقق
في الجمهرة وكذلك صرح به المص في شرح المنظومة واذا حصل الشركة بينه وبينهم يكون زيد المفضل داخلا في جملة المضاف
اليه وقد توهم بعض الناس انه ادخل في جملة المضاف وقصد زيادة على المضاف اليه تناقض وذكر انك اذا قلت زيد افضل الناس
فالناس مفضل عليهم اعني من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانه مفضل زيد على نفسه وهو محال والجواب ان زيد
ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التشريك معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكر به
غير الوجه الذي فضل به عليهم ومتى ذكر اي ذكر في الناس وعدم ذكره فيهم للغرضين لان الافعل جهتين ثبوت
اصل المعنى والزيادة فيهم اما الزيادة فظاهر فان اسم التفضيل موضوع للزيادة واما ثبوت اصل المعنى فلان الزيادة
فرع ثبوت اصله وتحقق الفرع بدون الاصل محال واذا كان الافعل جهتان فذكره فيهم وعدم ذكره يكونان
باعتبار هاتين الجهتين فلا يلزم منه محال وانما يلزم ان لو كان باعتبار جهة واحدة واعلم ان المعاني العقلية
غير معتبرة في اثبات اللغة ما لم يثبت موافقتها لاستعمال العرب وقد صرح به المص في مواضع كثيرة من كتبه فلا جل
ذلك اتبع هذا الجواب بقوله والذي يدل على انهم اعتبروا هاتين الجهتين في استعمال افعل بعوث مثل قولهم زيد
قائما احسن منه قاعدا على العرب نفعلكم قائما هي الحال المفضلة بها وكذلك قاعدا هي الحال المفضل عليها والحال
فيهما جميعا افعل فلو ذهبت تجعل نسبة افعل اليهما واحدة لصار المعنى مفضلا ومفضلا عليه لان قاعدا
مفضل عليه وقائما مفضل به ونسبته الى قائما نسبة المفضل به فاذا اتحدت نسبته اليهما لصار نسبته الى قاعدا نسبة المفضل

والتعبير انه مفضل عليه فيلزم حينئذ قلنا مفضلا عليه ومفضلا به وكذلك يلزم حينئذ كونا مفضلا ومفضلا عليه
بمثل هذا التفضيل وكون الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه محال فعلمت ان نسبة افضل الى العيام نسبة الافعل
الى العدد نسبة احد الفضل فصح الحمل فيها بما بين الجهتين فظهر الثقا بما توهم في قولهم زيد افضل الناس من تفضيل الشيء
الى نفسه واذ الحق وجوب اضافته الى ما هو بعضه امتنع يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف الى ضمير يوسف فعلم
ان يوسف ليس من الاخوة بدليل انك اذا قلت جاني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن يوسف من جملتهم
فقد اضفته الى ما هو ليس بعضه فيمتنع لما تحقق من انه يجب اضافته الى ما هو بعضه فان قيل الوجه ما يلزم اذا قيل
اكرم الناس ان يكون جميع الناس كراما في قصد المتكلم وليس كذلك لتقول في قوله عليه السلام الا اخبركم باحبكم الى واقربكم مني
ثم قال الا اخبركم بابغضكم الى وابعدكم مني فيلزم ان يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعدين
وهو غير جائز ووجه اللزوم انه قال في الاحب والابغض الى المخاطبين فيلزم ان يكون مشتركين في اصل الاحب
اليهم من المحبة والبغض قلت اجاب عنه المصنف في امالي المفصل من وجهين الاول ان المضاف اليه في هذه اللوازم
المعترض بها يجب ان يكون مخصصا بالمشتركين في اصل المعنى الذي دل عليه افعل فيكون قوله باحبكم اي احب المحبوبين
منكم وكذلك اقربكم وابغضكم وابعدكم وقوله اكرم الناس وشبهه على ذلك ويكون ان يقدر مضاف محذوف كانه قيل احب محبوبيكم
واكرم كرام الناس ويكون دليل اثبات على احدهما ما علم من لغتهم انهم لا يطلقون افعل التفضيل الا على ذلك فلما
كان ذلك معلوما عندهم صح اطلاق العام مرادا به التخصيص بما دل عليه من القاعدة المذكورة عندهم فلذلك جاءت هذه الالفاظ
على هذه المواضع على ما ذكر من المعنى والثاني ان يقصد زيادة مطلقة يعني ان مراد المتكلم من المعنى الثاني وهو ان موصوف
اسم التفضيل ثبت له اصل الفعل وكثرته فاذا قال زيد افضل الناس بالمعنى الثاني فمعناه ان زيدا ثبت له فضل كثير فيكون الزيادة
ثابتة للموصوف قطعا وفي المعنى الاول هو الزيادة على المضاف اليهم واما الزيادة في المعنى الثاني فغير مقيدة بالمضاف اليهم بل هي
مطلقة فاضافته على هذا المعنى ليست للتفضيل على المضاف اليهم بل ليست للتفضيل في اصل الفعل ولكن لمجرد التخصيص
والتوضيح كما يضيف ما لا تفضيل فيه من حسن قريش وشبهه فتقول زيد حسن قريش فانك لا تريد بالاضافة حسنا زائدا
في الحسن عليهم اذ صيغة حسن ليست من صيغ التفضيل وانما مرادك من اضافته القرشي ان الحسن من قريش فيقصد
باضافة حسن اليهم التخصيص اي اختصاصه بقريش والتوضيح بسبب اختصاصه بهم فكذلك اضافة افعل في المعنى الثاني
فانك انما تقصد بها التخصيص والتوضيح الا ترى انك اذا قلت زيد افضل قريش فالافضل فيه غير مختص بقوم معين فاذا قلت
افضل بني تميم مثلا تخصص بهم ويتضح بسبب هذا الاختصاص فان قيل لو لم تقصد بافعل المضاف بالمعنى الثاني الزيادة على الغير
فلا يكون الحد جامعا لخروجه عنه الا ان نقصد به الزيادة على الغير فيرجع الى المعنى قلت نختار الشق الثاني من الترديد ونمنع
رجوعه الى المعنى الاول بناء على ما قاله المحقق الامام الحديثي وهو ان التفضيل في المعنى الثاني على المضاف اليهم بل فيه هذا
ما قاله فنقول على هذا انما يرجع الى المعنى الاول ان لو كان التفضيل فيه كما في المعنى الاول وليس كذلك بل التفضيل
في المعنى الثاني بل فيه بيانه ان المتكلم اذا قال زيد افضل الناس بالمعنى الاول فقصده انه يفضل زيدا على من اضيف اليه
افضل في الفضل الثابت له ولهم واذا قاله بالمعنى الثاني فقصده ان يفضله على من اضيف افعل بثبوت الفضل
الفضل الزائد له وقع في المفضل المالي المص وشرح الهادي وغيرهما تفسير افعل هذا الذي نحن بصدده باسم الفاعل
ولم يرد به انه لم يقصد بالزيادة على الغير اصلا والا لم يكن من اسم التفضيل في شيء وانما اريد به تنبيه الحمل على انتفاء

المشترك في قصد المتكلم لانه لا يقصد في اسم الفاعل بالمعنى الثاني ليست للتفضيل في اصل الفعل فلا يشترط ان يكون المفضل بعضا
ممن اضيف اليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك وهو قصد الشركة على ما تقدم فمع ذكر يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته
اذ ليس الغرض ما تقدم من قصد الزيادة على من اضيف اليه في اصل الفعل حتى يشترط ان يكون منهم بل الغرض توضيح
فان اتفقت المشاركة فليست بمقصودة للمتكلم **قوله** ويجوز اسم التفضيل اما ان يكون مستعملا بالاضافة
او بمن او باللام والاول اما ان يكون اضافته بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني فهذه اربعة اقسام والمص اراد ان يشير الى المطابقة
وتركها في هذه الاقسام الاربعة في المثنى المضاف بالمعنى الاول وفي الشرح المستعملين وما في الشرح النسب لتوقف
بيان المستعمل بغير من عليه فنقول المستعملين مؤد مذكر لا غير لانهم اجروه مجرى باب التعجب فلم يبين الا ما بني منه
فعل التعجب فلما اجري مجراه لفظا ومعنى افرد كما افرد الفعل وانما جاز في المضاف بالمعنى الاول الافراد لانه
اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه معه كما ذكر مع المستعمل بمن فلما شابهه جرى مجراه في وجوب الافراد وجاز فيه المطابقة
ايضا لانه يخالف المستعمل بمن في مجيء الاضافة التي هي من خواص الاسماء فجرى مجرى الاسماء وانما جاز الموصوف باللام مطابقا
لا غير لان الموصوف باللام بعد عن شبه ما اتى بمن وما ادى به ما اتى بمن كل واحد من الشبهين احدهما شابهه المستعمل بمن
لفعل التعجب والثاني مشابهة المضاف للمستعمل بمن اما بعده عن الشبه الاول فلان المستعمل بمن امتنع فيه اللام بسبب
وجود من كما امتنع في فعل التعجب والمستعمل باللام لخلوه عن من دخل فيه اللام الممتنع في فعل التعجب فبعد المستعمل باللام
بسبب دخول اللام فيه عن ان يكون مشابها لفعل التعجب واما بعده عن الشبه الثاني فلخلوه عن لفظ واقع موقع
من يقوم ذكر اللفظ مقام من وهو المضاف اليه فثبت ان المستعمل باللام بعد عن ان يكون مشابها للفعل وعن
ان يكون مشابها اشبه الفعل فجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقة لمن هو له وانما جاز المضاف بالمعنى الثاني مطابقا
لانه شابه لاسم الفاعل المضاف في عدم المشاركة فجرى مجراه في وجوب المطابقة **قوله** ولا يعمل افعل التفضيل
لا يعمل في مظهر فلا تقول مررت برجل افضل منه ابوه بخفضها فضل لانك لو خفضت افضل يكون صفة لرجل ويكون
ابوه فاعلا لافضل فيلزم عمله في الظاهر لكنه لا يعمل فيه ولكن تقول برجل ابوه افضل على ان يكون ابوه مبتدا وافضل خبر
مقدما لابوه فيرتفع ابوه بالابتداء لا بافضل فلا يلزم عمله في الظاهر على هذا وانما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من اسم الفاعل
والصفة المشبهة في شبه الفعل من حيث كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه ما تقدم انما كان في هذا كذلك فضعف
اسم التفضيل عن شبه الفعل هذا قول النحويين وخير منه ان يقال انما عملت ما تقدم لان له فعلا بمعناه واما هذا فليس
له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل وانما قال وخير منه لان ما قاله النحويون لا يخلو عن ضعف اما من حيث ان كونه
لا يثنى ولا يجمع مقتض لنوع شبه بالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع وليس بمقتض لنقصان شبهه قال الامام الحديثي ودليل المص
ايضا ضعيف لان الصفة المشبهة لا فعل لها بمعناه في الثبوت مع انها تعمل في الظاهر فخير منه ان يقال لا فعل له بمعناه
بخلاف اسم الفاعل ولم يكن شابها لاسم الفاعل لان اسم الفاعل يثنى ويجمع ولا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن
فلم يكن حمله على الفعل ولا على ما هو بمعناه اي اسم الفاعل بخلاف الصفة المشبهة فانه وان لم يكن لها فعل بمعناها في الثبوت
لكنها يشابه اسم الفاعل لانها تثنى وتجمع كاسم الفاعل فلاجل ذلك عملت الصفة في الظاهر ولم يعمل افعل التفضيل فيه واقول
للامام الحديثي خير مما هو خير من دليل شرح الكافية مما ذكره المص في شرح المفصل حيث قال وانما لم يعمل في الظاهر لانه
ليس جاريا على الفعل ولا مشابه به يعني بالجاري على الفعل اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث

في قولك زيد افضل من عمرو لانه الاصل ولم يبين الامام الحديثي كون المستعمل بمن اصلا وبيانه ان اسم التفضيل محمول على فعل التعجب
لقربه منه في المعنى والمستعمل بمن وجب ذلك وامتنع تعريفه كما ان فعل التعجب كذلك فعلمان المستعمل بغير من فانه ليس مثل
فعل التعجب في الامرين وما اتفق عليه في اكثر الاحكام اصل بالنسبة الى ما لا يكون كذلك **قوله** الا اذا كان لشيء يعني ان اسم
لا يعمل في مظهر في صورة من الصور الا في صورة يوجد فيها الروابط التي ذكرها فانه يعمل في الظاهر فيها اما الروابط فهي ان يكون
اسم التفضيل جاريا على شيء في اللفظ وهو في المعنى لا يكون لذلك الشيء بل يكون لمسببه ويكون ذلك المسبب مفضلا باعتبار الاول يعني
باعتبار ما الافعل جرى عليه لفظا وعلى نفسه باعتبار غير الاول ويكون اسم التفضيل في سياق النفي والمشهور في هذا الباب
قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن في هذا المثال جار في اللفظ على رجل لانه صفة وليس له في المعنى
فانه من حيث المعنى الكحل وهو مسبب للكحل وهو مسبب والكحل الذي هو مسبب مفضل باعتبار عين الرجل على نفسه
باعتبار انه في عين زيد والكلام منفي والامام الحديثي فسر المسبب بمتعلق الرجل ثم قال وانما كان الكحل متعلقا له لانه
مظروف عين الرجل التي هي جزءه ومرتبط به بالضمير وانا اقول يفهم من قول المص في العبارة الثالثة بالتوليد
ومن قول الامام الحديثي بالتصريح ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكحل في التفضيل
والكحل يكون مسببا وانما ان اسم التفضيل يعمل في الظاهر عند تحقق هذه الروابط فلوجهين الاول ان اسم التفضيل
فيها اي في هذه الروابط يعني في صورة حصول هذه الروابط بمعنى الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه لان قولنا
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد في معنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد بيانه
ان معنى المثال زيادة حسن الكحل الذي في عين زيد على الذي في عين الرجل وهو مستلزم لنفي زيادة حسن الذي في عين زيد
على الذي في عين الرجل وهو معناه نفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل عن الذي في عين زيد لانه يحتمل المساواة
فان قيل فعلى هذا يجوز ان يكون احسن في قولنا ما رايت رجلا احسن ابوه واقعا لابوه لانه في معنى ما رايت زاد
حسن ابيه على حسنه او في معنى ما رايت رجلا حسن ابوه اي علا عليه بالحسن فيكون اسم التفضيل في معنى الفعل الذي هو زاد او
حسن يعني علا بالحسن لكنه ممتنع بالاتفاق اجيب بان المراد من الفعل الذي اسم التفضيل بمعناه هو الفعل الذي اشتق
اسم التفضيل منه لا الى فعل اتفق فيمتنع ارتفاع الظاهر باسم التفضيل في صورة النقض لان احسن ليس مشتقا من زاد
ولا من حسن بمعنى غلب في الحسن الوجه الثاني انه لو لم يرفع الكحل باحسن في المثال لكان رفعه بالابتداء ويكون في احسن مرفوعا
على انه خبر عن المبتدا الذي هو الكحل فيلزم الفصل بين العامل الذي هو احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل لان
الكحل على تقدير ان يكون مرتفعا بالابتداء لا يكون لاحسن بل يكون معمولا للتعرية فيكون اجنبيا لكن العامل ومعموله كلمة
واحدة فكما لا يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة الواحدة بالاجنبي فكذلك لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة وانما اذا كان
ارتفاع الكحل باحسن فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل ايضا معمول لاحسن والمعمول لا يكون اجنبيا **قوله** في الرفع
في بيان هذا الوجه لتعذر الرفع على الابتداء لفصله عن عمله معناه رفع الكحل بحتمل ان يكون على انه فاعل احسن والا لكان
مرتفعا على الابتداء لكن رفعه على الابتداء متعذر لان الرفع على الابتداء قاصر عن الرفع على الابتداء اي عن الرفع على الفاعلية
وانما كان الرفع على الابتداء قاصرا عن الرفع على الفاعلية لان الرفع على الابتداء مستلزم للفصل المذكور وهو الفصل واما
الرفع على الفاعلية فلا يستلزمه فان قيل على تقدير رفع الكحل بالابتداء تقدم منه على الكحل فيقال ما رايت رجلا
احسن منه في عينه الكحل في عين زيد فلا يلزم الفصل المذكور قلت اجاب عنه المص في الشرح بانه لا يجوز ذلك ولا يلزم دجوع

العين منه على غير مذكور بعض اجزائها قبل الذكر لانه عائد على الكحل والتقدير انه قدم عليه وفيه نظر وهو ان الكحل على تقدير
كونه مبتدا في نية التقديم ومنه في نية التاخير لانه من تمام احسن وهو خبر مقدم فهو عائد على غير مذكور رتبة لفظا وهو جائز
واقع كما في قولنا في داره زيد وانما اشترط ان يكون منفيا لانه لو كان مثبتا لا يكون في معنى فعله واذا لم يكن في معنى فعله
فلا يعمل الا ترى انك اذا قلت رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ان التفضيل اي زيادة حسن كحل عين
الرجل على حسن كحل عين زيد وقولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكحل في الحسن
قوله ولك ان تقول يعني انك لك فيما بعد المرفوع عبارة اخرى من تلك العبارة التي هي العبارة الاولى ومعناها معنى العبارة
الاول والعبارة التي هي اخصر من الاولى تحصل بان تحذف الضمير من منه وتدخل من في عين زيد وتدخل من على زيد فيقال
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد **قوله** وان قدمت يعني الكحل عبارة ثالثة اخصر من الاولتين
وهذه العبارة الثالثة تحصل بان يقدم المفضل عليه في المعنى وهو عين زيد على افعل فيستغنى عما بعد المرفوع والموصوف
فتقول ما رايت كعين زيد احسن في عينها الكحل قال الامام الحديثي انما جعل عين زيد مفضلا عليه ابقاء الحكم قبل
دخول النفي وقال معنى لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل هنا ما ذكره ولم يتعرض لبيان كون التفضيل بالحقيقة للعين
واقول انما سمي عين زيد مفضلا باعتبار انه مفضل عليه لفظا كما يفهم هذا المعنى من كلام المص في شرح المنظومة واما ان
التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل فلان تفاوت الكحل الواحد بالاحسنية وبعدها عينين انما يكون من تفاوت العينين
بها او نقول انما كان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل لانه اذا فضل الشيء على نفسه باعتبارين فالمفضل فيه وان كان
بعينه المفضل عليه من حيث اللفظ لكن من حيث الحقيقة يكون واحد منهما بذلك الاعتبارين مفضلا عليه كقولنا زيد قائما احسن
منه قاعدا فالمراد من هذا التركيب تفضيل حسن قيام زيد على حسن قعوده ولذلك مذهب المحققين ان تفضيل الشيء
على نفسه باعتبارين من حيث الحقيقة تفضيل الشيء على غيره واذا ثبت هذا فالاعتبار ان فيما نحن فيه عين الرجل وعين زيد
فيكون عين زيد مفضلا عليه من حيث الحقيقة فان قيل ينبغي ان يجوز في العبارة الثالثة رفع احسن اذ لا فصل
فيها بين العامل ومعموله باجنبي ولم يجز بالاتفاق قلت اجاب عنه المص في الشرح بانها فرع العبارة الاولى والا لم يجز
الوقوع في الاصل لا يجوز في الفرع وبان الفصل فيها مقدر على تقدير رفع احسن ولو متنوع التغيير الكثير في العبارة الثالثة
من الحذف والتقديم والتاخير ربما يتوهم انها غير جائزة فلذلك احتاج الى ايراد نظير لها جاء في كلام العرب وقد استشهد سيبويه
وهو قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائة واخوف
الا ما وقى الله ساريا والاستشهاد انما يحصل من البيتين بقوله ولا ارى كوادي السباع اقل به ولو عبرت بالعبارة الاول
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منه في وادي السباع واقل ههنا انما جرى لشيء في اللفظ وهو واديا وهو في المعنى لمسبب
وهو الركب مفضل باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره وهو وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت
ولا ارى واديا اقل به ركب من وادي السباع والعبارة الثالثة هي غير ما جاءت في البيت فاقل منصوب لانه صفة للمفعول اي ارى
وركب فاعل مرتفع باقل كارتفاع الكحل باحسن واتوه صفة ركب وتائة منصوب على اصله لان الاتيان قد يكون تائة وقد يكون
ان يتوقف وقد يكون بعزم واما مصدر في تاويل المشتق اي متوقفين متانيين فيكون حالا او اخوف عطف على اقل تائة لف
جعلت حالا والا ما وقى الله استثناء متنوع اي لكن وقت الله وقاية اثر على الساري ولي رجاء مستعمل في جميع
الملة من اراد او في ما ذكره هنا نظيرا جها والله اعلم بالصواب **قولہ افعل ما دل على معنى**

في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلثة

بدخلاء قوله
ما دل على معنى اى حدث الكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله مقترن يخرج عنه الاسماء التى
لا يقترن اصلا بالزمان من نحو رجل وفرس وقوله باحد الازمنة الثلثة يخرج عنه الاسماء التى يقترن بزمان
ولكنها لا يقترن بواحد معين من الازمنة الثلثة التى هى الماضى والحال والمستقبل مثل الصبوح والغبوق ونحو
الصدر في الحد لانه لا يدل على زمان معين ونحو امس لانه لا يدل على نفس الزمان لا على معنى مقترن بزمان
واما هيهات ونحوه من اسماء الافعال وان دل على حدث مقترن بزمان معين فانه يدل على بعد الدال على الحدث
والدال على الدال على الحدث يكون دالا على الحدث فلا يرد لان المراد الدلالة بغير واسطة قال المص في الزمن ولما
ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار نظره بباب الغبوق وباب اسم الفاعل فهو وارد هاهنا على حد الفعل باعتبار عكسه
وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى ونحوه فهو وارد على حد الفعل باعتبار
طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذكره في حد الاسم وفيه نظر لانهم قالوا اشترط الحد الاطراد وهو اذا وجد الحد
وجد المحدود والانعكاس وهو اذا انتفى الحد انتفى المحدود وعلى هذا الغبوق واسم الفاعل واردان على عكس حد الاسم
لا على طرده وكذا المضارع والفعل غير المتصرف واردان على طرد حد الاسم لا على عكسه ولو فسر الطرد بانه اذا وجد المحدود وجد
الحد والعكس بانه اذا انتفى المحدود انتفى الحد يستقيم كلامه اعلم ان جار الله العلامة حد الفعل في المفصل بقوله
ما دل على اقتران حدث بزمان واعترض عليه المص في شرح المفصل قائلا ليس هذا بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان
جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث بزمان فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة في المعنى
كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو فهما يثبت معنى الاعجاب باعتبار الاقتران ولا يثبت
باعتبار المتعلق متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك
عن المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييزه وهو يتميز بذلك سواء كان والزمان من مدلوله اولا فحصل المقصود
من الحد قلنا الاقتران ليس من مدلوله البتة وانما جاء لانما دل على الفعل على الحدث والزمان دلالة واحدة
لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن كذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حدود
الالفاظ ان يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه وكان التعرض لهما باعتبار
صناعة حدود الالفاظ هو الوجه الاليق واقول ولقائل ان يقول ان المص جعل في حد الكافية مدلول الفعل
الحدث المقترن بالزمان فخرج الزمان عن الدلالة ولا يمنعه جعل المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا بمقترن فانك
تقول اعجبني ضرب مقترن بالزمان الحال او واقع في الزمان الحال دونه فيثبت الاعجاب باعتبار الحدث ولا يثبت
باعتبار الزمان فان قيل اعتبار الازمنة الثلثة في حد الفعل يدخول الفعل الماضى وفعل الحال وفعل المستقبل لكن
لا وجود لفعل هو فعل الحال لما ذكر من انكر فعل الحال وهو ان فعل الحال هو الدال على حدث وزمان بين الماضى والمستقبل
ومعلوم ان ذلك الزمن زمن فرد وكل فعل يعبر عنه عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمان فصار اتيانه يودى الى التناقض
لانه يكون معناه انه وقع فيه ومعلوم لم يقع فيه وذكر هنا تناقض لما كونه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل لما كونه غير واقع فلما
علم من ان كل فعل لا يكن وقوعه في زمن الحال فقد اخبر عما لا يكن وقوعه بانه وقع وهو فاسد قلت اجاب عنه المص
في الامالى المتفرقة بان هذا مستقيم لو كان العرب ضايعت في زمن الحال هذا التضايق وانما العرب اجرت الزمان

المتقارب في اول الفعل واخره بمنزلة زمن الحال فيثبت بهذا التقرير لا على التضايق ولذلك لو كان الفعل مما لا يكون على
الا شهرا او اكثر صح ان يعبر عنه بفعل الحال اذا كان الحال ملتبسا به فاذا ثبت ذكر سقط ما توهم من التضايق واذا
ثبت ان وضع الحال باعتبار التوسعة الى ما ذكرنا جاء واما انكار من الحال فلا ينكره عاقل لانه معلوم ضرورة فان قلت
خلق الله الزمان وخلق الله السموات خارج عنه والا لزم خلق الزمان في زمان اخر ويتسلسل قلت اجيب عنه بانه يدل
هنا على الزمان الغياب المانع واعترض عليه تلميذ المص قائلا وهذا فاسد اذ يلزم ان يكون خلق هنا بمنزلة مصدر
مضافا الى فاعله وحينئذ لا يكون الكلام جملة ولا افاد الا بضم جزء ثان اليه ثم اجاب عنه من وجهين الاول ان الزمان
على ضربين زمان محقق وزمان وهمي يقدر منه الوهم وكلاهما مدلول الفعل وكان قائل ذكرا اجزء بخلق الله الزمان
محقق في الزمان المقدر فاندفع التسلسل وعليه يحمل خلق الله الارض في يومين وخلق السموات في اربعة ايام الثانى
ان الفعل يدل على الحقيقة المتعقلة من المصدر وعلى ارون تلك الحقيقة من الكون ثم ان كان اللفظ يوذن بانفصال
تلك الحقيقة من الكون فهو الماضى وان كان يوذن بانفصال متوقع فهو المستقبل وان اذن باخذ الانفصال وهو الحاضر
الحاضر وهذا القدر هو الذى استدل به على صيغة المصدر بوضعها وهو المعنى بالزمان وكذلك الا يتوقف على وجود الفلك
والزمان بل خلق الزمان يعرض له ذلك في القرآن الذى دلت عليه صيغة الفعل مغاير لما دلت عليه ظرف الزمان قوله
ومن خواصه اخذ يبين بعضا من خواص الفعل وقد تقدم معنى الخاصة في الاسم والمص لم يذكر جميع الخاصة في الاسم اصلا لا يكون
قوله وقد تقدم انشاء الله المحل الذى ذكر في غير هذا الكتاب وانما اختص قد بالفعل لانها من تعريف الزمان الماضى الذى هو دخوله
من زمان الحال او تكثير معنى يختص بالفعل واختص بالسين وسوف لانهما موضوعان لتقرير معنى الاستقبال الذى هو
احد مدلولى الفعل وهذا لا يتصور الا في الفعل فيكون ان يختص بالفعل واختصاص الجوازم واخواتها لانها لا يجزم في الاسماء
لاختصاصه بالفعل لما يتحقق بعد هذا من ان الجزم في الفعل جعل عوضا عن الجر في الاسم واما كان الجزم من خواص الفعل يكون
جوازمه وهو الجازم يختص ايضا بالفعل واختصاصه لحوق نحو نا فعلت ونحو نحو نا فعلت الضمائر البارزة المرفوعة
لان الاسماء للبارز مرفوع فيها وانما لم يبرز في الاسماء لانه لو كان يودى الى الف التثنية في المثنى وواو الجمع
في الجمع الاترى انك اذا قلت ضاربان فالالف فيه الف التثنية التى هى الاعراب والف التثنية التى هى الضمير وكذلك الكلام
في واو الجمع فان واو ضاربون ليس بضمير بل هى علامة الجمع لانه في حالة النصب والجر فلو احتمل فيه مرفوع بارز اللهم وهو الواو
لاجتمع الواوان واختصاص تاء التانيث لان وضعها ساكنة مع انا وضعوها ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء والافعال
ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل او لئلا يفوت لعراب الاسم فلزم من الفرق وعدم العكس وجوب اختصاص تاء ساكنة بالفعل

قوله الماضى بدخلاء قوله ما دل على زمان للافعال كلها وقوله قبل زمانك اى قبل زمان اخبارك يخرج عنه الحاكي
والاستقبال فانه **مبنى** التوقيف عن جامع لان قام في قولنا ان قام زيد قمت ماض مع انه خارج عن الحد وغير داخل في المحدود
المضارع في قولنا لم يقم قلت اجاب عنه المص في الامالى الكافية بان المراد الماضى المجرد عن القرائن في اصل وضعه
واذا الغد قام مجرد عن القرائن يدل على زمان قبل زمانك فيكون غير خارج عن الحد واذا اخذ بعدم تجردها
لم يدل على زمان قبلك فيكون غير داخل قوله مبنى على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو وصدقه
اما بان لا يكون معه ضمير اصلا او اما بان لا يكون الضمير الذى معه مرفوعا واما بان لا يكون الضمير المرفوع الذى معه متحركا
فالاول مثل ضرب زيد والثانى مثل ضربك زيد والثالث مثل الزيدان ضربا واما بنى في هذه المواضع الثلثة

على الحركة لانه مشبه بالمضارع من حيث قيامه مقام الاسم فهو قولك زيد ضرب في موضع ضارب فلما اشبه المعرب جعل له حظ
من الحركة التى هى اصل الاعراب بنى على الحركة تنبيها بذلك على انه بالمضارع الذى هو معرب وخص بالفتح لانه اخف الحركات
واما ما لم يقع معه ضمير مرفوع بارز متحرك احتراز عما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك ضربت وضربت فانه لا يكون مبنيا على الفتح
بل يكون مبنيا على السكون وانما بنى على السكون كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بيان ذلك ان الفاء فيما ذكرناه من
المثال فاعل والفاعل كجزء من الفعل والفاء الذى كالجزء متحرك فلو حرك الفعل ايضا لزم اجتماع اربع متحركات واذا كان الضمير
المتصل بالماضى منصوبا كقولك ضربني فانه لا يسكن وكذلك اذا كان الضمير المرفوع ساكنا كقولك الزيدان ضربا فلا يسكن الفعل
ايضا اما الاول فان الضمير فيه ليس بجزء من الفعل لان المنصوب لا يكون جزء فاجتماع الحركات الاربع فيه لا يكون فيما
هو كالكلمة الواحدة واما الثانى فلان الضمير فيه غير متحرك فلم يجتمع فيه اربع حركات واذا اتصل بالفعل الماضى ضمير جماعة
مذكورين عقلاء كان بالواو وكان ما قبلها مضموما وانما ضم لانهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبلها لما ثبت من مراعاة
مجانسة حرف العلة لحركة ما قبلها في اختص الواو اعنى الالف والياء فالاول في قولك ضربا والثانى في قولك ضربي واذا ثبت مراعاة
المجانسة في الالف والياء قصدوا ان يكون الواو كاختيهما في المجانسة **قوله** المضارع بدخلاء قوله ما اشبه الاسم الماضى فانه
يشابه الاسم في الجملة الاترى انهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب فشابه الاسم باعتبار وقوعه موقع الاسم
وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضى لان الماضى لم يشابه الاسم باكثر يعنى باحد حروف نايت لان حروف نايت
من خصائص المضارع وقوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالنايت تبيين للجهة التى بها اشبه المضارع باحد حروف نايت
الاسم بيانه انك اذا قلت يضرب يصلح للزمان الحال والزمان المستقبل فاذا ادخلت عليه السين او سوف وقلت سيضرب او سوف يضرب
يختص بعد ان كان شائعا كما انك اذا قلت رجل فانه صالح لذات زيد وعمرو فاذا قلت الرجل وادخلت لام التعريف
عليه تخصص بالمعهود منها بعد ان كان شائعا فقد اشبه المضارع الاسم من حيث الشياع والتخصيص فان قلت
قال المص في شرح المفصل المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان والدال عليه كوضع المشتركات
ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذى هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الرجل يجعله
دالا على ما لم يدل عليه قبل ذكر وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التحقيق قرينة
يتضح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة عليه هذا ما قاله ويظهر منه ان شيوع المضارع وتخصيصه مخالف لشيوع الاسم
وتخصيصه فلا يكون المضارع مشابها للاسم فيهما قلت يحل جوابه من كلام ذكر المص في شرح المفصل عقيب هذا الذى
نقلته وهو ان التشبيه بينهما امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان لمتعدد مع الابهام ويعبر كل واحد منهما المتعين
بحرف يدخل عليه بعد ان كان شائعا فهذا هو الوجه الذى تشابها به والا فانهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص
من وجه على ما نبين وخلاصته ما قاله المص في شرح الكافية وهو ان المضارع اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص
يعنى لان من حيث خصصه الشياع والتخصيص وهذا الاعتبار وبهذا المعنى من الشبه اعطى الاعراب والا فالاعراب فيه
ليس لمعان يعتور عليه كما في الاسماء فيكون اصلا في الفعل الا في سرفه وانما اعرابه لشبه لفظى على سبيل الاستحسان
في الاصل يعنى في اصل وضع الفعل المضارع ويشير بهذا الكلام الى ان الاسم وان كان ذهو مع باحالة التركيب لكنه
مبنى في الاصل وليس كذلك الفعل المضارع فانه في الاصل معرب بالجواز استحسانى ثم بين ان اعراب الفعل ليس لمعان
يعتور عليه بقوله الا ترى ومعناه ان اعراب الفعل لا يكون للمعانى المعتورة عليه لان صيغ الافعال تختلف ليدل

الافعال
على المعانى المعتورة عليه فانه صيغة الماضى يدل على الحدث المنقضى منه وصيغة المضارع على حدث متوقع واخذ فيه
بخلاف الاسماء فان صيغها واحدة مع اختلاف معانيها قوله فالهمزة هذا الكلام بيان لمعان حروف المضارعة واعلام
بانها لا يكون كذلك الا باعتبار معانيها يعنى ان الهمزة لا يكون حرف المضارعة الا اذا كانت للمضارع وانا لا يكون حرف
المضارعة الا عند كونها للمخاطب مثلا وكذلك تقول في غيرهما ولا يكون هذه الحروف حروف المضارعة باعتبار صورها
المجردة عن معانيها لان صور بعضها قد يكون في غير المضارع كما في اكرمت فان اوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب
والمخاطب فلذلك اى فلكونها ليست للمتكلم لا يكون الفعل بها مضارعا على ان الهمزة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا والنون
للمتكلم اذا كان معه متكلم آخر او اكثر سواء كانوا ذكورا او اناثا او مختلطين منهما ويدخل في ذلك يعنى ان النون يكون للمتكلم
المفرد اذا كان معظما لان الغائب المفرد المعظم يتكلم عن نفسه وعن غيره لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره والتاء
للمخاطب على اختلاف احواله من مفرد ومثنى ومجموع مذكر ومؤنث فذلك ستة وكذلك يكون لمؤنث غائب ولمؤنثين غائبين
فيكون التاء لثمانية وهذا اولى من قول من قال التاء للمخاطب والمؤنث الغائب لانه ان اراد بالمؤنث الغائب المؤنث
مطلقا فهو باطل بجمع المؤنث الغائب كقولهم النساء يضربن فانه مؤنث غائب وليس بالتاء وان اراد بالمؤنث الغائب المفرد
المؤنث الغائب فهو غير جامع لخروج المثنى تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد والياء للغائب غير جامع عن المؤنث الغائب والمؤنثين
الغائبين لما علمت من انها بالتاء فيكون الياء لاربعة مذكر مفرد غائب ومذكر مثنى غائب ومذكر مجموع غائب ومجموع مؤنث
غائب وهذا اولى من قولهم الياء للغائب لانهم ان ارادوا بالغائب الغائب مطلقا فهو منتقض بالمؤنث والمؤنثين غيبة
فانه غائب وليس بالياء وان ارادوا بالغائب الغائب المفرد فهو منتقض بقولك الرجلان يضربان والرجال يضربون
والنساء يضربن فانه بالياء وليس بمفرد فثبت ان قولنا والياء للغائب غيرهما اولى من ذلك قوله وحرفها المضارعة
مضموم لحركة حرف المضارعة فانه يجب ان يكون متحركا لوقوعه في اول المضارع وامتناع الابتداء بالساكن واصلها الفتح
لانها اخف الحركات ولانه من جملة حروف المضارعة الياء والكسر عليها مستثقل جدا او ضم في الرباعى والمراد بالرباعى هنا ما ماضيه
على اربعة احرف وهو في اربعة ابواب الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة واما ضم فيه حتى يتبين ضمه واحد منها
وحمل الثلث الباقية عليه واللبس يكون في الهمزة باب الافعال فان مضارع ضرب يضرب بفتح الياء وفي مضارع اضرب
من باب الافعال يجب حذف الهمزة في مضارعه لما سيجيء في مثال الامر فلو قيل فيه يضرب بفتح الياء لالتبس اذ لا يعلم امضارع
الثلاثى هو ام الرباعى ففتح مضارع باب الافعال لم يرتفع الالتباس ولم يعكس لان الثلاثى هو الاصل والرباعى فرع
فجعل الاصل وهو الفتح لخفته للاصل والفرع وهو الضم للفرع واما ان الرباعى اقل فجعل الضم للاقل لانه اثقل
وترك الفتح للاكثر لانه اخف لئلا يكثر الثقل لو اعطى الكثر الضم ثم لما ضم في مضارع الافعال لم يرتفع الالتباس
ضم في مضارع الابواب الثلثة الباقية وان لم يكن فيها لبس بتقدير الفتح لان ماضى هذه الابواب الاربعة
متوافقة في عدد الحروف وفي خصوصية الحركة والسكون فاراد وا ان اتفق مضارعها فضم مضارع الابواب الثلاثة
الباقية لذلك ولا يرد على ما ذكرناه الا قولهم اهراق يهريق واسطاع يسطيع نجا في المضارعة مضموما مع ان
الماضى اكثر من اربعة احرف فالجواب عنه انه في الحقيقة رباعى فانه اهراق هو اراق واسطاع هو اطاع فزيدت
السين والهاء على غير قياس فبقى الفعل على حكمه بزيادة السين والهاء لامر احدهما ان هذه الزيادة ليست
من ابنية الفعل الثلاثى والثانى ان معناه معنى الرباعى فلذلك لم يعتد بالزيادة وضم حرف المضارعة في قولهم وابوبر

قد تقدم ان المضارع يشبه الاسم من جهة الشياع والتخصيص ولم يوجد تلك المشابهة في غيره من الافعال فبقي على اصله
في البناء وصار المضارع معربا بتلك المشابهة اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وانما لم يعرب اذا اتصل به نون
تاكيد لانه لو اعرب على ما قبل النون للتبس من المضارع في حالة لو قيل في المفرد المذكر الغائب يضربن بالضم في حال الرفع
لالتبس بجمع المذكر الغائب فان حكم الجمع مع نون التاكيد كما ذكر ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما يشبه التنوين لان
نون التاكيد تشابه التنوين من حيث ان كلا منهما تابع لحركة اخر الكلمة وكان لحوق نون التاكيد بالفعل المضارع مانعا
من اعرابه وانما لم يعرب المضارع اذا اتصل به نون جمع مؤنث لانه لو اعرب فاما ان يعرب بالحركات او بالحروف فلو اعرب
بالحركات لكان على خلاف قياسه لان قياس الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير بارز مرفوع ان يكون اعرابه
بالحروف ليضربان ويضربون وتضربين ولو اعرب بالنون لادى الى الجمع بين الضميرين او التنوينين مع مخالفة اخواته
اما بيان الجمع بين الضميرين والتنوينين فهو ان النون الذي جيء به للاعراب كما في اعراب فاما ان يكون ضميرا ايضا او لا
فان كان الاول يلزم اجتماع الضميرين لان النون الذي قبله ضمير وان كان الثاني لزم اجتماع التنوينين واما بيان مخالفته
لاخواته والمراد بها يضربان ويضربون لاشتمالها على الضمير البارز المرفوع كما اشتمل يضربن وتضربن عليه فلانه
ليس في اخواته ما يغير ان او نونان واعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم ولا يدخله جر لامتناع معاني
عوامل الجر فيه بيان ذلك ان عامل الجر اما المضاف واما حرف الجر ومعنى المضاف كون شيء اخر منسوبا اليه
بواسطة حرف الجر وهذا المعنى ممتنع في الفعل لامتناع صيرورة الفعل منسوبا اليه لغيره ومعنى حرف الجر ربط
ابدا متعلقا بما قبله ان مفعولا له قبله بواسطة حرف الجر والفعل يمتنع ان يقع مفعولا واذا امتنع معاني عوامل الجر في الفعل
امتنع العوامل فيه واذا امتنع عوامل الجر فيه امتنع الجر فيه فجعل الجزم عوضا من الجر واما دخل الرفع والنصب لانه وجد
فيه عامل الرفع والنصب في الاسم في الفعل لان التجرد عن الناصب والجازم في المضارع يشبه التجرد عن العوامل اللفظية
العاملة في المبتدا والخبر فيرتفع الفعل بها ولم يوجد عوامل الجر في الفعل لما مر وكذا لم يوجد في الفعل ما هو شبيه بعامل الجر
قوله فالصحيح المجرد هذا بيان لتفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب لان لفظ الاعراب يختلف في انواع
الافعال كما اختلف في انواع الاسماء فيحتاج الى تبيينه اي قصد تبيينه مثل تبيينه في الاسماء يعني قصد تبيين تفصيل
انواع الافعال باعتبار الاعراب في باب الفعل كما قصد تبيين تفصيل انواع الاسماء باعتبار الاعراب في باب الاسم وبين
اللفظ والتقدير في كل جزء واحد منهما لسهولة امر التبيين فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع رفعه بالضم
ونصبه بالفتح وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز في المضارع
الا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث وانما ذكر تنبيها بحاله ولا يخفى عليك انه اراد بالصحيح ما اخره حرف علة فقط
ويعم فيه واذا اراد بالجمع جمع المذكر لانه قد ذكر من قبل ان جمع المؤنث مبني واما المنفصل به ذكر بعض المتصل
بالراجع المرفوع على اختلاف انواعه يعني انواع الضمير البارز المرفوع لما علمت من انه يكون للمثنى والمجموع والمؤنث
المخاطب وكل واحد من هذه الثلثة نوع او انواع المنفصل والضمير البارز المرفوع به رفعه بالنون ونصبه
وجزمه بحذفها كقولك هما يضربان ويضربون وتضربين ولن تضربا ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي
وانما اعرب هذا بالحروف لان المثنى منه موافق لمثنى الاسم فان يضربان موافق لضاربان معنى وصورة اما المعنى فلانه مثنى
مثله واما صورة فلانه يوافقه في عدد الحركات وفي الحروف دون السكون والجمع منه موافق لجموع الاسم فان

يضربون موافق لضاربون معنى وصورة كما علمت فلما وافقه جرى مجراه في الاعراب بالحروف واما تضربين فلم يوافق واحدا
من مثنى الاسم ومجموعه في الامرين لكنه تابع ليضربان ويضربون من حيث جاء الضمير فيه بارزا واخره حرف علة فجرى مجراه
وانما اعرب بالنون لما قال المصنف في شرح المفصل من انه لم يمكن ان يجعل حرف العلة اعرابا لانها ضمائر فلو جعلت اعرابا
والاعراب يختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق
ما يكون الاعراب فالحق حروف المشبهة بحروف العلة وهو النون ولما صار النون اعرابا صار شبيها بالحركة فاثبت
في الرفع كثبوت الضمة وحذف في الجزم كحذف الضمة ولما حذف بالجزم لم يبق للنصب شيء يختص به فحمل النصب على الجزم
وقال في الامالي المسائل المنثورة انما حمل النصب على الجزم لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وقد حمل النصب على الجر
في الاسماء فيما اعرب بالحروف فوجب ان يحمل النصب على الجزم فيما اعرب بالحروف لئلا يكون للافعال على الاسماء مزية ومعنى
قولنا نظير الجر في الاسماء ان المضارع لما شبه الاسم اعرب بالرفع والنصب ففقد الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم
عوضا عنه في الافعال نظير الجر في الاسماء والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي فرفعه بالضمة تقديرا لانه استثقل فيه الضمة
على الواو والياء لفظا فحذفت لما ذكرناه في باب قاض في الاسماء ونصبه بالفتحة لفظا لان الفتحة لم يستثقل عليهما فجاءت
لفظا وجزمه بحذف الواو والياء لانهم لما ثبت في كلامهم ان يجعل الجزم في المعتل حذف ما هو اخر المرفوع في مثل قولك يضربان
ومثل قولك يضرب اما مثل قولك يضربان فاخره نون فجزم بحذف النون واما مثل يضرب فاخره ضمة فجزم بحذف الضمة
فثبت ان الجزم في غير المعتل بحذف اخر المرفوع ولكن اخر المعتل الاحرف علة ساكن جعلوا جزمه بحذفه والمعتل بالالف
مثل يخشى يرتفع بالضم وينتصب بالفتحة على ما ذكرناه في باب عصا من ان الالف لا تقبل الحركات ويحذف الالف في الجزم
على ما ذكرناه في المعتل بالواو والياء قوله ويرتفع ذهب البصريون الى ان رافعه معنوي وهو وقوعه موقع الاسم وهو عامل
معنوي لا لفظي ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرده عن الناصب والجازم واختار ابن المالك قول الكوفيين وقال
المصنف قول الكوفيين اقرب الى التعليم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضات مشكلة
ويحتاج الى الجواب عنها منها قولهم ان قولهم كاد زيد يقوم فانه مرفوع مع انه لم يقع موقع الاسم اجيب عنه بانه واقع موقع
الاسم في الاصل لانه خبر المبتدا في الاصل وانما عدل عنه الى الفعل لغرض صيرورته متعلقا لكاد الذي هو من افعال المقاربة المقتضية
للاستقبال او الحال كما يأتي والعارض لا اعتبار له وقد جاء بعضه على الاصل كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا ومنها قولهم لم يضرب
الزيدان فانه لم يقع موقع الاسم فاجاب عنه جار الله العلامة في المفصل بانه من حيث انه صحة وقوعه في الاسم ابتداء كلاما
منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة يقع بها اسما او فعلا بل مبتدا كلام من ضع جزء في اي قبيل شاء
ومنها ما ورده ابن المالك وهو هلا يفعل ورايت الذي يفعل وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع مع ان الاسم
لا يقع فيها فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لم يرتفع في المواضع بلا رافع واجيب عنه بانه انما يمتنع ان يقع ما بعد
هلا الاسم لصيرورته بواسطة هلا التحضيضية متضمنا للام وما عرض بسبب عارض لا يعتبر ونفعل في ما لك لا تفعل
واقع في موضع الاسم اذا المعنى ما شانك الا انه منع من التلفظ به وجود لا النافية للفعل وكذا في الذي يفعل في موضع
المفعول فثبت انه يرد على قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها
واذا عرف التجرد صح ولم يرد عليه اشكال قيل على القائل بالتجرد ان الاصل عدم دخول العوامل
فكان الرفع سابقا على دخول العوامل والتجرد فرع دخول العوامل فيكون متاخرا عن دخول العوامل فالرفع

المتاخر عن التجرد المتاخر عن دخول العوامل يكون متاخرا عن دخول العوامل بمرتبتين وقد ثبت كون الرفع سابقا
على دخول العوامل فلزم كون السابق عليه متاخرا عنه بمرتبتين اجيب عنه بانه ليس من شرط التجرد عن الشيء تقدم التلبس
كالمولود فانه يصح وصفه بالتجرد عن اللباس وللقائل بالتجرد ان يقول ان التجرد ثبت اعتبارة في الاصل فكان اولى
وايضا عامل الرفع في الافعال شبيه بعامل النصب في الاسماء فكان رافعه كذلك **قوله** وينتصب بان ذكر النواصب
جملة ثم اخذ يفصلها فلنتكلم في التفصيل وقدم ان لانه متفق عليها وغيرها خلاف فلن منهم من يقول اصلها لا ان
واذن من اذ وان وكي ناصبة بتقدير ان فهولا لا ناصبة عندهم الا ان فان قيل ينتصب بعد حتى بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم
ولا ظن مثل اريد ان يحبني الي وقوله نحو ان تصوموا خير لكم في المثال الاول النصب بالحركة وفي المثال الثاني
النصب بسقوط النون ومنه قوله نريد بدون ان يخرجوا من النار والتي يقع بعد العلم هي مخففة من المثقلة
وليست بناصبة الفعل لانه يتوقع وقوع المخففة بعد افعال الرجاء والطمع الا ترى انك لو قلت اتمنى انك تقوم
لكانت انك دالة على ثبت شيء وتحققه والمتمني دال على توقفه والشيء الواحد لا يكون متوقفا حاصلا قال المصنف في شرح
المفصل فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة كان وجهها ان لا يدخلوا افعال التحقيق
الا على المشددة ليحصل المشاكلة بينهما مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما اورد هذين المثالين لان المخففة
يلزمها مع الفعل التبيين او سوف او حرف النفي ومنه قوله افلا يرون الا يرجع اليهم بالرفع لانها بعد فعل العلم والتي
يقع بعد الظن فيها الوجهان لانه يصح وقوع المخففة بعد الظن لان الاشياء بثبت بخلاف فيها ويصح وقوع الناصبة
بعده لانه يقع المصدر فيصح ان يقع مظنونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة بالنصب والرفع فثبت ان التي النصب
اذا التي وقع بعد العلم والظن لانه اذا انتفى الامتناع والجواز بقي الوجوب لضرورة الحصر وهذا الذي ذكره
غير كاف في معرفة موضع المخففة والناصبة وقد ذكر المصنف لها ضابطا في ايضاح الحروف المشبهة بالفعل من شرح المفصل قال
لفظ ان اما ان يذكر فعل قبلها مسلط عليها او لا فان كان فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او فعل
ظن او غيرهما فالاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن
قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة او لا فان صدرت بها الجملة تعينت للناصبة للفعل
مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران جميعا كقولك حسن ان تقوم وبهذا الضابط يعلم
موضع تعين الناصبة وتعين غيرها وموضع جواز الامرين سواء كنت منشاء للكلام او سامعا اقول الذي ذكر
في القسم الثالث من القسم الاول مشكل لان غير فعل التحقيق والظن قد يكون منافيا لمعنى المخففة وقد لا يكون فاذا
لم يكن منافيا يجوز وقوع المخففة بعده قال الشيخ المرزوقي في قول الحماسي سمعت بان لا اطعم الدهر بعدهم حياة
وكان الحرابي واكرما ان اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان يكون مخففة من المثقلة ويكون اسم مضمر او هذا
الذي ذكر الشيخ المرزوقي يدل على ان لا يتعين في القسم الثالث للناصبة الفعل وكذا ما يجري الشيخ المرزوقي في القسم
الثالث يجوز الامرين والوجه ان يجعل القسم الثالث قسمين وذلك لان الفعل في القسم الثالث اما ان يكون منافيا للمخففة
كافعال الرجاء والطمع او لا فان كان منافيا يكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا لها يجوز فيه الوجهان ولن ينصب
مطلقا يعني سواء كان الرفع بعد فعل العلم او الظن او غيرهما ومعناها نفي المستقبل فيكون مثلا لان يقع نفي الاستقبال
الا ان لن اكد من لا تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح قال ابن المالك قول الزمخشري في انموذجه

لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الجدي في
الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامله اعتقاده انه لا يرى الله مع ثبوت ان لن لتأبيد النفي
لا العكس والحق انها لتأبيد النفي في الدنيا واذن تنصب بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ونقل عن
الامام عبد القاهر انه قال معنى الاعتماد ان يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد اذن الى شيء قبلها يقتضيه فيرفعها
او جزما والشرط الثاني ان يكون الفعل مستقبلا ومعناها للجواب والجزاء تقول لمن قال انا اتيك اذا احسن اليك
فقولك احسن اليك جواب لقوله انا اتيك وجزاء له على اتيانه فان فقد من هذين الشرطين شرط بطل النصب
كقولك انا اذا احسن اليك فقد انتفى ههنا احد الشرطين وهو انتفاء الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذن على ما قبلها فلا عمل
قال المصنف في شرح المفصل وانما لم تعمل اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لان ما قبلها قبل مجيئها الغرض منه جملة بلفظها مع بقاء المعنى
الاول فيبقى لما كان عليه قبل مجيئها ابدا ابقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد اذن
اكرمه وشبهها فانه ليس فيه ولو لا شبهت بظننت اذا توسطت او تاخرت لان الجزئين اللذين مع باب ظننت انفا غير
توسطها على حالها في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين
فلا يلغي اذا اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك
معنوي وهذا لفظي ومن ثمه كان الالغاء في ظننت جائز او هو ههنا واجب وقال المصنف انما لم يعمل معتمدا
لضعفها بسبب وقوعها حشوا والاعتماد قد يكون على مبتدا وقد يكون على شرط وقد يكون على قسم مثال الاول قد مر
ومثال الشرط ان تأتني اذا اكرمك ومثال القسم والله اذن لا افعل وكذلك اذا انتفى شرط الاستقبال كقولك لمن يحدثك
اذا اظنك كاذبا لا ينتصب لان اظنك في معنى الحال فيكون شرط الاستقبال منتفيا فلا يعمل قال المصنف في شرح المفصل وانما
لم يعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال المصنف الاستقبال شرط في النواصب لان معنى الحال تحقق الوجود
كالاسماء فلا يعمل فيه فلا يعمل عوامل الافعال فان كان قبلها واو او فاء مثل زيد يقوم واذن يذهب او فاذن يذهب
فالوجهان الاعمال والالغاء الا ان الالغاء اكثر الاعمال وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذن لا يلبثون خلافك فاذن لا يؤتون الناس نقيرا
واذن لا يلبثوا على الاعمال في غير السبعة ووجهه ان الفعل مستقل بما فاعله من غير النظر الى حرف العطف المعتمد ومعنى
ما قال في شرح المفصل من انه لما لم يكن الواو والفاء للتشريك صورة كانت ملغاة واعلم انه جار احمد العلامة وجه الاعمال بغير ما
ووجهه المصنف قال في الكشاف وفي قراءة ابي لا يلبثوا على اعمال اذن فان قيل ما وجه القراءتين قلت اما الشائعة
فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كان والفعل في خبر كان واقع موقع الاسم واما قراءة
ابي ففيها الجملة برأسها التي هي اذن لا يلبثوا عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك وذكر وجهه ايضا ابن يعيش
قال في شرح المفصل في مباحث الحروف لكن زيد يقوم واذن يذهب يكون في النصب والرفع باعتبارين مختلفين
وذلك ان عطفت واذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر الغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الجزء لانا عطفت
على شيء وصار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدا
وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستانفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل اذن ونصب وكي تنصب
ومعناها السببية اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبة بنفسها او باضمار ان
والصحيح انها ناصبة بنفسها لحصول الاتفاق على انها ناصبة في مثل قولهم اسلمت كي ادخل الجنة واعلم الزكي

في قولك كيما لمن تقول قصدت فلانا حرف جر عند البصريين وقال الكوفيون انها ليست بحرف جر واختار جار الله
العلامة مذهب الكوفيين واما انتصاب الفعل بعدها ففيه ثلثة مذاهب يذكرها المص في شرح المفصل منهم من يقول
النصب بكي نفسها بدليل قوله لكي يفعل ومنهم من يقول ان النصب بتقدير ان ويدل عليه امران احدهما انه ثبت
من كونها حرف جر فيكون كاللام لكنا وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذا هذه والثاني انه ثبت كونها
حرف جر من اظهار ان بعد كي ولولا انها لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز والمذهب الثالث
ان لها حالين [illegible] في مثل كي [illegible] العاملة وفيما عداه جائز فيه الامران قوله وحتى جاء المضارع الواقع بعد حتى
منصوبا وانتصابه بان مضمرة عند البصريين والكوفيون يزعمون انه منتصب بنفس حتى من غير اضمار والذي حمل البصريين
على ذلك انهم وجدوا حتى حرف جر ومعناها هاهنا كمعناها في غير هذا الموضع فوجب ان يقدر بعد ما دخلت اسما ولا يقدر الفعل
اسما الا بحرف مصدر وحرف المصدر لن [illegible] على الاختلاف ولا جائز ان يكون ان اذ لا دخول لها على الفعل ولا ما
لان الفعل منصوب ولا ناصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة ولا جائز ان يكون كي لانها عندهم ليست عن مصدرية
فظاهر واما من قال بمصدريته فلان تقديرها هاهنا يودي الى تغيير المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام وذلك قولك
سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت كي هاهنا لفسد المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام يودي الى نقض حرف
بمعناها مع امكان غيره والاولى ان يقال [illegible] اظهارهم لان مع اللام فدل على انها هي المقدرة فيها وفي غيرها لانه رد
على القول بكراهة افضا كي لئلا يودي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد انهم فعلوا ذلك مظهرا اذ قالوا [illegible] لكي
[illegible] مظهرا فكيف يكره مقدرا فكان [illegible] في شرح المفصل
بعلم ما في الزمان من شرط النصب بعد حتى ان يكون الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما قبله واما ما كان
فاما الذي يكون بمعنى كي او الى فالاول [illegible] اسلمت حتى ادخل الجنة مثال المستقبل عند الاخبار وحتى [illegible]
لان ما قبله سبب لما بعده وقولك وقد سرت لتدخل البلد سرت حتى ادخلها اذا قصدت الاخبار عن السير الذي
كان الدخول مترقبا عنده دخلت او لم تدخل مثال للمستقبل بالنظر الى ما قبله لانك اخبرت عن السير المنقرض الذي
كان الدخول عنده مترقبا بعد انقراض ذكر السير [illegible] اخبارك بهذا الا يكون مترقبا قطعا وانما هو مترقب بالنظر
الى ما قبله وهو السير وهذا ايضا بمعنى كي لتحقق السببية بين ما قبل حتى وما بعده وقولك اسير حتى تغيب الشمس اذا
قصدت الاخبار عن السير الذي ينتهي عند غيبوبة الشمس مثال للمستقبل بالنظر الى ما قبله عند الاخبار ولا سببية فيه
بين ما قبل حتى وما بعده فيكون بمعنى الى وقولك وقد سرت الى غيبوبة الشمس كنت سرت حتى امس حتى تغيب الشمس
اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان غيبوبة الشمس مترقبا عنده مثال للمستقبل بالنظر الى ما قبله مع كونه بمعنى الى وقوله
[illegible] ولم يتعرض لحصوله اشارة الى رد ما اعترض جار الله العلامة في القسم الذي يكون الفعل الواقع بعد حتى
فيه مترقبا بالنظر الى ما قبله من كون ذلك الفعل منقرضا مثلا انما يقول اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان الدخول
مترقبا عنده كنت سرت امس حتى ادخل البلد بعد وجود الدخول وانقراضه قال في المفصل للفعل بعد حتى حالان
هو في احدهما مستقبل او في حكم المستقبل فينصب وذلك قولك سرت حتى ادخلها تنصب اذا كان دخولك مترقبا
لما يوجد او كان منقضيا الا انه في حكم المستقبل من حيث انه في وجود السير المفعول من اجله كان مترقبا وقد علم
المص في شرح المفصل فانه قد سلم منقضيا [illegible] هذا الوجه لا بد ان يكون منقضيا وان يعبر عن التقضي وايلام كذا

فيها الا في قولك كنت سرت امس حتى ادخل المدينة لايلزم منه نفس الدخول ولا الاخبار عنه بالتقضي لو قدر منقضيا لان
المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد حتى حينئذ مترقبا فانت مخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير
مقصود في التعبير لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك
المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه فلذلك تقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فتجد المعنى في هذا الاخبار على كلا التقديرين واحدا لانه لا يعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما هو مخبر عن
دخول كان مترقبا ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه هذا ما ذكره المص على جار الله العلامة ولا يخفى
ان قوله في شرح الكافية ولم يتعرض لحصوله اشارة الى هذا الرد واعلم ان تلميذ المص اجاب عما ذكره المص على جار الله
فانه لا يمكن ان يقال لم يقصد الى دخول لزم ان التنبيه بالادنى على الاعلى اذ بعد التقضي يصح النصب فاذا لم يكن فقد وجد
فالاولى ان يصح اذ لم يثبت له وصف المص قوله فان اردت بعض فان اردت من الفعل الواقع بعد حتى
الحال تحقيقا او حكاية بطل النصب في الفعل ويكون الرفع فيه واجبا مثال الحال تحقيقا ان يكون قد سرت وانت
داخل فتقول سرت حتى ادخل البلد معبرا عن الدخول الحاصل حالا تحقيقا ومثال الحال تقديرا ان يكون السير
والدخول قد وقعا جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود الا انك قصدت حكاية الحال وفي
وجوبه فتقول سرت امس حتى ادخل المدينة فيكون مخبرا عن سير حصل عنده دخول في الوجود حاكيا
للحال وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لما ذكر المص في شرح المفصل من انهم انما نصبوا في موضع النصب المذكور
لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وان تقدير ان فيه متحقق لانها للاستقبال فصح تقديرها
بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال متناقض لانها للاستقبال فلا يجامع الحال فلذلك جاء النصب في موضع
الاستقبال وفات في مواضع الحال ويلزم وجوب الرفع ان يكون حتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر
الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان يكون بحكم تقدير لن ممتنع وجوب الرفع ويلزم ان يكون حرف ابتداء
ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان الامرين مما يتفقان فيه كانهم لما استعملوها حرف ابتداء
صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به كان الكلام جملتين فقصدوا الى وقوع الربط بينهما بمعنى السببية هنا وفي الاول يلزم سوقها
لربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى في الوجه الاول جارة ومجرورها فهو جزء مما قبله وفي الوجه الثاني مستقل وليس جزءا
مما قبلها فلا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط معنوي فيه بالجزئية ومثل المص
بمثال يتحقق فيه الحال وهو قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل هنا فعل حال قال المص في شرح المفصل فانه لو قدر
مستقبلا فسد المعنى من جهة ان انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلا
واذا كان حاصلا وجب الرفع وما قبلها سبب لما بعدها فان المرض سبب لانتفاء الرجاء فاستقامت المسئلة
وكذلك شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه زيادة
الارتواء ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا قوله ومن ثم امتنع علمت مما قررناه ان يكون حتى حرف ابتداء لازم
لوجوب الرفع وكون ما قبلها سببا لما بعدها لازم لكون حتى حرف ابتداء فيكون كل واحد من كون حتى حرف ابتداء
وكون ما قبلها سببا لما بعدها لازما لوجوب الرفع واذا كان كذلك فحيث يتعذر جعل حتى حرف ابتداء امتنع
الرفع وكذلك حيث يتعذر كون ما قبل حتى سببا لما بعدها امتنع الرفع فالاول قولك كان سيري حتى ادخلها بالرفع

وكان التامة لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها في الكلام وكان الناقصة
فيبقى بغير خبر فيفسد معناها المعنى كان الناقصة لان معنى كان الناقصة يقتضي جزءا تبقى هاهنا بغير خبر لفظا وتقديرا
فيكون مفسدا لمعناها والثاني امرت حتى تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب ان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها فيكون حاكما بوقوع المسبب لما كان في وقوع السبب لانك استفهمت عنه وهذا محال فاما اذا قلت
كان سيري حتى ادخلها وقصدت الناقصة جاز الوجهان النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع لانه انما كان ممتنعا احتيج الى كونه خبر
فاذا كانت التامة لم تحتج الى الخبر وكذلك اذا قلت انهم ساروا حتى يدخلها يجوز فيه الوجهان لانتفاء مانع الرفع لانه انما
استفهم عن الفاعل [illegible] السبب [illegible] الرفع لذلك بخلاف امرت حتى تدخلها قوله ولام كي هذه
اللام هي التي في مثل اسلمت لادخل الجنة ومعناها معنى كي وهو السببية فلذلك سمي لام كي [illegible] معناها معنى كي
سميت لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم تقريره في حتى قوله ولام الجحود هذه اللام هي اللام التي
زيدت للتوكيد بعد نفي داخل على كان مثل قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم ولفظها لفظ لام كي ويفرق بينهما من حيث المعنى
بان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل وبان هذه لو سقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو سقطت اختل وبان
هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك قوله والفاء المضارع المنصوب بعد الفاء التي بعد قبلها الامر والنهي
والنفي والاستفهام والتمني والعرض اذا كان ما قبلها سببا لما بعدها اختلفوا في ناصبه فذهب بعضهم الى انه
جملة على وجه العطف هنا الا انه ان جعل الاول اسما واذا جعل اسما فلا يعطف عليه الا اسما وبيان هذا الكلام
انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا للاول الا ترى ان الاول امر والثاني خبر وكيف يستقيم ان يكون الخبر
معطوفا على الامر فوجب ان يؤول الكلام بحيث يصح العطف فيؤول الفعل المعطوف عليه بمصدر ليصح العطف
كالاول فانا لو قدرناه بمصدر ليصح نصبه على المفعول المطلق فيكون معنى اكرمني ليكن منك اكرام فاذا قدر الاول اسما
يكون المعطوف عليه مفردا فيتعذر عطف المعطوف عليه وهو جملة عليه فلا بد ان يؤول الجملة المعطوفة بمفرد ليصح
العطف على المفرد الذي قبله ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان او ما او كي ولا يجوز ان يقدر ما لانها لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل
مقدرة ولا كي لانها لم تتقدم فتعينت ان قال المص ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب بالفاء لانها لو نصبت لنصبت في غير هذا
الموضع يعني لنصبت في موضع لا يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ولما لم تنصب في غير هذا الموضع دل على ان الناصب
في هذا الموضع غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان فان زعم انه وقوع احد الاشياء الستة قبل الفاء شرط في نصب الفاء
المضارع فلم تعمل في مثل يقوم زيد فاحسن اليه لفوات الشرط فليس يستقيم لان هذه الفاء لا يستقيم ان يكون عاطفة لان
العاطفة لا تنصب بالاتفاق الا انه تاول الكلام على الوجه الذي ذكرناه ثم يكون النصب بان مقدرة لا بالفاء
العاطفة ولا يستقيم ان يكون فاء السببية لوجهين الاول ان فاء السببية مع الجملة التي بعدها منقطعة عما قبلها بحسب
اللفظ فلا فرق بين ان يكون ما قبلها جملة انشائية او خبرية فلا يكون مشروطا بوقوع الاشياء الستة قبلها والثاني ان فاء السببية
تمتنع دخولها على الاسماء ايضا كقوله [illegible] فانتم فيه سواء وشبهه ونواصب الافعال لا دخول لها على الاسماء لانها مع
نواصب الافعال على الاسماء فان الرفع للاستقبال [illegible] لا عمل لها وان العامل مقدر مثال النهي لا تعرض فاكرمك
وتاويله ليكن منك عدم تعرض فاكرام منه مثال النفي ما تاتينا فتحدثنا وتاويله لا يكن منك اتيان فتحديث وقد لنا ما تاتينا
خبر لا يصح ان يعطف عليه جزء آخر وهو قولنا فتحدثنا الا انه حمل على النهي لمشاركة النفي والنهي في انعدام الفعل انها

في تقدير التكلم فلذلك اول الكلام فيه كما اول في النهي مثال الاستفهام اين بيتك ازرك وتاويله ليكن منك تعريف بيتك
فزيارة مني مثال التمني ليت لي مالا فانفقه وتاويله ليكن لي مال فانفاق مني مثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا وتاويله
ان كان لك نزول فاصابتك خيرا وانما اشترط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة اذ لو كان خبرا موجبا بعدها جاز ان عطفا
عليه او يرفع استئنافا وانما اشترط السببية لانه اذا انتفت يدفع على الاستئناف ولا يحتاج الى تقديره وتاويله مثل قوله
لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار فانه لم يرد منه موت ثلثة من الاولاد سبب لمس النار
وانه مشتق لانتفاء سببه وهو موت ثلثة من الاولاد اذ لا يقدر موت الولد سببا لمس النار اصلا قوله والواو شرطها حكم الواو
في ان النصب بعدها بتقدير ان لحكم الفاء بما مر من البيان وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام معهم على نحو ما ذكر
وانها لم يكن في الواو السببية وتقريره ان يقال ان الواو لو كانت ناصبة لنصبت في غير هذا الموضع فان زعم ان وقوع احد
الاشياء الستة قبل الواو شرط لنصب الواو فلا تنصب في غير هذا الموضع لانتفاء الشرط فليس يستقيم لان هذه الواو وان كانت عاطفة
فلا تنصب اذ لا تنصب عاطفة بالاتفاق وان كانت للاستئناف فيكون مع جملته منقطعة عما قبلها فلا فرق بين ان يكون
ما قبلها احد الاشياء الستة او غيره قال المص في الامالي المسائل المتفرقة في الواو في الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض
للجمع بين ما قبلها وما بعدها فاذا قلت اكرمني واكرمك فقد لعرفت باجتماع الاكرامين كقوله فقلت ادعي وادعو
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان يعني ان اجتماع الصوتين ابلغ في الاستماع وكذلك ما تاتينا وتحدثنا فمعناه
ما يجتمع منك هذان الامران ولم يتعرض لنفي كل واحد على الانفراد ولذلك لو كان ياتيه ولا يحدثه او يحدثه ولا ياتيه صح
ان يقال ما تاتينا وتحدثنا وكذلك اذا قال لا تاتيني وتحدثني فمعناه لا تجمع بين هذين الفعلين كقولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا تجمع بينهما وكذلك لو اكل السمك على القراع ثم بعد ذلك شرب اللبن ولم يجمع بينهما لم يكن مخالفا للنهي عن الجمع ولم يجمع وهذه
وهذه الواو ومعناه الجمع بين الحكمين المطلوبين امرا ونهيا واستفهاما وليست كالواو التي تعطف بها مفردا مثل قام الابوان
على معنى ولا ترتيب واذا قلنا فيها الجمع المطلق فمعناه لتعلق المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في نسبة الحكم اليهما من غير تعرض
لمعية ولا ترتيب والمراد هنا في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن الجمع بين الفعلين فلا ينهاك عن ان يكونا في وقت واحد
فان الفعلين اما ان يكونا مفترقين او مجتمعين واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد والا كانا مفترقين فان
مثال الاستفهام اما تاتينا وتحدثنا ومثال النهي ليت لي مالا وانفقه مثال العرض الا تاتيني وتحدثني قوله واو
بشرط ينصب المضارع بعد او اذا كان بمعنى الى ان وقال سيبويه اذا كان بمعنى الا ان والامر في ذلك للاختلاف قريب
وانما قال قريب لانه لا يختلف بذكر ما هو المقصود هنا وهو تقدير ان وانما قلنا لا يختلف المقصود لان او ان كان بمعنى الى
والى حرف جر فيجب تقدير ان بعدها كما وجب تقديرها بعد غيرها من حروف الجر وهو حتى واللام وان كان بمعنى الا
والا يقتضي الاسم فوجب تاويل الفعل الذي بعدها بمصدر ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان او ما او كي ولا يجوز تقدير ما
وكي لما مر في حتى فتعين تقدير لن قوله شرط نصب المضارع بعد حرف العطف ان يكون المعطوف عليه اسما الذي
يتعذر ان يقدر تقديره لئلا يلزم كون المعطوف عليه اسما فيصح لتقدير ان لان العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف
في العامل ولان ركن الفعل مع الاسم فيه فعطفا احدهما على الآخر توجب الاشتراك فيقدر حرف مصدر ليكون المعطوف
اسما ايضا حتى يتجانسا لانه لا يمكن اشتراكهما في العامل وتعين تقدير لن لانها التي ثبت تقديرها ما ثبت على التقدم
فوجب عند الحاجة الى التقدير ان يقدر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك ويخرج فتنصب لان التقدير وان يخرج

ليمتنع العطف على الاسم المتقدم بلا مجانسة في الاسمية قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام
اما جواز اظهارها مع لام كي فلغرض الفرق بينها وبين لام الجحود من اول الامر الى غير النظر الى ما كان قبلها كان منفيا ام لا
لا ام بعكس لان لام الجحود لا تدخل والاظهار مع غير الراء ثم اولى واعترض الامام الحريري عليه قائلا لما حصل الفرق بالقابعد
المنفي قبل اللام من غير نظر الى ان ظهرت اولا داولي ... اي ما ذكره الامام الحريري قرينة خارجة عن اللام بخلاف ...
فانه قرينة داخلة فيه الا ترى انهم زادوا اللتين في قولهم علمت ان سيقوم للفرق بين المخففة والناصبة وان كان الفرق
بينهما يحصل بعلمت بناء على ان الناصبة يمتنع وقوعها بعد علمت ولكنهم لم يجتزئوا بعلمت لكونها قرينة خارجة ...
الحروف المشبهة بالفعل كلام المعنى مؤيدا لما ذكرنا واما جواز اظهار ان مع العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما فلغرض الفرق
بين عاطفة غير صريح الفعل وبين عاطفة صريح الفعل من اول الامر واعترض عليه الامام الحريري قائلا الفرق حصل بكون
لفظ المعطوف عليه هنا اسما ... الامر ثم فعلا صريحا واجيب الجواب عنه بعين ما ذكرنا في الاعتراض الاول واما وجوب
الاظهار مع لا في لام كي فلانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم يظهروا ان هنا لوقعت لام الجر على النفي واما بدخلوا
حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر يبطل صدارة حرف النفي فان قيل يلزم دخول
لا النافية على جملة هي صلة لان فيعود المحذور لانه يبطل صدارة حرف بدخول ان عليه فالجواب ان وقوع لا بعد ان
ليس مثل وقوعها بعد حرف الجر فان ان حرف موصول فيجوز ان يقع بعدها لا كما يجوز ان يقع بعد الاسم الموصول في قولهم
مررت بالذي لا يخرج وادخال حرف النفي الذي في الصلة وذكر يمتنع لما علمت من ان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه
حرف الجر لبطل صدارته قيل هذا ينتقض اولا بدخول الجار على الاسماء الشرطية والاستفهام نحو بمن تمرر امرر وبمن
مررت وثانيا بدخوله على حرف النفي في مثل بلا زيد اخرى ومثل بلا جرم ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يجبر في صورة
النقض بانه دخل الجار بخلاف ما نحن فيه وعن الثاني ... مدخول الجار لما كان اسما كان محلا لدخول الجار فاغتفر بطلان
الصدرية فيه مع ان المجانسة صورة النقض لما كان كالجزء لم يبطل الصدرية بالحقيقة ولم يكن تقدير الجزئية فيما نحن فيه
لان الجار انما يكون كالجزء بالنسبة الى الاشياء التي الى الحرف ... وعن الثالث بالمنع عن حرفية الدخول ... على تقدير التسليم
فالجواز وقوع اللام بعد الحرف قال المص في شرح المفصل انما اوجبوا الاظهار في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف
ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لما ولان لان ذلك مع ما بعده في تأويل المصدر فكانه لم يدخل الا على الاسم وقال
في الامالي كرهوا ادخال حرف الجر في الصورة على حرف ليس مع ما بعده في تأويل الاسم واعترض الامام الحريري على المص
فانه لا يلزم على ما ذكره امتناع سيجد زيد حتى لا اراه ونحوه والذي في المثال المذكور انه ساوى ان في الحكم وهو
انه مع ما بعده مفرد يرد ذلك للاشكال فيه وهو ان لا يبقى صدريته لا ايضا فلا ينجح الشبيه به وان ليس وان بنا
على انه اسم برأسه يقع بعده جملة فلا منافاة بينه وبين لا النافية الواقعة صدر صلته نحو مررت برجل لا يهجر
فلا ينجح الشبيه ايضا اقول الجواب عن الاول بمنع اشتمال الثاني ان كانت حتى جارة ويمنع الملازمة
ان كانت عاطفة او ابتدائية وعن الثاني بان الذي يساوي لئن في انه مع ما بعده مفرد ولا يبطل صدارة لا بهذا
كما لا يبطل صدارة ان وغيرها بهذا فانه يجوز وقوع ان بعد الاسم الموصول على التحقيق فيه ان يقال كل ما له صدر
الكلام يجب ان يقع صدر جملته ولا يجب تقدمه على كل لفظ في الكلام فاذا وقعت لا صدر الجملة التي هي الصلة
فقد حصلت لها صدر الكلام وكون جملتها مع الذي مفردا لا يخل بصدارتها اما بقية المواضع ينصب فيها الفعل بتقدير ان

فلا يجوز اظهارها في شيء منها نحو ... واو والفاء والواو لو قلت اسلمت حتى ان ادخل الجنة واكرمني فان اكرمك ونحوها
لم يجز وذلك لانهم اخذوا في هذه المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها فان وقوع الفعل بعد حتى
الجارة قرينة لتقدير ان بناء على ان حرف الجر لا يدخل الفعل ووقوعه بعد الاشياء الستة قبل الفاء والواو واو الداخلة على الفعل
المضارع قرينة لذلك فانه لما كان كذلك لم ينتظم العطف بحسب الظاهر فاحتيج الى تقدير ان لينتظم العطف
على ما تقدم فثبت قيام القرينة الدالة عليها مع كون الحذف اخصر فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان
على ثلثة اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع فذكر الجائز والواجب فعلم ان ما عداهما هو الممتنع
قوله ويجزم بلم ولما ... لما فرغ من ذكر رافع المضارع ونواصبه شرع في بيان جوازمه وهي ثلث عشرة ثم قال واما مع كيفما ففي
جزم المضارع واذا اما شاذا واما مع كيفما فلما في الاولى واما مع اذا فلان كلم المجازاة انما تعمل لانها نابت لان الشرطية من حيث
الابهام واذا للوقت المعين فيضعف مشابهتها لان ثم قال ويليه مقدرة في ان الشرطية يجزم مقدرة كما يجزم ظاهرة
فان قيل لم جزمت من وشبهها ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط في قولهم الذي يأتيني فله درهم قلت اجاب عنه المص
في الامالي المسائل المتفرقة بان الذي وضعت وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام التعريف فكما ان لام التعريف لا يجزم
فكذلك الذي وبان الجملة التي توصل بها لا بد ان يكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما وبان الذي مع ما يوصل به اسم
مفرد والشرط مع ما يقتضيه كلامان مستقلان ... وهي عامل الاسم الجزم في المضارع مطلقا بخلاف اذن في النواصب
فان عملها النصب مقيد ببعض الاحوال الا ترى انها انما تنصب اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا على ما تقدم
جميع ذلك وعمل لم ليس مقيدا ببعض الاحوال ووضعها لقلب معنى الفعل المضارع ماضيا ونفيه تقول لم يقم زيد ومعناه
ما قام في الزمان الماضي ومنها لما وهي مثل لم في ذلك اي فيما ذكرناه من انها تعمل مطلقا وفي انها وضعها لقلب معنى
المضارع ونفيه ولما تختص بالاستغراق الى حين وفيها اي لحين الكلام بلى تقول قد ندم زيد ولم ينفعه الندم فلما لم
استمر لم انتفعا نفع الندم الى حين الكلام بل واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها ويختص لما ايضا بجواز حذف الفعل تقول خرجت ولما اي ولما يخرج ولا تقول خرجت ولم وذلك لان لما زائد
ذكرات لما زائد على لم بحرفين فكانهم جعلوا ما ذاك عليها بمنزلة العوض من المحذوف ومنها لام الامر وهي اللام التي يطلب بها الفعل
وطلب الفعل اما ان يكون من الغائب او من المخاطب او من المتكلم واما ما يكون من الفاعل ومن المفعول ويختص لام الامر بما ليس
للمخاطب الفاعل لان المخاطب الفاعل امره احق بصيغة الامر على ما سياتي اختصاصه بها مثال الغائب الفاعل ليضرب زيد
بصيغة المبني للفاعل ومثال مفعوله ليضرب زيد بصيغة المبني للمفعول مثال مفعول المخاطب لتضرب انت بصيغة المبني للمفعول
مثال فاعل المتكلم ومفعوله لاضرب انا ولاضرب انا وقد جاءت لام الامر داخلة على المخاطب الفاعل قليلا وقرئ شاذا في قوله تع
فبذلك فلتفرحوا وحذفها مع ابقاء لفظ المضارع المجزوم بنفسه نادرا شاذ كقول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا ولام الامر مكسورة ابدا فاذا دخل عليها فاء العطف وواوه ثم جاز فيها الوجهان الكسر والسكون لقوله تع وليوفوا
ثم ليقضوا قرئ بهما جميعا فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كتف وهو ما يكون على فعل بكسر العين
ووجه الشبه ان وليه على وزن كتف بالكسر فكما اسكنوا ثمه اسكنوا هنا ومنها لا التي للنهي وهي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تع
ولا تسرفوا ولا يكون الا جازمة بخلاف التي لمجرد النفي فانه ... لا عمل لها في الفعل كقوله تع ومالكم لا تؤمنون ما بعده ... بانها
التي لا طلب فيها ومنها كلم المجازاة وهي ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا والثاني مسببا عنه وضعت ليدل على ان الاول

من الشيئين اللذين دخلت عليهما سبب للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمي النحويون الاول شرطا والثاني جزاء فان كان الفعلان
مضارعين فليس فيهما الا الجزم لتحقق ان تكرمني اكرمك لان مقتضي الجزم وهو حرف الشرط موجود والمانع من ظهور الاعراب
واذا كان المقتضي موجودا والمانع منتفيا وجب تحقق المقتضى وان كان الاول مضارعا دون الثاني فكذلك اي فليس في الا
الا الجزم لما ذكرناه من ان المقتضي متحقق والمانع منتف وان كان الثاني مضارعا دون الاول فجاز في الثاني الجزم والرفع
اما الجزم فلما ذكر المص في شرح المفصل من انه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت غير عاملة في الجواب الذي
هو ابعد عنها ثم قال وبه ... ذكر قولهم والله ان اكرمتني لاكرمنك وامتناع والله ان اكرمتني لاكرمتك وكذلك ... قولهم ان زيد
ضربته فربما ضعف ان زيدا يضرب اضربه لانه لما الغي الشرط يعني في قولهم والله ان اكرمتني لاكرمتك باعتبار الجواب لفظا ...
لفظا في الشرط مع الفاء امرا اللفظ في الجواب فجيء بالا ... فيه اعراب فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما ...
الفصل
واما مد في مثل الشرط فقولك ان زيدا ضربته كره ان يؤتى بالمفسر مجزوما مع الفصل بينه وبين العامل لضعف العمل مع
مع الفصل فخفف بالماضي ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد جعل المبرد الرفع في المضارع
اذا كان الثاني مضارعا شاذا كسيبويه ورفع المضارع اذا كان الاول مضارعا على هذا الذي ذكرنا من جواز الجزم والرفع
اذا كان مجردا عن الفاء فاما اذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة اقسام قسم يجب فيه
دخولها وقسم يمتنع وقسم يجوز فيه الامران والضابط فيه ان يقال كل موضع يحقق فيه تاثير الشرط في الجواب بقلب معناه
الى الاستقبال فيمتنع فيه الفاء لان الفاء انما يؤتى به ليرتبط الجواب بالشرط واذا اثر الشرط في الجواب فيحصل الارتباط
بينهما بالتاثير فيستغنى فيه عن الارتباط بالفاء وكل موضع يتحقق فيه تاثير الشرط في الجواب فلا بد فيه من الفاء ليحصل الارتباط
وكل موضع يحقق فيه احتمال التاثير واحتمال عدمه فيجوز الامران اذا تحقق هذا فنقول اذا كان الجزاء ماضيا لفظا
او معنى ولا يكون فيه قد لفظا ظاهرة ولا تقديرا فيمتنع فيه الفاء وعبر المص في الشرح عن القيد الاخير بقوله وقصد به الاستقبال
بدخول حرف الشرط والذي في الشرح احسن لانه يلزم من عبارة المتن ان يكون الفاء ممتنعا في عسى وليس لانه يصدق عليه انه ماض
لفظا بغير قد لكنه مما يجب فيه الفاء ولا يلزم على عبارة الشرح ان يكون ليس وعسى من قبيل الممتنع لانه لا يصدق عليه
انه مما يقصد به الاستقبال بدخول الشرط واذا تحقق هذا علمت انه لا بد من زيادة قيد اخر على عبارة المص
بان يقال متصرفا كما فعله في شرح المفصل او من تقييد بلم يقصد به الاستقبال بقوله بغير قد كما فعله في شرح الكافية واما امتناع الفاء
في الماضي المذكور لانهم لما رأوا الجواب يلزم تاثير الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك لانه قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى لان لم يقلب المضارع ماضيا والشرط
مؤثر في الماضي معنى للاستقبال كما هو مؤثر في الماضي لفظا سواء واما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس ولو لم يخرجه لدخل فيما لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه
دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء لانه لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض به الماضي المحقق
فكما وجب دخول الفاء في الامر والنهي وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون للشرط فيه اثار في معنى الاستقبال كذلك هذا واما التزموا
في الماضي المحقق قد لفظا او تقديرا مع الفاء وقد جاء قوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر
فكذبت بغير قد لفظا والفاء لازمة لما ذكرناه واما اثبت قد او قدرت ليكون تنبيها على تعذر تاثير الشرط بعدم المنافاة
بينها وبين تاثير ما بعدها بالاستقبال لانها يحقق ان الشيء قد وقع فلو اثر الشرط فيما بعدها لصار مترقبا ولا يستقيم نحو ان

وقع مع ترقبه قوله وان كان مضارعا فالمضارع المثبت والمضارع المنفي بلا يجوز فيهما دخول الفاء وخلوها
عنها واما جاز الوجهان لصحة تقدير تاثير الشرط فيهما وصحة نفي تاثيره وذلك ان المنفي بلا لن اجريتها مجرى لن وتقريره
يتوقف على مقدمة وهي لن لانه الاصل وضعها لنفي الاستقبال ولما ارادوا نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولهم
اريد ان لا يقوم جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة اذ لو لم يجرد عن معنى الاستقبال لاجتمع حرفا استقبال
لان ان للاستقبال مثل لا واذا تقرر هذه المقدمة فنقول ان قدرت لا في المضارع المنفي بها لنفي الاستقبال على ما هي عليه
في اصل وضعها مثل ان فانها في اصل وضعها ايضا للاستقبال تعذر تاثير حرف الشرط كما يتعذر مع لن والسين وسوف اولا لاجتمع
على الفعل حرفا استقبال فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء وان قدرت لا يخرج عن معنى الاستقبال مستعملة لمجرد النفي كما جردت
لا عن معنى الاستقبال واستعملت لمجرد النفي في قولهم اريد ان لا يقوم صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فيمتنع دخول
الفاء كانهم لما قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة وكانت
الاولى بان يجرد عن معنى الاستقبال من لن وما ولن اما لن فلما فيه من التاكيد فكان تجريد ما لا تاكيد فيه اولى لكونه
اضعف بالنسبة الى ما فيه التاكيد وان ازالة الاضعف اسهل واما ما فلكونها للحال واذا كانت للحال فلا يمكن تجريدها
لان التجريد انما يكون حيث يفيد غيره ما افاده ولا شك ان حرف الشرط لا يفيد الحال واما لا فلكونها مشتركة بين النفي
والشرط والمشترك اقل استعمالا من غيره وتجريد ما هو اكثر استعمالا اولى من غيره او لكونها موافقة للفظ ان الشرطية فكره
اجتماعها او لكونها بمعنى ما في نفي الحال فاما المضارع المثبت فلان جعلته خبر المبتدأ محذوف تعذر تاثير حرف الشرط فيه
لان اثر الشرط الاستقبال يكون في الفعل لا في الجملة الاسمية فيتعين دخول الفاء وليس بالكثير لما يلزم من اضمار المبتدأ
من غير حاجة قال المص في امالي المسائل المتفرقة وهذا قليل ولم يرد في القران منه الا قوله ان تضل احدهما فتذكر
في قراءة حمزة لان بقية القراء يفتحون ان فليس عندهم للشرط فيخرج بذلك عن الباب وان قدرته بنفسه
هو الجواب كفى تاثير حرف الشرط فيه الاستقبال فيتعين حذف الفاء فكذلك جاز الامران في المضارع المنفي بلا لان في المضارع
المثبت احتمالين اذا قدرت المضارع المثبت بنفسه هو الجواب لا يتعين فيه حذف الفاء لانه اذا كان بنفسه هو الجواب
ان جعلته والاعم الاستقبال من قبل الشرط امتنع دخول الفاء وان جعلت الفعل في نفسه واريد به الاستقبال من جهة
كان صالحا لوقوعه مشتركا او ظاهرا فيه عند من دخلت الفاء هكذا ذكره المص في امالي المسائل المتفرقة فان قيل
لم لا يقدر المبتدأ في الماضي وهو يجيز او يخاله قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بانه لا يمكن في الماضي لانه
اذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدأ فيلزم منه معناه وهو المضي ويبطل افادة الاستقبال فيه لانقطاعه
عن الشرط فيحتمل معنى الجزاء لانه يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء وذلك غير مستقيم فان قيل
فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فكيف يكون تقدير كونه ماضيا في المعنى قلت
اجاب عنه المص في شرح المفصل بانه ثم في التحقيق الماضي مقصود ليس الا والجزاء على الفاء وبل المتقدم واما هاهنا فلم يقصد من حيث المعنى
الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط لانقطاعه عن الشرط بسبب صيرورته خبر المبتدأ فلذلك اختلف هنا
ولم يختلف ثم فثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي قوله والا فالفاء يعني
وان لم يكن من القسم الاول والثاني فيتعين الفاء لتعذر تقدير تاثير حرف الشرط في القسمين الاولين الممتنع والجائز
كالامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المحققة والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك

وان اكرمتني فسوف اكرمك ولو ذكر الداخل على الحال وكذا لم يبين وعسى وان كانا فعلين لتعذر تأثير حرف الشرط اقول الامر
والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المحققة وقولكم ان اكرمتني فلن اكرمك والداخل عليه حرف الخطاب لا يجوز عليها
الضابط الذي ذكره فتمتنع ولا جاز فيكون من قبيل الواجب وذكر لقوله والمستقبل بغير حرف العطف الشرط مثالين والمثال
الثاني اعني قوله وان اكرمتني فسوف اكرمك وان صدق عليه انه مضارع مثبت الا انه من قبيل الواجب لانه علم مما
ذكر في بيان جواز الامرين في المضارع المثبت بلا ان الشرط لا يفيد استقبالا في قولنا ان اكرمتني فسوف اكرمك لان
اجتماع حرفي الاستقبال على فعل واحد في قوله والمستقبل بغير حرف الشرط فائدة اخرى اشار اليها المص في اماليه التي
على المسائل المتفرقة وهي انك اذا قلت ان اكرمتني اكرمك فان جعلت الفعل في نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان
صالحا لوقوعه شرطا او ظاهرا فيه عند قوم دخلت الفا لان الشرط لم يفد فيه معنى الاستقبال على هذا التقدير
واعترض عليه الفاضل المحقق صدر الدين الحديثي فانه قال ان يقول دخول الفا في نحو ان اكرمتني فاكرمك
لازم لان الجزاء لا يخلو اما ان يراد به اولا الاستقبال وايا ما كان لا يؤثر فيه حرف الشرط اقول الجواب عنه ان الجزاء
لا يراد به الاستقبال اصلا لجواز ان يراد به الاستقبال من قبل الشرط فلا يدخل الفا على هذا وانما تعذر التأثير
في الامر والنهي لانه انشا والانشا لا يتحقق لمعناه الا باللفظ فلا يتصور فيه اثر الشرط الاستقبال وكذا لو دخل
عليه حرف الحال مثلا وان يتعذر تأثير الشرط فيه الاستقبال لانه قال المص في شرح المفصل من ان معناها الحال
فلم يمتنع ان يجامع ما يناقضها كما لا يستقيم ان يجامع ان فلا يقال ان ما يقوم لان ان للاستقبال والحال يناقضه ولا كذا
يتعذر تأثير حرف الشرط في ليس وعسى لان ليس فلكونه لنفي الحال واما عسى فلخروجها عن معنى الزمان او لخروجهما
عن معنى الزمان ان لم يقل ان ليس لنفي الحال لانها فاقه تكون مقطوعة عن الزمان مطلقا فلا يستقيم ان يصير مستقبلا
باداة الشرط لان يعتبر الزمان فيه لا يصير زمانا اقول ولقائل ان يقول على التعليل الذي ذكره المص في شرح المفصل
على تعذر التأثير فيها انما يلزم التناقض عند التأثير لو بقي معنى الحال مع صيرورته مستقبلا واما لو انقلب الحال الى الاستقبال
فلا كما في الامر العين المحقق فانه ينقلب المضي الى الاستقبال عند تأثير الشرط فيه واما قوله تع واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فانما خلي الجزاء فيه عن الشرط مع انه جملة اسمية لان اذا فيهما
مستعملة لمجرد الزمان كقوله والليل اذا يغشى فان اذا فيه لمجرد الوقت على ما قرر في الظروف المبنية
واما قوله تع واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم فيحتمل ان يكون كذلك يعني يكون اذا فيه مستعملة لمجرد
الزمان ويجوز ان يكون التقدير فهم محذوف كما قدر في قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذكرنا
ولولا ما ذكر من احد الجوازين لوجب دخول الفا لانه يكون اذا فيه مستعملة للشرط من غير ان يتقدمها قسم والشرط
الذي لا يتقدمه قسم ملفوظ ولا مقدر اذا لم يؤثر في الجزاء يجب دخول الفا في جزائه لامتناع ان اكرمتني ساكرمك ونحوه
مما لا تأثير فيه للشرط في الجزاء فلولا تقدير القسم في قولنا لئن اكرمتني ساكرمك لم يجز بغير فاء قوله ويجيء اذا
كان الجزاء جملة اسمية يقوم اذا التي للمفاجاة مقام الفا لانها مثلها في الدلالة على تعقب ما بعدها لما قبلها من غير مهلة
وامتناع الابتداء بل لا بد ان يتقدمها شيء يرتبط بما بعدها به كالفاء وانما لم يكن في الجملة كراهة ان يلتبس باذا
التي للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخص اذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما
قال المص في شرح المفصل ولا يكون الا في الجزاء كقولك ان تكرمني اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو قلت لن تكرمني اذا

زيد المريد لانها التي للمفاجاة فلا يقع بعدها الا الجمل الخبرية لانها وضعت لمفاجاة امر محكوم عليه وذلك انما يكون
في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا في جميع الانشاءات قوله وان مقدرة بعد خمسة اي يجزم بان مقدرة
بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد معناها اي معنى ان وبهو لن يكون الاول سببا للثاني مثال الامر
اسلم تدخل الجنة مثال النهي لا تكفر تدخل النار مثال الاستفهام اين بيتك ازرك مثال التمني ليت لي مالا انفقه
مثال العرض الا تنزل تصب خيرا فالمضارع في هذه الصور مجزوم بان مقدرة تقديره ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر
ان لا تكفر تدخل النار والجنة واين بيتك ان تعرفني بيتك ازرك ليت لي مالا ان كان لي مال انفقه والا تنزل ان تنزل
تصب خيرا وانما صح تقدير ان في هذه الصور لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا يتعلق
عن نية الطالب او غرض حامل للطالب على ذكر الطلب والا كان عبثا فوجود ذكر الغرض الحامل مسبب عن المطلوب الخارجي
لان الغرض اعني العلة الغائية سبب في الوجود العقلي مسبب في الوجود الخارجي فيكون ذكر السبب الخارجي مفهوما
من الاوامر يعني من الامور الخمسة واذا كان السبب مفهوما من الاوامر وذكر المسبب الخارجي وهو المضارع الجزم
الملفوظ به فيما نحن فيه يكون هذه المجموع اعني الاوامر والمضارع المجزوم قرينة لحرف الشرط والسبب فلا يكون
احتياج الى ذكرها لان متبعهما مذكور وهو يدل عليهما ولذلك اي ولان الطلب الحامل لا ينفك عن سبب حامل
كما ذكرنا لم يقع الجزم في النفي لان النفي خبر محض والاخبار لا يلزم ان تكون لتحصيل مسبب عنها بل قد يكون لغرض
اطلاع المخاطب خاصة فان قيل اطلاع المخاطب على الخبر اذا كان الغرض يكون ذكر مسببا عن الخبر فلا يقع
قوله الخبر لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنه خارج عنه قلت اراد مسببا خارجا عنه كما صرح به في شرح المفصل
فيكون المعنى لا يلزم ان يكون الخبر لتحصيل مسبب خارج عنه فان قيل اطلاع المخاطب على الخبر خارج عن الخبر فيكون
ما هو الغرض عن الخبر خارجا عن الخبر قلت اطلاع المخاطب على الخبر مستلزم لتحصيله عنده فالتحصيل عند
المخاطب هو نفس الخبر بخلاف الطلب فان الذي المتحصل به لا يكون الا خارجا عنه ويجب عند اهل التحقيق ان يكون تقدير
الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار بجزم تدخل لان الغرض بنفي تقدير الكفر فاذا قدر
السبب لكفر صار التقدير فانك ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد فلا تكفر لا تدن من الاسد ياكلك فان قرينة
فيه ايضا نفي الدنو فاذا قدر الشرط منفيا كقولك فانك ان لا تدن من الاسد ياكلك فيفسد المعنى خلافا
للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اذ قد اتضح ان المعنى في المثال الاول على فانك ان تكفر تدخل النار وفي المثال
الثاني على فانك ان تدن من الاسد ياكلك واذا اتضح المعنى اجاز الكسائي مثل لا تكفر تدخل النار بالجزم
اعتمادا منه ايضا على ايضاح المعنى في مثله والاقطع اصوب لان الاثبات اول على الاثبات منه على النفي والنفي
اول على النفي منه على الاثبات قوله مثال الامر حد المص مثال الامر بقوله صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وهذا حد لما يسميه النحويون والاصوليون صيغة الامر
ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب مطلقا فان نحو اسم الفعل يدل على الطلب وليس بصيغة الامر
وانما ارادوا نوعا مخصوصا من صيغ الطلب وذكر النوع هو صيغة افعل وحضرها هذه الصيغة
بهذا النوع من صيغ الطلب بهذا اللفظ اعني بمثال الامر لان هذا المثال اعني مثال افعل غالب في الطلب
وغيره مثل نزال وان كثر في الطلب لكنه كثر في غيره ايضا من الصفة والمصدر ولا يكون غالبا في الطلب

المفصل

في حد المص جنس شامل للمحدود وغيره من الماضي والمضارع وقوله يطلب بها الفعل يخرجهما وقوله من الفاعل
المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب وقوله بحذف حرف المضارعة وان كان لتفعل
كذا الذي للفاعل لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان نعلم لتفعل كذا قليلا وهذه الزيادة الشاكة في قوله
فيذكر للتفرجوا بصيغة المخاطب الفاعل قوله وحكم اخره يعني الامر حكم المجزوم وان لم يكن مجزوما
اي معربا بالجزم عند البصريين لزوال مقتضى الاعراب فيه وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم
في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الامر ومن ثم اي ومن اجل انهم عاملوه معاملة المجزوم توهم الكوفيون انه
مجزوم ولذلك اي ولاجل انك تعامله معاملة المضارع المجزوم وجب ان تقول اضرب باسكان الاخر لانه كذلك
عند كونه مجزوما وادع وارم واغز واخش بحذف حرف العلة لانه يحذف حرف العلة منه اذا كان مجزوما وادعوا
واضربوا واضرب بحذف النون لان النون يحذف منه بالجزم قوله بين المص بناء مثال الامر من الافعال
مع اختلافها يعني انك اذا حذفت حرف المضارعة فلا يخلو اما ان يكون بعدها في المضارع ساكن وليس
بالرباعي اولا فان كان الاول وهو ان يكون ما بعدها ساكن وليس بالرباعي زدت همزة وصل ليتوصل بها
الى النطق بالساكن والهمزة التي زيدت للتوصل لا بد ان يكون متحركة لانها زيدت ليتوصل بها الى النطق
بالساكن والتوصل بها اليه لا يتحقق الا بحركتها وحركتها ضمة ان كان بعد الساكن الذي بعد حرف المضارعة
ضمة اذ لو فتح وقيل اقتل لالتبس بالمضارع المتكلم ولو كسرت وقيل اقتل لكان مستثقلا فضمت دفعا
للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفة على تقدير الكسر بالاتباع وكسرت الهمزة الوصلية فيما سواه يعني فيما لم يكن
بعد الساكن ضمة سواء كان بعد الساكن ضمة او كسرة نحو اضرب او فتحة نحو اعلم لانهم لو ضموا في مثل اضرب لالتبس
بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ولو فتحوا لالتبس بالامر من الرباعي من باب الافعال كما لو فتحوا في مثل اعلم لالتبس
بمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا لالتبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين واراد بقوله رباعي الرباعي
بالهمزة اعني باب الافعال في مثل قولك يعلم ويرسل فان الفعل ان كان من باب الافعال فهمزته في الامر
مفتوحة مقطوعة لانهم جاؤا بالهمزة المفتوحة المحذوفة من مضارعه لزوال الموجب لحذفها الا ترى
ان اصل تكرم يعلم ويرسل يؤعلم ويؤرسل كما تقول دحرج يدحرج لان حرف المضارعة هو حروف الماضي
بعد حرف المضارعة وانما حذفوها في المضارع لان منه اعلم وارسل واصله ااعلم واارسل فكرهوا اجتماع
الهمزتين في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا باقي حروف المضارعة كلها مجرى واحد الا ترى باب واحد فحذفوا
الهمزة مع ما قبلها فلما حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الامر زال موجب حذف الهمزة فوجب الاتيان بها
اجراء للكلمة على اصلها ولئلا يرد الهمزة الاصلية لا ينقص في الامر من الكلمة حرف وهو غير جائز بالاتفاق
مع انهم هذا ولئلا احد وتقريره ان يقال اذا حذف حرف المضارعة للامر من باب الافعال وجب ان يرد
الهمزة الاصلية المحذوفة لانهم لو لم يردوها لا تنقض ان راد واغز هما مفتوحة مثلهما انما دل العجز فلان ما بعد
حرف المضارعة ساكن لان كلا منهما فيه وانما ان يعز هما مفتوحة فلانهم لو كسروا لالتبس بالثلاثي الا ترى
انهم لو قالوا من اجرب يعرب اجرب بكسر الهمزة لم يعلم من اجرب حرام من ضرب ولا وجه للفتح لما يلزم
من حصول الالتباس فانها لو ضمت لالتبس الامر من باب الافعال بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله والذي يكون

على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي وهذا دليل آخر وتقريره ان يقال الهمزة التي في صيغة الامر من باب
الافعال هي الهمزة الاصلية العائدة لزوال مقتضي حذفها لانهم جاؤا بها في موضع ليس بعد حرف المضارعة ساكن
الا ترى انهم قالوا في صيغة الامر من يريد ويعيد ويرى اراد واعد وار فمجيئهم بها في هذا الموضع يدل على
انها الاصلية العائدة لزوال مقتضي حذفها لانه لو كان الاتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن للاتيان بها
في هذا الموضع معنى فثبت بهذه الدلائل الثلاثة ان الهمزة في صيغة الامر من باب الافعال هي الهمزة الاصلية
العائدة لزوال مقتضي حذفها واذا كان الهمزة الاصلية فوجب ان يكون مفتوحة مقطوعة لان الاصلية
كانت كذلك هذا كله اذا كان بعد حرف المضارعة في المضارع ساكن فان لم يكن بعد حرف المضارعة في المضارع
ساكن نطق به على ما هو عليه يعني من غير الاتيان بهمزة الوصل لاستغنائهم عن همزة الوصل بتحرك ما بعده
من صحيح او معتل كما في قولك عد من تعد دحرج من تدحرج وكما في قولك تعلم من تتعلم وفي قولك قم من تقوم
وترى ته وده وره والزموها ها في السكت في مثل ذلك وهو الذي يكون على حرف واحد من صيغة الامر اذا وقفوا
لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قوله فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم في المرفوعات ما يقام
مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعول ما لم يسم فاعله والغرض ههنا ذكر ما يلزمه من التغيير عند بنائه للمفعول واعلم
ان البحث عن كيفية بناء فعل ما لم يسم فاعله وبناء مثال الامر واسم الفاعل والمفعول خارج عن علم النحو لانه موضوع
من اصول العلم الاعراب لا لابنية الكلم فالبحث عن كيفية بنائها يكون من علم التصريف فان كان ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل اخره كقولك ضرب وقتل ودحرج وانما ضموا اوله ليتنبهوا على انه من قبيل هذه الصيغة اي من باب
المبني للمفعول فان مجرد الاقتصار على كسر ما قبل الاخر لا يفيد كونه من قبيل الصيغة لان ما قبل الاخر
قد يكون مكسورا في المبني للفاعل مثل علم ولو اقتصروا على الضم لالتبس الماضي المجهول من باب الافعال بالمضارع
المجهول منه او من مجرده الا ترى انك لو قلت اعلم بضم الهمزة وفتح اللام لاحتمل ان يكون من الماضي المجهول من
الاعلام كما احتمل ان يكون المضارع المجهول للمتكلم منه اي من العلم فتبين فائدة الضم والكسر جميعا واعترض عليه
الامام الحديثي قائلا هذا ضعيف جدا لانه انما يتم لو لم يدل دليل على ان علامة المبني للمفعول مثلا اعلم هو
لا يكون غير الضم والكسر ولم يتم ذكره ايضا معارض بان الضم لا يخلصان عن اللبس فان اعلم الذي هو ماض
مبني للمفعول مثلا اعلم هو مضارع مبني للفاعل والحق ان يقال انما غير لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وخص الماضي
بهذا التغيير لانه لما نزع عن المبني اراد وان يكون على بناء لم يوجد في الاصول فتعين ان يضم اوله ويكسر ثانيه
وعكسه والعكس اثقل لان الابتداء بالاثقل والدوام باخف منها اخف من عكسه ولان الكسر وجد في كل ولم يوجد
فيه فتعين ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا في الثلاثي المجرد وغيره محمول عليه قوله ويضم الماضي
الذي في اوله همزة الوصل اذا بني للمفعول لا يقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لانهم لو اقتصروا فيه
عليهما وهمزة للوصل وقد علم ان الهمزة تسقط في الدرج وحركة الاخر قد يزول في الوقف فاذا قلت استخرج
يحتمل الامر ويحتمل ما لم يسم فاعله فادى الى لبس الماضي المجهول بالامر موصولا موقوفا فضموا معها الثالث
ليندفع بهذا اللبس عند الوصل والوقف ولم يضم الثاني لكونه ساكنا لا يقبل حركته في اصل بنيته واما الكاسر

اذا الماضي بالهمزة ابتدئ يضم فيه معها الثاني وذكر في ثلثة ابواب الاول باب التفعل مثل تقوّع فانه يضم القاف مع ضم التا وكسر الرا اذا لو اقتصر فيه عليها وقيل تقرّع بفتح القا لاحتمل الماضي المجهول من باب التفعل كالماضي المعلوم من باب التفعيل لان صيغة المضارع المعلوم من باب التفعل للمخاطب والغايبة كذلك فيلتبس الماضي المجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب التفعيل فيضم الثاني فيه لئلا يقع هذا اللبس والثاني من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة لان تجاهل بضم التا وكسر الها يحتمل الماضي والمضارع المذكورين والثالث باب التفعلل مثل تدحرج فانه يضم فيه ايضا الثاني اذ لو اقتصر على التغيير الاول للتبس الماضي المجهول من التدحرج بالمضارع المعلوم من الدحرجة **قوله** ومعتل العين يعني ان ما اعل عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع ففي مجهوله ثلث لغات قيل وبيع وهذه اللغة افصح اللغات الثلث وقيل وبيع بالاشمام وهو فصيح وقول وبوع بالواو وهو قليل قال ابو شامة في شرح الشاطبي ان الاشمام يطلق باعتبارات في عرف القراء الاول خلط حرف بحرف كما في الصراط ومصيطر والثاني خلط حركة باخرى كما في قيل وغيض والثالث اخفاء الحركة فيكون بين الاسكان والتحريك كما في قوله لا تامنا على يوسف والرابع ضم الشفتين بعد الاسكان وهو الذي في باب الوقف وقال تلميذه المراد بالاشمام ههنا اشمام الفا الضم فيكون الفا بين المضموم والمكسور كما يكون حركة الف الامالة بين الفتح والكسر واما اليا فلان اصله بيع فكرهوا الكسرة على اليا بعد الضم فاسكنوها فلم يكن بقاء ما ساكنة مع ضم ما قبلها وكان الاولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لانه اقل تغيرا ولان تغيير الحركة اخف بالاعتبار لانه مستلزم لوجود الاخف وهو اليا ثم حمل قيل عليه بكسر الفا وكذلك حكم على بيع فانقلبت الواو يا ليجانس الكسر فصار قيل واما حمل قيل على بيع لانهما من باب واحد وقال المصنف في شرح المفصل لاتفاقهم على جريها مجرى واحدا اقول الاولى ان يقال في شرح الكافية الايضاح في شرح المفصل ان يقال انما حمل قيل على بيع لانهما من باب واحد باعتبار انهم اتفقوا على جريهما مجرى واحدا واما الواو فلان اصله قول بكسر الواو فصار قول بواو ساكنة قبلها ضمة فوجب بقاؤها ثم حمل بيع عليه بان اسكنوا اليا ساكنة فانقلبت اليا واوا ليجانس الضم وانما حمل عليه لانهما من باب واحد فيكون لغة قيل وبيع محمولا فيما لا ينقل على الاخف فلما جاء كذلك كان افصح اللغات فان قلت لم كان قلب الواو الى اليا اولى من قلب اليا الباقي الى الواو قلت لان قلب الواو مستلزم لحصول افصح اللغات وقد علم بذلك حكم لغة قول وبوع لان اصحاب هذه اللغة حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام فلا بد ان الاصل الضم او انه هذه الافعال قال المص في شرح المفصل وقد جاء الاشمام مقرا به في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه من غير صوت وذكر غير معمول به هنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذكر اما ان يكون قبل التصويت بالفا او بعدها او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه يكون اشماما للحرف الذي قبلها وان يقال ان الحرف الذي قبلها ان كان مضموما لم يعقل اشماما اقول لانه اذا كان ذلك الذي قبلها مضموما يكون ضم الشفتين عند التصويت به ضروريا ومع وجود ضم الشفتين عند التصويت به لا يكون ضم الشفتين مرة اخرى عنده ودون كان الحرف الذي قبل الفا مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضمت الشفتين

مع التصويت به كان مضموما واما بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت به وضمت الشفتين مع التصويت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع التصويت بها فوجب ان يحمل ضمة خالصة عند ذلك لا يقال ان الاشمام لا يكون الا بعد النطق بها في حال النطق باليا الساكنة بعدها والمد الذي بعد اليا الساكنة تمكن من ذلك لانا نقول انه فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في مثل قد كذبت حتى تخرج باعبد الله وقلت باقول مع انه لا يا ساكنة فيه تمكن من الاشمام وايضا فانه لو فصل بما ذكر هذا القائل في قيل وبيع لانقلبت اليا واوا الضم الشفتين عندها لان الامر للواو الا ذكر والجواب عن ذكر الاشكال ان الاشمام ان كان عند ابتداء ذكر بالكلمة فلا اشكال اقول لانه يجوز ان يكون ضم الشفتين قبل التصويت بالفا ولا يلزم المحذور الذي ذكره هذا المتوهم لانه انما يلزم من وجود حرف قبل الفا حرف بالضرورة وان كان الاشمام مع وصله اياها بغيرها كان ضم الشفتين في سرعة بين النطق بما قبلها وبها فانه زعم انه ليس بين النطق بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول هو زمن الاشتغال بالحرف الثاني اقول لا يبعد هذا الاشكال الحقيقي لان بديهة العقل تشهد بخلافه وانا يبعد به التواصل بجواب هذا النزاع انه اذا انطق بحرف من حروف اللسان معلوم ان اللسان ينتقل من مكان الى مكان اخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعا يعلم بذلك ان بين النطق بالحرفين زمنا ثالثا ولذلك ميز ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان حرف المدغم احدهما في الاخر لا يتخلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم الكلام الجواب انه يمكن ضم الشفتين بينهما في زمن بينهما بقصد المتكلم الى ترك الى ترك الحرف الثاني في الزمن الثاني وشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني بضم الشفتين يمكن ذكر هذا ما ذكره المص في شرح المفصل مع بيان ما يحتاج اليه فان قيل المص سلم بقوله ثم لو سلم له ذكر انه ليس بين الحرفين زمان وقيل انه بينهما في نفس بينهما تناف لذلك قلت لا منافاة لانه انما سلم انتفاء زمان ثالث هو زمان الانتقال ويكون ذكر الزمان الثالث بعد الفراغ من الحرف الاول وقبل الاشتغال بالحرف الثاني والزمان الذي اثبت بقوله بينهما في زمن بينهما انما يكون بعد الزمان الثالث لو فرض وجود الزمان الثالث وعن يمكن من الزمان الثاني بما ذكر ان الزمان الثالث الذي هو للحرف الثاني لو لم يقصد المتكلم فيه الى الاشمام لكان مشغولا بالحرف الثاني واذا قصد الاشمام يكون تاركا للحرف الثاني في الزمان الثاني وشاغلا اياه بضم الشفتين واعلم ان الاشمام الذي ادعى المص ههنا امكانه وحقيقته هو الاشمام بمعنى خلط الحركة بالحركة وما كان الحركة المخلوطة فيما نحن فيه الفتحة والضمة لا ينفك عن ضم الشفتين عبر عنه بلازمه وهو ضم الشفتين قوله ومثله يعني ان باب انفعل وافتعل المعتل العين يجب ان يضم الثالث منهما وهو ما بعد الساكن وما بعد الساكن ما قبل حرف العلة فقياسا ضم ما قبل حرف العلة وكسر ما قبل الاخر في هذا حال البناء صار اصلها كما في اخير اختير بضم التا وكسر اليا وفي انقيد انقيد فعلم الشرطية وقيد مانع لهي كما بيع في انقضاء تلك اللغات المذكورة فوجب ان يجري اللغات الثلث فيهما ودون فيهما استخير وانقيد بعض اللغات الثلث المذكورة لا يجري في استفعل وافعل لان ما قبل حرف العلة في اصلهما اذا بنيا للمفعول كما ل وبالضم تبل الساكن فلم يكن مثل بيع في اصله ضرورة لان اصل بيع مكسور وقبلها ضمة وفي اصلها مكسورة وقبلها ساكن فافترقا وحكم اليا المكسورة اذا اسكن ما قبلها وكانت مما يعل لا علال اصلها وهو الثلاثي ان ينقل حركتها الى ما قبلها ولو لم تكن فان وكانت مما يعل لاعلال اصلها لانه اذا لم يعل الاصل لا يعل الفرع الا ما نقل من مثل عود

واعور واستعور فاذا نقل الحركة فيهما على ما قبل حرف العلة يصير استخير واقيم فلذلك وجب فيهما الضم والحذو اذا لم يوجد فيهما مفتح تلك اللغات قال المص في شرح المفصل وليس فيهما قبل اقيم واستقيم الا الكسر الصحيح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي هو اصل فيما قبل اليا لست المذكورة الان اي ان اصل فيه كل اقيم واستقيم اقوم واستقوم فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت وانقلبت يا فلا وجه لضم القاف ولا الاشمام لان اصلها السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم فتبين ان علة ذلك منتفية في اقيم واستقيم **قوله** وان كان المضارع اذا بني للمفعول ضم اوله وافتح ما قبل اخره لانهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الاخر لم يعلم في مثل يعلم ولو اقتصروا على الضم لم يعلم في مثل يكرم من الاول لاحتمال ان يكون مضارعا معلوما ومجهولا من الافعال وانما قال في مثل ليدخل فيه مضارع التفعيل والمفاعلة والفعللة لان حرف المضارعة في هذه الثلثة ايضا مضموم فيلزم التباس المجهول بالمعلوم فيها ولا يخفى عليك انه يرد ههنا على ايضاح ما ذكر المص ما اورد الامام الحلاوي على ما ذكر في المطرزي فالوجه ان يقال انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما فتح ما قبل اخره للخفة وبعد ذكر تبيين علم الانفعال على احدهما **قوله** ومعتل العين المضارع المجهول اذا كان معتل العين ينقلب عينه الفا سوا كان ثلاثيا مجردا او منشعبا منه لانها تحركت وما قبلها مفتوح مثل يخاف ويقال ويستعاد او في حكم المفتوح مثل يقال ويستقال فيجب قلبها الفا لما تقرر في التصريف وكذلك معتل اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل يرمى ويستقصى واما مثل القاف فيكون فكون الفا في المضارع المجهول واوا سوا كانت يا فيما سمي فاعله او واوا كانت مخلوقة فيما سمي فاعله او نايبة فلذلك تقول يبايس يوقس لان اليا اذا كانت ساكنة وقبلها ضمة وجب قلبها واوا وفي يوجل يجل وفي يعد وبقي يوعد ويوقي لان علة حذف الواو من يعد ويقي وقوعها بين يا وكسرة وتلك لم يقع بين اذا بني للمفعول وزالت الفلاب الكسرة بضم فذ **قوله المتعدي وغير المتعدي** الفعل منحصر فيهما لان المعاني لا يخلو الاحداث ينقسم على قسمين قسم لا تعلق له بغير من قام به بحيث بغير فاعله وقسم يتعلق بغير من قام به بنفسه وانما قال بنفسه ليخرج عنه اللازم فانه يتعلق بغير من قام به لكن لا بنفسه بل بواسطة حرف الجر فما تعلق بغير من قام به بنفسه فهو المتعدي كضرب ومثل فانه لا يعقل بدونه لانه من المعاني النسبية ويلزم المتعلق بهذا الضرب الى هذا النوع هو المتعدي فاذا ذكر لم المتعلق سمي مفعولا به اقول يشترط ان يذكر مع غير اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي واما فيما هو بهذا النوع مثل زيد ضارب عمرو امس فانه ذكر متعلق الضرب بهذه الصورة مع ان هذا المتعلق ليس مفعولا به لامتناع استعمال اسم الفاعل الماضي في المفعول به وهو ممتنع عند غير الكسائي وما يعقل من غير تعلق كقام وقعد ونحو الاول يسمى غير متعد فحصل مما ذكر ان المتعدي لا يتوقف فهمه على متعلق فان قيل غير المتعدي يدخله اول لانه يتوقف عقليته على فاعله لا يقال ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل القعود لا يخطر ببالنا من يقوم به ولا تذكر تقول قعدة صفة يتعلق بالقعود مع انا نعلم انه من غير ان يتعرض لذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه لانا نقول ان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغنا بقولهم صفة لان ذكر من معقولها قلت اجاب عنه المص في شرح المفصل بان الفاعل في غير المتعدي محل وليس متعلقا فان قيل غير المتعدي يتوقف فهمه على الزمان والمكان وهما متعلقان قلت كجاب عنه المص في شرحه بانا نعقل غير المتعدي مع الذهول عن الزمان

لتعلقه

والمكان ولو كان تحقق عقليته لم يكن عقليته للحقيقة مع الذهول عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته ثم المتعدي قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد كضرب ومنه سمع فانه من الافعال المتعدية الى واحد في الحقيقة كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما يتوقف السرقة على المسروق منه فالوجه الذي يتعدى السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذاك وسمعت زيدا قائلا وقوله هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون وذكر لا يحسن قال المص في امالي القران والجواب عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار معناه الذي وضعت له الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا في البرية بدا حد واخذه خفية لا يقال له السرقة لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا فهمت معنى السمع بالنسبة اليه ولذلك لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن السمع منه لم يتعذر معنى السماع وانا المسموع بالنسبة الى السمع كالمشموم منه كان بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار قرينته وقرينته لا يكون الا ما يذكر بعده حال تبيين حضوره ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقالوا قائلا ويقول ذلك في موضع نصب على الحال ليس مثل قولك سمعت قول زيد قائلا ولا مثل ضربت زيدا ضاربا بالسقوط لانه ههنا تقدير غير الاول وثم تقدير مثل اوتو عجا فافهم فالذكر ويخرج قوله هل يسمعونكم اذ تدعون على ان المقدر هل يسمعون اصواتكم وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون نفس الصوت علم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر **وقد** يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كاعطي وعلم الا ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطي والاخر الشي الذي يعطاه ولو ذهب عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم يعني علم النسبة فانه يتعلق بنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك ان المنسوب والمنسوب اليه من معقول النسبة يعني يمتنع تعقل النسبة بدونهما فيكون علم الذي بمعنى النسبة مما يتوقف فهمه على اثنين فيكون متعديا الى اثنين وقد يتعلق المتعدي بثلثة كاعلم وارى الا ان اعلم معدول بالهمزة عن علم المتعدي الى اثنين وزيادة همزة التعدية في الفعل توجب لذكر الفعل حصول المعنى الذي وضعت له وهو زيادة مفعول هو في المعنى مخبر لقيام ذكر الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه صيرت زيدا عالما اقول ان اللام في قوله لقيام يتعلق بمخبر وبيانه ان المتكلم اذا قال اعلمت زيدا فمعناه عمرا منطلقا فمعناه صيرت زيدا عالما بمضمون هذه الجملة اعني عمرو منطلق فالعلم بمضمون هذه الجملة يكون قايما بزيد قطعا والمتكلم صير معنا العلم قايما بزيد فيكون المتكلم فاعلا للتصيير قيام العلم بزيد وزيد مفعولا له لكن التصيير واذا كان زيد مفعولا للتصيير قيام الفعل به فيكون مصيرا لقيام العلم به فثبتت ان همزة التعدية زادت اعلم مفعولا وقد علم ان العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار اعلم باعتبار همزة التعدية يتعلق بمخبر باعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلثة وكذلك ارى من راى بمعنى علم فانه ايضا يتعلق بثلثة كما ذكرنا في اعلم وهذان الفعلان يعني اعلم وارى متعديان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت وازعمت واخلت فحكمها عند القائلين بها حكم اعلم وارى يعني من قال يجوز ادخال همزة التعدية على ظننت

وحسبت وخلت وزعمت يكون المنسئ واحسنت وازعمت واخلت عنده متعدية الى ثلثة كالذي اعلم
وارى منقولتان الى ثلثة بالتقدير الذي مر في اعلم قال المص في شرح المفصل واعلمت واريت منقولان بالهمزة
بالاتفاق وبقية افعال القلوب مختلف فيها فالصحيح انها لا تجري هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس
فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان بابه الفاظا مخصوصة وغاية ما في القائل
بذلك الحاقه باعلمت واريت وليس بالجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر
واما انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد
قال المص في شرح المفصل لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من المتعدي الى واحد
فان قيل زعم ان الاول والثاني والثالث بالنسبة الى انبأت واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانك تجد
تعلق الفعلين بهما تعلقا واحدا فلذلك شبه ووجه التشبيه في ذلك ان الاعلام منقول عن علمت وعلمت في الاصل
[...] يتعلق باثنين فاذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلثة فوجب ان يكون متعلقا بثلثة واما المنقول
في باب انبأت فيها نفس النبأ والخبر والحديث وهي نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذكر الحديث والخبر
الا ترى انك اذا قلت رجع القهقرى فانما ينتصب على المصدر لانه رجوع وان كان لنوع فكذلك ههنا
المفعول الثاني والثالث حديث وخبر ولكن كان لنوع مخصوص بجملة في ذكرها اعلمت فانهما متعلقان في
لا من هذه الجهة والترتيب ان الاعلام يتعلق بالخبر وبحديث هو مركب من جزئين والجميع متعلقا في
دليس [...] منها نوعا له [...] من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما الانباء والاخبار فيتعلق بالخبر ولا يتعلق
بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع بقي لنا ان يقال كيف صح
ان يجري ما ليس بحكم في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار
كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي صحح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حديث زيد عمرو منطلق هو الذي
صحح به وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا لك قال عمرو منطلق فالحديث الواقع بعد القول ههنا
الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث من باب انبأت واخبرت وقوله في شرح الكافية ولكنهما لما اشتملت معناه
ان انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث متعدية الى واحد ولكنها اجريت مجرى الاعلام لانها مستلزمة لمعنى الاعلام وانما قلنا
انها مستلزمة لمعنى الاعلام لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن واذا كان كذلك يكون مستلزما لمعنى الاعلام
قطعا وقال جار الله العلامة في المفصل اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه ووجه تلميذ المص الموافقة بينهما
باشتراكهما في اقتضاء مفعول حصل به الفاعل شعورا بوجود النسبة بين الثاني والثالث وقال المص في شرح المفصل
فلذلك جار الله اجري مجرى اعلمت يريد به الاجراء بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مؤديهما
لا يتحقق معنى المصدرية فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعولي علمت في الشبه لموافقتهما في الصورة والتعبير بوجه فان قيل
فما المانع ان يكون انبأ كاعلم فيكون متعلقا به كمتعلقات اعلم فيكون مفعولات على الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو
تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس عالما وانما هو معلوم متعلق للعلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في النفس
حديث عن المعلوم وهو حقيقة اخرى غير المعلوم وان وافقه في نسبة شيء الى شيء من متعلق الحديث بدعوى الحديث
بخلاف ما ذكرنا من المعلوم فانه متعلق للعلم وقد ذكر ان الحديث هو حرفيته في الخبر مع اخبرت ليس بمتعلق للفعل

بل هو هو اي المعلومات مع اعلمت ليس بالعلم وانما هو متعلق العلم فتثبت الفرق بين اعلمت وحدثت هذا ما ذكر في شرح المفصل
وبه يعلم ما في شرح الكافية وانما قوله في شرح المفصل اذا قلت ان قال غير متعد فيتحقق مما ذكرنا في امالي القرآن
حيث قال الجملة بعد القول في موضع النصب على المصدر الموقت للفعل عند المحققين وفي موضع المفعول به
في قول الاكثرين والصحيح ان القول غير متعد وانما يذكر بعده من قبيل ذكر مصدر والدليل عليه انه لو كان مفعولا به
لكان غيره مما يتوقف عقليته عليه وليس كذلك وبيان انه ليس غيره فانك اذا قلت قلت فقد اشتمل دلالة على القول كما انك
اذا قلت قعدت فقد دل على القعود ولكنك اذا ذكرت قعودا خاصا لا يخرجه عن المصدرية في قولك قعدت القرفصاء
باتفاق فكذلك اذا ذكرت قولا خاصا لا يخرجه عن المصدرية وزيد قائم في قولك قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء
بالنسبة الى القعود في كونهما قعودا خاصا فيجب ان يحكم عليهما جميعا بالمصدر او بالمفعول ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه
فوجب الحكم بالمصدر وانما توهم اولئك المفعولية من جهة ان القول له في تعلقه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم
وذهب الى ذلك المتعلق هو نفس القول وانما يذكر باعتبار خصوصيته بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا
فان قيل الجملة الواقعة بعد القول اذا بني لما لم يسم فاعله تقام مقام الفاعل كما قاله المص في امالي القرآن ومنه قوله تعالى
ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون والمصدر اذا اقيم مقام الفاعل وجب وصفه فلما اقيم ما وقع بعد القول مقام الفاعل
بدون وصف علم انه ليس بمصدر قلت اجاب عنه المص في امالي القرآن بانه انما يتعين وصف المصدر المقام مقام
الفاعل اذا وقع نكرة اما اذا وقع معرفة فقد حصل له من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انك
اذا قلت ضرب الضرب وانت تعني ضربا معهودا لم يحتج ذلك الى وصف واما اذا قلت ضرب ضرب احتجت الى ان تقول
حسن اي قوي او ما اشبهه والترتيب ان قولك ضرب يفيد حصول ضرب فاذا ذكرت ضربا مطلقا لم تكن افدت امرا زائدا
على ما دل عليه الفعل فكانك اسندت الشيء الى نفسه من غير تعدد واذا وصفته فقد ذكرت ما لا يدل عليه الفعل فحصلت
فائدة للاسناد واذا اردت معرفة كان بالصحة اولى اقول الجملة بعد القول مشتمل على خصوصية ليست معلومة من
الفعل فاذا اقيم مقام الفاعل فقد اتى بامر زائد على ما دل عليه الفعل فيحصل فائدة الاسناد فيصح ان يقام مقام الفاعل
من غير وصف لانه بهذا الاعتبار كالمصدر الموصوف فكما ان المصدر الموصوف يقام مقام الفاعل من غير وصف فكذلك
مقول القول فان قيل علم مما قررتم ان المفعول الثاني والثالث في انبأ واخبر في موقع المصدر الذي هو النبأ
والخبر وهذا يقتضي ان يحكى المفعولان اذا رفعا على الحكاية لان الخبر وقع في الاصل كالمفعولين بعد قلت
لما وقعا موقع المصدر الذي هو القول وجب حكايتهما في قولك قلت زيد قائم ولم يحك المفعولان في انبأ واخبر
دل على انهما ليسا من قبيل ما وقع موقع المصدر قلت اجاب عنه المص في الشرح بانه يتوقف على مقدمة وهي ان القول
اكثر ما يؤتى للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الذي تقدم ذكره واذا كان كذلك لا يجوز ان يعدل عن ذكر اللفظ
المذكور والا لزم الكذب من جهة انتفاء المطابقة على هذا التقدير وقد يجعل القول بمعنى الظن قال جار الله العلامة في المفصل
ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا واكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن
وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن يعيش في شرحه قد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه
عمله فاذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة فيتصورها الغلبة يرجع عنده ذكر
هو الظن والاعتقاد والعبارة بالثاني عنه هو القول فاجرى العبارة على حسب المعبر عنه الا ترى انه يقال

في مسئلة كذا ومعناه ظنك واعتقادك فمنهم من يجعله عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا [...] كالظن
الظن كذلك وهي لغة بني سليم ومنهم من يشترط ان يكون معه استفهام وان يكون القول فعلا للمخاطب وان لا يفصل بين اداة
الاستفهام والفعل بغير الظرف وقال المص في شرح المفصل صح نصب القول اذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه اجراء مجرى
الظن على اللغة الفصيحة وقول النحويين انه يجوز فيه تسامح والاقوم ان يقال لا تقول في هذه المسئلة ومتى تقول زيدا منطلقا
بمعنى ما تعتقد او ما تظن او ما تعلم ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوما و[...]
نعلم خلافه اذا تحققت المفردة فمقول الجواب انما حكى ما وقع بعد القول من جهة انه يطلق ويراد نفس اللفظ
الذي تقدم ذكره فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد تلفظت بهذا اللفظ فلو عدل عن ذكر اللفظ المتقدم الذكر
لكان كذبا لما عرفت والدليل على ان وجوب الحكاية بعد القول انما يكون عند ارادة التلفظ باللفظ المتقدم ذكره انه
اذا استعمل في غير التلفظ لما تقدم ذكره بل في القول النفسي وهو الذي يكون بمعنى الظن جرى على النحو الذي في انبأ واخبر من نصب الجزئين
فيقال اتقول زيدا منطلقا بنصبهما بمعنى الظن او الاعتقاد وانه لم فاذا وقع مثل المفعول الثاني والثالث بعد انبأ واخبر
يكون كالواقع بعد القول النفسي لانه لا يراد بالانباء والاخبار الا المعنى لا اللفظ كما انه لا يراد بالقول النفسي الا المعنى واذا كان كالواقع
بعده وجب نصبهما لفقدان مقتضى الحكاية فيهما لان الحكاية انما يكون عند ارادة اللفظ المتقدم فثبت ان المفعولين في
انبأ واخبر موقع المصدر وسماهما النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة وانما سماهما مفعولين لما ذكرناه
من ان الانباء والاخبار والحديث اجريت مجرى الاعلام فلما اجريت مجراها سميت مفعولاها باسمي مفعوليها وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول اعطيت يجوز ان شئت ذكره مفردا اي ذكرت كل واحد من هذه الافعال متعديا من غير
ذكر مفعول معه وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده يعني وان شئت حذفت المفعول الاول وذكرت المفعولين اللذين بعد المفعول
الاول فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول اعطيت
ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول الثاني فكمفعولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الآخر فان تركتهما معا ساغ
اقول المفعول الاول في باب اعطيت له اربع حالات الاولى ذكره مع ذكر الثاني الثانية ذكره مع حذف الثاني والثالثة
حذفه مع حذف الثاني الرابعة حذفه مع ذكر الثاني وكذلك المفعول الاول في باب اعلمت له اربع حالات الاولى ذكره
مع ذكر الاخرين الثانية ذكره مع حذف الاخرين والثالثة حذفه مع حذف الاخرين الرابعة حذفه مع ذكر الاخرين والمصنف
اشار الى الحالة الثالثة للاول في باب اعلمت بقوله فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده والى الرابعة بقوله وتقول اعلمت عمرا منطلقا
ولا تذكر ما قبله والى الحالة الثانية بقوله فان تركتهما معا ساغ لانه اما ان اراد به حذفهما مع حذف الاول ايضا او حذفهما مع
ذكر الاول لا سبيل الى الاول لانه يتكرر كلامه لانه علم حذف الجميع من قوله فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده فيكون المراد
من قوله فان تركتهما معا ساغ حذف الاخرين مع ذكر الاول وهذا بعينه الحالة الثانية التي ذكرناها ولم يذكر الحالة الاولى
وهو ذكر الجميع لظهورها وانما ساغ ترك المفعولين في باب اعلمت لانهما في المعنى مفعولا علمت فكما ساغ ترك مفعولي علمت
ساغ ترك الثاني والثالث في باب اعلمت لانهما هما وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر لانهما في المعنى كالمبتدأ والخبر فكما انه لا بد من
المبتدأ عند ذكر الخبر ومن الخبر عند ذكر المبتدأ فكذلك هذا بخلاف مفعولي اعلمت واعطيت لانهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر
احدهما ذكر الآخر وكان الاول من مفعولي اعطيت كالمفعول الاول في اعلمت والثاني منهما كالثاني والثالث معا في اعلمت لانه لا ربط بين
الاول والاخرين في اعلمت كما انه لا ربط بين مفعولي اعطيت انما الربط في باب اعلمت بين الثاني والثالث لانهما معا والاول

قوله **افعال القلوب** حدود الخبر عن المتكلم بدون الشعور به محال فكل خبر يصدر عن المتكلم
لا يكون الا عن الشعور به وذلك الشعور تارة يكون في ضمن العلم وتارة في ضمن الظن فافعال القلوب هي الافعال
التي تدخل على الجملة الاسمية لبيان نوعي الشعور اللذين يكون الجملة الاسمية عنهما وقوله في الشرح لان النسبة تعليل لقوله يدخل
على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه يعني صح قولنا يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه لان النسبة قد يكون عن علم وقد يكون
عن ظن لما علمت من ان النسبة لا تكون الا عن ايجاد الشعور قد يكون في ضمن العلم وقد يكون في ضمن الظن فالنسبة قد يكون
عن علم وقد يكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه واذا قصدت انها عن ظن قلت ظننت ونحوه
فتبين بعلمت ان النسبة عن يقين في عرض المتكلم ويتبين بظننت ان النسبة عن ظن فتنتصب هذه الافعال الجزئين
لانهما متعلقان لها اي لان الجزئين متعلقان للنسبة لان النسبة لا تتعقل بدونهما والنسبة متعلقة لهذه الافعال
فمن ضرورة كونها فهذه الافعال يتعلق بالنسبة والنسبة بالجزئين فهذه الافعال لا يكون الا متعلقة بالجزئين فتنصب الجزئين كما تنصب
اعطيت ونحوه المفعولين لتعلقه بهما وانت قد علمت من هذا الشرح ان ما هي عنه العلم او الظن بالذات وان غايرهما
بكونه اسما منها وان الجزئين متعلقان لما هي عنه وكذلك قول المص في اصول الفقه ما عنه الذكر الحكمي يكون عن قسم من الاقسام
التي جعلها العلم والظن بالذات لا عن القدر المشترك بين الاقسام التي ذكرها في اصول الفقه وهو الادراك والشعور
وحمله بعض الشراح حاشية ما عنه الذكر الحكمي على الكلام النفسي وبعضهم على مفهوم الكلام الخبري وكلاهما فاسد لانه
يتبين من كتب النحو ان مراده ما ذكرناه فقد اختصت الافعال بنفسها نقص منها انه اذا ذكر احد المفعولين فلا بد
من الآخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى شيء كان من منسوب ومنسوب اليه فلو اقتصر على احدهما لاختل المعنى
بخلاف باب اعطيت فان مفعوليه ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الآخر [...]
وقد تعرض له المص في مباحث التنازع من شرح المفصل وشرح المنظومة وبين ان المفعولين في هذا الباب كالمبتدأ والخبر
وكما جاز حذف احدهما للقرينة فكذلك يجوز حذف احد المفعولين [...] وحكم ايضا جار الله العلامة في الكشاف بجواز الحذف للقرينة
فانه في تفسير قوله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا قرئ بالياء على ولا يحسبن رسول الله ولا يحسبن حاسب
ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا
فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله احياء
والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما وكذلك ذكر في سورة النور في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا معجزين في الارض
انه يجوز ان يكون الاصل لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الاول وكان الذي سوغ ذلك
ان الفاعل والمفعولين لما كانت لشيء واحد اقتنع بذكر الاثنين عن ذكر الثالث واعلم انه قد سبق الى بعض الاذهان
مما ذكر جار الله في سورة النور انهم حيث حكموا بجواز حذف احد مفعولي افعال القلوب ارادوا به ما اذا كان
المفعولان والفاعل لشيء واحد وحيث حكموا بعدم جوازه ارادوا به خلاف ذلك كقولك علمت زيدا قائما اقول اذا كان
الفاعل والمفعولان لشيء واحد فالاثنان منها يكون قرينة للثالث فيجوز الاكتفاء بهما عن الثالث واذا لم يكن الفاعل
والمفعولان لشيء واحد لا يكون هذه القرينة موجودة فيه ولا يلزم من انتفاء قرينة واحدة انتفاء جميع القرائن
فيجوز ان يوجد فيه قرينة فيجوز الحذف بتلك القرينة وقد ذكر جار الله العلامة في سورة آل عمران في
تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم انه من قرأ ولا تحسبن بالتاء قدر

مضافا محذوفا اي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله هو خيرا لهم ولذلك من قرأ بالياء وجوز ان على تحسبن غير
رسول الله او ضمير احد ومن جعل فاعل الذين يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوفا تقديره ولا تحسبن الذين يبخلون
بخلهم هو خيرا لهم والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وهو فصل هذا كلامه وهو يدل على ما ذكرناه فان بخلهم ليس الذين
يبخلون مواده محذوف واقول ايضا حذف المفعول به على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا
والثاني ان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا فيجوز ان يكون مراد النحويين من الحذف حيث حكموا بعدم جواز الحذف
النوع الثاني بناء على انه اذا حذف نسيا منسيا بقي المنسوب اليه بغير منسوب او بالعكس وهذا ممتنع قطعا فالحذف
المفضي اليه غير جائز ومنها انه يجوز فيها الالغاء وسنذكر اعمالها على سبيل الجواز والالغاء انما يكون اذا توسطت
هذه الافعال بين المفعولين او تأخرت عنهما بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز فيه الالغاء بالتوسط والتأخر
والفرق انك اذا الغيت افعال القلوب كان ذكرها كذكر الظرف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قائم فكأنك قلت
زيد قائم في ظني اقول عامل الظرف بيانه يتوقف على مقدمة ذكرها المص في مباحث حروف العطف من شرح المفصل
وهو انا اذا قلنا قام زيد وخرج عمرو فالمراد بذلك حصول مضمون الجملتين حتى كأنه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو
واذا تحققت هذه المقدمة فنقول الظرف فيما نحن فيه معمول بحصل المراد من حيث المعنى فكأنه قال معمول
هذه الجملة في ظني وقال اذا توسطت فتشبيهها على الغاء اذا تقدمت اعملت لغو بها بالتقدم واما اذا توسطت
اقيانه ضعيف فاختير فيها الوجه الآخر وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها وهو ضعيف قوله في الشرح ولانه
بناء قولهم الى اشارة الى سوال وجواب يتوقف معرفتهما على مقدمة وهي انك اذا قلت علمت ان زيدا قائما بغير اللام
يكون ان مفتوحة وقد اختلف في تقديره فالاكثر على انها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضي
منسوبا ومنسوبا اليه وذلك حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيدا قائم
فالتقدير علمت قيامه حاصلا ولكنه حذف للعلم به واذا جيئت باللام كسرت ان وعلقت الفعل والكسر واجب
على كلا التقديرين اما على تقدير الاول فلانه لما جاء في اللام علم انه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على
حيالها مستقلة واذا دخلت ان مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولان لم يقع اللام مع المفتوحة
لئلا تفض معناها واما على التقدير الثاني فلانه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطلان ان يكون اللام مع المفرد واذا تقرر
هذه المقدمة فنقول فان قيل قد قلتم اذا تقدمت افعال القلوب على المفعولين لا يجوز الغاءها باطل بقولهم
علمت لزيد قائم بكر ان فان علمت هاهنا متقدم مع انه لا عمل لها لما علم في المقدمة من مجيء اللام موجب لعدم عمل
الفعل فالجواب انا سلمنا انه لا عمل لها الا ان هذه الصورة من باب التعليق كما علم من المقدمة وكلامنا في الالغاء
ومنها انها تعلق ومعنى التعليق ان يمتنع اعمالها لعارض لفظا بخلاف الالغاء فان معناه انه يجوز ترك اعمالها لعارض
وهو التوسط او التأخر قال المص في شرح المفصل والتعليق عنده دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لانك
لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو
موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبلهما فيما بعدهن فوجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى
لانه متعلق الظن لانه جملة مستقلة وكونه متعلقا للظن باعتبار في المعنى لا يخرجه عن ان يكون له صدر الكلام
الا ترى انك اذا قلت زيد اما ضربته او زيد هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدا عن ان يكون له صدر الكلام

لانه يقع في جملة في صدر الكلام فتقدم عليه ما يقتضيه فكذلك واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول
الاول والمسند هو المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد
عندك ام عمرو فاما من اجازه فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في ازيد قائم ام عمرو والذي
منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم لانه لابد وان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال
في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا ومنسوبا اليه ذلك وهو كونه عندك في هذا المثال الكل يحصل
تعلق العلم به على صفة اذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت واحدهما معينا على صفة وهو كونه
عندك الآن وذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قائم فليس جواب هذا نسبة قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان يقال
ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك بحسب ما تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق
العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما فحصل
المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق ومثل الجزء وام علمت اي الرجلين جاءك وما اسمه
فما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سواء هذا ما ذكره المص في شرح المفصل وبه يتحقق ما في الشرح قوله في الشرح كان
المعنى هو الذي ادلف من قوله في شرح المفصل واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول
والمسند هو المفعول الثاني قوله في الشرح ولا يرد توجيه هذا السوال ان يقال ان المكسورة مثل اللام في اقتضاء
الصدارة فلما جاز علمت لزيد قائم بدون الاعمال لفظا فكذلك ينبغي ان يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر بدون الاعمال لفظا
والجواب انه امكن اعمالها بان يجعل المكسورة مفتوحة فيكون معمولا في موضع نصب فلا يعدل الى التعليق مع
امكان الاعمال والتقدم كالتعليق في علمت زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقدير علمت انه زيدا
منطلق على المذهبين كما مر قيامه فان المص في امالي المسائل المتفرقة انما سدت ان المشددة والمخففة منها مسد
المفعولين في باب ظننت واخواتها لاشتمالها على محكوم عليه ومحكوم به وما هو نقيضه وتعلقه بهما المعنى
على حسب ما كان فلم يفتقر الى امر آخر ومن هنا جاز كسرها عند اخبار اللام كقولك ظننت ان زيدا القائم ولو ان معناها
ما ذكرناه لم يجز ذكر الان كانك لا تقول ان عجبت ان زيدا القائم لتعذر معناه في الجملة المستقلة لكونها فاعلا ومن هنا
ايضا عطف على موضعها بالرفع لئن كانت مفتوحة لفظا لاتحاد المعنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فتقول ظننت
ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ذلك في المفتوحة لكونها ليست في معنى الجملة ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
الاول ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا فانهما جميعا ضمير المتكلم وعلمتك وعلمت كذا فانهما ضمير المخاطب ومنه
ومنه لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف غيرها من الافعال فانه اذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن المضمر الى لفظ
النفس مضافا الى ذلك المضمر كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك وانما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب
لما تقرر في العادة من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الوهم
الى ما هو الغالب من المغايرة بينهما ولم يقع حركة المضمر اعضة فيها الالتباس مع قيام يدعو الغالب فابدلوا المفعول
بلفظ النفس ليزول ذلك بالعدول عن ذكر الغالب بخلاف باب علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير
بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذكر الغالب الذي غير الاصل لاجله منتفيا فجرت
هذه في افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها ضرورة انه تمام بيان

لكلام بهذا التغيير بلفظ النفس في افعال القلوب كانت المضمرات باقية في محالها وعلل الشيخ المرزوقي في شرح الحماسة هذا الحكم بان حاصل
ان ما اثرت هذه الافعال بالحقيقة في المفعول الثاني لان اليقين والشك يتعلقان به فيكون التغاير حاصلا بين الفاعل
وهو مفعول بالحقيقة فلا يحتاج الى الاتيان بالنفس وقد جاء فقدتني وعدمتني مجراة مجرى علمتني وقال المص في شرح المفصل
وانما اجريا مجرى علمتني لانهما ضدان لوجدت ووجدت من افعال القلوب فحملها على ضدها ولا بعد في ان الجمل الشيء على ضده
قال جران العود لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح جران البعير بكسر الجيم مقدم عنقه من مذبحه
الى منحره وكذلك من الفرس والعود بفتح العين المهملة واسكان الواو وهو المسن من الابل وهو جاوز في السن البازل
وضرة المرأة امرأة زوجها لانها تضر صاحبتها وتقول زحزحته عن كذا اي باعدته عنه يريد لقد كان لي عن ضرتين وعما الاقي منهما
بعد وعدمتني حشو متوسط على سبيل الدعاء وجران العود لقب شاعر من نمير واسمه المستورد وانما لقب بذلك لقوله
في هذه القصيدة خذا حذرا يا جارتي فانني رأيت جران العود قد كان يصلح لانه قد كان يتخذ من جلد البعير سوطا
ليضرب به الضرتين وكان جلدا طريا فوضعه في الشمس ليجف فراه بعد ايام وقد اخذ يجف فاخبر امرأته بذلك وخوفهما وهو
مبني فقدتني على خلاف القياس المقرر ذلك تقرر كلام العرب ابدال المضمر المفعول في غير افعال القلوب بالنفس بسبب الذي ذكرناه
لم يبد له في فقدتني فيكون على خلاف القياس المقرر وان كان جاريا على القياس الاصلي لان الاصل استعمال المضمرات
في محالها من غير تغير لها قوله وبعضها معنى آخر تقريره ان تعدي الافعال انما كان باعتبار معانيها فعلم ان تعدي
الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان معناها يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فاذا استعمل بعضها على معنى آخر
لا يقتضي الا متعلقا واحدا فوجب ان يكون مما يتعدى الى واحد فظننت اذا استعمل بمعنى اتهمت لا يقتضي الا متعلقا
واحدا فوجب ان يتعدى الى واحد وقد علمت بمعنى عرفت في نفسه لكذا ذكرنا انا قال في نفسه لان علمت الذي
يتعدى الى اثنين بمعنى عرفت الخ لكن لانه نفسه بل على صفة ورأيت بمعنى ابصرته يعني لكذا ذكر ووجدت الضالة بمعنى
اصبتها كذلك قال المص في شرح المفصل ولم يذكر ان رأيت لها وجهان ايضا مع غيرها مع انهم يقولون رأيت بمعنى
بمعنى كعلمت وهو لفظ رأيت المتعدية الى مفعولين لانه مقصود الى استعمال هذه الافعال مع بقائها افعالا من افعال القلوب
فان قيل فرأيت اذا كان من رؤية العين فهي بمعنى ابصرت وليست من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت
للابصار فمعناه علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم بالكلية وكذلك اذا ورد وجدت الضالة بمعنى اصبتها فان وجد
مثله في اي فان وجدت هنا مثل في الالة ثم بمعنى اصبتها على صفة ومنها اصبتها ونفسها فكانت مثلها ولم يكن ذكر رأيت
بمعنى كعلمت مع رأيت الذي بمعنى هذا الباب هذا ما ذكره المص في شرح المفصل وعلى هذا عدم ذكر وجد بمعنى غضب وحزن بمعنى علم

قوله الافعال الناقصة

سميت هذه الافعال ناقصة لان غيرها يتم كلاما بمرفوعه وهذه لن
لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يكن كلاما ومن نقصها انها امتناع التعلق بها قال المص في امالي المسائل المتفرقة لا يصح التعلق
بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث يتحقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث يعني انه لم يرد
ان زيدا ثبت وانما اراد ان القيام المنسوب الى زيد وهو جزء ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان
بها الى الدلالة على المبتدا والخبر وافادة الخبر معنى النسبة الى المبتدا مع بقائه على ما كان عليه في الابتداء ولذلك توهم
كثير من النحويين انها لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة فلذلك لم يات عاملا في غير الاسم والخبر والافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لانها كلها اشتركت في ان وضعها غير مستقل لانه لا يصح الاسناد الا بالتقرير

ثم قال وكذلك هو من مبادي اصول الفقه فالجواب ان قوله لانها كلها اشتركت في الفعل لقوله وضع لتقرير الفاعل
على صفة وليس هذا من الاستدلال على ثبوت الحد للمحدود فلذلك ان قلنا لاجل انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة
او فلاجل ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له لم يكن بد من الخبر والا لم يكن بد من الخبر
فلا يكون منسوبة الى الفاعل باعتبار صفة فيكون مخالفا لمقتضى وضعها ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام
وليس ثم قالوا وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة قوله قد جاء
بمعنى وقد استعمل جاء في هذا المعنى وهو تقرير الفاعل على صفة مثل ما جاءت حاجتك فان معناه ابان جعل القائل على
معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت ما نافية وجب ان يكون ذكرنا على ان فاعله يكون مضمرا مستترا فيه عائدا الى ما ذكر منصوبا
وعلى كان الفاعل مضمرا عائدا على مذكور متقدم بكون الفعل لذلك الذي تقدم ذكره فظهار في تقدم ذكره اي جاءت
فيكون المعنى نفي ان يكون ذلك على تقدير حاجتك كما لو كان المخاطب محتاجا الى غرض غرض التهكم فطلب من
المتكلم كيلا حيرة لاحتياجه والحال انه لكثرة لا يصلح لاحتياج المخاطب فتعلل المتكلم له ما جاءت حاجتك يعني اي كيل هذه
الكيل الذي طلبها بحق على القدر المحتاج اليه بمعنى ليست لائقة باحتياجك ولئن جعلت ما استفهامية كان الضمير مونث
يعود على ما وصح تانيث ذلك الضمير وان كان عائدا على ما وهو مذكر لانه عبارة عن الحاجة في الاخبار عنه بالحاجة وهي
مونثة وهذا كقولك من كانت امك فانك انثت الضمير المستتر لاجل الاخبار عنه بالمونث فيكون المعنى لكن المخاطب
ان المخاطب اخباره من شيء اي مقدار مخصوص من شيء او مثلين او ثلاثة فيسال المتكلم عن حقيقة ذلك الشيء باعتبار
مقداره فيكون المعنى اي مقدار حصل باعتبار حاجتك وعلى هذا يكون ضمير له عبارة عن المخاطب في سوال المتكلم
يكون عن المقدار مثلا على ان المتكلم لا يكون عالما به ويجوز ان يكون ضميره عبارة عن المتكلم ويكون المعنى ان المتكلم يكون
عالما بالمقدار ولا يكون عالما بانه فيسال ثم المخاطب عن تحقيق ذلك الشيء باعتبار مقداره وكانه قال اي شيء حصل
باعتبار حاجتك يعني ان حقيقته تحتاج الى مثل او مثلين منها واعلم ان جاء الذي هو من الافعال الناقصة
بمعنى صار كما مر ... رحمه الله العلامة في المفصل واشار اليه المص ايضا في مباحث الحال من شرح المفصل وهلا احتاج
في بيان معنى هذا التركيب الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال معناه اية حاجة صارت حاجتك كما قاله تلميذ المص قال المص
في شرح المفصل هل يقتصر في ذلك على هذا المحل او يتعدى الى غيره فيه نظر والاولى ان يتعدى لانهم نقلوا جاء البر
قفيزين وصاعين على انه قد قيل ان قفيزين حال وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجيء في نفسه وانما
قصدوا حصول هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا ثبت ذكر صح استعماله في غير الموضع المذكور واعرض
تلميذه فانه لا ينبغي ان يقصدوا ... على ذكر تعدد لانه لم يكن عليها بل قصدهم ان جاء مفصلا وجعل استعماله من اجهل
به الى العلم محتاجا الى العالم ولذلك جاء قعد من الافعال الناقصة في قولهم قعدت كانها حربة في قعدت ضمير الشفرة
لانهم يقولون ارهف شفرته حتى قعدت حربة اي صارت قال المص في شرح المفصل والظاهر انه مخصوص بحمله
فانه لم يوجد في غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على معنى صار كاتبا ويمكن لا يبعد ان يقال قعد زيد كانه سلطان على قصد التحقيق
من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا بمثل ذلك قوله ويدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها تقرير لما تقدم من حقيقتها لانه نظير بقوله تدخل على الجملة الاسمية ان فاعلها كان مبتدا قبل دخولها
وان الصفة كانت خبرا له وايضا قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة يدل على حصول الصفة للفاعل على حسب

معنى ذكر الفعل من اثبات او نفي او جحد وقتا وباعتبار زمان مخصوص على ما سيأتي وحمل الامام الحد قوله حكم معناها
على الاثر وقرنه بان اصبح مثلا من حيث ان معناه استقر بهذا الوقت فاعطى اصبح في قولك اصبح زيد عالما فالاول الاصباح حتى
صار المعنى انه منسوب الى زيد في هذا الوقت دون غيره من الاوقات فان معناها في الخبر ظهوره فيه وتقيده به بالحقيقة قال الفاضل
الفاضل صدر الافاضل الحديثي قوله اعطاء الخبر حكم معناها يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى معموله المفعول اي ليعطي هذه الافعال
الخبر حكم معناها ويجوز ان يكون اضافة الى الفاعل وهو الاصوب عندي والمعنى ليفيد الخبر حكم معناها فان عالما في قولك اصبح زيد عالما
هو الذي يفيد اثر الاصباح وحكمه ولقائل ان يقول الخبر حكم معناها نفسه ولا خفاء في وجوب التغاير بين المعطي والمعطى
والجواب عنها ان كونه جزءا من غير جهة كونه حكما للمعنى لانه جزء باعتبار اللفظ وحكم معناها باعتبار المفهوم وفي التغاير
حاصله بهذا الكلام اقول هذا من اضافة المصدر الى المفعول واضافة الحكم الى المعنى من اضافة الحكم العام الى الخاص اضافة
اليه للتحقيق ليختص ويتبين به كانقال حكم القيام الى الحكم الذي هو القيام فيكون الحكم غير المعين بالذات وان تغاير
بالعموم والخصوص وقولنا في الشرح على حسب ذكر الفعل من اثبات او نفي او جحد وقع بدون التعرض للحكم فيه اشارة الى ان
الحكم والمعنى وقال المص في شرح المفصل كلها مشتركة في انها تثبت للخبر حكم معناها فلما كان معنى صار الانتقال وجب
ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد عالما ففي عالم حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها واصبح وامسى واضحى اذا
كانت ناقصة وجب ان يعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا
في هذه الاوقات في حال نسبته لمن هو له فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد اعطيت اصبح لعالما حكم الاصباح حتى صار الكون
منسوبا الى صاحبه وقت الاصباح دون غيره وكذلك امسى واضحى بهذا الاعتبار وهي تدل بالقرينة على ما ذكرناه من ان
اضافة الاعطاء اضافة الى المفعول واضافة الحكم الى المعنى اضافة العام الى الخاص لان قوله حكم الانتقال وحكم الاصباح يدل
على الامر الثاني وقوله فقد اعطيت اصبح لعالما حكم الاصباح على الامر الاول واذا علمت ان هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها فاعلم انها ترفع الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها بعضهم اسماها
الى ما ذكره وكذا الخبر فان المذكور كان قبل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوها الى كان استعارا بانه معمول متعلق
والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة وقد يضاف الى التي باد بي سبب ولم يتعلق به مثل ضرب زيد عمرا الاسم جزء
بل فاعل ومفعول لبعض توابين البابين في انها متعلقا بها في الاعراب فجعل الاسم والخبر متعلقات الافعال الناقصة
المذكورة واذا قالوا اسم وخبر على انهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب ههنا ليس
كنحو المنصوب والمرفوع في ضرب اذ منصوب ضرب مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم في بعض معانيها
باعتبار استعمالها تامة بدون خبر ان كانت ناقصة الى ان كان الخبر لها يعني باعتبار استعمالها في معنى الافعال الناقصة
وفي غير معنى الافعال الناقصة ان كانت لمعنى غير معنى الافعال الناقصة فقال وكان تكون ناقصة فتقدم ما الباب له
ثم بين معناها وهو ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ثم الماضي بعد ذلك على ضربين احدهما ان يقصد الدوام كقوله تعالى وكان
سميعا بصيرا والثاني ان يقصد الانقطاع كقول الفقير كان لي مال ويكون بمعنى صار كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها الفلاة التي يتاه فيها والقفر الخالي وكان في هذا البيت بمعنى
لما ذكره المص في شرح المفصل من انه يتعذر حملها على احد الوجوه الباقية اذ لا يستقيم الناقصة لانه يؤدي الى
عكس المعنى لانه يقرر ههنا بان الفراخ سابقة على البيض لان المعنى يصير كان البيض فراخا وهو عكسه لان كان

حالا

لان كان الفراخ ... فيما كان سودا الى العكس المعنى تعذر حمله على ذلك ولا يستقيم التامة لانه يجب ان يكون فراخا فيلزم
ان يكون البيض في حال كونه فراخا والمعنى فالاخبار عن البيض بانه فراخ ولا يستقيم التي فيها ضمير الشان للامرين بعينهما
ويكون فيها ضمير الشان كقولك كان زيد قائم فمن كان ضمير الشان وهو اسمها والجملة خبرها وهذه التي فيها ضمير الشان
من الناقصة في التحقيق انما التغير الذي على صيغة ولا بد لها من اسم وخبر الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الحديث فهو ضمير
الشان ولا يكون خبرها الا جملة ولا يكون فيه ضمير عائد على المبتدا فلما انفردت هذه الصفات جعلت قسما رأسه
تقريبا على المبتدي فان قيل قوله ليس الطيب الا المسك ان جعل فيه اسم ليس ضمير الشان والقصة والجملة بعده مفسرة
على هذا التقدير قلت اجاب عنه المص في الامالي السائل النفر فيه بان الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مبينا كان او متضمنا
وانحو فيه كذلك الا ترى الى قوله وليس فيها شفاء الداء مبذول ان معناه ليس الحديث وكذلك ما نحن فيه لان
المنفي منه محذوف تقديره وليس الحديث الطيب شيء من الاشياء الا المسك ويكون تامة بمعنى ثبت على فرعيها وهذه
البيت من هذا الباب لان مدلولها ينسب الى فاعلها من غير تقييد كان في قال ثبت ووجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة
وسميت هذه تامة لاستغنائها عن الخبر كما سميت افعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى الخبر ويكون زائدة وهي التي يكون
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي في الجملة مثل لم يوجد كان مثلهم فانه اذا حذف كان منه يبقى المعنى الاصلي بحاله
فزعم ان المعنى بعض منهم وانما قيد المعنى بالاصلي لان الزائد لا ينفك عن التاكيد والتاكيد يبطل بحذفه ومثله في الزيادة ما في قوله
ان من افضلهم كان زيدا فانه انما زيد كان فيه لتاكيد ثبوت الخبر للمبتدا وهو فائت بعد الحذف مع بقاء المعنى الاصلي اعني الثبوت
بحاله وقد قيل ان كان في قوله لن كان في المهد صبيا على التامة فاذا كانت ناقصة كان قبله اسمها وخبرها وان كانت
تامة كان قبله فاعلها او متعلقا بها وان كانت زائدة كان قبله مبتدا وخبره والمعنى لم يقبل واذا كانت بمعنى الشان
كان فيها ضمير الحديث هو اسمها والقيد مبتدا وجزؤه موضع خبرها وان كانت بمعنى صار فالاعراب كما اذا كانت ناقصة
وصار بمعنى الانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق اي انتقالا من حقيقة الى اخرى
كقولك صار الطين خزفا وقد يكون باعتبار العوارض اي يكون الانتقال انتقالا من عارض الى عارض كقولك صار زيد
غنيا وقد يكون الانتقال انتقالا من مكان الى اخر كقولك صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها يعني انها تدخل لتفيد ان هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة التي هي الصباح والضحى والمساء
افاد الفاضل صدر الدين الحديثي ان المراد بالاوقات ههنا الازمان التي يصح ان تدل بها واحد عليها بخصوصيتها وهي لا تختلف
بحسب المضي والاستقبال بخلاف الزمان الذي يدل عليه الفعل فانه يختلف بما ذكر ولذلك قال باوقاتها ولم يقل بازمانها
اذ لو ذكر الازمان لجاز النقض عليه بكل فعل يدخل جملة اسمية كافعال القلوب وكان وصار وما دام وما زال وغيرها
فانها ايضا تقرن مضمون الجملة بازمانها هي المضي او الاستقبال على حسب ما يتفق فلا لذكر ذكر الاوقات دون الازمان
ويكون تامة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء فلا يحتاج الى منصوب كقولك اصبحنا وامسينا اي حصلنا في هذه

الاوقات

وبمعنى صار وقد تقدم معنى صار وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما كما تقدم في اصبح وامسى وظل باعتبار
النهار وبات باعتبار الليل فاذا قلت ظل زيد سائرا اي ثبت له ذلك في جميع نهاره وبات زيد سائرا اي ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار وقد تقدم معناه قال الله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا الاية وان كان لبلاد
فعلى وما زال وما زال الافعال الاربعة التي هي ما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان معناه

يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل لفاعله على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعنى ولانه لا يفهم .. فاذا قلت ما زال زيد
اميرا فانه كان كذلك اول وجوده وبين معناها النفي فيقال ما زال زيد اميرا وكذلك باقيها لان معناها نفي فلو استعملت من غير النفي
لانتقض المعنى لانها اذا كانت بغير نفي لا يكون للثبوت والاستمرار الذي هو معنى كونها نواقص فلا دخل النفي على النفي صار للمعنى
الاثبات وقد يكون المتكلم قاصدا بالنفي على النفي الاثبات ولانه ما انتفى بها في الاثبات قد يكون في ضمن نفي النفي وقد لا يكون
والثاني غير مقيد لان الثابت لم ينتف واما الاول فانه مفيد لامرين احدهما الثبوت والاخر انه لم ينتف الثابت وانما قصد
الاثبات فانما النفي ليحصل لهم المقصود بهذه الافعال لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر والاستمرار هو المقصود بمعنى
هذه الافعال بخلاف مجرد الثبوت وهو الذي لا يكون في ضمن النفي فان الدوام منه الاستمرار وقد حظ ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك
الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا الحراجيج الطوال من الابل وقيل الناقة الطويلة الظهر والخسف عبارة عن القهر
والجور يعني سوء حالهن لانهن بين ام بين مهلكهن اما مناخة على سوء الحال وقرب الهلاك او الرمي بها بلدا قفرا لا نبات به
البر المدمي وانما خطئ ذو الرمة في قوله ما تنفك الا مناخة لانه لا يقال كان زيد الا عالما بناء على ان الاستثناء المفرغ لا يقع
في الاثبات واذا امتنع كان زيد الا عالما ما تنفك الا مناخة اجوز بالامتناع لانه الاثبات فيها اكد واجيب بان ليس
خبر ما تنفك الا مناخة بل الخبر على الخسف وهو الخسف اسوء الحال يعني المراد بالخسف اسوء الحال الاحوال فيكون المعنى
انها مستمرة على اسوء الحال في كل حال كونها مناخة فيكون مثل قولك لا يزال زيد متجاعد الا ماشيا فعلى هذا يكون الا مناخة

الاحوال

يعني الابركو الابل وهو جعلها باركا مني قيل لهم في عند قصدا اناخة وعلى الخسف يتعلق بمحذوف لانه الخبر فيكون نصب مناخة
على انه حال لاجل الاستثناء المفرغ كما تقول ما جئت الا راكبا كانه قال ما تنفك مهانة ثم استثنى الاناخة بعد ان كما استثنيها
وجزتها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما تنفك على الخسف من الاحوال الا وحال الاناخة فانه يحصل لها
راحة وهذا الجواب ضعيف لانه اذا جعل الامناخة حالا وعامله الظرف الذي بعده يكون مثل قولك زيد قائما في الدار
في تقدم الحال على عامله المعنوي وهو ضعيف وذكر المص في شرح المفصل وجهين اخرين لضعف احدهما ان الاستثناء فيه
والاستثناء المفرغ قلما ان يأتي وانما يأتي في النفي والاخر ان الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه مقدرا قبل وهذا انما يقدر
المستثنى منه بعد لانه مستثنى من الاحوال للضمير المستترة على الخسف لان التقدير ما تنفك عبارة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة
فكان المستثنى منه مقدرا بعد وذكر لها بعيد في الاستثناء المفرغ وعلى الرد الى على اوجه الانشاء وهو وجه الخطيب بكون
مناخة خبرا وعلى الخسف متعلقا به اما على معنى ان اناختها على الخسف عوض عن اناختها على الارض كقولهم تحية بينهم ضرب وجيع
اما على معنى الاذلال والاهانة والاذلال كما تقول اخنه على كذا اي الزمه اياه وقيل انه لما عيب على ذي الرمة قوله الا انا
قلت ان الاناخة والال الشخص واليه ذهب الكسائي قوله وما دام فالجار الله العلامة في المفصل ما دام
توقيت للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا وقال المص في شرح المفصل ان اراد بالفعل دام نفسها او خبرها
فليس ذلك بمستقيم اذ ليس توقيتا لنفسها ولا لخبرها وان اراد به الفعل الذي يصحبها فلم يتبين لما دام خصوصية
هو ان المقصود في هذا الموضع بيان خصوصية ما دام وانما قلنا لم يتبين لما دام خصوصية اذ توقيت الفعل
معنى لفظ ما المصدرية في كل موضع استعملت فيه ما المصدرية للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما كتبت ونحوه ذلك
والغرض في هذا الموضع بيان معناها المميز به باعتبار حاجتها الى الخبر لا بيان معنى لفظه ما المصدرية التي للظرف فان
ذلك يعم الظرفية ايما وقعت والاول ان يقال وما دام توقيت لامر بمعنى ثبوت خبرها لاسمها وانما قلنا لامر

ام ملزوم لفعل مثل وشبهه لانه قد يصحبها الفعل وقد يصحبها شبه الفعل وقولنا مدة ثبوت خبرها لاسمها مخرج لما لم
غير خبرها ما يكون فيه ما المصدرية التي للظرف فان ذلك يعم ما دام ما فيه ما المصدرية التي للظرف توقيت لامر مدة ثبوت
ذكر الواقع معها الفاعل وليس لتوقيت الامر مدة ثبوت خبرها لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دمت قائما فمعناه الجلوس
مدة ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب فهذا هو المعنى الذي يميز ما دام عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية فكان التوقيت
بيانه اعم من التعرض لبيان الامر العام الذي لا خصوصية لما دام قوله ومن ثم احتاج يعني ومن كونه للتوقيت احتاج
الى كلام لانه ظرف بيانه لان كلاما يدل على توقيت امر لمدة لا يكون الا ظرفا في قولهم اجلس مقدم الحاج مقدام لدلالته على توقيت
الاثبات مدة قدوم الحاج مصدر وقع ظرفا لان معنى الكلام اجلس وقت قدوم الحاج فيكون مدلوله المقدوم الوقت فيكون
ظرفا تقديم اجلس ما كنت فان ما المصدرية في ما كنت لدلالتها على توقيت الجلوس مدة ثبوت الكتابة وقعت ظرفا لان معنى الكلام اجلس
وقت كتابتك فيكون مدلول ما كنت الوقت فيكون ظرفا وما دام في قولك اكرمتك ما دمت قائما يدل على توقيت الاكرام مدة ثبوت
الخبر لهذا الفاعل فيكون ظرفا والظرف فضلة فلا بد معه من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا لكونه من الفضلات
قوله وليس معنى ليس نفي مضمون الجملة فاذا قلت ليس زيد عالما فمعناه حصول هذه الصفة منتفية عن هذا الفاعل
ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى انه يقتضي وضعها نفي مضمون الجملة في الحال وهذا امر ذهب الاكثرين وهؤلاء يقولون لو قلت
ليس زيد قائما غدا لم يستقم وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره قال المص في شرح المفصل والاجود في ذلك
قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهو نفي عنهم في المستقبل وهو حجة من زعمه
خلافه ثم شرع يذكر احكام هذه الاخبار باعتبار التقديم والتأخير فقال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهو ولا اشكال
في ذكره اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل وانما قال فيما عامله فعل ليخرج ما زيد قائما ما الا يجوز فيه
المنصوب على المرفوع لما لم تكن فعلا وانما تقدم الاخبار عليها نفسها فشرع في ذكر على انه اقسام قسم يجوز وهو من كان
الى راح يعني باعتبار الترتيب المتقدم من غير تفصيل وانما جاز التقديم في هذا القسم لانها افعال صريحة ولا مانع فيجاز
تقديم المعمول عليها كغيرها من النواصب التي عاملها فعل صريح وانما قال الفعال ليخرج ما زيد قائما وان زيدا قائم وانما قال صريحة
ليخرج ما زيد في الدار قائما فان في الدار فعل لكنه ليس صريحا هو نحو كونه فعلا معنويا وانما قال ولا مانع ليخرج ما اولها وما اولها مانع يمكن
من الافعال الناقصة فانه وان كان فعلا صريحا لكن فيه مانع ولا يجوز التقديم فيه لوجود المانع وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما
وما اوله قد يكون ما فيه نافية في مثل ما برح فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه وقد يكون مصدرية
وقد يكون مصدرية وهو في ما دام خاصة فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول ضرورة ان ما المصدرية
موصولة بما بعدها وخالف ابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما يعني لم يخالف في ما دام فلم يجوز التقديم فيه لتحقق المصدرية
وخالف في الاربعة التي اولها ما النافية فجوز التقديم وراى انه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كانه
بعض بنيته فلا نفي محقق فيه فاذا قدم لا يلزم تقديم ما في حيز النفي عليه قال المص في شرح المفصل ابن كيسان توهم ان
حكم النفي يزول لزوال النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل لم اي زيد الا معناه لكان معناه اثباتا للاكل ولو قيل الا
ما ابى زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما انتفى انه دخل على فعل معناه النفي فصار للنفي بالاخرة اثباتا ولولا ان معنى
حاصلا لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه
ما عليه العامة وبذكره لم يعرف مثل ذكر وانما في كلامهم وقسم مختلف فيه وهو ليس ثم من راى المعلية فيه

جوّز التقدم ومن راعى معنى التمني منع التقديم والصحيح الاول لما ثبت مثل قوله الا يوم يأتيهم ليس
معمولا لمصروفا واذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقدم المعمول فرع تقدم العامل قال
من الجائز ان يكون انما جوز تقديم لانه ظرف والظرف فلا يلزم تقديم غير الظرف

قوله افعال المقاربة

عرف المص افعال المقاربة بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه وقال في الامالي الكافية قوله رجاء او حصولا
او اخذا يريد ان القرب مرجو او حاصل او مشروع في متعلق القرب فاذا قلت عسى الله ان يشفي زيد فقرب الشفاء
مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبة حاصل واذا قلت طفق يخصف وجعل يقول فمعناه انه اخذ في الخصف
والقول ردا قول منع ما قال في الامالي بكون رجاء في موضع الحال من الدنو والمعنى وضع لدنو الخبر حال كون الدنو مرجوا او حاصلا
او مشروعا في متعلقه وقال صاحب الشكوك قوله رجاء او حصولا او اخذا انتصب على الحال من حيث الظاهر فيكون العامل
قوله لدنو الخبر فيفسد المعنى لان دنو الخبر يشعر بانه غير حاصل ولا ماخوذ فيه والحالية تقتضي المقارنة بين العامل والحال
ولا يصح ان يجعل من الاحوال المقدرة لان كل واحد محقق بالنظر الى الخبر فانتصابه يكون على التمييز فان دنو الخبر له احتمالات
ثلث فبين انه قد يكون بطريق الرجاء وقد يكون بطريق الحصول وقد يكون بطريق الاخذ اقول كونه حالا عن الدنو وهو
معمول لوضع فيكون عامله الحال وضع فاندفع ما ذكره في المحذور ولا يبعد ان يجعل تمييزا من دنو الخبر لانه لا يكون تمييزا
للمضاف ولا من المضاف اليه اذ لا ابهام في واحد منهما فيكون تمييزا عن النسبة الاضافية فيكون اصل الكلام ما وضع لدنو الخبر
رجاؤه فيه الى ما ليس بمراد لانه لان مراد المص من قوله دنو الخبر رجاء قرب كما صرح في الامالي ومع جعله تمييزا من النسبة
يكون معناه قرب رجاء الخبر وفرق بين رجاء القرب وقرب الرجاء وافعال المقاربة في التحقيق من اخوات كان وذكر لك
افعال المقاربة هي التي لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه فيدخل على المبتدأ والخبر لاعطاء
الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وانما قال مخصوصة لان المقاربة تنوعت الى المقاربة المرجوة والحاصلة والمشروع
في متعلقها فثبت انها من اخوات كان وكونها من اخوات كان اقتضى ان لا يجعل لها باب براسه وانما بوب لها لالتزامهم
في خبرها ان يكون فعلا مضارعا الغرض وقد جاء قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا على الاصل فان قيل لذي البيت
ولم اكر ايبا اجيب ما كدت اصح وابيس من جهة المعنى اذ المراد رجعت الى قبيلتي وكدت لا اذوب لمقاربتي التلف
فالاول فعل الموضوع للرجاء عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الانشاء لان الاصل ان يكون الدال على معان من انواع
الانشاء الحروف كالهمزة وليت ولعل ولام الامر لانها معان يتعلق بالاسناد في الانشائي كما ان يتعلق في الجزوهي
لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفي فاذا الانشاء من غير حرف فالحرف انما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو وانما نعم
فعل او اسم او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت طالق وقد يدل عليه الصيغة كامر زيد عند البصريين فثبت تضمنه
معنى الانشاء واذا تضمن معنى الانشاء واشبه الحرف فيكون غير متصرف كالحرف واستعماله على وجهين احدهما
ان يقول عسى زيد ان يخرج فذكر لها مرفوعا ومنصوبا ويشترط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل المضارع لتقرير معناها
في الترجي لان الترجي لا يكون الا في المستقبل فقصدوا التزييد واعطى الترجي بلفظ يطابقه فعبر عنه بان لانها ايضا لا يكون
الا للاستقبال كالترجي لا يكون الا فيه قال المص في امالي المسائل المتفرقة وانما وقعت ان في خبر عسى دون السين
وسوف لامرين احدهما انما يؤول بالاسم المصدر الذي هو المصدر والمعنى عليه فكانت اولى تما لا يؤول بذلك وهما السين
وسوف والثاني ان فيها معنى الانشاء والسين وسوف مع ما بعدها يستقلان جملة خبرية بخلاف ان مع فعلها فانها

لا يستقل وهما الاثبات والخبر امتناع لا ادان فوارج لانهما للنفي وهذه للاثبات وهما متنافيان والثاني من استعمال عسى ان يقول
عسى ان يخرج زيد فيجعل ما كان منصوبا في موضع رفع ويستغنى عن المرفوع اي عما كان مرفوعا في الاصل كما استغنوا
في قولهم علمت لئن زيدا قائم عن الجزاء اي عما كان جزاء في الاصل وانما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الجزء
من حيث ان الجزء المذكور بعد علمت مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه واذا ثبت الاستغناء عن الجزء
في علمت قولك زيدا قائم لاشتمال ما بعد علمت على ما هو المقصود ثبت الاستغناء في عسى ان يخرج زيد عما كان مرفوعا
في الاصل لان ما بعد عسى في قولك عسى ان يخرج زيد مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه ومن قال في علمت
ان زيدا قائم ان الجزء محذوف والتقدير علمت قيام زيد حاصلا فلا يعدل يتبول هذا بحذف الجزء وقد يكون التقدير عند
عسى خروج زيد ان يحصل واما اذا كان فاعل عسى مظهرا فيعود تقديم ما نسب من الخلاف في المظهرات قوله عسى قد تحذف لئن
تشبيها بعسى لكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلفا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على
صاحبها تشبيها لها بها وشاركتها لها في اصل معناها فحذفت ان من عسى لذكر ودخلت في كاد والثاني يعني الثاني من الثلث
الاول وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد تقول كادت الشمس تغرب يريد ان دنوها اي دنو غيبتها قد حصل قال المص
في شرح المفصل وهو خبر محض بقرب خبرها فلذلك جاءت متصرفة وتصرف الافعال وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا
مضارعا ليكون منبها على انه المقصود بالقرب وليدل على معنى الحال على وجه تاكد القرب اقول وانما نسب التنبيه الى المضارع
لان الماضي منقرض فلا يكون فيه تنبيه على قرب الحصول وانما نوله على وجه تاكد القرب فمعناه لئن معنى الحال في الخبر
ينبغي ان يكون على وجه يمكن ان يؤكد به قرب الخبر على سبيل الحصول فلا يكون على وجه وقوع الخبر حال التكلم والا
لا يكون منافيا بمعنى كاد وقد ذكر الوجه هو لئن يكون معنى الحال في الخبر مؤكدا بل يكون بحيث يكون كالقرب الى الوقوع
يكون مؤكدا لمعنى كاد وحكم المص في شرح المفصل في جعل واخواتها بان تحقق الحال في خبر جعل واخواتها اكثر من الخبر
من الخبر في كاد وهذا يدل على ما قررناه وقول المص في شرح الكافية والتزم في خبرها لئن يكون فعلا حالا تقريرا
لا يقتضيه معناها من مقاربة الحصول محمول عليه يعني ما قررناه من كلام المص في شرح المفصل لئلا يحمل عليه
بل حمل على ظاهره لم يستقم لانه اذا كان الخبر حالا لا يكون الا على حصوله وكاد يدل على انه قرب الحصول والقرب
من الحصول لا يكون حاصلا فكونه حالا لا منافيا في القرب لانه تقرره تعلم واذا دخل اختلف الناس في كاد واذا
دخل عليها النفي فقال قوم يكون معناه الاثبات ماضيا كان او مضارعا وقال قوم يكون معناه في الماضي الاثبات
وفي المستقبل كالافعال يعني معناه النفي كغيرها من الافعال الداخل عليها حرف النفي فالقوم هو كالافعال وهو الصحيح
والذي يدل عليه هو انا قاطعون بان كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي فمعناه الثبوت لمن نسب اليه على حسب ما وضع له
فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذكر المعنى وعمن نسب اليه وهذا امر مقطوع به من لغتهم فوجب ان يشبه كاد في
هذا الامر العام المعلوم من لغتهم وشبهة من قال انها للاثبات في الماضي والمستقبل ان في الماضي قوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون وقد فذبحوا واما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح قال الاصمعي الرس ابتداء الشيء ومنه رس الحمى ورسيسها وذكر حين ابتدا
والمعنى اذا غير بهجر ان العاشقين هوى الحبيب لم يقرب من البراح اول هوى هذه المراة وانتهاء فهو اولى

بانتفاء البراح ورسيسه اسم مجرور بيبرح بزوال ومنه الابرح افعل كذلك ان لا ازال افعله وقيل لا ... لثبات اللازم
بقوله ان الهوى له من رسوخه في القلب وثبوته فيه وغلبته على طباعه بحيث لا يتوهم عليه البراح وان ذكر لا يقارب فيه
لئن يكون فعلا ... ان يكون البراح روى ان ذا الرمة لما انشد قصيدته التي منها هذا البيت اخذ عليه من حضره من الادباء
وقالوا انه قد برح واوردت بزوال الحب فنقف ثم غيره بلم اجد وانما خطأ الشعراء ذا الرمة لانهم يتعلقون فهما
ان معنى لم يكد للاثبات فيؤدي ذلك ان يكون معنى البيت لئن رسيس الهوى برح اي بزوال ولكن بعد طول وانما قال
بعد طول لانه اذا انتفى القرب يحقق البعد وهو المراد بالطول ولولا انهم فهموا الاثبات لم يكن لتخطئتهم اياه الا النفي مع
فيكون تخطئة الشعراء لذي الرمة وتغييره دليلا على انه للاثبات وليس ما احتجوا به في الماضي قوله وما كادوا يفعلون
فعلى معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يورده ما سبق من لغتهم واستفسارهم الايجاع فيه الى البقر
في قولهم انه هي وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر
تشابه علينا وهذا التعنت وابى من لا يفعل ولا يقارب ان لا يفعل وتعلم بعد ذكر لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله
انه قد يلتبس من ذكر دال الفعل ولا يحتمل وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يحتمل من قوله فذبحوها
ولولا ما على الذبح من قوله فذبحوها ... لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة لا يتكرر الموفق مثل ذكراي نفي الفعل
الفعل الدال على مقاربة الوجود وجرى على كونه مبني على نوعا ذكر من انه يدل على ثبوت الفعل وانتفاء قبله فاذا
قال ما كاد زيد يسافر فمعناه سافر بعد ان يقارب ذلك وهذا الذي غرهم يعني دلالة نفي الفعل المذكور على الثبوت
بعد نفي المقاربة هو الذي غرهم فانهم تركوا الشق الاول الذي هو نفي المقاربة واخذوا الشق الثاني وهو الثبوت حتى
توهموا انه صار للاثبات واما قول الشاعر لم يكد رسيس الهوى فلا ينبغي ان يحمل على اللفظ لانه مثل قوله تعالى او كظلمات
في بحر لجي يغشيه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها والمعنى ان يحمل
لم يكد يراها في هذه الآية على الاثبات اذ لو حمل على الاثبات على معنى انه يراها بعد النفي لانه لو حمل على معنى يراها يكون مثل
في كل ظلمة عظيمة ليست فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد لانه مستلزم للتناقض لان فوكر
ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة اشد منها انما يتبين للتاكيد والمبالغة في وصف الظلمة بالشدة ولا يجوز ان تاكيد المبالغة مستلزم لعدم رؤية
اليد عن اولها وهو مناقض للرؤية في الآية ايضا لو حمل لم يكد يراها على انه يراها يلزم التناقض وهو محال فوجب ان يحمل على
نفي المقاربة ان اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها وهذا اي نفي مقاربة الرؤية ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت المقاربة
للرؤية كانت ابعد فيندفع التناقض بحمل قوله لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية ويحصل المناسبة بينه وبين ما قبله
لان تاكيد المبالغة في وصف الظلمة بالشدة مقتض لبعد الرؤية اليد عن ادراكها وهذا حاصل على تقدير حمل لم يكد يراها
على النفي ولما كان لم يكد رسيس الهوى في قول ذي الرمة مثل قوله لم يكد يراها فلا ينبغي ان يخطأ بل ينبغي ان يحمل على
هذا المعنى يعني على نفي المقاربة فيكون قصده انه اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغير ونفي المقاربة نفي الحب ابلغ من نفي
نفس الحب لانه اذا انتفى مقاربة التغير كان التغير ابعد ومن خطأ ذا الرمة فقد عد مذهب من استدل بقوله اي بقول
من خطأه من ان كاد اذا دخل عليها النفي يكون للاثبات فالدليل على الجميع ما حصل يعني لما كان النفي خطأ واذا الرمة
قائلين بهذا المذهب الفاسد كان رد قولهم بالدليل الذي رد به مذهب من استدل بتخطئتهم وما روي من تخطئة الشعراء
قال المص في شرح المفصل انه غير مروي تمسك بتوبة له بوجه صحيح وقال تلميذ عنبسة قال ان ابن شبرمة انكر بيت ذي الرمة

فغيرة فلما اثر انى فقال خطأ ابن شبرمة حيث انكر على ذي الرمة ما انكر واخطأ ذو الرمة حيث غير شعره
لقول ابن شبرمة انما هو كقوله لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يقارب ان يراها واما من فرق بين الماضي والمستقبل
بجعل الماضي على الاثبات وجعل المستقبل على النفي فلما راه من قرب احتمال الاثبات في قوله وما كادوا يفعلون وبعد
احتماله في قوله لم يكد يراها وقد ارد على الفارق بين الماضي والمستقبل ان قوله لم يكد يراها بمعنى ما كاد لان
لم تقلب المضارع ماضيا فيلزم ان يكون للاثبات لانهم يجعلون الماضي على الاثبات واذا كان في حكم الماضي لم يكد يراها
للاثبات باعتبار انه بمعنى ما كاد يلزم فساد المعنى لما تقدم من انه مستلزم للتناقض ولما جاء عنه المص بانه لا يلزم من ذكر
لانه في سياق الشرط ويراد اذا اخرج وما في سياق الشرط معناه المستقبل وان كان قبله دخوله في سياق النفي في الشرط
بمعنى المضي فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل فيما قصد من المستقبل

قوله

والثالث يعني والثالث مما لدنو الخبر
هو الذي لدنو على سبيل الاخذ وهو جعل وطفق واخذ وكرب فهذه الافعال موضوعة لمقاربة خبرها على سبيل الاخذ
فيه الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول فمعناه اخذ في القول وقوله وهي مثل كاد في الاستعمال بالفعل المضارع
من غير ان لما قاله المص في شرح المفصل من ان خبرها محقق في الحال اكثر من الخبر في كاد واذا كان استعمال كاد بفعل
الحال فهذه اجدر ومن ثم لم يجز الاتيان بان على حال بخلاف لانه كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه فصح دخول
ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه فقد حقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول ان وجه
وقال ايضا في شرح قبيل هذا الكلام جعل واخواتها معناها دنو الخبر على معنى الاخذ فيه والشروع نحو مخالفة لعسى
لانتفاء معنى الانشاء والرجاء ومخالفة لكاد وحصول الشروع فيما اخبر معها وليس في كاد شروع والجميع في باب
باعتبار اصل المقاربة واعلم لئن ما قاله في شرح الكافية من ان جعل زيد يقول معناه اخذ في القول فيه تساهل
والوجه ان معناه قرب اخذه في القول واما قوله في شرح المفصل لكونه مشروعا فيه فلا اعتماد على ما تقدم من قوله
والجميع باب واحد باعتبار اصل المقاربة وقوله واوشك وهي مثل عسى وكاد يعني ان اوشك مثل عسى في الاستعمال
على المذهبين يعني في اثبات المنصوب وحذفه فتقول اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد ومثل كاد
في الاستعمال فتقول اوشك زيد يجيء والقائل ان يقول ان كان من القسم الثالث فينبغي ان يمتنع استعمالها
مع ان لما نقلناه من شرح المفصل والا فلم ذكرها في القسم الثالث ويمكن ان يقال انها ليست من القسم الثالث
ولم يذكرها فيه وانما ذكرها بعد الفراغ منه وكانها مشتركة بين مقاربة الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل الحصول فلذلك
استعملت مع ان ومع حذفها وجاء انه العلامة وضع في المفصل اوشك وحدها فصلا بعد فصل عسى وفصل كاد
وبعد فصل اوشك وضع اوشك فصلا اخر لكرب وجعل واخذ وطفق وفي هذا الترتيب اشارة الى ما ذكرناه

قوله افعال التعجب

يقال التعجب انفعال يحدث في النفس عند شعورها بما يجهل سببه ويقل
في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه فيحمل على الرحم على الناس
معروف الى المتكلم الى التعجب انه يتعجب العباد عنه والمصنف عرف افعال التعجب بقوله ما وضع لانشاء التعجب
فخرج عن التعريف عجبت وتعجبت لانها ليست للانشاء وكذا انعم رجلا زيد لانها وان كانت للانشاء فليست لانشاء التعجب
وانما هي لانشاء المدح ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس
وبالله للتعجب لانها وان كانت لانشاء التعجب ليست افعالا والمراد بالفعل الذي هو ما افعله وافعل به فلا ذكر

قال ومن صيغتان قال الامام الفاضل صدر الدين الحديثي يعني ما وضع لانشاء التعجب من يتلفظ به فيخرج التعريف نحو عجبت

وتعجبت وهو ظاهر واقول امثال الامر من التعجب والتعجب ليس موضوعا لانشاء التعجب وانما هو موضوع لانشاء طلب التعجب وبون

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

منسوبا الى متعقل في الذهن ليحصل منه ابهام في فاعله والتعبير عن ذلك المتعقل في الذهن ... يكون بالمعرف باللام الذهني ويجوز ان يكون بالضمير العائد اليه لان الغرض وهو ابهام الفاعل حاصل سواء عبر عنه بذي اللام او بالضمير اما حصول الابهام عند التعبير عنه بذي اللام فلما علمت واما حصوله عند التعبير عنه بالضمير فلان الضمير لا يكون علما على امر ملفوظ وانما يكون عائدا على امر في الذهن وهو مبهم قطعا وقد مر ان المفسر تمام تحقيق هذه الابحاث ولما كان حاصلا من اخبار الفاعل اخرا والفاعل عليهم اسم مفسر وانما بابهم جنس لما قصروا اخماروا احدهما وانما بابهم شيء وهو راجع الى ذكر يعني تفسير الضمير بالمميز لانه راجع الى التفسير باسم جنس لان شيئا فردا من افراد اسم الجنس قال ابن الحاجب ان يكون ما يميزا في هذا الباب لانها مساوية للمميز في الابهام فلا يميز ولان التمييز لبيان جنس المميز اجاب عنه الامام المحقق بان ما ليس مساويا للمميز لان المراد به شيء عظيم كما ذكر ابن يعيش في ما احسنه مثال تفسيره بما قوله م فنعما هي وهي عائد الى الصدقات او الى الابداء وهذا اخر الظاهر بدليل قوله وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم فذكر الضمير العائد على الاخفاء ولو قصد الصدقات لقال هي وانث الضمير وان كان عائدا على الابداء لانه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويجوز اعطاء الثاني حق المضاف المحذوف في الاعراب وغيره والتقدير نعما ابداؤها قوله في الشرح ونحو قوله م بئسما اشتروا به انفسهم تقديره ان يقال بئسما ايضا وقع يجوز فيه ان يكون فاعله معرفا ويجوز ان يكون فاعلا على ان يكون ما موصولة وجاز ان يقع ما الموصولة فاعلا لبئس لانها من الابهام كالمعرف باللام وعلى التقدير بين مخصوصه اما محذوف واما مذكور مثال المحذوف قوله م لبئسما شروا به فان المخصوص فيه محذوف تقديره ولبئس ما شروا به انفسهم ذكر حذف ذكره وهو المخصوص ومثال المذكور قوله م بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا فان المخصوص فيه ان يكفروا وهو مذكور قوله وبعد ذلك يعني بعد الفاعل المذكور يجي اسم مرفوع يقال المخصوص بالمدح او الذم وفي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدا وما قبله خبره كان الاصل زيد نعم الرجل واستغني عن العائد الى المبتدا لما ذكر نظام الكتاب لا ارى الموت يسبق الموت شيء فانه استغني فيه عن النظام بالمظهر لانه في بيت واحد واما عند النظام لان الفضلات عظم والنظام ابلغ في الدلالة عليه فان قيل يلزم ان لا يكون للاكتفاء حينئذ لكنه قائل بانه للاكتفاء اجيب بانه بعد التفسير يكون للاكتفاء مع بقاء الربط وهذا خير من قول من قال انما استغني عن العائد لان الفاعل يعني العموم لما تقدم من ان جعله للعموم غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يخطر بباله ان يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط فثبت انه كان في الاصل زيد نعم الرجل على انه مبتدا وخبر ثم غير بالتقديم والتاخير ليحصل الابهام والتفسير المقصود ذكرها قال المص في شرح المفصل فان ادعي ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وههنا لم يتقدم هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فاذكر مثوع انما لعل احد الاحتمالين في الاعراب فان تعذر احدهما تعين الاخر وما ذكرناه متعين وايضا الخبر بتقدير وجوده لا يعود على المخصوص فانا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وجاز ان يكون مبتدا كان غيره وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا على متقدم اذ لو عاد على زيد المتقدم لفظا وتقديرا لوجب مطابقة الضمير له في الافراد والتثنية والجمع لكنه لا يطابقه اذ يصح نعم رجلين

الزيدان ... الزيدون وايضا لو عاد الضمير تقديرا وجود على المخصوص لفات الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب لا يقال ان الضمير في الاصل كان عائدا على المخصوص فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم فسر فلا يبعد ان يقال ان الضمير في نعم الرجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون كان مطابقا في الاصل وبعد نقله الى الانشاء انتفى المطابقة فلا يلزم علينا قولكم لو كان الضمير على المخصوص لفات الابهام وكذلك لا يرد علينا نعم الرجلين الزيدان لانا نقول انا لا ننكر ان الاصل كان كذلك ثم غير وانما الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشاء ثم قال ما معناه التحقيق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الرجل هو بعينه زيد المذكور اي الثاني اصلا ان يكون موضع الرجل ضمير عائد على زيد فاستعمل الرجل تارة مضمرا كما في قولهم نعم رجلا زيد وتارة مظهرا كما في قولهم نعم الرجل زيد وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه والاخر انه اذا قصد به معقول ذهني كان كاسم عام في المعنى من حيث انه يطابق كل فرد خارجي فالمطابقة كالاستغراق لكن الحقيقة الذهنية صالحة لكل فرد خارجي فيصلح لان يجعل رابطا لان كل فرد خارجي مندرج تحته في المعنى فان قصدوا بعلم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا تحقيق وضعه للجملة على التفصيل فهو مردود كما تقدم والوجه الثاني في اعراب المخصوص ان يكون خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى انشاء مدح عام لزيد يجري بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد ورجح المص في شرح المفصل الوجه الثاني بانه يترجح الوجه الثاني بما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير سائغ واما الوجه الاول فيلزم تقديم الخبر الاول وهو فعل المبتدا وخلو الخبر الذي هو جملة عن عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وهو شاذ وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني اتم منه على الاول تقديرا

قوله وشرط المخصوص شرطه ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته فنقول نعم الرجل زيد في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه لان المخصوص في المعنى ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند قوله وبئس مثلا اورد فقيل بئس مثل القوم الذين كذبوا اعتراضا عليه لانه قد يتوهم ان الذين نفس هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله مثل القوم لان الذين كذبوا ليس مثل القوم كان مثل القوم مفرد والذين كذبوا جمع والجمع لا يكون المفرد واجاب عنه بانه متاول وقد تاول على وجهين احدهما ان يكون المضاف محذوفا كان اصله بئس مثل الذين كذبوا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه وهو الذين كذبوا مقامه فيطابق المخصوص الفاعل لانهما جميعا مؤول على هذا التاويل والثاني بل ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويقدر مخصوص بعد كذبوا كانه قيل بئس مثل المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص يريد انه قد يحذف اذا دل عليه قرينة تبين ما هو المخصوص بالمدح والذم فيحذف اللفظ الدال عليه اختصارا كقوله م نعم العبد انه اواب لانه قد علم من سياق الاية ان تقديره ايوب فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم العبد هو وهو ضمير ايوب وهو المقدر على الوجه الثاني من اعراب المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو وليس ذكر من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذكر من نحو زيد اخوك الا ترى ان الخبر الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع مبهما والضمير الثاني المخصوص بالمدح يعود على ايوب كانه قلت العبد المذكور ايوب فظهر انه من نحو قولك زيد اخوك ومما حذف منه المخصوص قوله م فنعم الماهدون لانه قد علم من سياق الاية ان المعنى فنعم الماهدون نحن قوله وساء اي من افعال الذم ساء يستعمل ساء استعمال بئس وبمعناها وان كانت في الاصل للاخبار كقولك ساء في ذلك وهو نقيض سرني وقد جعل قوله م ساء مثلا القوم على انها بمعنى بئس

وتقدير مضاف محذوف ليطابق المخصوص الفاعل فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم كاحد الوجهين في بئس مثل القوم قوله ومنها حبذا يعني من الافعال التي للانشاء المدح حبذا ولذلك عاملوه معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص على نحو ما فعلوه في قولهم نعم الرجل زيد وانما فصلها لما اختصت به من كلا احكام اللفظية منها عدم المطابقة بين المخصوص والفاعل منها لان فاعلها لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلها على ما تقدم وانما خص اسم الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبا للمعنى المقصود واخص منها اسماء الاشارة ذا دون اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه وانما اختص باب نعم وبئس دون حبذا لان نعم وبئس كثر فاستعمل فيهما ما هو اخص لوجوب الاستتار ولاجل الاختصار التزموا الافراد حتى لا يؤدي الى زيادة لفظ عند الابراز بخلاف حبذا فانه لم يكثر فاغتفروا فيها التلفظ بذا مع كونهم وفروا اصل المعنى الابهام والتفسير وذا في حبذا وان كانت من الفاظ الاشارة لم يرد بها شار اليه بعينه في الخارج وانما اريد بها شار اليه في الذهن يعني انها عبارة عن الحاضر في الذهن على وجه التعظيم والتجربة في التعليق كما قيل في قولهم نعم الرجل والتمييز ذا عن هذا اللفظ الذي هو المفرد المذكر وان كان الممدوح مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المفرد في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح وشبهه بالمضمر في نعم رجلا زيد اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد باعتبار الابهام ولكنه لم يكن اسما ظاهرا ومطابقة الرجل في نعم الرجل زيد للمخصوص واجب لم يجب في نعم رجلا زيد وحبذا زيد ليحصل الفرق بين الاسم المظهر وغيره في المطابقة ولم يعكس لانهم جعلوا للظاهر على غيره في المطابقة مزية في اعراب المخصوص بالمدح في حبذا كاعراب المخصوص في نعم فيجوز اذا قيل حبذا زيد ان يكون مبتدا وحبذا خبره مقدما وان يكون زيد خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد بحذف هو قوله ويجوز الاتيان قبل المخصوص او بعده في صورة حبذا بالحال او التمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث جاز كقولك حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وانما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموه في نعم اذا كان الفاعل فيها مضمرا لان الفاعل فيها جميعا عبارة عن امر ذهني لا مرين احدهما ان الفاعل في حبذا لفظ يجمعه والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له فجعل تفسير الملفوظ به على الملفوظ به مزية في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك في مثل قولك نعم رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيذكر او الفاعل مضمر والسلطان هو المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظ ذا يرشد الى انه فاعل والمخصوص واما قال لا لبس في كثير من المواضع لان الالتباس لا يحصل في جميع المواضع عند عدم التمييز فانه لا التباس في مثل نعم زيد ولو حذف وقيل نعم زيد اذ الفاعل بارز في نعم لا يكون علما دون موضع الالتباس فلذلك نعم رجلا غلام السلطان وانما مجي الحال فواضح من حيث انه لا يكون الا في موضع يتحقق فيه فاعلا او مفعولا ويتحقق الفاعل في حبذا واضح ومعنى الحالية فيه ان قربه في الطور في هذه الحال فالتقييد لا يكون للانشاء

قوله الحرف ما دل على معنى في غيره

قد تقدم ان وضع الكلمات لافادة معانيها الافرادي على امرين احدهما ان توضع الكلمة دالة على معناها بنفسها يعني دلالتها على معناها لا يتوقف على متعلق لها وذلك هو الاسم والفعل فان تعرض لاحد الازمنة فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما يكون دلالتها على معناها متوقفة على متعلق لها باعتبار الوضع وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم

فيدل

ما دل على معنى في غيره والمراد بالغير هو المتعلق واعلم ان المص لم يذكر هذا التقرير فيما تقدم من شرح الكافية وانما ذكره في الامالي الكافية والمفهوم مما ذكره ههنا ان التقرير في نفسه حد الاسم والفعل وضمير غيره في حد الحرف عائد الى ما وانما اختار في شرح المفصل عوده الى معنى ونحن قد دفعنا جميع ذكره في اوائل الكتاب وانما لم يقل المعنى الافرادي فلم يتوقف الدلالة عليه على ذكر المتعلق الا لان المعنى التركيبي كالفاعلية والمفعولية مثلا في الاسم قد تتوقف دلالته عليه على متعلق هو الفعل واما المعنى الافرادي فلم يتوقف الدلالة عليه على ذكر المتعلق الا في الحرف قوله ومن ثم احتاج قد علمت ان معنى ما دل على معنى في غيره هو ان دلالته باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه فنقول لفظ ثم اشار الى معنى ما دل على معنى في غيره من اجل ان دلالة الحرف باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق اما اسم نحو ان زيدا قائم واما فعل نحو قد قام زيد واذا لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق الذي هو الاسم والفعل فلا يستقل جزء الا باسم او فعل واذا لم يستقل جزء الا باسم او فعل فيكون محتاجا في جزئيته الكلام الى اسم او فعل

قوله حروف الجر قال المص في شرح المفصل ما معناه سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام فسميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء فيكون المراد من الجر المصدر ووجه اخر وهو ان يكون المراد من الجر نفس الاعراب فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم ولكنها اشتركت في انها وضعت للافضاء بفعل او معناه او شبهه الى ما يليه قال المصنف في الامالي المائة المتفرقة يفضي بفعل اي يوصل ولما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد من فعل وما هو في معنى فعل توصل معناه الى ما بعدها فلذلك احتاجت الى متعلق فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن وصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه فهي عبارات عن معنى واحد ومن ثم احتاج الظرف الى متعلق من حيث كان مقدرا بحرف الجر فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه مثال الفعل مررت بزيد ومثال شبه الفعل مرور بزيد حسن ومثال معنى الفعل نحو قولك زيد في الدار لاكرامك وهذا في الدار ابوك فالعامل في لاكرامك ما في تعلقه في الدار من معنى الاستقرار والعامل في ابوك ما في الذال في حذا من معنى الاشارة على ما ذكر اي معنى الفعل الذي في المثالين في مدخول الجار على نحو عمله في الظرف والحال في مثل قولك زيد في الدار يوم الجمعة وزيد في الدار قائما وقول المص على ذكرنا في الجار فيه تنبيه على ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الجار قال الامام المحقق الجار والمجرور اذا صار اعرابهما عاملهما كان على محلهما باعراب هو اعرابه فيقال محل من الكرام في مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع اذا لم يصر اعرابه حالا انه ان محل المجرور نصب كما يقال اذا تعلق به متعلق كما يقال بولد مررت بزيد جررت زيدا وان الجار بمنزلة جزء الفعل كالواو على المعنى نحو ادهبت زيدا ولذلك نصبت معطوفه وصفته ويجوز ان يجعل محلها النصب والجار جزءا من المجرور والبيت عبارة الرضي قبله وهو منسوب الى العشرة الاولى من حروف الجر التي عدها لا تكون الا حرفا كما ان التي يليها تكون حرفا واسما والثلث التي تليها تكون حروفا وفعلا فان قيل لم قدم قوم على اسما وفعلا فلم لم يعد كذلك فالجواب انه لما قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الاصلي يعني انما فعل اولا لانها حروف اصلية وانما يعد في اللفظ والمعنى الاصلي وكذلك انما بعدت الفعل بهذا الشرط والا اي وان لم يعتبر هذا الشرط بل اكتفى بمجرد الصورة لكان ينبغي ان يعد في العشرة الاولى اللام ومن حرفا وفعلا لان اللام امر من ولي يلي ومن امر من مان يمين ولذلك كان ينبغي ان يعد الى حرفا واسما فانها اسم اذا اريد به نعم كقولك الى زيد بمعنى نعم زيد لكنهم لما اعتبروا الشرط المذكور لم يعدوا اللام فعلا ومن فعلا لمخالفة اللام الفعلية للحرفية لفظا ومعنى اما لفظا فلان اللام

وقد حملت

المغلبة عين الفعل وانا معنى فظاهر ولم يعدوا ايضا من فعلا وخلا لان من التي هي فعل بانه الفعل ولا بلا فما التي هي اوفى فيحال لفظا ومعنى ولم يعدوا ايضا الى وخلوا اسما لان الى التي هي اسم اصل الفها يا وكذلك لم يعدوا على فعلا وخلا لان على التي الفعل اصل الفها عن واو والتي الحرفية لا اصل لالفها فافترقا فان قيل فلم لم يجوز الذي ذكرت ان لا يعد حاشا وخلا وعدا فعلا وخلا لان الفها اذا كانت فعلا منقلبة واذا كانت حرفا غير منقلبة فجاز انقلاب الالف تاما على التوزيع على فليكن ايضا مانعا في حاشا وعدا وخلا فالجواب انا لم نعد حاشا في مثل ومن كم حاشية ولا عدا ولا خلا في مثل عدوت وخلوت بعين حاشا وخلا الواقعة المستعملة للاستثناء ولكونها غير متصرفة لان انقلاب حرف الانفعال والذكر لا يجئ لها مضارع ولا تسند الى متكلم ولا مخاطب اشبهت الحرف فلم يجعل لالفها اصل واذا كان الاسم اذا اشبه الحرف كذا اذا ومتى لم يكن لالفها اصل فالفعل اذا اشبه الحرف اولى واجدر ان لا يكون لالفها اصل ووجه الاجدرية ان الفعل اقرب الى الحرف من الاسم لانه لا يسند اليه كما لا يسند الى الحرف قوله من للابتداء تقدم من وقيل لا يكون الا وفا وفيها الهمزة الاول لان تقديم ما بابه اولى واجور فمنها من وهي يكون لابتداء الغاية كقولك سرت الى البصرة ومعنى لابتداء الغاية الى الحد الذي ابتدى فيه ذكر الفعل المتعلق هي به والغاية هي الانتهاء وقالوا ابتداء الغاية امرا النهاية التي وصل بالفعل اليها ويعرفها بانها التي تصلح قبالها الى لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد يجئ في بعض المواضع مستبعد انها الابتداء كقولك زيدا فضل من عمرو واعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشباهها والمعنى احذى ابتداء الافضلية من هذا المذكور فاذا اخذت الابتداء منه فله منتهى وكذلك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معناه ابتداءات الاستعاذة من هذا المستعاذ منه فهو اول باعتبار الابتداء بهذا الفعل وانا استبعد تقدير الانتهاء لانه غير مقصود للمتكلم ولتوفير غرضه بالمبتدا او يقال كما قال في شرح المفصل والانتهاء منه لما استبعد لكونه لا يعلم فيه منتهى يحقق لعدم العقد اليه لان المعنى المنتهى لمبتدا الابتداء منه ويكون للتبيين ويعرف بان يجعل مكانها الذي ليستقيم المعنى كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان وقد يكون للتبعيض ويعرف بان يجعل مكانها بعض فيستقيم المعنى كقولك اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم فان قيل يصح ان يجعل في هذا الذي مكان من بان يقال اخذت الذي هو دراهم فيكون من فيه للتبيين قلت التبعيض مستلزم للتبيين بهذا الاعتبار يصح ان يجعل الذي مكان من في التبعيض ولا يلزم منه ان يكون للتبيين لوجوب المطابقة في التي للتبيين والمطابقة في التي للتبعيض على ما ذكر المص في امالي المائة المتوندوهو ان يقال الفرق بين التبيين والتبعيض ان يكون التبعيض ان يكون ما قبل من بعضا لما بعدها والتبعيض والتبيين يجب ان يكونا متطابقين وكذلك كان التبعيض مستلزما للتبيين لانه اذا كان جنسا كان فيه تبيينه ولا يكون في التبيين تبعيض لان شرط المطابقة كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فالرجس ههنا ليس بعضا للاوثان فكان مطابقا في قصد المتكلم والرجس لو كان بعضا يجب ان يطلق على اعم من الاوثان فيجب اطلاقه على الاوثان وكذلك من بها ولا يستقيم ان يكون ههنا للتبعيض لان الاثم لا يكون بعضا للاخص المطابق ولا يكون بعضا لمطابقة ويكون زائدة في غير الموجب اي في النفي كقولك ما جاني من احد واما في الاستفهام كقولك هل جاءك من احد ويعرف بانها لو حذفت بقي اصل المعنى على حاله وانما قال اصل لانه لا يخفى ان المعنى الذي زيدت لاجله لا يبقى وخالف الكوفيون والاخفش وقالوا يجوز زيادتها في الموجب واستدلوا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم من ذنوبكم ويقولهم قد كان من مطر فان من في المثالين زائدة والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وقد كان مطر وهذان المثالان ليسا بواضحين

في الاول واما قوله يغفر لكم من ذنوبكم فانه يحتمل ان يكون من فيه للتبعيض والمعنى يغفر لكم بعض ذنوبكم فان قيل لا يحتمل ان يكون من في الاية للتبعيض والا لما ناقض قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا قلنا انما يلزم التناقض ان لو كان كلا بيان خطابين لهذه الامة وكان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا بعد في ذلك لجواز ان يغفر بعض الذنوب لبعض من هذه الامة وجميعا لقوم آخرين من هذه الامة ولو سلمنا ان قوله يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة فلا يلزم التناقض ايضا وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم بعض ذنوبكم خطابا لهذه الامة لكنه ليس خطابا لهذه الامة بل هو خطاب لامة نوح واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شيء من مطر فيكون من اما للتبعيض واما للتبيين فلا يثبت هذا الاصل مع هذه المحتملات قال المص في شرح المفصل من استقرى كلام العرب ادنى استقراء علم انتفاء صحة كان من رجل فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان من مطر ومعناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر واستدل من ذكر انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت قد كان شيء من المطر ولا بعد في مثل ذلك بحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كقوله ومنا دون ذلك والا منا من يتخذ من دون الله وقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب انها ظاهرة في الانتهاء فلا بد من خلو ما بعدها مما قبلها الا بمجاز او ان قيل غسل المرافق والكعبين واجب وذلك انما يفهم من ظاهر قوله وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين فيكون ظاهر الاية دالا على الدخول اجيب بان غسل المرافق والكعبين على القول بالوجوب لم يوخذ ولم يفهم من الاية وانما اخذوه من بيانه عليه السلام فالاية لم تدل عليه بظاهرها بل بالقرينة وهو بيانه عليه السلام ويجئ قليلا بمعنى مع ومنه قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال جار الله العلامة في المفصل كونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل ولا تاكلوا اموالهم راجع الى معنى الانتهاء قال تلميذ ابن الحاجب في شرح المفصل التقدير في الاية مضموما الى اموالكم او على تضمين تاكلوا معنى تضموا وهذا رد على من يقول انها بمعنى مع في قوله تعالى من انصاري الى الله من ينضم في نصرتي الى الله فعلم وحتى مثل الى في انها ايضا مثل الانتهاء الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح وتختص بالظاهر والذي يدل على امتناعها انها مستعملة كثيرا كاستعمال الى ولو كان ذلك جائزا لوقع ولو وقع لتقاطع نقله وكثرة المستقرئين والناقلين وكلام ترك استعمالهم اياه ان ما ادخلت على المضمر فلو قيل حتاه لا ثبتوا مع المضمر الفا فيا بخرت الف اشاه الى ايا كما في عليه واليه ولديه وذلك الف اخر حرف او اسم غير متمكن انفصل بمضمر ولو قلبوها يا فخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى هذا مجمع ما في شرح الكافية وشرح المفصل واعترض المص في شرح المفصل على هذا الدليل بما معناه ان هذا التعليل الذي ذكر في امتناع دخول حتى على المضمر للاستغناء بالى ظاهر اذا قلنا ان الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها واما اذا قلنا ان الى مشتركة في الدخول وعدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك واذا قلنا ان الى مخالفة لحتى من حيث ان حتى ظاهرة في الدخول والى ظاهرة في عدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون دون ذلك فهو على الاول اظهر منه على الثاني وعلى الثاني اظهر منه على الثالث فالتعليل شيء واحد كيف يختلف ظهوره بحسب التقادير ثم اجاب عنه بانه لما صح استعمال الى بمعنى حتى على كل تقدير من التقادير الثلثة وهي كونها الى كحتى وكونها مشتركة وكونها مخالفة في الظهور استغنى بالى عن حتى وان لم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم

وعدم الظهور وا جاز المبرد دخول حتى في المضمر ومجيئه انه قد دخلت على المضمر مثلها ماه من ابناء جرم في كلام العرب ومن حكم بتركه استعمالهم قوله وفي للظرفية ان يكون الشيء مع الجز محيطا به مشغولا باحاطته فيه اما حقيقة كقولك المال في الكيس والجرة في الدم واما على بعضه كقولنا زيد في دمشق ويكون في معنى على قليلا ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وذهب جار الله العلامة في المفصل الى انها في الاية على بابها وانما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعمل في الظرفية وقال المص في شرح المفصل انما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع على بابها على حسب ما يقتضيه المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثله نقول جلس في الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى اذ انتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك واما لو جلست في الدار فهذا موضع دون على والذي يرتب موضعها ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل ما كان معنى استقرار ومعنى استعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب قوله في جذوع النخل على بابها في الظرفية ولم يجعله بمعنى على لمن قال انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين وقال في امالي القران ان قيل لم جاء بعد في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون وبالقياس ولا استعمال نقيض في اشار القياس فلانه بمعنى الظرفية كقولهم مقعد في الذكر واما الاستعمال فلقوله قلنا احمل فيها واسلكوا فيها فالجواب ان على في هذا الموضع اوضح من جهات احدها ان عبرة ما ذكر فيه في ما يكون باطن الفلك وهو الاكثر فغلبت فكانت في احسن لتحقق معنى الظرفية وبعد معنى على لان المذكور محمولا ثم الا زوجين كلها وكان اكثرها باطن الفلك واما على السفن مخصوص بالادميين على ما هو العادة فلما حصل في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون كانت اوضح في هذا الموضع لم يرد بهذا المعنى من الازواج وانما اريد المخاطبون خاصة وليسوا في العادة في باطن الفلك وانما يكونون على ظاهرها فاتى بما يدل على معنى الاستعلاء وتنبيها على هذا المعنى وهذا احسن من يقول انما اتى بعلى لتقدم في قوله عليها لان في الفلك والابل مشاكلة الحمل فيهما اي بعلى في حمل الابل اتى بعلى في الاخر لان بعد المراعاة امر لفظي وما تقدم مراعاة امر معنوي ولانه يعتبر تفتيح المخالفة من وجه الاول لان تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجله فان قيل لو استقل ما ذكر لم في استحسان على كانت على احسن في قوله انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون قوله تعالى اركبوا فيها على ان ما ذكرتم تقدم على هو النسب فالجواب عنه من وجهين احدهما ان المراد التنبيه على ذكر المعنى المذكور في قوله احمل فيها فاختتم الكلام للعلم به تجري الامر فيه على ذكر الجري فلا ذكر جرى في الثاني لن يكون ذلك الامر اللفظي مرجحا للاتيان بعلى لا على انه مستعمل في النسبة فيكون في المعنى المذكور هو المعتبر لجولته ويكون على مرجحا لا حد الجانبين ولا يلزم من كونها مرجحة ان يكون سببا مستقلا واما قوله فاذا استويت انت ومن معك على الفلك فانما اتى به بعلى لما في الاستواء من معنى الاستعلاء الا ترى الى قوله ثم استوى على العرش وقوله فقد استوت على الجودي واما قوله اركبوا فيها وركبا في السفينة وقوله فاذا ركبوا في الفلك فلا قصد فيه لمعنى الركوب من معنى الثبوت كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل واذا استعملت في الطلب لقصد معنى الثبوت فاستعمالها في التركيب اجدر قوله والباء انما يكون للالصاق كقولك مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يلابسه زيد ويكون للاستعانة كقولك كتبت بالقلم ويكون للمصاحبة كقولك اشتريت الفرس بسرجه ولجامه ويكون للمقابلة كقولك بعت هذا بهذا ويكون للتعدية كقولك خرجت بزيد واعلم ان التعدية هي ان يضمن الفعل معنى التصيير بادخال الهمزة او التضعيف في العقد او بادخال الباء في فاء الفعل وهذا هو المراد من التعدية فيما نحن فيه ويطلق التعدية على معنى اعم من هذا وهو تعلق

العامل الى معموله بواسطة حرف الجر والتعدية بهذا المعنى متحقق في جميع موارد حرف الجر ويكون للظرفية كقولك ظننت وجلست بالمسجد ويكون زائدة وعلى ذلك على قسمين الاول قياسي وذلك في الخبر الذي في النفي والاستفهام كقولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم والثاني سماعي وذلك ما غير ما ذكرنا كقولهم في حسبك بزيد والقى بيده بحسبك زيد والقى يده قوله واللام يكون للاختصاص كقولك جاني اخ لك وغلام له ويكون للتعليل كقولك جئتك للسمن واللبن وللاكرام كقوله اكرام زيد ويكون بمعنى عن مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا واراد باللام التي في مثل قوله وقال الذين كفروا للذين امنوا المذكور اي اللام الداخلة على اسم من غاب عنك حقيقة او حكما من قائل قول تعلق به واختلف في هذه اللام فقال ابن مالك انها للتعليل اي قالوا الذين كفروا من اجل الذين امنوا وقال المص انها بمعنى عن اذ في الاية هم لم يخاطبوا المؤمنين بذلك اذ لو خاطبوهم بذلك لوجب ان يقال لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا متجاوزين عن الذين امنوا قال الامام المحقق نظام الدين نقل ابن الحاجب لان عيبة المتقول له عن الدلالة لا يلزم منه وانما التعليل فغير لازم ولا مفهوم منه ويكون زائدة في قوله ردف لكم بمعنى ردفكم ويكون بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اراد بذي حيد بكسر الحا وعلا في قرنه حيد وهي انابيب ملتوية والمشمخر الجبل الطويل والاس الريحان والظيان ياسمين البر ومنابت الاس والظيان الجبال وحزون الارض وانما ذكرهما لان الوعل في خصب فلا يحتاج الى الاسهال فيصاد ومعناه انه اقسم على ان الموت يدرك كل حي حتى الوعل الجبلي الذي لا يدرك وهو على راس جبل له ما يرعاه ويشربه وهذه اللام مخصوصة بما فيه معنى التعجب لا تقول لقد قام زيد ولا التقوم زيد ولكن لله لا يوخر الاجل وله لتبعثن ونحو ذلك قوله ورب للتعليل قال الاندلسي في شرح القانون الجزولي رب للتقليل وقد اخرجت عن موضعها فاستعملت في التكثير مجازا وكثر استعمالها في حتى غلب على الحقيقة الى ان صار كانه الحقيقة لها صدر الكلام لانها لانشاء التقليل مثلكم في التكثير وكلها وضع للانشاء فموضعه صدر الكلام وهي مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلان وضعها التقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرف لوقع التعريف زائدا ضائعا واما كون النكرة موصوفة فلما عرفت من كونها للتقليل نوع فوجب وصفها لتحصيل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص بجنس المذكور اولا فيصير بها نوعا فيكون ما تقتضيه رب من نوع من جنس مع في اعليها وفعلها ماض محذوف غالبا اما كونه ماضيا فلان المعنى على تحقيقه كما نقلنا عن امالي المص في باب الكنايات في الثانية ثم المعتبر هي ان المتكلم يخبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود في الخارج واذا كان المعنى على تعليل تحقق فلا يكون لفظ فعل الا الماضي المناسب من حيث اللفظ للتحقق واما كونه محذوفا فلامرين الاول وهو الذي ذكره في شرح المفصل من ان المعنى فيه معلوم وما كان هذا وصفه من الافعال في مواضع معلومة كان يحذف فكانه في قولك رب فعل في الذكر والثاني وهو الذي ذكره في شرح المفصل وشرح الكافية وتقريره انها لا تقع الا جوابا وكان متعلقها معلوما فاستغني عن بعض بعينه ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله وهو اقرأ او الكلام او اقسم او افعل بقوا ابن الحالاي على حسب دلالة ما يعين من الافعال عليه وانما قال غالبا لانه قد يظهر في مثل قولك رب رجل كريم لقيت او حصل فان قيل كيف ما يكون فعل مذكور كقولك رب رجل اكرمني وقول الشاعر رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال الرفد اللبن والصله من قدح ملاء رفده وهو قدح ضخم يحلب الناقة فيه وكانه من باب اطلاق اسم المحل على الحال وفي البيت كناية عن القتل واسرى جمع اسير واقتال جمع قتل وهو ملك من ملوك حمير المعنى رب سيد قتلته وهرقت اللبن الذي

كافر فيخرج فيها ويبقى الناس فكنت يعملك اياه كانك هرقت قد جاء جار الله العلامة ... مرهبي هرقت صفة
لرجل ولم يقدر لا لان العامل المتعلق به قوله وقد يدخل على مضمر قد يدخل رب على مضمر مبهم الى لم يقصد به معين
يرجع اليه بل مجهول لذهن كالضمير في نحو رجلا زيد وبين بنكرة منصوبة ليحصل التفسير قال المص في امالي المفصل الضمير
في ربه رجلا التبس بنكرة ولما كان حكم حكم النكرات باعتبار كونه مبهما اطلق عليه النكرة لذلك ولذلك لم يوصف لانه
ضمير بلا خلاف والضمائر لا يوصف وقال لانه ليس هو اكثر ابهاما من النكرة وقال الامام الحديثي وانما كان اكثر ابهاما من النكرة
لانه لم يدل على الحقيقة ولا على الكمية ولذلك كان في الكوفة مثل حيز نعم في الابهام كان مفردا مع مذكرا وان اثنا او اثنين او جمع
ميزه قال المص في امالي المفصل هذا الضمير مفرد على كل حال لانه مضمر على خلاف الضمائر اتى به لغرض الابهام فوجب ان يكون جاريا
على نمط مفردا وذهب الكوفيون الى انه يجب ان يكون مطابقا للتمييز والخلاف مبني على ان هذا الضمير هو ضمير المفرد ذهني كضمير نعم
او هو عائد الى متقدم ذكره والبصريون قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون قالوا بالثاني فان اسائل اذا قال هل
تحققت رجلا كريما فقلت ربه رجلا فصرت عودته الى قوله رجلا كريما ولما قال الكوفيون بالثاني فانهم ثنوه وجمعوه
على حسب المرجوع اليه قال المص في شرح المفصل ما معناه لكن كلا القولين مشكل اما قول الكوفيين فلانه يلزمهم ان يجوزوا
ربه ورب هما عن ذكر خبر لانه عندهم راجع الى متقدم الذكر ويلزمهم جواز جورب الرجل من طريق الاولى لان المعرف
فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرف بالالف واللام واما قول البصريين فلانه يلزمهم ان يجوز ورب رجل من غير وصف
كما جاز وربه رجلا اذ لا فرق لانه عندهم لا يرجع الى مذكور ويجاب عن هذا الذي ذكر البصريون ربه وان لم يقصد عوده
الى المذكور في السؤال لكن المذكور الذي فيه يرشد الى المخبر فيوجب رجلا كريما المذكور في السؤال يرشد بان المراد
بقولك رجلا في ربه رجلا هو نبيه فيغني عن الوصف ونظيره اذا قيل جاءني زيد فقلت نعم رجلا حاذقا المخصوص هو زيد
لارشاد زيد المذكور الى المخصوص الذي هو تفسير لمضمر نعم في المعنى وان لم يقصد به عوده الى زيد المذكور قوله فيلحقه
ما فيدخل على الجمل التقليل فتكون في المؤد وتكون في النسبة المخصوصة ولا يبعد ادخال رب على الجمل لافادة التقليل
لان حق الجر لا يدخل الا على المؤد لكن قد لحقتها ما الكافة فصار رب مكفوفة بما فقالوا ربما قام زيد وربما زيد قائم وربما
تقليل هذه النسبة وقد يتغلل رب هذه المكفوفة باعتبار التقليل ويستعمل للتحقيق خاصة كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا
كما نقلوا انه اذا دخل على المضارع عن معنى التقليل الى التحقيق دونه ان اليمن اليمن تعليل الى استعمل في المضارع
للتحقيق خاصة كقوله قد يعلم ما انتم عليه قوله وواوها واو رب هي التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله
وبلدة قالهم اصواتها قلت الما ارتفع في البر وكقوله وبلدة ليس بها انيس على معنى رب بلدة ولا يدخل هذه الواو
الا على نكرة موصوفة لانها بمعنى رب فكما انه لا يدخل رب الا على نكرة موصوفة فكذلك واوها التي بمعناه قيل ان هذه الواو واو
العطف وان الخفض برب مقدرة تقديره ورب بلدة ورد هذا القول بان واو العطف لا يكون في اول الكلام
واجيب عن هذا الرد بانه يقدر جملة اخرى قبل الواو يكون ما بعد الواو معطوفا عليها وضعف هذا الجواب ايضا
بانه يلزم اضمار حرف الجر متعلقا وهو خلاف القياس قال الجنيدي في شرح المفصل فان قلت الجازم اضعف
وقد اضمر في نحو اضرب زيد ينادب قلت الحمل الفعل المذكور سببا لكن لتضمن معنى ان الشرطية ولان الجر اشد اتصالا
ولذلك لا يجوز فصله قوله وواو القسم القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير
الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف ويقال له ايضا قسم السؤال كقولك بالله اخبرني وهل
كان كذا او **وللقسم الفاظ منها** الواو والتاء والباء والا صل هو الباء لانه تتعلق الفعل بالمقسم به الصاقي

والباء هي الاصل ... عن هذا الباب ولم يوجد التاء والواو الا في هذا الباب ولانها هي المصرحة بجامع الفعل ولانها اعم
في القسم من جهة كثرة وقوعه وطول الاكثر لذكر الفعل والحرف المقسم به والمقسم عليه فخفوه بحذف الفعل مع ابقاء الباء تارة
وحذفوا الفعل والباء تارة اخرى وعوضوا عنها الواو وخص الواو بالعوض لاتحاد مخرجها مع الباء مخرجا وسنخ لان الالصاق
قريب من الجمع الذي هو له واذا ثبت هذا فنقول واو القسم لا يكون الا عند حذف الفعل لما علمت من انه عوض عن الفعل والباء
فلو جمعوا بينهما وبين الفعل لجمعوا بين العوض والمعوض ثم اورد في الشرح دليلا نقليا يدل على ان الواو عوض عن الفعل والباء جميعا
وتقريره ان مانع العطف على عاملين مختلفين اورد عليه مثل قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقيل قد عطف بالواو
النهار على الليل المجرور بواو القسم واذا الثاني على اذا الاول المنصوب بالقسم المقدر فاجاب بان واو القسم عوض عن
الفعل والباء فهي كعاملة على عاملين فيكون قوله والنهار اذا تجلى عطفا على معمولي عامل واحد فهو مثل ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وذكر جار الله ان هذا الجواب يدل على ان الواو عوض عنهما جميعا قال المص في شرح المفصل وهذا انما كان ظاهره
حسنا لو لم يكن منقوضا بقوله تعالى والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا من العامل الآخر
وهو قوله تعالى فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس قال الامام
الحديثي في كلامه نظر لانه لم يبطل كون الواو عوضا من الفعل والباء بما مر من الآية نعم هاتين الآيتين وارد على مانع العطف
على عاملين ولا ان يجب عن هذا بان الواو للقسم لا للعطف وجواب احد القسمين محذوف وهو اسهل الحملين من ارتكاب العطف
على عاملين اقول الواو في مثل هذه الآيات للعطف وليس للقسم نص عليه الخليل حين سأله سيبويه عن ذلك وذكر
جار الله العلامة في تفسير فواتح سورة البقرة واعلم ان المص ذكر هذا الجواب في مباحث حروف الجر من شرح المفصل
ثم اورد النقض عليه بهاتين الآيتين وهما قوله تعالى فلا اقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر اذا اتسق وقوله تعالى
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح والصبح اذا تنفس وكذا ذكر هذا البحث في مباحث القسم من قسم
المشترك ثم اورد النقض عليه بالآية الثانية وهو قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
وفيه نظر لانه ليس في المعطوف عليه في الآية معمولان مختلفان اذ ليس هناك الا مجرور فقط فلا يكون مما نحن فيه
وانا اقول سلمنا انه ليس في الآية الاولى معمولان مختلفان قبل حرف العطف واما الآية الثانية فلا يجوز ان يتحقق فيها
قبل حرف العطف معمولان لان والليل عطف على الخنس واذا عسعس معمول لاقسم وعطف والصبح على معمول الباء
واذا تنفس على معمول اقسم وهو اذا عسعس فثبت تحقق المعمولين المختلفين في الآية الثانية وتكفي للنقض الآية
الواحدة فلا يتجه النظر المذكور على المص قوله بغير السؤال يختص بالظاهر حضرا او لا القسم بالقسم الذي يكون لغير السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني وكذلك خصوا بالمظهر فلا يقال وك كما يقال بك لان الكثرة التي هي علة التخفيف
انما يكون اذا كان القسم كذلك والتاء مثل الواو بمعنى انها يستعمل مع حذف الفعل في القسم لغير طلب لكنها تختص من الظواهر
بلفظ الله فلا يقال تزيد ولا تعمرو ولكن تالله لان القسم بلفظ الله اكثر وما كثر استعماله يناسب التخفيف فعوضوا عن
الواو التي هي عوض عن الباء فاصبحت وهو التاء ولانهم كرهوا ادخال حرف عليل على علم الله سبحانه وتعالى غاية فابدلوا
الواو بحرف صحيح وخصصوا التاء لما بينهما من المجانسة بدليل قلبهم الواو في تراث وتقوى وفي الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ
قوله والباء اعم منهما في الجميع يعني اعم من الواو والتاء ويستعمل في الجميع لانها تكون مع الفعل نحو اقسمت بالله لزيد قائم
ومع حذفه نحو بالله لزيد قائم ومع السؤال نحو بالله اخبرني وغيره كالمثالين السابقين ومع الظاهرين كما مر في الامثلة المتقدمة ومع
المضمر نحو بك لافعلن ولا يكون ذلك في الواو والتاء لان الباء اصل وهما فرعان عليها كما مر وقد جاءت اللام من ... بهما في قسم يتدابو عن اللام

وقولهم من ربي انك لاشر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كما ان ما قال صاحب الصحاح الاشر البطر ... بليس بالاشر المسعور
واما قولهم لا الله ولاها الله ذا فانها همزة الاستفهام وها التي للتنبيه عوض عن حرف القسم ويلزم الخفض لوجود ما يقوم
مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه وهمزة الاستفهام كما يلزم مع الواو والتاء قال ابن المالكي الها همزة وهمزة الاستفهام ليسا عوضا
عنها والجر بعدهما بمقدر بلفظ به كالنصب بنصب المضارع بعد الفاء ونحوه بمقدر واجاب عنه الامام الحديثي بان الفاء ونحوه لم يكن عوضا
عن ان لان الفاء ونحوه باق على معناها الاصلي فلا يعمل بخلاف الهمزة والهاء فانهما خرجا عن معنى الاستفهام والتنبيه وفي ها الله
ذا لغتان احدهما قطع الهمزة بمعنى ان يذكر بعد الهاء الف ويعد همزة الوصل لان لهمزة الوصل في الله شأنا ليس لغيرها فالدليل
بانه بقطعها فيقال ها الله والثانية وصلها اي يحذف همزة الوصل فاذا حذف همزة الوصل ... فيجوز في الف
ها الحذف والاثبات اما الحذف فوجهه انها الف يلقت ساكنا بعدها فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين واما اثباتها
فوجهه انها نزلت معها منزلة الجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين لانها التقيا على حدهما كالضالين وفيه قولان احدهما
قول الخليل ان ذا مقسم عليه وتقديره لا والله الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذلك لم يرو لاجل كثرة استعمالهم ذا
دون غيره لم يرو ها يقاس عليه غيره فيقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك والثاني وهو قول الاخفش ان ذا
من جملة المقسم توكيد له كانه قال ذا قسمي والذي يدل عليه امران احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعده كقولك لاها الله
لقد كان كذا فيقول ذكر بعده بدل ذكر المقسم عليه بعده ان ذا الذي تقدم على المقسم عليه المذكور ليس هو المقسم عليه
اذ لو كان مقسما عليه كما قال الخليل لا يجوز ان يذكر بعده مقسم عليه والثاني انهم ياتون بالمقسم عليه منفيا ولو كان
ذا هو المقسم عليه وهو مثبت كما قرره الخليل لكان المقسم عليه اذا ذكر طابقه في الاثبات قال المص في شرح المفصل
كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم عليه على ما قاله في هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو
ان يكون المقسم عليه منفيا بدليل استقراء كلامهم واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل
واما قول الاخفش فلانه لجاز حذف المقسم عليه باسره وهو خلاف الاصل وجعل ذا اشارة الى القسم ولم يوجد له نظير
في كلامهم وقال ايضا في شرح المفصل لو قيل ان ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ذا
ولا يكون ذا لكان مستقيما ودليله امر انه في ابطال قول الخليل من انه على الاستقراء ان المقسم عليه بعده منفي وما ذكره
الاخفش من ان قوله لاها الله لقد كان كذا الاسلمه فان مثل ذلك لا نعرفه في كلامهم ولو قدر ثبات صحته فلا ينافي ان المتكلم
مريد للنفي بقوله لا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلنا فيكون لقد كان كذا انكارا اثباتا لغير ما نقلنا بقسم مقدر آخر يعني يكون قوله لقد
كان كذا اثباتا لقسم آخر مقدر وهذا الاثبات اثبات لغير ما نقلنا بها لاها الله وحاصله ان تقدير ما رواه الاخفش
لاها الله لا يفعل ذا او الله لقد كان كذا فيكون هنا قسمان مع جوابهما لاها الله لا يفعل ذا وثانيهما والله لقد كان كذا
فحذف من القسم الاول بعض المقسم عليه وهو لا يفعل ذا او لا يكون ذا ومن الثاني حذف القسم وابقى جوابه واما ورد
في الحديث وهو انه قال قتال قتا قتلت عام حنين رجلا وتركته واخذ غيري سلبه فلما رجعنا جلس رسول الله صلعم
فقال من قتل قتيلا فله سلبه فقمت واخبرته قصتي وقلت من يشهد فقام رجل وقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق وعندي
سلبه فارضه عني فقال ابو بكر لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال صلعم
صدق فاعطه فاعطانيه فقد حمله بعض النحويين على انه غلط من الرواة لان العرب لا يستعمل لاها الله الا مع ذا ولم
يسمع استعماله بدون ذا فليس هذا موضع اذن لانه للجزاء وهو هاهنا على نقيضه وموقعه هذا منوقف على ان
يعلم ان مدخول اذن جزاء الشرط مقدر كما نقله جار الله العلامة في المفصل عن الزجاج واذا كان كذلك فيجب ان يكون

الشرط المقدر سببا ... سببا لما بعد اذن اذ الشرط يجب ان يكون سببا للجزاء واذا تقرر هذا فنقول هذا الكلام اعني قوله
لاها الله اذن لا يعمد جوابا لمن طلب السلب بقوله ارضه عني وليس يقابله لا يعمد وقع في الرواية مع لا فيكون
تقدير الكلام ان ارضه عنك لا يكون عامدا الى اسد فيعطيك سلبه ولا يصح ان يكون ارضاء النبي صلى الله عليه
القائل عن الطلب سببا لعدم كونه عامدا الى ان يعطيا سلبه الطالب واذا لم يكن سببا له بطل كونه لا يعمد جزاء للارضاء
ومقتضى الجزائية ان لا يذكر لا مع تعمد ليكون التقدير ان ارضه عنك يكون عامدا الى الاسد من اسد الله فيعطيك سلبه
فيتحقق الجزائية لتحقق كون الارضاء سببا لكونه عامدا الى اسد الله فلم تزل من اسد الله ومعطيا سلبه عن القاتل فقالوا
الظاهر ان الحديث لاها الله ذا لا يعمد الى اسد من اسد فصحفها بعض الرواة ثم نقلت الرواية المصحفة كذلك وقال الامام
الحديثي معترضا على ما قاله النحويون الحديث الصحيح ولا يجب ان يلازم ذا لاها القسم كما يجب ان يلازم غيرها من حروفه
وتحقيق الجزائية بان لا يعمد اصح اذ معناه اذا صدق اسد عنه كرم لا يعمد النبي صلعم بابطال حقه واعطاء سلبه اياك
قوله ويتلقى القسم بالنافي يتلقى القسم بثلاثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي وذكر للتنبيه على انه لا يذكر بعده ما هو الذي جيء
بالقسم تاكيدا له وهذا مخصوص بالقسم الذي لغير السؤال واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب كقولك بالله
اخبرني وهل قام زيد ولذلك اي ولكونه لا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب اضيف الى السؤال وقيل له قسم السؤال اي قسم الطلب
وان مختصة بالجمل الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم واما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعا الا ان الفعلية
اذا كان فعلها مضارعا على الزم في الافصح معها اي مع اللام نون التاكيد واذا كان ماضيا الزم على الافصح مع اللام
وقد ولم يجئ جوابا مع الاسمية الا على غيرها لانها دخيلة على الفعل اصلية في الاسم فقصد لو تقويتها فيما ليست اصلية
تنبيها على الاولى من اصلها واصليها ويحذف في جوابه اذا اعترض كقولك زيد والله قائم وانما حذف لانه اعترض
بين المبتدا والخبر وسوى المقسم عليه فاستغنى عن اعادته وكذلك يحذف جوابه اذا تقدمه ما يدل عليه كقولك زيد قائم
والله لان المقسم عليه هو ما تقدم فاستغنى عن اعادته واعلم ان هذا الذي ذكره من حذف جواب القسم في الموضعين انما
يتم ببيان ان المذكور في الموضعين لا يكون جوابا وبيانه ان القسم انشاء والدال عليه يكون دالا على نوع من انواع الكلام
وكل ما كان موضوعا من الحروف على الدلالة على قسم من اقسام الكلام فلا ينعقد شيء مما في حيزه عليه ونبه ذكر قصدهم
الى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف ليجري السامع فهمه ويتوفر خاطره على مقاصد معاني لا يعد سمعه ذلك فيحصل
بتقديم ذكر الحرف ونواته لكان منقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص وفي التردد وبين اقسامه لان زيد قائم مثلا
محتمل للاخبار والانشاء والاخبار يحتمل الاثبات والنفي والانشاء الاستفهام والتمني والقسم واذا تردد بين اقسامه يختل
عليه التفهم لاختلاف المعاني باختلاف الاقسام فكان التقديم لهذا الغرض ولم يستثن عن ذلك الا باب زيد الاكرم
وزيد الاكرم اما زيد اكرم فانه يكون لكثرته في كلامهم جعلوه في التقديم شأنا ليس لغيره واما الهمزة مع دخول الحرف الدال
على الانشاء فان اعترض بقولهم زيد اضرب عمرو فهو قليل ثم التحقيق فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله في المعنى واما
زيدا لا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان في الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في النهي جاز تقديم
معمول المجزوم لاكثر المتقدمين فيمن منع لا يبالي عن رب ... ولا حاجة فيه منع لا ينبغي الا ... ظلما معمولهم واجيب
عنه بوجوه الاول ان لا التي للنفي اخت لا التي للنهي في اللفظ والمعنى الا من خالفت التقديم على النهي الى نظيره لا النهي
وثانيها انه امتزاجها مع الفعل لكونها ... وليس كذلك في بعدها عن النهي في اللفظ والمعنى فانه قيل فينبغي ان لا يجوز زيدا
اضرب اجيب بان لن نظيره الى نظيره لا النهي وثالثها امتزاجها مع الفعل لكونه معمولا لها والمعمول كالتتمة فكانت

المذكور لا شئ مثله وصحيح محال والمفضي الى المحال ممتنع واستدل في شرح الهادي بانه لا يجوز ان يكون الكاف فيه للتشبيه لانه يصير
التقدير ليس مثل مثله شئ فيفيد اثبات مثل الله به وفيه تناقض لانه اذا ما ثله شئ فقد ما ثل هو ذلك الشئ فيكون هو مثل مثله
واذا كان مثل مثله شيئا من الاشياء لان المثلين اقسام واذا حكمت بانه ليس مثل مثله فقد نفيت عنه انه شئ وتعالى الله
عما يقول الظالمون كبيرا وقال جار الله العلامة في الكشاف قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه
عن ذاته فقصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا طريق الكناية لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو اخص اوصافه فقد نفوه
عنه فاذا علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها
وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته هذا كلامه وعلم منه انه لا يتعين كون الكاف زائدة
فيه وقد يكون الكاف اسما كقول الشاعر بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم نعاج الرمل البقر واحدتها
نعجة ويقال جاؤا جما غفيرا اي بجماعتهم ... والبرد ذا بيع ... الشوع يضحكن
عن اسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة وقوله عن كالبرد اي مثل البرد ويجب ان يكون اسما لدخول حرف الجر عليه
ومذ ومنذ قال المص في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او على حاضر فاذا دخلت على ماض كقولك ما رايته
مذ امس فمعناه الابتداء اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية امس ... في الابتداء ... الظرف واذا
دخلت على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك ما رايته مذ هذا العام ومذ شهرنا والمعنى ان انتفاء الرؤية في
جميع هذه المدة فكانك قلت في رايته في هذه المدة ...

[illegible]

فصل الحروف المشبهة بالفعل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و في التنبيه و الموصول اقول الحق انه انما يبطل عمل العامل الذي قبل ما صدر الكلام فيما بعده او ... جزء عليه لا يتقيد
اي بتقييد لفظ كان عليه و المفتوحة تدخل جملة هي معها في تاويل المفرد فيفتقر الى جزء اخر يكون مجموعهما كلاما فوليه و جزء ... الى
ولاجل ان المكسورة وضعها لان يؤكد بها الجملة التي لا يكون مؤولة بمفرد اي لا يكون في موضع المفرد بل يبقى على فائدتها اي بقي
على كونها جملة وجب ان يدخل المكسورة كل جملة باقية على كونها جملة حين خلوها عن ان ولاجل ان المفتوحة يقلبها
الى حكم المفرد وجب ان يدخل المفتوحة جملة مؤولة بمفرد اي يكون في موضع مفرد فالحاصل انه يجب كسرها في كل موضع يجب وقوع
الجملة فيه و الفتح في كل موضع يجب فيه وقوع المفرد فيه لان ذكر معناها و موضوعها يقتضي ان وضع المكسورة لتاكيد النسبة
الايجابية في الجملة التي لا يكون مؤولة بمفرد و وضع المفتوحة لتاكيد النسبة الايجابية في الجملة التي يكون مؤولة بمفرد فيجب الكسر
ابتداء اي في ابتداء الكلام اذ لا يقع في ابتداء الكلام الا الجملة و بعد القول المجرد و بعد الموصول اذ لا يقع بعد القول الا الجملة
وصلة الموصول اي يجب ان يكون جملة و انما قيدنا القول بالمجرد لان الذي يستعمل بمعنى الظن خلاف كما في الواقع بعد
الظن و يجب الفتح اذا كانت فاعلة او مفعولة او مبتداة او مضافا اليها لان هذه المواضع لا يقع فيها الا المفرد قلت فيه
ان زيدا قائم بعد قولك علمت في معنى الجملة على استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذكرها لبقيت مسندها
لو صفها متعلق مسند و مسند اليه اجيب من وجوه ثلثة الاول ذكره جار الله و هو ان مع معمولها في موضع المفعول
الاول و الثاني محذوف و تقدير المثال المذكور علمت قيام زيد حاصلا و اذا كانت ان انما وقعت في موضع المفعول الاول
خاصة فلا يكون واقعة الا في موضع المفرد فوجب كما وجب في لعلا ولو قال المص في شرح المفصل هذا الجواب ليس
لمذهب الجملة وانما هو مذهب بعض النحويين مما انا اختاره لما انتصب السوال و ظن لذا لا يندفع الايراد كما به ويلزم على
ما ارتكبه امور وجوب الرفع فيهما اذا امر سقطت ان وذكر الجزء لانه عند موضع الجملة والاول ان لا يجب عليهما
بكسر ان اذا لم يقصد الى حذف الجزء الاخر اذ يجب عليه جواز ذكر المفعول الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل امور
ان يكون غير واجب ان لم يقل ذكره واجب قال الامام الحديثي لا يلزم هذه الامور اذا كان المفعول مما يجب حذفه في مثل
عند الورود للعلم به بدلالة لان عليه مع طول الكلام كالخبر بعد لولا الوجه الثاني ذكره المص في شرح المفصل و هو
ان يقال ليس الموضع موضع جملة و انما هو موضع مفرد الا ترى انه منصوب بعلمت و الجملة المستقلة لا يعمل فيها الا
والمفعول انفصلة فكيف يكون جملة و هو فضلة فاذا لم يقع موقع الجملة و انما وقع موضع المفرد و الكلام ولذا كان يحتاج
الى المفعول الثاني من جهة ان افعال القلوب انما وضعت ليتعلق بالنسبة على صفة لكن لما دخلت ان ورام فيها ان يكون لها اسم و خبر
حصل المقصود معها من متعلق الظن فلم يحتج الى المتعلق معمول ثان و سد ذكر مسد المفعولين اعترض الامام الحديثي
على ما ذكر المص من وجوه ثلثة الاول ان الحال مع انها فضلة تكسر ان الداخلة فيها والثاني ان كان واخواتها عاملة
في الجملة المستقلة الثالث ان متعلق الفعل القلبي تعلقه بمسند اليه على ان مسنده ثابت له بنوع على صفة مطلقا ولا يكفي
ان يكون متعلقة موصوفا اقول الجواب عن الاعتراض الاول بان يقال الحال انما صح ان يقع جملة من حيث انه حكم
على صاحبه باعتبار المعنى و من هذه الحيثية لا يكون حالا اصلا فضلا عن كونه فضلة بخلاف المفعول به فانه فضلة
مطلقا فافترقا و الفعل و الاعتراض الثاني غير وارد لان فعل الناقص لم يعمل في الجملة المستقلة بل عمل في اجزاء الجملة
بخلاف ما نحن فيه فانه لو كسر لكن بعد علمت لوقع موقع الجملة يلزم عمل علمت في الجملة المستقلة لا في اجزائها
اذ الاجزاء ليست معمولات لانه والاعتراض الثالث ازام لفظي لان مراده من تعلق افعال القلوب بالشي على صفة تعلقها
بمسند اليه على ان مسنده ثابت له الوجه الثالث ذكره الامام الحديثي و هو ان يقال اذا دخل الفعل القلبي على جملة

نحو زيد قائم تحوج عن ... فلا الا بفائدتها لان المستقلة بمجموع علمت بزيد قائما و اذا خرجت عنه يكون موضع المفتوحة و منعوا
على كونها تقبل دخوله عليها جملة مستقلة لا بعد و فوله اقول الا حاصل لهذا الكلام الا ما حصل من الوجه الثاني و هو الذي ذكره
المص و الحاصل ان يقول على المص ان قوله ليس الموضع موضع جملة على الاطلاق غير مستقيم و سبق في قوله ولذلك جاز العطف
كلام منه مشعر بما ذكرنا فالوجه في جواب اصل السوال ان يقال ما وقع علمت جملة معنى لما ذكر في السوال مفرد لفظا لوقوعه
مفعول العلم فيكون ان مكسورة باعتبار الاول مفتوحة باعتبار الثاني قوله و قالوا لولا انك لانه مبتداء هذا
كانه جواب لسوال وارد على الكلام السابق توجيه السوال ان لولا و لو انما يدخلان الجمل فالواقع بعدها يكون في موضع
الجمل فيجب ان يكسر بعدهما والجواب ان يقال قد علم في باب المبتداء والخبر انه يجب حذف الخبر بعد لولا فالواقع بعد لولا مع معمولها
يكون في موضع المبتداء فقط فتقدير قولنا لولا انك منطلق لولا انطلاقك اي لولا انطلاقك موجود فلا يكون مع معمولها
مستقلة و الاولى جوابه ان يقول عند حذف انه في المثال المذكور لولا انت منطلق لكان كذا لكنه ممتنع و اذا ثبت انها مع معمولها
في موضع مبتداء حذف خبره يكون مع ما بعدها مفردا فيجب فتحها قال المص في امالي المسائل المتفرقة ان بعض النحويين يجعل
الواقع بعد لو لا م فرعا بالفاعلية بفعل محذوف كانه قال لولا ثبت او وجد او حصل واختاره بعضهم من المتاخرين و وجهه
انه يقع الرفع بعد تقدير الفعل معه كانه لو و لذلك فتحت لانها فتحت في لو كقولك لو انك منطلق فكلام لولا انك قائم
قالوا لو كان مبتداء لوجب ان يكون في موضعه مكسورة لانه موضع الابتداء و هذا ليس بشي لان ان انما تكسر في موضع
ابتداء و يكون خبر المبتداء خبرها فيتحقق كونه موضعا للجملة فاما اذا وقعت في موضع يكون خبرها من تتمة المبتداء
الذي هو مفرد فوجب ان يكون مفتوحة بدليل وجوب فتحها في قولهم عندي انك قائم فلذلك ههنا لانها مع الاسم
و الخبر المذكور معها بتاويل المفرد و الخبر محذوف على حاله ولو كسرها لكان مع لو وجب ان يكون معها خبر للمبتداء
على تقدير عدمها فيؤدي الى ان يكون خبر المبتداء بعد لولا واجبا حذفه واجبا اثباته او جائزا و هو متناقض والجواب
عن قولنا لو انك انطلقت لو ان لو يجب ان يدخل على الفعل و قد علم في باب الفاعل انه يجب حذف فعلها اذا كان خبرها
فعلها اذا كان فاعله فعله ان مع ما بعدها فيكون ان في المثال المذكور مع ما بعدها فاعلا للفعل المذكور فيكون
التقدير لو ثبت انطلاقك فحذف ثبت لما بقي بعده حذف ثبت فاعله فقط فالواقع بعد لو يكون في موضع فاعل حذف
فعله فيكون في موضع مفرد فيجب الفتح لذلك قوله فان جاز التقدير ان جاز الامران هذه المسئلة ايضا مما تقدم فلذلك
اوردها بالفاء دون الواو يعني قد علم مما تقدم انه يجب الكسر في كل موضع هو موضع الجملة و الفتح في كل موضع هو موضع
المفرد فيلزم منه قطعا ان كل موضع يصح ان يقدر الواقع فيه بالمفرد باعتبار و بالجملة باعتبار يجوز فيه الكسر والفتح
والفتح باعتبارين فمن ذلك الواقع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه ولا شك ان الجزاء جملة فان لم يكن في ... بعد الفاء
بعد الفاء محذوف فاكسرها لان المراد منه من يكرمني فانا اكرمه وان قصد ان المذكور خبر المبتداء حذف لدلالة الكلام عليه
فتحتها ان يكون تقديره من يكرمني فجزاؤه اي اكرامه اي جزاؤه اكرامي له و منه الواقع بعد اذا المفاجاة مثل خرجت
فاذا انك منطلق ان اردت فاذا انت منطلق وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت فاذا انطلاقك
انطلاقك حاصل و حذف حاصله او وقعت ان واسمها و خبرها في موضع انطلاقك وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المبتداء خاصة و قد جاء الفتح والكسر في قوله و كنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا و اللهازم فان
لم يقصد فيه الى حذف شي كسرت لان اذا يدخل الجملة الاسمية و يكون تقديره فاذا هو عبد القفا فيكون النظر الى المنحوس
نفسه لا الى عمله و حذفه وان قصد انها مع معموليها في تاويل مفرد هو مبتدا حذف جزؤه فتحتها و يكون التقدير

اذا عبوديته حاصلة فيكون النظر الى المعنى و هو الخسة و قيل في معنى البيت عبد القفا الذي قفاه ... خدم لمن يليه
عند مرور الناس وانما خص هذين العضوين لان اللوم يظهر بهما قال الجوهري اللهازم مضمتان عظيمتان في اللحيين تحت الاذن
والواحدة لهزمة بالكسر و يجمع اللهازم اي كنت اظن زيدا كما قيل فاذا انه الذي و عبد البطن قال ابن المالك والاول اولى
لان الاصل عدم الحذف ولذا قرا القراء السبعة بالكسر في جميع القرآن كقوله و من يعص الله و رسوله فان له نار جهنم
انه من يات ربه مجرما فان له جهنم الا اذا وقعت بعد ان المفتوحة فانها قرئت بالوجهين كقوله كتب على نفسه الرحمة
انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده و اصلح فانه غفور رحيم قوله و شبهه اشارة الى ان الموضع الذي يجوز فيه
الامران غير منحصر فيما ذكره فمثله اي على الفارسي هو اول ما اقول اني احمد الله و مثله اول قولي اني احمد الله فان اريد به اول
قولي حمد الله يفتح لانه مقدر بمصدر هو خبر اول و اول افعل مضاف الى المصدر فيكون ايضا مقدرا و هو الخبر عن مصدر يصح
و يصدق هذا الكلام على كل لفظ هو حمد اولا يختص بهذه الصيغة هذا وجه الفتح و اما وجه الكسر فقد قال جار الله انه ان
قرئ بالكسر يكون ان محكيا اي معمولا لا قول و يكون خبر اول محذوفا تقديره اول ما اقول اني احمد الله ثابت قال المص و ...
اذا اجيب الكسر محكيا متعلقا لا قول كان عين القول وكذلك كلما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا
فالذي يحكيه هو نفس القول الذي هو لزيد عمرا منطلق وكذلك كلما يحكى بعد القول اذا وجب ان يكون القول في المعنى
كان التقدير اول اني احمد الله واذا كان التقدير او اني احمد الله كان المبتداء اول و اول من باب افعل التفضيل وهو لا
الالاش من نحو بعض على حسب معناه فيجب ان يكون للاخبار بعض كما ثبت او موجود انما وقع عن اول اني احمد الله
و اول اني احمد الله باعتبار الوقوع الخ و باعتبار الكلاف اي فيكون الاخبار بوجوده في المعنى عن الكرة اوله وسو
فاسد اذ لم يقصد ذكره و لم يرد و لو اريد لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على ما ذكره ثم قال والكسر وجه مستقيم غير ما ذكر و هو ان
يكون القول على ما في الحمد و غيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها ان احمد الله و منها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو قوله
اني احمد الله و حكاه بانه قوله و بعض الاقوال مثل كما تقول افضل الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق فالحاجة
الى خبر محذوف بل يكون قوله اني احمد الله هو الخبر و جب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة لانه قول لان
اول الاقوال قول و يصح ان يقع الجملة خبر القول نحو قولي زيد قائم ولا يصدق هذا الكلام على تقدير ان الا على هذه
الصيغة المصدرية بان و على كلا التاويلين لزوم ان مع ما بعدها خبر اول قال الفارسي كل موضع يصلح للجملة الاسمية
و الفعلية يجب الكسر فيه و كل موضع لا يصلح الا لاحدهما يجب الفتح فيه و قال المص هذا التعريف اي التمييز بين موضعي ان و ان
بما ذكرنا اولى منه لما ذكره الفارسي لان ما ذكره منقوض بالواقع بعد اذا المفاجاة لان اذا للمفاجاة لا يقع بعدها الا الجملة
الاسمية فيلزم ان يجب بعدها الفتح و قد جاز فيه الكسر و بالواقع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فانه لا يصلح الا الاسمية
و قد جاز الكسر فان ادعى مدع انه يجوز ان يقدر فاجزيه بالاكرام او فجزاؤه الاكرام فيجب عليه و يلزم ان يجب الكسر لانه موضع
صالح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير و كذا ايرد عليه قولك مرادي انك قائم فانه ان لم يكن هذا الموضع صالحا
للجملة لا يكون تعريفه شاملا وان كان صالحا لها و هو خبر المبتداء يكون جملة اسمية و فعلية فيلزم ان يجب الكسر قوله ولذلك
جاز العطف اذا عطفت على اسم المكسورة جاز نصب المعطوف و هو ظاهر و جاز رفعه لما مر ان المكسورة لا يغير معنى
الجملة فيكون ان كالزائد فوجودها في اصل المعنى كالعدم فيجعل اسمها باقيا على رفعه فيعطف عليه بالرفع فيقال
ان زيدا قائم و عمرو و ان زيدا قائم لا عمرو فقوله فلذلك اي لما تقدم من ان لا يغير معنى الجملة قال المص في شرح المفصل
قدم التعليل لجواز العطف على المحل ليذكر الحكم و ذكر سائغ و الغرض في تقديم ذكره ان يكون الحكم اذا ذكر ثبت

ثبت منه اول الامر ... و اذا ثبت من اول الامر معللا في النفس كان له استقرار ليس لغيره وان ثبت تعليله بعده لكون انما قيل
ان العامل اذا لم يغير المعنى كالمعدوم لصحة ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وقال المص في امالي القرآن وانما لم يعطف على اللفظ
لفظا و معنى لانها و اسمها و خبرها بناءا ولا بد من واحد فيه لان اشتراك فلو ذهبت تقدر ان في حكم العدم لاخلت عن موضوعها
بخلاف ان المكسورة فانها لا يغير المعنى فجاز تقدير عدمها لكونها للتاكيد المحض كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في قوله
فلسنا بالجبال ولا الحديدا و كلام كثير منهم جار الله دال على ان العطف بالرفع على محل ان مع اسمها و قال المص ...
معنى كلامهم ما ذكرته و في شرح المفصل وجه العطف على المحل بان موضع ان و ما عملت فيه رفع لكون المحل لم يتغير فجاز العطف
لذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة ان لكان حسنا لان هذا اشبه بقولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدا
و لسنا بالجبال ولا الحديدا والا ان المشبهين فانه لو قيل في قولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان العطف على محل الجار
والمجرور جميعا كان سديدا فلذلك ههنا قال الامام الحديثي هذا مبني على ان محل الجار والمجرور نصب و التحقيق فيه
و غريب منه كلام الاندلسي جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان الا انه لما اشكل تصور رفعه لان ان من نواسخ الابتداء انتصب
مع اسمها بلا الجنسية لجعلها مع اسمها المبني اسما واحدا فكما يكون العطف بالرفع في باب لا على موضع لا مع اسمها فالوا
هنا ان الرفع على محل ان مع اسمها تسهيلا خصوصا على المبتداء اذا لم يقل ان مع اسمها كلمة و مبتداء قوله لفظا او حكما
تفصيل للمكسورة اي المكسورة يكون مكسورة لفظا و هو ظاهر و يكون مكسورة حكما و هي الواقعة بعد افعال القلوب
نحو علمت ان زيدا قائم و عمرو قال المص و هذا من مواضعهم لم يتنبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة
دون غيرها او وهم انه لا يجوز العطف على المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها
بالرفع و قسم يجوز فالقسم الذي يجوز معه ان يكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة
في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخل اللام كقولك علمت ان زيدا
لقائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في موضع الكلام
المستقل وانما انتصب بعد ما توفرا لما يقتضيه علمت من معنى المفعولين و اذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة يكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجب العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه
وان كانت المفتوحة على هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم و عمرو فلا يجوز الا النصب
ولا يستقيم الرفع حال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه فهذا اجمع مما
للمصنف في مواضع متفرقة من كتبه ولذلك اورد سيبويه في باب العطف على محل اسم ان بالرفع قوله والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق مستشهدا به على العطف على محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى انا
بغاة وانتم بغاة وذلك اي العطف بالرفع بعد مضي الخبر ولو تقدر احكم المكسورة صريحا فلولا انها في حكم المكسورة صريحا
لما صح ذلك وكذلك اي ولاجل انها في حكم المكسورة صريحا حمل قوله تع و اذان من الله و رسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله
بري من المشركين و رسوله معطوف على محل اسم ان وان كانت مفتوحة لما كانت بتاويل المكسورة لان للاذان معنى
الاعلام قال المص في شرح المنظومة جواز العطف بالرفع في المفتوحة الواقعة بعد علمت ... تمامه الجملة
ان تقدير قولهم علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد حاصلا لانه لو كان التقدير كذلك لم يجر مجرى المكسورة لانها لم يتقدم معها
اذا لم يبق الا موضع مفرد و يمتنع العطف بالرفع على اسم المفتوحة لان الابتداء نسخ معها بالكلية وصار ان مع معمولها مفردا
معمولا لغيرها فلو عطفت عليه يلزم التناقض لانه يكون باعتبار انه مبتداء جزء اتام الكلام والتقدير اي ان اذا التزمت

الجزئين الثاني وصار المجموع جزءا واحدا فلا يكون بهذا الاعتبار ح تاما قوله ويشترط مضي الخبر اي تقدم خبر المعطوف عليه اما لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو انّ زيدا وعمرو قائم اذ تقديره ان زيدا قائم وعمرو على التقديم والتاخير او ان زيدا قائم وعمرو قائم على حذف الجزء الاول لدلالة الثاني عليه وانما اشترط ذلك لانه لو لم يكن يتقدم لا لفظا ولا تقديرا لا يصح العطف بالرفع نحو مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فهنا لم يتقدم الخبر لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا اذ لا يصح تقدير ذاهبان خبرا عن زيد فقط لعدم المطابقة فينبغي ان يجعل ذاهبان خبرا عن الجميع لكنه لا يجوز لانه يلزم ان يكون الجزء الواحد يكون معمولا لان غير معمول لان لانه من حيث هو جزء عن اسم ان معمول لان ومن حيث هو جزء عن المعطوف على محل الاسم ان معمول للابتداء غير معمول لان وانما جاء لذا لا يبقى ان والعمرو انهما ذاهبون بتقدير جزاء الثاني خاصة فيكون جزء الاول قد تقدم تقديرا ويكون مثل قوله ان زيدا وعمرو قائم ولذا كان ولا جل ان الجولين متخرج في تقدير المذكور لا جزاء احدهما فقط لو جعل ذاهبون جزاء عن الجميع لم يجز لما يؤدي اليه من كونه معمولا لان غير معمول لان كما ذكرناه وعبارته في شرح المفصل لو عطف قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لاذا اي لان جعل عاملين مختلفان في معمول واحد وذلك ان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان لانه لابد لها من مرفوع معمول وارتفاع عمرو انما هو بتقدير عطف على المحل الذي هو الابتداء على تقدير تخلفه من ان او جعلها مع معمولها كالمبتدا والجر وجزء يجب ان يكون مرفوعا بالابتداء ارتفع به فاذا قيل قائمان وجعل جزاء لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل ولا يمكن تقديره عليه فيه حتى يقال انه مرفوع برفعين رفع بان ورفع بالابتداء لان لا يقطع بان اسماء واحدا ولا يكون فيه رفعان ولانه لا علامة للالف والالف لا يكون الا رفعا واحدا قال الجوهري في جوز سيبويه والخليل لا المبرد وغيره ان يقع المثنى خبر مبتدا اين او فاعل فعلين وان اختلف معناهما نحو زيد وبكر قائما وجاء وتمام الزيدان لان العامل والمقتضي والاثر فيه واحد بالنوع فلا اختلاف وقال الامام الحديثي فيه اختلاف النحاة فيمتنع تام قوله خلافا للكوفيين يعني اجاز الكوفيون العطف بالرفع على المحل مطلقا اي سواء تقدم الخبر او لم يتقدم فيجوزون ان زيدا وعمرو ذاهبان وسببه ان ان لا يعمل عندهم في جزاءها معمول للابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد او كون المعمول الواحد معمولا غير معمول لان بل يكون مثل زيد وعمرو قائمان ملته ولانه لكونه مبنيا اجاز المبرد والكسائي العطف بالرفع على اسم ان اذا كان مبنيا وقد اورد سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وعمرو ذاهبان وسببه انهم لما راوا ان معناها معنى الابتداء ولان ان لا يغير معنى الجملة فيكون انهم ذكر مثلاهم وانت والحق انه لا يجوز العطف بالرفع وان كان الاسم مبنيا فلا يكون لكون الاسم مبنيا اثر في جواز العطف على المحل من غير مضي الخبر لان ما ذكرناه من المانع مانع فيه ولانه لم يثبت ما ذكر عن المعتبرين عن العرب واذا ثبت عن بعض العرب على خلاف القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند اهل التحقيق لان قول ما نقول انه الكوفي انا كان للنظر بانه على وفق ما صح انه واضح ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلط على الظن التنقيبي اي غلبه على الظن انه يبنى على وفق وضع الواضع فنزل الموجب لقبوله فيكون مردودا قال ابن المالك وهم سيبويه لان المطبوع على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب في جميع ما نطق به وسيبويه يوافق على هذا ولولا ذكر ما قيل نادرا كلدن غدوة ويحجر ضب خرب بل الصواب ان يجعل القولاني على ان تقدير الاول انهم هم اجمعون ذاهبون فهم مبتدا واجمعون تاكيده وذاهبون جزاه والجملة اخر وانك التقدير الثاني انك انت وزيد فانت مبتدا وزيد معطوف عليه وذاهبان جزهما والمجموع جزاء ان وحذف المتبوع اذا علم جائز فالقول به راجح اقول لا يخفى ان الطباع مختلفة ويجب

الحمل فيما اختلف فيه الى فصيح وغيره وتفاوت مراتب الفصيح وغيره الى حد يكاد يفوق الحصر وح يمكن ان يقع كلام بعض من العرب على وجه يكون مخالفا للوضع الواضع ولما عليه الفصحاء فيكون مردودا وقال الامام الحديثي العجب بعد الذي سمع عن كثير وكذا اجراء الصفة على الحاضر لقراءة قوله عذاب يوم اليم وما عن لصرف كلام سيبويه متعذر ودر حذف المعطوف عليه لا يرتكب من غير ضرورة قوله ولكن مثل ذلك اراد به انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن لانها لا يغير معنى الجملة التي يدخل فيها الانشاء كما غير فيها ليت ولعل وكان ولا يجعلها في تاويل مفرد كما يجعلها ان المفتوحة فيكون لكن كان المكسورة في صحة العطف على محل اسمها بالرفع كما جاز ذلك على محل اسم المكسورة فيه قوله ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة جاز دخول اللام معها لا مع المفتوحة والمراد من هذه اللام لام الابتداء وهي اللام التي تدخل في جزء الجملة لتاكيدها واذا كان المكسورة مما لا يتغير به الجملة عن كونها جملة فيجاز اجتماع هذه اللام معها لدلالة على زيادة تاكيدها واما المفتوحة لما كانت الجملة معها في تاويل مفرد لا يجوز اجتماع اللام معها والايلزم خلاف وضعها لان وضعها لتاكيد الجملة فلابد ان يكون ما هو جملة وحق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لدلالتها على نوع من الكلام لكن لما دخلته ان واجتماع حرفين يتفق المعنى مستكرح اخر اللام دون ان لان ان عاملة والعامل اولى بالتقديم ولان ان لها اخوات لها يكون اول الكلام فلو اخر ان لاجل اللام يلزم المخالفة مع اخواتها واذا ثبت تاخير اللام فنقول اذا وقع فصل بين ان وبين اسمها بخبرها او بمعمول خبرها يدخل اللام اسمها وان لم يقع بينهما فصل يدخل خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المقدم على الخبر لا في الخبر فهذه اربع صور امثلتها ان في الدار لزيدا وان فيك لزيدا راغب وان زيدا لقائم وان زيدا لطعامك اكل وانما فعلوا ذلك لان اصلها ان يدخل الاسم لكن منع من دخولها الاسم مانع ففي الصورتين الاوليين لما زال المانع لوجود الفصل بين ان وجب دخولها الاسم في الصورة الثالثة المانع متحقق فيجب دخولها على الخبر واما في الرابعة فيجب ان يدخل فيها على المعمول المقدم فنقول ان زيدا لطعامك آكل وان زيدا لفي الدار جالس ولا تقول ان زيدا آكل لطعامك وان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا لطعامك لاكل وان زيدا لفي الدار لجالس لان اصلها ان يدخل على الاسم فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزء الاول او على ما يتقدم على الجزء الاول ولا يؤخر في نحو الجزئين قال ابن المالك اللام يتعلق الفعل القلبي مع انه اقوى عملا من ان فلو لم يتوقف فيها على ان لكان تعليقها اولى واقوت عن ان لكراهة تقدم موكدين بمعنى حق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد ويعلم من كلامه ايضا امتناع المثال الذي اوردناه قوله ولكن ضعيف اجاز الكوفيون وقوع اللام بعد لكن واستدلوا عليه بانه جاء مجامعتها معها في قوله ولكنني من حبها لعميد عمد القلب وسط بقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يعمد بالوسائد ثم اتسع حتى قيل عميد وهو الذي قطع عمده فهو معمود وعميد ومنعه البصريون واستدلوا عليه باستدلال قوي وهو ان المنافاة متحققة بين اللام ولكن فلا موضع يوجد اجتماعهما فيه لينبغي ان يدخل فيه اللام بيان المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها وهي لا يأتي الا متوسطا بين كلامين متغايرين واللام منقطع ما بعدها عما قبلها لحال المنافاة لذلك اذ لا يمكن اجتماع عن نص احدهما يقتضي الانفصال والاخر يقتضي الانفصال لانها يؤدي الى كون الشيء الواحد متصلا غير متصل ومنفصلا غير منفصل وذكر بالطل اوجب عن البيت بانه متاول وتاويله ان يقدر لا اصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فبقي ولكنني فاجتمعت النونات فحذف الاولى تخفيفا ومثله في النقل والتخفيف قوله نحو لكنا هو الله ربي وهو بالاتفاق اصله لكن انا فنقلت الهمزة الى النون من لكن فبقي لكن نا ثم ادغمت النون الاولى في الثانية فبقي لكنا ولذلك وجب الوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على انا وهو في مثله ذكرا اي الوقف بالالف في مثل لكن

الجزئين شبه ان لذهاب الحركة فيه وانما كان اولى لئلا يلتبس بالناصبة لو وقف بالسكون و ... بن عام بالالف معنى الرفع اللبس بالناصبة وصله بالالف واعرابه هو مبتدا وانه بدل منه او عطف بيان ورب جر المبتدا والجملة جزاء قل تعالى لكن والتقدير العائد عليه هو الضمير في لان المبتدا للمتكلم نحو جيات الخبر يكون المخبر للمتكلم ايضا ولا يجمع اللام مع غيرها الا الاتفاق الما مع المفتوحة فلما ذكرناه واما مع غيرها فلما في الكلام معها كما في لكن الا ترى ان قولك ان زيدا منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق فتعذر حصولها في كلمة واحدة لاداء الى المنافاة قال المص في شرح المفصل فان قيل كيف ثبت مخالفة لكن لان باعتبار اللام وثبت موافقتها معها باعتبار العطف على المحل قلت انما خالفتها لما باعتبار اللام فقد ذكرنا بامر واضح واما موافقتها معها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا بامر نقدر منافاة مخالفة بينها وبين لكن كما حصل في اللام لذلك وانما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكم ومعناه بدخولها كما لا يتغير بان فلما توافقا في المعنى الذي من اجله صح العطف في ان صح العطف فيها ايضا لموافقتها في ذلك واما سائر اخواتها فمخالفة لها في المعنى الذي من اجله صح العطف لانها غيرت المعنى بدلها ما كان عليه قبل دخولها الا ترى انك اذا قلت ليت زيدا قائم لم يبق زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقدير ان فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي من اجله صح العطف قوله وتخفف المكسورة بدون المفتوحة في شرحها الثانية في المفتوحة واذا خففت شبه بان النافية فانها يدخل المبتدا ايضا فيلزم ان يؤتى معها اللام في الخبر او في الاسم او في غيرهما على ما ذكرنا للفرق بينهما فاذا لم يكن معها اللام يفهم النفي الا اذا الاصل عدم التخفيف ولم يعكس لو جب الاول انه حذف من المخفف شيء فالزيادة فيها اولى ليكون كالعوض واللام لذلك اللام الفارقة لام الابتداء لما سيجيء بانه لزمت كلمة وان كانت لام الابتداء فلا يمكن ادخالها مع ان النافية لانها لتاكيد النسبة الثبوتية كان فلا يجامع النفي فان قيل الاشتباه اذا علمت المخففة فلا يوتى بها اجيب ... او وجب دخولها ايضا لجري الباب على سنن واحد ولان اسمها قد يكون مبنيا او مقدر الاعراب فيلتبس كما ذا ان زيد القائم وان زيد لقائم واختلف في اللام الفارقة اي هي لام الابتداء او غيرها فذهب الفارسي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة يعمل فيما قبلها وبالعكس مثال الاول قوله تعالى وان كنا عن عبادتهم لغافلين ومثال الثاني قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما اجاب ابن المالك وغيره لان اللام رتبته التقديم فكانه مقدم لفظا اذ تقدم منوي كما في المسود قوله ويجوز الغاء هاء اذا خففت اي الغاء عن العمل جاز لفوات قوة شبه الفعل لفوات فتح الاخر ونقصانها عن ثلثة احرف فيكون الالغاء مبنيا على ان الشبه كانقصانها الا سمين لكونها على ما ذكر من فتح الاخر فاذا خففت بغوت بعض من وجه الشبه فيضعف الشبه فلا يعمل ويجوز اعمالها والاعمال يكون مبنيا على ان الشبه المعتبر انما هو اقتضاؤها اسمين وهو باق قوله ويجوز دخولها اذا خففت المكسورة بمعنى ان يدخل على فعل من الافعال الداخلة في المبتدا وهي افعال القلوب والناقصة والمقاربة كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كانت لكبيرة وان كدت لتزويني لما دخول الفعل فلانها انما اقتضت الاسم لشبهها الفعل فاذا وجب بالتخفيف عن المشابهة لما عرفت جاز ان يدخل الفعل وانما دخولها على افعال المبتدا فلانهم لما اخرجوها عن وضعها بدخولها الفعل اوجبوا في الفعل الداخل عليها ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها موجودا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها لا كما اذا دخلت الذي كان زيد لقائما فمعناه ان زيد القائم فان في شرح المفصل لا يقدر فيها ضمير شان يكون اسمها بدليل وان كلا فاعل في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك ليبقى عليها ما يقتضيه من الجملة الاسمية قوله خلافا للكوفيين في التعميم جوز الكوفيون دخولها لا بعد التخفيف في افعال المبتدا والخبر وفي غيرها واستدلوا بما ذكر

في قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد قال المص في شرح الكافية اذا دخلت على افعال المبتدا والخبر يكون المقتضي موفرا عليها بعد دخولها على افعال المبتدا والخبر فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من مقتضيا لها اسمان والبيت مما يمنع عن القياس بما ذكره من الفرق واستعمال الفصحاء الا انه لم يوجد دخولها على غير افعال المبتدا والخبر في القرآن ولا في كلام فصيح وقال في شرح المفصل وجه مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما روي تقدير ضمير الشان في مثل ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا اقام زيد مجرى انا زيد قائم وكما اجروا اقائم زيد مجرى علمت ان زيد قائم فلا بعد في مثل ذلك قوله وتخفف المفتوحة تخفف المفتوحة بحذف نونها المفتوحة فيجب اعمالها في ضمير الشان فيدخل على الجمل مطلقا وانما قدر النحويون المعنى ضمير الشان في المخففة المفتوحة دون المكسورة لان في الاول انهم وجدوا ان المكسورة عاملة بعد التخفيف في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأها منصوبا في قراءة من خففت ولم يجد المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ بما بعدها مع ان اعمال المفتوحة اجدر لانّ شبهها اقوى من المكسورة من حيث ان لها معنى مخصصا هو المصدرية كما ان الافعال لها معان مخصصة بخلاف المكسورة فانها ليس لها معان سوى معنى مخصص غير التاكيد الذي هو معنى الزوائد كما قال المص في امالي المائة ان في الموقف الشبه في المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما المعنى فلانها يغير معنى الجملة كما يغير الفعل واما اللفظ فهو انه مفتوح الاول كالفعل الماضي مفتوح الاول واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل المكسورة ولم يعطف على محل المفتوحة كما لا يعطف على محل معمول الفعل فاذا اعملت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة اجدر واذا وجب اعمالها ولم يعملها في الظاهر يكون عاملة في مقدر وتقدير ضمير الشان مستقيم في جميع الصور فيكون تقديره مطرد فتعين تقديره الثاني انهم وجدوها داخلة على افعال لا يدخل المبتدا وقد بينا ان المكسورة لا تدخل عليها لئلا يخرج عن اصل وضعها بالكلية واذا كان كذلك فيجب اعمال المفتوحة في ضمير مقدر في مثل قولنا علمت ان قد قام زيد ليكون داخلة في جملة اسمية فلا يخرج عن القياس المتقدم ذكره لانها لا يخرج عن اصل وضعها بالكلية فان قيل لم يحكم بتقدير ضمير الشان في المخففة المكسورة وكونها عاملة في الظاهر بما يمنع من تقديره قلت بلى هو ما منع لما ذكره المص في الامالي المسائل المتفرقة من انه لما ثبت اعمال المخففة المكسورة في مثل قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم تعذر اضمار اسمها اذ لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم اخر فان قيل فليقدر اذا لم يكن لم يعمل في مثل قوله ان زيد قائم قلت اجاب عنه المص في الامالي بانه لو قدر لوجب انه لا يجوز العمل لتعذر ان يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهو ان يقال ان زيدا قائم وما ذكر خرق الاجماع قال المص في شرح المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشان مع المفتوحة وان العرب يقصدونه قول الشاعر في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبرا فان قيل ان التقديم انما جاز لبطلان عمل ان فصار مبتداء وخبرا والمبتدا يسوغ فيه التقدم فهو باطل بامتناع ان مطلق الكبد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التاكيد وقوله فيدخل على الجمل يعني بعد التخفيف يحصل لها حكمان الاول وجوب اعمالها في ضمير الشان المقدر والثاني جواز دخولها على الجمل مطلقا اي الاسمية والفعلية سواء كان فعلها من افعال المبتدا والخبر اولا وانما جاز دخولها على مطلق الجمل لانه تعين ان اسمها ضمير شان مقدر فاوقع بعدها الجملة يكون في موضع الخبر لها والخبر يجب ان يكون جملة فعلية واسمية فلذلك يجب دخولها على مطلق الجمل ومن يجيء سو المغبر وينتعل سو الغني وتدجا

وقد جاء الحال لما في غير حيز الشأن وذكر مثل قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل
ومعنى البيت انه يصف نفسه بالسخاء والجود في يوم الرخاء وسألتني وهي لو سألت الحبيب الفراق لاجابه الى ذلك
وان كانت في يوم الدعة وازاحة كراهة رد الآمل وانما خص يوم الرخاء لان الانسان ربما يجاد في الاجابة في يوم الشدة
وعليه قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه الآية لانه اراد يوم القيمة قوله ثم وربما يها مع الفعل يعني اذا كان خبر
المخففة المفتوحة جملة فعلية يجب الاتيان بالسين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى ويعلم ان قد خففنا وعلم ان سيكون
منكم مرضى والا يرون الا يرجع اليهم واحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وانما يجب الاتيان بها ليحصل الفرق بينها وبين المصدرية
الناصبة للفعل من اول الامر ولم يجعل لانه حذف من المخففة احدى نونيها والخبر ولم يحذف من المصدرية الناصبة للفعل
شيء فيجب الاتيان بها مع المخففة ليكون كالعوض ولان الناصبة كثيرة وهذه قليلة بعض عكس اليهم في امالي المسائل المنثورة والربايع
مع الخفيف هو المناسب قال تلميذ المص فان قلت لم خصت هذه الحروف بالتعويض قلت ليؤذن من اول الامر بكون
ان المؤكدة هي المخففة لا الناصبة للفعل لان هذه الحروف مختصة بالفعل الا الاستقبال لم يجامعها الناصبة للفعل واما قد فلا يصح
فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حرف النفي فبيانه مضاف للتحقيق ان شئت قلت لا يجمع بينهما فان قيل مقتضى ما ذكرتم
ان يدخلوا اخاصتها البقاء والسين وسوف وهو حرف النفي لان حرف النفي لا يجتمع مع المخففة يجتمع مع المصدرية الناصبة للفعل
الا ترى انك تقول علمت ان لا يقوم في الناصبة للفعل قلت اجاب المص عنه في شرح بانه انما ترك الفاصلة في مثل علمت ان لا يقوم
لتعذرها معنه الفاصل التوم معه بعينه بتعذر ان يجتمع مع حرف النفي السين او سوف او قد فقال في شرح المفصل لان تلك
حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حرف النفي فان قيل يمكن علمت ان ان الواقعة بعد محففة فلا حاجة الى فرق بينها وبين
الناصبة للفعل وهو التعويض بالحروف التي هي السين او سوف او قد او حرف النفي قلت اجاب عنه المص في الامالي بانهم ارادوا
ان يدوا انه نفى ما يقع اللبس وعلمت فارقا ليس ان قرينة خارجية فلم يجز نحو كاف اكل زيد خبزا وبانه قد يقع الذهول
عن تقدم علمت فان قيل انه في قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم محففة على المختار مع انه لا فاصل شيئا وكذلك
في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قلت اجاب عنه المص في امالي القرآن بانه لا يحسن التعويض فيها وان كان
انما دخلت على الفعل لامور احدها انه لا يصح دخول حرف التعويض عليها بوجه ما لم يرد ادخالها عليها هنا
اما امتناع السين وسوف ولا فلانها حروف استقبال وهذه ماضية واما امتناع قد فلانها للتقريب الماضي من الحال
ولانها منافية الانشاء وليس وعسى فكانا متضادين فان قلت فقد قالوا قد انتفى الخ فادخلوها على فعل معناه نفي فلا يجعله
في ليس المنفي هي الجملة الاسمية والمقصود هنا نفي الخبر بها عن المبتدا وليس مقصود في الحقيقة بالاخبار بها وثانيها
الاترى انك لو قلت ليس زيد لم يكن كلاما فلو دخلت قد على هذه الجملة لوجب ان يتحقق ما هو المقصود بالاتفاق وهو الخبر
فتغير نافيا مثبتا واما قد انتفى الخ فليس من ذكر الاترى انك تقول انتفى الكلام مستقيم فاذا قلت قد انتفى فانما اردت تحقق
ذكر الفعل الذي معناه نفي فظهر الفرق بينهما واما امتناع قد على عسى فلانها للتقريب الماضي الى الحال وعسى لا يكون الا في
في المستقبل فكانا متضادين ولانها تقرب ما لو لم تدخل عليه لكان معناه محتملا في الزمان القريب والبعد ولا دلالة
لعسى على الزمان فلا معنى لدخول قد عليها ولان المقصود الجملة الاسمية فالجزء الحقيقي هو خبر المبتدأ ولا معنى
لدخول قد الا على تحقيق الخبر ولا دخول له على خبر المبتدأ فان قلت فعسى استقلت مع فاعلها كلاما في قولك عسى ان
يقوم زيد فمقتضى هذا التعليل ان يدخل قد قلت ليس المقصود ايضا بالخبر هنا الا الجملة الواقعة بعد عسى وهي ولئن
كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية والمعنى فيها كقولك عسى زيد ان يقوم سواء والمقصود في زيد يقوم

التزموا دخول لن لمعنى اقتضاها قدموا تارة الفعل على الاسم ليصح دخول لن عليه فقالوا عسى ان يقوم زيد فالاصل زيد
ويقوم خبرها تارة ... لا مثل واو خلو الزمن على الفعل معنى في فقالوا عسى زيد ان يقوم فصار حكم عسى زيد ان يقوم يكون
زيد سواء الثاني ولو سلم صحة دخول حرف التعويض على هذه الافعال فانه غير هذا الموضع لم يكن في هذا الموضع وذكر لئن
دخولها انما كان للفرق بين المصدرية والمخففة ولا يلتبس هنا بالمصدرية لانها لا يدخل عليها وانما امتنع دخولها عليها
لامرين احدهما انما عملت الافعال لا يدخل على ما يخبر عنه في التحقيق او يجيء وهي في الحقيقة ليست مقصودة بالاخبار
عنها ولانها الا ترى ان قولك يعجبني ان يقوم المقصود الاخبار عن القيام بالاعجاب واذا قلت عسى زيد ان يقوم فالمقصود
الاخبار عن زيد بالقيام واذا دخلت عسى لتقريب المرجو كدخول لعل الثاني ان المصدرية انما تدخل في موضع يكون الفعل
معها الى مصدر وليس لهذه مصادر ليتقدر الا الاولى الثالث من اول الامر ان هذه الافعال غير متصرفة لتضمنها معنى في التحقيق
فاجريت مجرى الحرف في التحقيق فاجريت مجرى الحروف في امتناع دخول الافعال كامتناع دخولها على الحروف والذي يحقق
قربها من الحروف اختلاف العلماء في كونها من باب الحروف هذا ما ذكره في الامالي ويعلم منه ما في الشرح قوله وكان للتشبيه كان لان كان
للتشبيه كان ليت لانشاء التمني ولعل لانشاء الترجي واختلفوا في كان فقال بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان المؤكدة المكسورة
فاصل قولنا كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما جمع واحد تقدم الكاف ليبدأ من اول الامر على انشاء التشبيه كما قدم اما
على المعطوف عليه ليبدأ من اول الامر على التشكيك وفتح الهمزة لان ما بعد الكاف مفرد وان كان المعنى على الجملة والكلام نظيره
التفاوت ربما احول فانه غير لفظ يضرب اليه اذ اللام لا يدخله وان كان معناه على الفعلية وهو عند بعضهم حرف راسه
وهو الصحيح واستدل عليه المص باوجه احدها ان التركيب على خلاف الاصل والاصل ان احوالها غير مركبة الا انها لو كانت
مركبة لادى الى انها تكون جارا او مجرورا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام ونحن نقطع بانه كلام مستقل واجاب
تلميذه بانه اذا ثبت التركيب كذا فهو كان اثبت ليثا ... معنى التشبيه فيها وبانه لا يجوز انه نحصل بالتركيب احوال لم يكن قبله نحو
كان فتلق على الافصح ليحوها ... الفعلان ابوا ان الفعل الرباعي ورود قوله وهو ما نوافيها بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى ناضر السلم برفع ظبية ونصبها وجرها اما النصب فعلى اعمال كان المخففة والخبر محذوف تقديره كان ظبية تعطو هذه المراة
واما الرفع فعلى ان المحذوف الاسم والتقدير كانها ظبية واما الجر فعلى ان يكون ان زائدة والجر بالكاف وان زادوا مع الكاف
كما يزاد لما في قوله ولما ان جاءت رسلنا الا ان زيادتها مع الكاف قليل شبه امراة بظبية مخصبة والموافاة الوصول
الاتيان والمقسم المحسن من القسامة والعاطية التي تتناول اطراف الشجر وناضر السلم طريها والسلم شجر بعينه ويروى
الى وارق السلم والوارق المورق وفعله اورق قال المص في شرح المفصل اعمال المخففة وان كان نادرا دليل على
على انها لم تركب انها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة في العمل وجواز الفرق مع انها مخالفة للمفتوحة لان
المفتوحة لا يبطل الا في جواز النقل وهذه لا يبطل الا في الشاذ وقال الامام الحديثي عند من يجعلها مركبة حكمها حكم المكسورة
لان اصلها الكسر عنده الا انها فتحت لفظا لوقوعها وقال المص في شرح الكافية ما ذكرنا في المفتوحة من قوة الشبه من كونها
لمعنى مخصوص كالافعال حتى وجب اعمالها في ضمير شان مقدر بعد الغائها بالتخفيف تقتضي ان يقال مثله في كان بعد
التخفيف لانها ايضا ملحقاه على الافصح بعد التخفيف وقال الحديثي اعمال المفتوحة المخففة ليس لجرد انها لمعنى مخصوص بل هو
مع اصلها من ان اصلها قوي الشبه بالفعل وليلا يلزم مزية لكن المكسورة فلا يلزم وجوب اعمالها بعد الالغاء بالتخفيف
وجوب اعمال كان بعده قوله لكن للاستدراك الاستدراك عبارة عن رفع توهم حصل من كلام السابق رفعا شبيها
بالاستثناء يعني يتدارك بالكلام اللاحق توهم السابق قال المص في ايضاح المفصل وضع لكن على ان يكون ما بعدها

مخالفا لما قبلها فاذا ابتدئ بكلام اللاحق توهم السابق قال المص كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس قوله والكافية
معنى اشارة الى ان المعتبر المعنى وليس المقصود صورة النفي والاثبات ثم التغاير المعنوي قد يكون معه تغاير اللفظ ايضا وقد
لا يكون مثال الاول ما جاء زيد لكن عمرو قد جاء فالتغاير هنا حاصل لفظا ومعنى ومثال الثاني ما في زيد لكن عمرو حاضر فلا تغاير
هنا من حيث اللفظ لان ما قبلها مثبت وكذلك ما بعدها لكن وجد فيه التغاير المعنوي لان المعنى لكن عمرو ما سافر ويصح ما سافر
زيد لكن عمرو لم يقم لان المعنى لكن عمرا سافر ولا يستقيم سافر زيد لكن هند وعمرو لم يقم وما فيه فيه التغاير من حيث المعنى قوله ولو اراكم
كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم ومعنى الآية ان الله تعالى اراه اياهم في منامه قليلا فاخبر بذلك اصحابه فكان تنبيها
لهم وتشجيعا على عدوهم فمن عليهم بذلك فقال ولو اراكم كثيرا لفشلتم اي لجبنتم وهبتم الاقدام ولتنازعتم في الرأي وتفرقت
فيما تصنعون كلمتكم وحصل لكم التردد بين الثبات والفرار ولكن الله سلم اي عصم وانعم بالسلامة من الفشل والتنازع والاختلاف
ووجه المص في شرح المفصل التغاير في هذه الآية بما تقريره ان التغاير حاصل هنا لان المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا وانما ذكر
من قولك ولكن الله سلم لانه جاء على سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على ان الارادة سبب لانتفاء التسليم منتفية في المعنى
فلما قال ولكن الله سلم علم اثبات ما فهم انتفاؤه او لانه وضع التسليم اي على سبب تحقق التسليم وهو عدم الرؤية لان الارادة سبب لانتفاء
التسليم فانتفاء الارادة قد يكون سببا للتسليم لان نفي الشيء سبب نفي المسبب فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا ليسلمكم فحذف
المسبب واقيم السبب مقامه فان قيل اذا كان المعنى على ولكن ما اراكم فلم لم يقل المفهوم منه لا اراكم هو الاثبات الموضوع للاثبات
الموضوع اثبات قطعا قوله وتخفف تخفف لكن بحذف النون الاخيرة فيلغى باتفاق لانها ضعيفة الشبه بالفعل لمباينة لفظها لفظ
لم يبعد معنها ولا ينقص بكان لان فيها شائبة التركيب قال المص في شرح المفصل المخففة اشبهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريا عليه في ترك العمل فان قيل فينبغي
ان يجعل ليتميز عن العاطفة اجيب بانها يتميز عن العاطفة بان الواقع بعدها الجملة وبعد العاطفة المفرد وفيه نظر
فانه يقع بعد العاطفة ايضا الجملة اذا عطف بها جملة على جملة ويجوز ان يجامع لكن الواو نحو ما قام القوم ولكن عمرو جالس وكانك
قلت واستدرك جلوس عمرو ويضعف مجامعة الواو مع المخففة لانها شبيهة بالعاطفة قوله ليت للتمني يعني لانشاء التمني
ولا يجب تغليبها على الجملة واجاز الفراء نصب الجزءين بها بمعنى اتمنى وهو متعد الى مفعولين فيجوز ليت زيدا قائما
واجاز الكسائي نصب الجزءين بعدها لكن على اضمار كان فيكون تقديره ليت زيدا كان قائما والذي اورده فيها في ذكر
قوله يا ليت ايام الصبى رواجعا وقال البصريون ان يحمل هذا البيت على وجه ثابت في لغتهم وهو ان يقال
جزء ليت محذوف ورواجعا حال من مستتر فيه عائدا الى ايام تقديره يا ليت ايام الصبى حاصلة لنا حال كونها رواجع
نحو مثل ... قول الفراء ضعيف يلزم منه في كان ولعل يعني يلزم عليه ان يجيز نصب الجزءين بكان ولعل لانهما
بمعنى اشبه وارجو ولا قائل به وقول الكسائي ايضا ضعيف لان الاضمار كان ليس بقياس ولو جاز اضمار كان لجاز
ان زيدا قائما بنصب الجزءين على تقدير كان قائما ويكون معمولا لا يجيزه بالاتفاق وتأويل البصريين اسد لان البيت
لو كان نصا فيما يقوله الفراء والكسائي ولا يحتمل التأويل لكان مردودا لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
فكيف يثبت بهذا البيت قول الفراء والكسائي مع ان للبصريين هذا التأويل الظاهر الذي ذكرناه وقد جاء
ليت ان زيدا قائم لا لانها بمعنى اتمنى فكما يجوز اتمنى ان زيدا قائم كذلك يجوز ليت ان زيدا قائم وهذا
مما يقوي قول الفراء ووجه تقويته ان يقال ليت مقتضية لاسم وخبر وان ما بعدها مفرد والمفرد لا يكون اسما وخبرا
جميعا بل يكون اما اسما فقط فلو لم يكن ليت بمعنى اتمنى لما كانت باقية على اصلها من دخولها على الاسم والخبر وان

وان اسند ... في جزاء ان ليت هنا داخلة على ما هو في تأويل المصدر والخبر محذوف والتقدير ليت قيام زيد حاصل
فيكون ليت على ... من دخولها على اسم وخبر ومن ذهب في علمت ان زيدا قائم الى عدم الحذف يجب عنه بانه سدت ان
باسمها وخبرها مسدها بعناه البه ليت من اسم وخبر كما سدت في قولك علمت ان زيدا قائم فيكون ما يقتضيه ليت من الاسم
والخبر موجودا عليها في المعنى قوله لعل للترجي لعل لانشاء الترجي واصل الترجي توقع امر مرجو او مخوف كقولك لعل المرجو
حتى غلب فيه وقوله تعالى لعل الساعة قريب لتوقع المخوف وانما ذكر قريب لان الساعة بمعنى البعث لان التذكير لعله
مجيء الساعة فان قيل فما معنى قوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى وقوله لعلكم تعلمون لان التوقع لان الكلام
على غير الحكاية والتوقع من الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته وهو مستحيل في حق العالم والعلم بالعواقب
كلها واجيب عنه بما ذكر بانه على طريق رد معناه الى المخاطب كان التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون والمعنى اذهبا
على رجائكما فكا الكلام من فرعون ومثله قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي انه شك ممن يقدر رآهم اي
لو رآهم لكان هذه حاله وكذلك قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وامثاله ومنهم من قال لعل في مثله للتعليل
فضعف ... لعل الساعة وقيل في مثله للتحقيق فيقتضي مجيء لعله يتذكر او يخشى انه لم يحصل التذكر ولا الخشية
فان قيل جعلها بدليل قوله الحق اجيب بانه لم يرسل اليه لذلك التذكر وانما ارسل للتذكر النافع والفرق بين
التمني والترجي ان التمني لا يتوقف على ان يكون المتمنى ممكنا للتمني ويتوقف الترجي على ان يكون المرجو ممكنا للراجي فيصح
ليت الشباب يعود ولا يصح لعله يعود وشذ الجر بها كقوله لعل ابي المغوار منك قريب ولعل وجه اوقصد الحكاية يعني
يوهم قائله انها حرف جر ما بعدها او سمع غلام ابي المغوار من يخاطبه فاذ عاد ذكر اللفظ على قصد الحكاية

الحروف العاطفة حروف العطف هي الحروف التي يشترك بها بين التابع والمتبوع في الاعراب وهي عشرة
وعند ابي علي تسعة فانه لم يعد اما حرف العطف لما سيجيء بيانه لكنا كمن وذهب بعضهم الى ان حتى ليست عاطفة لانها
غاية وهو ضعيف لان المقصود وهو ضعيف لان المقصود هو التشريك حاصل فلا يضر المخالفة من وجه آخر قال
المص في شرح المفصل ان موضع حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع الجمل بعدها فان كانت من الجمل
التي هي صالحة لمعمولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو اصبح فعل زيد قائما وبكر قاعدا وان كانت
غير ذلك فلا وهي التي يكون فعلية تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله اي باعتبار
عامله الفعل الذي تقدم اولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره اي باعتبار عامله دون معموله من فاعل او مفعول
لينحل الفعلان في ذلك كقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطف يكرم خاصة دون معموله على يضرب الخاصة
لاشتراكه معه في عامله وعلى ان لم يعطف معموله من فاعل او مفعوله على فاعل الاول ومفعوله لتعذر عطفهما عليهما اذ لم
يشترك معمولا الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل اذ فيصح فيهما ما لا يصح
في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية او فعلية لكن لم يتقدمها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا
عليه باعتبار عامله بناء على ان لا يكون الفعل الذي تقدم عامل مثل زيد قام وعمرو منطلق وقام زيد وذهب عمرو فالواو مثل ذلك
حصول مضمون الجملتين فكانه حصل قيام زيد وخروج عمرو فيه خارج حد العطف لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة
وهي نسبة حصلها الى متبوعه وفائدة العطف الايذان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى في الاول
من الغلط كانه في بدل الغلط اذا قيل جاء زيد وعمرو فالعاطف رابط بينهما وهذا احسن من قول الامام الحلبي الجملتين فانه
العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو والفاء ونحن قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب عمرو

مقام لمن جاء زيد ثم عمرو بعد بكر * قوله فالاربعة الاول الحروف العشرة وهو انتهاء الكلام في النشر بكر ينقسم ثلث اقسام باعتبار حصول
الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما
وام وقسم يثبت به لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان آحاد كل قسم يفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الاخر فقوله
فالاربعة الاول يعني به القسم الاول وهو الواو والفاء وثم وحتى للجمع يعني هذه الاربعة تجمع بين الثاني والاول في الحكم الثابت
للاول كقولك جاء زيد وعمرو وجاء زيد فعمرو وجاء زيد ثم عمرو وجاء القوم حتى عمرو وقوله فالواو اراد ان يشير الى المعاني التي
اختصت بآحاد القسم الاول فقال فالواو للجمع مطلقا اي يدل على ان الحكم يجمعهما من غير دلالة على ترتيب او مصاحبة فان قيل
اذا قلنا جاء زيد وعمرو فجيئهما لا يخلو في الوجود عن ترتيب او عن المصاحبة فلا معنى لقولهم الواو لا مصاحبة فيها ولا ترتيب قلت
اجاب عنه المص في شرح المفصل بان ورود الواو في ذلك ورود رجل في ان مدلوله في قولك جاء رجل يجوز ان يكون عالما ويجوز ان يكون
جاهلا وليس لرجل دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة له على ذلك فكذلك الواو لا دلالة لها على ما ذكرناه ويقع الخلط كثيرا في الفرق
بين ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدل في شرح الكافية على كونها للجمع المطلق
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا ههنا اسماء فانها تدخل الجملة وكذا تدخل اسم الاشارة لان شرط دلالة اسم الاشارة قيام قرينة الاشارة لصحة
اطلاقه على كل حاضر ولابد اقتران الصفة فاشتد افتقاره الى تنبيه المخاطب لئلا يفوته قرينة الاشارة فيبدو كان الاسم
بعينه واذا كان كذلك فيكون اسم الاشارة محتاجا الى حرف التنبيه وخصوصا لانه اخف من الاخرين وغيره من الاسماء
لا يفتقر الى قرينة فلا يحتاج الى العقار تنبيه فمثال الاول قولهم الا ان زيدا منطلق ولا ان قام زيد قال الله تعالى الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي
لانه قرا بالتخفيف واما من قرأ بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه وقد سبق الوجهان في المنادى ومثال الثاني قولهم اما والذي
ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر ومثال ها في الجملة قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها
قد تاه في البلد ومثال ها في اسم الاشارة قولهم جاني هذا ومررت بهذا حروف التنبيه لما صدر الكلام ليحصل الوقف المطلوب
بها وهو تنبيه المخاطب لئلا يفوت بعض الكلام عن السامع الا باعتبار الاشارة يعني باعتبار دخولها على اسم الاشارة لا يكون لها صدر الكلام
بل قد يكون اول الكلام ووسطه على حسب وقوع الاشارة في الجملة فانه ان وقع ابتداء يكون ها في الصدر اتفاقا وان وقع
فاعلا يكون ها وسط الكلام لان وضعها لاسم الاشارة لا للجملة فوقوعه في الابتداء والوسط يكون تابعا لاسم الاشارة

قوله النداء النداء لغة مصدر نادى وروي بضم النون يجعلونه من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو وحروفه يا وايا وهيا واي والهمزة وكثير من النحويين يذكر معها وا وقال المصنف في شرح الكافية ليست وا في الحقيقة
من حروف النداء لخصوصها بالندبة فلو كانت وا حرف نداء لكان المندوب منادى لكن المندوب لا يكون منادى لان المنادى
المطلوب اقباله والمندوب المتفجع عليه والمتفجع عليه لا يطلب اقباله فافترقا فيبعد ذكرها مع حروف النداء لمو افقة لفظ
ما بعدها من المندوب لما بعد حروف النداء من المنادى في البناء والنصب على ما تقدم في المنادى قوله فيا اعمها يعني لها فضل
على اخواتها لكثرة النداء بها ووقع عنها في الاستغاثة والندبة وللقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد فان قيل يرد على قولهم
يا للبعيد قول الداعي يا الله ويا رب وقد قال الله ونحن اقرب اليه من حبل الوريد اجيب بعد تسليم انه للبعيد بانه البعد
ليس بالنسبة الى الله وانما هو بالنسبة الى العبد البعيد من اجابة واستجابة دعائه واذا اقتصر الانسان نفسه في ذكر فهو بعيد
فهذه النسبة فصح استعمال حرف البعيد لذلك وقيل جميعها اسماء افعال لانها مع المنادى كلام مستقل والحرف مع الاسم
لا يستقل كلاما قال المصنف في شرح المفصل لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسماء افعال لوجهين الاول لان اسماء الافعال
ليس فيها ما هو اقل من حرفين وهذه من جملتها الهمزة وهي حرف واحد فاذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقي
اذ لا قائل بالفرق ولان الجميع في معنى واحد باتفاق فاذا وجب ان يكون بعضها ليس باسم الفعل وجب ان يكون البواقي كذلك
الثاني لو كانت اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فوجب ان لا يكون اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها
مثله في رويد زيد واشباهه فغير مستقيم لانه اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب لا جائز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى عليه
ايضا اذ لم يرد ان الغائب هو الداعي ولا جائز ان يكون لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا في اسماء الافعال ولا جائز ان يكون
لمخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعي وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه
الفعل وانما وهم من قال انها اسماء افعال من حيث انه رآها مستقلة مع المنادى وقد استقر عنده ان الحرف لا يكون مع الاسم كلاما
ولو علم القائل بكونها اسماء افعال ان المراد من يا زيد يا طلب زيد للعلم اذ لا يكون كلاما الا لذلك قال المصنف في شرح المفصل كان الاصل
يا ادعو زيدا او انادي زيدا وما اشبهه على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه وكان الموجب
لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف يدل عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل هو واقع كثيرا وليس
المعنى بكثرة الاستعمال في ذكره وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذكره يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيرا

فنقول ليست المذكورة حرف العطف باتفاق فلا معنى لقول القائل ان حرف العطف منقوم وانما قدم [illegible] بالشك فيها بان يعلم وقصد
ان يكون على لفظ ما بعدها لا فيه من معنى الشك فيثبت ان الاول للشك المحض من غير عطف والثانية لها جميعا قوله ولا وبل ولكن لاحد
الا وبل وكذلك لكنها يثبت الحكم لاحد الامرين معينا والفرق بين الثلث انه لا يستعمل عاطفة اذا اريد ثبوت الحكم للاول ونفيه عما بعدها
فيكون الحكم ثابتا للمعطوف عليه جزاء او امرا او نداء نحو جاء زيد لا عمرو واكرم زيدا لا عمرا ويا زيد لا عمرو ويعلم منه انه لا استعمال في الا استفهام
ونحوه مما لا ثبوت له لانها لاثبات حكم ما قبلها ويمتنع ان يعطف بلا على المنفي بلم وغيرها فان كان ما قبلها منفيا في الاعراب عن الغافل
فيكون ما بعدها مثبتا نحو جاء زيد بل عمرو فقد اعرضت عن نسبة المجيء الى زيد سواء كان ثابتا له او لا واثبته لعمرو فلا يقع هذا
في كلام فصيح لانه من باب الغلط وان كان منفيا نحو ما جاء زيد بل عمرو قال الكوفيون الاكثر ان الاعراض عن النفي حاصل
يعني المعنى اثبات المجيء لعمرو مع تحقيق نفيه عن زيد وقال المبرد الاعراب عن الفاعل ايضا كما في المثبت يعني يكون بل لبيان
نسبة المجيء المنفي كما جاء في الاثبات لبيان عن نسبة المجيء المثبت فيكون ما بعدها منفيا فيكون على هذا من باب الغلط
ايضا هذا اذا وقع بعدها مفرد اما اذا وقع بعدها جملة يجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ويجوز ان يخالف فيها الا انها
يدل على انها غرض واستيناف غيره اي على الخروج من قصة الى اخرى فلا يدل على ان ما قبلها لم يقع وعبارة المصنف على ترك الاول وان كان
موجودا والاخذ فيما هو اهم منه كقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك وكثير نظائره في القران كقوله تعالى انكم لتاتون الرجال
شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون ولكن لازمة للنفي يعني يكون للاستدراك بعد النفي واما اذا جاء النفي قبلها لان المراد من يكون
التي حكمها بانها لازمة للنفي هي التي يعطف بها المفرد واذا كان المراد ذلك فنقول انما تعين ذلك لانه اذا عطف بلكن مفرد على مفرد يجب ان يكون
قبلها النفي لان ما بعدها مفرد بالعرض والمفرد يجب ان يكون مثبتا لان النفي مخصوص بالجمل واذا كان بعدها اثباتا وجب ان يكون
ما قبلها نفيا ليحصل المغايرة بخلاف لكن التي يقع بعدها الجملة فانه لا يلزم ان يكون ما قبلها نفيا لان الجملة التي بعدها لا يجب ان يكون
اثباتا اذ الجملة قد يكون اثباتا وقد يكون نفيا فاذا كانت الجملة التي بعدها اثباتا يجب ان يكون ما قبلها نفيا وان كانت نفيا
يجب ان يكون ما قبلها اثباتا ولما كانت هذه وهي التي عطف بها المفرد على المفرد لا يكون بعدها الا مثبتا لا على وجه الا
يكون ما قبلها نفيا واما قال بخلاف لكن التي يقع بعدها الجملة ولم يقل بخلاف لكن التي تعطف بها الجملة ليشمل العاطفة والمخففة
من لكن المشددة فان عدم وجوب وقوع النفي قبلها متحقق فيهما جميعا والامام الحريري في مذهب الى ان لكن التي يقع بعدها الجمل مخففة
من الثقيلة ولا يكون لكن عاطفة الا اذا وقع بعدها المفرد وقال نص عليه الجزولي وهذا اختلاف بمذهب الشيخ جار الله العلامة
في المفصل **قوله** تنبيه قال المصنف في الامالي انما سميت حروف التنبيه بهذا الاسم اول من سماها باستفتاح الكلام
لان اضافة الحرف في تسميتها الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته الى ما ليس من دلالته والتنبيه من الحروف بخلاف الاستفتاح
لا يؤديان حرف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا يكون الاستفتاح بها ولم يسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها
وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذكر المعنى مدلولاتها واذا اعتبرت تسميتها تسميات الحروف باعتبار اضافتها
وجدتها كما ذكرها كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغيرها ثبت ان تسميتها بحروف التنبيه اولى وحروف
ها والا واما وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة لينفطن لما قاله لانه قد يغفو عن تقرير الغفلة في الجملة
او بعضها فاذا جيء بحرف التنبيه وقد فوته اي فوت حرف التنبيه لم يضره اي لا يعود بحرف التنبيه لان فوته فيخ منه على المخاطب لا يضر
لانه لم يقصد بالذات انه قول لقائل ان يقول انما لم يضره ان لو لم يحدث عند فواته غافلا عما هو المقصود بالذات فكما اولى [illegible]
لو جئ بحرف التنبيه ليقرر فواته لجاز ان يحدث فوات تنبيه فينبغي ان يؤتى بحرف تنبيه اخر وهكذا الى غير النهاية
فيتسلسل وحروف التنبيه كلما يدخل في الجملة لانها وضعت لتنبيه المخاطب حتى لا يفوته الجملة فلا يدخل على المفرد

قوله وليس الفاء المعنى بكثرة انهم علموا انه لكثرة استعماله فعلوا ذلك به وان لم يرد انهم الواضعون وان قلنا ان الله علمهم ذلك فان وضع
حروف الايجاب هذه الحروف تسمى حروف الايجاب وحروف التصديق فمن جملتها نعم وهي مقررة لما سبقها من كلام من خبر او نفي
جزاء كان او استفهاما فمعنى نعم لقائل قام زيد او اقام زيد قد قام ولقائل لم يقم زيد او الم يقم زيد لم يقم هذا في وضعها اللغوي
الا انه يعرفها العرف في ايجاب نفي معه استفهام ولذلك قال بعض في جواب الم اليس لي عليك الف الزمناه بالف تغليبا للعرف
اذا المراد منه عرفا لكن على العرف والعرف مقدم على اللغة باعتبار احكام الشرع ومستنده ان في العرف نعم عوض من الاصل ان النفي
الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى قوله بلى مختصة بايجاب النفي اي يبطل النفي ويجعل الكلام ايجابا سواء كان النفي
جزاء او استفهاما فمعنى قولك بلى لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد قد قام زيد فالمراد بها في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا ونقال
المفسرون لو قالوا نعم لكفروا لان نعم لتقرير ما سبقها فيكون المعنى لست ربنا قيل عليه لا يلزم الكفر بناء على ان بها بمعنى بلى فاجيب
بانه انما يتحقق في عرف فلم يبق الا اعتبار معانيها من حيث اللغة قوله واي اثبات اي يستعمل الا ان يكون بعدها
قسم حرف ذلك وذلك علم بالاستقراء ولم يستعمل الا بعد الاستفهام ولا الى الفعل القسم باله اي والله واي باشر واي بالله واي
لعمري ونحوها قوله واجل وجير وان هذه الثلاث لتصديق الخبر فلا ايجاب بها الا الخبر تقول لمن قال قام زيد اجل وجير وان ولم
يقع اجل وانما استعمل بمعناه لانه لما كان اصله لتحقيق كلام المتكلم كان ابتداء قام استعملت لتحقيق كلام السائل لوجود
التحقيق في كلا الكلامين واستدل بعضهم على كون ان بمعنى نعم اي على كونه حرف ايجاب مقررا ومصدقا للخبر بقوله بكر العواذل
في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن قد علاك وقد كبرت فقلت انه قال المصنف هذا الاستدلال ليس بقوي لاحتمال ان يكون ان الا انه
ان المشبهة بالفعل والهاء اسمها وحذف خبرها للعلم به اي انه كذلك وقوله ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها
واحتج ذلك اي بانه ان تكون حرف ايجاب روى ان ابن الزبير رض اتاه فضالة فقال يا امير المومنين ان ناقتي قد دبرت ونقبت خفها
وجئت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال انما جئتك مستمنحا لا مستنصحا فلعن الله ناقة حملتني
اليك فقال ابن الزبير ان وصاحبها اي اجل وصاحبها

قوله حروف الزيادة سميت هذه الزيادة الحروف حروف الزيادة
لا لانها لا معنى لها اصلا لانه منها ما هو واقع في القران ولم يقع فيه ما لا معنى له اصلا ولان لها معنى وفائدة وهي تاكيد نظام الجملة
ولا لانها ابدا زائدة لانها اكثر ما يقع يكون غير زوائد بل انما سميت بها لان حذفها لا يخل اصل المعنى او لانها يقع زائدة فمنها ان يزاد
بعد ما النافية وفائدتها تاكيد النفي وكثرت زيادتها مع النفي حتى صار قياسا تقول ما ان زيد قائم وما ان رايت زيدا وبعض يزيد
فما ما رايت وقيل انه نافية ودخل على النافية توكيدا لها وهذا ليس بجيد لوجهين الاول انهم لا يجمعون بين حرفين متفقين
في اللفظ والمعنى واحد ومن ثمه لم يقولوا ان زيد قائم ولا يا الرجل واشباه ذلك الثاني ان الكلام اذا دخل فيه النفي على النفي صار
مثبتا وهنا الكلام منفي قطعا وقل زيادتها بعد ما المصدرية الزمانية واما مثال المصدرية انتظر لي ما ان جلس القاضي يعني ما جلس
القاضي والمعنى جلوس القاضي ومثال الزمانية قولك لما ان قمت قمت وفتحها بعدها هو المشهور الشايع ومنها ان المفتوحة
فانها تزاد بعد لما الزمانية كثيرا قال الله تعالى فلما ان جاء البشير القاه ويزاد بين لو والقسم اي قبل لو بعد القسم في جواب القسم
نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر ومنها
ما وهي تزاد بعد اذا او متى وان وابن وان شرطا يعني اذا كانت هذه الالفاظ للشرط فقول للشرط مقيد لجميع ما ذكر لانها كلها تستعمل
شرطا وغير شرط وزيادتها فيها مختصة بان يكون شرطا فلذلك قيدها بكونها كذلك اذا ما تكرمني اكرمك يعني اذا تكرمني اكرمك ومتى ما
تكرمني اكرمك وليست زيادة ما مفيدا للمعنى الكثير ومن قال انها ليست للتكرير وهو الصحيح فلا يكون مفيدا للتكرير مع مصاحبة ما بل
يكون مفيدا تاكيد الامر واينما تخرج اخرج واين ما تكن اكن وما ان ذهبت ادعيس بكر والا غلب ان يكون فعل الشرط موكدا

بالنون اذا زيدت ما بعد ان فيكون مضارعا غالبا لانه اذا اكد ان بما فتاكيد ما هو المقصود بالحقيقة اولى وهو الفعل اولى ومثل اما تقم
اقم قليل وقد يزاد بعد بعض حروف الجر اي بعد الباء ومن لقوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وكذا قليل
زيادتها بين غير ومثل وما اضيفا اليه نحو غضب من غير ما جرم وانه لحق مثل ما انكم تنطقون وقد يزاد ما بعد النكرة كقولهم
امر ما جاء بك وقيل ما هذه صفة كما تقدم في الموصولات اعلم انه قد يزاد ما للتفصيل بين اللامين شاذا قوله وان كلا لما ليوفينهم
قال المصنف في الامالي ان قرا نافع وابن كثير وان كلا لما بتخفيفهما فان مخففة من الثقيلة وكلا منصوب بها على اعمال المخففة في الاعمال
والالغاء وهو لغة فصيحة واللام هي لام الفارقة وما زائدة او بمعنى الذي وليوفينهم جملة في موضع جزائها واللام فيها لام القسم
وحسن زيادة ما على القول بانها زائدة لما قصد الى الجمع بين ليوفينهم جواب قسم فلم يحسن لاجتماع اللامين اللام الفارقة ولام جواب
القسم فلولا ما الفصل ليوفينهم فزيدت لتفرق بينهما وصلة لما ان جعلناها موصولة كانه قيل وان هؤلاء الذين والله ليوفينهم
ربك اعمالهم وقرا ابو عمرو والكسائي بتشديد وتخفيف لما فكلا اسم ان وهو واضح والكلام في لما ليوفينهم كالكلام في قراءة
ومن معه سواء وقرأ حفص وابن عامر وحمزة وان كلا لما بالتشديد في ان ولما وهذه القراءة مشكلة فقيل لما مصدر من
قولك لممت لما اي وان كلا جميعا ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف وهو ضعيف لانه استعمال لما في هذا المعنى بعيد
وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد وقيل اصله لمن ما فادغمت النون في الميم فاجتمع ثلث ميمات فاستثقل اجتماع
الامثال فحذفت الميم الاولى فبقي لما وهذا بعيد لا ينبغي ان يحمل عليه كتاب الله فان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت
في كلام ولا شعر فكيف يحمل كتاب وقيل لما فعلى من اللمم ومنع الصرف لاجل الف التانيث والمعنى مثل معنى لما المنصرف وهذا
ابعد اذ لا يعرف لما فعلى بهذا المعنى ولا بغيره ثم كان يلزم هؤلاء ان يميلوا لما وهو خلاف الاجماع وان يكتبوها بالياء وليس ذكر
بمستقيم ولو قيل ان لما هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم خرجت ولما وسافرت ولما
ونحوه وهو شايع فصيح فيكون المعنى وان كلا لما يهملوا او لما يتركوا لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله
فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم ثم بين ذلك بقوله ليوفينهم ربك اعمالهم وما اعرف وجها اشبه من هذا
وان كانت النفوس من جهة ان مثله لم يقع في القران والتحقيق يابا استبعاده كذلك وقرا ابو بكر وان كلا لما بتخفيف
الاول وتشديد الثاني وللقراءة وجهان احدهما الوجه المذكور في قراءة ابن عامر فيكون ان مخففة من الثقيلة في قراءته والوجه
الثاني ان يكون ان نافية ويكون كلا منصوبا بفعل مضمر تقديره وان ارى كلا او اعلم ونحوه ولما بمعنى الا كقوله ان كل نفس
لما عليها حافظ فيكون اقل اشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذكر الاستبعاد وان كان
في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ولذلك اختلف في مثل قوله الا رجلا جزاه الله خيرا هل هو منصوب بفعل مقدر او تنوين
ضرورة فاختار الخليل اضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة ومنها لا وتزاد مع الواو للعطف بعد النفي مثل ما جاءني
زيد ولا عمرو والمعنى كمعنى ظاهر ما جاءني زيد وعمرو اي نفي المجيء عنهما مطلقا لان ما يفهم ظاهر من قولنا ما جاءني زيد وعمرو نفي المجيء عنهما
ويمكن ان يفهم منه نفي المجيء عنهما ويمكن ان يفهم منه نفي مجيء زيد مع عمرو على ان يكون الواو بمعنى مع فيحتمل مجيء زيد وحده لكنه
معنى غير ظاهر وقول المصنف في شرح الكافية وهو يعني لا فائدة افادت التاكيد عن التاكيد اشارة الى الجواب سوال يورد ههنا
تقرير السوال ان يقال معنى قول المتكلم ما جاءني زيد ولا عمرو نفي المجيء عنهما اي عن كل واحد منهما وبوجود لا يكون الكلام نصا في نفي
المجيء عن كل واحد منهما وبتركها لا يكون نصا فيه بل يكون ظاهرا في نفيه عن كل منهما اذ يحتمل ان يفهم منه نفي المجيء عنهما على جهة
الاجتماع وما يتغير بحذفه معنى الكلام لا يحكم بزيادته وتقرير جوابه ان معنى الكلام في حالتي الوجود والعدم واحد غايته
ان دلالة الكلام على المراد منه عند وجودها اقوى لان وجودها ينفي الاحتمال فيكون من باب التاكيد لان دلالة الكلام

المؤكد اقول من غير المؤكد لما فاد بها فتح دلالة الكلام وتأكيده لا يخرجها عن كونها زائدة اما لان ال... مد بر اذ ليس فصل
اولان الزيادة لا ينفك عن تأكيد ما و يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك الا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد لانه لم يمتنع
عن عدم السجود وانما امتنع من السجود لانه ذم بهذا القول والامتناع عن عدم السجود انما هو السجود فيلزم الذم على السجود
فثبت ان الامتناع عن السجود فيكون لا زائدة وقلت زيادتها قبل اقسم كقوله تعالى فلا اقسم بيوم القيمة فلا اقسم برب المشارق
فلا اقسم بمواقع النجوم اى اقسم يدل عليه قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم قيل التأكيد بها لا عن المؤكد فلا يكون الا لا يكون
زائدة لانتفاء معنى التأكيد منها بل هي رد لما اعتقد المشركون من عدم البعث ونحوه ثم قال اقسم بيوم القيمة ونحوه اجيب
بانه منقوض بنحو ان زيدا قائم فان ان اكد ما بعده وشذ زيادتها مع المضاف كقول الشاعر في بئر لا حور سرى وما شعر ومنها
من والباء واللام وقد تقدم ذكرها اى ذكر مواضع زيادتها في حروف الجر

قوله حروف التفسير

اى وان وما بعدها عبارة عما قبلها ومفسرة له ... [illegible]

[illegible]

قوله حروف التوقع

[illegible]

قوله حرف الاستفهام

[illegible]

قوله المصدر

[illegible]

قوله حروف التحضيض

[illegible]

[illegible]

قوله حروف الشرط

[illegible]

[illegible]

لايكون بتكرير الشرط حتى كانه قال كلما اذ مثل ذلك لا يصدق الواحد وانما المراد المحافظة على ذلك سترا فلا ينهم لا لايكون المشروط
عند تكرر الشرط ولو للمضي وان دخلت على المضارع كقولك لو اكرمتني اكرمتك ولو تكرمني اكرمك ونحو [illegible] الا يستعملونه للاستقبال
كان وليس ذلك بواضح ومعناها ارتباطها جوابها بشرط كارتباط مع ان قال المص في شرح المفصل الا ان يربط بها الشرط والمشروط
في الاستقبال ولو يربطان بها في المضي على سبيل التقدير اما المضي فلانها تدل على ارتباط كان معدوما واما انه على سبيل النحو
فلانه اذا كان الاول فيهما مربط بالثاني على سبيل تقدير الاول فظاهرها الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول فرفرع
ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في تعليمهم لو في يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره انهم يجعلون
بذكرها امتناع الجواب لامتناع الشرط لانهم يذكرون مع لولا فيبقى لو في الكل حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهو المهيع
هو ان الثاني با تفاق ويقولون لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب
لجواز ان يكون ثم اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح ان يقال انها تمتنع فيها الاول لامتناع الثاني لان الثاني
هو المسبب يدل انتفاؤه على انتفاء السبب الا ترى الى قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانما سيق للدلالة على انتفاء التعدد
في الآلهة بامتناع الفساد على امتناع الالهة لان امتناع الالهة هو المقصود بالدلالة عليه هنا بامتناع الفساد لان امتناع الفساد
لامتناع الالهة لامرين احدهما انه خلاف ما يجمعون [illegible] سياق امثال ذكر هذه الدلالة والثاني انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء لجواز وقوع
ذكره لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد هنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والارض عن حاله التي هو
عليها في العالم وذلك جائز ان يفعله الله تع وان انتفى تعدد الالهة واذا تحقق ان معناها في الظاهر على ان الثاني منتف فيلزم منه
نفي الاول ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء الثاني هذا ما في شرح المفصل وقوله في شرح الكافية استعمالها في الماضي لا يوجب
ان يكون امرها في الشرطية مقدرا فلزم انتفاء [illegible] ما ظاهر او انما وجب استعمالها في الماضي فكان الشرط المحقق
توقيف بوجود امر على وجود امر اخر والشرط الذي بلو توقيف ما لم يوجد بتقدير وجود ما لم يوجد فيكون الجواب والشرط
بعد لو معدومين فلزم من ذلك ان يكون ظاهرها الدلالة على انتفاء المشروط ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط فيكون الجواب
الفعلان على هذا التقدير اعني على تقدير ان يكون ظاهرها الدلالة على انتفاء المشروط معدومين وضع لو لهذا فلا يلزم على هذا
التقرير خلاف وضع لو وانما لو قيل ظاهرها الدلالة على انتفاء الشرط كما قال النحويون فيلزم منه خلاف في وضع لو اذ لا يلزم من انتفاء
الشرط انتفاء المشروط لما علمت مما نقلنا من شرح المفصل فلا يكون الفعلان بعد لو معدومين وهو خلاف الوضع لو ولذلك اي
ولاجل ان ظاهر لو الدلالة على انتفاء المشروط الذي هو المسبب لم يذكر المقدمة الثانية اي المقدمة الدالة على استثناء نقيض التالي
في القياس الشرطي الاستثنائي بلو غالبا عند ذكر المقدمة الاولى اي المقدمة الشرطية كقوله تع لو كان فيهما الآية لكن ما فسدتا فقوله
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا هو المقدمة الشرطية وقولنا لكن ما فسدتا هي المقدمة الثانية والمجموع هو القياس الاستثنائي
والنتيجة فلم يكن الالهة موجودة والقياس الاستثنائي اذا كان بغير لو يذكر فيه المقدمتان كما يقال ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان واذا كان القياس الاستثنائي بلو فلا حاجة في ذكر المقدمة الثانية لان لزوم
كون لو للشرط على سبيل التقدير انتفاء تاليها فانتفاء تاليها يكون ملزوما في لو فلا حاجة الى ذكر المقدمة الدالة على استثناء
نقيض التالي في القياس الاستثنائي الذي يكون بلو وما جاء من قوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقد
قولهم لو اهنتني لاكرمتك على خلاف الغالب في لو قال صاحب الكشاف في تفسير قوله والذين هاجروا في الله من بعد
ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة قيل هم الذين كانوا محبوسين معذبين بمكة بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما
خرجوا تبعوهم فردوهم منهم بلال وصهيب وخباب وعمار وعن صهيب انه قال لاهل مكة اني رجل كبير ان كنت معكم لم انفعكم

وان كنت عليكم لم اضركم [illegible] فافتدى منهم بماله وهاجر فلما رآه ابو بكر رضي الله عنه قال له ابو بكر ربح البيع يا صهيب وقال عمر
نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ثم قال صاحب الكشاف وهو ثناء عظيم يريد لو لم يخلق الله نارا لاطاعه فكيف
وقد خلقها فمقصود المتكلم بذلك لزوم المشروط للشرط الذي يتوهم نفيه عند ذكر المشروط الى ان يثبت في نقيض ذلك
الشرط فاذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان فاستلزام الخوف نفي العصيان اجدر واذا استلزمت الاشارة الاهانات
فاستلزام الاهانات الاحسان اجدر فالمقصود من مثل هذا الكلام ان المشروط ثابت دائما لان الشيء اذا كان لازما للشيء ولنقيضه
يكون ثابتا على كل حال يحصل احدهما دائما اذ الزمان لا يخلو عن ذلك الشيء ونقيضه وكل شيء يستلزم قبل ان انتفاء المشروط
في الجميع مقدر ويكون في ذلك لمن اثنيت عليه لما جاءك لو لم يجئني لاثنيت عليك ان الثناء المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي
حصل بسبب هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم انه يتعذر تقدير انتفائه قال المص في شرح المفصل
وهذا وان استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي نحو لو لم تعطني لم اشكرك
وسببه حتى الاكرامات خاصا فامكن ان يقدر ما اثبت غير ما انتفى فاما ان النفي فينبغي كل ما يشمله لعموم النفي فاذا قدر انتفاء
النفي لزم الاثبات فيتناقض المعنيان الخفي الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر حرف لو لانه اذا
قدر في المثال المذكور انتفاء نفي الحزن لزم اثبات الحزن والمفهوم من القرينة هو نفيها من الحزن مطلقا فينبغي كل الحزن
ويثبت حزن وذلك عين التناقض ومن الفقهاء من ذهب الى انه لا يفيد الا الاستلزام فاما الانتفاء لاجل انتفاء الجزء فلا يفيده
هذا اللفظ والدليل عليه الاية وغيرها اما الاية فهي هذه الاية وتقديره ان لفظ لو افاد ما ذكروه لكان قوله تع ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا يقتضي ان الله تع ما علم فيهم خيرا وما اسمعهم ثم قال ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فيكون معناه
انه ما اسمعهم وانهم ما تولوا لكن عدم التولي خير من الخيرات فاول الكلام فيه نقيض نفي الخير واخره يقتضي حصول الخير
وذلك متناقض فثبت ان القول بان لفظ لو يفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره يوجب هذا التناقض فوجب ان لا يصار
اليه واما غيرها فقوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فلو كان لفظ لو يفيد ما ذكروه لصار المعنى انه خاف الله
وعصاه وذلك متناقض فثبت ان لفظ لو لا يفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره وانما يفيد مجرد الاستلزام واجيب بان جواب
الاول في الاية انتفى لانتفاء شرطه وجواب لو الثانية ثابت بالقرينة فلم يوجد عدم التولي فلا تناقض وعن قوله عم بما مر
وفي هذا البحث المتعلق بلو زوائد ذكرها المص في امالي المسائل المتفرقة قوله ويلزم ان الفعل قد ذكرنا ان الشرط انما يكون بالفعل
فلا بد ظاهرا ان ولو الا على الفعل اما لفظا فظاهر واما تقديرا كقوله تع وان احد من المشركين استجارك اصله ان استجارك
احد من المشركين فحذف استجارك لوجود مفسره الذي هو مثله لفظا ومعنى فيكون عوضا منه وكقوله تع قل لو انتم
تملكون اصله لو تملكون فلما حذف تملكون الثاني حذف الاول لوجود مفسره وانتم فاعل تملكون المحذوف اي انتم هو الذي
كان الضمير بعد ذكر الفعل واو الاضمير المخاطب المرفوع المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون وتاكلون فلما حذف الفعل
وجب ان يكون الفاعل منفصلا فيتعين لو انتم على قياس باب الاضمار بعد حذف الفعل تعين المتصل المرفوع اما المنفصل
فلتعذر الاتصال واما المرفوع فلانه فاعل وضمير المرفوع المنفصل للمخاطبين لا يكون الا انتم فلذلك تعين انتم قال المصنف
في شرح المفصل ولو قال قائل ان انتم تاكيد للضمير المرفوع في تملكون المحذوف والفعل والفاعل جميعا محذوفان لم يكن
بعيدا ولكن الاول اولى وانما كان الاول اولى لانه يلزم من الثاني ابقاء الفرع مع حذف الاصل المعتضد واولى ان حذف الفعل
والفاعل جميعا من حذف الفعل وحده قوله ومن ثم اي ومن اجل وجوب وقوع الفعل بعدها وجب فتح ان في لو
لو انك انطلقت لان كلمة ان مع صلتها مؤولا بمفرد يكون فاعلا للفعل المقدر الذي يقتضيه لو وهو ثبت او ما في معناه واذا كان

ان مع معمولها في موضع الفاعل للفعل المقدر يجب ان يكون مفتوحة والتقدير لو ثبت انك انطلقت فحذف الفعل الذي هو ثبت واقيم ان مع معمولها
فاعل للفعل المحذوف والذي يفسره ما في ان من معنى الثبوت وهي اي ما في ان من معنى الثبوت استغنى به عن الفعل صريح يكون مظهرا
لثبت فيصلح ان يكون معنى الثبوت الذي في ان عوضا عنه معنى ولما علم من تعينهم بغير الفعل في هذا الباب ان ما جاز فيه الفعل صريح
بفعل لم يفسره هنا وبفعل الشرطية في ان يكون جزءه فعلا ما امكن ليكون عوضا عنه لفظا فيستغنى بهما اي بما في ان من معنى
الثبوت وما لفعل الذي وقع جزاء ان عوضا هو مثله لفظا ومعنى لحصول المقصود بها فلا يقال لو انك انطلقت ولا تقول
لو انك منطلق قال الله تع ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم فاذا امكن للاتيان بفعل في جزاء ان بها على استغنائه واما اذا تعذر بناء
على كونه جامدا ترك لفظ الفعل مثل لو انك زيد قال الله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولذلك قيل يجب ان يكون جزء ان فعلا ماضيا
اذا امكن يعاكس به ليطابق معنى لو في المعنى لكان قولا حسنا قوله واذا تقدم اجتماع القسم والشرط يقع على ثلثة اقسام وذلك
لانهما اذا اجتمعا فاما ان يكون القسم مقدما على الشرط او على العكس بان تقدم القسم على الشرط فاما ان يكون القسم اول الكلام
لا يتقدمه الشرط في اصلا او لا يكون كذلك فالاول وهو ان تقدم القسم اول الكلام على الشرط يكون الجواب فيه للقسم لفظا
وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قدموه وتعذر ان يكون لهما اي للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقديم
يدل على اعتنائه والعناية به فيكون الجواب له وايضا لما توجها اليه والشرط متاخر عنه صار معترضا والمعترض يلغى كما في قولك
زيد ظننت قائم واذا كان الجواب له فيكون غير مجزوم ويكون فيه ما يقتضيه جواب القسم من نون التاكيد وغيرها ويجب ان يكون
فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى نحو والله ان لم تاتني لاكرمتك وانما وجب ان يكون فعل الشرط ماضيا
لما جعل اخر الكلام اي الجواب للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان ياتوا بالشرط على وجه لا يكون لاداة الشرط فيه عمل
ليطابقا وتطرد من جهة كون زيد قائم ظننت ولو جيء به مستقبلا لكان للاداة عاملة فيه دون جوابه فيكون ملغاة
بالنسبة الى احد مقتضيها دون الاخر ولا نظير لها في ذلك وكان الجواب للقسم لفظا لانه لا يمكن جعل الجواب لهما لفظا لانه يلزم ان يكون
مجزوما من حيث هو جواب الشرط غير مجزوم من حيث هو جواب القسم فيكون الشيء الواحد مجزوما غير مجزوم وهو محال وانما
جعل المعنى له لانه جواب القسم لان اليمين عليه وجواب الشرط لانه مشروط بالاتيان او نفيه قوله وان توسط بتقدم الغير
لا قسام الثلثة قسمان الاول منهما ان يكون القسم متوسطا بتقدم الشرط عليه والثاني ان يكون متوسطا بتقدم غير الشرط
يعني يكون القسم متقدما على الشرط لكن يكون شيء اخر متقدما على القسم فهذين القسمين جاز ان يعتبر القسم فيجعل الجواب
له وجاز ان يلغى اما اعتباره في القسم الاول من القسمين الباقيين فلانه امكن اعتبارهما معا وتقدم مقتضى كل منهما على
[illegible] واذا امكن اعتبارهما معا فلا يعدل الى الالغاء احدهما فتقول ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لا اكرمتك فتجعل الجواب للقسم
بموضع الجواب جواب الشرط وانما امتنع اذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط ان يجعل الجواب جوابا للشرط وكلاهما جواب القسم
لان القسم يصير مقيدا بالشرط لكن القسم انشائي والانشاء لا يتقيد ولا يتوقف على شيء واما الالغاء فلان تقدم الشرط دليل
العناية به كما اذا تقدم القسم فيلغى القسم ويكون الجواب للشرط ويكون فيه ما يقتضيه من الجزم والفاء فتقول ان اتيتني والله
اكرمك بجزم اكرم او فاتيك واما القسم الثاني من القسمين الباقيين وهو ان يتقدم القسم على الشرط ويكون غير الشرط متقدما
على القسم نحو انا والله ان اتيتني اتيتك فيجوز ذكره في هذا القسم ايضا لانه يعتبر القسم وان يلغيه وانما جاز الوجهان لاختلاف
التقديرين وذلك لانك اذا جعلت والله ابتداء جملة وما في حيزها خبر المبتدا وجب اعتباره لانه يصير من باب ما تقدم
القسم على الشرط اول الجملة فيلزم ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى كما تقدم فتقول انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني
لا اتيتك وان جعلت الشرط والجزاء خبر المبتدا وجب ان يلغيه فتقول انا والله ان تاتني اتك ونظيره في ذلك زيد قائم

فان القسم [illegible] معترض واذا تقدم وجب اعتباره نحو والله لزيد قائم **قوله** ويتقدر القسم المقدر كالملفوظ
في اعتباره ورجحانه على الشرط المؤخر كقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولذلك اي ولاجل رجحان القسم المقدر على الشرط
لم يجي جوابه الا على جواب القسم ولو كان جوابا للشرط لوجب لا يخرجوا بالجزم وكذلك قوله تع ولئن اطعتموهم انكم لمشركون
يجب حمله على تقدير قسم لان اخر الكلام اي الجواب يدل على تقديره وذلك لانه لو لم يكن هنا قسم مقدر لزم ان يكون الجواب
للشرط فيلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء فان قيل مجيء الجملة الاسمية بغير فاء
لا يدل على ان القسم مقدر لجواز ان لا يقدر قسم ويجعل الجواب للشرط ويكون الفاء محذوفا اجيب بان القسم لكثرة استعماله
ودلالة الكلام عليه لا يستبعد حذفه فيكون تقدير القسم الذي لم يستبعد حذفه اولى من حذف الفاء المستبعد حذفها
قوله واما وضع اما على ان يفصل بها انواع جنس او افراد نوع نحو جاءني بنو تميم اما زيد فراكب واما بكر فضاحك قال المص
في شرح الكافية الا انهم لم يلتزموا ذكر التعدد وقد يذكر ولا يذكر بعدها امر اخر ويمكن ان يفهم انه ترك الامر وفي شرح المفصل لا يلزم
ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكر اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لان في الكلام ما يذكر قسما
ويترك الباقي كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك اما اخرى ليفصل اذ بلى يجيء المتعدد فيها كثيرا وكذلك اي
ولاجل كثرة قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تع والراسخون في العلم على معنى واما الراسخون فيقولون امنا به
وقطع الراسخون عن العطف على الله قال المص في شرح الكافية وهذا اي ذكر الكافية المتعدي للحاصل من قطع الراسخون
عن العطف على الله وان كان محتملا في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه في غيره لقول القائل اما انا فعلت
كذا او سكت فلا اشكال في صحته مثل ذلك وانما ارتكب احتمال القطع المذكور في الاية اذ العطف على الله يوجب
ان يرجع ضمير يقولون والذي الى الله والراسخين اذ الما هو حكم المعطوف عليه ويمتنع القول بانه [illegible]
قيل يكون قوله يقولون حالا من الراسخون خاصة اذ لم يجب استواء المعطوف والمعطوف عليه في جميع
الاحكام لجواز جاء زيد وهند ضاحكة اجيب جميع المؤمنين امنوا بجميع ما انزل فلا وجه لاختصاص الراسخين
بقوله امنا به ولانه يلزم انتفاء علم الراسخين بتاويله عند انتفاء قولهم امنا به لانعدام عامل بانعدامها وايضا انما يقال
امنا به عرفا في امثال هذه المواضع اذا لم نطلع عليه حق الاطلاع كما يقال امنت بقوله تع الرحمن على العرش استوى
والدليل على ان اما حرف الشرط لزوم الفاء معها ولا شك ان الفاء في مثل اما زيد فقائم لا يكون للعطف اذ لا يعطف
الخبر على المبتدا ولا زائدة لاختلال الكلام بحذفها اذ بحذف الفاء يفوت استلزام ما قبلها لما بعدها كما يفوت بحذفها
من ان اعطيتني اكرمك استلزام الاعطاء الاكرام فيكون للجزاء والجزاء لا يخلو عن الشرط وحذف المفعول
عليه فلزوم الفاء يكون دليلا على انها كالشرط اي بحرف الشرط في قولنا ان اعطيتني فاكرمك وعلى ان قصد المتكلم ان هذا
مستلزم هذا الحكم اي ان ما قبلها يليها مستلزم الحكم المذكور بعد الفاء كاستلزام الشرط الجزاء قال سيبويه اذا قلت
اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء او مهما تذكر من شيء فزيد منطلق وفي كلام سيبويه هذا تحقيق معنى
الفاء في معنى الشرط لان ذكره في التحقيق معناها واذا ثبت انها حرف الشرط فيلزم تقدير الشرط بفعل عام كما ذكر سيبويه
وانما حذف الفعل لوجهين الاول انه معلوم لانه فعل عام جار على طريقة واحدة وهو يكن او نحوه في جميع المواضع
فيحذف كما حذف الفعل العام الذي هو متعلق الظرف الثاني التنبيه على ان المقصود بان ما حكم الاسم الواقع بعدها
لا الفعل واوجبوا ان يكون بين اما وبين فا فاصل ما [illegible] ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وليخرج [illegible] الكلام موقع
موقع الشرط الكتب حكم الشرط وهو استلزام ما قبل الفاء لما بعدها ثم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما على ثلثة مذاهب

فمذهب طائفة الى ان ذكر الاسم كان بعد الفا فقدم بعد حذف الشرط ليدل تقديمه على انه المقصود بالحكم ولان اعرابه على حسب اقتضا ما بعد الفا لانه وجب رفعه في قولنا اما زيد فمنطلق اذ المنطلق يقتضي مبتدا والنصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان منطلق يقتضي ظرفا ولا يبعد ان يصير جزءا من الجزاء عوضا عن الشرط لانها جملة واختار الازي ان جوابه عوض عن خبر المبتدا المحذوف بعدها قال قوم هو معمول الفعل المحذوف مطلقا يعني سوا كان مرفوعا او منصوبا وسوا وجد بعد الفا ماله صدر الكلام اولا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق هذا اذا لم يكن بعد الفا ماله صدر الكلام واما اذا وقع فكذلك كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق وهذا القول باطل لانه لو كان النصب في قولنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير مهما تذكر لوجب الرفع فيه بتقدير مهما حصل يوم الجمعة وشبهه نحو مهما يكن وكذا اذا قلت اما زيد فقد ضربت فان النصب فيه لو كان بتقدير مهما تذكر لكان يجب النصب في قولك اما زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر ... اى لا يجوز النصب في قولك اما زيد فمنطلق ولا الرفع في قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما الاول فلانه قد علم انه دليل اذا قيل اما زيد فمنطلق ان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا كان كذلك فيكون زيد فيه مخبرا عنه فيجب ان يكون مرفوعا واما الثاني فلانه اذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق واذا كان ظرفا يكون منصوبا قطعا وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه وقال قوم ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم اى تقديمه على الفا على التقدير وقوعه بعد الفا فمن الاول اى يحكم عليه بانه كان في حيز الفا ثم قدم نحو اما زيد فمنطلق واما يوم الجمعة فزيد منطلق والا يحكم عليه بانه معمول المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فانه لما يمتنع تقديم الجمعة في المثال المذكور على الفا على تقدير وقوعه بعد ها لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وهذا المذهب ايضا باطل لانه قد نقض هؤلاء وهم الذاهبون الى المذهب الثالث حق النظر لعلمهم ان الباب كله من هذا القبيل اى مما لا يجوز تقديمه وذكر لانه وجد في جميع الباب ما يمنع التقديم لان فا الجزاء لابد منها في جميع الباب وما بعد فا الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا فرق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فسقط فرقهم بين الصورتين فان قيل حذف في الفا الجزائية اذا كان في جملة اما هذا الاصل وهو عدم عمل ما بعدها فيما قبلها بان اعمل ما بعدها فيما قبلها الغرض ذكر ما هو المقصود مقدما فقولنا في الفا يكون من تمة حذف ويجوز ان يكون التقدير حذف في اما هذا الاصل المتحقق في الفا فيكون قوله في الفا من تمة هذا الاصل وهذا وان كان اقرب بحسب النظام الا ان الاول اولى لمطابقته لما في ... فان المص جعل في الجواب قوله في غير هاء من تمة حذف قلنا لا نعلم ان يخالف الاصل المذكور ايضا في غير الفا من ان المكسورة المخففة فيها الاصل المذكور ... متعدد فلا يلزم من الحكم بجواز التقديم مع المانع الواحد الحكم بجواز التقديم مع المانع المتعدد

قوله حروف الردع

الردع الكف وسمي كلا حرف الردع لانه يكف ويمنع بها المتكلم عما قال فلان يعطيك وشبهه كلا اى ليس الامر كما ذكرت ردعا له اى كفا ومنعا وتنبيها على الخطا فيه قال المص في شرح المفصل شرطه ان يتقدمها ما يرد بها في غرض المتكلم سوا كان ما تقدم من كلام من تقدم من متكلم كلا على سبيل الانكار او الحكاية او من كلام غيره مثال الاول قوله تعالى كلا بعد قوله يقول الانسان اين المفر وبعد قوله يوم يود المجرم مثال الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله كلا حكاية ما يقال بعد تقدم القول من الغير ومثال الثالث قولك لمن قال انا اهين العالم كلا وقد يأتي بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كلا اى لا اجيب الى ذلك قال الله تعالى بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تجيء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى

فيجوز

فيجوز في هذا الوجه اى على تقدير كونه بمعنى حقا ان يكون اسما بنى لموافقته للحرف في لفظه واصل معناه كما في الاسمية هذا قول ... قال الامام الحديثي هذا القول وهم منهم لتنافي معنييها اقول الردع كما علم من كلام المص معناه النفي فحاصله انكم الردع عن الشيء مثلا نفي الاعتقاد حقيقته بنقيض الشيء وبالعكس فان اعتقاد حقيقة الشيء مستلزم للردع عن نقيضه فيكون بين الردع والحق ملازمة بهذا الاعتبار فكلا اذا كان بمعنى حقا قد يفهم منه الردع فيكون موافقا للحرف في اصل معناه لان الذي هو في اصل معناه الردع وانما قال اصل معناه لان كلا اذا كان بمعنى قد يفهم منه الحق ايضا كما علمت مما قررنا الا انه ليس اصل معناه وانما هو لازمه

قوله تاء التانيث الساكنة

هذه التاء تلحق الفعل الماضي ليبان تانيث المسند اليه نحو قامت هند وطلعت الشمس وانما قال المسند اليه ولم يقل الفاعل ليدخل ما يلحق بالماضي المبني للمفعول فان اللاحقة به يبين تانيث المسند اليه لا تانيث الفاعل لان مرفوعه ليس فاعلا عند المص بل هو مسند اليه وان اخرجه عن حد الفاعل بقوله على جهة قيامه به ويدل على انه عنده مسند اليه وعلى انه ليس بفاعل قال المص في شرح المفصل وانما كانت ساكنة لانها انما تلحق الماضي وهو مبني فوجب اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث والالف والنون في نحو صحرا وسكران والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب عليها مثل صحرا وسكران ودلالة المتحركة والساكنة مختلفة لان الساكنة تدل على تانيث فاعل ما دخلت عليه والمتحركة تدل على تانيث نفس ما دخلت عليه التا وهو اولها في الاسماء المشتقة وزع على دخولها في الفعل وهو في التحقيق في ذكر على ما هو من في الفعل الا ترى انك اذا قلت مررت بقائمة فانما التانيث للفاعل المضمر في قولك قائمة مونث فهو بمثابة قولك مررت بامراة قامت والذي يوضح ذكر قولك مررت برجل قائمة جاريته فانما التانيث قائمة لان الفاعل مونث الا ترى انك لو قلت مررت بامراة قائم غلامها لم تؤنث لان الفاعل غير مونث فهذا يوضح ان دخولها في هذه الاسما على نحو دخولها في الافعال قال الامام الحديثي اذا كان كذلك فيجب حيث يجب تانيثه في الفعل ويجوز حيث يجوز في الفعل فيجب في قولك عندي المراة القائمة كما يجب في عندي امراة قامت ويجوز في عندي امراة حسنة صورتها كما جاز في عندي امراة حسنت صورتها وقد تقدم موضع وجوب لحوقها وموضع جواز لحوقها فلا فائدة في قوله وان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير قوله واما الحاق علامة التثنية في الفعل والواو والنون ليعلم ان الذي في الفاعل تثنية او جمع مذكر او جمع مونث نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسا ضعيف يعني لم يثبت بطريق قطعي نقل عن بعض العرب اكلوني البراغيث وعنه عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فهو مع ضعفه لا ينبغي ان يقدر ضمائر لانه يلزم تقديم المضمر على ما يعود عليه من غير فائدة ولذلك اى ولاجل الفا المذكور وهو تقديم المضمر على من يعود عليه الحكم النحويون عليها بالفا ... على انها حروف اتى بها للدلالة على احوال الفاعلين كما اتى بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل فان قيل لحوق التاء بالفعل ليدل على تانيث فاعله اما واحدا وجاز من غير ضعف ولحوق الالف ليدل على انه تثنية والواو والنون ليدل على انه جمع ضعيف فما الفرق اجيب من وجهين الاول ان الالفاظ الصالحة للمذكر والمونث كثيرة فاذا وقعت فواعل فيفيد انها للمونث والفاظ التثنية والجمعين لا يصلح بعضها للآخر اذا كما اذا اريد من التثنية الجمع او بالعكس فلا يفيد الالف والواو والنون شيئا الثاني ان التثنية والجمع منافيان لمفهوم الاعداد الثاني فيصيب المعنى الحدث وذكر غير لازم بخلاف التانيث فانه معنى مستقر لا يزول فلا يلزم من اعتبار اللازم اعتبار ما هو غير لازم

قوله التنوين

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فخرج بقوله ساكنة نون التثنية والجمع والموكدة المشددة وبقوله تتبع حركة الآخر نون عنك ومن وضيفن وبقوله لا لتاكيد الفعل الموكدة المخففة وقال الامام الحديثي التنوين نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة غير موكد لها ولا جزء منها فخرج

آخر

بقوله ولا جزء منها اى لا يكون جزء العين الكلمة التي لزومها آخر حركة الكلمة او عدم امكان ... بها بدون حركة آخر الكلمة والتنوين في قد انطلق ليس كذلك فلا يدخل فقوله تتبع فكيف يحتاج الى اخراجه بقيد زائد والحركة اما لفظية نحو زيد وعمرو واما تقديرية نحو عصا وقاض فان اصلهما عصى وقاضي والعوض يجمع كل تنوين اى ذكر انواع التنوين فلذلك لم يعرفها بما يكون خاصا بواحد من اقسامها بل عرفها بما يشمل جميع انواعه والتنوين خمسة الاول تنوين التمكن وهو كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف فيكون دالا على امكنية الاسم الداخل هو عليه كقولك زيد وعمرو ورجل وكذا التنوين في مثل ضارب ومضروب للتمكن لانه وان شابه الفعل لكن لم يشبهه من الوجهين المذكورين الثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه غير معين مثل صه فان المراد من صه بغير التنوين السكوت المعين واذا اريد سكوتا ما قيل صه بالتنوين وكذا في سيبويه اه وقد يتوهم ان التنوين في مثل رجل وثوب للتنكير بدليل زواله عند مجي الالف واللام النافي للتنكير وهذا غلط لانك لو جعلت رجلا وثوبا علما لبقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تعذر فيه مدلوله كما في العلم اذ في العلم لا يكون الا التعريف واما زواله مع الالف واللام فليس لكونه للتنكير وانما زال لما بينه وبين اللام تنافي الا ترى انك لو سميت رجلا بحسن فتنوينه ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا وبين ذلك لانه لو كان للتنكير لثبت ان زوال التنوين في الرجل مع اللام ليس لانها للتعريف والا لم يزل تنوين الحسن مع اللام

قال المص في الامالي المسائل المنونة اوردها على قولنا ان التنوين في رجل ليس بتنوين تنكير لانه لو سمي به فالتنوين باق بحاله انه لو سمي بصه فقال لا يخلو اما ان يكون سمي بصه المنونة او المنكر فان كان الاول صار علما لا يرد اذن وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يحكيه او لا يحكيه فان حكيته ثبت فيه التنوين محكيا وهو على كسره فتقول هذا صه ورايت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكيه عاملته معاملة ام على وفتح واعربته وادخلت عليه تنوين التمكن ما لم يكن فيه علتان فان كانت فيه علتان احتمل ان يقال جاءني جير هند ودعد لخفته واحتمل ان يقال بحرف لا غير لانه اخف من باب هند وليس لهذا اصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الوسط فهو مثل هند ودعد وان كان متحركة فهو مثل سقر وانما يمكن ان يقال ذكر في مثل زيد ودم ويد اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال اقبل اولا هذا ما في الامالي وتقاندان يتوك على ما ذكر المص في الرد لانا ان تنوين التنكير لا يثبت في العلم وانما لا يثبت ان لو كان الاتيان به في العلم لاجل الدلالة على التنكير واما اذا كان لاجل الحكاية فيصح ان يثبت كما ذكر المص في صه ولئن سلم ذلك لكن لا نسلم ان التنوين في رجل حال العلمية هو التنوين الذي كان فيه قبلها لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكن لا بد لمن تنوين دليله الثالث تنوين العوض وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه والمضاف اليه المحذوف اما جملة كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها فان اصله اذا تزلزل الارض وتخرج الارض اثقالها ويقول الانسان ما لها فحذف الجمل الثلث وعوض عنها التنوين في اذ واما مفرد وهو منون كلا آمن بالله اى كل المؤمنين ومررت بكل قائما فان قائما حال وهو لا يجيء عن نكرة متقدمة فيعلم منه ان كلا مضاف وقد يعوض عن حرف او حركة في نحو جوار كما تقدم الرابع تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المونث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم فان الالف والتا في علامة الجمع كالواو والنون علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذكر فزيد التنوين في آخره ليقابل النون ثم ذكر ما قال بالسرالمص وقد في جمع المذكر السالم زائدتان اى الواو والنون وفي جمع المونث في نحو ضاربات ومسلمات كانه لم يزد الا حرف واحد هو الالف اذ التاء كانت في المفرد فزيد التنوين فيه ليقابل ويوازن النون الذي في جمع المذكر وتوهم بعضهم ان تنوين مسلمات تنوين

التمكن وهو غلط لانه اذا سمي امراة بعرفات يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلمين التانيث والعلمية الخامس تنوين الترنم وهو تنوين تلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة اى الاعاريض التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق منها وانما يلحق بعد حذف حرف الاطلاق هذا التنوين لتحسين الانشاد لشبه التغني به في آخر البيت محل التغني فزيادة حرف الغنة فيه تكون تحسينه لانشاد البيت لحصول التغني المطلوب به والنصف المصرع بسبب التصريع شابه آخر البيت فيلحق به ايضا كما لحق الآخر نحو قوله يا ابتا علك او عساكا وكذلك قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل هذا اذا كان قبل القافية عطاف وهي ما يكون ردفها متحركا واما اذا الحق قافية مقيدة وهي ما يكون رويها ساكنا سمي التنوين الغالي لقلته والتعليل يكون غاليا او لانه يتجاوز عن الحد اذ هو زائد على بناء البيت ولذلك لم يدخل في التقطيع كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وفائدته في القافية المقيدة ايضا حصول الترنم والتغني به نقل عليه المص في شرح المفصل وشرح ارجوزة قال الامام الحديثي فائدته الدلالة على الوقف اذ لو ابقي على اصله وقرئ المخترق لم يعلم ... او اقف هو ام واصل وفيه نظر لا يخفى ثم اذا الحق القافية المقيدة يلتقي ساكنان الروي والتنوين فلا بد من تحريك الروي بالكسر لان الاصل الكسرة في مثل قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق لانه مضاف اليه فحركت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الاصلية وانما اختير لان اصل حركة التقا الساكنين الكسر والظاهر ان الفتح اولى لما ثبت من ان مثلها اذا لحق بالهمزة ساكن حرك ذلك الساكن والانظر الى التقا الساكنين كقولك افربا واقبلا ولان الغالي زائد على بناء البيت فلو كسر ما قبلها لزاد الثقل فيفتح للتخفيف كما فتح في ردو ولم يرد ذلك فان زعم زاعم انها انها شبه بمثلها في ساعتئذ وحينئذ وقد كسر ما قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن لها اصل في المعنى اولى ما لم يكن من المعاني الاصلية وهو نون التاكيد اشبه من حملها على ما له اصل في المعنى وهو العوض عن المضاف اليه فكان الفتح اولى

قوله ويحذف الاصل في التنوين السكون لانه حرف مبني والاصل في البناء السكون واذا لقيه ساكن تحرك بالكسر على اصل التحريك للساكنين وقد يحذف التنوين اما مطردا وذلك اذا اضيف مدخوله او دخل فيه اللام اذا لم يكن للترنم والغلو لان الذي للتنكير او العوض لا يجامع اللام والاضافة فيحمل عليهما كل تنوين يختص بالاسم وكذا اذا اشبه مدخوله الفعل او الحرف بامر وكذا من علم وصف بابن مضاف الى علم وكذلك ابنة مثاله زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم واختلف في سبب حذفه فقيل انما حذف لكثرة وقيل لالتقاء الساكنين قال افضل المتاخرين عز الدين الزنجاني انه لكثرة الاستعمال ... الساكنين فلا يجوز في قولك مررت برجل ابن عمرو ولانه لم يقع بين علمين وكذلك لا يحذف في قولك زيد ابن عمرو ولانه لم يقع صفة وانا ... في جاءت هند ابنة زيد فبين نون هند الف الكثرة وجرت فيها لا التقا الساكنين فلا يجوز في قولك مررت بزيد ابن اخيك وكذلك لا يحذف في قولك زيد ابن عمرو ولانه لم يقع صفة ... غير مطرد وهو للساكنين تخفيفا تشبيها بحرف المد واللين كما في غير موضع ومنه القراة الشاذة احد الله الصمد وكقوله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا

قوله نون التاكيد

خفيفة ومشددة بنصب اسم الله سوا خفضت ذكر الله او نصبته وكلاهما جائز فالخفيفة تكون ساكنة تشبيها بالتنوين واما المشددة فتكون متحركة لئلا يلزم التقا الساكنين بالفتح للتخفيف قوله مع غير الالف يعني المشددة تكون مفتوحة مع غير الالف يعني مع غير التثنية وضمير جماعة النسا لان الالف لا توجد الا فيها واما في التثنية وجمع المونث فالنون تكون مكسورة فيهما تشبيها لها بنون التثنية لانها وقعت بعد الالف كنون التثنية قوله تختص شرط هذه النون ان يكون فعلا بمعنى الطلب او ما اشبهه ويلزم ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا تكون الا في مستقبل وايضا هذه النون تشبه

نون التاكيد اجتمعت مع واو ساكنة قبلها ضمة وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فتقول
اغزُنّ وهل تغزُنّ كما تقول اغزوا القوم وهل تغزوا القوم **قوله** فان لم يكن يعني ان لم يكن ضمير بارز وذلك
بان لا يكون في الفعل ضمير اصلا او يكون فيه ضمير لكن يكون مستترا انكالمنفصل يعني حكم النون مع ساكن [illegible] حكم جزء
منه فيكون النون [illegible] مرفوع متصل [illegible] مع النون ما [illegible] الف الضمير ويفتح معها ما يفتح معه قال في [illegible]
[illegible] ثم لم تجعل معه كالمنفصل مثل الاول لانه [illegible] في الفعل لم يفصل بينه وبينه فجعل كالتنوين والف التثنية
بخلاف ما قبل الضمير البارز لانه كلمة [illegible] الى الفعل فلم يحسن ان يجعل النون من جملة بعد الفصل بينه وبينه
[illegible] للمنافات بين جملة في الكلمة وبين الفصل بينهما بكلمة وهذا الاصل يبنى عليه جميع مسائل هذا الباب
في الصحيح والمعتل فلذلك تقول [illegible] واخشَيْنّ واغزُنّ كما تقول [illegible]
وانا رد المحذوف لانه لم يبق [illegible] يقال حذف بالجزم او بما في حكمه وهو صيغة الامر فاتى [illegible] لانها مبنية
وقال [illegible] رد المحذوف في الامر لانه لما بني لمجيء النون وجب ان حذفه للاعراب لا للاعراب [illegible]
ان الامر مبني لمجيء النون بل هو مبني في نفسه سواء لحق النون اولا ويجوز رد المحذوف وجعل [illegible] النون
معه في حكم الجزء كالف التثنية الا ترى انك تقول للاثنين ارميا واخشيا فيرد المحذوف في الواحد [illegible]
الالف مع الفعل كجزء فكذلك النون **قوله** والمخففة المخففة اذا الاقاها ساكن بعدها وجب حذفها واذا
وجب [illegible] حكمها بان يبقى الكلمة التي حذفت منها النون على ما كانت عليه مع النون فتقول في [illegible]
مثل القوم بحذف النون وفتح الباء لانه يكون مفتوحا مع النون فلما كانت بعد الحذف [illegible] يكون الباء
مفتوحا اما الحذف فلان اثباتها يؤدي الى حذف [illegible] المحذورين [illegible] الذي هو خلاف وضعها [illegible]
الساكنين [illegible] لانها لم تقع [illegible] لعارض التقاء الساكنين والعارض لا يعتد [illegible]
[illegible] عند [illegible] التنوين [illegible] **قلت** اجاب عنه [illegible]
اللاحقة للاسم [illegible] النون اللاحقة للفعل واجاب الامام [illegible] بوجه آخر وهو ان التنوين لازم للاسم الا ان
[illegible] اللام والاضافة [illegible] فلا يحذف والخفيفة [illegible] **قوله** وفي الوقف ما قبل المخففة
الا ان يكون مفتوحا [illegible] مفتوحا يجب حذفه في الوقف تخفيفا كما يحذف التنوين في الوقف اذا [illegible]
ما قبلها [illegible] اذا حذف المخففة في الوقف [illegible] حذف [illegible] في الجل النون
المخففة [illegible] فلذلك تقول في هل تغزين هل تخرجون [illegible] الاولى [illegible] فبين
ونقول [illegible] اضربوا [illegible] وتقول [illegible] هل ترين [illegible] وهل تغزون [illegible]
هل [illegible] وهل تغزون [illegible] الاعراب بخلاف التنوين فانه اذا حذف في الوقف لا يرد ما حذف
للتنوين [illegible] قاض وغاز يقال قاض وغاز لا قاضي ولا غازي على الافصح قال [illegible]
قدر الخفيفة المحذوفة في الوقف معدومة من اصلها والتنوين باقية والفرق ان التنوين
لازم ونون التاكيد جائزة فلا يلزم من اعتبار اللازم للكلمة عند عروضها من حذفه اعتبار الجائز
عند عروض الحذف قال الامام [illegible] يرد عليه انه ينبغي على هذا ان يقدر معدومة من اصلها اذا حذفت

للساكنين حتى لا يبقى ما قبلها على حاله فالفرق بين تقديرها معدومة اذا حذفت للوقف وبين تقديرها
معدومة اذا حذفت للساكنين انه انما يرد المحذوف اذا حذفت للوقف لئلا يلتبس بعض الكلام ببعض وتختل
[illegible] المعاني فانه لو قيل في الوقف على هل تغزين وتغزن واضربن واضربن هل تغزون [illegible]
شبيه بالمفرد المذكر اما اذا حذفت للساكنين وابقي ما قبلها على حاله لم يؤد الى لبس فيلزم ان يبقى كما كان ليدل
على النون وعلى المعنى المقصود هذا اذا لم يكن ما قبل الخفيفة مفتوحا واما اذا كان ما قبلها مفتوحا نحو اضربن للواحد المذكر
تقلب في الوقف الفا تشبيها لها بالتنوين المفتوح ما قبلها نحو رايت زيدا فانها تقلب في الوقف الفا والله اعلم

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب
على يدي اضعف عباد الله
واحقرهم واجهل اصحاب الدين
[illegible] محمد بن يحيى
[illegible]
غفر الله ذنوبه [illegible]
محمد واله اجمعين
في اواخر [illegible]
في سنة [illegible]
وثمانمائة
والسلام

محمد بن ابراهيم

١٩٢

[illegible]

من تصرفات العبد محمد
ابن محمد محسن

من تصرفات العبد

كتاب نجم الدين
[illegible]
صحيح [illegible]
عالي جناب [illegible]
حاجي ملا علي
در دار السلطنه
تبريز بقيمت
سه تومان داخل
وانا العبد الاحقر
[illegible]
سنه ١٢ [illegible]